

رَصْفُ الْمَبَانِي

عَفَت

فِي شَرْحِ حُرُوفِ الْمَعَانِي

لِلإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ النَّوْرِ الْمَالِقِيِّ
المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

«رَصْفُ الْمَبَانِي أَجَلَ مَا صَنَّفَ
وَمَا يُدَلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ»
إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ

تَحْقِيقُ
أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنَ أَخْطَاطٍ

مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ربّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ .

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوفّي نعمه والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجاهد الأمين ، وبعد :

أن نهض فنحمل هذا التراث الجيد الذي تركه الجدود في مسيرتهم العلمية الطويلة ذلك واجب علينا لا بد أن نقوم به خير قيام ، فنقدّمه إلى الباحثين وننفض ما علق به من غبار الأيام ، ونجمع ما تفرّق منه في ثنايا المكتبات والخزائن .

وعلى الرغم من هذه النهضة العلمية التي يلاحظها المراقبون لحركة التراث العربي في هذا العصر فإن هناك حروفاً ضخمة لم تر النور بعد ، فضاعت بحبس طويل ، ومن هنا صح العزم على الانصراف إلى التحقيق العلمي الذي يدفع بأهمّيات الكتب إلى أن تكون بين أيدي الباحثين ، وهذا ما جعلني أطوف بالمظانّ لعلمي أجد مادة أقف عليها ، وكان أن اهتمت إلى «رصف المباني في شرح حروف المعاني» .

والحقيقة أن ما صادفته من مخاطر في أول الطريق كان كفيلاً أن يصدّ رغبتني في العمل في هذا الكتاب ، وذلك لأنني قد أعياني البحث عن نسخة ثانية له من جهة ، ولأن النسخة التي عثرت عليها سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف من جهة أخرى ، ومع ذلك كله وِدِدْتُ لو أحسِمُ الأمر ، وأبقي على هذا الاختيار ، وذلك لرغبتني في أن تصل الأضواء إلى هذا الكتاب الذي تناول الحروف العربية جميعها من ناحية ، ورصد معاني هذه الحروف على نحو شامل من ناحية أخرى .

وصف النسخة

حينما صَحَّ عزمي على تحقيق الكتاب راجعت بالإضافة إلى « بروكلمان » ما وقعت عليه من فهرس المكتبات في العالم لعلني أجد نسخة ثانية له ، وقد أقَدْتُ في ذلك من « مركز تحقيق التراث » ، بدار الكتب المصرية ، ومن « معهد المخطوطات » التابع لجامعة الدول العربية ، ولكنني لم أظفر بشيء . وعلى هذا فإن النسخة التي تمَّ التحقيق عليها فريدة ، وهي في مكتبة تيمور المملوكة بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٥ نحو) ، وقد صَوَّرَها دار الكتب برقم (٨٦١٥٧) ، وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص ، ووقع فيها بعض الحروم في أماكن متفرقة لا سيما الورقة الأولى ، مكتوبة بخط أندلسي ، وقد تمَّ الفراغ من نسخها في يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام واحد وأربعين وسبعائة ، أي بعد وفاة المؤلف بنحو أربعين سنة ، ولكن ناسخها لم يكن رجلاً علم ، وهذا يبدو من كثرة أخطائه وجهله الواضح بأبسط القواعد النحوية واللغوية . وما زاد في صعوبة العمل كثرة أخطائه التي تتعلق بالضبط ، بالإضافة إلى التصحيف والتحريف ، ولم يكن يراعي قواعد النسخ ، كما كان يُدخل الشعر بكلام المؤلف ، ويمزج الآيات القرآنية بعضها ببعض ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يفيد من المخطوط من غير أن يترسَّ فيه . وليس على النسخة أية تعليقات أو إجازات ، خلا ما قيَّده الناسخ في آخر الكتاب بأنه نسخه لنفسه ولن بعده ، وما قيَّده مالك النسخة في الورقة الأولى من أبيات شعرية متفرقة .

والكتاب يضم (١١١) لوحة ، وفي كل لوحة صفحتان ، وتضم الصفحة نحواً من (٢١) سطراً ، وفي كل سطر نحواً من (١٢) كلمة .

ويطالعنا في الورقة الأولى عنوان الكتاب دون اسم مؤلفه ، وهذا ما جعلني أرجع إلى كتب التراجم والنحو لأتأكد من نسبة الكتاب للمالقي فوجدتها تنصُّ على ذلك بالإجماع ، ولم أصادف ما يجعلني أشكُّ في ذلك أيُّ شك ، بل إن عدم غثوري على نسخة ثانية للكتاب زاد من حرصي على التثبت من صاحب الكتاب

واسم الكتاب . ولعل الحقائق التالية تفيد في توثيق نسبة الكتاب للمالقي ، بالإضافة إلى ما ذكرته من إجماع كتب التراجم والنحو على ذلك :

١- قال في « الإحاطة » حين ترجم للمالقي : « وصف المباني أجلاً ما صنف وما يدل على تقدمه في العربية » . وصاحب الإحاطة قريب من زمان المؤلف ومكانه .

٢- تبدأ كتب النحو بذكر الكتاب من بعد وفاة المؤلف ٨٧٠٢ هـ وليس هناك أي ذكر له قبل هذا التاريخ في مصنفات النحويين وكتب التراجم .

٣- أشار المالقي في ثنابا الكتاب إلى أن له كتاباً يسمى « التحلية في ذكر البسمة والتصلية » ولدى الرجوع إلى ترجمته تبين لي صحة ذلك .

أما تحقيق اسم المؤلف واسم الكتاب فذلك ما سنشير إليه في موضعه إن شاء الله .

مخرج التحقيق

ذكرت أنني لم أظفر بنسخ أخرى للكتاب ، وذلك لإجراء المقابلة بينها ، الأمر الذي جرى عليه المحققون . وهذا ما جعلني أثبت في المتن نص النسخة الوحيدة التي بين يدي . ويتلخص عملي في النقاط التالية :

(١) تخريج الشواهد : كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة .

١- القرآن الكريم : كنت أشير إلى السورة ورغم الآية ، وأكمل الآية إن كان ثمة ضرورة ، وأضبطها ضبطاً تاماً ، وأعود إلى كتب القراءات لأشير إلى صاحب القراءة التي استشهد بها المؤلف .

ب- الحديث الشريف : أشير إلى الكتاب الذي روي فيه الحديث ، مستعيناً بالمعجم المفهرس أو بكتب دارت مادتها حول الحديث الشريف ، وأضبط الحديث وأكمله إن كان ثمة ضرورة .

ج - الشعر : بلغت الشواهد الشعرية أكثر من ستمائة بيت ، وكنت أضبط البيت ، وأكمله في التعليقات إن أورده المؤلف ناقصاً ، فإذا لم ينسب المؤلف البيت إلى صاحبه أشرت إلى ذلك مستنداً إلى المراجع المختلفة ، وإن لم تسعف قلت : « لم أهد إلى قائله » ، وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أشرت إلى وروده فيه ، وإلا « خرجته من كتب النحو والافنة تخريجاً لا أستصي فيه » ، وذكرت الروايات المختلفة للبيت ، ولم يكن ذلك على سبيل الحصر أيضاً ، فالحصر من عمل محقق الديوان ، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت ، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة ، أو أنبه إلى بعض التعليقات الضرورية التي كانت للعلماء حول البيت ، وأضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت ، وهذا ليسهل إرجاع القارئ إلى التحقيقات إن تكرر البيت ، فأقول : تقدم برقم كذا .

د - أقوال العرب وأمثالهم : وقد عمدت إلى تخريج هذه الأقوال والأمثال ، ما خلا المشهورة المتداولة ، مع ذكر الروايات الأخرى وضبطها .

(٢) النص :

حاولت - قدر المستطاع - أن أصل إلى النص كما أراده المؤلف ، دون محاولة لتحسين أسلوبه ، فليس هذا شأن المحقق ، وذلك في ضوء الملاحظات التالية :

١ - ضبط ما أجد ضرورة لضبطه من المتن .

٢ - تصويب التحريف والتصحيف ، وهما أمران أكثر ورودهما ، لأن الناسخ لم يكن رجل علم ، وهذا التصويب لم يكن ليدفعني إلى اجتهدات لا تحتلها الكلمة المحرقة أو المصحفة ، بل كنت أصوب مستنداً إلى رسم الكلمة ذاتها ، وإذا تراءى لي أن ما أثبتته الناسخ من رسم الكلمة غير جائز في سياق النص أثبت الأصل ، وأشرت في الهامش إلى ما يحتمله السياق ، غير أن جملة التصحيحات كان الخطأ فيها واضحاً ويعود إلى التحريف الصرف ، كما كنت أرجع إلى الكتب التي كان المؤلف ينقل عنها أو تنقل عنه لأستعين بها في تقويم النص .

٣- وإذا وقع خرم في النص وضعت بضع نقاط ، وأثبت في الهامش ما يحتمله موضع هذا الخرم دون أن أثبت اجتهادي في المتن ، وذلك للمحافظة على أصل النص .

٤- وإذا وقع سقط من النص ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وفق ما تقتضيه الفكرة كنت أضع الزيادة بين معقوفين كبيرين ، وعزمت على أن تكون تلك الزيادة مستمدة من روح النص ذاته أو من كلام المؤلف نفسه قبل السقط أو بعده .

٥- أشرت إلى نهاية الصفحة في المخطوط الأصل بإشارة : / ليسهل الرجوع إليها لمن أراد ، وكنت أعدّ اللوحة في المخطوط صفحتين ، لسبب يعود إلى خطأ في تجليد الكتاب في مكتبة تيمور ، وقد نبّهت على ذلك في محله .

٦- صادفت كثيراً من الكلمات اتضحت لي بعد جهد لعدم وضوحها في الأصل ، وهي في مجلداتها لا تتعدد فيها الآراء ، وعلى الرغم من ذلك كنت أشير إليها بعبارة : « قوله غير واضح في الأصل » ، وذلك لأكون أميناً في عرض المخطوط كما هو .

٧- نقل صاحب « الجنى الداني » أكثر من أربعين موضعاً عن المؤلف نقلاً حرفياً ، كما كان المؤلف ينقل عن صاحب « المقرب » أبواباً بكاملها ، ولذلك كنت أعدّ نقول الجنى ونص المقرب بمثابة النسخة الثانية للكتاب ، وقد أفادني ذلك في تصحيح بعض المواضع التي أخطأ الناسخ في رسمها ، وكنت أنبه على ذلك في محله .

(٣) التعليق :

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إن كان ثمة ضرورة ، كما كنت أذكر آراء العلماء فيما يقرره المؤلف ، وهذا مبثوث في كتابي الجنى والمغني بشكل خاص ، وأشرت إلى الكتب التي عالجت الفكرة التي يعرضها ، وذكرت ما ينقله المؤلف من الكتب النحوية ، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر ، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتقه ، وأعني بذلك تردده بين البصريين والكوفيين ، وذكرت العلماء الذين نقلوا نصراً أو آراء من الكتاب ، وخرّجت أقوال العلماء من كتبهم ما استطعت .

إلى ذلك سبيلاً، وذكرت المراجع التي يمكن الرجوع إليها في الحرف الذي يعرضه المؤلف، وذلك في مطلع كل باب ، وكنت أختار أبرز هذه المراجع ليستعين بها القارئ، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذر فهمها دون الرجوع إلى المعاجم، وترجمت للنحويين والقراء ترجمة موجزة مع إيراد أهم المراجع التي يمكن الرجوع إليها في ترجمتهم .

(٤) الفهارس والمراجع :

وفي نهاية التحقيق صنعت فهرس مختلفة للكتاب للإفادة منه ، كما أثبت المراجع التي رجعت إليها في العمل .

وبعد : فهذا هو « رصف المباني » أضعه أمام الباحثين ، والله يعلم أنني بذلت فيه كل ما لدي من طاقة وجهد ، ومع ذلك فإن النص لم يستقم وما يزال فيه بعض العوج ، وما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل عالم وباحث ، وذلك للافتقار إلى نسخة أخرى للمقابلة ، ولكن هذا هو ما قدرت عليه ، وفي ذلك تعثرُ المبتدئ وطموحه لأن يكون عمله قريباً من الاستقامة ، ولا يسعني إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي العون وسعى في أن يسدد خطاي .

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك ، وآتنا من لدنك رحمة وهياً لنا من أمرنا رشداً ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أحمد محمد الخراط

حلب ١٣٩٤/١٢/١٠

التعريف بالمولف

١ - مصادر ترجمته

لعل التاريخ قد ظلم شيخنا المالقي فطمس معالم شخصيته ، ولم يقدم لنا صورة مضيئة عن حياته العلمية ، لذا كانت كتب التراجم تغفل ذكره ، أو تقدم عنه إشارة سريعة ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يحيط بالرجل ويعرف الكثير عنه .

وبعد كتاب « الإحاطة في أخبار غرناطة » أغزر الكتب مادة في الحديث عنه ، ولعل هذا يعود إلى قرب مؤلفه ابن الخطيب منه في الزمان والمكان ، ولذلك نجد كتب التراجم الأخرى تستقي من « الإحاطة » حتى إنها لا تكاد تزيد شيئاً على ما قاله .

ونجد صاحب « البغية » يعتمد في ترجمته للرجل على كتاب « الإحاطة » وعلى كتاب آخر غيره هو « النصار » لأبي حيان ولم نقف على هذا الكتاب .

وهذا الحفوت في شهرة المالقي جعل بعضهم يخطئ في ترجمته ، فيعرف برجل آخر ، يلتقي مع شيخنا بأنه من مالقة ، ويعرف كذلك بالمالقي ، ففي « شرح الأمير على المغني » وفي أثناء ورود اسم المالقي يتبع « وحي زاده » فيترجم لرجل يُعرف بهذه النسبة هو يحيى بن علي المتوفى سنة ٦٤٠ هـ^(١) .

أما « ملا علي قاري » فقد ذهب مذهباً عجيباً حين حوّر اسمه فجعل « لما » جاراً ومجوراً و « لقي » فعلاً ماضياً^(٢) .

ومهما يكن من أمر فسامضي في التعريف بالمؤلف مستنداً إلى المراجع التي أشرت إليها في الهوامش .

(١) انظر : شرح الأمير ١٩/١ ، وما أورده صاحب المغني على أنه للمالقي يعني به شيخنا كما هو مبين بالرجوع إلى الرصف باب أجل ، والمغني ١٥/١

(٢) شرح الأمير ١٩/١

٢ - اسمه ونسبه وكنيته

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، وبكنى أبا جعفر . وتعتزنا في هذا الاسم النقاط التالية :

(١) ترجم له ابن شہبة بقوله « رشيد أبو جعفر المالقي » ، ^(١) ، ونحن نرجح أن يكون ابن شہبة قد وَهَم في تسميته برشيد لما يلي :

أ - إجماع المؤرخين الذين ترجوا له على الاسم الذي أوردناه .

ب - قال صاحب « الإحاطة » : « وقال شيخنا أبو البركات : نقلت اسم هذا من خطه » ، ^(٢) .

ج - صاحب « الإحاطة » أقرب الناس إليه زماناً ومكاناً ، وقد ترجم له بالاسم الذي أوردناه .

وقد تكون تسمية ابن شہبة له برشيد قد جاءت من تحريف اسم جده الذي هو راشد ، كما حرقه صاحب « البلغة » بقوله : « أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي » ، ^(٣) .

(٢) ترجم له صاحب « طبقات القراء » ، ^(٤) بقوله بعد ذكر نسبه : المالكي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

أ - أن يكون تحريفاً عن « المالقي » ، وهذا ما نرجحه لأن الثابت عنه أنه ولد في مالقة

ب - أن يقصد نسبته إلى مذهب مالك ، ولكن صاحب « الديباج » ، الذي ترجم للمالكية لم يذكره .

٣ - ملامح من حياته

ولد أحمد بن عبد النور في رمضان عام ثلاثين ومائة ، في بيت مشهور يعرف ببني راشد ^(٥) في مدينة مالقة . وتوفي بالمدينة في يوم الثلاثاء السابع والعشرين لربيع الآخر من عام اثنين وسبعائة ، ودفن بخارج باب بجاية بمقبرة من تربة الشيخ ابن مكنون ^(٦) .

(١) انظر : طبقات النحاة واللغويين : الورقة ١٨٣ (٢) الإحاطة ٧٩/١

(٣) البلغة ٢٥ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الإحاطة ٧٩/١ (٦) الإحاطة ٨٢/١

ومالقة^(١) مدينة على شاطئ البحر ، كانت عامرة أهلة ، كثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها ، وقد نسب إليها غير واحد من العلماء^(٢) .

نشأ أحمد وليس له من الدنيا سوى حب المطالعة ، يمضي جل وقته فيها ، حتى إن تفرغته التام أوجد عنده جهلاً بأسباب الدنيا يكاد يصل إلى الغفلة ، وله في ذلك حكايات كثيرة سائرة على ألسنة الثقات من الملازمين له « لولا تواترها لم يصدق أحد بها »^(٣) ، منها أنه اشترى فضلة ملف ، فبثها فانتقصت كما يجري في ذلك ففاسها بعد البلب فوجدها قد انتقصت ، فطلب بذلك بائع الملف ، فأخذ يبين له سبب ذلك فلم يفهم^(٤) . ومنها أنه طبخ قِذراً فوجدها تعوز الملح فوضع فيها ملحاً غير مطحون ، ثم ذاقها قبل أن ينحلّ الملح فزادها حتى صارت زعاقاً^(٥) .

وعاش الرجل فقيراً منصرفاً لعلمه ، ثم رحل من بلدة مالقة إلى سبتة ، وأقرأ بوادي آش مدة ، وتردد بين المريّة وبروجة وغرناطة ، وعمل في القضاء وقتاً من الزمن نيابة عن بعض القضاة .

والفترة التي عاشها المالقي من ٦٣٠ - ٧٠٢ هـ شهدت في الأندلس أوسع مظاهر الاضطراب السياسي ، وقد عاصر الرجل حكم الموحدين الذي انتهى سنة ٦٦٨ هـ ، ثم استلم الحكم من بعدهم بنو مرّين ، ويبدو أن هذه الفترة لم تعرف الاستقرار ، ويتضح هذا من كثرة عدد الخلفاء ، ومن كثرة الحوادث الداخلية ووضوح الغزو الخارجي ، وبعبارة أخرى : كانت الأندلس تحتضر^(٦) .

(١) اختلفوا في ضبط لامها ، ف ضبطها في الباب ٨٦/٢ بالكسر ، وكذلك في لب الباب ٢٣٤ ، أما صاحب معجم البلدان ٣٩٧/٤ فقد ضبطها بالفتح ، وقال الدسوقي في شرحه على المغني ١٧/١ : « وضبطها بالكسر غلط » .

(٢) انظر في مالقة : نفع الطبيب ١٤٤/١ ، معجم البلدان ٣٩٧/٤ ، صفة جزيرة الأندلس ١٧٧

(٣) الإحاطة ٨١/١ (٤) الإحاطة ٨١/١ (٥) البقيّة ٣٣١/١

(٦) انظر : التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلبي ١٣٨/٤ وما بعده .

٤ - أسانذته وتلاميذه

ذكر صاحب «الإحاطة» أن المالقي لم يكن له اعتناء ببقاء الشيوخ والحمل عنهم^(١)، ولذلك لا نجد كثرة في أسماء شيوخه . ومنهم :

أ - أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفرج المالقي^(٢)، أقرأ القرآن الكريم والعربية، وروى عن الفحام ، وجلس للناس بالجامع الكبير ، كان سرياً فاضلاً ، شديد التعفف ، على دين وخير ، توفي سنة ٦٥٧ هـ عن أربعين سنة ، وقد قرأ المؤلف عليه الجزولية ، وقيد عليها أشياء أطلعه عليها .

ب - الخطيب أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن سعيد بن أبي ربحانة الأنصاري المالقي المريلي^(٣) ، وهو عالم بالعربية والقراءات ، أخذ عن الرندي ، وكان من أهل الفضل والدين والخير ، أقرأ ببلدته مائة ثم رجع عن الإقراء ، وآثر الحول والازتواء ، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مائة ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ ، وقد روى المؤلف عنه تيسير أبي عمرو الداني^(٤) ، وجل الزجاجي ، وأشعار الستة ، وفصيح ثعلب ، كما أخذ عنه علم القراءات^(٥) .

ج - أبو الحسن ابن الأخضر المقرئ العروضي ، وقد أخذ عنه بسببة وذاكره في العروض^(٦) .

أما تلامذته فلا يذكرون منهم سوى العالم الكبير أبي حيان^(٧) ، وهو أنير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تنقل في البلاد وأقرأ بالقاهرة ، وله البحر المحيط وشروح على التسهيل والارتشاف ، وقد تأثر بالمذهب الظاهري لأنه لا يرضى عن تعلّق

(١) الإحاطة ٧٩/١ (٢) انظر في ترجمته : البغية ٢٦٥/١

(٣) انظر في ترجمته : البغية ٣٥٣/٢ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١

(٦) كذا في الإحاطة ٧٩/١ ، ولم أعثر على ترجمته ، وفي البغية ١٧٤/٢ ترجمة لرجل يعرف

بأبي الحسن بن الأخضر الإشبيلي وهو علي بن عبد الرحمن توفي سنة ٥٤١ هـ

(٧) انظر في ترجمته : طبقات القراء ٢٨٥/٢ ، الدرر الكامنة ٣٠٢/٤ ، فوات الوفيات ٣٥٢/٢

النحاة بكثرة التعليل ، وقد كان يجلُّ المذهب البصري ولا سيما سيبويه ، وقد استفاد أبو حيان من « رصف المباني » ونص على ذلك في « البحر المحيط » .

٥ - كتبه

١ - « رصف المباني في شرح حروف المعاني » وهو هذا الكتاب ، وقد تُسْقِط بعض كتب التراجم كلمة « شرح » ، وما أثبتناه أو ثبته إذ هو مقيّد على الورقة الأولى من النسخة التي حققنا ، كما أن الماقي نفسه قد نصّ على ذلك في خطبته ^(١) . وهذا الكتاب هو الذي بقي من مؤلفاته بين أيدينا .

٢ - « الحلية في ذكر البسمة والتصلة » أو « التحلية » ، وقد نص عليه في رصفه ^(٢) .

٣ - « شرح الجزولية » ، وقد كان هذا الشرح بإشراف أستاذه ابن مفرج الماقي ، وقد أطلعه على بعضه ^(٣) .

٤ - « شرح الكامل لأبي موسى الجزولي » ، وقد وصفه صاحب « الإحاطة » بأنه نحو الموطأ في الحجم ^(٤) .

٥ - كتاب شرح مقرّب أبي عبد الله ابن هشام الفهري المعروف بابن الشواش ولم يتمّه ، انتهى فيه إلى همزة الوصل ، وهو نحو حجم الإيضاح لأبي علي ^(٥) .

٦ - جزء في العروض وجزء في شواذه ^(٦) .

٧ - تقييد على الجمل ، ولم يتمّه ^(٧) .

٨ - إملاء على مقرّب ابن عصفور ^(٨) .

٩ - شرح الجمل الكبيرة للزجاجي ^(٩) .

(١) انظر : ص ٢ (٢) انظر : ص ٣٠٦ ، ٧١ (٣) الإحاطة ٧٩/١

(٤) الإحاطة ٨٠/١ (٥) الإحاطة ٨٠/١ ، إيضاح المكنون ٥٤٥/٢ (٦) الإحاطة ٨٠/١

(٧) الإحاطة ٨٠/١ ، ولا ندرى هل هو جل الزجاجي أم جل الجرجاني . (٨) البلغة ٢٥

(٩) كذا في إيضاح المكنون ٣٦٨/١ ، وقد يكون هو نفسه التقييد الذي لم يتمّه والذي أشار

إليه في الإحاطة .

يبدو من الاطلاع على ترجمة المالقي أنه اطلع على ثقافات عصره المتنوعة ، بل إنه يتفرغ لهذا الاطلاع ، ويعيش حياته منصرفاً عن أسباب الدنيا وما يتعلق بها .

فهو بشارك في المنطق على رأي الأقدمين كما ذكر في الإحاطة ^(١) ، وهو يطالع في الفقه وإن لم تنص كتب التراجم على مذهب معين له ^(٢) ، وهو يتعمق في فرائض العبادات ^(٣) ، وتتنضح ثقافته الفقهية في نصوص عديدة من كتابه ، كما تبدو في كتابه آثار ثقافته الأصولية أيضاً بما يروحي أنه قد اطلع على مضمون هذا العلم ، أما في القراءات فقد فقه الرجل قراءة أبي عمرو الداني ، وأخذ هذه القراءة عن أبي ربحانة المربلي ^(٤) وروى عنه تيسير الداني المذكور ^(٥) ، وقد تردد الرجل بين المربة وبرجة ، يقرئ بها القرآن ، حتى إن صاحب « طبقات القراء » ينص عليه بأنه المقرئ ^(٦) . ويشارك المالقي في بعض المعارف الطريفة من مثل التقيير عن اللغوز وفك المعنى ^(٧) .

٧ - شعره

يروق بعض العلماء أن يصنعوا شعراً ، ولكننا لا نكاد نحس فيه بالروح . ولشئنا محاولات في نظم الشعر ، احتفظ صاحب « الإحاطة » وصاحب « الدرر الكامنة » بقدر وافر منه ، ويصف لسان الدين بن الخطيب شعره بقوله : « وشعره وسط بين طرفي الغث والسمين ، وكان لا يعتني به ولا يتكلفه ، ولا يقصد قصده وإن ذلك لعذر في عدم الإجابة » ^(٨) ، ويضيق صدر بعض أصحابه بشعره فيصفه بأنه أشبه بنعب الغراب ^(٩) .

مهما يكن من أمر فلا بد من عرض شيء من شعره ، وللقارئ أن يحكم عليه بما شاء ^(١٠) :

- | | |
|-------------------------|---|
| (١) الإحاطة ٧٩/١ | (٢) أما إذا اعتمدنا ترجمة صاحب طبقات القراء فهو مالكي . |
| (٣) الإحاطة ٧٩/١ | (٤) الإحاطة ٧٩/١ |
| (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١ | (٦) طبقات القراء ٧٧/١ |
| (٧) الإحاطة ٧٩/١ | (٨) الإحاطة ٨٠/١ |
| (٩) الإحاطة ٨٠/١ | (١٠) الإحاطة ٨١/١ |

محاسنُ مَنْ أهوى بضيق بها الشرح له المهمة العلياء وأخلق السمع
له بهجة يغشى البصائر نورها وتعشني بها الأبصار إن غلّس الصبح
لقد خامرت نفسي مُدامة جبه فقلبي من سكر المدامة لا يصحو
وقد هام قلبي في هواه فبرحت بأمراره عينٌ لدمعها سح
ولعل التكلف واضح في هذه الحروف .

التعريف بالكتاب

دراسة حروف المعاني جانب بارز من جوانب النحو العربي ، انكب عليه النحاة العرب بالدرس والتفصيل ، فشهد مناقشات غزيرة بينهم ، وكشف عن مسائل خلاف واسعة النطاق ، وكتابنا هو محاولة جادة لدراسة حروف المعاني وما تكون عليه في كلام العرب .

والمؤلف في خطبته يشير إلى أهمية الحروف فهي « أكثر دوراً ، ومعاني معظمها أشد غوراً ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها »^(١) ، ثم يشير إلى جهود العلماء للتأليف في هذا الباب فيقول : « فوجدت منهم مَنْ أغفل بعضها وأهل ، ومن تسامع في الشرح وتسهّل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّب البسيط وبسط المركب ، ومن شتّت ألفاظها وعدّد ، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد »^(٢) .

ونستطيع أن نخرج من هذا إلى أن هناك تراثاً ضخماً كان أمام المؤلف حين نوى التأليف في هذا الباب ، ويبدو أن ذلك التراث كان ينقصه الرجل الذي يفيد منه ، فيجمع قواعد كل أداة في باب خاص ، وما تقع عليه في كلام العرب ، وما تردد حولها من مناقشات وآراء ، ولسنا مغالين أو بعيدين عن الحكم العلمي إذا قلنا إن المالمقي كان هذا الرجل في مصنفه الذي بين أيدينا .

ولقد اتخذت محاولات العلماء لدراسة حروف العربية شكليين من التأليف ، فقد

كانت معظم كتب النحو واللغة تذكر الحروف في ثنايا حديثها عن قواعد النحو إجمالاً ، فهي إذاً لا تفصل الأدوات عن القواعد الأم ، وإنما تنظر إليها على أنها جزء وثيق منها ، فكتاب سيبويه مثلاً غني بمباحث الحروف وأشكال ورودها في كلام العرب ، ولكنه لم يعقد فصلاً خاصاً بكل أداة ، ليعدّد معانيها ويذكر أحكامها ، وإنما تتفرق فيه هذه المعاني بين ثنايا الكتاب ، فهو قد يذكر الأداة ضمن أمرتها كقوله : « باب ما يعمل من الأفعال فيجزمها وذلك لم ولما واللام التي في الأمر » (١) ، أو يتحدث عن جانب من الأدوات كأن يقول : « باب الفاء : اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن » (٢) أو يذكر الحروف التي قد تلتقي على ظاهرة ما ، كأن يقول : « باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي : لكن وإنما وكأنا وإذ ... » (٣) وهذا ما نجد في كتب النحو الأخرى المتقدمة والمتأخرة .

أما الشكل الثاني لهذه المحاولات فيبدو في تأليف كتب تختص بالحديث عن الأدوات ومعانيها وما قد يرد عليها من مناقشات ، ومن هذه المحاولات : منازل الحروف للرماني ، ويقع في خمس وعشرين صفحة ، عرض فيه لأهم الأدوات العربية ، فذكر المعاني المشهورة لها وضرب مثلاً لكل معنى ، ولكننا لا نجد تمييزاً بين الأسماء والحروف منها ، وهذا ما تصنعه كتب الأدوات الأخرى ما خلا الرصف ، وللهروي مصنف قيم في هذا الجانب سمّاه « الأزهية في علم الحروف » ، حاول فيه أن يستقصى أحوال ما يعرضه من حروف المعاني في كلام العرب ولكنه يبقى غير وافي . بالعرض ، أما الزجاجي في كتاب اللامات فهو يمثل رغبة النحويين في جمع الأحكام التي تتعلق بحرف معين ، وذلك عن طريق فصل ما تنائر من هذه الأحكام عن الكتب العامة وضمها في كتاب خاص .

والواقع أن جميع المحاولات التي سبقت المألقي كان ينقصها أمران ضروريان هما : الرصد والشمول ، فلم تكن غاية هذه المحاولات رصد جميع معاني الأداة من

(١) الكتاب ٤٧٨/١ (٢) الكتاب ٨٩/١ (٣) الكتاب ٥٣٧/١

ناحية ، وشمول جميع الأدوات من ناحية أخرى ، لذا كان لا بد أن يكون أمام الدارسين مصنف يدرس حروف العربية على منهج فيه استقصاء وترتيب ، ويستفيد من المادة المتفرقة ، فيبونها ، ويجمع في كل باب ما يختص بكل حرف ، ويذكر أقوال العلماء وما كان بينهم من مناقشات وجدال ، وكان المالقي هو رائد هذه المحاولة ، ونحن إنما نقول ذلك لأننا لا نعلم مصنفًا قبل « رصف المباني » امتاز بالرصد والشمول الأمرين اللذين أشرنا إليهما .

ثم إن المالقي أراد أن يكون أكثر تركيزاً في بحثه ، فاخص بالحروف وبحنها على نهج شامل لجميع حروف العربية ، فأهمل بذلك الأسماء وتركها لكتب أخرى .

أما مصادر المالقي في كتابه فيبدو لنا أن الرجل قد اطلع على المؤلفات التي سبقته ، ونعني بها شكليّ التأليف اللذين أشرنا إليهما ، ولكنه للأسف لم يكن ينص على ما أخذ من كلٍّ منها ، وهذا ما يجعل أمامنا الطريق صعبة لكشف مصادره وتعيينها ، فقد اطلع على كتاب سيبويه ، ونصّ عليه في كثير من المواضع ، وهو يجلبه أيّما إجلال ، ويجاوب أن يتقرب منه ويدعم آراءه به ^(١) ، وهو يناقش المبرد في مسائل من « المقتضب » كما حدث مثلاً في نقضه لمذهب المبرد في مسألة « بل » ^(٢) ، أما ابن جني فقد أفاد من كتابيّهِ : « سر الصناعة والخصائص » ، أما « سر الصناعة » فهو يشير إليه أكثر من مرة ويعتمده في كثير من المسائل وينقل عنه ^(٣) ، حتى إن تصحيح كثير من التحريفات التي وقعت لنسخة الرصف كان بالرجوع إليه ، كما أن المؤلف يشير إلى « الخصائص » أكثر من مرة ^(٤) ، كما اطلع المؤلف على كتاب « اللامات » وذكره بقوله : « وأثّف بعض البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات عدد لها فيه نحو الأربعين . » معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف ^(٥) ، ويبدو أن المؤلف قد قرأ قراءة واعية كتابيّ ابن الانباري : الإنصاف وأمرار العربية ، ولذلك نجد في رصفه كثيراً من الردود على الكوفيين والعلل والأقيسة التي نرجح

(١) انظر أمثلة على ذلك : ص ١٠٧ ، ٩١ ، ٦٠ (٢) انظر ص ١٥٤

(٣) انظر ص ٢٨٨ ، ١٣٩ ، ٤٠ ، ٢٤ (٤) انظر ص ٢٣٦ ، ١٩١ (٥) انظر ص ٢١٨

أنه اقتبسها من الكتابين المذكورين ، بل إن التشابه بين بعض النصوص يكاد يكون حرفياً في باب ما وفي باب لا وباء القسم من « أسرار العربية » وقد أشرنا إلى ذلك في محله ^(١) .

ولعل « المقرب » هو الكتاب الأول الذي تأثر به المالقي ، حتى إن اطلاعه على هذا الكتاب يتجاوز مرحلة التأثر إلى مرحلة النقل الحرفي لبعض أبوابه كاملة ، وهذا ما نجده مثلاً في بحوث : « إلّا » و « الفاء » وحتى ، ولعله قد اطلع أيضاً على تمتع ابن عصفور ، إذ أنه يفيد منه في الجوانب الصرفية لأن الممتع يختص بالتصريف ^(٢) .

وثمة كتب أخرى أفاد منها المالقي ، منها كتاب الإيضاح للفارسي ، إذ يردّ على أبي علي في مسألة « لبس » بنصّ منه ^(٣) ، كما أنه يذكر « البصريات » لأبي علي ^(٤) ، كما اطلع على كتاب شرح الجمل لأبي زيد السهلي ، وانتقده بأنه خرج على أصول العربية في بعض مسائله ^(٥) ، وهو يذكر أيضاً كراسة أثّفها الجزولي عن الحروف الواقعة جواباً ^(٦) ، كما ينقل عن « التبصرة » للصيمري وذلك للرد على الفارسي في مسألة « إمّا » ^(٧) ، ويورد في الكتاب ذكر سريع لبعض الكتب الأخرى كامالي القالي ^(٨) والعين للخليل ^(٩) وكتاب الشجرة للزجاج ^(١٠) وكتاب مشكل تاويل القرآن لأبي محمد مكي ^(١١) .

هذا بعض ما نستطيع أن نعدّه من مصادر المؤلف ، وغيرها كثير طبعاً ، ولكن المؤلف لا ينص عليها ، ولعل معظم مصادره كانت أندلسية وذلك لأنه نشأ في ديار الأندلس وبين علمائها .

والحقيقة أن الكتاب ترك أثراً طيباً في أذهان العلماء ، فوصفه لسان الدين بن الخطيب بقوله : « وهو آجلٌ ما صنّف وما يدل على تقدمه في العربية » ^(١٢) ،

(١) أسرار العربية : ٥٩ ، ٩٩ ، ١٠٩

(٢) انظر الممتع ٣٤٠ ، والرصف ص ٥٥ (٣) ص ٣٠٠ (٤) ص ٢٨٣

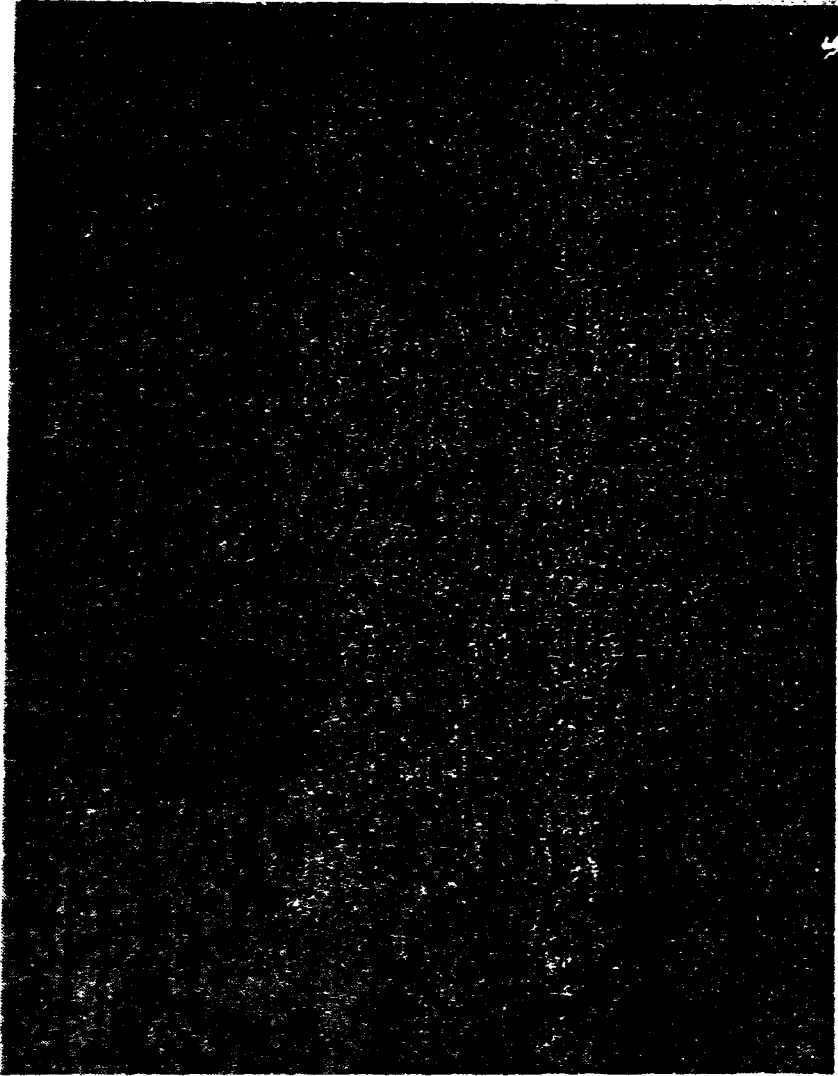
(٥) ص ٣٣٨ (٦) ص ١٧٦ (٧) ص ١٠٠ (٨) ص ٣٧٦

(٩) ص ٤٠٢ (١٠) ص ١٧٦ (١١) ص ١٣٢ (١٢) الإحاطة ٨٠/١

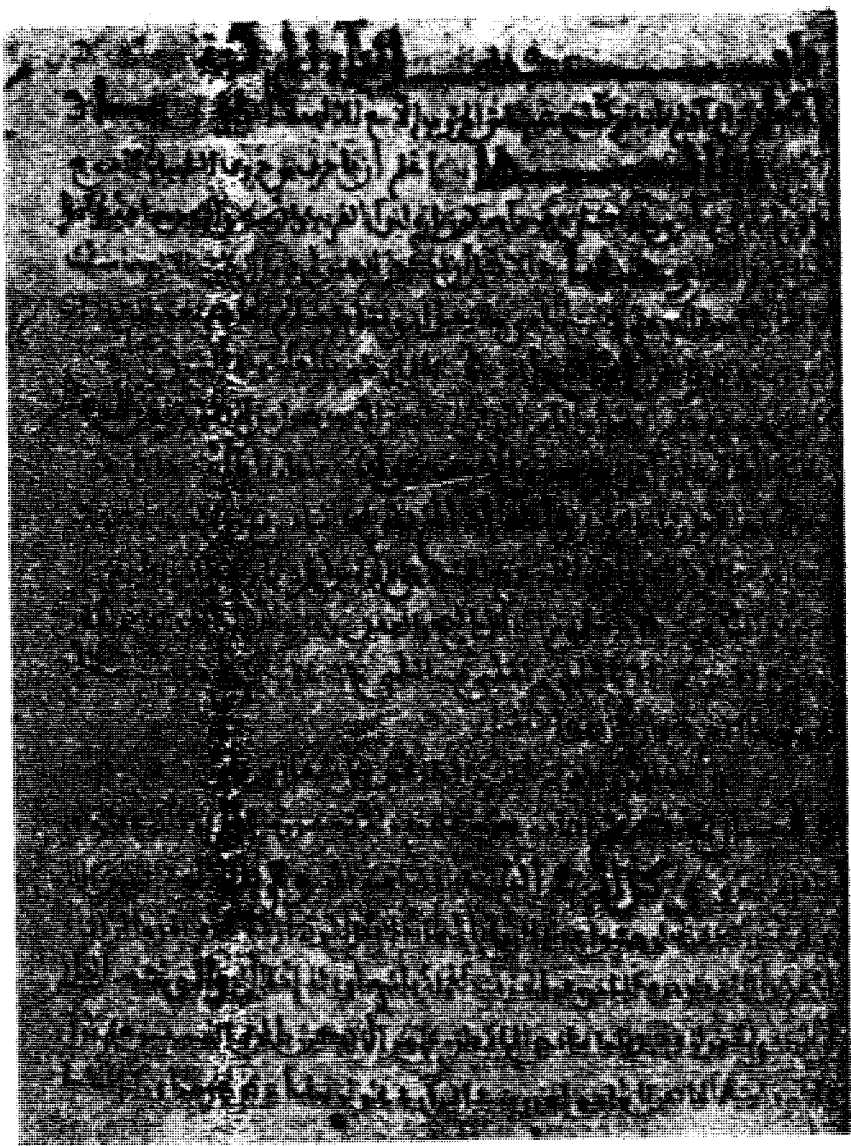
ومثل هذا الوصف فُجده في البغية^(١) ، كما ترك الكتاب أثره الواضح في الكتب التي جاءت من بعده ، فقد نقل المرادي عنه في « الجني الداني » أكثر من أربعين موضعاً ، كمل نقل ابن هشام عنه خمسة مواضع في المغني^(٢) ، كما نقل عنه أبو حيان في البحر المحيط ، والأشتموني في شرح الألفية ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح ، وابن السمين في « الدر المصون » . وليس من شك أن الكتاب كان يؤلف المرجع الرئيسي لكل من بحث في الحروف بعد المألقي ، ومن هنا كانت مادته ورصده لمعاني كل حرف المرجع الأول للكتابين اللذين ظهرا من بعده وأعني بهما : الجني الداني ومغني اللبيب ، فهو الذي فتّح لهما الطريق .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

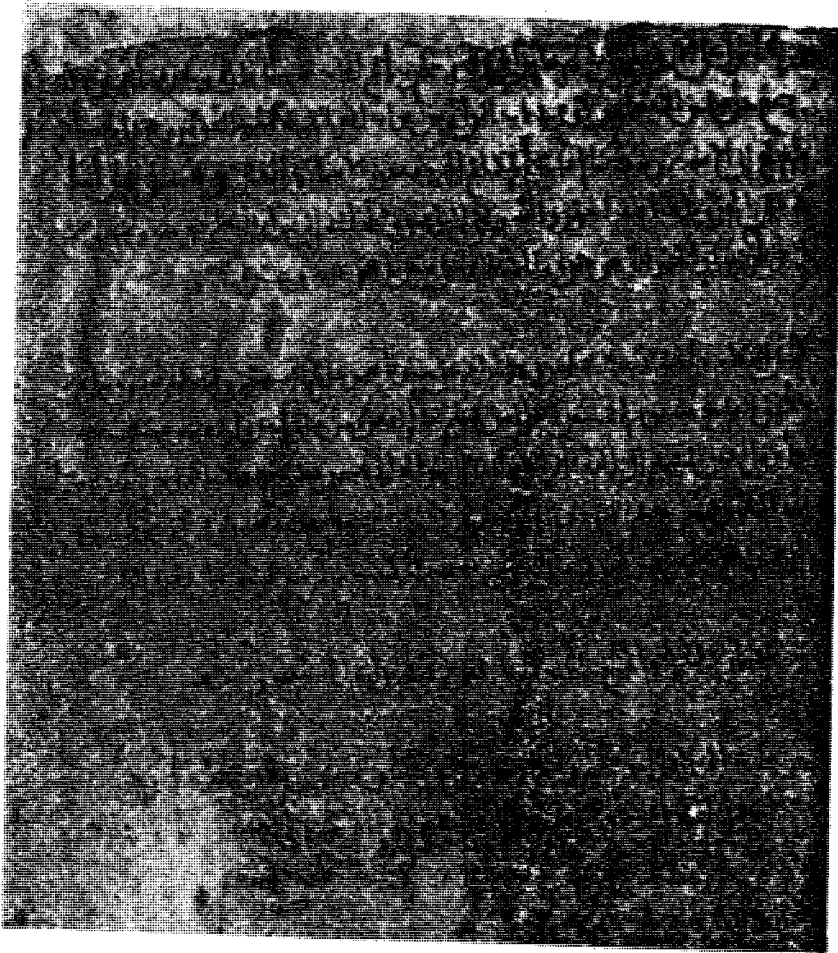
(١) البغية ٣٣١/١ (٢) المغني : ١٥٠ ، ٥٧ ، ٢٥٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٤



صورة الورقة الأولى من الأصل



الصفحة قبل الأخيرة من الأصل



الصفحة الأخيرة من الأصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... (١)

الحمد لله مُدبر الأشياء ومُحكِمها ، ومقدّر المنج ومقسّمها ... (٢) ومعلمها ، ومخصّص عريشها بأفضل الأمم وأكرمها ، الذي جعل الكلام خصيصة البشر ، وأظهر بها (٣) نظر الناظر وعبرة المعبر ، وضمّنه (٤) من المعاني الجمّة ، وفضائل الحكمة مالا يصل [إليه] فهم أُمَّة ولا يَهتدى إلى بعضه إلا بعد أُمَّة (٥) ، وصلى الله على محمدٍ رسولهِ المَحمود ، المَخصوص (٦) بالشفاعة في اليوم المشهود ، صلاةً تلبّغنا دار الخلود ، وتبوّئنا من منازل المحل الموعود ، وعلى آله وأصحابه الذين أوفوا بالعهود ، فأضحى الدين بهم أرقن معقود ، مامع غمام ذو ركائز ، وصدق حمائم في بَشام (٧) ، وسلّم أشرف وأزكى سلام .

وبعد ، فإنّ لسان العرب لما كان أشرف الألسنة ، وشينشينة (٨) اتّباع فهمه أحسن شينشنة ، إذ منه يُترصّل إلى مقاصد الشرع في أحكامه ، وأغراض قواعد العلم وأعلامه ، وكان مقسّمًا إلى تقسيمه المعروف ، من الأسماء والأفعال

(١) خرم في الأصل .

(٢) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون « وخالق الألسنة » .

(٣) أي : أظهر بهذه الخصيصة . (٤) أي : ضمن الكلام .

(٥) الأمة : الحين في الدهر . (٦) في الأصل « المخصوص المحمود » .

(٧) البَشام : شجر طيب الرائحة .

(٨) الشينشينة : العادة الغالبة .

والحروف ، وكانت الحروف أكثر دورا ، ومعاني معظمها أشد غرارا ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها ، اقتضى ما خطر من النظر أن أبحث على (١) معانيها ، وأطالع غرض الواضعين فيها ، فوجدت منهم من أغفل بعضها وأهمل ، ومن تسامح في الشرح وتسهل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّش البسيط وبسط المركب ، ومن شت ألفاظها وعدّد ، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد .

فدعاني الغرض الحاطر ، والرفيق العابر ، أن أؤلف فيها كتابا يشتمل على شرحها ، وإيضاح ما خفي من برحها (٢) ، ليشتفي صدر الناظر فيه على المأمول ، ويقيده إن شاء الله إن أخذه بالقبول .

وسميته : « رصف المباني في شرح حروف المعاني » ليكون اسمه وفق معناه ، ولفظه مترجما على فحواه (٣) ، ونظمته على ترتيب حروف المعجم ، ليكون في التأليف أنبل ، وعلى تفهيمه أسهل ، وذكرت ... منها (٤) على ما هو عليه في النطق من حرف واحد وأزيد ، حتى انتهيت إلى آخر حرف فيه ، وعلى الترتيب (٥) المذكور أتبعته أول حرف منه - إذا كان مركبا - ما يليه ، من ذلك الترتيب ، وما كان ناقصا (من حروف المعجم وما كان) (٦) مركبا نبّهت عليه به « غفل » .

(١) كذا في الأصل : « على » ، ولعلّ الصواب : عن .

(٢) البراج من الأمر : البين الواضح .

(٣) قوله : « فحواه » غير واضح في الأصل .

(٤) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون : « الحرف منها » .

(٥) قوله : « الترتيب » غير واضح في الأصل .

(٦) ما بين (معقوفين) غير واضح في الأصل .

وَبَيَّنْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ مَجْمَعًا وَمَفْصَلًا عَلَى مَا / ... (١) بِهِ الْجَهْدُ ، وَحَمَلٌ عَلَى ٣
بَسْطِهِ وَقَصْصِي مَوَارِدِهِ الْجَدُّ ، وَانْهَيْتُ فِي ذَلِكَ ... (٢) ، لِتَكُونَ لِلْكِتَابِ الْمَزِيَّةُ
عَلَى مَا سِوَاهُ ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَانَوَاهُ ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
أَسْتَرْشِدُ إِلَى مَا يَرْشِدُ ، وَأَسْتَعِضُدُ فِيمَا أَقْصِدُ ، فَمَا الْمَفْزَعُ إِلَّا إِلَيْهِ ، وَمَا التَّوَكُّلُ إِلَّا
عَلَيْهِ ، إِلَيْهِ أَفْزَعُ وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ ، هُوَ حَسْبِي وَنِعَمَ الْمُؤْتَمِّلُ .

فَأَقُولُ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ : إِنْ الْغَرَضُ (٣) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ يَتَأَنَّى فِي مَقْصُودَيْنِ :
الْأَوَّلُ فِي الْكَلَامِ فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَالثَّانِي فِي الْكَلَامِ فِيهَا عَلَى التَّفْصِيلِ .

المقصود الأول

يَتَحَصَّلُ الْكَلَامُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ : فَصْلٌ فِي جُمْلَةِ الْحُرُوفِ الَّتِي
تَأَلَّفَتْ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَفْرَدَةً وَمُرَكَّبَةً ، وَفَصْلٌ فِي تَقْسِيمِ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ
إِلَى الْعَامِلِ وَغَيْرِهِ ، وَالْعَامِلُ إِلَى أَنْوَاعِ عَمَلِهِ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ ،
مَخْتَصًّا أَوْ مَشْتَرَكًا ، وَفَصْلٌ فِي تَسْمِيَةِ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ جِهَةِ مَعَانِيهَا بِالِاتِّفَاقِ
وَالِاخْتِلَافِ حَسَبِ اصْطِلَاحِ عَلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ .

المقصود الثاني

فِي ذِكْرِ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ وَشَرْحِ مَعَانِيهَا حَرْفًا حَرْفًا ،
وَنَوْعًا نَوْعًا ، وَمَوْضِعًا مَوْضِعًا ، عَلَى الْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ
الترتيب ، عَلَى مَا بَلَغَ إِلَيْهِ الْعِلْمُ ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ الْفَهْمُ ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ بَيْنَهُ وَطَوَّلُهُ .

(١) خَرَمَ فِي الْأَصْلِ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ : « سَمَحَ » .

(٢) كَلِمَةُ غَرُومَةٍ لَمْ أَتَيْنِهَا . (٣) قَوْلُهُ : « الْغَرَضُ » غَيْرُ وَاضِحٍ فِي الْأَصْلِ .

الفصل الأول من المقصود الأول :

اعلم أن جملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً ، منها ثلاثة عشر مفردة ، واثنان وثمانون مركبة ،

أما المفردة فالألف والهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء^(١) والسين والهاء والواو والياء .

وأما المركبة فهي : أجل وإذ وإذا وإذن وأل ولا^(٢) وألا وإلى [وألاً] وإلا وأم وأما وإما وأما وإن وإن وأن [وأن] وأنا وأنت وأنتم وأنتن وأو وأي و إي وأيا وأياً و [وأصبح وأمسى] ويحل وبلى وبلى وثم وجلل وجير وحتى وحاشي وخلا وذا ورب وكان وكتلاً وكما وكى ولا ولكن و لكن ولم ولماً ولن ولو ولوما ولولا وليت وليس وما ومذا ومين ومئن ومنذ ومع ونحن ونعم وعدا وعلى وعن [وعن] وفي وقد وسوف وها وهل وهلاً وها وهو وهي وهما وهم وهن ووا ووي ويا .

الفصل الثاني منها :

اعلم أن الحروف المتقدمة الذكر تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم عامل لاغير ، وقسم غير عامل لاغير ، وقسم جائز أن يكون عاملاً وغير عامل .

٤ فالعامل لاغير من المفردات حرف وهو الباء ...^(٣) ، ومن المركبات اثنان وعشرون حرفاً وهي : إذ - بشرط أن يكون معها ما - وإلى وحاشي وخلا ورب وكان وكى ولكن ولم ولن وليت [ومنذ] ومذا ومن ومن ومن ومع وعدا وعن وعلى وعلى وعنغن وفي .

(١) قوله : « الفاء » غير واضح في الأصل .

(٢) ذكر هذا الحرف هنا إقحاماً من النسخ ، وسيذكر مرة أخرى .

(٣) كلام غير واضح في الأصل .

وغيرُ العامل لاغير من المفردات ثمانية أحرفٍ وهي : الألفُ والهمزةُ والميم والنون والفاء والسين والهاء والياء ، ومن المركبات سبعةٌ وأربعون حرفاً وهي : أَجَلٌ وإذا أَلْ وأَلَا وإِلَا وأَم وأَمَّا وأَمَّا [وإِمْثًا] وأنا وأنت وأنتما وأنتم وأنْتَنَ وأو وأَيَّ وإي وإيا وإيَّا ويَجَلُّ بَل وبلى وثُمَّ وجَلَلَّ وجَبَّزَ [وذا] وكَلَلَا ولكنَّ ولو ولوما ونَحْنُ ونعم وقد وسوف وها وهيا وهل وهَلَا وهو وهي وهما وهم وهنَّ و وا وَوَيَّ وبا .

والذي يجوزُ أن يكونَ عاملاً وغيرَ عاملٍ من المفردات أربعة أحرف وهي : التاء والكاف واللام والواو ، ومن المركبات اثنا عشر حرفاً وهي : إِذَنْ وَإِنْ وَإِنْ وَأَنْ وَأَنْ وَلَنْ وَحَتَّى وَكَمَا وَلَسَمَّا وَلَوْلَا وَلَيْسَ وَمَاوَلَا . وتنقسم العاملةُ من هذه الحروف ، لازمةٌ كانت أو غيرَ لازمةٍ ، من جهة عملها ، أربعة أقسامٍ : قسمٌ عاملٌ رفعاً ونصباً في الأسماء ، وقسمٌ عاملٌ جرّاً فيها ، وقسمٌ عاملٌ نصباً في الأفعال ، وقسمٌ عاملٌ جزماً فيها .

فالعاملُ رفعاً ونصباً في الأسماء نوعان ، كلاهما مركبٌ : نوعٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ ، وذلك ثلاثة أحرفٍ وهي : ما (١) وليس ولا عند بعضهم ، ونوعٌ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ وذلك تسعة أحرفٍ وهي : إنَّ وأنَّ وإنَّ وأنَّ (٢) وكانَّ ولكنَّ وليتَّ ولعلَّ وعَنَّ .

والعاملُ جرّاً فيها من المفردات خمسة أحرفٍ وهي : الباء والتاء والواو والكاف واللام ، ومن المركبات سبعة عشر حرفاً وهي : إلى وحاشى [وحتى] وخِلا وربَّ ومذ ومِنْ ومُنَّ ومنذ ومع كي ولولا - على رأي - وعَلَّ وعدا وعَنَّ وعلى وفي .

(١) قوله : « وهي ما » غير واضح في الأصل .

(٢) يقصد : إنَّ وأنَّ المخففتين من الثقيلة .

والعاملُ نصباً في الأفعال خمسةٌ أحرفٍ مركباتٍ وهي : أَنْ وَلَنْ وَإِذَنْ
وَكَيْما وكِي .

والعاملُ فيها جزءاً من المفردات حَرْفٌ واحدٌ وهو اللامُ . ومن المركباتِ
أربعةٌ أحرفٌ وهي : لم وَلَمْأَ وَإِنْ وَإِذَا مقرونةٌ بـ « ما » .
الفصل الثالث منه :

اعلم أَنَّ هذه الحروفَ المتقدمةَ الذكرَ يُسَمَّطُحُ عليها باصطلاحاتٍ تسمَّى بها
من جهةٍ معانيها في الكلام وهي كثيرة .

فمنها نوعٌ يسمى حروف الكف وهي : الألف وما^(١) في بعض مواضعها ، ونوع
يسمى حروف الإشباع وهي الألف والواو والياء ، وتسمى حروف العلة^(٢) ،
وتسمى حروف الزيادة ، وتسمى مع الحاء حروف الوقف ، وتسمى معها
حروف الإطلاق/ في القوافي ، وتسمى حروف التثنية والجمع دون الهاء ، ونوعٌ
يسمى حروف الاستفهام وهي : الهمزة وأم المنفصلة وهل ، ونوعٌ يسمى حروف
المضارعة وهي : الهمزة والتاء والنون والياء ، ونوعٌ يسمى حروف التأنيث وهي :
الألف والهمزة والتاء ، ونوعٌ يسمى حرف الندبة والوصل والفصل وهو : الألف ،
ونوعٌ يسمى حرف التعديده وهي : الهمزة والباء ونوعٌ يسمى حرف تقرير وحرف
توبيخ وحرف نقل وهو : الهمزة ، ونوعٌ يسمى حروف تنبيه وهي : الهمزة
وأيّ ويا وهيا وأيا وألا ووا وها ووأيّ ، ويسمى ماعدا « ها » وعدا « ألا »
و « وي » حروف نداء ، ونوعٌ يسمى حروف شرط وجزاء وهي : إِنْ
وَإِذْ - مقرونة بـ « ما » وَإِذَنْ ، ولا يفارق الجواب إِذَنْ ، ونوعٌ يسمى
حروف جواب وهي : إِذَنْ وَأَجَلٌ وَيَجَلٌ وَجَلَلٌ وَجِئِرٌ وَبَلَى وَنَعَمْ وَإِنْ وإي ،
ونوعٌ يسمى حرف مفاجأة وهو : إِذَا ، ونوعٌ يسمى حرف تعريف وهو : أَلْ ،

(١) قوله « ما » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « العلة » غير واضح في الأصل .

ونوع يسمى حرف غايه وهو : إلى وحتى ، ونوع يسمى حرف استفتاح ويلزمه التثنيه وهو : ألا ، ونوع يسمى حروف استثناء وهي : إلا وحاشي وخلا وعدا ، ونوع يسمى حرف عرض وهو ألا وأما ، ونوع يسمى حروف تحضيض وهي : ألا ولوما ولولا وهلا ، ونوع يسمى حروف تفصيل وهي : أمّا وإمّا وأو ، ونوع يسمى حروف توكيد وهي : أن وإن مشدتين ومخففتين والباء^(١) وما ولا الزوائد في النفي واللام والنون مشددة ومخففة ، ونوع يسمى حروف عطف وهي : الواو والفاء وثم وحتى وبل ولا ولكن وأو وأم وإمّا ، ونوع يسمى حروف قسم وهي : الباء والواو والتاء واللام وممن - بضم الميم وكسرها - ، ونوع يسمى حرف تمام وهي : النون والتنوين ، ونوع يسمى حروف ابتداء وهي : إن وأن وكان لكن وليت ولعل إذا دخلت على كل واحد منها « ما » ، وإن خفيفة ، ولكن مثلها ، وهل وحتى ولولا إذا ولي جميعها المبتدأ والخبر ، ونوع يسمى حروف نفي وهي : لم ولما ولتن وليس وما ولا في أحد معانيها ، ونوع يسمى حرف تقليل وهو : رُبَّ وقد ، ونوع يسمى حرف سبب وهي : الباء واللام وكي ، ونوع يسمى حروف الجواب وهي^(٢) : الواو والفاء وإذن ، ونوع يسمى حروف نصب للفعل مجازا - والناصب « أن » مضمرة بعدها - وهي : الفاء والواو وأو وحتى ولام كي ولام الجحود وكي - في أحد قسميها - ، ونوع يسمى حروف إخبار وهي : قد/ وهل بمعناها^(٣) ، وتسمى « قد » حرف تحقيق ٦ وحرف توقيع ، ونوع يسمى حرف تعظيم وهو : الميم ، ونوع يسمى حرف زجر وردع وهو : كلاً ، ونوع يسمى حرف خطاب وهو الكاف ، والتاء في أنت وأخواته ، ونوع يسمى حرف تشبيه وهو : الكاف وكان ، ونوع

(١) قوله : « والباء » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « وهي » غير واضح في الأصل .

(٣) في الأصل : بمعنى ما .

يسمى مصدرياً وهو : أنْ وأنَّ وما وكى ، ونوع يسمى حرف عبارة وتفسير
هو : أنْ وأيْ ، ونوع يسمى دعامة وهو إيَّاء مع المضمَر ، ونوع يسمى
حرف إضراب وهو : بل وبلى ، ونوع يسمى حرف شك وإيهام وتخيير^(١)
وإباحة وهو أوْ وإِما ، ونوع يسمى عماداً أو فصلاً وهو : أنا وأنتَ وأنتِ
وأنا وأنتِ وأنتَ وأنتِ ونحن وهو وهي وهما وهم وهنَّ ، ونوع يسمى حرف تنفيس
وهو : السين وسوف ، ونوع يسمى حرف استدراك وهو : لكنْ ولكنَّ ،
ونوع يسمى حرف وجوب ولجوب وبالعكس ، وحرف امتناع لامتناع وبالعكس ،
وهي : لو ولولا ولما ، ونوع يسمى حرف تمنٍّ وهو : ليت ، ونوع يسمى
حرف تَرَجٍّ وهو : علَّ وغنَّ بمعناها ، ويسمَّيان حرفي توقع ، ونوع يسمى
حرف ابتداء غاية في الزمان وهو : مُذْ ومنذ ، ونوع يسمى حرف ابتداء غاية
في المكان وهو : من ، وتسمى مع الباء حرفي تبعيض ، ونوع يسمى حرف
مصاحبة وهو : مع ، ونوع يسمى حرف مزاولة وهو : عن ، ونوع يسمى
حرف وعاء وهو : في ، ونوع يسمى حرف استعلاء وهو : على .

فهذه جملة ما ظهر لي من تسمية هذه الحروف في الاصطلاح بحسب مواقعها في
الكلام ، وإذا فهمت المعاني فلا مشاحة في الألفاظ . والله الموفق بمنه .

انتهى المقصود الأول بعون الله

المقصود الثاني : باب الألف والهمزة^(٢)

وهما في المعنى واحدٌ ، إلا أنه إذا كان ساكناً مُدَّة الصوت ، ويسمى ألفاً ،
ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق ، وهو حرفٌ هاورٌ ، وإذا كان مقطوعاً يسمى

(١) في الأصل : « تحقير » وهو تحريف .

(٢) انظر في الألف والهمزة : ابن يعيش ١٥٠/٨ ، الجني الذاني : الورقة ٧ ، ٦٨ ،

همزة ، ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر ، وهذا هو الصحيح من أمرها وهو مذهب سيبويه^(١) وأكثر المحققين من أئمة النحويين .

وزعم بعض المتقدمين - وهو الأخفش^(٢) - ومن تابعه - أن الهمزة غير الألف ، واستدل على ذلك باختلاف مخرجها ، كما تقدّم ، ولا حجة فيه ، لأن^(٣) النون الساكنة مغمنة في الحيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى ، والمتحركة مخرجا من الفم ، مع ارتفاع اللسان أيضاً إلى الحنك^(٤) الأعلى ، من غير أن تكون فيها مغمنة خالصة ، وقد اتفقنا على أنها نون .

والدليل / على أن الألف هي الهمزة شيان :

أحدهما^(٥) : أننا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورة تحركت ، من الضم أو الفتح أو الكسر ، كتبناها ألفاً ؛ لا خلاف بين جميعهم في ذلك نحو : أُبْلِمَ^(٦) ، وإثْمِدَ^(٧) ، وأصْبُعَ^(٨) .

والثاني^(٩) : أننا إذا نطقنا بحرف من حروف المعجم فلا بد من النطق بأول حرف منه في أول لفظه نحو : باء وتاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم

(١) عمرو بن عثمان ، فارسي الأصل ، إمام النحاة وتلميذ الخليل ، له « الكتاب » أشهر مصنف في النحو ، توفي سنة ١٨٠ هـ ، انظر أخبار النحويين البصريين : للسرياني ٣٧ ، نزهة الألباء ٦٠ ، البغية ٢/٢٢٩ .

(٢) سعيد بن مسعدة ، صاحب سيبويه وراوي كتابه ، من مدرسة البصرة ، غير أنه خالف سيبويه في كثير من المسائل ، له : كتاب المسائل الكبير ، المقاييس ، الاشتقاق ، توفي سنة ٢١١ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسرياني : ٣٩ ، النزهة ١٣٣ ، البغية ١/٥٩٠ .

(٣) انظر : سر الصناعة ٤٨/١ (٤) قوله : « الحنك » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر : سر الصناعة ٤٦/١ —

(٦) الأبلم : خوص المفل . (٧) الإئد : حجر يكتعل به .

(٨) هذه بعض لغاتها ، انظر اللسان : (صبع) .

(٩) انظر : سر الصناعة ٤٧/١

ولما كنا نقول : ألف ، فتكون الألف في أوله علمنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا . ولكن لما يمكن النطق بالالف في أول اللفظ ساكنة "مخرج" كـت" للابتداء بها فصارت همزة وكان لها - إذ ذاك مخرج غير مخرج الالف ، وكانا في المعنى واحداً ، ولذلك وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزة ، ووضعها مع اللام قبل الياء ألفاً ، ولوضع ذلك اختصاص باللام ليس لغيرها من حروف المعجم لعلامة^(١) تذكر في باب « أل » إن شاء الله ، فإذا ثبتت هذه المقدمة ، فهذا الباب يشتمل على فصلين : أحدهما الألف والثاني همزة .

فصل الألف ومعانيها ومواضعها في كلام العرب^(٢)

اعلم أن الألف تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل ، فالأصل لها في كلام العرب ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون كائنة عن الإضافة ، تقول : صُلِّبْتُ بين وقتي الظهر والعصر وبين أوقات النهار ، ثم تُدْخِلُ الألف بين « بين » وما أُضيفت إليه فتُبْطَلُ الإضافة ، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء ، فتقول : بيننا وقت الظهر حاضرٌ صُلِّبْتُ ، وبيننا زيد قائمٌ أقبل عمرو ، والأصل : بين أوقات قيام^(٣) زيد أقبل عمرو . وأكثر ما يأتي في الشعر ، كما قال الشاعر^(٤) :

(١) انظر : سر الصناعة ٤٩/١ - ٥٠

(٢) عَدَدَ صاحب الجنى الداني أقساماً عشرة للألف ثم قال : « فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي

أن يُعَدَّ منها شيء في حروف المعاني » انظر : الجنى ٦٩

(٣) ضبطت في الأصل بالضم ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) نسب في الكتاب ١٧١/١ إلى رجل من قيس عيلان ، وهو في سر الصناعة ٢٧/١ ،

وابن يعيش ٩٧/٤ ، واللسان : (بين) ، والجنى ٦٩ ، والمغني ٤٢٢ ، والجمع ٢١١/١ ، وشواهد

المغني ٧٩٨ . الرخصة : خريطة يحمل فيها الراعي زاده ، ، والزناد : ماتتدح به النار .

٢- فبينما نحن نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ
وقال آخر^(١) :

٣- فبينما نَعَاجُ يَرْتَعِينَ خَمِيلَةً كَمَشِي الْعَذَارَى فِي الْمَلَأِ الْمَهْدَبِ
وقال آخر^(٢) :

٣- بَيْنَا تَعَانَتْهُ الْكُمَاةُ وَرَوْغُهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلَفَعُ
برفع « تعانقه » ، وخفضه ، فالرفع على ما ذكر والألف كافة ، والخفض على الإضافة ، والألف إشباعٌ لفتحة « بين » وهو من الفصل بعد هذا .
الموضع الثاني : أن تكون^(٣) إشباعاً للفتحة إذ تتوَلَّد عنها إذا مُدَّ الصوتُ بها ، وأكثر ذلك في الشعر ، كقول الشاعر^(٤) :

٤- يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ مَشْدُودَةٍ مِثْلَ الْفَنَيْقِ الْمَقْرَمِ

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥٠ . النماذج : إناث بقر الوحش ، والخميلة : رملة فيها شجر ، والملاء : الملاحف البيض ، والمهدب : ذو الهدب .
(٢) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ١٨/١ ، ورواية « كمي » فيه : « جري » ، والخصائص ١٢٢/٣ ، وسر الصناعة ٢٩ ، واللسان : (بين) وابن يعيش ٣٤/٤ ، والمغني ٤١١ ، وشواهد المغني ٧٩١ ، الخزانة ٣٩٧/٢ ، الروغ : المختلة في الحرب ، السلفع : الشجاع الجريء .
(٣) في الأصل : « يكون » وهو تصحيف .

(٤) البيت لعنترة ، وهو في ديوانه ٢٠٤ ، ورواية « مشدودة » فيه : « زِيَّافَة » ، وهو في شرح القصائد ٣٣٢ ، والخصائص ١٢١/٣ ، واللسان : (بوع) ، والانصاف ٢٦ ، والخزانة ١٢٢/١ . والذفرى : العظم خلف الأذن ، والغضوب : هي الناقة ، والجسرة : الطويلة العظيمة الجسم ، والزيافة : السريعة ، والفنيق : الفحل المكرم والمكرم : الفحل الذي يترك من العمل ويودع للضراب .

وقال آخر^(١) :

٥- قَالَتْ وَقَدْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتِي مَا نِلْتِ مِنْ مَنَالِ

وقال آخر^(٢) :

٦- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ
فَأَنْشَبَ الْأَوَّلَ فَتَحَةَ الْبَاءِ مِنْ « يَنْشَبُ » ، وَالثَّانِي فَتَحَةَ الْكَافِ مِنْ « الْكَائِكِلِ » ،
وَالثَّالِثَ فَتَحَةَ الرَّاءِ مِنْ « الْعُقْرَبِ » ، فَتَوَلَّدَتْ عَنْهَا الْأَلْفُ كَمَا تَرَى .
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣) :

٧- لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَائَتِي دِرْهَامٍ لَابْتَغْتُ عَبْدًا فِي بَنِي جُذَامٍ
فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَإِنَّمَا « دِرْهَمٌ » وَدِرْهَامٌ لَعَتَانِ ، يُقَالُ فِي جَمْعِ الْأَوَّلِ :
دِرَاهِمٌ ، كـ « هَجْرَعٌ »^(٤) ، وَ« هَجَارِعٌ » ، وَفِي جَمْعِ الثَّانِيَةِ : دِرَاهِيمٌ ، كـ « جَلَابِيبٌ » ،
وـ « جَلَابِيبٌ »^(٥) ، وَالْأَوَّلَى أَكْثَرُ ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦) :

٨- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

-
- (١) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في المخطب ١٦٦/١ برواية : ما جلست من مجال ، واللسان :
(كلل) ، والجنى ٦٩ ، والأشعري ٤٨٥ . الكلكل : الصدر .
(٢) لم أهتمد إلى قائله . وهو في اللسان : (سبب) ، والمغني ٤١٢ .
(٣) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٨ ، ورواية الشطر الثاني فيه :
(٤) الهجرع : الأحمق . (٥) في الأصل : « جلابيب » وهو تحريف .
(٦) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٥٧٠/٢ ، والكتاب ٢٨/١ ، وسر الصناعة ٢٨/١ ،
والخصائص ٣١٥/٢ ، وأمل في الشجري ٢٢١/١ ، واللسان : (صنع) ، والانصاف ٢٧ ، وابن
عقيل ٧٤/٣ ، والخزانة ٤٢٦/٤ . تنفي : تطرد وتبعد ، تنقاد : مصدر نقد إذا ميّز رديتها من
جيدها ، الصياريف : ج صيرف وهو الخبير بالنقد .

رَأْمًا ، الصياريف ، فجمع ، صيرف ، ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت
عنها الياء كما قال^(١) :

٩ - تُحِبُّكَ نَفْسِي مَا حَيَّيْتُ فَإِنْ أُمْتُ يُحِبُّكَ عَظُمُ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ
أراد : « توب » ، وكما تولد الالف عن الفتحة في نحو ما ذكر ، والياء
عن الكسرة فيما ذكر أيضا وأشباهه ، كذلك تولد الواو عن الضمة إذا أشبع
كقوله^(٢) :

١٠ - اللَّهُ يَعْلُمُ أَنَّا فِي تَقَلُّبِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورُ
وَأَنْنِي حَيْثُمَا أَتْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُ مَسَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُورُ

أراد : « انظر » فأشبع حركة الظاء فتولدت عنها الواو ، وباب ذلك كله
ضرورة الشعر ، وأما فصيح الكلام فلم يأت إلا في « أنا » التي هي ضمير المتكلم
المرفوع إذا كان بعدها همزة ، نحو : « أنا أحي^(٣) » ، و « أنا أخرج » ، و « أنا
إذا أكرمك » ، وهي قراءة نافع بن أبي نعيم^(٤) ، على خلاف عنه في المكسورة .

(١) لم أفد عليه .

(٢) لم أمتد إلى قائلهما ، وهما في الخصائص ٤٢/١ ، و ٣١٦ ، ٢ ، و ١٢٤/٣ - ، والرواية فيه :
« تلفتنا » و « يري » عوضاً من « تقبلنا » و « أتني » ، وسر الصناعة ٣٠ ، واللسان : صور ،
والانصاف ٦٣ - ٢٤ ، والمتع ١٥٦ ، والغني ٤٠٧ ، وشواهد الغني ٧٨٥ ، والخزافية
١٢١/١ . والصور : ج أصور ، وهو المائل المنق .

(٣) البقرة ٢٥٨ ، وانظر : المنصف ٩/١

(٤) أثبتنا نافع وابن أبي أويس ، وسائر القراء على حذفها في الوصل ، انظر : القرطبي
١٠٩٥ وأبو حيان ٢/٢٨٨ ، والنشر ٢/٢٢٢ . ونافع أحد القراء السبعة ، ثقة ، انتهت
إليه رئاسة القراءة بالمدينة ، انظر طبقات القراء ٣٣٠/٢

وأما مع غير الهزمة فلا يمتدُّ إلا في الضرورة ، كقوله^(١) :

١١ - وكيف أنا وانتحال القوافي بعد المشيب كفي ذلك عارا
وكقول الآخر^(٢) :

١٢ - أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تَذَرَّيتُ السَّامَا
وعلى هذا حل بعضهم قوله تعالى : « وتظنون بالله الظنونا »^(٣) ، « فاضلونا
السيلا »^(٤) ، « وأطعنا الرسولا »^(٥) ، لأنَّهم جعلوها من باب إشباع الفتحة وتولُّد
الألف عنها ، والصحيح أن الألف في رؤوس هذه الآي كالألف في القوافي ،
وهو باب آخر يذكر بعد هذا إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون علامة التانيث ، وهي قسمان : قسم يختصُّ بالتانيث ،
وقسم يبيِّنُ التانيث .

٩ فالذي يختصُّ بالتانيث الألف الواقعة طرفاً في الأسماء ، زائدة عليها لا أصلية /
كألف (ما) ولا منقلبة عن أصلي كألف عصا ورحى ، ولا ملحقة بأصلي كألف
علقى^(٦) ومعزى ، الملحقين بجعفر وهجرع ، وتكون في الثلاثي كجلى وسلمى
وضيزى^(٧) ، وفي الرباعي ، كقرقرى^(٨) ، وججججى^(٩) ، وفي الخماسي كقبعبرى^(١٠) ،

(١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٣ ، وابن يعيش ٤/٤٥ ، واللسان :
(نحل) . والأصل : وانتحالي .

(٢) البيت لحميد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ، والمنصف ١/١٠ ، والمقرب ١/٢٤٦ ،
وابن يعيش ٣/٩٣ ، واللسان (أنف) . وتذريت : علوت ، وفي الأصل : « تذريت » وهو تصحيف .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) التلقى : ضرب من الشجر .

(٧) ضيزي : قسمة ضيزى : ناقصة .

(٨) القرقرى : الضحك إذا استغرب فيه وهدير البعير وصوت الحمام ، وأرض باليامة .

(٩) الججججي : حي من الأنصار . (١٠) القبعبرى : العظيم الشديد .

وَضَبْغَطَرَى^(١) .

وتكون في المؤنث اللفظي والمعنوي ، وفي المذكر المعنوي كضبطرى وفي المفرد كما ذكر ، وفي الجمع كججلى جمع حَجَل ، وفي المصادر كالرَّجْعَى والدَّعْوَى ، (وفي غير المصادر كما ذكر)^(٢) .

والقسم المين للتأنيث هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث نحو : ضربتها ، وأكرمها ، والأصل في المذكر في الهاء : الضم مع الضمة والفتح مع الفتحة والكسر مع الكسرة ، نحو : ضربته ، ومررت به ، والواو والياء بعدها دليلان على التأنيث ، وفي المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره وهو السكون ، والألف بعده لبيان التأنيث ، مثاله ما ذكر^(٣) ، والهاء الأصل في الجميع ، بدليل أنها^(٤) تحذف الواو والالف والياء في الضرورة إذا كان قبلها متحركاً ، وتبقى الهاء بحركاتها ، قال الشاعر^(٥) :

١٣ - أَعْلَقْتُ بِالذِّئْبِ حَبْلًا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ الْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَأَسْلَمُ أَيُّهَا الذِّئْبُ

أما تقودُ به شاةً فتأكلُها أو أن تبيعه لُدَى بعض الأراكيب

أراد : « تبيعها » ، فحذف الالف وأبقى الفتحة دلالة عليها ، ثم حذف الحركة تخفيفاً ، كما قال الآخر في المذكر ، حين حذف الواو ، وأبقى الضمة تدلُّ عليها^(٦) :

(١) الضبططرى : الرجل الشديد . (٢) ما بين (قوسين) على هامش الأصل .

(٣) أي : ضربتها وأكرمها . (٤) الضمير للقصة أو الشأن

(٥) لم أمتد إلى قائلها ، انظر : اللسان : (ركب) ، الخزانة ٤٠٢/٢ ، شواهد

الشافعية ٢٤٠

(٦) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦ ، والكتاب ٣٠/١ ، والخصائص ١٢٧/١ ، والانصاف

٥١٦ ، والخزانة ٣٨٨/٢ ، يصف حماراً وحشياً ، والوسيقة : أنشاه ، والزميز : الغناء في القصة .

١٤ - لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ وَزَمِيرُ
ثم حذف الآخر الحركة ، فبقي الضمير ساكناً تخفيفاً ، فقال (١) :

١٥ - وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عَيْونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا
وقال آخر (٢) :

١٦ - وَنِضْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
وأبعد من هذا قوله (٣) :

١٧ - فَبِنْيَاهُ يُشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
أراد : « هو » فحذف الواو بجر كنه . وكذلك فعلوا في هاء الضمير
المكسورة كقوله (٤) :

١٨ - غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمَا

(١) لم أهتم إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٨/٢ ، واللسان : (ها) ، والخزانة ١١٢/٣ ،
والدرر اللوامع ٣٤/١

(٢) قال في الخزانة ٤٠١/٢ : اختلف في نسبه بين أبي مسلم بن أبي قيس وعمرو بن
أبي عمار وجواس بن حيان ، وصدره :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ

وهو في الخصائص ١٢٨/١ ، والمقتضب ٣٩/١ - ٢٦٧ . ونضراي : صاحب أبي الهزبان ،
والضمير في « له » عائد إلى البرق في بيت قبله .

(٣) قال في الخزانة ٣٩٦/٢ : البيت للمخلّب الهلالي أو المجنّب السلولي ، وهو في
الخصائص ٦٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ٦٨/١ ، واللسان : (ها) ،
والانصاف ٥١٢ . ويشري : يبيع ، والميلاط : عضدا البعير .

(٤) لم أهتم إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٣٤/٢ ، واللسان (أني) ، والبحر
الحيط ٢٨١/١ ، والهمع ٣٩/١

ثم قال الآخر^(١) ، فحذف الياء بجر كنها :

٢٠ - دارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَا

أراد : « هي » ، وهو في باب الوار والياء أكثر منه في باب / الألف ١٠
لثقلها وخفتها^(٢) .

وبما يجري مجرى قوله : « أو أن تبعة » في البيتين المتقدمين ما حكى الفراء^(٣)
من قول بعض العرب : « بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم
الله به »^(٤) ، أراد : بهـا ، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء وهو شاذ
لا قياس عليه .

الموضع الرابع : أن تكون علامة للتنثية^(٥) ، وذلك في نوعين :

النوع الأول : الأفعال الناصبة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا احتاج شيء منها
إلى فاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله بعدها ، نحو : ضربا الزيدان ، ويضربان
الزيدان ، ورجلان قائمان أبوهما ، ورجلان مضروبان أبوهما ، والأصل في تلك
الأفعال ، والأسماء المذكورة محوثة عليها لوقوعها موقعها في ذلك .
فهذه الألف إذا تقدمت على الأسماء فهي عند البصريين علامة للتنثية^(٥) .

(١) لم أهند إلى قائله ، وقبلة في الخزانة ٣٩٩/٢ :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَا

وهو في الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، والإنصاف
٦٨٠ ، واللسان : (ها) ، والهمع ٦٦/١ ، والدرر ٢٦/١

(٢) أي : نقل الوار والياء وخفة الألف .

(٣) يحيى بن زياد ، فارسي الأصل ، إمام نخاعة الكوفة ، كان يميل إلى الاعتزال ، وهو تلميذ
الكسائي ، توفي سنة ٢٠٧ هـ . انظر : النزهة ٩٨ ، البغية ٣٣٣/٢

(٤) ورد القول في الأهمية ٣٠٤ ، والمغرب ٥٩/١ ، وذو ذات اسمان موصولان .

(٥) في الأصل : « للتأنيث » وهو تحريف .

ومثلها الواو [التي لجماعة المذكر] والنون التي لجماعة المؤنث إذا اتصلت بالفعلين المذكورين نحو : ضربوا الزيدون ، ويضربون الزيدون ، وضربنَ الهنداتُ ، ويضربنَ الهنداتُ وهي لغةٌ قليلةٌ والأكثرُ حذفُها لكونها توهمُ الضمير ، وحكم الضمير أن يتقدمه اسمٌ يعود عليه ، ولا اسمَ هنا متقدّم فيعود عليه ، ولأن معناها يلزم الفعل للزومه الاسمَ ، بخلاف تاء التانيث فإنها مَبْنِيَةٌ للتانيث ، لكونه يكونُ في الاسم بغير علامة كهندان وهنود ، والتثني بعد الفعل مغلوم بلفظه فلذلك لم يحتاج إلى علامة في الفعل قبله في اللغة المشهورة .

وأما [غير البصريين] فهي عندهم ضمائرُ وإن تأخرت الأسماء ، وهم في ذلك طائفتان :

طائفة تزعمُ أن الأسماء بعدها مرفوعة بالابتداء ، والجملة من الفعل وما بعده من الألف والواو والنون في موضع خبره ، وإن كانت متقدمة ، فالمرادُ بها التأخيرُ ، كما قال الشاعر (١) :

٢٠- إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ ، أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصَاهِرُهُ

المراد : أبوه ما أمُّه من محارب . فكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وفُتِمْنَ الهنداتُ ، فالمراد : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات فتمن .

وطائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة على البدل من الضمائر .

وكيلا المذهبين فاسدٌ ، لأنه لو كانت تلك الحروف ضمائرَ أسماءٍ لكثرَ النطقُ بها ، كما كثر النطق واستتبَّ مع تقدُّم الأسماء ، وإنما الكثيرُ حذفُها مع

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٢/١ ، وفي المغني ١٢٤ ، وابن عقيل ١٣٦/١ .

وشواهد المغني ٣٥٧ . والجمع ١١٨/١ . ومحارب : اسم قبيلة .

التأخير ، وإثباتها قليلاً ، حكي عنهم : أكلوني البراغيث ، وقاما أخوالك ،
وقال الشاعر (١) :

٢١- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

/ وقال الآخر (٢) :

٢٢- بِحُورَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

وأما قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٣) و « عمووا و صمووا كثير
منهم » (٤) ، فمنهم من حمّله على القليل من اللغتين ، ومنهم من حمّله على أن
مابعد الواو [بدل] والضمير مبدل منه (٥) والواو عائدة على ماقبلها وتقدّر بعد
« ظلموا » : « منهم » ، كقولهم : « السَّمْنُ مَتَوَانٌ » (٦) بدرهم ، أي : منه .
وأما ما زعموا من الإضمار قبل الذكر فهو موقوف على أشياء معلومة ،
وذلك في ضمير الأمر والشأن ، نحو : « قل هو الله أحد » (٧) ، وفي باب نعم

(١) البيت لمعمر بن ملقط كما في شواهد المغني ٣٣١ ، وعجزه :

أَوَّلِيْ فَأَوَّلِيْ لَكَ ذَا وَاقِيْمَةُ

وهو في أمالي الشجري ١٣٢/١ ، وابن يعيش ٨٨/٣ ، والمغني ٤١٠ ، والشاعر يصف
رجلاً يميّره بالهرب .

(٢) البيت للمفرزدق وهو في ديوانه ٥٠ ، وصدره :

وَلَكِنْ دِيَّافِيْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

وهو في الكتاب ٤٠/٢ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، وأمالي الشجري ١٣٣/١ ، وابن يعيش
٧/٧ ، واللسان : (خطأ) ، والهمع ١٦٠/١ ، والخزانة ٣٨٦/٢ . والدِّيَّافِي : المنسوب إلى
دياف ، قرية بالشام يسكنها التبط ، وحوران : من أعمال دمشق ، والسليط : الزيت .

(٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل « بدل منه » وهو تحريف .

(٦) المَتَنَا : ما يوزن به . (٧) الإخلاص ١

وبئس ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمروٌ ، وفي باب « رب » ،
نحو : ربّه رجلاً ، وفي باب الإعمال في التنازع نحو : ضربني وضربته زيدٌ (١) ،
ولتلك الأبواب عِللٌ ليس هذا موضع ذكرها ، والإضمار قبل الذكر والبدل
كما ترى .

وأما التقديم والتأخير فهو من باب المجاز لامن باب الحقيقة ، والحقيقة
الأصل ، فلا يعدل عنها إلاّ بدليل ، هذا مع قلة إثبات هذه الحروف مع تأخير
الأسماء عنها ، وإنما الأصل الحذف لما ذكرت لك أول الفصل ، ومع هذا فإن
علة التقديم والتأخير تفسد عليهم في أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا جرت على
ما قبلها لأنها لا يصح فيها أن تقع أخباراً عما بعدها لأنها من تمام ما قبلها نحو :
رأيت رجلين ضاربين أبواهما ، ورأيت رجلاً ضاربين أبائهم ، ورأيت نساء
ضاربات أخواتهن .

وإنما تكلمنا على الواو والنون في هذا الفصل ، وإن لم يكن الباب له
لجريانها فيما ذكر مجرى الألف ، فاعلم ذلك والله الموفق بعنه .
النوع الثاني : الأسماء (٢) المثناة ، سواء كانت جامدة نحو : زيدان وعمران ،
ومشتقة نحو : ضاربان وقاتلان .

فهذه الألف في هذا النوع حرف علامة للأنثى بانفراق ، ويجرى مجراها الواو
في الجمع المسلم ليمَن يعقل ، نحو الزيدون ، وما أجري مجراه ، نحو : « الساجدون »
في الشمس والقمر والنجوم (٣) ، سواء كان مذكراً مخضاً كما تقدم ، أو مخلوطاً
بمؤنث ، نحو : القانتون .

(١) في الأصل « زيداً » وهو سهو .

(٢) يتحدث المؤلف عن الموضع الرابع للألف : أن تكون علامة للثنائية ، وقد ذكر
قبل النوع الأول .

(٣) إشارة إلى الآية : من يوسف « يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسُ
والقمرُ رأيتُهم لي ساجدين » .

والياء في النصب والجـر فيها تجري مجرى الألف ، فالباب فيها كآها واحد .
وقد اضطربت أقوال النحويين فيها واختلفوا اختلافاً كثيراً^(١) :

فذهب سيدييه أنها حروف إعراب ، بمعنى أنها حروف يَحِلُّ فيها الإعراب ،
إلا أنه لا يظهر فيها ولا يُقدَّرُ .

وذهب أبو الحسن الأخفش أنها دليل إعراب .

وذهب أبو عمر الجَرْمي^(٢) أن المثنى والمجموع معربان / بعدم التغيير والانقلاب ٩٢
في حال الرفع ، وبالتغيير والانقلاب إلى الياء في حال النصب [والجـر] .
وذهب بعض المتأخرين أنها حروف يُعرب بها كالحركات فاستقراه من
مذهب سيدييه .

وذهب الزجاج^(٣) إلى أنها مبنيات في حال الرفع ومعربان في حال
النصب والحذف .

ولكل متعاضد وحجج بطول إيرادها هنا وبسط الرد عليها ، واضطرب ابن
جني^(٤) في كتاب « سر الصناعة » في شرحه مذهب سيدييه .

والصحيح عندي من هذه المذاهب مذهب أبي عمر الجَرْمي وهو السهل الذي
لا تكلف فيه ، وإليه يرجع مذهب سيدييه على التحقيق ، بدليل أن العرب إذا

(١) انظر : إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، أسرار العربية ٥١ ، المسألة ٣ من الإنصاف .

(٢) في الأصل : « أبو عمرو » والوار مقحمة . وهو صالح بن اسحق ، من أئمة البصرة
وتلميذ الأخفش ، كان لَسِيناً قوي الحجّة ، له المختصر في النحو وكتاب الأبنية ، توفي سنة
٢٢٥ هـ ، انظر فيه : اخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٥ ، النزهة ١٤٣ ، البغية ٨/٢ .

(٣) إبراهيم بن السري ، لزم المبرد ، وله مختصر في النحو وكتاب الاشتقاق ، توفي
سنة ٣١٠ هـ ، وانظر : النزهة ٢٤٤ ، البغية ٤١١/١ .

(٤) عثمان بن جني ، تلميذ الفارسي . من نعاة البصرة . له الخصائص و« سر
الصناعة » والمنصف والحطب ، توفي سنة ٣٩٢ هـ ، انظر : النزهة ٣٣٢ ، البغية ١٣٢/١ .

كُنْتُ العدد قبل لحاق العوامل والإعراب قالت : اثنان ، وإذا جمعتُهُ قالت : عشرون ، فإذا أدخلوا عوامل الرفع بقيا على لفظيها ، فقالوا : جاء اثنان ، وجاء عشرون ، فعدم التغيير والانقلاب وهو تركُ العلامة علامة ^(١) ، ولا يُشكر أن يكون العدم علامةً كالسكون في الجزم ، فإذا صاروا إلى النصب والحذف بإدخال عامليها قالوا : رأيت اثنين ومررت باثنين ، ورأيت عشرين ومررت بعشرين ، فصار التغييرُ إلى الياء علامةً للنصب والحذف ، والتغيير ^(٢) هو الإعراب بحركة كان أو بغير حركة ، إذا كان عن عاملٍ ، فاعلمه .

ولما نظر أبو إسحاق الزجاج إلى حال هذا العدد توهم أن ترك العلامة في الرفع بناءً ، وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل ، وإن كان من حيث الاصطلاح فاسداً لأن المبني مالا تغييره العوامل في رفعه ولا نصب ولا خفض ، وقد تغير هذا في النصب والخفض فبطلَ قوله .

وأما مذهب الأخفش فيحقق عليه : ما معنى تلك الدلائل ؟ هل على الإعراب بأنفسها أو في غيرها ، فإن كان في أنفسها فهي علاماتُ إعرابٍ فيرجعُ إلى قول مَنْ يقول بذلك وهو فاسد ، إذ الإعرابُ لا يكون إلا في أواخر الأسماء ، وآخرُ الأسماء اثْنَا والمجموعة الألف والواو والياء ، فليست زائدةً على الآخر ، وبهذا أيضاً يفسد القول بأنها علاماتُ إعرابٍ في غيرها ، لأنها ينبغي أن تكون زائدةً على آخر المثني والمجموع ، كالتون في « يفعلون » ، وليس كذلك ، بل هي من نفس الكلمة المثناة والمجموعة فاعلمه .

وإنما كانت صورةُ المثني والمجموع في الرفع بالألف والواو ، وفي النصب والخفض بالياء بتقريرٍ لطيفٍ صناعي ^(٣) : وذلك أن الأصل أن يقال في تثنية المرفوع / في

(١) انظر : المقرب ٤٨/١ . (٢) في الأصل : « وبالتغير » والياء مقحمة .

(٣) انظر : إيضاح الزجاجي ١٢٣

الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان وفي الحذف : الزيدبن ، بفتح الدال في جميع ذلك ، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد ، والألف كالفتحة فيها ، والياء كالكسرة فيها ، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان ، وفي الحذف : الزيدبن ، بضم الدال وفتحها وكسرها ، فتكون ^(١) الواو كالضمة ، في الرفع ، والألف كالفتحة في النصب ، والياء كالكسرة في الحذف . والنون في التثنية مكسورة على اللغة المشهورة ، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً ، فطراً لهم اللبس بين التثنية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون ، وفي الإضافة إلى غيرها يجذف النون بها ، فحذفوا الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل كل ^(٢) واحد من التثنية والجمع في النصب على لفظ الحذف فيها ، لأنها أخوان في اشتراكها في الضمير نحو : رأيتك ومررت بك ورأيتكما ومررت بكما ورأيتكم ومررت بكم ، وفي كونها لا يكونان إلا بعامل لفظي ، بخلاف الرفع فإنه لا يشترك مع الحذف في صيغة ضمير ، ولا في لزوم العامل ^(٣) اللفظي ، إذ يكون اللفظي نحو : قام زيد ، وبالمعنوي نحو : زيد قائم ، مع أن الحذف خاص بالأسماء ، والرفع يكون في الأسماء والأفعال ، والتثنية والجمع خاصان بالأسماء ، فوقعَت النسبة والنوافق .

ثم إنهم قلبوا واو المثني ألفاً في الرفع لأنهم يقلبون الألف من الواو في « يَاجِل » والأصل : « يَوَجِل » ، لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو ، وصار الزيدان في الرفع ، والزيدبن في النصب والحذف ، والزيدون في الرفع ، والزيدبن في النصب والحذف .

(١) في الأصل « يكون » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « لكل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « العمل » وهو تحريف .

ومن العرب مَنْ يقول : الزبدان في رفع المثني ونصبه وخفضه ، وعليه قوله : ^(١)

٢٣ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
وقوله ^(٢) :

٢٤ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وعليه حَمَلَ بعضهم قوله تعالى : « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » ^(٣) ، وحمله بعضهم على
على أن تكون [إِنَّ] بمعنى « نَعَمْ » وحمله بعضهم على تكون : « إِنَّ » شَأْنِيَّةٌ
مَحذُوفَةٌ الاسم ، ودخلت اللامُ في الخبر شاذاً ، وحملها بعضهم على إضمار مبتدأ
بعد اللام ، والجميع متكلف ، والأحسنُ اللغة القليلة لأنها مسموعةٌ معروفة .

الموضع الخامس : معنى التذكر لما بعد الكلمة التي هي فيها ، فتقول في
أَنْتَ فَعَلْتَ ، إذا حذفْتَ « فعلت » وتذكرت : أنا ، وكذلك قالوا : أَيْنَا ،
يريدون : أين أنت ، فلما حذفوا [أين] اختصاراً بقيت / الألف مذكَّرةٌ
للمحذوف دالَّةٌ عليه . ١٤

وحكى ابنُ جني عن أبي علي الفارسي ^(٤) أنهم قالوا : « جيء به من حيث
وليسا » إن الأصل : « ليس » ، وألحِقَتِ الألف تذكيراً لما حُذِفَ ، ويمكن

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٨ ، وابن يعيش ٥٣/١ ، والمغني ٣٧ ، وابن
عقيل ٢٨/١ ، والشذور ٤٨ ، والأشموني ٢٩ ، وشواهد المغني ٥٨٥ ، والخزانة ٣٣٧/٣

(٢) نسب في الدرر ٢١/١ إلى رجل من ضبة ، وهو في ابن يعيش ١٢٩/٣ ،
والأشموني ٣٩ ، وابن عقيل ٣٩/١ ، والهمع ٤٩/١ ، والخزانة ٣٣٦/٣

(٣) طه ٦٣ ، قرأ ابن كثير وحفص إن بالتخفيف ، وقرأ أبو عمرو : إِنَّ هَذَيْنِ
وقرأ الباقون بتشديد النون والألف ، انظر : النشر ٣٠٨/٢ ، والقرطبي ٤٢٥٧ ، وابن
يعيش ١٢٩/٣

(٤) الحسن بن أحمد ، أستاذ ابن جني ، له الحُجَّةُ ، المسائل الحلبية ، المسائل
العكرية ، من مدرسة البصرة ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، انظر النزعة ٣١٥ ، البغية ٩٦/١

أن تكون الألف للوقف ، لأنهم قد يقفرون على المبني على الفتح بالألف لبيان الحركة ، وكما يلحقونها مع الألف فيمدونها بقدرها سواء ، فيكون مدان لها ^(١) ، وسواء كانت الألف التي قبلها للتثنية أو لغيرها ، فيقولون في الزيدان ذهباً أمس : الزيدان ذهباً ، وفي : زيد قد رمى عمراً : زيد قد رمى ، فاعلمه .

الموضع السادس : أن تكون لمجرد الوقف في غير المنون ، نحو قولك في فعلتُ أنا : فعلت أنا ، وقالوا في أين أنت ، أين أنتا ، وقالوا في الوقف على « حَيْهَل » : حَيْهَلًا ، ومعناها أقبل .

الموضع السابع : أن تكون فصلاً بين نوني التوكيد ونون ^(٢) ضمير الجمع المؤنث نحو قولك « اضربنَّانَ زيداً » ، لأنه لولا الفصل بالألف لاجتمعت ثلاث نونات ، فيقال : اضربنَّانَ زيداً ، وذلك مُسْتَقْبَلٌ ، وحكي من كلام ابن مَهْدِيَّة ^(٣) : احسانانَ عني ، أو بين الهمزتين لأجل الاستعجال أيضاً ، فنقول في أنتم قلتم : أأ أنتم قلتم ، وفي إذا : أإذا ، وفي أنزل : أأنزل ، وعليه قراءة هشام ^(٤) من رواية ابن عامر : « أأأندرتهم ^(٥) » ، وأإذا كننا تراباً ^(٦) ، و « أأنزل عليه الذكركم ^(٧) » .

(١) في الأصل : « مدب لها » وهو تحريف ،

(٢) في الأصل : « نوني » وهو تحريف .

(٣) في الفهرست « أبو مهدي » وهو أعرابي صاحب غريب ، يروي عنه البصريون وكان المبرد يلتقي به ، ولا مصنف له ، انظر الفهرست ٧٥ ، ورورد القول في سر الصناعة الورقة ٢٩٥ أ .

(٤) هشام بن عمار السلمي عالم دمشق وخطيبها ومقرئها ، توفي سنة ٢٤٥ . انظر النشر ١٤٤/١ وطبقات القراء ٣٥٤/٢ . وابن عامر هو عبد الله بن عامر ، قرأ على جماعة من الصحابة ، وكان شيخ القراء في الشام ، توفي سنة ١١٨ ، انظر : النشر ١٤٤/١ طبقات القراء ٤٢٣/١ (٥) البقرة ٦ (٦) الصفات ٥٣

(٧) ص ٨ ، فصل بين اضمزتين بألف أبو عمرو وقالون وأبو جعفر واختلف عن هشام ، انظر : النشر ٣٥٩/١

وما كان نحوه ، وبعضهم يسهّل الهمزة الثانية بينَ بينَ تخفيفاً ولا يدخل ألفاً بينها ، وبعضهم
يدخلها مراعاةً للأصل ، وبعضهم يخففها ولا يدخل ألفاً ، لأن الهمزة الأولى
عارضة ، ولكل وجهٍ ونظر وهو لغة مسموعة ، قال ذو الرمة ^(١) :

٢٥ - أأَنْ تَوَسَّمتَ من خرقاءَ مَنْزِلَةً ماء الصَّبَّابةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ
وقال أيضاً ^(٢) :

٢٦ - أيا ظَبِيَّةَ الوَعَساءِ بَيْنَ جُلَجلٍ وَبَيْنَ النَّقا أأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ
وقال آخر ^(٣) :

٢٧ - حُرْقُ إِذا ما القومُ أْبَدُوا فُكاهَةً تَفَكَّرَ أَلِإِيَّاهُ يَعْنُونَ أُمِّ قِرْدًا
فصل بالألف كل واحدٍ منهم ، استقلاً لجمع الهمزتين .
وقال آخر في الجمع بينها دون فصل ^(٤) :

٢٨ - أأَنْتِ أَلْهَلالِي الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْجِيئُ الْمَلَقْبُ
ولغة الفصل أكثر ^(٥) .

(١) الديوان ٥٦٧ ، وتعلب ٨١ ، والخصائص ١١/٢ ، ومر الصناعة ٢٣٤ ، وابن
يعيش ١٦/١٠ ، واللسان : (عَنَّ) ، والمغني ١٦٠ ، والخزانة ٣٤١/٢ . وخرقاء :
اسم امرأة ، والمنزلة : موضع النزول ، والمسجوم : المصبوب .

(٢) البيت لذي الرمة - كما أشار المؤلف - وهو في ديوانه ٦٢٢ ، والكتاب
١٩٥/٢ ، والأزهية ٢١ ، والخصائص ٤٥٨/٢ ، وأمالى القالي ٦١/٢ ، وأمالى الشجري
٣٢١/١ ، واللسان : (جَلَل) ، وابن يعيش ١١٩/٩ ، والانصاف ٤٨٢ .

(٣) نسه في شواهد الشافية ٣٨ الى جامع المذكور ، وهو في ابن يعيش ١١٨/٩ .
واللسان : الهمزة ، والحزق : القصير .

(٤) لم أمتد إلى فائله ، وهو في المقرب ٦٣/١ ، والهمع ٨٧/١ . والرواية فيهما :
والأرحي المناب .

(٥) انظر : ابن يعيش ١١٨/٩

الموضع الثامن : أن تكون دالة على الندبة في المنادى ، نحو يازيدهُ وياعمراهُ ، وهي مع ذلك لد الصوت ، والهاءُ لِبَسَطِ الألف وتكثُرِ مدّها والوقف ، فإذا وصلتَ حذفها كقوله (١) :

١٥

٢٩ - وافقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَعَسُ

وجاء في الضرورة إثباتها بحركة ، إجراءً للوصل مجرى الوقف وعمِلت معاملة الضمير ، كقوله (٢) :

٣٠ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزَّبِيرَاهُ

وتكون الألف المذكورة في المفرد نحو : يازيدهُ وياعمراهُ ، وفي المضاف [إليه] نحو : ياغلامَ زيداهُ ، وفي آخر صلة الموصول ، من كلامهم : « وَاَمَنْ حَفَرَ بَشَرَ زَمْزَمَاهُ ، وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » (٣) .

وفي لحاقها في آخر النعت بعد المنعوت خلافٌ : فيونس (٤) يميز ذلك إجراءً له مجرى الصلة بعد الموصول ، نحو : يازيد الظريفاهُ ، ومن كلامهم : « وَاجْمَعْهُنِّي »

(١) نسب في الدرر ١٤٨/١ إلى رجل من بني أسد ، وبعده :

أَبِلِي يَا كُلُّهَا كَرَوَسُ

وهو في ثعلب ٤٧٤ : والمقرب ١٨٤/١ ، والأشموني ٤٦٤

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٨٤/١ ، والأشموني ٤٦٦ ، وابن

عقيل ٣٠/٤

(٣) انظر : الكتاب ٢٦٦/١ ، والمقرب ١٨٤/١

(٤) يونس بن حبيب من موالى بني ضبة ، أحد رواة اللغة والغريب ؛ أخذ عن

أبي عمرو بن الأملء ، توفي سنة ١٨٣ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٧ ، النزهة ٤٩ .

البقية ٣٦٥/٢

الشاميتيانه^(١) ، وسيبويه يمنع له لشدّة اتصال الصلّة بالموصول ، واستغناء^(٢) المنعوت عن النعت ، وما تسمع من ذلك شاذّ ، وهو الأظهر .

ويجوز في هذه الألف أن تنقلب ياءً تارةً وواواً أخرى بحسب الحركة قبلها ، إذا خيف التباس ، نحو : واغلامك^(٣) واغلامكاه وواغلامكموه ، فرقاً بينه وبين « واغلامكماده » .

الموضع التاسع : أن تكون إطلافاً للقوافي كما تكون الواو والياء لأنها لا يكون ما قبلها إلا متحركاً ، وإذا سُكُنَ فهو مقيد ، فكانها تُطْلَقُ الحرف من عقال التقييد ، وهو السكون ، إلى حال الحركة : الضمة والفتحة والكسرة . وهل تلحق هذه الحروف المبني أو المعرب ؟ فيه خلاف بين أرباب القوافي ، والأشهر أنها تلحق لما يجوز فيه السكون لولاها ، سواء كان معرباً أو مبنيّاً ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، كقوله^(٤) :

٣١ - أَلِمَّا عَلَى الرَّبِّعِ الْقَدِيمِ بَعَسَعَسَا كَأَنِّي أَتَادِي أَوْ أَكَلَّمُ أُخْرَسَا
فهذه لحقت المعرب من الأسماء ، وكذلك قوله^(٥) :

(١) نقل الأستاذ هارون عن السيرافي قوله (الكتاب ٢/٢٢٦) : ندبة الصفة قول^(٦) يونس والكوفيين . والذي حكاه سيبويه عن يونس ، است أدري : إلحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به ، ويقال إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبتهما ، وقد يجوز أن تكون جمجمتي الشاميتيانه من جاجم العرب يعني ساداتهم .

(٢) في الأصل « واستغنى » وهو تحريف .

(٣) قال سيبويه ٢/٢٢٤ : وتقول : واغلامك^(٧) إذا أضفت الغلام إلى مؤنث ، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت : واغلامكاه .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٥

(٥) البيت لجريز ، وهو في ديوانه ٨١٣ ، والكتاب ٢/٣٥٨ ، والخصائص ٢/٩٦ =

٣٣ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا
ثم قال في الفعل وهو مبني :

وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
وقال آخر في الاسم المجني ^(١) :

٣٣ - يَأْتِيَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ
وقال آخر في الحرف ^(٢) :

٣٤ - لَحِيرُ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي الْمُثُوبُ قَالَ يَا لَا
الموضع العاشر : أن تكون في رؤوس الآي ، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى :
« وَتُظَنُّونَ بِاللَّهِ الظَّئِنُونَ ^(٣) » ، « وَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ^(٤) » ، « وَأَطَعْنَا الرُّسُولَا ^(٥) » ،
على قراءة ^(٦) « مَنْ » أثبت الألف في الوصل والوقف ، وأما مَنْ حذفها في الوصل

= والإنصاف ٦٥٥ ، وابن يعيش ٢٩/٩ ، والمغني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٤/١ ، والأشعري ١٢ ،
وشواهد المغني ٧٦٢ ، والحزاة ٦٩/١ ، ٣٣٨ ،
(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، وقبله :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ

وهو في الخصائص ٩٦/٢ ، وكتاب اللامات ١٤٦ ، وأما الشجري ٧٦/٢ ، والإنصاف
٢٢٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، واللسان : (علل) - منسوباً إلى العجاج - والمغني ١٩٢ ،
والأشعري ١٣٣ ، وشواهد المغني ٤٤٣ ، والهمع ١٣٢/١ ، معناه : حان وقت رحيلك
لملك تجد رزقا .

(٢) نُسِبَ في نوادر أبي زيد ٢١ إلى زهير بن مسعود الضبي ، وهو في الخصائص
٢٧٦/١ ، والمغني ٢٤١ ، وابن عقيل ٤٣/١ ، وشواهد المغني ٥٩٥ ، والهمع ١٨١/١ ،
والحزاة ٦/٢ . والمثوب : الذي يكرر النداء .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) أثبت ألفاتها في الوقف والوصل نافع ، وابن عامر ، وقرأ أبو عمرو والجحدري =

وأثبتنا في الوقف فجعلها ألف وقف ، كما تقدم في فصل ألف الوقف ، وأما مَنْ قرأها بإثبات الألف في الوصل وحذفها في الوقف فإشباعاً ، كما تقدم في فصل الإشباع ، والعرب تُجري الأسجاع — وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف — تُجري القوافي ، كقوله عليه السلام / : « كَانََ الموتَ فيها على غيرنا كُتِبَ ، وكانَ الحقُّ فيها على غيرنا وَجِبَ » ^(١) ، وكقوله عليه السلام : هل أنتِ إلا إصبع دُميتِ ، وفي سبيل الله مالِيتِ ، ^(٢) ، فكما يُلحقونها في آخر القافية كما ذكر ، فكذلك في الأسجاع ، والقرآن نزل على لغتهم ومنيع كلامهم ، ولذلك تجدد بعض السور فيها شبه الأسجاع كآي عمِّ والمزمل وغيرهما ، فهذا بوضع صيغة ما ذكرت لك ، وبهذا كان معجزاً لأنه نزل على مَهَيَّع ^(٣) كلامهم ، ولا يستطيعون الإتيان بمثله مع أشياء غير ذلك .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للاستبابت ب « مَنْ » ^(٤) في آخرها في الوقف إذا كان في موضع نصب ، وذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع في لغة بعض العرب ، فتقول إذا قيل لك : رأيت رجلاً : مَنَا ورأيت امرأة : مَنَا ، ورأيت رجلين : مَنَا ، ورأيت امرأتين : مَنَا ، ورأيت رجلاً : مَنَا ، ورأيت نساء : [مَنَا] ، فإذا وصلت أسقطت الألف فقلت : مَنْ ... ^(٥) ، وبعض العرب يُلحق علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول : مَنَهُ وَمَنَيْنِ وَمَنَاتٍ وَمَنُونَ وَمَنِينَ ، والأول أكثر في كلامهم .

== ويعقوب وحزة بحذفها في الوصل والوقف معاً ، وقرأ ابن كثير والكسائي وابن محيصن بجمعها في الوقف وحذفها في الوصل ، انظر الذشر ٣٣٣/٢ ، القرطبي ٥٢٢٧

(١) الحديث موضوع ، انظر : « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ١٨٧

(٢) رواه الترمذي في الشمائل ٢١٩

(٣) المَهَيَّع : البين . (٤) انظر ابن يعيش ١٤/٤

(٥) خرم في الأصل ، وفي ابن يعيش ١٦/٤ : يقول إذا وصل مَنْ يافق .

الموضع الثاني عشر : أن تكون عوضاً من ضمة أول الحرف المصغر إذا كان موصولاً أو أمم إشارة نحو قوله : التَّذِيثُ والتَّيْبُ في تصغير : الذي والتي ، وذُبًا وتَيْبًا في تصغير ذا وتا ، و « أوليًا » في تصغير : « أولى » المقصور ، قال الشاعر (١) :

٣٥ - أَلَا قَلَّ لَتِيًّا قَبْلَ مَرَّتِهَا اسْلَمِي . تَحِيَّةٌ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَمِّمٌ .
الموضع الثالث عشر : أن تكون للإنكار (٢) : إذا كان قبلها مفتوح غير منون نحو قولك إذا أنكرت : رأيت أحمد : أأحمداء ، ورأيت عمرا : أعمراء (٣) .
هذا عند بعض العرب ، ومنهم من يزيد في آخر المنكّر : إنه (٤) في الرفع والحذف وكذلك في النصب دون الألف ، قيل لبعضهم : أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنه ، ولا تزد الألف في الوقف في المنصوب النون للفرق بينها (٥) فاعلمه .



(١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١١٩ ، واللسان (مرر) رشواهد المغني ٨٨٢

(٢) انظر : الكتاب ٤١٩/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٩

(٣) في الأصل : « أأعمراء » والألف مقحمة .

(٤) « إن » تراه للتأكيد ، ثم تكسر النون لالتقاء الساكنين ، فحرف المد 'زائد' للإنكار « وإن » لتأكيد هاء لبيان حرف المد ، وحرف المد للإنكار والهاء للوقف ، انظر :

ابن يعيش ٥٠/٩

(٥) في الأصل : « الفرق » وهو تحريف .

القسم الثاني من قسمي الألف

التي هي بدل من حرف أصلي

لها ثلاثة مواضع :

الموضع الاول : أن تكون بدلاً من النون الخفيفة في الوقف نحو قولك :

اضربن زيدا واقتلن عمرا ، ولا تضربن ولا تقتلن ، إذا وقفت عليها أبدلتها ألفاً فقلت : اضربا واقتلا ولا تضربا ولا تقتلا ، سواء كان ذلك في النظم أو النثر ، فالتنوين كقوله تعالى : « لنسفعا بالناصية »^(١) ، « لنصدقن » ولنكونا^(٢) ، وإنما ذلك لأنها زائدة مثلها ، ولأنها حرف يعرب به مثلها / عند بعضهم ، ولأنها أمدٌ صوتاً منها وأكثر تبيناً منها للحركة . والنظم كقول الشاعر^(٣) :

١٧

٣٦ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

أراد : « اعبدن » ، وقال آخر^(٤) :

٣٧ - مَتَى تَأْتِيَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَظَبًا جَزْلاً وَثَرًا تَأْجَجَا

(١) العلق ١٥ (٢) التوبة ٧٥

(٣) البيت للأعشى ، وثمة روايات لصدره ، فصدره في الديوان ١٢٧ والأزهية ٢٨٥

فَصَلِّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى

وصدره في الكتاب ١٧٣/٢ :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا

وانظر : أمالي الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٣٩/١ ، واللسان : (نصب) .

والإنصاف ٦٥٧ ، والمتع ٤٠٨ والفني ٤١٢ ، والأشترني ٥٠٥

(٤) نسب في الدرر إلى عبيد الله بن الحر الجعفي ١٦٦/٢ ، وهو في الكتاب ٥٢١/١ =

أراد : « تَأَجَّجَنْ » ، فحذف التاء الأصلية لدلالة تاء المضارعة عليها تخفيفاً ،
وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة ، كقوله ^(١) :

٣٨ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهٍ مُعَمَّمًا

أراد « يعلمن » ، فأدخل النون في الواجب وليس بقياس ، وإنما جاء منه
ما جاء ضرورةً أو شاذاً ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك قياساً ، وعلى مذهبهم
جرى المتنبى في قوله ^(٢) :

٣٩ - بِإِذِ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرَا

أراد « تصبرن » ، فأجراه مجرى « يعلمن » في البيت المتقدم ، وأبدل جميعهم
الآلف منها في الوقف كما رأيت .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب فتقول في نحو رأيت
زيداً : « رأيت ^(٣) زيدا » .

وحكم الصحيح والمعتل في ذلك سواء ، نحو : رأيت موسى ، ورأيت عصا ،
إلا أن تكون تاء التأنيت فإنها تبدل هاءً في نحو : رأيت قائمته ، وذلك ليفارق

= والإنصاف ٥٨٣ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، واللغات : (نور) ، والأشعرى ٤٤٠ ،
والخزانة ٦٦٠/٤

(١) البيت في ملحقات ديوان المعجاج ٨٨ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، ونعاب ٥٥٢ ، ونوادر
أبي زيد ١٣ ، وأمالى الزجاجي ١٨٩ ، وأمالى الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٤٢/١ ،
والإنصاف ٦٥٣ ، وابن عقيل ٢٦٩/١ ، والأشعرى ٤٩٨ ، والخزانة ٥٦٩/٤ . وهو يصف
جبلا علاه النبات .

(٢) الديوان ٣١٦/٢ وعجزة :

وَبُكَكَ إِنْ لَمْ يَخْرُ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

(٣) في الأصل « ورأيت » ، والوار مقعمة .

ما فيه التاء أصلية^(١) ، نحو رأيت إصلياً^(٢) وعفريتاً ، وشربت ماءً فراتاً ، وأكلت حوتاً وملتوتاً .

فأما «أُخْتُ» و «بُنْتُ» وهُنْتُ^(٣) فالتاء فيها مبدلة من واو لقولهم : أخوات وبنوات وهنوات ، وهذا فصل من باب التصريف فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد اضطرب فيه قول سيدييه في باب النسب^(٤) ، وشرح ذلك يخرجنا عن المقصود أطوله .

وأما المقصور المعرب ، نحو : «عصا ورحى» فلا خلاف بينهم أن الوقف فيه على الألف المبدلة من التنوين ، نحو : رأيت عصا ورحى ، وإنما الخلاف بين النحويين في الألف في حال الرفع والحذف - وإن كانوا مجمعين على أن تلك الألف بدل من حرف هو لام الفعل - فأكثرهم على أنها للوقف ، لأن الواو والياء لا يثبتان في الوقف في مشهور اللغات ، وأبو عثمان المازني^(٥) يرى أن الألف عوض من التنوين ، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعها ساكتين ، لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الحالات الثلاث : الرفع والنصب والحذف .

والصحيح مذهب الجماعة لأن التنوين^(٥) محذوف في الوقف * / البتة فلا تكون الألف في الوقف عوضاً منه ألبتة .

(١) إصليت : الشجاع ، والسيف إصليت : الماضي .

(٢) انظر : أمالي الشجري ٧٠/٢ ، والممتع ٣٨٥

(٣) انظر الكتاب ٩٢/٢

(٤) بكر بن محمد ، من نخاة البصرة ، لزم الأخفش ، له كتاب التصريف الذي شرحه

ابن جني ، توفي سنة ٢٤٩ ، انظر : بأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٧ ، النزمة ١٨٢ ، البيهقي ٤٦٣/٢

(٥) قوله : «التنوين» غير واضح في الأصل .

(*) جرى تقديم وتأخير في ترتيب اللوحات أثناء تجليده المخطوطة في مكتبته بيمور .

وقد أعدنا ترتيبها كما كانت في الأصل ، وهذا ما جعلنا نسير في الترقيم أثناء النسخ والتحقيق على أساس الصفحة وليس على أساس اللوحة .

ومن العرب من يحذف هذه الألف في الوقف إذا كان الاسم غير مقصود
فيقول : رأيت زيدا ، قال الشاعر^(١) :

٤٠ - كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرُ
وقال آخر^(٢) :

٤١ - وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عِصَمٌ

كما أن منهم من يقف على مالا ينصرف بالألف فيقول : رأيت أحدا ومساجدا ،
وعليه يحمل «قواريرا قواريرا»^(٣) ، على قراءة^(٤) من لم ينون الأول ومن تَوَتَّه
فهي عوض من التوين ، لأن من العرب من يصرف الجمع الذي لا نظير له في
الواحد فيقول : هذه مساجدٌ ، حكى ذلك ابن جني في «سر الصناعة» ، وعليه

(١) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٥٩ ، وقامه :

سَيِّزُ جَنِّي كَأَنِّي مُهْدَأٌ

وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، واللسان : (هدأ) ، وابن يعيش ٦٩/٩ . الشئز : القلق .
المهدأ : من أهدأ الصبي إذا علاه لينام ، والقَيْن : الحداد ، والدَف : الجنب .

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٧ وصدره :

إِلَى الْمَرءِ قَيْسٌ أُطِيلُ الشَّرَى

وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، وابن يعيش ٧٠/٩ ، واللسان : (رأف) ، والخزانة ٤٤٥/٤ .
والعصم : ح عصمة وهي السبب ، أي العهد .

(٣) الدهر ١٦ ، ١٧

(٤) تَوَتَّه «قوارير» الأولى نافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، ولم
ينون الباقون ، ووقف فيه يعقوب وحمة بغير ألف والباقيون بالألف . ونون «قوارير» الثانية
نافع والكسائي وأبو بكر ، ولم ينون الباقون ، فمن نون قرأها بالألف ومن لم ينون أسقط
منها الألف ، انظر النشر ٣٧٨/٢ ، والقرطبي ٦٩١٤

«قراءة من قرأ : « سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً »^(١) .
وإن كان الاسم مقصوراً فلا يوقف عليه [إلا] بالالف ، إلا في الضرورة
كقوله^(٢) :

٤٢ - رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ
أراد : « المَعْلَى » .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ياء الإلحاق نحو : « عَلَّقَى »^(٣) ،
و « مِعْزَى » وهما ملحقان بـجَعْفَرٍ وَهَجْرَعٍ^(٤) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فانقلبت ألفاً ، ويكون الاسم معها منوناً وغير منون ، فمن نون جعلها كالأصلية^(٥) ،
إذ هي مناظرة لراء « جَعْفَرٍ » وعين « هَجْرَعٍ » ، وإن كانت زائدة في الكلمة ،
ألا ترى أن « عَلَّقَى » من التعلُّق ، « مِعْزَى » جماعة المعز . ومن لم ينوَّنها
أجراها مجرى المؤنث ، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التانيث في مُجَلَّى وَسَلَّى ،
وللزومها الكلمة كالألف التانيث امتنع الاسم من الصرف ، وقرئ قوله تعالى :
« ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى »^(٦) ، بالوجهين ، لأنها من المواتره وهي التابع والتاء

(١) الإنسان ه ، قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر منونا ،
والباقون بغير تنوين ، ووقف قبل وابن كثير وحمة بغير أنف والباقيون بالالف ، انظر :
المصدر نفسه .

(٢) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ١٩٩ ، وصدره :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

وهو في أمالي الشجري ٧٣/٢ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والأشعرى ٧٤٨ ، والتاج :
« رجم » . وقبيل : قبيلة .

(٣) العلقى : ضرب من الشجر . (٤) الهجوع : الأحق .

(٥) في الأصل : « كالأصل » وهو تحريف .

(٦) المؤمنون ٤٤ ، قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو سرور بالتنوين ، وقرأ الباقيون بغير
تنوين ، انظر : النشر ٣١٥/٢ .

بدل من واو ، وبعضهم يجعلها إذا كانت ^(١) بغير تنوين فعلاً مضارعاً ، وليس بشيء ، لأنه قد نُون في لغة أخرى ، وإنما هو مثل «عائقي» وألفه بدل من ياء ملحقه ^(٢) بجعفر ، فاعلمه ، وامتناعه من الصرف لشبه التأنيث اللازم .

واعلم أن الالف قد زيدت في نفس الكلمة للمدِّ خاصة ، فزيدت ثانية في مثل «ناصر» و «صابر» لبناء اسم الفاعل ، وكذلك في مثل : ساباط ^(٣) وقادوس ، وللتكسير في مثل جلايب ^(٤) ومفاتيح ثالثة ، وفي مثل : كتاب وجمال وحرار ، ورابعة في مثل شمراخ ^(٥) وشملال ^(٦) وعشكال ^(٧) ، وخامسة في مثل : شكاعات ^(٨) وشماعات ^(٩) ، وكل ذلك مبدأ لغة لا يتعائل ، وإنما يوقف فيه مع السماع ، فاعلمه .

* * *

(١) في الأصل : «كان» . (٢) في الأصل : «تلحقه» وهو تحريف .

(٣) ساباط : اسم موضع في المدائن .

(٤) في الأصل «جلايب» وهو تحريف ، قال تعالى «يُذْنِبِينَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلَابِيهِنَّ» .

(٥) الشمراخ : العِذْق عليه بسر أو عنب ، أو رأس الجبل ، أو أعالي السحاب .

(٦) الشملال : السريع الخفيف من الإبل .

(٧) العشكال في النخل كالمنقود في الكرم .

(٨) الشكاعات : ج شكاعة : شوكة مثلاً في البعير .

(٩) نخلة رامقة : طويلة وقد تكون ساقات جمع شَمَاقَة وهي حبة حامضة .

الفصل الثاني : في الهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب / مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

أما المفردة فقسمان : قسمٌ أصل وقسمٌ بدل من أصل .
القسم التي هي أصل لها في الكلام ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون للتوصل إلى النطق بالسالكين في ابتداء الكلمة ^(١)
واختلف فيها : هل يقال لها همزة أو ألف ؟ فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لأصلها
من السكون الذي هو مدُّ صوت ، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو
الأبَين ، ولكلا الوجهين نظر ، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق ،
لأن ذلك هو معنى الهمزة .

وكان الوجه فيها أن يقال لها همزةٌ إِبْصال لا وصل لأنها لا تصل ، ولكن
توصل الناطق إلى النطق بالسالكين بعدها ، ولكن قبل همزة وصل على غير مصدر ^(٢)
أو وصل ، كما قال الله تعالى : « أَتَيْتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بَنَاتًا ^(٣) » ، وعلى المصدر ^(٤)
يكون « إِنبَاتًا » ، وقال الشاعر ^(٥) :

(١) انظر : سر الصناعة ١٢٦ ، ابن يعيش ١٣١/٩

(٢) في الأصل : « صدر » ، وهو تحريف .

(٣) نوح ١٧ (٤) في الأصل : « الصدر » ، وهو تحريف .

(٥) البيت لشقيق بن جَزْء كما في فرحة الأديب (عن هامش الخصائص ٣٠٩/٢) وصدره :

بِمَا لَمْ تَشْكُرُوا الْمَعْرُوفَ عِنْدِي

وهو في الخصائص ٣٠٩/٢ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٤١٦ ، وقد شرحه بقوله :

« كان هجراني لكم لأنكم كفرتم بالإحسان ، فإن شئتم أن أعود إلى الإحسان فعودوا إلى الشكر » .

٤٣- وَلَوْ شِئْنَا تَعَاوَدْنَا عِوَادًا

وكان القياس على المصدر ^(١) : تعاوداً ومعاودةً ، وذلك جائز كثير .

فإذا ثبت هذا فإن محالَّها في الكلام ثلاثة محالّ ، الأول : الاسم ، الثاني :
الفعل ، الثالث : الحرف .

وأما الاسم فقسمان :

قسم هو أسماء معلومة لاتعدى ، وذلك : اسم واست واثان وابنم وامرؤ
وايمن الله في القسم ، وما له من ذلك مؤنث أو مثنى .

وقسم هو أسماء مصادر ، لكل فعل كانت في ماضيه [همزة الوصل] وهي عشرة
مصادر لعشرة أفعال ، وذلك : انفعال كانطلاق ، وافتعال كاكْتَسَاب ، وافتَعِلَال
كافتَعِرْنَسَاس ^(٢) ، وافتَعِلَال كافتشعرار ، وافتيعال كاغْدِيدَان ^(٣) ، وافتعال كاحمرار ،
وافعِلَال كاحمرار ، وافتَعْوَال كاعْلَوَاط ^(٤) ، واستَفْعَال كاستخراج ، وافتَعِشْلَاء
كاستبقاء ^(٥) .

وأما الفعل فقسمان :

قسم هو أفعال تلك المصادر العشرة المذكورة ، وذلك عشرة أمثلة : انْتَفَعَلَ
كانطلق ، وافتَعَلَ كاكْتَسَب ، وافتَعَلَل كافتَعِنَسَس ، وافتَعَلَّ كافتشعر ، وافتَعَوَّل
كاغْدودن ، وافتَعَلَّ كاحمر ، وافتَعَال كاحمرار ، وافتَعَوَّل كاعْلَوَط ، واستَفْعَلَ
كاستخرج ، وافتَعَتَلَّى كاسلنقى .

وقسم هو فعل الأمر من الأفعال العشرة المذكورة كانطلق ، وكذلك باقيا

(١) في الأصل : « الصدر » وهو تحريف .

(٢) الافتعنساس : الرجوع والتأخر . (٣) اغدودن النبات : طال .

(٤) اعلوطت البعير : تملّقت بمنقه . (٥) اسلنقى : نام على ظهره

من كل فعل سُكِّنَ ثانيه في المضارع ولم تحذف منه همزة ، ولم يكن أخذ وأكل وأمر^(١) ، وذلك نحو : اضرب من ضرب يضرب ، واعلم من علم يعلم ، واشترّف من شرّف يشترّف ، فإن كان قد حذفت همزته في المضارع رُدَّت في الأمر نحو : أكرم من أكرم يُكرم ، لأن الأصل [في] المضارع : يُؤكِّرم ، لكن / لما كانوا يستثقلون اجتماعها مع همزة المتكلم فيه فحذفوها فقالوا : أكرِّم ، ثم أجوبت الواو والتاء والنون التي للمضاربة في حذف الهمزة معها مجرى ما فيه همزة المتكلم لأن الباب في أنها للمضاربة واحد .

وأما أخذَ وأكلَ وأمرَ فإنَّ الأمر من هذه دون همزة : خذْ ، كلْ ، مرْ ، وهذه هي اللغة المشهورة فيها .

وحكى ابن جنّي أن من العرب من يقول : أؤمر ، أؤخذ ، أؤكل ، كسائر الأفعال التي يُسكِّنُ ثانيها في المضارع ، والأفصح في أمر : « أمر » : مر^(٢) ، قال الله تعالى : « وأمر أهلك بالصلاة »^(٣) ، وقد جاء في الخبر : « مروم بالصلاة لسبع »^(٤) .

وأما الحرف فهي لام التعريف خاصة ، نحو : الرجل والغلام ، وحكي عن الخليل^(٥) أنها همزة قطع ، والكلام معه يُذكر في فصل « أل » إن شاء الله . فجميع هذه الحصة المواضع تسقط فيها الألف في الدرّج وتثبت في الابتداء .

(١) إذا تحركت الفاء في المضارع أو حذفت في الأمر لانتثبت همزة الوصل لعدم سكوت الحرف الأول نحو : خذْ ، قلْ ، شدْ .

(٢) أي إلا إذا سبقه وار كما في الآية : وأمر أهلك ... (٣) طه ١٣٢

(٤) رواية الحديث في أبي دارد ١١٥/١ « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ... »

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كان ذا عقلٍ خصب ، واضع علم العروض وأستاذ سيبويه .

توفي سنة ١٧٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيراfi ٣٠ ، النزهة ٤٥ ، البغية ٥٧/١ .

ولا تثبت في الذّرج إلا في الضرورة ، كقوله (١) :

٤٤- ألا لا أرى إثنين أحسن شيمةً على حدّثانِ الدّهرِ مِنِّي وَمِنْ جُلِّ
وقال آخر (٢) :

٤٥- وَكُلُّ إثنينِ إلى أفتراقِ
وقال آخر (٣) :

٤٦- لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكاً في ديارِهِم اللهُ أَكْبَرُ يَأْثاراتِ عُثمانِ
وقال آخر (٤) :

٤٧- عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَلِكَ الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلِمْنَا بِجَلِّ

وأما قولهم : « يا الله » بقطع ألف الوصل ، فإنما ذلك لأن الألف واللام
صارتا منه كأنهما من نفس الكلمة ، أو هي عوض من همزة « إلاه » ، لأنها

(١) لم أتمد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/٩ ، واللسان : (ثني) ، والأشعوني

٨١٤ ، والخزانة ٢٣٥/٣

(٢) لم أتمد إلى قائله ، وقبلة في الخصائص ٤٧٥/٢

يَأْنَفْسِرْ صَبْرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقٍ

وهو في شواهد الشافية ١٧٤ ، والدرر ٢١٦/٢

(٣) البيت لحان ، وهو في ديوانه ٢٤٨ ، وفي المنصف ٦٨/١ ، واللسان : (ثار) .

وشيكاً : سريعاً ، يَأْثاراتِ فلان : أي يا أهل آثاره المطالبين بدمه .

(٤) نسب في الدرر ٥٢/١ ، إلى غيلان بن حريث الربيعي ، وهو في الكتاب ٧٣/٢ ، وأول

صدره فيه :

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ

والخصائص ٢٩١/١ ، واللامات ١٧ ، والأشعوني ٨٣ ، والهمع ٧٩/١ ، والخزانة ٢٣٣/٣

وَبَجِّلْ : حسب .

لا تجتمع معها إلا في الضرورة ، مع أن هذا الاسم ^(١) ... ، فجعلوا ذلك مزية^٢ على غيره من الأسماء .

وهذه الهمزة التي للوصل تكون أبداً مكسورة ^(٣) على أصل التقاء الساكنين سواء كانت ثالث الفعل مفتوحاً أو مكسوراً ، نحو : اعلم واضرب ، ويجوز ضمها ، إلا أنه إذا كان ثالث الكلمة مضموماً ضمّاً لازماً نحو : « اقتل » تتبع الهمزة^٤ الثالث^(٥) .

فإن كان الضم غير لازم لم تضم ، وبقيت الهمزة مكسورة^٦ نحو : امشوا وإقضوا ، لأن الأصل : امشيوا وإقضيوا ، فحذفت الياء استنقلاً^(٧) ، وتبع ما قبل الواو الواو .

كما أنه إذا كان الكسر عارضاً وكان الضم الأصل بقيت همزة الوصل مضمومة^٨ نحو : ادعي ياهد ، لأن الأصل ادعوي ، فاستثقلت الضمة مع كسر الواو ، فأتبع ما قبلها كسرة ، وقلبت الواو ياءً تخفيفاً .

٢١ ولا تكون همزة الوصل مفتوحة^٩ إلا في موضعين / : أحدهما : آمين الله ، والآخر : ألف لام التعريف ، وإنما ذلك لأن « آمين » لفظ غير متصرف لا يكون إلا في القسم ، والفراء يجعله جمع « يمين ^(١٠) » ، فتكون الهمزة عنده

(١) سقط لم أثبتنه ، يحتمل : « خاص بالله » .

(٢) انظر الخلاف في أصل حركة همزة الوصل بين البصريين والكوفيين : الإنصاف ٧٣٧

(٣) قال ابن يعيش ١٣٧/٩ : كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة ، لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، ليس بينها إلا حرف ساكن .

(٤) قال ابن يعيش ١٣٧/٩ : إنما استنقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها فبقيت ساكنة ، ووار الضمير بعدها ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت العين لتصح الواو الساكنة فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت .

(٥) نسب صاحب الإنصاف هذا القول إلى جميع الكوفيين وعقد لذلك مسألة ، انظر ٤٠٤

همزة قطع وهو فاسد ، لأن تلك الألف تسقط في الدرج كسائر ألفات الوصل كما قال الشاعر (١) :

٤٨- فَقَالَ قَرِيبُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ : لَيْمُنُ اللهُ مَا نَنْدُرِي
ولأنهم قد قالوا فيه : إِيْمَنُ اللهُ بكسر الهمزة على الأصل ، وألف الجمع لا تكسر ، لا يقال في أفلس : إِفْلَس ، ولا في أعبد : إِعْبُد ، ولأنهم قد تصرّفوا فيه بالغايات في الحذف ، فقالوا : إِيْمَنُ اللهُ وإِيْمَنُ اللهُ ، ومُ اللهُ ومُ اللهُ ، والتصرّف في الحذف بابه المفردات ، إذ هي المستعملة أصلاً فخففت (٢) ، فلما كان غير متصرف عن القسم نقل ففتحت همزته تخفيفاً .

وأما ألف لام التعريف فلما كانت اللام معها حرفاً ، وكان أيضاً غير متصرف وليس بأصل في الكلام لمعنى في نفسه ، ثقل أيضاً فخفف (٣) بفتح همزته فاعلم .
وما عدا هذه المواضع الخمسة من الاسم والفعل والحرف فالهمزة في أوله همزة قطع تثبت درجاً وابتداءً ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر كقوله (٤) :

٤٩- وَيَلُمُّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

(١) البيت لنصيب ، وهو في ديوانه ٩٤ ، والكتاب ١٦٩/٢ ، والأزهية ٣ ، والنصف ٥٧/١ ، وسر الصناعة ٤٠٧/١ ، واللسان : (يَن) ، والإنصاف ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، وأمثالي اللقائي ٢٠٣/٢ ، والممتع ٣٥١ ، والمغني ١٠٦ ، وشواهد المغني ٢٩٩/١ .

(٢) في الأصل : « فخفت » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « فخففت » وهو تحريف ، والضمير في « مخفف » يعود إلى الحرف .

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٢٧ ، والكتاب ٢٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٢٤٠/١ .
وابن يعيش ١١٤/٢ ، والخزانة ٩٠/٤ . والطالبة : العقاب ، ولا كهذا : يريد الذئب ، يقول : لم أر كنجاش وهربه منها نجاء ، وهو مطلوب .

وقال آخر (١) :

٥٠- يَا الْمُغِيرَةَ رَبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالذَّهْلِ
أو في نادر كلام ، كما قرأ بعضهم : « إِنِّهَا لَحَدَى الْكُبَرِ (٢) » ، فأسقط الهمزة
تخفيفاً ، ولا يقاس عليه .

أما قوله تعالى : « لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي (٣) » فقال فيه بعضهم : الأصل فيه :
« لَكُنْ أَنَا » ، ثم نقلت [فتحة] همزة « أَنَا » إلى النون قبلها فصار : « لَكُنَّا » ،
فأدغم تخفيفاً ، وكذلك قال بعضهم في قول الشاعر (٤) :

٥١- أَلَا يَأْسَنَا بَرْقٌ عَلَى قُلُلِ الْجِمَى لَهَيْتَكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ
إن الأصل فيه : « لَهْ إِنْكَ » ، ودخله الحذف حتى صار إلى ما ترى ، وهذا
كله متكلفٌ وشذوذٌ ، وإنما الألف في « لَكُنَّا » إشباعٌ ، وهو في الكلام
قليلٌ ، و « لَهَيْتَكَ » أصله : « لَإِنْكَ » ، وأبدلت الهمزة هاءً ، كما قالوا :
« هَرَحْتُ الْمَاشِيَةَ وَإِيَّاكَ » في : « أَرَحْتُ الْمَاشِيَةَ وَإِيَّاكَ » .

الموضع الثاني : أن تكون للاستفهام ، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ،
كقولك : أزيدٌ قائمٌ ؟ وأقام زيدٌ ؟ وتكون معادلةً لـ « أم » ، تارة ، وغير

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في مستدرک دیوانه ١٣٤ ، وأما الشجري

١٦/٢ ، والممتع ٦٢٠

(٢) المدر ٣٥ ، قرأ العامة بألف القطع ، وروى جرير عن ابن كثير بحذف الهمزة ، انظر :

القرطبي ٦٨٧٦

(٣) الكهف ٣٨ - وانظر أوجه الإعراب في القرطبي ٤٠٢١

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٩٣ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وأما القالي ٢١٨/١ ،

وأما الزجاجي ٢٥٠ ، والمقرب ١٠٧/١ ، واللسان : « لهن » ، والمغني ٢٥٤ ، والخزانة ٢٣٩/٤ -

والقلل : القمم ، وانظر تعليق ابن عصفور على البيت : المقرب ١٠٧/١

معادلة ، فإذا كانت معادلة كان [معنى] الكلام ^(١) إذا قلت : أقام زيد أم قعد :
أي الفعلين فعل ؟ وإذا قلت : أزيد قام أم عمرو : أيهما قام ؟ وإن كررت
في / الفعل أو جمعت كان المعنى : أي الأفعال ، أو أيهم ، وسيزاد هذا بياناً ٢٢
في فصل « أم » .

وإذا لم تعادل لم تحتج إلى « أم » كما مثل أولاً ، قال الله تعالى : « أنتم
أشدُّ رهبةً » ^(٢) ، وقال : « أتقولون على الله ما لا تعلمون » ^(٣) .
ويجوز حذف هذه الهدزة إذا فهم المعنى ودل عليه قرينة الكلام ، كقولك :
زيد قام أم عمرو ؟ تريد : أزيد ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٢ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ

أراد : أبسع ، وقال آخر ^(٥) :

٥٣ - تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ
.....

(١) قوله : « الكلام » غير واضح في الأصل .

(٢) الحشر ١٢ (٣) الأعراف ٢٨

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ورواية الديوان ٢٦٦ :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ

وهو في الكتاب ٥٦٧/١ ، والأزمية ١٣٥ ، وأمال الشجري ٣٣٥/٢ ، وابن يمين ٨/١٥٤

والمفتي ٧ ، وابن عقيل ١٧١/٣ ، والخزاعة ٤٤٧/٤

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٥٤ ، وعجزه :

وَمَاذَا عَلَيْكَ بَأْسٌ تَنْتَظِرُ

وفي الأصل « الحمى » وهو تحريف عن « الحي » .

الموضع الثالث : أن تكون للإيجاب وتحقق الكلام ، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى : « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا » ^(١) ، والمعنى : سيجعل فيها ، ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٥٤ - أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحٍ
والمعنى : أنتم خير من ركب المطايا . فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار والمعنى على الإيجاب ، والتحقيق على ما ذكرت لك ، وبه يحصل معنى الممدح فاعله .

الموضع الرابع : أن تكون للتسوية ، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادلة ، إلا أن هذه تتقدمها التسوية كقولك : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَمْتُ أَمْ قَعْدَتٌ » و « أَرْضَيْتَ أَمْ سَخِطْتَ » ، قال الله عز وجل : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ تُنْذِرُهُمْ » ^(٣) و « سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْزَعْنَا أَمْ تَصَبَرْنَا » ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

٥٥ - سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسٍ تُتَقَى أَمْ بِأَسْعَدِ

الموضع الخامس : أن تكون للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام ، كقولك : [أ] أنت رأيتني أقوم ، ومعناه : أقرر بك معرفتي ^(٦) ، والفرق بينه وبين الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن ^(٧) يعلم ، أو يتوهم منه العلم ليُعلم والتقرير ممن يعلم لمن يعلم ليُثبت على فعله فيكون جزاءً ، أو يتحقق أنه فعله عن قصد ، ومن الأول

(١) البقرة ٣٠

(٢) البيت لجبرير وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، والمغني ١١ ، وابن يعيش

١٢٣/٨ ، واللسان : (قصص) ، وشواهد المغني ٤٣ (٣) البقرة ٦ (٤) إبراهيم ٢١

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٣٢ ، والبحر المحيط ٤٧/١

(٦) عبارة معرفة ، وقد أثبتنا صورتها . (٧) في الأصل : « فن » وهو تعريف .

قوله تعالى : « أَنْتَ قُلْتَ النَّاسِ اتَّخِذُونِي ، ^(١) و « أَلَمْ تُثْرِبْكَ فِينَا وَلِيداً ^(٢) ،
و « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، ^(٣) .

الموضع السادس : أن تكون للتوبيخ مجرداً من التقرير تارةً ومصاحباً له أخرى ،
فمن الأول قوله تعالى : « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ، ^(٤) ، ومن الثاني
قوله تعالى : « أَلَمْ تُثْرِبْكَ فِينَا وَلِيداً ، ^(٥) ، وقول الشاعر : ^(٦)

٥٦ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الدَّوْدَةُ وَالْإِخَاءُ

الموضع السابع : أن تكون للمضاربة في الفعل المبهم وهو الذي يحتمل الحال
والاستقبال ، نحو أضرب وأخرج للمتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وإنما
قيل لها همزة مضاربة / لأن الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء ، أي
يشابها ، والمشابهة تكون للأسماء من جهتين :

إحدهما : أن الفعل يدخله من الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم ، وذلك
أن الإبهام في الفعل هو احتماله الحال والاستقبال على السواء عند قومٍ ، وهو عند
قومٍ أظهر في الحال ، وعند قومٍ أظهر في الاستقبال ، وقومٍ ينكرون الحال
فيه ، ولكل طائفة حجة ، الكلام فيها يطول ، والصحيحُ احتماله الحال
والاستقبال ، هل على السواء أو على الاختلاف ؟ ، ليس هذا موضع تحقيقه ،
وتخصيصه هو أن يخلص لأحد الزمانين بقربته تدلُّ على ذلك ، فإذا قلت :

(١) المائدة ١١٦ (٢) الشعراء ١٨ (٣) الأعراف ١٧٢

(٤) الأحقاف ٢٠ ، وهذا على قراءة الحسن ونصر وأبي العالية ، بهزتين مخففتين ، انظر :
القرطبي ٦٠١٩ (٥) الشعراء ١٨

(٦) البيت للحطيفة ، وهو في ديوانه ٩٨ ، ورواية صدره فيه :

أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا فَيَكُونُ بَيْنِي

وهو في المغني ٧٤٥ ، وابن عقيل ١٢٦/٢ ، والمجمع ١٣/٢

« يضربُ » ، احتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : « يضرب الآث » ، تخلص للحال ، وإذا قلت : « يضرب غداً » تخلص للاستقبال .

وأما إيهام الاسم فهو أنه يقع في أصوله على ما دخل تحت جنسه ، نحو : رجل وفرس وثوب وشبه ذلك ، وتخصيصه بالألف واللام والإضافة ، نحو : الرجل ورجلكم ، والغلام وغلاركم ، هذه إحدى الجهتين .

وأما الجهة الأخرى : فهي أن الفعل يشبه الاسم إذا كان مثل : « فاعل » في عدد الحروف والحركات والسكنات ، كضارب ويضرب ، فضارب من أربعة أحرف ويضرب مثله ، وأول ضارب متحرك وثانيه ساكن وثالثه متحرك ورابعه كذلك ، ويضرب مثله أربعة أحرف في ذلك ، وهذه الجهة ضعيفة لا تستقيم في كل فعل واسم ، إنما هي في بعض الأسماء والأفعال ، والأولى مستقيمة فعليها المَعْوَلُ ، والذي صير الفعل له هو همزة المضارعة وسائر حروفها من الياء والتاء والنون ، وستذكر في مواضعها بحول الله .

الموضع الثامن : أن تكون للتعدية خاصة ، وذلك إذا كان الفعل ثلاثياً لا يتعدى لو نطقت به ، فنقدّر أن الهمزة فيه زائدة ، كقولك : « ألقى ما في يدي » ، وقال تعالى : « وألقى ما في يمينك ^(١) » ، وقال الشاعر ^(٢) :

٥٧ - فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَأَسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى
كان الأصل في هذا الفعل أن يقال فيه : « ألقى ^(٣) ما في يميني » ، إلا أنه

(١) طه ٦٩

(٢) نسب في اللسان : « عصا » إلى معقر بن حار ، أو عبد ربه السلمي ، أو سليم بن غامة ، وهو في القرطبي ١٤٧٤ ، وعجزه .

كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرُ

و « استقر » في الأصل : « استقل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل « لقي » وهو تحريف .

لم ينطق به إلا بالهمزة ، وحكمتنا أن الهمزة زائدة^١ لأنه من اللقاء ، فالأصل :
اللام والقاف والياء ، فعلنا بذلك أنه لا معنى لدخول الهمزة وزادها إلا تعدية^٢
الفعل الثلاثي الذي لم يستعمل النطق به وحده للمفعول .

وهذه الهمزة تُعَدِّي مالا يتعدَّى الى^(١) واحدٍ نحو ما ذكر ، وما يتعدى إلى
واحد إلى اثنين ، نحو أَلْفَيْتُ زَيْدًا قائماً ، ومنه^(٢) :

٥٨ - فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ٢٤

وما يتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة كقولك : أعلمتُ زَيْدًا عمراً قائماً ومنه^(٣) :

٥٩ - أُنْبِيتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعْمَتِي

الموضع التاسع : أن تكون للنقل خاصة^٤ ، ومعنى ذلك أنها تنقل الفعل من
الثلاثي إلى الرباعي ، فإن كان متعدياً في أصله بقي كذلك بعد النقل ، فالهمزة
لا تقيد فيه شيئاً سوى النقل خاصة^٥ ، وقد ينطق بثلاثيه وقد لا ينطق ، نحو :
أشكل الأمر ، فهذا لا ينطق بثلاثيه ، وإن كان الأصل من حيث إن حروفه
أصول ، ووزن أشكل : أفعل ، فالهمزة زائدة^٦ لمجرد النقل ، وتقول : لاح
البرق والاح ، فهذا ينطق بثلاثيه قبل الهمزة ، وهو غير متعدي^٧ ، وتدخل الهمزة
عليه فيبقى كذلك ، فيعلم أن الهمزة لا معنى لها فيه إلا مجرد النقل خاصة^٨ .

(١) قوله « إلى » متعلق بالفعل الأول « تُعَدِّي » .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، والكتاب ١٦٩/١ ، وثعلب ١٢٣ ،
وأما الشجري ٣٨٣/١ ، واللان : (عتب) ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يمين ٢٢٤/٩
وشواهد المغني ٩٣٣ ، والحزانة ٢٨٤/١ . والمستعجب : طالب العتبى وهو الرضا .

(٣) البيت لمنقرة وهو في ديوانه ٢١٤ ، وعجزة :

وَالْكَفْرُ مَخْبِثَةٌ لِنَفْسٍ الْمُنْعِمِ

وهو في حاشية البحري ١١٠

وسواء كان الفعل غير متعدٍ كما ذكر^(١) أو متعدياً كقوله : وقفت الدابة وأوقفنها ومهرت المرأة وأمهرتها وسقيته وأسقيته ، فهذا يستعمل بغير الهزمة متعدياً ، وبالهزمة كذلك ، فعلم أن الهزمة ليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصة ، قال الله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده^(٢) » ، وقال الشاعر^(٣) :

٦٠ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ
وقال آخر^(٤) :

٦١ - سَقَى قَوْمِي بَنِي بَكْرٍ وَأَسْقَى
نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ
فجمع بين اللغتين .

الموضع العاشر : أن تكون للتعدية والنقل معاً ، وذلك أكثر من أن يحصى ، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً لا يتعدى فيصير بالهزمة رباعياً يتعدى ، ويكون متعدياً إلى واحدٍ فيصير إلى اثنين ، ويكون إلى اثنين فيصير إلى ثلاثة ، وذلك نحو : قام زيد وأتمت زيدا ، وكرم زيد وأكرمت ، وعطى زيد الكأس وأعطينها عمرا ، وعلمت زيدا منطلقاً وأعلمت عمراً زيدا منطلقاً ، قال الله تعالى : « وأترفاهم في الحياة الدنيا^(٥) » ، والأصل : ترفوا ، « فأتبعنا بعضهم بعضاً^(٦) »

(١) العبارة في الأصل معرفة « غير متعدياً ما ذكر » . (٢) الإسراء ١

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٣ وعجزه :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

ورواية « ريت » فيه : « مطوت » وهو في الكتاب ٨٩/١ ، ومعاني القرآن ١٣٣/١ ، واللسان : (مطا) ، وابن يعيش ٧٩/٥ ، والمغني ١٣٦ ، والأشموني ٤٢٠ ، وشواهد المغني ٣٧٤

(٤) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٩٣ ، ورواية « بكر » فيه « مجد » ، ونوادر أبي زيد

٢١٣ ، واللسان « مجد » . (٥) المؤمنون ٣٣ (٦) المؤمنون ٤٤

والأصل تبع بعضهم بعضاً ، وعليه : « فمن تبع هداي^(١) » ، وقال الشاعر^(٢) :

٦٢ فَأَتَبَعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْ حَالَ دُونَهُمْ
غَوَارِبُ رُمْلٍ ذِي أَلَاءٍ وَشَبْرِيقِ

وقال آخر^(٣) :

٦٣ فَأَتَبَعْتُهُمْ فَيَلَقَا كَالسَّرَا
بِجَاوَاءِ تَتْبَعُ شُخْبًا تَعُولَا

فجمع بينهما .

واعلم أن هذه الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية ولا تجمع معها ، ويجري مجراهاما التضعيف ، وذلك أنك تقول : قام زيدٌ ، فلا يتعدى ثم تقول : أمت زيداً ، فيصير يتعدى بالهمزة كما ذكر ، فإذا أدخلت بعد الفعل الباء بهذا المعنى سقطت الهمزة ، فتقول : أمت بزيدٍ ، وإذا ضعفت الفعل بهذا المعنى سقطت / ٢٥ الهمزة ، فتقول : قومت زيداً .

وقد يخرج التضعيف إلى معنى تكثير الفعل خاصة نحو : كَسَرْتُ الْإِنَاءَ وَدَقَقْتُ الْحَبَّ ، كما تخرج الهمزة إلى معانٍ أخر ، وكذلك الباء ، وستذكر بحول الله .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للنداء كـ « يا » وتستعمل في نداء القريب المصغي إليك ، وتمتد إذا بعد ، فتقول : أزيد ، وأعمرو ، وأخالد ، قال الشاعر^(٤) :

(١) البقرة ٣٨

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٦٩ . وطرفي : عيني ، غوارب الرمل : أوائله ، الألاء : شجر ، وكذلك الشبرق .

(٣) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٠١ . والفيلق : الكتيبة ، وشبهها بالسراب اللون الحديد ، جأراء : علاها لون الصدأ والحديد ، اشخب : خروج اللبن من ضرع الناقة .

(٤) البيت لجريز ، وهو في ديوانه ٦٥٠ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، والعيني ٤٩/٣ ، ومعجم البلدان : (شعبي) ، والأشعوني ٤٦٢ ، والخزانة ١٨٣/٢ . وشعبي : اسم مكان .

٦٤- أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبَا أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَأَغَاةَ أَبَا
وقال آخر (١) :

٦٥- أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ
و (٢) :

٦٦- أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ
وقال آخر (٣) :

٦٧- أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبَّ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ بِهِيْضَلٍ
وهي أقل استعمالاً من « يا » لأنها لاتستعمل إلا في القريب المصغي إليك ، و « يا »
تستعمل في القريب والبعيد ، لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مداً ، ولذلك لا
تحذف كما تحذف « يا » لأنها لا دلالة لحذفها على قرب ، بخلاف « يا » فإنها مستعملة لما
حُذِفَتْ أو ظَهَرَتْ ، فاعلم .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٢٤ ، ورواية فيه :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا كَأَنَّ وَمِيضَهُ كَلَمْعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ
وهو في الكتاب ٢٥٢/٢ ، والخصائص ٦٩/١ ، وأمالى الشجري ٨٨/٢ ، والإنصاف
٦٨٤ ، وابن يعيش ٨٩/٩ ، واللسان : (مكل) . وأحار : يريد : أحارث ، والميض :
اللمع ، والحبي : السحاب ، والمكلل : المتراكب بعضه فوق بعض ، شبه انتشار البرق بمركبة اليدين .
(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، وعجزه :

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٨٩/٢ ، والأزمية ٢٧٤ ، ورواية
« مرس » فيه : « لب » ، وأمالى الشجري ٤/٢ ، ومسألة رب للبطلوسي ٢٤ ، والمقرب ٢٠٠/١ .
والإنصاف ٢٨٥ ، والمتن ٦٢٧ ، وابن يعيش ٣١/٨ . القدال : مابين الأذنين والقفا ، والهيضل :
« الجماعة يُغْزَى بِهَا » ، مرس : ذو مِرَاسَةٍ وشدة .

الموضع الثاني عشر : أن تكون معاقبة لحرف القسم مقصورةً ومدودةً نحو قولهم : الله لأفعلن وآله لأفعلن ، وينبغي أن تكون عوضاً من باء القسم وحدها ، معاقبة لها خاصة من بين سائر حروف القسم لأنها الأصل فيه وفي غيره ، ومن جعلها عوضاً من حروف القسم مطلقاً فغايطٌ ، لأن غيرها من الحروف لا تتصرف كتصرفها ، اذ هي في القسم وفي غيره ، وفي كل مقسم به من ظاهر ومضمر بخلاف التاء والواو ومُنْ واللام اللازمة للتعجب فيه فهي أم الباب ، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها لاغير

الموضع الثالث عشر : أن تكون للإنكار في أول الكلمة ، وذلك إذا أنكرت كلام غيرك أو أنكرت رأيه ، فتقول في نحو جاء زيد : أزيدُنيه ، ورأيت زيدا : أزيدُنيه ، ومررت بزيدٍ : أزيدُنيه برفع الدال ونصبها وجرها وذلك في المعرب لأن النون من « نيه » هو التنوين ، والياء إشباع لحركة النون وبيان الإنكار ، والهاء لبيان المد والوقف .

ومن العرب من يزيد بعد تمام الاسم : « إنْ » ويلحقها الياء بعد ذلك لبيان الإنكار ، ويلحق الهاء للوقف ، فيقول : أزيدُنيه ، وأزيداً إنيه ، والياء بعد النون في الحالين لبيان الانكار مع الهمزة فاعلم .



القسم التي هي بدل من أصل^(١) .

اعلم أن هذه الهمزة تنقسم ثلاثة أقسام : قسمٌ بدلٌ من ألفٍ ، وقسمٌ بدلٌ من واو ، وقسمٌ بدلٌ من ياء .

فالقسم التي هي بدل من ألف لها في كلام العرب خمسة مواضع :
الموضع الأول : أن تكون بدلاً من ألف التانيث^(٢) وهي المقصورة ولا يكون

(١) انظر : سر الصناعة ١/ ٨٢ ، والمتع ٣٢٠

(٢) في الأصل : « من هاء » ، وهو سهو .

٢٦ ذلك إلا / في الوقف خاصة ، فتقول في رأيت سلمى وحبلتي ورضيى^(١) : سلماً وحبلأ وضيأ ، حكى ذلك سيبويه عن العرب^(٢) . وهل يقاس على ذلك أولاً ؟ الظاهر عندي أنه موقوف على السماع لقلته ولا يقاس إلا على الكثير .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من الألف المبينة للتأنيث في الضمائر المتقدمة في فصل الألف ، وذلك أيضاً في الوقف خاصة ، وهو موقوف أيضاً على السماع لشذوذه ، وذلك أن من العرب من يقول في « هو يضربها » إذا وقف : يضربها ، فيبدل من الألف همزة لأنها هي في المعنى ، كما تقدم في أول هذا المقصود الذي نحن بسيله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من الألف المبذلة من التنوين نحو : رأيت فرساً ، وحكى سيبويه عن العرب : رأيت رجلاً ، ولا يكون ذلك أيضاً إلا في الوقف خاصة وهو قليل أيضاً .

وقلنا في جميع هذه المواضع الثلاثة المتقدمة إنَّ الهمزة فيها بدل من ألفٍ ، ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة الهمزة ، والمطرّد الكثير هو الأصل دون القليل ، وإن كان في بعض المواضع قد يكثر الفرع ويقل استعمال الأصل ويَطْرَح ، وسيرد عليك منه أشياء في داخل الكتاب إن شاء الله ، لكن ذلك لقيام الدليل على القلة والطرح ، فاعلمه .

الموضع الرابع^(٣) : أن تبدل من ألف التأنيث الممدودة قياساً ، وذلك في نحو : حمراء وصفراء وخُنْفُسَاء ، وشبه ذلك . وكان الأصل في هذه الأمثلة وأشباهها بما فيه همزة التأنيث ممدودة أن تكون الألف فيها واحدةً ، إلا أنهم أرادوا أن

(١) قسمة ضيى : ناقصة . (٢) انظر : الكتاب ٣٤٢/٢

(٣) انظر : سر الصناعة ٩٤ ، المتع ٣٢٩

بينوها بناءً آخرَ غير بناء المقصورة ، فزادوا عليها ألفاً أخرى ، فاجتمعنا ما كُنْتين فحُرِكت الثانية منها لأنها المقصورة في الدلالة على التأنيث ، إذ قد صارت الأولى كأنها ألف مد كالتي في « صِرْبَال » و « زِلْزَال » ، ولما كانت الكلمة المؤنثة معربةً جرت الهمزة بوجود الإعراب ، اذ هي مقطع جاري كسائر حروف الصيغة .

ولا يجوز أن يدعى أن الهمزة منها أصل في نفسها غير بدل ، بدليل أنهم قالوا في صحراء في الجمع : صحراوات ، وفي النسب : صحراوي ، فلو كانت الهمزة أصلاً لبقيت في تصريف الكلمة كالهمزة من « قُرَاء » لانك تقول : قرأت وأقرأ ومقرئ وشبه ذلك ، وهذه دلالة في التصريف تدل على أصالة الكلمة أو انقلاب ما فيها أو زيادته من دلائل التصريف .

وتكون هذه الهمزة في الثلاثي من الاسماء مفرداً / نحو : صحراء ، ومصدراً ٢٧ نحو : السراء والضرء ، وصفةً نحو : امرأة خنساء ^(١) وديمة ^(٢) هطلاء ، واسم جمع نحو القصباء ^(٣) والحلفاء ^(٤) وتلحق ما هو على بناء فَعْلَاء نحو : ناقة عشراء ^(٥) ، وامرأة ثَفَسَاء ، وعلى فِعْلَاء كسبراء ^(٦) ، وهو في المزيد على الثلاثة : فِعْلِيَاء ككبرياء ، وفَاعِلَاء كقاصعاء ^(٧) ، وفَاعُولَاء كعاشوراء ، وفَعْلَاء كبراكاء ^(٨) ، وفَعُولَاء كبروكاء ^(٩) ، وفَعْلَلَاء كعقرباء ، وفَعْلَلَاء كخنفساء ، وفِعْلَاء كزِمَكَاء ^(١٠) الطائر ، وفَعْلِيَاء كزكرياء ، وكل هذه مفردات .

(١) الخنس : تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة .

(٢) الديمة : المطر الكثير . (٣) القصباء : القصب .

(٤) الحلفاء : نبت ، وانظر في أبنية ألف التأنيث الممدودة : الأشموني ٦٥١

(٥) العشراء : ما مضى على حملها عشرة أشهر . (٦) سبراء : نبت .

(٧) القاصعاء : غم حجر الضب . (٨) البراكاء : ساحة الحرب .

(٩) البروكاء : ساحة الحرب أيضاً . (١٠) الزمكى : منبت ذنب الطائر .

وتلحق الجمع على أفعلاء كانباء ، وعلى فُعلاء كعلماء .

الموضع الخامس : أن تكون بدلاً من ألف الإلحاق وهي المشبهة بهمزة التانيث ، كما كان ذلك في المقصورة ، وذلك في نحو علباء ^(١) وقرقاء ^(٢) الملحقين بسرداح ^(٣) وفسطاط ^(٤) ، والحكم فيها في العمل كالحكم في همزة التانيث سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن الهمزة في الفصل قبل هذا لمجرد التانيث ، وهي هاهنا لمجرد الإلحاق ، إلا أنها مشبهة لها في الزيادة ، وهو مصروف لاغير ، لأنه مذكر بخلاف مغزى وعلقى ^(٥) ، فإنها مؤنثان ، فلذلك منعناهما ^(٦) وأمثالهما الصرف ، فاعلمه .

وقد أبدلت الهمزة من ألف المد في نفس الكلمة وهو موقوف على السماع ، فمن ماجاء منه : الخاتم في الخاتم ، والعالم في العالم ، وهي لغة العجاج قال ^(٧) :

فَخِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ - ٦٨

وقرأ بعضهم : « عليهم ولا الضالين » ^(٨) ، بهمزة متحركة لالتقاء الساكنين . هي ومابعدا ^(٩) ، و « ولا جان » ^(١٠) ،

(١) العلباء : عصب عنق البعير . (٢) القرقة : قشر شجرة طيب الرائحة .

(٣) السرداح : الناقة الطويلة . (٤) انفسطاط : مدينة مصر ، وبنت من شعر .

(٥) العلقى : ضرب من الشجر . (٦) في الأصل « منعاهما » وهو تحريف .

(٧) الديوان ٦٠ ، وقبله :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمَى ثُمَّ اسْلَمَى

وهو في سر الصناعة ١٠١/١ ، واللسان : علم والممتع ٣٢٤ ، وابن يعيش ١٣/١٠

(٨) الفتاحة ٦ . ونسبها في سر الصناعة ٨٢ إلى أيوب السختياني .

(٩) أي الألف واللام التي بعدها ، قال ابن جني : « وذلك أنه كره اجتماع الساكنين :

الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقائها فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع الخروج لايتحمل الحركة .. فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة . انظر :

سر الصناعة ٨٢ (١٠) الرحمن ٤٠ . ونسبها في سر الصناعة ٨٣ إلى عمرو بن عبيد .

كذلك ، وعليه قوله : (١)

٦٩ - حَتَّى أَيْبَاضَ مَلْبِيئِهِ

وقول الآخر : (٢)

٧٠ - وَأَمَّا بِيضُهَا فَادُّهَا مَتَّ

وهذا أكثر من الأول لأجل التقاء الساكنين ، وأقل من الأول قوله : (٣)

٧١ - بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

أراد : « فشر ، و « تشاء » ، فحذف أكثر الكلمة اختصاراً وإيجازاً للعلم بذلك ، وأبقى بعضها دلالة على المراد ، وجعل الألف للوقف والإطلاق ، ثم همزها ليم وزن البيت وهو نادر جداً ، وكل (٤) ذلك موقوف على السماع فأعرفه .

والقسم التي هي بدل من واو لها موضع واحد : أن تكون بدلاً من واو وهو في المفرد إذا جمع (٥) ، نحو : « حلائب » جمع حلوبة ، « وركائب » جمع

(١) البيت ل : دكين كما في سر الصناعة ٨٣ وقامه :

رَاكِدَةٌ مَخْلَاتُهُ وَمَحْلَبُهُ وَجُلَّهُ حَتَّى أَيْبَاضَ مَلْبِيئِهِ

وهو في الخصائص ١٤٨/٣ ، والمتع ٣٢١ ، والمليب : موضع اللبة وهي وسط الصدر .

(٢) البيت ل : كثير ، وهو في الديوان ١١٣ ، وقامه :

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضًا وَأَمَّا بِيضُهَا فَادُّهَا مَتَّ

وهو في سر الصناعة ٨٤ ، والخصائص ١٤٨/٣ ، وابن يميث ١٢/١٠ ، والمتع ٣٢٢ .

وادهامت : اسودت ، يريد اضطراب الأرض بعد وفاة عبد العزيز بن مروان .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، و « فأا » في الأصل : « فا » وهي رواية ثانية ، ولكن يبدو من

تعليق المؤلف أنه يريد ما أثبتناه ، وهي رواية سر الصناعة ٩٤ ، والبيت في اللسان : (تا) ، والبحر المحيط ٣٥/١ ، والدرر ٢٣٦/٢ .

(٤) في الأصل : « وكان » وهو تحريف . (٥) انظر المتع ٣٤٠

ركوبة ، وكان الأصل : « حلاوب » و « ركأوب » ، إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولا أصل لها في الحركة فتحرك ^(١) ، فأبدلت همزة ، لأن الهمزة تقبل الحركة ولزمت ذلك .

٢٨ والقسم التي هي بدل من الياء لها أيضاً موضع واحد : أن تكون / أيضاً بدلاً منها ، وذلك في « فعيلة » إذا جمع على « فعائل » ، نحو : كتيبة وكتائب وصحيفة وصحائف ، وكان الأصل أن تثبت في الجمع فيقال : كتاب وصحائف ، إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولم تتحرك في الأصل أبدلت همزة كما فعل بالواو في الموضع قبل ، ولزمت كازومها .

* * *

وأما المركبة فتكون مع الجيم واللام : أجل ، ومع الذال : إذ ، ومع الال : والألف : إذا ، ومع الال والنون : إذن ، ومع اللام : أل ، ومع اللام مخففة مفتوحة والألف : ألا ، ومكسورة : إلی ، ومشددة مفتوحة : ألا ، ومكسورة : إلا ، ومع الميم : أم ، ومع الميم والألف : أما ، ومع الميم مشددة والألف : أمّا ، ومكسورة : إمّا ، ومع النون خفيفة مكسورة : إن ، ومفتوحة : أن ، ومشددة مكسورة : إن ، ومشددة مفتوحة : أن ، ومع الألف في باب الفصل : أنا ، ومع التاء أنت ، ومع التاء والميم : أنتم ، ومع الميم والألف : أنتم ، ومع النون المشددة : أنتن ، ومع الواو : أو ، ومع الياء مفتوحة : أي ، ومكسورة : إي ، ومع الألف مخففة مفتوحة : أيا ، ومكسورة مشددة : إيا .

فجعلتها سبعة وعشرون حرفاً ، ونحن نذكر مواضع كل واحد منها باباً باباً بحول الله .

(١) في الأصل « متحرك » والتصويب من المتع ٣٤٠ حيث إنه ينقل عنه حرفياً .

باب أَجَلٌ^(١)

أعلم أن لـ « أَجَلٌ » في الكلام موضعاً واحداً ، وهو أن تكون جواباً في الطلب والخبر^(٢) ، فتقول لمن قال : هل قام زيدٌ ؟ أَجَلٌ ، ولمن قال خرج عمرو : أَجَلٌ .

ومعناها في الجواب التصديق للخبر والتحقيق للطلب ، قال الشاعر^(٣) :

٧٢ -- لَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَامَحَتْ

لَكَ النَّفْسُ وَأَحْلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ

أَجَلٌ لا ، ولكن أنت أَشَامٌ مَنْ مَشَى وَأَثْقَلُ مِنْ صَمَاءٍ ذَاتِ صَلِيلٍ
ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي^(٤) ، ولكن معناها معنى « نعم » ، وستذكر في بابها مجول الله .

باب إِذٌ^(٥)

إعلم أن « إِذٌ » تكون حرفاً عند سيبويه ، رحمه الله ، في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران « ما » بها^(٦) ، وكان « ما » الملازمة لها عوض من إضافتها في أصلها ، إذ أصلها أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافةً أبداً إلى الجملة ،

(١) انظر في (أَجَلٌ) : الجنى ١٤٣ ، والمغني ١٥ ، الجمع ٧١/٢

(٢) يرى الأخفش أنها في الخبر أجسن من نعم ، و « نعم » في الاستفهام أحسن منها ،

انظر : الجنى ١٤٤

(٣) البيهقي لم أهدت إلى قائلها ، وهما في النصف ٨٢/١ ، وأما القالي ١٦٤/٢ ، وفيه

« الأم » عوضاً من « أَشَامٌ » ، والجنى ١٤٣ ، واللسان : (سمح) ، والمتع ١٩٧

(٤) نقل صاحب الجنى ١٤٣ والمغني ١٥ هذا الرأي عن المؤلف منسوباً إليه .

(٥) انظر في « إِذٌ » المقتضب ١٧٧/٣ ، الأضداد للأنباري ١١٨ ، الجنى ٧٢ ، ابن يعيش

٩٥/٤ ، المغني ٨٤ ، الجمع ٢٠٤/١ (٦) انظر الكتاب ٥٠٥/١

والتنوين [هو] المعوض منها ، نحو : جئت إذ قام زيد و « يومئذ يصدُرُ »
الناس أشتاتاً (١) .

وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفاً ، إذ هي متوغة في البناء ، لا تخرج
٢٩ عنه أصلاً ، وهذا شيء حقٌّ في الحروف وهو أصل فيها ، ولكن حُكِمَ باسميتها /
لأنها في معنى « حين » . وتكون معمولة كسائر الظروف ، فإذا صرفنا إلى الشرط
والجزاء قلنا : إذا تقم أقم ، وإذا جئت فاضرب زيداً ، قال الشاعر (٢) :

٧٣ إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْنَا إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
فجزمنا بها متصلة بـ « ما » الأفعال المضارعة ، وحكمنا على الماضية أنها
في موضع جزم ، وكان حكمها في ذلك حكم « إن » الشرطية ، فقوي حكمها
في الحرفية بنائها المذكور وبكونها على حرفين ، وبطلما الفعل باختصاصها به
وتأثيرها فيه ، وهذه خاصية الحروف . فلذلك جعلها سيبويه في الحرفية كـ « إن »
المتفق على حرفيتها ، وغير سيبويه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء (٣) ،
ويضمنها معنى « إن » كما يفعل بـ « متى » و « أين » ونحوهما من الظروف
في الجزاء .

والصحيح مذهب سيبويه لحواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها
كما دخل في غير باب الجزاء فاعلمه (٤) .

(١) الزلزلة ٦

(٢) البيت للعباس بن مرداس وهو في ديوانه ٧٢ ، والكتاب ٥٠٥/١ ، والخصائص ١٣١/١ ،
والسكامل ٢٤٩ ، ومنازل الحروف ٦١ ، وابن يعيش ٤٦/٧ ، والخزانة ٦٣٦/٣

(٣) ذهب المبرد وابن السراج وأبو علي إلى أنها باقية على اسميتها وأن مدلولها من لزمان صار

مستقبلاً ، انظر : الجنى ٧٥

(٤) لم يذكر المؤلف معاني أخرى ل : إذ كالتعليل والمفاجأة والزيادة .

باب إذا^(١)

اعلم أن « إذا » تكون حرفاً في موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للمفاجأة ، كقولك : « خرجت فإذا الأسد خارج » ، و « خرجت فإذا الأسد خارجاً » ، فإذا قلت : « خرجت فإذا الأسد خارج » ، فالأسد مبتدأ ، و « خارج » خبره ، وإذا قلت : « خارجاً » فانتصابه على الحال والخبر محذوف ، لدلالة المفاجأة عليه ، كأنك قلت : ماراً أو لاقى ونحوهما .

وإذا قلت : « فإذا زيد » ، ولم تذكر خبراً ولا حالاً ، فالخبر أيضاً محذوف للدلالة كما تقدم ، وتقديره نحو ما ذكر في جميع ذلك يدل^(٢) على اللقاء فجأة ، قال الله تعالى : « إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون^(٣) » ، و « أولم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين^(٤) » .

وزعم بعضهم أن « إذا » في هذا الموضع تنوب من باب « بالحضرة » وذلك إذا يذكر خبر ، فإذا قلت : « فإذا الأسد » ، فالتقدير عنده : فبالحضرة الأسد ، فتكون « إذا » على هذا عنده ظرفاً مكانياً .

وزعم أيضاً بعضهم أنها تكون بمعنى « فاجأني » ، فيكون الأسد على هذا فاعلاً بها ، لأنها في موضع فعل ، وكلا القولين فاسد^(٥) .

أما جعلها ظرفاً بمعنى « بالحضرة » ففساد لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم « بالحضرة » وتأخيرها ، ولزوم تقديم « إذا » في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل^(٦) على الفساد .

(١) انظر في « إذا » : المقتضب ٥٥/٢ ، الأضداد للأبنباري ١١٨ ، الأزهية ٢١١ ، ابن يعيش ٩٥/٤ ، الجنى ١٤٧ ، المغني ٩٢ ، الجمع ٢٠٦/١ .

(٢) في الأصل : « تدل » وهو تصحيف . (٣) يس ٢٩ (٤) ين ٧٧

٣٠ ووجه آخر أنه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة ، ولا جملة / هنا تتم بها .

وأما جعلها في موضع الفعل ففساد أيضاً لوجهين :

أحدهما : أن الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى : « فإذا هو خصيم مبين »^(١) ، فلا يصح هنا أن تقدر : ففاجاني [هو] خصيم مبين ، كما لا يصح « قام زيد قائم » ، فهذا وجه .

والوجه الآخر : أن « إذا » حرف ، والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول ، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول ، فاعرفه .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً للشرط كالفاء ، إلا أنها لا تدخل [إلا] على جملة اسمية غير طلبية ، بخلاف الفاء كقولك : « إن تقم إذا عبد الله منطلق » ، قال الله تعالى : « وإن تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ »^(٢) ، فحلت « إذا » محل الفاء في هذا الجواب كما قال تعالى : « وإن تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ »^(٣) .

باب إِذَنْ^(٤)

اعلم أن سبويه - رحمه الله - جعل معنى « إذن » الجواب والجزاء ، ويظهر من لفظه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً^(٥) ، وهذا فهم أكثر للتحويين منه ، إلا أبا علي الفارسي فإنه فهم أنها جزاء في موضع وجواب في موضع ، كما فهم من^(٦) قوله : « وأما نَعَمٌ فَعِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ » ، قال : وإنها عدة في موضع

(١) يس ٧٧ (٢) الروم ٣٦ (٣) الشورى ٤٨

(٤) انظر في إذن : الكتاب ٤٨١/١ ، المقنض ١٠/٢ ، ابن يعيش ١٢/٩ ، الجنى ١٤٤

المفني ١٥ ، الهمع ٦/٢

(٥) انظر : الكتاب ٤٨١/١ (٦) في الأصل : « في » وهو تحريف .

وتصديق في موضع ، على ما يذكر في بابها ، وإلا أبا علي الشلوبين ^(١) من المتأخرين فإنه فهم أنها : جواب وجزاء ، والجواب شرط ، فإذا قال القائل : أزورك ، وقال له الجيب : إذن أكرمك ، فالمعنى عنده : إن تررتني أكرمك .

والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع ، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً ، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه ، لأنه لم ينص على أنها معاً في موضع واحد ، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين ^(٢) » ، فإذا هنا جواب لا جزاء ، لأنه تصديق لقول فرعون ، إلا أنه بزيادة عليه ، وكذلك إذا قال القائل : « أكرمك » فتقول له : « إذن أظنك صادقاً » ، فهذا جواب لا جزاء معه ، ويقال : أكرمك ، فتقول : إذن أزورك ، فهذا جواب وجزاء ، فعلى هذا لا تخلو من الجواب وتكون في بعض المواضع جزاء .

فأما قوله ^(٣) :

٧٤- أَزْجُرُ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ
فهو على تقدير كلام تكون « إذن » جوابه ، كأنه قيل : « لا يُرَدُّ » ، فقال في الجواب : « إذن يُرَدُّ » .

وزعم أبو علي الشلوبين أن المعنى في الآية ^(٤) : إن كنت فعلتُ الفعلة - وأنا

(١) عمر بن محمد ، كان إمام عصره في العربية ، له « التوطئة » و « شرح الجزولية »

توفي سنة ٦٤٥ ، انظر : البغية ٣٠٢/٢

(٢) الشعراء ٢٠ ، والآية قبلها : « وَفَعَلْتُ فَعَلْتُكَ الَّتِي فَعَلْتُ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ قَالُوا .. »

(٣) البيت لعبد الله بن عتبة رضي كما في الفضليات ٣٨٣ ، وهو في الأصمعيات ٢٢٨ ،

والكناب ٤٨٢/١ ، والحامسة ٢٢٩/١ ، وابن يمش ١٦/٧ ، واللسان : « كرب » ، والخزانة

٥٧٦/٣ . والمكروب : الشديد القتل ، وقوله « العير » وردت في الأصل : « العمر »

وهي محرفة .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين » .

٣١ كافر كما زعمت - فعلتها / وأنا من الضالين ، ولم يثبت في ذلك لنفسه كفرا ولا إيمانا في (١) هذا الفهم ، والأول أظهر .

فإذا ثبت هذا فـ « إذن » تكون في أول الكلام وفي وسطه وفي آخره ، على حسب الاعتماد عليها وعلى الكلام الذي تكون فيه

وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية الماضية وغير الماضية ، فإذا دخلت على الجمل الاسمية لم تؤثر فيها ، كقولك : إذن أنا أكرمك ، وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال ، نحو قولك : إذن أكرمك زيد ، وإذن أضربُ عمراً ، وإذن لا تقم ، وإذن يقوم زيد الآن .

فإذا دخلت على الأفعال المستقبلية فلا يخلو أن تتقدم عليها أو لا ، فإن تقدمت عليها فلا يخلو ألا يتقدمها شيء أو يتقدمها ، فإن لم يتقدمها شيء عملت في الفعل المذكور لأن الاعتماد عليها نحو قولك : إذن أكرمك ومنه قوله : « إذن يُردَّ » المتقدم في البيت (٢) .

وحكى عيسى بن عمر أنها تلغى مع التقدم (٣) ، وذلك شاذ لا يعتبر . وسواء وليت الفعل المذكور أو فصل بينها وبينه بقسم ، كقولك : « إذن والله أكرمك » ، أو ظرف أو مجرور ، كقولك : « إذن يوم الجمعة أكرمك » ، « إذن بسبب عمرو أحسن إليك » ، وإنما بقي التأثير مع الفصل بما ذكر لأن القسم معناه التوكيد ، ولأن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل لكثرة استعمالهما

(١) في الأصل : « وفي » ، والواو مقحمة .

(٢) إشارة إلى البيت المذكور قبلاً :

ازْجُرْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ

(٣) ونسب صاحب الجنى هذا القول إلى سيبيه بالإضافة إلى عيسى بن عمر ١٢٥ . وعيسى

ابن عمر من أوائل النحاة ، تلميذ ابن أبي إسحق ، صنف الجامع والإكمال ، توفي سنة ١٤٩

انظر : السيرافي ٢٥ ، النزهة ٢١ ، البغية ٢٣٧/٢

واتساع العرب فيها في غير موضع بوقوعها صفتين وصلتين وخبرين وحالين لما هو كذلك .

وإذ يُفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما كما قال (١) :

٧٥- كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
وقال آخر (٢) :

٧٦- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ أَيْغَالِهِنَّ بَنَى أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ
فاوئى الفصل بها بين العامل (٣) والمعمول .

وإنما جاز الفصل بينها وبين معمولها بما ذكر وإن كانت حرفاً ، إذ الحرف لا يفصل (٤) بينه وبين معموله ، إلا إذا أشبه الفعل كـ « إِنَّ » وأخواتها لأنها أيضاً مشبهة بـ « ظننت » في التقديم والتوسط والتأخير والاعتماد عليها مرةً وعلى ما هو معمولها أخرى ، إلا أنها أضعف منها لكون هذه حرفاً ، وتلك فعل ، فاعلمه .

(١) 'نسب في الكتاب ١/١٧٩ إلى أبي حنيفة النعماني ، وهو في الخصائص ٢/٤٠٥ ، وأما الشجري ٢/٢٥٠ ، واللسان : « عجم » ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ، وابن عقيل ٣/٦٢ ، والأشعري ٣٢٨ ، والعيني ٣/٤٧٠ . يصف الديار فيشبهها بالكتاب ، ويرى : يفرق ما بينها .

(٢) البيت الذي الرمة وهو في ديوانه ٧٦ ، والكتاب ٢/٢٨٠ ، والخصائص ٢/٤٠٤ . وكتاب اللامات ١٠٩ ، وفيه « أنقاض » عوضاً من « أصوات » ، وسر الصناعة ١١ ، والإنصاف ٤٣٣ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ، والحزانة ٤/١٠٨ . والايغال : الابداد ، والضمير يعود إلى الإبل ، والأواخر : ج آخره الرحل ، وهي العود الذي يستند إليه الراكب ، والميس : شجر تتخذ منه الرحال ، وأصل الكلام : كان أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا .

(٣) قوله : « العامل » غير واضح في الأصل .

(٤) قوله : « لا يفصل » غير واضح في الأصل .

فإن تقدم «إِذَنْ» المذكورة شيء فلا يخلو أن يكون يطلب ما بعدها كالشرط والقسم والمبتدأ وما يدخل عليه ، أو حرف العطف أو غير ذلك .

فإن كان شيء مما ذكرنا ألغيت لا غير لأن الاعتماد على ما قبلها ، من ذلك نحو قولك / في الشرط : «إن قام زيد إذن اكرمك» ، فتجزم «أكرم» لأنه جواب الشرط ، ولا تأثير لـ «إذن» ، وتقول في القسم : «والله إذن لأكرمك ولا أكرمك» فلا تعمل «إذن» لأن ما بعدها جواب القسم ، وعليه قوله (١) :

٧٧- لَيْنُ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا
فـ «لا أقيلها» جواب القسم الموطأ عليه باللام الداخلة على «إِنْ» في أول البيت .

وتقول في المبتدأ : « [زيد] إذن يكرمك » فـ «يكرمك» مرفوع لأنه خبر عن «زيد» ، وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر من «كان» أو «إن» وشبههما ، كقولك : «كان زيد إذن يكرمك» و «إن زيداً إذن يكرمك» و «ظننت زيداً إذن يكرمك» ، لأن المفعول الثاني في باب «ظننت» حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الاصل فهو كخبر «كان» و «إن» ، فأما قوله (٢) :

٧٨- لَا تَتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٧٨/٢ ، والكتاب ٤٨٢/١ ، وابن يعيش ١٣/٩ ، والمغني ١٥ ، والأشعري ٥٥٤ ، وشواهد المغني ٦٣ ، والخزانة ٥٨٠/٣ . لا أقيلها : لا أتركها تفوتني .

(٢) لم أهدر إلى قائله ، وهو في اللسان : «شطر» ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والجني ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، والمغني ١٦ ، وشواهد المغني ٧٠ ، والخزانة ٥٧٤/٣ . والشطير : الغريب .

فنصب « أهلك » و « أطير » لأن الاعتماد على « اذن » ، وخبر « إن محذوف .
للدلالة عليه ، كأنه قال : إني أتلف ، وفسره بقوله : « اذن أهلك » ، وحذف
خبر « إن » ، قد سمع ، وسيأتي بيانه في بابها .

فإن دخل عليها حروف العطف فلا يخلو أن يراد بالجملة التي هي فيه العطف .
أو الاستئناف ، فإن أريد الاستئناف كان الاعتماد على « إذن » فعلت ، ويكون
الحرف حرف ابتداء نحو قولك : « أنا أكرمك وإذن أحسن إليك » ، وكان
الجملة الأولى لم تذكر .

وإن أريد العطف^(١) جاز في « إذن » وجهان : العمل مراعاةً للاعتماد عليها ،
وعدمه بالرفع^(٢) فيها بعدها اعتماداً على حرف العطف وهي متوسطة كما بين القسم
والجواب ، قال الله تعالى : « وإذن لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً^(٣) » ، قرئ
بأثبات النون في يلبثون على ترك العمل وحذفها على العمل .

فإن تقدمها خلاف ذلك كله كان الحكم لها ، ووضعها مع مابدها في
الموضع عارض لوصف أو غيره ، كقولك : « جاء زيد إذن يكرمك » ، ف « إذن
يكرمك » جملة في موضع الحال .

فإن تأخرت عن الفعل المذكور ألغيت لاغير ، لأنها لاعتماداً عليها مع كونها
حرفاً ، بخلاف « ظننت » مع معمولها لأنها فعل قوي .

واعلم أن « اذن » اختلف في صورة كتابتها : فذهب أبي العباس المبرد^(٤)

(١) انظر هذه المسألة في : المغني ١٧ (٢) في الأصل « والرفع » .

(٣) الإسراء ٧٦ ، وقرأ أبيّ بحذف النون ، انظر البحر المحيط ٦٦/٦

(٤) محمد بن يزيد ، من نحاة البصرة ، أخذ عن الجرّمي والمازني ، له الكامل والمقتضب ،

توفي سنة ٢٨٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيراfi ٧٢ ، النزدة ٢١٧ ، البقية ٢٦٩/١

أنها تكتب بالنون في حالتى الوصل والوقف ^(١) ومذهب المازني أنها تكتب بالألف في كلتا الحالتين ^(٢) ، ومذهب الفراء أنها إن عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل كتبت بالألف / ٣٣

فعلة ممن كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنها حرف ، ونونها أصلية فهي ك: أن وعن ولن .

وعلة ممن كتبها بالألف في الحالتين شبهها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها ، فصارت كالتنوين في مثل « دماً » و « بدأ » في حال النصب .

وعلة ممن فرق بين كونها عاملة ، فتكتب بالنون تشبيهاً بـ « عن » و « أن » ، كونها غير عاملة فتكتب بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ « دماً » و « بدأ » .

والذي عندي فيها : الاختيار أن يُنظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأمثالها من الحروف [لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها] ^(٣) ، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها ، وأن النون فيها كالتنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً .

فإن قيل : شبهتها في الوصل بـ « عن » و « لن » و « أن » ، فينبغي أن تكتب بالنون لأنها حرف مثلها ، فالجواب : أن « لن » و « أن » و « عن » تخالف « إذن » من وجهين :

(١) نسب صاحب الجنى إلى المبرد قوله ١٤٦ : أشتهي كوي يد ممن يكتب إذن بالألف لأنها مثل « أن » و « لن » ولا يدخل التنوين في الحروف .

(٢) قال صاحب الجنى ١٤٦ : « نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر لأنه إذا كانت يرى الوقف بالنون كما نقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف » . وقال صاحب المغني ١٦ : « والمازني والمبرد بالنون » .

(٣) نقل صاحب الجنى رأي المؤلف حرفياً ، وما بين معقوفين لم يرد في نقله .

أحدهما : ما ذكرنا من أن « إذن » تشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدم
و « أن ولن وعن » لا تشبهها في ذلك .

والآخر : أن « لن وأن وعن » لا تكون الاعاملة في معمولها فهي معه ^(١)
كشيء واحد وقفت أو وصلت ، و « إذن » إذا وقفت عليها قد تكون غير
عاملة ، إذ العمل لا يلزم فيها فصح لك ما ذكرت .

واختلف النحويون أيضاً في نصب ما بعدها ، إذا كانت منصوباً بـ « هم » فقال
الخليل على ما حكى عنه أبو عبيدة ^(٢) : أنه ينتصب بإضمار « أن » بعدها .
وزهد سيبويه وأكثر النحويين أنها تنصب بنفسها .

وكان من نصب بإضمار « أن » قاسها على حتى وكى ولامها ولام الجحود ،
ولا يصح القياس على ذلك ، لأن حتى وكى ولامها ولام الجحود إنما تنصب [بإضمار]
« أن » لجواز دخولها على المصادر ، وربما ظهرت « أن » مع بعضها في بعض
المواضع على ما يبيّن بعد ، ولما كانت « إذن » لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ
به ولا مقدّر ، ولا يصح إظهار « أن » بعدها في موضع من المواضع لم يجوز
القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر .

ومن الكوفيين ^(٣) من زعم أن « إذن » مركبة من « إذ » ، الظرفية و « أن » ،
فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ « أن » ، المنطوق بها ، إلا أنها سهلت همزتها
بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبها تركيباً واحداً / ، وهذا فاسد من وجهين : ٣٤

(١) في الأصل : « معها » وهو تحريف .

(٢) معمر بن المثنى ، من أوائل علماء اللغة والغريب والأنساب ، توفي سنة ٢٠٩ ، انظر :

أخبار النحويين البصريين للسرياني ٥٢ ، الزهرة : ١٠٤ ، البنية ٢/٢٩٤

(٣) نسبه في الجنى إلى الخليل في أحد أقواله : ١٤٥

أحدهما : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل .
نقاطع .

والثاني : أنها لو كانت مركبة من « إذ » و « أن » لكانت ناصبة على كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب .

وإذا فسد المذهبان صح مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها ، وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول واعتماد الكلام عليها ، وإنما لم تعمل لأنّ الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه ، والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول أو اللزوم لطلبه والاختصاص به ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال فلا يعمل إذ ذاك ، فاعلمه .

باب أل^(١)

اعلم أن هذه اللفظة هي التي يسمونها^(٢) النخويون الألف واللام وهما اللتان للتعريف ، وكلهم يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل ، إلا الخليل وحده ، فإنه يزعم أنها حرف واحد يجملته بسيط ، ولذلك كان يسميه « أل » كقده .

واستدل على ذلك بقطع الهمزة بعدها في قولهم : يا الله ، وبالوقف عليها معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر^(٣) :

٧٩ - عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ

وقطعها في قوله في أول العجز بعده :

(١) انظر في « أل » : الجنى ٧٥ ، المغني ٤٩ ، الأشموني ٨٢

(٢) كذا في الأصل على اللغة القليلة .

(٣) تقدم الشاهد برقم ٤٧ .

الشَّحْمُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ « قَدْ مَلَأْنَاهُ بِجَلٍّ » (١)

وبالوقف عليها في نصف البيت ، كقوله (٢) :

٨٠- يَأْخُلِيْلِي أَخْبِيرَا وَاسْتَخْبِيرَا الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ جَلالٍ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَقَى بَعْدَكَ الدَّارِسَ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

وبأن اللام لا تنفصل عن الهمزة ولا تنفصل الهمزة عنها كالفاء من « قد » مع الدال منها وبقطعها في الابتداء ، وسقوطها في الدَّرَجِ عنده لكثرة الاستعمال .

والصحيح أنها لام التعريف ، دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور بدليل أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل ، فنقول : بالرجل ، ومن الرجل ، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدَّرَجِ ، ولم يوجد ذلك ، فليست كقراءة من قرأ « حَلْدَى الْكُبَيْرِ » (٣) ، لشذوذها ، وقد تقدم لم فتح مع اللام المذكورة .

وقد تقدم أن اسم الله تعالى اختص بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله وتعظيمه ، ولذلك انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره في قولهم « اللهم » ، ودخول حرف / النداء عليه مع الألف واللام وغير ذلك مما ذكرناه ٣٥ من الخواص في كتاب « التَّحْلِيلِيَّةِ فِي الْبَسْمَةِ وَالتَّحْلِيلِيَّةِ » .

(١) فضَّل صاحب كتاب اللامات مذهب الخليل ، فقال ص ١٨ : « أراد أن يقول : « ألحقنا بالشحم » فلم تستقم له القافية ، فأتى باللام ، ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت فقال : الشحم ، فدل ذلك على أن الألف من بناء الكلمة » وانظر رد الزجاجي على الخليل ١٨ ، والنصف ٦٥/١ .

(٢) البيتان لمبيد بن الأبرص ، وهما في ديوانه ٢٠ ، والخصائص ٢٥٥/٢ ، وفيه (من أهل) عوضاً من (عن حي) ، والنصف ٦٦/١ ، والأشعوني ٨٣ ، والخزانة ٢٣٦/٣ . والحلال : جماعة البيوت .

(٣) انظر الحاشية ٣ من الصفحة ٤٥

ولاحجة أيضاً في قول الشاعر^(١) : « بدال » ، لأنه يريد « الشحم » فحذف
المعرف للوقف في نصف البيت لانه يجري مجرى مابعد « قد » في الاحتياج
والحذف للعلم به كما قال^(٢) :

٨١ - أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي : « قد زالت » فحذف للعلم به ، كما حذف الآخر « كان » أو « ذهب »
في قوله^(٣) :

٨٢ - فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

ثم كرر اللفظ بعده على أصله .

وأما الوقف عليها في نصف البيت^(٤) فإن الأنصاف محل الوقف على الألف
واللام تارة وعلى غيرها أخرى كما قال^(٥) :

٨٣ - وَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ نَكَ لَا بَيْنُ بِالصَّيْفِ تَامِرُ

(١) إشارة إلى البيت .

عَجَلْ لَنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَالِ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلْ

(٢) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٣٠ ، والأزمية ٢٢١ ، والمنفني ١٨٦ ، واللسان :
(فدد) ، وابن عقيل ١٥/١ وفيه « أَرَفَ » عوضاً من « أَفَدَ » ، وشواهد المغني
٤٩٠ ، والخرانة ٧٠/١ . وأفد : قرب ، لم تزل : لم تنتقل .

(٣) نُسب في أدب السكاتب ١٨٣ إلى النمر بن تولب وهو في القرطبي ٢٢٤

(٤) إشارة إلى قوله :

يَا خَلِيلِي أَخْبِيرَا وَاسْتَخْبِيرَا لِمَنْزِلِ الدَّارِسِ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ

(٥) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٦٨ ، والخصائص ٢٨٢/٣ ، وابن يعيش ١٣/٦ ،
والمزهر ٣٦٩/٢ . ولابن : ذولبن وثامر : ذو نمر .

وقوله : (١)

٨٤ - يَنْفَسُ صَبْرًا وَاضْطَجَاعًا نَفْسٌ لَسْتُ بِخَالِدَةٍ

وقال الآخر (٢) :

٨٥ - يَا بَنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدُّ عُو تَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِرٍ

فقوله « وزعمت أن » وقول الآخر : « رأ واضطجعا » (٣) في موضع متفاعلن ، لأن البيتين من الكامل ، وقول الآخر « تَكُ إِذْ تَدُّ » في موضع فاعلاتن (٤) وهو من الحفيف فلا فرق أن يضع آخر الجزء في نصف البيتين في بعض كلمة أو في آخرها ، وإذا كان في بعض الكلمة جائزاً فهو في الألف واللام المنفصلة في الأصل أجود .

وإنما ارتبطت اللام بالهمزة ، والهمزة باللام لأن اللام لا يصح أن يبدأ بها إلا بعد دخولها عليها ، وذلك في الابتداء ، ولذلك جعلتها أنا كقد ، فقلت باب « أل » ، وأما في الأصل فلا حاجة إلى الألف لأن التعريف إنما يفيد باللام خاصة ، الثابتة في الدرج والابتداء ، ولما لم يصح الابتداء بها دونها ولزمتها ، لذلك صارت معها كحرف واحد ، فلذلك قلنا ذلك وجعلنا لها باباً على حدة ، وإن كان الكلام عليها حقاً أن يكون في باب اللام .

ولاجتماع الألف واللام خواص ينبغي أن تبين هنا .

فمنها اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم وإنما ذلك لكونها لا يكثر في كلام العرب إدغام (٥) حرف من حروف المعجم ككثرتها (٦) في

-
- (١) لم أهتم إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/٩ ، واللسان : (خزم) .
(٢) لم أهتم إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٧٤/٢ ، والخراتنة ١٠/٤ .
(٣) في الأصل : « واضطجاعا » والصواب ما أثبتناه .
(٤) في الأصل : « فاعلاتن » والصواب ما أثبتناه .
(٥) بعدما في الأصل « إلا » وهي مقحمة . (٦) أي ككثرة ادغام اللام .

غيرها ، في نحو : التائب والثابت والدائر والزائل والراحم والزاجر والظاهر والظاهر واللاثم والناصر والناصر والضابط والسالم والشاهد ، وليس غيرها من الحروف ٣٦ في ذلك مثلها ، فدلّ على خفئتها /عندهم وكثرة استعمالها ومزيئتها في ذلك على غيرها من الحروف .

ومنها العلة في أن كانت ساكنة لا تتحرك ، وإنما ذلك لأن الساكن أشد اتصالاً^(١) بما بعده من المتحرك ، لأن المتحرك قد ينفصل في بعض المواضع كواو العطف وفائه ، والساكن لا ينفصل أصلاً .

ومنها : العلة في وضعها أول الكلمة ، ولم تكن في أثنائها ولا آخرها وإنما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف ، ولو جعلوها في آخر [الكلمة] لزال الاعتناء مع أن المراد قبل النطق بالكلمة ذلك ، فجعله آخراً ضد ما قصد له .

ولم يجعل في أثنائها لأن التعريف إنما هو للكلمة بأكملها ، يزول^(٢) بزوالها ويثبت بشبوتها بخلاف التصغير والتكسير ، فإنه لاحق للكلمة بزيادة فيها أو نقصان منها وإرادة التغيير في أثنائها .

لذلك فإذا صحّ ذلك كله فحكمها في المعنى أنها تنقسم قسمين : قسم لا بد منها في الكلمة ، وقسم تكون فيها زائدة .

فالقسم الذي لا بد منها فيها^(٣) تنقسم قسمين : قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً .

فالذي تكون فيه اسماً : الأسماء المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول نحو

(١) في الأصل : « اتصال » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « تزول » وهو تصحيف ، وكذلك « ثبت » .

(٣) في الأصل : « لا بد فيها منها » وهو تصحيف .

الضارب والمضروب ، فها هنا [اللامُ] بمعنى الذي ، وصلتها الاسمُ بعدها ، وفيه ضمير مستتر يعود عليها ، يبرز إذا عطف عليه كقولك : جاءني الضارب هو وزيد والمضروب هو وعمرو ، والمنشق هو المأخوذ من المصدر كالضارب من الضرب والقاتل من القتل^(١) .

وأما وصلهم لها بالجملة من المبتدأ وخبره في نحو قول الشاعر^(٢) :

٨٦ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

وبالفعل وما يتصل به في نحو قول الشاعر^(٣) :

٨٧ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ
وقول الآخر^(٤) :

٨٨ - فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرٍ ذِي الشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ
وقوله^(٥) :

(١) المؤلف في هذه المسألة مع البصريين ، على حين يرى الكوفيون أن الفعل هو أصل المشتقات ، انظر : الإنصاف ٢٣٥/١

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في كتاب اللامات ٣٦ وعجزه :

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

والجنى ٧٩ ، والإنصاف ٥٢١ ، والمغني ٤٩ ، وابن عقيل ٩٣/١ ، والأشعري ٧٦/١ ، وشواهد المغني ١٩١/١ ، والخزانة ٣٣/١

(٣) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه غير موجود ، والإنصاف ٥٢١ ، والمقرب ٦٠/١ ، وابن عقيل ٩٢/١ ، واللسان : (أمس) ، وشواهد المغني ٤٦ ، والخزانة ٣٢/١

(٤) و(٥) البيتان لذي الحرق الطهوي كما في نوادر أبي زيد ٦٦ ، ٦٧ ، وهما في اللامات ٣٥ ، والإنصاف ١٥١ ، وابن يعيش ٢٥/١ ، ١٤٤/٣ ، والمغني ٥٠ ، وشواهد المغني ١٦٢/١ ، والخزانة ٣٤/١ . واليربوع : دوية تحفر الأرض ، والنافقاء : حجر .

٨٩ - يَقُولُ الْخَفِيُّ وَأَبْغَضُ النَّاسِ كُلَّهُمْ

إلى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَعُ

فليس من بابٍ وَصَلِهَا بِالْمَشَقِّ ، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء
« الذي » لكثرة الاستعمال ، كما فُعِلَ ذلك في « آمِنُ الله » وقال : « الذي »
وهو الأصل ، ثم « الذي » ، ثم « الذَّ » ، كما قالوا : آيُمُ وَمُ ، فمن ما جاء
على الأصل منه قولُ الشاعر (١) :

٩٠ - فَمَازَا الْمَالُ فَأَعْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الَّذِي
تَنَالُ بِهِ الْعَلَاءُ وَتَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِكَ وَلِلْقَصِيِّ / ٢٧

ولا يُحتاج إلى الاستشهاد على « الذي » ، لكثرة في النظم (٢) [و] في النثر ،
وقال الآخر في « الذِّ » ، بحذف الياء والاجتزاء بالكسر قبلها (٣) :

٩١ - وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا
وقال آخر في سكون الذال منه تخفيفاً (٤) :

٩٢ - فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِ تَرَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا
ثم حذفت الكلمة واجتزأ ، عنها بالالف واللام للزومها فيها وكثرة الاستعمال (٥) :

(١) لم أعتد إلى قائلها ، وما في أمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والدرر ٥٥/١

(٢) قوله « النظم » غير واضح في الأصل .

(٣) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف

٦٧٦/٢ ، واللسان « لذي » والدرر ٥٦/١

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف

٦٧٢ ، وشواهد المغني ٧٤٩ ، والخزانة ٤٩٨/٢ . وتربى زبية : حفر حفرة ،

(٥) انظر في لغات « الذي » : الأزهية ٣٠١ ، وأمالي الشجري ٣٠٤/٢

ويتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه ، كقولك : هذا الضارب ،
 رويأ أيها^(١) الضارب ، وأنت الضارب ، وأنا الضارب ، وأن تكونا للعهد ، نحو :
 رأيت الضارب الذي رأيت والمكرم الذي أكرمت ، وأن تكونا للجنس
 -كقولك : ضرّ الفاسق وتنفّع العالم وأعجب الحسن .

والذي تكونان فيه حرفاً : الأسماء غير المشتقات نحو : الرجل والغلام . ويتصور
 أيضاً في هذا القسم [أن تكونا] للحضور والعهد والجنس كما تصوّر في الذي
 قبله ، نحو : هذا الرجل ورأيت الرجل الذي رأيت ، وأهلك الناس
 الدينار والدرهم .

والقسم الذي تكونان فيه زائدتين لاتفيديان فيه تعريفاً قسماً : قسم تزامن
 فيه ، وهو : اللات والعزى والآن والتي والاسم الذي يسمى به ، وهما فيه
 لمراعاة غلبة الدقة عليه كالكتاب والنجم والسمك^(٢) والزيدان ، وشبه ذلك
 لأن هذه كانت صفاتٍ وغلبت على أهلها فسمّوا بذلك والألف واللام فيها ،
 والاسم^(٣) العلم في الشعر كقوله^(٤) :

٩٣ - إِلَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَأَنَّ صَاحِبِي
 وقوله^(٥) :

٩٤ - بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

(١) في الأصل : « ياها » . (٢) السمك : نجم نير .

(٣) معطوف على « الكتاب » .

(٤) لم أعتد إلى فائله ، وبعده في النصف ١٣٤/٣ :

مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرَّكَائِبِ

وهو في أمالي القالي ١٤٤/١ ، والذيل ٣٦ ، واللسان : (ضرب) ، وابن يعيش ٤٤/١

(٥) الرجز لأبي النجم العجلي كما في ابن يعيش ٤٥/١ ، ١٣٢/٢ وبعده :

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وهو في النصف ١٣٤/٣ والإنصاف ٣١٧ ، واللسان : (وبر) ، والمغني ٥٢ ،

وشواهد ١٧٥ ، والدرر ٥٣/١

وقوله (١) :

٩٥ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ
والحال شاذ في قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، وجاءوا الجماء الغفير .
وقسم لا يلزمان فيه وهو الصفات والمصادر المسمى بها على معنى لمح الصفة في
أصل التسمية كالحسن والفضل ، وقولهم في العدد وتميزه : الخمسة عشر الدرام ،
فهذان الموضعان 'سميع الحذف' فيها والإثبات' .

باب ألا المفتوحة الهمزة المخففة (٢)

اعلم أن لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون تنبيهاً واستفتاحاً وإذا لم تدخل صح الكلام
دونها ، تقول : ألا زيد منطلق ، وألا ينطلق زيد ، وألا انطلق ، وألا إن زيدا
منطلق ، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، قال الله عز وجل : « ألا يوم
يأتهم » (٣) و « ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعملون » (٤)
و « ألا إنهم يثنون صدورهم » (٥) ، وقال الشاعر : (٥)

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٥٥٦ والخصائص ٥٨/٣ ، والإنصاف ٣١٩ ،
واللسان : (حجر) ، والمفني ٥٣ ، وابن عقيل ١٠٧/١ ، وشراهد المفني ١٦٦ .
والمسائل وبنات الأوبر : نوعان من الكأة .

(٢) انظر في ألا : الأزهية ١٧٢ ، الجنى ١٥٣ ، وابن يعيش ١١٣/٨ ، والمفني
٧٧ ، والممع ٧٠/٢

(٣) هود : ٨ (٤) هود :

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٨ ، والأزهية ٢٨١ ، والخزانة
٣٢٦/٨ وعجزه :

بصُّبحِ وما الإصباحُ منك بأمثل

٩٦ - أَلَا أَتِيهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي

وإذا وقعت بعد [ها] «إن» فتكون مكسورة الهمزة لأن محلها الابتداء كما ذكر .

الموضع الثاني : أن تكون عرضاً فتدخل على الجملة الفعلية لا غير ، كقولك ،
«ألا تقوم» ، «ألا تقعد» ، وإذا وليتها الأسماء فعلى تقدير الأفعال كقولك :
ألا زيدا ، وألا قتلاً ، قال الشاعر ^(١) :

٩٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا
تقديره : «تعرفون» أو شبهه ^(٢) .

الموضع الثالث : أن تكون جواباً وهو قليل ، فيقول القائل : ألم تقم ؟
ألم تخرج ؟ فتقول : ألا ، وهو شاذ بمعنى بلى ^(٣) .

وأما «ألا» التي بعدها الاسم مبني ، ويرجع المعنى فيه إلى التمني كقول
الشاعر ^(٤) :

(١) نسب في الخزانة ١/٣ هـ إلى عمرو بن قعاس المرادي ، وعجزه :

يَذُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيْتُ

وهو في الكتاب ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، والأزهية ١٧٣ ، وابن يعيش ٥/٧ ،
والعيني ٣٦٦/٢ . والمحصلة هي المرأة التي تميز الذهب عن الفضة .

(٢) ظاهر كلام المؤلف أن «ألا» التي للعرض بسيطة ، ويرى ابن مالك أنها مركبة من
لا التافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير مركبة ، انظر : الجنى ١٥٤
(٣) نقل صاحب الجنى ١٥٤ هذا الموضع عن المؤلف ، وفي طبقات النحاة لابن شعبة
الورقة ١٨٣ : أن أبا حيان نقل هذا الموضع عن المؤلف .

(٤) البيت لحسان وهو في ديوانه ١٢٣ ، ونسب في الخزانة ٧٧/٤ لحداش بن زهير ،
وهو في الجنى ١٥٤ ، والمفني ٧٢ . والتجشؤ : خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء
المعدة ، والتنانير : ج تتور وهو ما يُخبز به .

٩٨ - أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

فهي « لا » التي للنفي والتبرئة دخلت عليها الهمزة ، فليست بسيطة وإنما هي مركبة في الأصل ، وسيدكر في باب اللام المركبة مع الألف إن شاء الله تعالى .

باب إلى المكسورة الهمزة المخففة^(١)

اعلم أن « إلى » حرف يخفّض ما بعده من الأسماء على كل حال ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون للغاية في الأسماء ، واختلف النحويون : هل يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا يدخل ؟ ، فذهب بعضهم إلى أنه يدخل ، واستدلوا بقضايا العرف ، فإذا قال القائل : اشتريت الشقة إلى طرفها ، فالطرف داخل في المشتري ، لأن العرف يقضي ألا تشتري شقة إلا إلى آخرها ، إلا إذا قيل بالبعض منها ، وذهب بعضهم إلى أن ما بعدها لا يدخل في ما قبلها ، واستدلوا بأن القائل : « اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي » ، [يريد] أن الوادي لا يدخل في الشراء ، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان الثاني من جنس الأول دخل فيما قبله كاشتريت الغنم إلى آخرها ، وإن لم يكن من الجنس لا يدخل كقوله تعالى : « ثم أتمموا الصيام إلى الليل »^(٢) .

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا بقربة من عرف أو عادة ، وإلا فلا ، قال : فإذا قلت : « ضربت القوم إلى زيد » فإن زيدا

(١) انظر في « إلى » الكتاب ٣٧٣/٢ ، المقرب ١٩٩/١ ، الجنى ١٥٤ ، المغني

٢٧٨ ، ابن يعيش ١٤/٨ ، المص ٢٠/٢

(٢) البقرة : ١٧٨

لا بدخل في الضرب مع القوم ، وإذا قلت : « اشتريت الشقة إلى طرفها » دخل الطرف في الشراء لأن العرف والعادة يقضيان بذلك ، ومن عُرِفَ الشرع ^{٣٩} بمَحْمَلِ قوله تعالى : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ / إِلَى اللَّيْلِ » ^(١) ، لأن الصوم الشرعي إنما يكون إلى غروب الشمس خاصة ، يتبين ذاك من قواعده ، وهذا هو الظاهر منها حيث وقعت في الكلام إن شاء الله .

وعلى هذا الأصل والخلاف ينبنى خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي ، والكعبين ^(٢) في غسل الأرجل ، من قوله تعالى : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ [وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ] » ^(٣) فَمَنْ يرى أَنَّ ما بعدها فيما قبلها داخلٌ أوجب الغسل في المرافق والكعبين ، ومن لم يرَ ذلك لم يوجبه ، والأحسن هناك إيجاب غسلها لوجبه : أحدهما زوالُ تَكَلُّفِ التحديد إذ فيه مشقة ، والثاني : أن الغسل أحوط ، وهو يرفع الخلاف ويبرئ الذمة مِنْ وَهْمِ إرادة ذلك شرعاً .

واعلم أَنَّ « إلى » وغيرها من حروف الجر التي تذكر في هذا الكتاب في أبوابها لا بد لها مما تتعلق به ، أي بما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام ، وهو إمَّا فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما ، أو جارٍ مجرّاه مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها ، أو فيه راحة فعل كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء ونحو ذلك .

وهي وما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها ، كقولك : وصلت إلى كذا ووصلت كذا ، ومنه : خَشَّنتُ بصدريه وخَشَّنتُ صدره ^(٤) ،

(١) البقرة ١٧٨

(٢) في الأصل : « والكعبان » ، وهو سهو . (٣) المائدة ٦

(٤) خشت صدره : أو غرت .

وبأنها تقوم مقام الفاعل في باب ما لم يُسمَّ فاعله كقولك «مرَّ بزيدٍ» ، وسير إلى عمرو ، وبعطف المنصوب عليه في قول الشاعر (١) :

٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا
وَدُونَ مَعَدٍ فَلْتَرَعَكَ الْعَوَازِلُ

بنصب «دون» الثاني ، وكذلك قول الآخر (٢) :

١٠٠ - كَأَثَلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ مِنْ دُونِ بَيْدِشَةٍ
وَدُونَ الْغَمِيرِ عَادَاتٍ لِفَضْوَرَا

إنما اختصَّت بالحذف لما بعدها لأن الأسماء العُمْدَ اختصَّت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها ، والفضلات اختصَّت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العُمْدِ إذ هي متممة للكلام ، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور فأعطى الثالث عن العُمدة ، والثاني عن (٣) الفضلة التي بغير واسطة وهو الحفّض .

وكل ما كان من الحروف مختصاً باسم طالباً له - لا كجزء منه كالألّف واللام - فحقه أن يعمل الحفّض الخاص بالأسماء كحروف الجر - وأما «إن» وأخواتها فخرجت عن ذلك لعله تذكر في باب «إن» ، - وما اختصّ بفعل

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٥ ، وفيه (باقياً) عوضاً من (واداً) ، والكتاب ٦٨/١ ، وسر الصناعة ١٤٧/١ ، والانصاف ٢٠٨ ، وشواهد المفني ١٥١ ، والخزانة ٥٢/٢ . وترعك : تكفك .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٦٢ ، واللسان : (غر) . كأثل من الأعراض : شبه حمولة الظعان مع الارتفاع بهذا الشجر ، والأعراض : ج عرض وهو الوادي ، وبَيْدِشَة والغمير وغضور : مواضع . عَادَات : قاصدات .

(٣) في الأصل : « أن » وهو تحريف .

طالباً له خاصة ولم يكن كجزء منه كالسبن ، فحقه أن يعمل / الجزم الخاص بالأفعال ٤٠
ك : لام الأمر وشبهها .

وما لم يختصّ باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشبّه ما كـ ما ، النافية ،
وستذكر ، فحروف^(١) الاستفهام والنفي والتأكيد تدخل تارة على الجملة الاسمية
نحو : أزيد قائم ، وما زيد قائم ، ولزيد قائم ، وتدخل تارة على الجمل الفعلية
كقولك : أقام زيد ، وما قام زيد ، وليقوم زيد ، فلا تعمل في واحد منها لعدم
الاختصاص ، فاعلم هذا فإنه أصل ينتفع به إن شاء الله .

واعلم أنّ « إلى » إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى « مع » كقولك :
اجتمع مالك إلى مال زيد ، أي مع ، وعليه قوله تعالى : « ولا تأكلوا
أموالهم إلى أموالكم »^(٢) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « في » وذلك موقوف على السماع لقلته ،
كقولك : جلست إلى القوم ، أي فيهم ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

١٠١ - فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب
وقول الآخر^(٤) :

١٠٢ - وإن يلتق الحيّ الجميع تلاقيني

إلى ذروة البيت الرفيع المصمّد

أي : في الناس ، وفي ذروة .

(١) في الأصل « فحرف » ، وهو تحريف .

(٢) النساء : ٤ . وفي الجني ١٥٥ : « وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن

الكوفيين »

(٣) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ٧٨ ، والأزهية ٢٨٣ ، والمغني ٧٩ ، والخزانة ١٣٧/٤ ،

وانظر تأويل ابن هشام وابن عصفور للبيت في المغني ٧٩

(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٢٥ ، وشرح القصائد ١٨٧ ، والأزهية ٢٨٤ ،

والخزانة ١٣٩/٤ . والمصمّد : الذي يصمّد الناس إليه لشرفه .

باب الألف المفتوحة المشددة^(١)

ليس لها في الكلام إلا موضع واحد وهي أن تكون تحضيضاً ، ولا عمل لها وتليها الأفعال لاغير لأنها تطلبها ، وإن وليها الأسماء فعلى تقدير الفعل ، كما تقدم في « أَلَا » التي للعرض ، فتقول : ألا تقوم ، ألا تقعد ، ألا تضرب زيداً ، فإن قلت : ألا زيدا ، فعلى إضمار فعل دل عليه الكلام .

وتبدل^(٢) همزتها هاءً ، فيقال هَلَا تقوم ، هَلَا تقعد ، هَلَا تضرب زيداً ، ولا تنعكس القضية فتقول : إنَّ الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا في : ماء وأمواه ، والأصل : ماه وأمواه ، قال الشاعر^(٣) :

وَبَيْلِدَةٍ قَالِصَةٍ أُمَوَاهَا ١٠٣ -

وفي « أَمَل » قالوا : أَلال ، والأصل : أَلال^(٤) ، فسبَّحوا الهمزة ، على خلاف في ذلك ، والهاء قد أبدلت من الهمزة في إياك ، فقالوا هَيْئَاك ، وفي أَرَحْتُ الماشية قالوا : هَرَحْتُ ، وفي أَرَقْتُ الماء قالوا : هَرَقْتُ ، وفي أشياء غير هذه وإن كانت مسموعة ، وهي أكثر من المبدل هاؤه همزة فالجمل

(١) أنظر في « أَلَا » : الجنى ٢٠٥ المغني ٧٧

(٢) نقل صاحب الجنى هذا القول ٢٠٥ ، ونسبه إلى بعضهم .

(٣) لم أعتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١١٣ وبعده :

مَا صِحَّةٍ رَأَدَ الضَّحَى أَفْيَاوَاهَا

وهو في النصف ١٥١/٣ ، وابن يعيش ١٥/١٠ ، والمتع ٣٤٨ ، واللسان : (مهمه) . وأمواها

ج ماء ، وقلص الماء : كثر وقل ، من الأضداد ، والمراد الأول . مصحح الظل : ذهب . رأد الضحى : روثه أو هو بعد ارتفاع النهار .

(٤) العبارة في الأصل محرفة : « وفي أهل قالوا : أَلال والأصل أَلال .

على الأكثرِ أولى^(١) ، فأمّا « أَلَا » ، في قوله تعالى : « أَلَا تَعْلَمُوا عَلَيَّ »^(٢) ،
و « أَلَا » بِسُجُودِ اللَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ »^(٣) فهي « أَنْ » الناصبةُ للفعل
دخلت عليها النافية ، ولذلك انتصب بعدها « تعلو » و « يَسْجُدُوا » بجذب النون ،
لأن الأصل : تعلون ويسجدون ، فلما دخلت أَنْ نصبتهُ بِجَذْفِهَا ، وإن كانت
(لا) نافيةً فهي زائدة في اللفظ لوصول العاملِ بعمله / إلى ما بعدها ، وهذا فصل ٤١ :
سبذكر مبدأً في باب ...^(٤) إن شاء الله تعالى .

باب إلّا المكسورة المشددة^(٥)

اعلم أن « إلّا » حرف معناه الاستثناء ، ولفظه موضوع لذلك كقولك :
« قام القوم إلا زيداً » ، و « جاء زيد إلا » أني لم ألقه .

وهي تنقسم [قسمين] : قسم يُخْرِجُ بعض الشيء من كله وهو الذي يسمى
الاستثناء المتصل ، وقسم بمعنى « لكن » ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء
المنفصل ولاستثناء المنقطع .

وهل يكون ما بعدها منصوباً أو غير منصوب ؟ في ذلك تفصيل لا بد
من بيانه^(٦) .

(١) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٩/١ بتصريف يسير .

(٢) النمل ٣١ (٣) النمل ٢٥

(٤) لم تتضح اللفظة في الأصل ولعلها « قادم »

(٥) انظر في « إلّا » : الكتاب ٣١٠/٢ ، الأزهية ١٨٢ ، المقرب ١٦٧/١ ، ابن

يميش ٧٥/٢ ، الجنى ٢٠٦ ، المغني ٧٣

(٦) انظر في هذه التفريعات : المقرب ١٦٧/١ وما بعد ، حيث إن المؤلف ينقل عنه .

وهو أن يقال : الاسم الواقع بعد « إلا » ، لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء منقطع .

فإن كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدماً أو لا يكون .
فإن لم يكن فلا يخلو أن تكرر « إلا » ، أولاً .

فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيما بعدها أو لا يتفرغ .
فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً .

فإن كان رافعاً ارتفع الاسم بعد « إلا » ، كقولك : « ما قام إلا زيد » ،
« وما ضرب إلا عمرو » ، وإن كان ناصباً أو خافضاً فلا يخلو أن يكون معموله محذوفاً أو لا .

فإن كان محذوفاً كان الاسم بعد « إلا » منصوباً كقولك في جواب هل ضربت أحداً وهل مررت بأحد ثم ما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا زيدا ،
ومنه قول الشاعر (١) :

١٠٤ - نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِثْرَا
أي : ولم ينج بشيء (٢) .

وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد « إلا » على حسب ما يطلبه العامل ،
كقولك : « ما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا بعمرو » .

وإن لم يكن قبل « إلا » عامل مفرغ لما بعده فلا يخلو أن يكون الكلام الذي قبلها موجباً أو منفيّاً .

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٢٢/٣ ، ويجالس ثعلب ٤٥٦ ، والمقرب ١٦٧/١ ، واللسان : (جفن) ، وأبو حيان ١٢٦/١ . وقوله : « والنفس حنه بشدقه : أي كادت تخرج فبلغت شدقه .

(٢) قدرها في المقرب ١٦٧/١ بقوله : « ولم ينج شيء »

فإن كان موجباً جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» وجهان : النصب على الاستثناء مما قبله ، نحو : « قام القوم إلا زيدا » ، و « رأيت القوم إلا زيدا » ، و « مررت بالقوم إلا زيدا » ، هذا هو الكثير الفصيح ، ويجوز أن تجعله مع «إلا» بمنزلة «غير» تابعاً للاسم الذي قبلها ، فتقول : « جاءني القوم إلا زيداً » ، ورأيت القوم إلا زيداً » ، و « مررت بالقوم إلا زيداً » .

وإن كان منفياً فلا يخلو الاسم الذي قبلها من أن يكون منفياً بـ لا التي للتبرئة وهي النافية للجنس / أو لا يكون .

٤٢

فإن كان جازاً في الاسم أربعة أوجه : النصب على الاستثناء وهو الأكثر الأوضح ، والرفع على البدلية من الاسم قبلها على الموضع لأنه مرفوع على الأصل ، والنصب على أن تجعله مع «إلا» بدلاً على اللفظ ، والرفع على أن تجعله مع «إلا» في موضع بدل على الموضع ، وكلا الوجهين على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» ، نحو : لا رجل في الدار إلا زيداً وإلا عمراً ، وإلا زيداً وإلا عمرو .

وإن لم يكن النفي بـ لا المذكورة فلا يخلو أن يكون فيما قبل «إلا» (١) الباء الزائدة أو «مين» الزائدة ، أو لا يدخل عليه شيء منها .

فإن دخلتا جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» أربعة (٢) أوجه : النصب على الاستثناء وهو الأوضح ، والبدلية فترفعه إن كان مرفوعاً وتنصبه إن كان منصوباً وتخفيضه إن كان مخفوضاً [و] على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» إما على اللفظ وهو الثالث ، وإما على الموضع وهو الرابع ، نحو « ما زيد برجل إلا رجل سوء » ، برفع «رجل» ونصبه وخفضه على التأويلات المذكورة ، وتكون «ما» حجازية وقيمية ، وبحسب ذلك يختلف التقدير .

(١) بعد « فيما قبل إلا » في الأصل : « أربعة أوجه النصب على الاستثناء » وهي زيادة من قبيل انتقال النظر .

(٢) في الأصل : « أربعة » وهو تحريف .

ونحو قولك : « ما جاءني من أحدٍ إلا زيد » و « ما رأيت من أحدٍ إلا زيد » بالرفع والخفض في الأول ، والنصب والخفض في الثاني .

وإن لم يكن النفي بشيء من ذلك ^(١) جاز في الاسم الواقع بعدهما ثلاثة أوجه أحسنها البدلية بحسب ما قبلها ، وبعده أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وبعد ذلك أن تجعله مع « إلا » في تأويل « غير » على التبعية لما قبلها بحسب من رفع ونصب وخفض ، نحو قولك : ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيداً ، وما رأيت القوم إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيداً وإلا زيداً .

فإن كان الاسم بعد « إلا » مستثنى مقدماً فلا يكون أول الكلام ، ولكن قبل المستثنى منه أو قبل صفته .

فإن كان قبله لم يجز فيه إلا النصب ، طلب العامل رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، كقولك : ما قام إلا زيداً أصحابك ، وما رأيت إلا عمراً إخوتك ، وما مررت إلا خالداً بغلمانك ، وأمثا قوله ^(٢) :

١٠٥ - فَلَمْ يَبْقَ [إِلا] وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ

برفع « واحد » فهو على تفرغ العامل ، و « شفر » بدل منه وهو ضعيف جداً .

وإن كان قبل صفته ^(٣) جاز فيه ما يجوز مع التأخير ، إلا أن الوصف أحسن وأقوى من غيره ، نحو قولك : جاء إلا الصالح المسلمون .

(١) أي لم يدخل عليه شيء كالباء ومن الزائدين .

(٢) لم أهتد إلى قائله ، وهو في اللسان « شفر » ، وفيه « واحد » ، وصدده :

رَأْتُ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا

والمقرب ١٦٩/١

(٣) عبارة المقرب « وإن قدمته على صفة المستثنى منه » وهي أوضح .

فإن كَثُرَتْ [المستثنيات] ^(١) فلا يخلو أن تعطفها على الأول أو لا تعطف .
فإن عطفَتَ كان المستثنياتُ بها على حسبِ / الأول نحو : قام القوم إلا زيدا ٤٣
وإلا عمراً وإلا خالداً .

فإن لم تعطفْ فلا يخلو أن تكونَ المكرراتُ هي المستثنى الأول أو
لا تكون ، فإن كانت فهي على حسبِ في الإعرابِ لأنَّها كلُّها بدلٌ منه نحو
قول الشاعر ^(٢) .

١٠٦ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ
لأن الرسيم والرمل هما العمل في المعنى .

فإن لم تكن [المكرراتُ هي] المستثنى فلا يخلو أن يمكنَ استثناءُ بعضها
من بعض وألاً يمكن .

فإن لم يمكنَ فلا يخلو أن يكون العامل مفرغاً للعمل أو لا يكون ، فإن كان
جعلتَ الأول بحسبه ونصبت ما بعده على الاستثناء نحو قولك : ما قام إلا زيدا
إلا عمراً .

وإن لم يكن مفرغاً كانت كلُّها مستثناةً بما استثنى منه الأول .

ثم لا يخلو أن تتأخَّرَ عن المستثنى [منه] ^(٣) فيكون الأولُ منها على حسبِ
إعرابه لو انفرد والباقي منصوبٌ على الاستثناء نحو : « ما قام القومُ إلا عمرو » ^(٤)

(١) زيادة من المقرب ١٦٩/١

(٢) لم أتمد إلى قائله ، وهو في الكتاب ٣٤١/٢ ، والمقرب ١٧٠/١ ، وابن عقيل
١٢١/٢ ، والأشعري ٢٣٢ ، والممع ٣٠/٢ ، والعيني ١١٧/٣ . والشيخ هنا الجمل ، والرسم :
ضرب من السير وكذلك الرمل .

(٣) زيادة من المقرب ١٧٠/١ (٤) في الأصل : « عمراً » .

إلا زيدا » [أو يتقدم عليه فلا يجوز إلا النصب نحو قولك : قام إلا زيدا
إلا عمرا] ^(١) أحد .

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ،
والذي قبله من الذي قبله ، هكذا ما تكررت إلى أن تنتهي إلى الأول فيكون
إعرابه على حسب إعرابه لو انفرد ، والباقي منصوب لا غير ، نحو قولك :
عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحدا .

فإن كان منقطعاً فلا يخلو أن يتوجه العامل الذي قبل « إلا » عليه
أو لا يتوجه .

فإن لم يتوجه فالنصب « بإلا » ^(٢) ، نحو « ما أخذت إلا الشيء الذي تركته »
ومنه قولهم : « ما زاد إلا مانقصة » ^(٣) ، والمعنى في « إلا » معنى « لكن » ،
التقدير : [لكن] الذي تركت ، ولكن الذي نقص .

وإن توجه عليه [من جهة المعنى ^(٤)] فلغة أهل الحجاز النصب لا غير ،
وبنو تميم مجرونه مجرى المتصل في جميع ما ذكر ، نحو قولك : ماجأني أحد
إلا حمرا ، على مذهب أهل الحجاز ، و « إلا حمرا » على مذهب بني تميم ،
لأن معنى « جاء » يتوجه عليه .

هذا بيان إعراب الاسم الذي بعد « إلا » ، ففهمه .

واعلم أن النحويين اختلفوا في الناصب للاسم المستثنى بعد « إلا » ^(٥) فذهب

(١) ما بين معقوفين سقط من الأصل ، ونقلناه من المقرب ١٧٠/١ لأن المؤلف ينقل عنه .

(٢) في الأصل : « إلا » ، وهو تحريف .

(٣) انظر : الأهمية ١٨٣ ، المقرب ١٧١/١ ، وقد شرحه بقوله في المقرب « فزاد »

لا يتوجه على « مانقص » لأن « مانقص » لا يوصف بأنه زاد .

(٤) الزيادة من المقرب ١٧١/١

(٥) انظر : الانصاف ٢٦٠/١ ، أسرار العربية ٨١

سبويه ومن تبعه إلى أن الناصب له الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ما جرى مجراه بواسطة «إلا»^(١) .

وذهب بعض الكوفيين^(٢) إلى أن الناصب له «أن» مقدرةً بعد «إلا» ، تقديره عندهم في «قام القوم إلا زيداً» : «إلا أن زيداً لم يقم» ، وفي «ما قام القوم إلا زيداً» : «إلا أن زيداً ما قام» ، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه .

وذهب أبو العباس المبرد^(٣) إلى أن العامل فيه «إلا» لأن النصب إنما كان بها ، ولولاها لم يكن اسم ولا نصب ، وهي بمعنى : أستثنى وحالةً محلّه . / ٤٤ والصحيح من هذه المذاهب^(٤) . مذهب سبويه لأن الفعل الذي قبل «إلا» أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له ، ولولاها لم يكن ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك .

إلا أن الطالب قسمان : قسم على الزوم لا بد فيه من الطالب للمطلوب ذكر أو لم يذكر ، وذلك في المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، فهذه الأربعة تطلبها جميع الأفعال أو ما يجري مجراها على الزوم ، لأنك ذكرتها أو لم تذكرها ، فالعامل يطلبها ويستدعيها ، إما بلفظه أو بصيغته وإما بتضمنه .

وقسم قد يكون للطالب وقد لا يكون فهو غير لازم ، وينقسم قسمين : قسم يطلبه دون واسطة كالمفعول به والمنصوب على التشبيه والتمييز ، نحو : ضربت زيداً ، وهذا أحسن الناس الوجهاً ، وطبت به نقساً ، وقسم يطلبه بالواسطة وهو أضعفها ، وذلك في نحو : «مرت يزيد» ، والمفعول معه «كاستوى الماء والحشبة» ، والمستثنى في نحو : قام القوم إلا زيداً ، ومنه عندي العطف في

(١) انظر : الكتاب ٤٣/١

(٢) نسب هذا القول في الإنصاف إلى الكسائي : ٢٦١/٢

(٣) انظر : المقتضب ٤/٣٩٠ ، ٣٩١

(٤) عدد صاحب الجنى ٢٠٨ ثمانية أقوال في ناصب المستثنى .

المفردات ، نحو ضربت زيدا وعمراً ، لأنّ الواو ليست بعاملية بنفسها ، ولا يتقدّر معها العامل ولا تنوب مناب العامل ، على ما يبين في بابها .

وأما مَنْ ذهب إلى أنّ الناصب^(١) « أن » ، بعد « إلا » ، ففسد لأن « أن » ، حرف والحروف لا تحذف ويبقى عملها ، لأنّ عملها بحكم الشبه للفعل فزادها ذلك ضعفاً ، ثم إنّ حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلامهم ، مع أنّ هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً ، وقد جاء على خلاف ذلك ، على ما فصل قبل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن النصب بالـ « إلا » نفسها فيفسد أيضاً بأنه كان يلزم ألا يكون ما بعدها إلا منصوباً بالـ « إلا » لأنها طالبة [له] على كل حال ، وقد وجد خلاف ذلك كما تقدم ، هذا مع أن الحروف لاتقع موقع اجمل إلا في باب الجواب . ك : نعم وبلى .

وزعم بعضهم^(٢) أنّ « إلا » تكون بمعنى الواو واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر^(٣) :

١٠٧ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

قال : والمعنى : والفرقدان ، لأنها يتفارقان ، والصحيح أنّ « إلا » هاهنا باقية على بابها من الاستثناء ، لأنّ الشاعر إنّما أخبر بما شاهد لأنه شاهد المتواخين .

(١) في الأصل : « والناصب » وهو تحريف .

(٢) هذا مذهب الكوفيين - كما في الانصاف ٥٦٦ - وقال في الجني ٢١٠ : انه - مذهب الفراء والأخفش وأبي عبيدة .

(٣) البيت لعمر بن معد يكرب كما في الكتاب ٣٣٤/٢ ، وهو في الكامل ٧٦٠ ، والأزهية ١٨٢ ، والمتع ٥١ ، واللسان « إلا » ، والانصاف ٢٦٨ ، والمغني ٧٦ ، والأشعراني ١٥٧/٢ ، والهمج ٢٢٩/١ ، والخزانة ٤٢١/٣

في الأرض يفارق كل واحد منها [أخاه] بالموت ، ولم يشاهد النجمين المسميين بالفرقدَين متفارقين بطول حياته ، فأخبر بذلك كما قال زهير ^(١) :

١٠٨ - ألا لا أرى على الحوادثِ باقيا ولا خالداً إلا الجبالَ الرواسيا
وإلا السماءَ والجبالَ وربَّنا وأيامنا معدودةً [والليالي]

لأن ذلك عنده بحسبِ مشاهدته ، وكلُّ شيء هالك إلا وجهه سبحانه وتعالى .
وأما قوله تعالى : « إلا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ » ^(٢) ، وقوله تعالى :
« إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرضِ وفسادٌ كبير » ^(٣) ، فهي « إن » الشرطية
دخلت عليها « لا النافية » في المعنى الزائدة في اللفظ ، ولذلك انجزم الفعل بعدها
كما ينجزم بعد « إن » التي للشرط ، و « ما » الزائدة في نحو « فيما تَرَيْنَ »
من البشرِ أحداً ^(٤) ، فليست من هذا الباب ، فاعلمه .

باب أم ^(٥)

اعلم أن « أم » يكون لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون متصلة عاطفة في الاستفهام وتقع بين المفردَيْن
والجملتين ، ويكون الكلام بها متعادلاً ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير
المفردَيْن ، وتقدر مع حرف الاستفهام بـ : أيها أو أيهم ، وجوابها أحد الشئَيْن
والأشياء ، فتقول : أقام زيد أم عمرو ، ومعناه : أيُّها قام ، و « أقام زيد

(١) الديوان ٢٨٨ (٢) التوبة ٤٠

(٣) الأنفال ٧٣ (٤) مريم ٢٦

(٥) انظر في أم : الكتاب ٥٦٤/١ ، المغتضب ٢٨٦/٣ ، أمالي الشجري ٣٣٢/٢

المقرب ٢٣٠/١ ، الأزمية ١٣١ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، المحصص ٥٤/١٤ ، الجنى ٨١ ، المغني ٤٠

أم قعد ، ومعناه : أَيْسَهَا فَعَلَ ، والأحسن فيها تقدّم الذي يُسأل عنه من اسمٍ أو فعل ، نحو : « أزيدُ قام أم عمرو ، و « أقام زيد أم قعد » ، ويجوز خلاف ذلك ، ويقال في الجواب : زيدُ أو عمرو ، أو : قام أو قعد ، ولا يقال : نعم ولا ، فأمّا قول الشاعر ^(١) .

١٠٩ - أذو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ

أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَلَوِيَا

فَقُلْتُ لَهَا : لَا إِنِّ أَهْلِيَّ جَبِرَةٌ

لَأَكْثِبَةَ الدَّهْنِ جَمِيعًا وَمَالِيَا

وكان ^(٢) الوجه أن يقال : ذو زوجة أو ذو خصومة ، ولكنه لم يجابْ على ذلك ولكنه نفاه جملةً ، واستأنف كلاماً آخرَ ، فكأنه قال : ليس ثوائي لواحدٍ بما سألتُ عنه ، وإنَّ مالي وأهلي كائنان بالبصرة ، فهما الداعيان إلى إفاقي بها .

ويقع قبلها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدّراً ، وقد ذُكر ، ولا يشترط أن تتقدّمها [الهمزة] لا غير ، بل تتقدم « هل » إذا وقع الاستفهامُ عن كل جملة ، وإن كان المعنى المعادلة ، كما قال ^(٣) :

١١٠ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

(١) البيتان لذي الرمة ، وهما في ديوانه ٦٥٣ ، وأما لي الزجاجي ٩٠ ، ومجالس العلماء

١٩٥ ، والمفني ٤٢ ، وشواهد ١٣٩ ، والمزهر ٣٧٦/٢

(٢) في الأصل « كأن » ، وهو تحريف .

(٣) البيت لعلمقة بن عبدة ، وهو في الديوان ٥٠ ، والكتاب ٥٠٩/١ ، ومنازل الحروف ٦٤ ، والأزهية ١٣٧ ، وأما لي الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان : (أمم) ، وابن يعيش ١٥٣/٨ ، والخزانة ٥١٦/٤

لأنّ المعنى : أيّ هذين كان .

الموضع الثاني : أن تكون منفصلةً فلا تكون عاطفةً ^(١) ، ويقع قبلها الاستفهام وغيره ، فتقول : أقام زيد أم انطلق عمرو ، ويقوم زيد أم ^(٢) ينطلق عمرو ، ولا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول ، وتنقدر بـ « بل » والهمزة في موضع ، ودون همزة في موضع فعناها الإضراب / عن الأول والرجوع إلى الثاني باستفهام أو غيره ، خلاف ما ذكره أكثرهم أنها تنقدر بـ « بل » والهمزة معاً .

فأما ما تنقدّر بـ « بل » والهمزة معاً فما جاء من قولهم : « إنها لإبلٌ أم شاء » ^(٣) ، المعنى : بل أي شاء ، وأما ما تنقدر بـ « بل » ^(٤) خاصة فقوله تعالى : « الله خيرٌ أمّا تشركون » و « أمّ من خلق السموات والأرض » ^(٥) ، الأولى متصلة ، والثانية منفصلة ، والمعنى : « بل الذي خلق السموات والأرض خيرٌ » فلا استفهام هنا ، ويقع الجواب بعد هذه المنفصلة بـ نعم ولا ، إذا تقدّمها الاستفهام لأن الكلام جملتان يصحّ الجواب عن كل واحدةٍ منها بـ نعم وحدها أو لا ، فاعلمه ^(٦) .

(١) قال صاحب الجنى ٨١ : المغاربة يقولون إنها ليست بعاطفة لافي مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد .

(٢) في الأصل : « أر » وهو تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ١/٥٦٧ ، ابن يعيش ٨/٩٧ ، الأزهية ١٣٦

(٤) في الأصل : « به » وهو تحريف .

(٥) الآيتان : ٦٠ ، ٥٩ من النمل .

(٦) في الأزهية فائدتان نوردما لأهميتها في هذا الباب :

الفائدة الأولى ١٣٣ : « والمطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جيماً بـ أم ، وإذا استفهت بحرف غير الألف من حروف الاستفهام عطفت بعده بـ أو ولم ، تعطف بـ أم لأن أم لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف خاصة تقول : هل تقوم أو تقعد : فإن =

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف ، فقطع هزتها في الابتداء ، وتسقط في الدّرج مثل ألف لام التعريف ، فمن ذلك قوله عليه السلام : « ليس من أم بر أم صيام في أم سفر »^(١) ، المعنى : ليس من البر الصيام في السفر ، إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته .

باب أما المفتوحة المخففة^(٢)

اعلم أن لـ « أما » موضعين :

الموضع الأول : أن يكون معناها العرض كأحد معاني « ألا » المتقدمة الذكر ، فتقول : « أما تقوم » ، « أما تقعد » ، والمعنى : انك تعرض عليه فعل القيام والقعود ، لترى هل يفعلها أو لا ؟ ، فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ « ألا » المذكورة ، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل ، فتقول : « أما زيدا أما عمراً » ، والمعنى : أما تبصر زيدا ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام^(٣) .

= حذف حرف الاستفهام عطف بـ أو : ما أبالي زيد قام أو قعد . « الفائدة الثانية : ١٤٣ : اعلم أن « أو » هي للسؤال عن شيء بغير عينه والجواب فيها نعم أو لا ، وأم للسؤال عن شيء بعينه ، والجواب أن تذكر أحد الاثنين ، وذلك إذا سأل سائل : أقام زيد أو عمرو ، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم . . . فالجواب أن تقول نعم أو لا .

(١) رواية البخاري ٣٠/٣ ، ومسلم ١٤٢/٣ على اللغة الشائعة ولم نجده على لغة حمير .

(٢) أنظر في « أما » : الجنى ١٥٧ ، ابن يعيش ١١٣/٨ ، المغنى ٥٦ ، الهمع ٧٠/٢ .

(٣) نقل صاحب الجنى عن المؤلف مضمون ألا التي للعرض ١٥٧ - ١٥٨ ، ولكنه

قال : إنها مركبة من الهمزة وما الناقية .

الموضع الثاني : أن يكون معناها التنبيه والاستفتاح مثل « ألا ، وذلك قولك : أما زيدٌ قائمٌ ، وأما قام زيدٌ ، وأما إنك قائمٌ ، فبابها الجمل الاسمية والفعلية . « إن » ، المكسورة ، ومن ذلك قولُ الشاعر ^(١) :

١١١ - أما والذي أبكى وأضحك والذي

أما وأحيَا والذي أمرُهُ الأمرُ

وقد تكون « أما » همزة داخلية على « ما » النافية فيكون معنى تركيبها التقرير والتوبيخ ، كما يكون ذلك في الهمزة ولَمْ ، نحو أَلَمْ يَقم زيدٌ ، كما ذكر في باب الهمزة ، أو كـ « أليس » في نحو قولك : « أليس زيدٌ قائماً » ^(٢) ، كما قال الله تعالى : « أليس الله بأَعْلَمَ بالشاكرين » ^(٣) ، فلما [أما] المذكورة في أولِ الباب في الموضعين بسيطةٌ ، وثالثها مركبة ، فاعلمه .

باب أَمَّا المفتوحة المشددة ^(٤)

اعلم أن « أَمَّا » تكون بمعنى « مها » ^(٥) ، الشرطية ولا تعملُ عملَها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك / ، فتقول : أَمَّا زيدٌ فنطلقُ ، وأَمَّا أخوك فشاخصُ ، والمعنى : مها يكن من شيء فزيدٌ منطلق أو أخوك شاخصٌ ^(٦) ،

(١) نسب في الحماسة ٦٦/٢ الى أبي صخر الهذلي ، وهو في أمالي القالي ١٤٧/١ ، وابن يعيش ١١٤/٨ ، واللسان « رمث » ، والفني ٥٦ ، وشواهد ٦٢

(٢) في الأصل : « قائم » وهو تحريف .

(٣) الأنعام ٥٣

(٤) انظر في « أَمَّا » المقتضب ٢٧/٣ ، الأزمية ١٤٨ ، أمالي الشجري ٣٤٣/٢ ،

الجنى ٢١١ ، الفني ٥٧

(٥) في الأصل : « أن » وهو سهو .

(٦) زاد في الجنى ٢١١ : فحذف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت « أما » مقامها فصار التقدير : أما زيد منطلق ، فأخرت الفاء الى الجزء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ .

قال الله تعالى : « فَاَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ، وَاَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ » ، (١) ، فدخلت الفاء في جوابها كما تدخل في أجوبة الشرط لما فيها من معنى « منها » ، وفيها اختصاص بالتفصيل كما ذكر .

وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل : « أَمَّا بَعْدُ » ، فعناه : « منها يكن من شيء بعد حمد الله » ، فنابت (٢) « أَمَّا » ، مناب أداة الشرط وفعله ، ولكن لما تغير سياق الكلام خرجت عن محلها الفاء من ابتداء الجملة وصارت في الخبر ، فقلت : « أَمَّا زَيْدٌ فَنُطْلَقُ » ، قال الشاعر (٣) :

١١٢ - أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا
والمعنى : « منها يكن من شيء فالرحيل دون بعد غد » .

ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم ، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول ، وهذا غير لازم ، اللهم [إن كان في اللفظ فنعم ، وأما في المعنى فلا يلزم (٤)] ، ومنه « أَمَّا الرَّحِيلُ » البيت ، وهي عند بعضهم فصل الخطاب الذي في قوله تعالى : « وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابَ » (٥) لأن داود عليه السلام أول من نطق بها .

(١) الضحى ٩ - ١١

(٢) في الأصل : « فغايب » وهو تصحيف .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٤٠٢ ، والكتاب ١٢٤/١ ، وابن

يعيش ٧٨/٧ ، واللسان : (قول) .

(٤) في الأصل : « إن كان في اللفظي فنعم وأما المعنوي » وما أثبتناه هو من نقل

صاحب الجنى عن المؤلف .

(٥) سورة ص ٢٠

ويجوز أن تقلب ميمها الأولى ياءً تخفيفاً كقوله (١) :

١١٣ - رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَصَتْ

فَيَضْحَى ' وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

أراد « أمّا » ، فخفف ، وأمّا قول الشاعر (٢) :

١١٤ - وَمَا أَنْتَ أَمَّا ذِكْرُهَا رَبْعِيَّةٌ يُخَطُّ لَهَا مِنْ ثَرَمَدَاءَ قَلِيبٌ

فإنها « أم » ، (٣) المقطوعة دخلت على « ما » ، الاستفهامية ، وأمّا قول الآخر (٤) :

١١٥ - أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضِّعْ

فهي « أن » ، دخلت في المعنى على « كنت » ، فحذفت « كان » ، وعوض

منها « ما » ، وانفصل الضمير فصار « أنت » ، ولذلك انتصب « ذا نفر » بعده ،

فليسا من الباب .

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٩٤ ، وروايته « أمّا » . وانظر : الأزهية ١٥٧ ، والمتع ٣٧٥ ، واللسان : (ضحا) ، والمفني ٥٧ ، والأشعرني ٦٠٨ ، وشواهد المفني ١٧٤ ، والحزانة ٤٢١/٢ . يضحى : يظهر للشمس ، يخصر : إذا أصابه البرد .

(٢) البيت لعلامة ، وهو في ديوانه ٣٥ ، واللسان : (ثرمد) ، والدرر ١٧٩/٢

(٣) في الأصل : « أن » ، وهو تحريف .

(٤) البيت لعباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، والأزهية ١٥٦ ، والقرب ٢٥٩/١ ، وأمالى الشجري ٣٤/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والمفني ٣٤ وشواهد ١١٦ . وأصل التركيب في البيت : لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام العلة وحذفت « كان » فانفصل الضمير ، فوجب زيادة « ما » للتوضيح ، وأدغمت النون في الميم . وانظر في هذه المسألة : أمالي الشجري ٣٣٥/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والشذور ١٨٦

باب إمّا المكسورة المشددة^(١)

اعلم أن^٢ « إمّا » حرفٌ من حروف العطفِ خلافاً لبعض النحويين كإبي علي الفارسي^(٣) ومن تبعه ، فإنه يذهب إلى أنها ليست حرفَ عطفٍ ، لأنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملةً على جملةٍ ، وأنتَ إذا قلت : « ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً ، نجدها أول ، قبل المعطوف عليه عريّةً عن العطف ، ونجد الواوَ ثانيةً قد دخلتُ عليها وهي حرفُ عطفٍ فلا يجتمع حرفا عطف .

والصحيح أنها حرف عطف وهو نصُّ الصِّيْمرِيّ^(٤) في تبصّيره لأنه قال : ٤٨ وإمّا دخلت « إمّا » الأولى لتؤدّنَ أنَّ الكلامَ / مبنيٌّ على ما لأجله جيء بها ، ودخلت الواو ثانيةً تنبئ بأنَّ « إمّا » الثانية هي الأولى ، قال : لا يصحُّ أن تكون الواو عاطفةً للكلام لأنه فاسد ، لأنَّ الواو مُشتركة^(٥) لفظاً ومعنى ، والكلام الذي فيه « إمّا »^(٥) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى .

وهذا الذي ذكر الصِّيْمرِي هو الحقُّ ، وهو ظاهرُ مذهب سيّويه ومذهب أئمة المتأخرين المحدثين كإبي مومى الجزولي^(٦) وغيره ، وفيه الردُّ على أبي علي وأتباعه ضرورةً .

(١) انظر في « إمّا » المقتضب ٢٨/٣ ، الجنى ٢١٣ ، الأزمية ١٥٨ ، أمالي الشجري ٤٤٣/٢ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، المقرب ٢٣١/١ ، المغني ٦١

(٢) انظر : ابن يعيش ١٠٣/٨

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن علي ، له التبصرة ، كتاب شهر في المغرب ونقل عنه أبو حيان . انظر : البغية ٤٩/٢

(٤) في الاصل : « مشتركة » وهو تحريف .

(٥) في الاصل : « ان » وهو تحريف .

(٦) عيسى بن عبد العزيز ، أخذ عنه الشاويين ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة وهي حواشٍ على جل الزجاجي ، مات سنة ٦٠٧ . انظر : البغية ٢٣٦/٢

ولها في الباب أربعة معانٍ : معنيان في الطلب ومعنيان في الخبر . فاللذان في الطلب هما التخيير كقولك : « كَلِّ إِمَّا سَمَكًا وَإِمَّا جَبْنًا » ، والإباحة ، كقولك : « خُذْ إِمَّا دِينَارَ ذَهَبٍ وَإِمَّا نَصْفَيِ دِينَارٍ » . ومنه قوله تعالى : « فإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » (١) .

والفرق بينهما أن المأمور ، [له] أن يجمع بين الشئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير .

والمعنيان اللذان في الخبر الشك (٢) ، كقولك : قام إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُوٌ ، وتثنية الإبهام كذلك ، إلا أن الفرق بينهما (٣) أن التخيير في الشك لا يعلم مَنْ فَعَلَ الفعل ، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع .

وأكثر ما تكون (٣) مكسورة الهززة كما تقدم ، وقد جاء فتحها كما قال الشاعر (٤) :

١١٦ - تَنْفَحُهَا أَمَّا شَمَالُ عَرِيَّةٍ وَأَمَّا صَبَا جِنَحِ الظَّلَامِ هَبُوبُ
هكذا روي بفتح الهززة فيها ، وقد جاء فيها قلب ميمها الأولى بَاءً (٤) تخفيفاً كما فعل بـ « أَمَّا » في الباب [قبل هذا] ، قال الشاعر (٥) :

(١) محمد ٤ ، ونص الآية : « فشدوا الوثاق فإِذَا » .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) نسب في الخزانة ٤٣٢/٢ لأبي القمقام ، وهو في المقرب ٢٣١/١ ، والجمع ١٣٥/٢

والدرر ١٨٢/٢

(٤) وهي رواية الخزانة .

(٥) البيت لسعد بن قوط كما في الخزانة ٤٣١/٤ ، وصدوره :

يَا لَيْتَمَا أَتَمْنَا شَأْلَتُ نَعَامَتِهَا

ونسب في اللسان : « أما » إلى الأحموص . وهو في المغني ٦٢ ، والاشموني ٤٢٥ .

وشواهد المغني ١٨٦ ، والجمع ١٣٥/٢

١١٧- أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ

وهو قليلٌ مِنْ جَهةٍ ما ذكرنا^(١) ، ومن جَهةٍ [حذف] الواو قبل الثانية ، كما جاء حذف [ما] منها ضرورة^(٢) ، قال الشاعر^(٣) :

١١٨- فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

والتقدير : فإِذَا^(٤) تجزع جزءاً ، وإِذَا تتخذ إجمالاً صبراً ، والأكثر أيضاً فيها أَنْ تُكْرَّرَ ، وقد جاءت دون تكرار ، قال الشاعر^(٥) :

١١٩- تَهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِذَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

وقد نَابَتْ^(٦) هـ إِنَّ^(٧) ، الشرطية وهـ لا ، النافية مَنَابَ الثانية وهو قليل ، قال الشاعر^(٨) :

١٢٠- فَإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَيٍّ مِنْ سَمِينِي
وَالَا فَاطْرَحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

(١) غير واضحة في الاصل ،

(٢) البيت لدريد بن الصمة كما في الخزانة ٤/٤٤٢ ، وصدوره :

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذِبَتْهَا

وهو في الكتاب - غير منسوب - ٢٦٦/١ ، والكامل ١١٤ ، وابن يمين ٨/١٠١

(٣) قوله : « فإِذَا » غير واضح في الاصل .

(٤) البيت في ديوان الفرزدق ٢/٧١ ، وفي ديوان ذي الرمة ٦٧٢ ، ورواية « تهاض »

فيه « نَلِمْتُ » ، وهو في الفراء ١/٣٩٠ ، والأزهية ١٥١ ، وأمالى الشجري ٢/٣٤٥ ، والمقرب ١/٢٣٢ ، والجنس ١٥٠ ، وشواهد المغني ١٩٣ ، والهمع ٢/١٣٥ . وتهاض : اسم علم .

(٥) البيت للشغب العبدي كما في حماسة البحري ٥٩ ، وهو في أمالى الشجري ٢/٣٣٤ .

والأزهية ١٥٠ ، والمغني ٦٣ ، وابن يمين ٤/١٥١ ، والمقرب ١/٢٣٢ ، والأشعري ٤٢٦ .

وشواهد المغني ١٩٠ ، والخزانة ٤/٤٢٩

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

١٢١ - فَإِمَّا تَرَيَنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
هـ وقوله (٢) :

١٢٢ - فَإِمَّا تَرَيَنِي لَا أَغْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبَّ فَاَنْعَسَا

وقوله تعالى : « فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا » (٣) فليست « إِمَّا » هذه من
البابِ وإنما هي التي للشرطِ دخلت عليها ما الزائدةُ للتوكيدِ ولذلك / انجزمَ ما بعدها ٤٩
من ... (٤) ، ودخلت النونُ على الفعلِ (٥) في الآيةِ للتوكيدِ مشددةً ، وحذفت
في البيتين النونُ التي للرفعِ للجزمِ ، وأُعِلَّ على ما يقتضيه تصريف « رأى » ، ويجوز
حذفُ « ما » في هذه ، وتبقى « إن » الشرطية ، فليست من البابِ فاعلمه .

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١ ، وروايته : فَأَنْ تَمَهِّدِنِي ، والكتاب ٤٦/٢
وصدره فيه :

فَإِمَّا تَرَيُ لِمَتِي بُدِّلَتْ

وهو في أمالي الشجري ٢٢٧/١ ، والمخصص ٨٢/١٦ ، وابن يمين ٩٥/٥ ، واللسان :
« حدث » والأشعري ١٧٤/١ ، والمعيني ٤١٦/٢ ، والخزانة ٥٧٨/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، والمقتضب ١٤/٣

(٣) مريم ٢٦

(٤) خرم في الاصل ، لعله « الأفعال »

(٥) في الاصل : « على ما » وهو تحريف .

باب إن المكسورة المحففة

اعلم أن لها في الكلام خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً للشرط ، فتجزم فعلين مضارعين ، أحدهما هو الشرط والثاني هو الجزاء ، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط ، وهو الكثير ، ثم يجوز أن تدخل على ماضين فلا تؤثر فيها لبنائها وهما في المعنى مستقبلان ، ويجوز أن تدخل على ماضٍ ومضارع فيبقى الماضي مبنياً ، قال أكثر النحويين : ويكون المضارع إذاً موقوفاً فلا تؤثر فيه إذا لم تؤثر في الذي يليها ، واستشهدوا على ذلك بقول زهير ^(١) :

١٢٣ - وَإِنْ أَتَدَّ خَلِيلُ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ
برفع « يقول » ، وهو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة ^(٢) ، كما قال ^(٣) :

١٢٤ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَارِيسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
أراد : « فصرع » ، فحذف الفاء للضرورة ، فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء .

(١) انظر في « إن » الكتاب ٥٥٥/١ ، المقتضب ٤٩/١ ، الأضداد ١٨٩ ، الأزهية ٣٢ ، الجنى ٨٢ ، المغني ١٧

(٢) البيت في ديوانه ١٥٣ ، وأما في اللقي ١٩١/١ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأشعري ٥٨٥ ، وشواهد المغني ٨٣٨

(٣) وهو مذهب الكوفيين والمبرد ، ورفع عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً ، وقال بعضهم : لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب ، انظر : الأشعري ٨٥٥/٣

(٤) نسب في الكتاب ٥١١/١ إلى جرير بن عبد الله البجلي ، ونسب في الخزانة ٦٤٤/٣ إلى عمرو بن الحثارم ، وهو في أمالي الشجري ٨٤/١ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، واللسان : (بجل) ، وابن عقيل ١٠٢/٤ ، وشواهد التوضيح ١٨٧ ، والمغني ٦١٠ ، والأشعري ٥٨٦ ، وشواهد المغني ١٩٧

فأما في الكلام فلا أعم منه شيئاً ، وإذا جاء بقياسه الجزمُ لأنه أصل العمل في المضارع ، تقدم الماضي أو لم يتقدم ، وذكر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل ، والرفع موافقةً للماضي قبله في عدم العمل ، ووجهُ الرفع ما ذكرتُ لك في الشعر .

ثم قد تدخل على مضارعٍ وماضي فتعمل في الأول لأنه مضارعٌ ، ولا تعمل في الثاني لأنه مبني ، وذلك أيضاً قليل ، كقوله (١) :

١٢٥ - مَنْ يَكِدْنِي بَسِيٌّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
واعلم أن الفاء تدخل في الجواب إن لم يكن بعدها فعلٌ ماضٍ ولا مضارعٌ لازمةً ، ويجوز دخولها ، مع الماضي والمضارع إلا إن كان الماضي [مقترناً] بـ «قد» فتلزم ، كقوله تعالى : « وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ » (٢) .

و «إذا» تجري مجرى الفاء في الجواب إلا أنها لا تكون إلا مع الجملة الاسمية غير الطلبية فتلزم ، فتقول : إن تقوم فعمرو منطلق ، أو فانطلق ، أو فقد انطلق زيد ، أو فاغفر لزيد ، أو فلا تعاقبه ، وإن يقوم زيد إذا عمرو منطلق ، كقوله تعالى : « وَإِنْ تَصْبِهِمْ سَبَّةٌ بَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » (٣) .

وأما نحو «إن يقوم زيد فقام عمرو» أو «فلم يقوم عمرو» فيجوز هناك حذف الفاء والإثبات ، فإن أثبتتها / فهي الجواب ، والفعل على أصله من الرفع ٥٠

(١) البيت لأبي زيد الطائي كما في نوادر أبي زيد ٦٨ ، وهو في المقتضب ٥٩/٢ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، وابن عقيل ١٠٠/٤ ، والأشعرى ٥٨٥ ، والخزانة ٦٥٤/٣ . والشجاء الشوك ،

(٢) آل عمران ١٨٤ (٣) الروم ١٣٦

ان كانَ مضارعاً ، وإن حذفَها فالفعلُ الجوابُ ، والفعلُ ^(١) مجزومٌ ، إلا إن أردتَها ، وبأنه الضرورةُ كما ذكر .

واعلم أنه يجوز حذفُ الفعلِ وإبقاءُ الجوابِ للعلمِ بذلك لقريئة ^(٢) حالٍ أو سياقٍ كلامٍ كقوله ^(٣) :

١٢٦ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أراد : « وإن لا تطلقها » فحذفَ لدلالة ما تقدم ، كما أنه يجوزُ حذفُ الجوابِ لدلالة ما تقدم عليه ، كقولك : « أقوم إن قام زيد » ، التقدير : أقم ، وربما مُحذَفُ الشرطُ والجوابُ معاً للدلالة أيضاً وهو قليل ، كقوله ^(٤) :

١٢٧ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى : وَإِنْ

كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا ! قَالَتْ : وَإِنْ

المعنى : وإن كان غنياً معدماً أتزوجه .

ويجوز أن يسدَّ القسمُ وجوابه مسد جوابها كقولك : « إن قام زيد

والله لأضربته » .

واعلم أن النحويين اختلفوا في العامل في الفعلين ^(٥) : الشرط والجزاء ، فقال

(١) قوله « والفعل » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « القريئة » وهو تحريف .

(٣) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٩٠ ، وأما الزجاجي ٨٢ ، وأما الشجري

٣٤١/١ ، والإنصاف ٧٢ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، والمغني ٧٢٠ ، وابن عقيل ١٠٧/٤ ،

وشواهد المغني ٧٦٧

(٤) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٨٦ ، وهو في المغني ٧٢٤ ، والمقرب ٢٧٧/١ ،

والأشموني ٥٩٢ ، وشواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والحزاة ٦٣٠/٣ ، والرواية المشهورة « فقيراً » .

(٥) انظر : الإنصاف ٦٠٢ ، والأشموني ٥٨٤/٣

بعضهم : إنَّ العامل في الفعلين معاً أداة الشرط ، وقال بعضهم : العامل في الشرط
الأداة ، والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول ، وقال بعضهم : العامل في الأول
الأداة والعامل في الثاني الأول ، ولكل طائفة حجة يطول بسطها هنا .

والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً ، وهو مذهب سيبويه وأكثر
النحويين ، لأنه قد تقدّم أن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي
على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إما بالأصالة كالفعل والحرف
في الاسم والحرف في الفعل ، وإما بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم ،
فالأول نحو : قام زيد ، وزيد ، ولم يقم ، وإن يقيم أقم ، والثاني : كضارب
زيداً ، وحسن وجهه ، وإن زيداً قائم ، هذا هو الأصل في هذه الصناعة ، وهو
باب نافع إن شاء الله .

فعلى هذا لا يصحُّ عملُ فعل في فعل لأنه لا يتضمَّن بنفسه ولا يستدعيه ،
فبطل القول الثالث ، ولا عاملان في معمول واحد لأن كل واحد منها لا يطلبه
من حيث طلبه الآخر فبطل القول الثاني ، والله أعلم .

الموضع الثاني : أن تكون حرفاً للنفي كما ولا و ليس ، فتدخل على
الأفعال والأسماء ، ولا تؤثر فيها لأنها ليست بمختصة ، وما لا يختص لا يعمل ،
فتقول : إن قام زيد ، وإن يقوم زيد ، وإن زيد قائم ، وإن زيد إلا قائم ،
فهي كـ « ما » في هذا المعنى ، قال الله تعالى : « بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ
بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً » (١) ، وقال : « مَكَّنَّاهُمْ فِي مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ » (٢) ،
وقال : « إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ » (٣) .

وقد أعملها أبو العباس المبرد إجراء لها مجرى « ما » الحجازية ، فرفع بها / ٥١

ما كان مبتدأ ونصب ما كانت خبراً ، كقولك : ان زيد قائماً ، وأنشد قول الشاعر (١) :
 ١٢٨ - إن هو مُستَوِلياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين
 وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له .

وعدم عملها هو الكثير والأصل ، لعدم الاختصاص كما ذكر ، لأنه لا يعمل إلا ما يختص كحروف الجر وحروف الجزم ، هذا ما يمكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال .

الموضع الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة فتكون للتوكيد في الجملة كالثقلية وتدخل على المبتدأ والخبر وعلى ظننت وأخواتها وسائر نواسخ الابتداء من من الأفعال كـ كان ، وأخواتها و كاد ، ويجوز فيها الإلغاء والإعمال كالثقلية (٢) ، نحو : إن زيدا قائم ، وإن زيداً لقائم ، فإذا أُعْمِلَتْ لم تلزم اللام في الخبر كالثقلية ، وإذا أُلغيت لزمَت اللام في الخبر ، فرقاً بينها وبين النافية ، والقياس فيها ألا تعمل إذ لا اختصاص لها كما تقدم ، إذ يجوز دخولها على المبتدأ والخبر وعلى نواسخ من الأفعال المذكورة ، لكن عُمِلَتْ بمراعاة أن تلك الأفعال يجوز سقوطها بعدها فتبقى مَحْصَةً بالأسماء .

ومما يبدل على مراعاة الابتداء في الأصل دخول اللام المذكورة في معمول تلك الأفعال فتقول : إن ظننت زيدا قائماً ، كما تقول : إن زيدا قائم ،

(١) لم أعتد إلى قوله ، وهو في الأهمية ٢٢ والشرط الثاني فيه :

إلا على حزبه الملاعين

والقرب ١٠٠/١ ، وابن عقيل ١٨٤/١ ، والأشموني ١٢٦ ، والهمع ١٢٥/١ ،

والخزانة ١٦٦/٤

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « إن » المخففة لاتعمل ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل ،

انظر : الإنصاف ١٩٥

وكذلك تقول : « إن كان زيدٌ يضربك » ، قال الله تعالى : « وإن كنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ » (١) و « إن كَدَّ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا » (٢) ، فتلزم اللامُ في معمولِ هذه الأفعالِ كما تلزم في خبرِ الابتداء للعلَّةِ المذكورة .

ولا يجوزُ دخولُها - أعني إن الحفيفة - على غير نواسخِ الابتداء من الأفعال ، خلافاً للكوفيين فإنهم يميزون ذلك قياساً على قولِ الشاعر (٣) :

١٢٩ - شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقولِ بعض الفصحاء : « إِنْ قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوَطًا » (٤) ، وهما من الشذوذ بحيث لا يقياس عليهما .

الموضع الرابع : أن تكونَ زائدةٌ بعد « ما » النافية (٥) فيقول : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، وما إن انطلق زيدٌ ، تقديرُه : ما زيدٌ منطلقٌ وما انطلقَ زيدٌ ، قال الشاعر (٦) :

(١) يوسف ٣ (٢) الفرقان ٤٢

(٣) البيت لماتكة بنت زيد كما في الخزانة ٣٤٨/٤ ، وهو في كتاب اللامات ١٢١ ، والأزمية ٣٧ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمقرب ١١٢ ، والمغني ٢١ ، وابن عقيل ٢٢١/١ ، والأشموني ١٤٥/١

(٤) انظر المقرب : ١١٢/١ . وقنعة بالسوط : علاه به .

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » فإنها بمعنى « ما » وجاءت لتأكيد النفي ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة . انظر الإنصاف ٦٣٦

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٣٢ ، وتماهه :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وهو في الأزمية ٤١ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، واللسان : (حلف) ، والمغني ١٨٨ ، وشراهد للمغني ٣٤١ ، والخزانة ٢٢١/٤ . الفاجر : الكاذب ، والصالي الذي يصطلي النار .

١٣٠ - فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ . . .

وإذا دَخَلَتْ (١) على « ما » ، الحجازية أبطلت عملها ، فَرَجَعَ خبراً للمبتدأ
ما كان خبراً لها ، نحو قول الشاعر (٢) :

١٣١ - فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَ

وأما « إِنْ » ، التي في قوله تعالى : « إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا » ، (٣)
فذكر بعض المفسرين للحروف أنها بمعنى « لقد » ، والصحيح أنها مخففة فهي
مثلُ التي في قوله تعالى : « إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » (٤) وقد فسَّرت .

٥٢ وأما قوله تعالى : « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » (٥) / ،
فقال بعض النحويين فيها ، وفي قوله ﷺ : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » (٦) :
« إِنْ » « إِنْ » ، فيها بمعنى « إذ » ، وليس بصحيح ، بل هي من باب التي للشرط
والجزء المتقدمة ، وحذِفَ جوابها للدلالة عليه ، وتقديره : إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ
علوكم ، وفي الحديث : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِحِقَّتْنا بكم ، ولا يلزم في الشرط أن
يكونَ فعله لم يقع ، وإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلَ ، فقد تكون صورته صورة
الواقع لتتحقق وقوعه .

(١) يعني إِنْ الزائدة .

(٢) البيت ل : فروة بن مسيك كما في الكتاب ٥٥٦/١ ، وهو في منازل الحروف ٦٨ ،
والخصائص ١٠٨/٣ ، والنصف ١٢٨/٣ ، والأزهية ٤٠ ، وابن يعيش ١٢٠/٥ ، والمفني
٢٥ ، والهمع ١٢٣/١ ، وشواهد المفني ٨١ ، والخزانة ١١٢/٤ . والطب : شرحت
بالعادة والعلّة .

(٣) الإبراء ١٠٨ (٤) الشعراء ٩٧ (٥) آل عمران ١٣٩

(٦) قطعة من حديث طويل رواه مسلم ٢١٨/١

وممّا جاءَ من نحو ذلك قوله تعالى « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ »^(١)
يعني الساعة ، وقد يوضع المضارع موضعَ^(٢) الماضي ، قال الشاعر^(٣) :

١٣٢ - لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ
مَرَابِطَ لِلْإِمْهَارِ وَالْعَكْرِ الدَّثِيرِ

على معنى حكاية الحال وهو أظهرُ في الحديث .

الموضع الخامس : أن تكونَ في الكلمة بين آخرها وبين ياء الإنكارِ
وصلةٌ لها وذلك إذا كانت الكلمة مبنيةً أو لا يظهرُ فيها الإعرابُ كقولهم في
إنكار أنا إنيه ، قيل لبعضهم : أترجع إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنيه^(٤) ،
فيلزم على هذا كسرُ نونها لأجل الياء ، وإنما زيدتْ « إن » ، محافظة على آخر
الكلمة ، وقد تقدّم معنى الإنكار ، ومن العرب من يزيد « إن » في آخر
المعربات ، فيقول : أزيدُ إنيه ، ومنهم من يكسر التنوين ويستغني عنها فيقول :
أزيدُ نيه ، وقد ذكر فاعله .

باب أن المفتوحة الخفيفة^(٥)

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون مصدرية ، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدرِ
مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً ، على حسب العامل الداخل عليها ، وسواء دخلت

(١) النحل ١

(٢) في الأصل : « وضع » وهو تحريف .

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٢ ، والبحر المحيط ٤٢٧/١ . والمعركة
من الإبل : ما بين الستين إلى السبعين ، والجمع عكر ، والدثر : الكثير .

(٤) انظر : الكتاب ٢٠/٢

(٥) انظر في « أن » : الكتاب ٥٥٥/١ ، المقتضب ٤٨/١ ، الأزمية ٥١ ، ابن

يعيش ١٨/٧ ، الجنى ٨٥ ، المنفى ٢٤ ، الهمع ٢/٢

على ماض أو مضارع ، نحو : أعجبتني أن ضربت^(١) ، وأريد أن أكرمك ، وأمرتك أن تقعد ، والتقدير : أعجبتني ضربك ، وأريد إكرامك ، وأمرتك بالعود ، قال الله عز وجل : « أكان للناس عجباً أن أوحينا^(٢) ، تقديره : وحيناً^(٣) ، وقال تعالى : « وعجبوا أن جاءهم منذرٌ منهم^(٤) ، تقديره : من جيء ، وقال تعالى : « وأن تعفوا أقرب للتقوى^(٥) ، « وأن تصوموا خير لكم^(٦) ، تقديره : عفوكم وصومكم .

إلا أنها إذا دخلت على المضارع خصته^(٧) للاستقبال .

وهي أم نواصب الأفعلاً لكونها تقدر مع بعض ما يظهر أنه ناصبٌ بنفسه كحتى ولا مكي ولا م الجحود ، على ما يبين في أبوابها ، وإذا نصبت فلا تقع بعد^(٨) أفعال التحقيق كعلمت وأبقت وتحققت^(٩) ، وتقع قبلها غيرها من الأفعال / ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا » النافية ، لأنها تكون زائدة في اللفظ في مواضع ، وستبين في بابها ، ولا يجوز الفصل بغيرها ولا يتقدم عليها شيء من صلتها لأنها مصدرية ، وكل حرف مصدري فلا^(١٠) يصح أن يتقدم عليه شيء من صلتها لأنه معه كالإدال من زيد ، ولذلك لا يفصل بينها .

وإذا كانت مصدرية ناصبة فهي لازمة للعمل في المضارع ، وإن جاء خلاف ذلك فضرورة لشبهها بـ « ما » المصدرية ، كما قال الشاعر^(١١) :

(١) في الأصل : « ضربتك » (٢) يونس ٢

(٣) في الأصل « في وحيناً » (٤) ص ٤ (٥) البقرة ٢٣٧ (٦) البقرة ١٤٨

(٧) في الأصل : « خاصته » وهو تحريف .

(٨) في الأصل : « بعدها » وهو تحريف .

(٩) لأنها حين يسبقها فعل من أفعال اليقين تكون مخففة من الثقل .

(١٠) الفاء زائدة .

(١١) البيت لم أمتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٣٢ ، وابن يعيش ١٥٧ ، واللسان

(انن) ، والانصاف ٥٦٣ ، والمغني ٢٨ ، والأشمونى ٥٥٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣

١٣٣ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقيل : هي مخففة من الثقيلة ، وعدم الفصل بينها وبين ما تدخل عليه
ضرورة^(١) ، ومثله^(٢) :

١٣٤ - أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّنَاحِ
ولا تحذف من اللفظ ويبقى عملها ، بل يُرفع الفعل بعدها كقوله تعالى :
« قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْدُو أَبْهَى الْجَاهِلُونَ »^(٣) أي : أن أعبد ، إلا عند
الكوفيين^(٤) ، فإنهم يجيزون حذفها مع النصب قياساً على قول الشاعر^(٥) :

١٣٥ - أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
على رواية من نصب « أحضر » ، وقوله^(٦) :

١٣٦ - وَنَهْنَهتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

(١) لأن الجملة الفعلية التي بعدها يفصل فيها بين « أن » المخففة والفعل به قد وحرف
التنفيس والنفي وأداة الشرط ورب

(٢) لم أهد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ٢٩/٧ ، واللسان (طلع) ، والأشموني
١٤٧ ، والبحر المحيط ٢١٣/٢ ، والعيني ٢٩٧/٢ ، وفي الأصل « لا يرتعون »
فيضطرب الوزن .

(٣) الزمر ٦٤ (٤) انظر في هذه المسألة : الفراء : الزمر ٦٤ ، المقتضب ٨٥/٢
(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وشرح القصائد ١٩٢ ، والكتاب ٥٢٨/١ ،
ونعاب ٣١٧ ، والخزانة ١١٩/١

(٦) نسب في الكتاب ٣٠٧/١ إلى عامر بن جرين وصدوره :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ

ونسب في الإنصاف ٥٦١ إلى عامر بن الطفيل ، وهو في المقرب ٢٧٠/١ ، واللسان
(خبس) ، والمغني ٧١٢/٢ ، وشواهد التوضيح ١١٠ ، والأشموني ١٢٩ ، والعيني ٤٠١/٤
والخباصة : الغنيمة . نهنت : زجرت .

أي أن أفعله ، وقول بعضهم : مُرَّةٌ يَجْفَرُهَا ^(١) ، أي أن يجفرها ، وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

ولا تحذفُ ويبقى عملها قياساً إلا في باب حتى وكي الجارة ولامها ولام الجحود والواو والفاء في الجواب ، وأو بمعنى « إلا » أن ، و « إلى أن » ، على ما يذكر مبيناً في أبوابها إن شاء الله .

الموضع الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجمل الاسمية لا الفعلية ^(٢) ، فإن دخلت على الفعلية فلا بد من فصل بينها وبينها في الإيجاب بقدر والسين وسوف ، وفي النفي بلا ، ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنعيم وبئس وليس وعسى ، فلا يحتاج إلى الفصل لشبه الفعل الذي لا يتصرف بالأسماء . وهي موضوعة للتوكيد كالثقلية وناصبة مثلها لأن اختصاصها بالاسم أبداً ، وبما يدل على ذلك أنها لا تدخل على الأفعال إلا بالفصل بشيء مما ذكر ، إلا إن كان لا يتصرف للعلّة المذكورة ، وكل ما يختص بالأسماء يعمل فيها ، وما لا يختص لا يعمل ، ويزاد هذا بياناً في المفتوحة المشددة ، إلا أن الخفيفة المذكورة يكون اسمها أبداً ضمير أمر وشأن ^(٣) .

وكذلك حكمها إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فتقول : علمت أن زيد قائم ، وتقول : علمت أن سيقوم ، أو : أن قد تقوم ، أو : أن سوف تقوم ، أو : أن ليس تقوم ، أو : أن نعيم الرجل زيد ، أو : أن بئس الرجل عمرو ، والتقدير / في ذلك كآء : أن الأمر أو الشأ ، قال الله تعالى : ٥٤ « وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون » ^(٤) ، وقال تعالى : « عَلِمَ أَنْ »

(١) انظر : سر الصناعة ٢٨٦/١ ، المقرب ٢٧٠/١

(٢) أي أنها لا تباشر الجمل الفعلية وإنما لا بد من الفصل بينها وبين الجملة الفعلية .

(٣) قال صاحب الجنى ٨٧ : مذهب الصوفيين في أن المخففة أنها لا تعمل لافي ظاهر

ولا في مضمرة ، وأجاز سيبيويه أن تلتفى لفظاً وتقديراً .

(٤) هود ١٤

سَبْكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى ، ^(١) ، وقال الله تعالى : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، ^(٢) وقال تعالى : « وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ، ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

١٣٧ - فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ

أي : إن الأمرَ كلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ ، وقال آخر ^(٥) :

١٣٨ - أَنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى فِي الْخَمْرِ

ولا يجوز أن تعملَ في الاسم عملَ المثقلة بدون ^(٦) أمرٍ أو شأن فيبرز ظاهراً أو مضمراً ، إلا في الضرورة ، كقوله ^(٧) :

١٣٩ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي

طَلَاقَكَ لَمْ أَبْجُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

(١) المزمّل ٢٠ (٢) النجم ٣٩ (٣) الاعراف ١٨٥

(٤) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٩ ، وعجزه فيه :

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ

وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، والأزهية ٥٦ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والنصف ١٢٩/٣ ، وأمالى الشجري ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٨١/٧ ، والخزانة ٤٦٦/٢ ، والهمع ١٤٢/١ .

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٨ ، والدرر ١١٩/١ . والمعترك : المزدهم الذي يجتمع فيه الناس ، وسابى الخمر : المشتري ، ورد سابى الخمر على نعم ، خب السفير أسرع ورق الشجر تحته الريح .

(٦) في الأصل : « عن » وهو تحريف .

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٥٥ ، والمقرب ١١١/١ ، والإنصاف ٢٠٥ ، واللان : (حرر) ، والمغني ٢٩ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وابن عقيل ٢٢٢/١ ، والأشموني ١٤٦ ، وشواهد المغني ١٠٥ ، والخزانة ٤٦٥/٢ .

لأنَّ تخفيفها أوجب حذفه لأنه بالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون عبارةً وتفسيراً ، إمّا للطلب وإمّا للكلام ،
فتقول : أمرتك أن قم ، وانطلقت أن مشيت ، ومعناها في المكانين معنى
« أي » المفسرة ، قال الله تعالى : « ما قلتُ لهم إلا ما أمرتني به أن
اعبدوا الله ربّي » ^(١) وقال : « وانطلقَ الملائمة منهم أن امشوا » ^(٢) ، والمعنى :
أي اعبدا الله ، وأي امشوا ، وكأنه في التقدير : إلا ما أمرتني به من العبادة ،
وانطلق الملائمة منهم بالمشي ^(٣) .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة ، وذلك بعد « لَمَّا » وقبل « لو » ،
على اطراد ، فتقول : لَمَّا أن جاء زيد أحسنتُ إليك ، وأن لو قام زيد
لخرجتُ ، قال الله تعالى : « فَلََمَّا أن جاءَ البشيرُ » ^(٤) ، وقال تعالى :
« وأن لو استقاموا على الطريقة » ^(٥) ، وقال الشاعر ^(٦) :

١٤٠ - وَلَمَّا أَن تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَخْنَأَ لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا
وقال آخر ^(٧) :

١٤١ - أَمَّا وَاللَّهِ أَن لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِيمِ

(١) المائدة ١١٧ (٢) سورة ص ٦

(٣) مذهب البصريين أن « أن » المفسرة قسم قائم برأيه ، ونقل عن الكوفيين أنها
عندهم المصدرية ، انظر : الجني ٨٨

(٤) يوسف ٩٦ (٥) الجن ١٦

(٦) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١١٥/١

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٢٠٠ ورواية « القمين » فيه « العتيق » ،
والمقرب ١٠٣/١ ، والمفني ٣١/١ ، والجمع ٤١/٢ ، وشواهد المفني ١١١ ، والحزانة
١٤١/٤ . والقمين : الجدير بالشيء .

ولا تَرَادُ مع غيرِها إِلَّا شاذاً ، كقوله (١) :

١٤٢ - كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية مَنْ خَفَضَ « ظَبْيَةً » (٢) ، وأما قوله تعالى : « يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا » (٣) ، فزعمَ بعضهم أَنَّ « أَنْ » ها هنا بمعنى « لئلا » (٤) ، وكذلك قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » (٥) ، وليس بصحيح من حيث جعلها قسماً زائداً على ما ذكرنا ، وإنما هي راجعة إلى المصدرية المذكورة حذَفَ قبلها حرفُ الجر ، لأنَّ حذفَه معها ومع « أَنْ » مطرِد ، وقد تقدّم من ذلك شيءٌ قبلُ ، وحذِفَتْ بعدها « لا » النافية لأنها تحذفُ في بعضِ المواضع للعيانِ بذلك كما حذِفَتْ في قوله تعالى : « تَفْتَنُا تَذَكَّرُ » يوسف (٦) ، وفي قولِ الشاعر (٧) :

(١) نسب في الكتاب ١٣٤/٢ إلى ابن صريم الشكري ، صدره :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِ مُقَسَّمٍ

ونسب في الاصمعيات ١٥٧ إلى علباء بن أرقم ، ونسب في اللسان « قسم » إلى كعب ابن أرقم ، وهو في أمالي القالي ٢٠٦/٢ ، والمتنصف ١٢٨/٣ ، والمقرب ١١١/١ ، وابن يعيش ٨٣/٨ ، وأمالي السهيلي ١١٦ ، والمغني ٣٢ ، والشذور ٢٨٤ ، والميني ٣٠١/٢ . والوجه المقسم : الحسن ، تعطو : تمد عنقها ، وارق السلم : شجر السلم المورق .

(٢) انظر تخريج روايات « ظبية » في الشذور ٢٨٤

(٣) النساء ١٧٦

(٤) وهو ماذهب إليه الهروي في الأزهية ٦٤

(٥) البقرة ٢٨٢ (٦) يوسف ٨٥

(٧) البيت للمالك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه :

وَالْخُنُسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ

ونسب في الكتاب ١٦٦/٢ إلى أمية بن أبي عائد ، ونسب في ابن يعيش ٩٨/٩ إلى عبد مائة الهذلي ، وهو في اللامعات ٧٣ ، وأمالي الشجري ٣٦٩/١ ، والمغني ٢٠٦ ، وشواهد ١٥٦ ، والخزانة ٢٣١/٤ . يريد بذئ الحيد : الوعل ، المشخر : الجبل الشامخ الظيان والاس : نوعان من النبات ،

١٤٣ - تالله يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ
بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْآسُ
وإن اختلف الموضعان في الدلالة .

باب إنَّ المكسورة المشددة ^(١)

اعلم أنَّ لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أنَّ تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على المبتدأ والخبر ، فيصير ما كان مبتدأً اسماً لها فتصيبه ، وما كان خبراً ^(٢) خبراً لها فترفعه .

وكان حقها وحق أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أنَّ تخفيض الاسم بعدها لأنَّها اختصَّت بالأسماء ولم تكن كجزء منها ، وكل ما اختصَّ بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الحذف كحروف الجر ، إلاَّ أنَّ « إنَّ » وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد ^(٣) من نحو : ضرب زيدُ عمراً ، بكونها طلبت اسمين كطلبها لها ، وتضمنتها كضمنها ، وإنَّ اختلفا فيه ^(٤) ، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر ، إلاَّ أنه تقدَّم المنصب لازم ^(٥)

(١) انظر في « إنَّ » : الكتاب ٥٣٩/١ ، والمغرب ١٠٦/١ ، وابن يعيش ٥٩/٨ ، والجنى ١٥٨ ، والمغني ٣٦

(٢) في الأصل : « وما كان خبراً لها خبراً لها »

(٣) انظر في أوجه مشابهة « إنَّ » للفعل : الإنصاف ١٧٧/١ ، أسرار العربية ٦١

(٤) العبارة في الأصل محرفة : « بكونها طلبت اسمين بعدها لطلبها وتضمنتها كضمنها » .

وإرجاع الضمائر كما يلي : بكونها (بكون إن) ، كطلبها (طلب الأفعال المتعدية) إهما (للاسمين) وتضمنتها (تضمنت إن وأخواتها الاسمين) كضمنها (تضمن الأفعال المتعدية للاسمين) ، وإن اختلفا فيه (في العمل) فعملت الأفعال المتعدية الرفع ثم نصب وعملت إن وأخواتها النصب ثم الرفع .

(٥) في الأصل : « لازماً » ، الضمير في « انه » للشأن .

على المرفوع في بابها ، تنبيهاً على أن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل ، ولم تتصرف
تصرف الأفعال ، فلا يجوز في معيولها تقديم آخرها على الأول ولا عليها لذلك .
فإذا ثبتت هذه المقدمة فليد : أن أحكام^(١) تختص بها لا بد من ذكرها :
فمنها : أنه لا يجوز حذف اسمها لأنه عمدة ، مبتدأ في الأصل إلا إن كان
خبر شأن فيجوز حذفه^(٢) في الشعر كقوله^(٣) :

١٤٤ - إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْتَقِ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً
وتقديره : إنه من . وأما حذف خبرها فيجوز للدلالة عليه ، كقوله^(٤) :

١٤٥ - وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كبرت فقلت : إنه
أي : إنه قد كان ذلك ، [و] كقوله^(٥) :

١٤٦ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلًا
أي : إن لنا محلاً .

ومنها : أنه لا يصح أن تدخل على مبتدأ فيه معنى الاستفهام نحو : مَنْ

(١) انظر في هذه الأحكام المقرب ١٠٦/١ وما بعد .

(٢) في الأصل : « حذفها » وهو تحريف .

(٣) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٧٦ (مطبوعة بيروت) ، وأما الشجري

٢٩٥/١ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يعيش ١١٥/٣ ، والمغني ٣٦ ، والخزانة ٤٥٧/١

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٦٦ ، وانكتاب ٥٥٥/١ ،

وأما الشجري ٣٢٢/١ ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، واللسان والتاج : (أنن) ، والمغني

٣٧ ، وشواهد ١٢٦

(٥) البيت للأعشى ، وهو ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ١٤١/٢ ، والخصائص ٣٧٣/٢ ،

وأما الشجري ٣٢٢/١ ، وأما السيلي ١١٥ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ،

واللسان : (حلل) ، والمغني ٨٧ ، وشواهد ٢٣٨ ، والخزانة ٣٨١/٤ . ووقع في الأصل تحريف

« مد مضى نهلا » .

القائم ؟ أو معنى الشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَقْمُ إِلَيْهِ . أو كم الخبرية نحو : كم من قنمٍ ذاهبٌ ، أو ما التعجبية نحو ما أحسنَ زيداً ، وأخواتها المحتاجةُ إلى اسمٍ وخبرٍ مثلها في ذلك ، وأما خبرها فلا يكون « كم » ، الخبرية كما ذكر ولا جملةٌ طلبيةٌ وهي التي لا تحتَمِلُ الصدقَ والكذبَ ، فأمّا قول الشاعر : (١) .

١٤٧- إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلْكَذِبِ

فعلى تقدير : يقال فيها ، وحذفُ القول في كلام العرب والقرآن كثيرٌ (٢) ، نحو قوله تعالى : « فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ، ما أصابك » (٣) أي : يقولون : ما أصابك ، وقوله تعالى : « فأمّا الذين أسودّت وجوههم أكفرتم » (٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، ومواضعه في القرآن كثير .

ومنها : أنّه يدخل في خبرها أو ما جرى مجراه اللامُ دونَ سائر أخوانها (٥) ، ٥٦ « إلا » و « لكن » ، (٦) / لما يُبين في بابها ، فتقول : إنّ زيداً لقائمٌ وفي اسمها بشرط الفصل ، نحو قوله تعالى : « إنّ في ذلك لآية » (٧) وفي انفصل المضمّر الذي بين اسمها وخبرها نحو : إنّ زيداً لهو القائم وقوله تعالى « إنّك لأنّ الحليم الرشيد » (٨) و « إنّ » هذا لهو البلاء المُبين ، (٩) ، وفي معمول خبرها شرط تقدّمه .

(١) البيت للجميع الأسدي كما في المفضليات ٣٤ و صدره :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

وهو في أمالي الشجري ١/٣٣٢ ، والخزانة ٤/٢٩٥ . والريضة : التذليل والمعالجة ، وتنصبك : تنعبك ، والكذب متعلق بالريضة .

(٢) انظر أمثلة على إضمار القول في : « إعراب القرآن المنسوب للزجاج » ١٢/١ وما بعده .

(٣) النساء ٧٨ ، ٧٩ (٤) آل عمران ١٠٦ (٥) في الأصل : « أخوا » .

(٦) أجاز الكوفيون زيادة اللام في خبر « لكن » انظر الإنصاف ١/٢٠٩

(٧) الحجر ٧٧ (٨) هود ٨٧ (٩) الصفات ١٠٦

على الخبر نحو : « إنَّ زيدا لفي ^(١) الدار قائمٌ » ، ومنه قولُ الشاعر ^(٢) :

١٤٨ - إنَّ امرأَ خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

ومنه قوله تعالى : « لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ » ^(٣) ،

وفي ما يَحِيلُ نَحْلُ الخبر من ظرفٍ ومجرورٍ نحو قولك : « إنَّ زيدا لفي ^(٤) الدار ،

وإنَّ زيدا لعندك » ، قال تعالى : « إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي

جَحِيمٍ » ^(٥) ، وفي المضارع نحو : « إنَّ زيدا ليقوم » ، وقوله تعالى : « وَإِنَّ رَبَّكَ

لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ » ^(٦) ، والماضي الذي لا يتصرفُ ، نحو إِنَّكَ لَنِعْمَ الرَّجُلُ

والمتصرف بشرط « قد » نحو : « إنَّ زيدا لقد قام » ، وإنَّما دخلت اللام في هذه

هذه المواضع مع « إنَّ » ، المكسورة لتناسُبها في التوكيد وفي عدم تغييرها ^(٧)

للمبتدأ أو الخبر عن معنى الابتداء والخبر ، إلاَّ أنه لا يجتمعان مُتَّصِلَيْنِ إلاَّ « إنَّ

قُبِلَتْ همزة « إنَّ » هاءٌ كقوله ^(٨) :

١٤٩ - أَلَا يَأْسَنَا بَرَقٍ عَلَى قَلَّلِ الْجَمِيِّ

لَهَنَّاكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ

وإنَّما قُدِّمَت اللامُ على « إنَّ » لأنَّ « إنَّ » عاملةٌ واللام غير عاملة فتوليَّ

العاملُ معموله ، فإذا تأخرتْ فُصِّلَ بينها على نحو ما ذكرَ لاجتماع حرفين مؤكِّدين .

ولا يَصِحُّ قولُ مَنْ قال : « إنَّ » « إنَّ » مؤكدة للجملة واللام مؤكدةٌ

(١) في الأصل : « في » وهو تحريف .

(٢) نُسِبَ في الكتاب ١٣٤/٢ إلى أبي زيد الطائي ، وهو في الإنصاف ٤٠٤ ،

وإن يعيش ٦٥/٨ ، واللسان : (خصص) ، والمغني ٧٥٢ ، والأشعرى ٣٣٠ ، والهمع

١٣٩/١ ، وشواهد المغني ٩٥٣

(٣) الحجر ٧٢ (٤) في الأصل « في » وهو تحريف .

(٥) الانقطار ١٣ (٦) النحل ١٢٤ (٧) في الأصل : « تغيرها » .

(٨) تقدم برقم ٥١

للخبر لوجهين : أحدهما : أن التوكيد سواء كان بـ « إن » أو اللام إنما عدل هو للأخبار لأنها التي تقع بها الفائدة ، وإثما وُضِع الاسم للإسناد إليه . والثاني : أن اللام قد تدخل في اسمها كما ذكر ، فينبغي على هذا أن تكون مؤكدة للاسم خاصة ، وهذا لا يصح .

ومنها ^(١) : جواز الرفع في المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر نحو : « إن زيدا قائم وعمرو » ، وقوله تعالى : « إن الله بريء من المشركين ورسوله ^(٢) » على قراءة مَنْ قرأ بكسر « إن » ورفع « رسوله » خارج السبعة ^(٣) ، وإنما ذلك لكونها مع اسمها في موضع مبتدأ إذ لم تغير معناه وإن كانت ناصبة ، فإذا قال القائل : إن زيدا قائم وعمرو فهو في تقدير : زيد قائم وعمرو ، ولا بد ^(٤) ، ولا يترك هذا العطف فإنه قد جاء بعد خبرها وخبر ليس على الموضع بالنصب كقوله ^(٥) :

١٥٠ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
وكقوله ^(٦) :

١٥١ - لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحَرْ
وَلَا مُقْصِرٌ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقُرْ

-
- (١) أي من أحكام « إن » . (٢) التوبة ٣
(٣) قال أبو حيان ٦/٥ : قرأ الحسن والأعرج : إن الله بكسر الهمزة ، على إضمار القول ، ولم ينص على أنه قد قرأ أيضاً برفع « رسوله » .
(٤) في الأصل : « وعمرو ولا بد » ، ولعل « ولا بد » مقحمة .
(٥) البيت لعقبة الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١ ، صدره :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

- وهو في سر الصناعة ١٤٧ ، وأما القالي ١٣٥/١ ، والإنصاف ٣٣٢ ، واللسان (غز) ، والغني ٥٣٠ ، وشواهد ٨٧٠ ، والخزانة ٢٦٠/٢ . وأسجح : أرفق وسهل .
(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٩ . والحر هنا : الصابر ، والمقصر : النازع عما هو عليه من الجزع ، والقر : الاستقرار .

برفع «مقصر» ونصبه وخفضه ، فالرفع عطفاً على موضع «بحر» ، على مذهب
 بني تميم ، والنصب / عطفاً على موضعه على مذهب أهل الحجاز ، والخفض [عطفاً] ٥٧
 على اللفظ ، ومثل ذلك النعت على الموضع في باب النداء وغيره إذا كانت «مِنْ»
 زائدة نحو قوله تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ » (١) برفع «غير» على موضع
 «إله» لأنه مبتدأ في الأصل ، و «مِنْ» زائدة ، و «لكن» تجري مجرى
 «إن» فيها ذكر .

ومنها : أنه يجوز فيها التخفيف ، وقد ذكر حكمها إذا كانت كذلك (٢) .

ومنها : أنه يجوز اتصال نون الوقاية بها ، لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها
 فحفظ على فتحه ، فإن وُجِدَت دون نون الوقاية ، فالنون الأصلية محذوفة لاجتماع
 النونين المتحركتين ، ودلت نون الوقاية عليها ، ولا تقول : إنها المحذوفة لأنها
 وُضِعَتْ لمعنى هو باق ، فكان ينبغي أن تبقى معه كقوله تعالى : « إِنْسِي أَنَا رَبُّكَ
 فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ » . (٣)

وإذا لحقتها «ما» فتقول : إنما ، وتدخل على الجملة الاسمية . فبعضهم
 يجعلها كصفة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وهو المسموع ، نحو قولك : إنما
 زيد قائم ، وقال تعالى : « إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ » (٤) ، وبعضهم يُعْمَلُهَا
 كعملها دون «ما» ، فتكون «ما» زائدة غير مؤثرة ، فتقول : إنما زيداً
 قائم ، قياساً على «ليت» فإنه قد سُمِعَ نصب ما بعدها بها ومعها [ما] ، وترك
 العمل ، وسأقي في بابها .

والصحيح أنها لاتعمل بحكم السماع كما ذكر ، وبحكم القياس لأنها لا تختص
 بجملة اسمية ولا فعلية إذ تقول : إنما زيد قائم ، وإنما يقوم زيد ، ولا يعمل
 إلا ما يختص ، وهذا أصل مبني عليه كثير من أبواب العربية ، وقد مضى منه
 شيء وسيرد عليك شيء منه إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٣ (٢) انظر : الورقة ٥١

(٣) طه ١٢ (٤) النساء ١٧١

ومعنى « إنمّا » فى كلام العرب الحصر والتخصيص ^(١) بأحد الخبرين ، فإذا قال قائل : قام زيد وعمرو ، فتقول : إنمّا عمرو القائم ، وإنمّا قام عمرو ، ومن كلامهم : إنما الكريم يوسف ، ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها لتحقيق المتصل وتحقيق المنفصل ، وهذا راجع إلى المعنى الذى ذكرت لك من الحصر والتخصيص ، وتسمى عند النحويين حرف ابتداء ، إذ الاسماء بعدها مبتدأة لا غير ، وحكمها فى الحصر والاختصاص حكم « إلا » وكذلك فى حكم تأخير الفعل وتقديه على الوجوب فى باب الفاعل والمفعول ، نحو : إنما ضرب زيداً وعمرو ، وإنمّا ضرب عمرو زيداً .

الموضع الثانى : أن تكون جواباً بمعنى « نعم » فتقع بعد الطلب والخبر ، فإذا قال القائل : اضرب زيداً فتقول : إنّه ، أي : نعم ، وتقول : قام زيد ، فتقول : إنّه ، أي : نعم ، قال الشاعر ^(٢) :

١٥٢ - وَقَائِلَةٌ : أُسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

أي : نعم ، والهاء للوقف ، وقال / الرادّ حين قال القائل : « لعن الله ناقة حملتني إليك » : إنّ وراكبها ^(٣) ، أي : نعم ، ولعن راكبها . وأمّا قول الآخر ^(٤) :

١٥٣ - وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ

فيحتمل أن تكون فيه بمعنى نعم ويحتمل أن تكون على مواضعها الأولى ،

(١) قال أبو حيان : « إنّ فمهم حصر كعين سياق الكلام لا منها ، ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ « ما » ، والجمهور لا يوافقون على ذلك ، انظر : الجنى ١٦٠

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو فى اللسان : « أسا » ، والفنى ١٢٨ ، وشراوده ٣٦٢ ، والخزانة ٢٣٨/٤

(٣) القائل عبد الله بن الزبير ، انظر الخبر فى : الخزانة ٦٢/٤

(٤) تقدم برقم ١٤٥

والهاء ضمير اسمها والخبر محذوف أي : كان ماتقطن ، كما حذف الآخر ، كان ،
أو ، ذهب ، في قوله : (١)

١٥٤ فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

والآخر ، زالت ، في قوله (٢) :

١٥٥ - لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

باب أن المفتوحة المشددة (٣)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الاول : أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة المذكورة قبل
هذا ، والكلام عليها في دخولها على المبتدأ والخبر ونصب الأول اسماً لها ورفع
الثاني خبراً لها كالكلام على « إن » المكسورة المذكورة ، لافرق بينها في ذلك
ولا على ما تدخل عليه من المبتدآت والأخبار التي ذكرت في بابها ، فتقول : علمت
أن زيداً قائم ، كما تقول : إن زيداً قائم .

وأحكامها في العمل بالتشبيه وغيره واحدة كما ذكر ، إلا أن الفرق بينهما
أن هذه مفتوحة وتلك مكسورة وأن هذه أبداً تكون في موضع اسم مفرد
معمولٍ لغيره ، نحو : أعجبتني أنك قائم وكرهت أنك خارج ، ودعجت
من أنك ذاهب ، التقدير : أعجبتني قيامك ، وكرهت خروجك ، وعجبت من
ذهابك ، وأن « إن » المكسورة تكون في موضع المبتدأ وخبره حيث وقعا
أول الكلام ، أو أثناءه .

وعدد لها بعض النحويين مواضع (٤) وزاد فيها بعضهم على بعض ، منها ابتداء

(١) تقدم برقم ٨٢ (٢) تقدم برقم ٨١

(٣) انظر في « أن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، المقرب ١٠٦/١ ، ابن يعيش ٥٩/٨ ،

الجنى ١٦٢ ، المغني ٣٩

(٤) المواضع التي سيذكرها الآن لأن المكسورة مع أن الباب لأن المفتوحة .

الكلام ، نحو : إن زيدا منطلق ، ومنها بعد القسم ، نحو : والله إن زيدا قائم ،
ومنها إذا كان [في] خبرها اللام نحو : علمت إن زيدا لمنطلق ومنها : بعد
للقول الجرّد من معنى الظن وعمله ، نحو : قال زيدا إن عمرا منطلق ، ومنها بعد
« ألا » الاستفاحية ، نحو : ألا إن زيدا قائم ، ومنها بعد « ثم » نحو : قمت
ثم إنك تقعد ، ومنها بعد « حتى » نحو : قمت حتى إنك منطلق ، ولا معنى
لتمديد^(١) هذه المواضع لأن كل واحد منها يصلح للمبتدأ والخبر فيه ، فذلك يجمعها .

والكلام يتصور فيه للمكسورة الهمزة تارةً والمفتوحة تارةً ، ولهما فيه تارةً
بحسب صلاح المفرد أو الجملة أو صلاحها ، وبعضهم حصر^(٢) مواضعها بأن قال :
ما صلح في موضعها الاسم والفعل معاً فهي مكسورة فيه ، وما صلح فيه الاسم
لا غير أو الفعل^(٣) / لا غير فهي مفتوحة ، احترازاً من « لولا » و « لو » فإن
« ان » مفتوحة بعدها ، و « لولا » يليها الاسم لا غير ، و « لو » يليها الفعل لا غير .

وليس الأمر كذلك ، وإنما ولي « لولا » أن المفتوحة لأن « لا » في موضع
الفعل ، وذلك الاسم يرتفع به فهي على موضعها من حلولها موضع الاسم المفرد
المعمول لا في موضع المبتدأ والخبر على ما زعموا ، لما يذكر في بابها^(٤) ، وإنما
ولي « ان » أن المفتوحة المذكورة لأن الفعل مقدّر بعدها فهو مرفوع به مفرد
معمول له حلت محله ، فإذا قلت : « لو أن زيدا قائم لأكرمتك » ، فالتقدير :
لو صح أو ثبت^(٥) ، فإن هذا الفعل قد حذف اختصاراً لطلبها له وفاعله بعده ،

(١) في الأصل : « لتمديدها » .

(٢) لعله : اختصر .

(٣) في الأصل : تكرار قوله « أو الفعل » .

(٤) هذا المذهب على الرأي الذي يقول به المؤلف ، فما بعد (لولا) مرفوع بانعدام

وقد حُذِفَتْ « انعدم » ونابت « لا » منابتها وسوف يفصل المؤلف هذا الرأي في
باب لولا .

(٥) هذا مذهب الكوفيين والمبرد ، ومذهب سيويه على الابتداء والخبر محذوف .

انظر : الجنى ١٦٤

ومنه قول بعضهم : « لو ذاتُ سِواري لطمتي » ^(١) أي : لو لطمتي ، وعليه قواه تعالى :
« لو أنَّ اللهَ هداني لكنتُ من المتقين » ^(٢) ، ولما كانت « لو » طالبةً للفعل جاز
تقديره بعدها .

و « أن » ، هذه لا يُعطف على موضعها مع اسمها في نحو : علمتُ أنَّ زيداً
قائم وعمره « وتلك » ^(٣) يُعطف على موضعها مع اسمها وإثماً ذاك لأنَّ « إن » ،
المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسم
مفردٍ معمولٍ كما ذكرنا .

و « أن » ، هذه إذا خُفِّفتْ لا تعمل [إلا] في ضمير الأمر والثأن إلا في
الضرورة ، كما ذكر في بابها ، والمكسورة المشددة ليست كذلك .

و « أن » ، هذه إذا خُفِّفتْ تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
بشرط الفصل كما ذكر في بابها ، والمكسورة ليست كذلك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « لعل » ، كقولك : قمتُ لأَنَّكَ تكرمُنِي ،
أي : لعلك تكرمُنِي ، قال الله تعالى : « [وما يُشعِرُكُمْ] أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ
لا يُوْثِقُونَ » ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

١٥٦ - عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَنَّنَا

نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامٍ

أي : لعلنا .

(١) هو مثل عربي ، انظر : مجمع الأمثال ٨١/٢ ، وجهرة الأمثال للمسكوي ١٩٣/٢

(٢) الزمر ٥٧ (٣) أي : « إن » (٤) المؤمنون ١٠٩

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٤ ، وابن يعش ٧٩/٨ ، والزهر ٤٧٦/٢ ،

والخزانة ٣٧٦/٤

باب : أنا وأنتِ وأنتِ وأنتِ وأنتِ وأنتِ^(١)

اعلم أنَّ هذه الألفاظ أصلها ضمائر منفصلة تعودُ على متكلمٍ أو مخاطبٍ مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً^(٢) ، ويجري مجراها « نحن » من باب النون ، و « هو وهي وهما وهم وهن » من باب الهاء ، فهي بالعودة على الأسماء أسماء ، وهي في موضع معمولاتٍ إذا كانت أسماء ، وإنما ذكرتها في الحروف لأنها قد تكون في بعض المواضع ليس لها محلٌ من الإعراب فليست بأسماء ، فيحكمُ عليها بالحرفية ، وذلك في باب الفصل الذي يسميه الكوفيون العباد .

٦٠

وإنما سمَّاه البصريون بابَ الفصل لأن هذه الألفاظ / المذكورة يُفصلُ بها بين الخبر وذو الخبر من غير اعتدادٍ بها في الإعراب ، ولا احتياجٍ إليها في العودة على الأسماء وإنَّها وضعتُ تأكيداً .

وسمَّاه الكوفيون عماداً لأن ما بعدها قد يُعتمدُ عليه في بعض المواضع فيه ، ويجعلونها حينئذ أسماء^(٣) .

والصحيحُ أنها في هذا الباب حروف^(٤) لا يُحتاجُ إليها في العودة ولا يكون لها في بعض المواضع فيه محلٌ إعراب .

وهذه الألفاظُ تدخلُ بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، وذلك في باب « كان » وأخواتها ، وفي باب « ظننتُ » وأخواتها ، وفي باب « أعلمت » وأخواتها ، وفي باب « ما » النافية و « لا » أختها عند بعضهم ، وفي باب « لا » التي لنفي الجنس ، إلا أنه بشرط [أن يكونَ] المبتدأ والخبر معرفتين ،

(١) انظر في ضمير الفصل : الكتاب ٤٦١/١ ، والمقتضب ١٠٣/٤ ، وأمالى الشجري

١٠٧/١ ، والإنصاف ٧٠٦/٢ ، والجنى ١٤٠ ، وابن يعيش ١٠٩/٣ ، والمغني ٥٤٦

(٢) العبارة في الأصل : « مذكر أو مؤنث مفرداً أو مثنى أو مجموع » وهي معرفة .

(٣) قال ابن هشام : « سمي عماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام » . انظر : المغني ٥٤٩

(٤) في الأصل : « حرف » ، وهو تحريف .

وما أصله كذلك ، أو نكرتين تقاربان المعرفة ، وذلك للفصل [بين معرفتين أو]
 بين معرفة ونكرة كذلك^(١) ، فتقول : زيد هو القائم ، وإن زيداً هو القائم ،
 وكان زيد هو القائم ، وظننتُ زيداً هو القائم ، وأعلمتُ زيداً عمراً هو القائم ،
 وما زيد هو القائم ، ولا رجلٌ هو أفضل منك ، ولا رجلٌ هو أفضلُ منك ،
 وتقول في المعرفة والنكرة التي تقاربُ المعرفة لأنها لا تقبل الألف واللام كما
 لا تقبلها المعرفة^(٢) ، ولذلك صح الابتداء بها .

إلا أن هذه الألفاظ المذكورة لا تظهر حرفيتها نصاً إلا إذا كان الخبرُ
 منصوباً ظاهر الإعراب ، وذلك في باب « كان » وفي باب « ظننت » وفي باب
 « أعلمت » وفي باب « ما » الحجازية ولا المشبّهتين بـ « ليس » المذكورة تماثلها
 قبل ، ولا تظهر في باب المبتدأ ولا في باب « إن » ولا في باب لا النافية
 للجنس لارتفاع أخبارها ، فتكون هذه الألفاظ إن شئت فصلاً ، وإن شئت
 مبتدآت وما بعدها أخبارها ، وتكون إذ ذاك أسماء ، وليست غرضنا إلا إذا
 كانت فصلاً ، وكذلك إذا لم يظهر الإعراب في أخبارها [فلا] تحتاج^(٣) إلى
 خبرٍ منصوبٍ لكونه مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً إلى [باء] المتكلم ، نحو :
 كان زيدٌ هذا ، وكان زيدٌ المعطى وكان زيدٌ غلامي ، وكذلك الحكم في باب
 « ظننت » و « أعلمت » و « ما » و « لا » المشبّهتين بـ « ليس » .

واعلم أن هذه الألفاظ إذا انتصب ما بعدها من الأخبار المذكورة فلا يصح
 أن تقع مبتدآت لبقائها دون أخبار ، وإذا وقعت بين منصوبين في باب
 « ظننت » و « أعلمت » فلا يصح فيها أن تكون تابعة لما قبلها على البدل
 لأن ما قبلها واضح البيان لظهوره ، ولا يُبينُ ظاهرٌ بعكس معنى

(١) العبارة في الأصل محرفة : « وذلك الفعل من أو معرفة أو نكرة كذلك »

(٢) أثبت ابن يعيش مثلاً لهذه الحالة ١١٢/٣ : « كان زيد هو خيراً منك » ورسمت
 المثال من الأصل .

(٣) في الأصل : « يحتاج » وهو تصحيف .

٦١ البدل ، ولأن صيغة المرفوع لا تتبّع / المنصوب ولا المحفوض إلا نادراً ،
نحو : مررت بك أنت .

واعلم أن هذه الألفاظ تجري^(١) [على] ما قبلها من الأفراد أو التثنية^(٢)
أو الجمع أو التذكير أو التأنيث أو الحضور ، فنقول : زيد . والقائم ، وأنا أنا
القائم ، وظننتكما أننا القائمتين ، وظننتنا نحن القائمين ، أو نحن القائمتين ،
وظننتكن أنتن القائمتان ، قال الله تعالى : وإنسكم أنتم الظالمون^(٣) ، و ه اللهم
إن كان هذا هو الحق من عندك^(٤) ، و د كنتا نحن الوارثين^(٥) ، و يرى الذين
أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق^(٦) ، و كنت أنت الرقيب عليهم^(٧) ،
و ولكن كانوا هم الظالمين^(٨) . فأما قول الشاعر^(٩) :

١٥٧ - وَكَأَنِّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

فهو على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنه قال : يرى مصابي
هو المصاب ، ولولا ذلك لقال : أنا المصابا .

وقد حكى الأخفش دخول الفصل بين الحال وذو الحال نحو : جاءني زيد
هو ضاحكاً ، ولا يقاس عليه لقلته .

وما عدا هذه المواضع التي ذكرنا فإن هذه الألفاظ فيه ضمائر أسماء
فاعرفه ، والله الموفق .

(١) في الأصل : « يجري » وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « التثنية » وهو تصحيف .

(٣) الأنبياء ٦٤ (٤) الأنفال ٣٢ (٥) القصص ٥٨ (٦) سبأ ٦

(٧) المائدة ١١٧ (٨) الزخرف ٧٦

(٩) البيت لجور ، وهو في ديوانه ٢٤٤/١ ، والمقرب ١١٩/١ ، وابن يعيش

١١٠/٣ ، والمغني ٥٤٨ ، والأشعري ٦٣٩ ، والهمع ٦٨/١ ، وشواهد المغني ٨٧٥

باب أو^(١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد ، وجملة على جملة ، ويكون لها في هذا الموضع خمسة معان .

أحدها : أن تكون تخييراً فلا تقع إلا بعد الطلب نحو قولك : كل ممكماً أو اشرب لبناً ، أي : افعل أحد هذين .

الثاني : أن تكون إباحة ، ولا تقع أيضاً إلا بعد الطلب ، نحو قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين .

والفرق بين التخيير والإباحة أن المكلف المخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير ، يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر ، وإن تركها معاً عوقب أو ذم ، وكذلك إن جمع بينهما^(٢) . وتظهر هذه الفائدة في الأحكام الشرعية في علم الأصول .

الثالث من المعاني : أن تكون للشك نحو قولك : ما أدري أزيد قام أو عمرو^(٣) ، ولا تقع إلا بعد الخبر لا غير كما مثل .

والرابع : أن تكون للإيهام ، وذلك في الخبر أيضاً ولا يكون ذلك إلا

(١) انظر في أو : الكتاب ١/٤٩٩ ، ٥٦٩ ، المقتضب ٣/٧٥ ، الأضداد ٢٧٩ ، الأزمية ١١٥ ، أمالي الشجري ٢/٣١٤ ، المقرب ١/٢٣٠ ، ابن يعيش ٨/٩٧ ، الجنى ٩٠ ، المغني ٦٤ ، الهمع ٢/١٠ ، المحصص ٥٤ .

(٢) قال ابن هشام : وإن أدخلت « لا » الناهية امتنع فعل الجميع نحو « ولا تطع منهم آنماً أو كفوراً » . انظر : المغني ١٤ .

(٣) هذا المثال لا يصلح لأو ، وإنما يصلح لأم ، لأن الهزة يأتي بعدها « أم » ولأنه قد نص على أن « أو » التي للشك لا تقع إلا بعد الخبر ، ومثل ابن هشام بقوله تعالى : « لبثنا يوماً أو بعض يوم » .

في حق السامع دون الخبير نحو قولك : زيدٌ قام أو عمرو ، والفرق بينها أن الشك لا يعلمه الخبير والإبهام يعلمه ويُسبِّمُ على السامع لمعنى ما .

الخامس : أن تكون تفصيلاً ، نحو قولك : « زيدٌ منطلقٌ أو عمروٌ شاخصٌ » ، ومعناه أن الانطلاق لزيدٍ والشخص لعمرو ، ومنه / قوله تعالى : « وقالوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا » ^(١) أي قالت اليهود للنصارى : كُونُوا هُوداً تهْتَدُوا ، وقالت النصارى لليهود : كُونُوا نَصَارَى تَهْتَدُوا .

فأما قوله تعالى : « فأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون » ^(٢) فـ « أو » هنا عند بعضهم بمعنى « بل » وعند بعضهم بمعنى الواو ، والصحيح أنها التي للإيهام ، فهي راجعة لبعض المعاني المتقدمة الذكر .

وأما قولُ الشاعر ^(٣) :

١٥٨ - وَكَانَ سَيَّانٌ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعْمًا

أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

وقال الآخر ^(٤) :

١٥٩ - وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلِي بِأَنْتِي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تَقَاهَا أَوْ عَلَيَّهَا فَجُورُهَا

(١) البقرة ١٣٥ (٢) الصفات ١٤٧

(٣) البيت لأبي ذؤيب كما في اللسان : (سوا) ، والذي في ديوان الهذليين

١٠٨/١ بيتان :

وَقَالَ مَا شِئْتُمْ : سَيَّانٌ سِيرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

وَكَانَ مِثْلَيْنِ إِلَّا يَسْرُحُوا نَعْمًا

حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِحُ

والذي في الخزانة ٣٤٢/٢ أنه ملفق من بيتين ، وهو في ابن يعيش ٩١/٨ ، والمغني ٦٥ ، وشراؤه ١٩٨ . سيان : مثلان ، والسوح : جماعة الساحة .

(٤) البيت لتوبة بن الحُمَيْرِ كما في أمالي القالي ٨٧/١ ، وهو في الأزهية ١١٩ ،

وأمالي الشجري ٣١٧/٢ ، والمغني ٦٥

ف « أو » هنا بمعنى الواو ، وهو قليل لايُقاسُ عليه ، وإنشأ الباب الكثير ما ذكرنا ^(١) .

واعلم أنَّ « أو » إذا وقع قبلها الاستفهام فيصحُّ أن يكون بالهمزة وبغيرها من أدوات الاستفهام ، بخلاف « أم » ، عد بعضهم ، وأنها لا تتقدَّرُ معها ^(٢) . إذا كانت بـ « أي » ، كما تقدَّرتُ مع « أم » ، فإنَّ جوابها يكون : نعم أو لا ، بخلاف « أم » ، وإنشأ ذلك لأنها ^(٣) عطفتُ استفهاماً على استفهامٍ ، فكانَ كلُّ واحدٍ منها قائمٌ بنفسه بخلافِ أم ، فإنَّها مع ما قبلها مقدَّرةٌ بـ « أي » ، فذلك لا يكون جوابها إلاَّ أحدَ الشَّيْنِ أو الأشياءِ ^(٤) ، وقد بيَّنتُ ذلك في بابها ^(٥) .

الموضع الثاني : أن تكون ناصبةً بإضمار « أن » ، فيكونُ معناها معنى إلاَّ مع « أن » ، نحو قولك : لأزيمَنَّكَ أو تقضيَنِّي حقي ولأسيرَنَّ في البلاد أو أستغنيَ ، قال الشاعر ^(٦) :

١٦٠ - فَيَسِرْ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمَسِ الْغِنَى
تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فَتَعْذِرَا
وقال آخر ^(٧) :

١٦١ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَتَعْذِرَا
وذكر بعضهم أنَّ « أو » تنصبُ بمعنى ما ذكر وبمعنى « إلى أن » وبمعنى

(١) ذهب الكوفيون إلى أنَّ « أو » تكون بمعنى الواو وبمعنى « بل » ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون ، انظر : الإنصاف ٤٧٨ ، وقد أورد صاحب الأزهية ١١٧ كثيراً من الشواهد العربية على (أو) التي بمعنى العطف .

(٢) أي : وأنَّ « أو » لا تتقدَّرُ مع الهمزة .

(٣) أي : لأنَّ « أو » . (٤) انظر الأزهية ١٤٣ (٥) انظر ص ٩٣

(٦) البيت لمروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٨٩ ، والمقرب ٢٦٣/١

(٧) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ٨/٥ ، والخصائص

٢٦٣/١ ، واللامات ٥٦ ، وابن يعيش ٢٢/٧ ، واللسان : (أو) ، والأخميني ٥٥٨ ، والحزانة ٦٠٩/٣

« كي » ، وتُجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع ، وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ البيتين المذكورين لا يصحُّ فيها معنى « كي » ، وإنَّ كان يصحُّ فيها معنى « إلى أن » ، وإنما حملهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة ^(١) في نحو : لألزمُكَ أو تقضيَني حقِّي ، ولأسيرنَّ في البلاد أو أستغنيَ ، وإنما الصحيحُ أنَّها لازمةٌ لمعنى « إلاَّ أن » ، في كل موضع ، فعليه المَعول دونَ « إلى أن » ، و « كي » ، لأنَّ ذلك لا يطرُدُ فيها في كلِّ موضع .

واعلم أنَّ « أو » ، هذه إذا حُقِّقَ معناها رجعتْ إلى معنى العاطفةِ اسماً على اسم ، فإذا قال القائلُ : لألزمُكَ أو تقضيَني حقِّي ، فالمعنى : أنا ملازم لك أو قاضٍ أنت حقِّي ، فكانه في الأصل : ليكونُ مني لزومٌ لك أو قضاءُ منك لحقي ، فكانتْ / عطفتْ مصدرًا على مصدرٍ ، وبذلك صَحَّ عندنا إضمارُ « أن » ، بعدها ليصيرَ مابعدَها مصدرًا معطوفاً في المعنى على مصدر آخرٍ من معنى الكلام ، خلافاً للكوفيين : فإنَّهم ينصبون بها نفسها ^(٢) ، ولو كانتْ ناصبةً بنفسها لكانتْ ناصبةً في كلِّ موضع ، فعدم اطراد ذلك يدلُّ على فسادِ مذهبهم ، فقفْ عليه .

باب أيُّ المفتوحة الخفيفة ^(٣)

اعلم أنَّ لها في الكلام موضعين :
الموضع الأول : أن تكونَ تنبيهاً ^(٤) ونداءً مثل « يا » ، « إلاَّ » ،

(١) في الأصل : « الثلاث » وهو تحريف .

(٢) هذا رأي الكسائي فحسب ، ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف ، انظر : الجنى ٩٢

(٣) انظر في أيُّ : أمالي الشجري ٢/٢٩٥ ، ابن يعيش ٨/١٣٩ ، الجنى ٩٢ ،

الملغني ٨٠ ، الجمع ١/٩١ ، ٢/٧١

(٤) في الأصل « تنبيه » .

تختصُّ بالقريب منزلة المصغي إليك ، لتقارب لفظها ، وهي في النداء أبعدُ من الهمزة ، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة و « أيا » .

ويموز مَدُّها إذا بَعُدَت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على بُعْد المسافة^(١) ، وأنَّ السامع بحيث لا يسمع النداء إلاَّ مع المدِّ ، فتقول : أي زيدُ ، وآي زيدُ إذا مَدَدْتَ ، قال الشاعر^(٢) :

١٦٢ - أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدَ فِي رَوْتَقِ الضُّحَى

بُكَاءِ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرُ

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإنَّ وَجَدْنَا منادى دونها قرَرْنَا الحذف ل « يا » وحدها ، لأنها أمُّ الباب في النداء ، والتصرفُ إنما ينبغي أن يكون لها خاصةً ، وسيأتي في بابها لم^(٣) كانت أمُّ الباب ؟

الموضع الثاني : أن تكون عبارةً وتفسيراً ، وهي التي تقع في موضعها « أن » ، المذكورة في بابها فتقول : لم أي انطلق ، وأمرتك أن تكرم زيداً أي تعطيه درهماً ، قال التنوخي^(٤) : تناعس البرقُ أي لا أستطيع مُرى .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ونصَّ عليه ، وجاء في نقله « دليلاً على البعد » .

(٢) البيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٢٣١/١ ، واللسان « يا » ، والمفني ٨٠ ،

رشاوده ٢٣٤ ، والدرر ١٤٧/١

(٣) في الأصل : « لا » وهو تحريف .

(٤) جاء في البغية ٢٩٥/١ : « أحد ابن إسحاق التنوخي ، عالم باللغة ونحو الكوفة ،

غفبه عالم ، توفي سنة ٣١٨ هـ » ويحتمل أن يكون التنوخي هذا شاعراً وأن يكون الشاهد شطر بيت . والسرى : السير في الليل .

باب إي المكسورة الخفيفة^(١)

اعلم أن « إي » المذكورة لا تقع في الكلام إلا جواباً مع القسم به قبله فإذا قال القائل : هل قام زيد ؟ ، فتقول في الجواب : إي والله ، وإي وربي ، قال الله تعالى : « إي وربي إنه لحق »^(٢) .

ومعناها الإثبات والتوكيد^(٣) ، قال بعضهم : هي بمعنى حقاً ، يريد : في المعنى ، لا في الوقوع موقعها ، إذ تلك اسم وهذه حرف .

باب أيا المفتوحة الخفيفة^(٤)

اعلم أن « أيا » معناها التنييه ، ويُنادى بها كما ينادى بـ « يا » ، إلا أنها تكون لازمة لنداء البعيد مسافةً أو حُكماً كاللثام والغافل ، ولذلك كانت على ثلاثة أحرف آخرها ألفٌ تحتل المد ما شئت ، لأن مد الصوت بها يتمكن .

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإذا وجدنا منادى دون حرف نداء حكمتنا بالحذف له « يا » ، لأنها أمُّ الباب^(٥) ، / على ما يبين في بابها بحول الله ، فتقول : أيا زيد ، وأيا عبد الله ، قال الشاعر^(٦) :

١٦٣ - أيا ظبيّة الوعساء بين جلالٍ وبين النقا أنت أم أمّ سالمٍ

(١) انظر في إي : الجنى ٩٣ ، المغني ٨٠ ، الجمع ٧١/٢ (٢) يونس ٥٣

(٣) لم يقصر صاحب المغني وقوع إي جواباً مع القسم به قبله ، وإنما تكون لتصديق

الخبر ولإعلام المستخبر ولوعده الطالب . المغني ٨٠

(٤) انظر في « أيا » المقرب ١٢٥/١ ، الجنى ١٦٩ ، المغني ١٤

(٥) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ونصّ على ذلك ١٦٩

(٦) تقدم برقم ٢٦

وقال آخر^(١) :

١٦٤ - أياراكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَا تَلَاقيَا
ويُروى : فيا راكِباً .

باب إِيَا المكسورة المشددة^(٢)

اعلم أن « إِيَا » لم تات في كلام العرب إلا وصلةً للمضمر المنصوب ليُعلم أنه مفعولٌ بما كان يتصل به من الفعل والاسم الذي في معناه ، وبعضهم يسميها دِعامَةً ، إلا أنها قد تُنزَل في بعض المواضع منزلة فعل الأمر للزوم^(٣) حذفه معها ، وذلك قولهم : إِيَاكَ والشرُّ ، وإياك وأن يحذف أحدكم الأرنب^(٤) ، وقول الشاعر^(٥) :

١٦٥ - فَيَايَاكَ إِيَاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ

والمعنى : أحذر نفسك من ذلك كله ، فلمَّا حُذف الفعلُ لكثرة الاستعمال

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في المفضليات ١٥٦ ، وهو في الكتاب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢ ، والجمهرة ٢٧٢ ، وتعلب ٤٨٨ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وأما القالي ١٣٢/٣ ، والأشعري ٤٤٥ ، وابن عقيل ٧/٤ ، والميني ٤٢/٣

(٢) انظر في « إِيَا » : الكتاب ٤٤٦/١ ، الجنى ٢١٦

(٣) في الأصل : « للزوم » وهو تحريف .

(٤) في ابن يمش ٢٦/٢ : « وإيائي » وشرح المثال بقوله : يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه .

(٥) نسبه في الخزانة ٦٣/٤ إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وعجزه :

إلى الشرِّ دَعَا وللشرِّ جَالِبُ

وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، واللامات ٥٨ ، والمغني ٧٥٦ ، واللان :

(أيا) ، والأشعري ٤٨٠ ، والميني ١١٣/٤

بقي المضمر وحده ، فجعلنا له « إِيَّا » دعامَةً لثلاثٍ يبقى منفصلاً من الفعل^(١) ،
 أو ما في معناه ، فعلى هذا تتصل « إِيَّا »^(٢) بالمضمر المتصل على جميع أنواع
 صيغه : من صيغة نصبٍ وتذكير وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع وغيبة وحضور
 وتكلمٍ ، فيصير حينئذٍ منفصلاً من الفعل أو ما في معناه من الأسماء ، فتقول :
 إِيْبِي وإِيَانَا وإِيَاكَ وإِيَاكَ وإِيَاكَ وإِيَاكَ وإِيَاكَ وإِيَاكَ وإِيَاكَ وإِيَاكَ وإِيَاكَ وإِيَاكَ
 يُفْعَلُ ذلك لإرادة تقدّم المضمر على الفعل أو ما جرى تجرّاه لاعتناءٍ أو موجبٍ
 كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَاكَ نَسْتَعِينُ »^(٣) ، « وإِيَاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ »^(٤) ،
 « وما كَانُوا إِِيَّنَا يَعْبُدُونَ »^(٥) ، « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى »^(٦) .

والأصلُ في ذلك كَلْمَةُ الاتصال بالفعل أو [ما] في معناه لأنه ضعيف
 لكونه في الأصل على حرفٍ واحد ، فاتّصل بما قبله ليتقوى النطق به ، ولَمَّا
 اتّصل بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة ، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم
 مُقَدِّمٌ ، فلم يَصِحَّ النطق به وحده فجُعِلَتْ « إِيَّا » له دِعامَةٌ ليتقوى بها النطق
 ولا يجوز انفصاله مع التأخير إلاَّ في الضرورة ، كقوله^(٧) :

١٦٦ - إِيْلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

أو قوله^(٨) .

(١) في الأصل « فعل » وهو تحريف . (٢) في الأصل « إِيَاه » وهو تحريف ،

(٣) الفاتحة هـ (٤) سبأ ٤٠ (٥) القصص ٦٣ (٦) سبأ ٢٤

(٧) البيت لحيد الأرقط كما في الخزائن ٤٠٦/٢ ، وقوله :

أَتَتَكَ عَنَسٌ تَقَطَّعُ الْأَرَاكَ

وهو في الكتاب ٣٦٢/٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وأمالى الشجري ٤٠/١ ، والإنصاف

٦٩٩ ، وابن يميّش ١٠٢/٣

(٨) بعده بياض قدّز بيت من الشعر .

ولا يصح أن يقال في «إيّا» إنه اسمٌ مضمّرٌ / ، والمضمّرُ الذي بعده ٦٥ حرفُ خطابٍ أو غيبةٍ لاغير كما زعمه بعضهم ^(١) ، وعضدته ابنُ جني في «مر الصناعة» ^(٢) ، لفسادِ ذلك بوجهين :

أحدهما : أن «إيّا» لو كان ضميراً لعاد على شيءٍ ولا يعودُ على شيءٍ ، فبطلَ كونه ضميراً . والثاني : أنه لا يتبدّلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ ولا تذكيرٍ ولا غيبةٍ ولا حضورٍ ، ولو كان ضميراً لتبدّلَ بحسبِ ذلك ، وإنّما يتبدّلُ بحسبِ ذلك ما بعده وهو العائدُ على الأسماء ، فهو المضمّرُ لاغيرُ ، و«إيّا» دعامةٌ ، فإذا كان متصلاً بالفعل أو ما في معناه قيل له ضميرٌ متصلٌ ، وإذا كان متصلاً بـ «إيّا» قيل له ضميرٌ منفصلٌ ، أي فصلت «إيّا» بينه وبين ما يجب أن يكون متصلاً به ، فهي حرفٌ ، فاعلمه .

وأما ما حكى الخليلُ من قولهم : «إذا جاوز الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشواب» ^(٣) ، فلا ينكر اتصال «إيّا» بالظاهر تكريراً لها ، وهو بقوي أنّها ليست اسماً ولا ضميراً ، وإخراجُ الضمائرِ الاسميةِ إلى الحرفيةِ لمجردِ الخطابِ والغيبةِ حيّرةٌ وتكلفٌ بغيرِ دليلٍ قاطعٍ لإخراجِ أصلٍ إلى فرعٍ ، وكثيرٌ إلى قليلٍ .

وما زعمَ بعضهم ^(٤) من أن الجميعَ اسمٌ واحدٌ ، لا خفاءَ بفساده لظهور التركيب . وما زعمَ بعضهم أنها تأنيثٌ «أي» التي في النداء ، لأنها وصلةٌ فحسنٌ .

(١) التزم المؤلفُ برأي الكوفيين ، انظر : الإنصاف ٦٩٥ ، وانظر مذاهب النحويين

في إيّا : الجنى ٢١٦ .

(٢) انظر مر الصناعة ٣١١

(٣) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، ومر الصناعة ٣١١ ، والمرجّل في شرح الجمل ٣٨٤ .

والشواب : ج شابة .

(٤) حكاه ابنُ كيسان عن بعض النحويين ، انظر مر الصناعة ٣١١

لو اطرّد له أي ، مؤنثٌ فعدمُ كونه في غيرِ هذا الباب يضعفُ هذا القول ، ثم إنَّ تأنّثَ « أي » لا معنى له مع وجود وقوعه مع المذكّر في نحو : إِيَّاكَ يارجلُ ، اللهم إلّا أن يكون يعني به النفس فيؤنّث عليها فيسوغُ ، ولكنه يضعفُ لعدم اطراده في غير هذا الباب .

فالأولى الحملُ على الحرفية لأنه لا معنى له في نفسه ، وإنّما معناه في غيره . كسائر الحروف ، ومعناه هنا الاعتمادُ عليه في النطقِ بالمضمرِ المتصلِ^(١) دونّه . هذا آخرُ الكلام على الحروف التي الهمزة فيها أولاً مركبةٌ مع غيرها من الحروف لمعنى في كلام العرب على ما انتهى إليه العلم .

[صَبِيحٌ وَأَمْسَى]

وبقي في الباب لفظتان : إحداهما أصبح والأخرى أمسى ، وكان حقّها أن يذكرّا في بابين على السّرتيب بعد « أل » وقبل « أن » ، ولكنّ لَمَّا كانا في كلام العرب فعلين لم أذكرهما في الحروف ، ولكن قد وردا زائدين في التعجّب خاصة ، قالوا ما أصبحَ أبردّها وما أمسى أدفأها ، فيكونان إذاً ذاك حرفين ، لأن الأفعال والأسماء لا تُتراد ، وإنّما تراد الحروف ، وإن كان اللفظُ للفعل ، كما زادوا « كان » في هذا الباب وفي قول الشاعر /^(٢) :

١٦٧ - سَرَاةٌ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
وكما^(٣) زادوا « أرى » في قولهم : « أخذته بأرى ألف درهم » وإنّ كانا فعلين في اللفظ ، ولكنّ ذلك شاذ لا يُقاسُ عليه .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الرأى عن المؤلف ٢١٦

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٩٨ ، والأزهية ١٩٧ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، وابن يمين ٩٨/٧ ، وفيه جواد عوضاً من « سَراة » ، واللسان (كَن) ، وابن عقيل ١٦٩/١ ، والهمع ١٢٠/١ ، والحزانة ٣٣/٤ . والسراة : الشرفاء . والمُسَوِّمَةُ الخيل الملمة .

(٣) في الأصل : « ولّا » وهو تحريف .

وَيُحْتَمَلُ أَنْ « أَصْبَحَ وَأَمْسَى » وَ « كَانَ » فِي بَابِ التَّعَجُّبِ عَلَى أَصْلِهَا مِنْ الْفِعْلِيَّةِ ، وَيَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضَمِيرُ اسْمِهَا ، وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا ، وَيَكُونُ التَّعَجُّبُ وَاقِعًا عَلَيْهَا لِحُرُوجِهَا فِي مَعَانِي أَخْبَارِهَا فِي النَّظِيرِ فِي اسْتِعْظَامِ أَخْبَارِهَا ، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ أَنْ « تُجْعَلَ زَوَائِدُ حُرُوفًا » ، فَالْقَوْلُ بِهَذَا أَحْسَنُ .

وَلَكِنْ قَدْ يُعْتَرَضُ هَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ بِأَنْ « أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَكَانَ » تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ، وَالْحَرْفُ لَا يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ ، وَيُعْتَرَضُ الْقَوْلُ الثَّانِي بِأَنْ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى وَزْنِ « أَفْعَلَ » ، وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى أَيْسَا مَنْقُولَيْنِ مِنْ ثَلَاثِي ، وَلَا يُبْنَى لِلتَّعَجُّبِ إِلَّا مَا هُوَ ثَلَاثِي فِي الْأَصْلِ .

فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي « أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَكَانَ » إِنَّهَا أَفْعَالٌ تَوَامٌ ، وَفَوَاعِلُهَا مَصَادِرُ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي (١) هِيَ فِيهِ وَتَحُلُّهَا التَّأْخِيرُ بَعْدَهُ ، لَكِنْ قِيلَ لَهَا زَوَائِدُ لِدُخُولِهَا بَيْنَ مَا يَحْتَاجُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَلِأَنَّهَا يَصْلَحُ الْكَلَامُ دُونَهَا ، فَقَوْلُهُمْ : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدُهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَاها » فِي التَّعَجُّبِ أَفْعَالٌ مُؤَخَّرَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا أَبْرَدُهَا أَصْبَحَ ذَلِكَ وَمَا أَدْفَاها أَمْسَى ذَلِكَ وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا كَانَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٢) :

١٦٨ - عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

التَّقْدِيرُ : وَكَانَ ذَلِكَ ، وَقَوْلُهُمْ : أَخَذْتَهُ بِأَرَى أَلْفَ دَرَاهِمٍ ، الْأَصْلُ : أَخَذْتَهُ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ أَرَى ذَلِكَ جَيِّدًا ، فَحُذِفَ مَفْعُولُهَا لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فَاعْلَمْ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « النَّبِيَّ » وَهُوَ سَهْوٌ .

(٢) تَقْدِيمُ بَرَقَمِ ١٦٧

باب الباء

اعلم أن الباء تكون في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

باب الباء المفردة^(١)

اعلم أن الباء المفردة لا تكون في كلام العرب إلا جارة لا غير ، تحفّض ما بعدها على كل حال ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم لا يمكن أن تكون زائدة قطعاً ، وقسم لا تكون إلا زائدة قطعاً ، وقسم يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون .

٦٧ ونعني بالزائد الذي دخوله كخروجه ، لأن النحويين جرت عادتهم أن يُسمّوا الباء والكاف واللام زوائد^(٢) وإن كانت لا يجوز أن يستقل الكلام دونها لثلاث يظن أنها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمة كالباء من بيت ، والكاف من كلام ، واللام من لبّد ،^(٣) والتاء من تميم ، فهذا إطلاق . ويطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه كما في قوله تعالى : « فبا نقضهم »^(٤) و « فبا رحمة »^(٥) .

ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك ، وإن كان معنى لا يصح الكلام دونه ، وذلك ك « لا » في نحو قوله تعالى : « وحسبوا ألا تكون فتنة »^(٦) ، بنصب « تكون » وك « لا » الواقعة بين الجار والمجرور في نحو قولهم : « جئت بلا زائد » ، فالزائد الذي عنيت هو الأول^(٧) الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطالقين الآخرين .

(١) انظر في الباء : المخصص ٥١/١٤ ، ابن يعيش ٣٢/٨ ، ١٣٨ ، ١٠٠/٩ ، الجنى ١٠ ، المغني ١٠٦ ، الهمع ٢٠/٢
(٢) يعنون نحو بزيد وكزيد ولزيد ، وانظر سر الصناعة ١٣٥/١
(٣) اللبّد : الكثير (٤) النساء ١٥٥ (٥) آل عمران ١٥٩ (٦) المائدة ٧١
(٧) وهو الذي دخوله كخروجه .

القسم الأول الذي لا يمكن أن تكون فيه زائدة ، لها فيه اثنا عشر معنى .

المعنى الأول : أن تكون للتعدية ، فإذا كان الفعل لا يتعدى فأدخلتها صار يتعدى نحو قوله : قامَ زيدٌ ، فهذا لا يتعدى ، ثم تقول : « قام زيد بعمره » فيصير يتعدى ، قال الله تعالى : « ولو شاء الله لذهبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ » (١) . ومعناها معنى همزة التعدية ، والتضعيف بمعناها إذا (٢) قلت : أمت زيدا وقوامته ، وقد ذكر في باب الهمزة ، فعنى قوله تعالى : « لذهبَ بِسَمْعِهِمْ » ، لأذهبَ بِسَمْعِهِمْ .

المعنى الثاني : أن تكون للاسعانة نحو قولك : كتبت بالقلم ، وضربت بالسوط ، والمعنى أن الكتب وقع منك بآلة وهو القلم ، والضرب وقع بآلة وهو السوط ، فهما المعنيان [الداخلان] على الفعلين ، قال الشاعر (٣) :

١٦٩ - نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

فأدخل الباء في السيف لهذا المعنى ، وذلك في القلم وشبهه .

المعنى الثالث : أن تكون للإلصاق ، نحو مررتُ بزيدٍ وقُدْتُه بعصاه ، وجذبته بشعره ، معنى ذلك كله أنك ألصقت المرورَ بزيدٍ والقود بالعصا والجذب بالشعر ، ومنه : وصلتُ هذا بهذا ، أي ألصقته به ، فالإلصاق يكون لفظياً ومعنوياً ، كما مثل ، قال الله تعالى : « وإذا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ » (٤) وقال « لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ » (٥) ، وقال « وقد كفروا به مِنْ قَبْلُ » (٦) وهذا

(١) البقرة ٢٠

(٢) في الاصل : « أنا » وهو تحريف .

(٣) نسب في الخزائن ١٥٩/٤ إلى النابغة الجعدي ، وقبلة :

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ .

وهو في أدب الكاتب ٤١٨ ، والإنصاف ٢٨٤ ، والمغني ١١٥ ، وشواهد ٣٣٢ والفلج : الماء الجاري .

(٤) المطففين ٣٠ (٥) الروم ٣٤ (٦) سبأ ٥٣

المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها ، حتى إن بعض النحويين قد ردّوا أكثر معاني الباء إليه ، وإن كان على بُعد ، والصحيح التنويع كما ذكر ويذكر .

٦٨

المعنى الرابع : المصاحبة وهي التي تعطي / معنى « مع » نحو قولك : جئت به ، وجاء البرد والطيالة ^(١) ، قال الله تعالى « فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ » ^(٢) أي : مع جنوده .

المعنى الخامس : السؤال ، فتكون بمعنى « عن » نحو : « سألتك بزيدي » أي عنه ، قال تعالى : « سأل سائل بعذاب واقع » ^(٣) ، أي : عن عذاب ، وقال الشاعر ^(٤) :

١٧٠ - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي
بَصِيرٌ بَأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ
أي : عن النساء .

المعنى السادس : السبب ، نحو قولك : ضربتك بخالفتك ، وأحسنْتُ إليك يا كرامك ، قال الله تعالى : « فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ » ^(٥) ، وقال : « فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ » ^(٦) ، وقال : « فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ » ^(٧) ، معنى ذلك كله بسبب .

المعنى السابع : معنى التعجب ، نحو قولك : أحسنَ بعمرٍ ، وأكرمَ به ، ومعنى ذلك : ما أحسنه وما أكرمه ، أي : هو حسنٌ جداً وكرمٌ

(١) لا موضع للشاهد في مثاله : لعلها بالطيالة ، فهي تشبه قولهم : جاء البرد والطيالة .

(٢) الإسراء ٧٨ (٣) المعارج ١

(٤) البيت اعلمة بن عبدة . وهو في الديوان ٣٥ . والمفضليات ٣٩٢ ، وحاشية البحري ١٨١ ، وأدب الكاتب ٣٩٧ ، وشرح أدب الكاتب ٣٥٥ ، والأزهية ٢٩٥ ، واللسان (با) ، والهمع ٢٢/٢

(٥) العنكبوت ٤٠ (٦) آل عمران ١١ (٧) الأنفال ٥٥

جداً ، قال الله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ »^(١) و « أَبْصُرْ بِهِ وَأَسْمِعْ »^(٢) ،
 المعنى : هؤلاء يَمُنُّونَ يُتَعَجَّبُ مِنْهُمْ أَوْ هَذَا يَمُنُّ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ ، إذ لا يَصِحُّ
 التَّعَجُّبُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لِإِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِالْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ ،
 والتَّعَجُّبُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا خَفِيَ سَبَبُهُ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْبَاءُ زَائِدَةً
 لثَلَاثٍ يَفْسُدُ مَعْنَاهَا وَيَخْرُجُ الْكَلَامُ عَنِ التَّعَجُّبِ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ
 فَاعِلٍ عِنْدَ قَوْمٍ وَفِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ عِنْدَ آخَرِينَ .

المعنى الثامن : الظرفية ، فتكون بمعنى « في » ، نحو قولك : زَيْدٌ بِالْبَصْرَةِ
 وَعَبْدُ اللَّهِ بِالْكُوفَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « أَنْ تَبْوَآءَ لِقَوْمِكَمَا بَمِصْرَ يَبُوتَا »^(٣)
 أَي : فِي مِصْرَ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

١٧١ - بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمِشِينَ خَلْفَةً وَأَطْلَاوْهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْمَعٍ
 أَي : فِيهَا ، وَقَالَ آخِرُ^(٥) :

١٧٢ - أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ
 أَي : فِي الْمِصْرِ .

المعنى التاسع : معنى الحال ، كقولك : خَرَجَ زَيْدٌ بَثْيَابِهِ ، أَي : وَثْيَابُهُ
 عَلَيْهِ ، أَي : وَهَذِهِ حَالُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٦) :

١٧٣ - وَمُسْتَنَّةٍ كَأَسْتِنَانِ الْخَرُوفِ فِي قَدْ قَطَعَ الْحَبْلَ بِالْمِرْوَدِ

(١) مريم ٣٨ (٢) الكهف ٢٦ (٣) يونس ٨٧

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه . وفي شرح القصائد ٢٣٩ . والعين : البقر ،
 الأرام : الظباء البيض ، خلفه : يخلف بعضها بعضاً . والأطلاء : ج الطلاء وهو ولد البقرة
 (٥) تقدم برقم ١٠٩

(٦) لم أهتم إلى قائله ، وإنما ذكر في اللسان (خروف) أنه لرجل من بني الحرث
 وهو في مر الصناعة ١٥١ ، والكامل ٤٧٩ ، وابن يعيش ٢٣/٨ . والمستنة : الطمعة
 فار دمه ، وأستنان الخروف : أي إن دمه مر على وجه ولد الفرس ، والمِرْوَد : حديد
 توتد في الأرض يشد فيها حبل الدابة .

أي : والميرود فيه ، أي : هذه حاله .

المعنى العاشر : أن تكون للعروض كقولك : بعث هذا بهذا ، وأعطيت
ذاك بذاك ، قال الله تعالى : « وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ^(١) » ، وقال الشاعر ^(٢) :

١٧٤ - هذا بذاك وَلَا عَثْبُ عَلَى الزَّمَنِ

أي : عوض جنتيهم ، وعرض ذلك .

المعنى الحادي عشر : أن تكون للقسم ، كقولك : بالله لتخرجن ، وبك
لأفعلن ، قال الشاعر ^(٣) :

١٧٥ - بالله رَبِّكَ إِنْ أَتَيْتَ فَقُلْ لَهُ هذا ابْنُ هَرَمَةَ واقفاً بالبابة

/ ويشاب هذا بسؤال ، وقال آخر ^(٤) :

٦٩

١٧٦ - رَأَى بَرَقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ

فَلَا يَبْكُ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا

وقال آخر ^(٥) :

١٧٧ - أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بَاحْتِمَالٍ لَتَقْتُلَنِي فَلَا يَبْكُ مَا أَبَالِي

المعنى في الأبيات : وحق الله وحقك .

فأما الباء في قولهم « طفت بالبيت » وقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » ^(٦)

في الآية ^(٧) ، فذهب بعضهم إلى أن الباء في ذلك للتبعية ولذلك أجاز أصحاب

(١) سبأ ١٦

(٢) البيت للشافعي وهو في ديوانه ٨٣ وصدره : فأصبحوا ولسان الحال ينشدم .

(٣) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ٧٠ وابن يعيش ١٠١/٩

(٤) نسب في النوادر ١٤٦ إلى عمرو بن يربوع ، وهو في الخصائص ١٩/٢ وابن يعيش ٣٤/٨

(٥) نسب في حاسة أبي تمام ٤١٥/١ إلى فتوية بن سلمى ، وهو في الخصائص ١٩/٢

واللسان (طلل) ، وابن يعيش ١٠١/٩ . والاحتمال : الارتمال .

(٦) المائدة ٦ ، وفي الأصل : « فامسحوا » وهو سهو .

(٧) في الأصل : « في الآيتين » وليس في القرآن الكريم سوى هذه الآية .

مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعض إلى إجازة قدر الأثلة من الرأس في المسح ، والصحيح أن الباء في ذلك كله للإلصاق ، كما تقدم في المعنى الثالث ، وإنشأ التبعض الذي يمكن في التمثيل في الآية (١) على المجاز ، لا أصل للباء فيه ، فهو مثل قواك : ضربت زيدا ، وأنت تريد بعضه ، بإطلاق اللفظ مجازاً .

المعنى الثاني عشر : التشبيه كقولك : لقيت به الأسد وواجهت به الهلال ، كأنك قلت : لقيته فكأنني لقيت الأسد ، وواجهته فكأنني واجهته الهلال ، قال العجاج (٢) :

١٧٨ - لا قَوْأَ بِهِ الْحِجَّاجَ وَالْإِصْحَارَا بِهِ ابْنُ أَجْلَى وَافَقَ الْإِسْفَارَا
كأنه قال : وجدوا به ابن أجلى ، فاعلمه .

★ ★ ★

القسم الثاني الذي لا تكون فيه إلا زائدة ، لها ستة مواضع :

الموضع الأول : المبتدأ إذا كان « حَسْبُ » ، كقولك : « بِحَسْبِكَ أَنْ تَقُومَ » ، أي : حَسْبُكَ ، قال الشاعر (٣) .
١٧٩ - بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ
وقال آخر (٤) :

(١) في الأصل : « في الآيتين »

(٢) هو في ديوانه ٢٣ ، وأما القالي ٢٤٤/١ ، واللسان (جلا) . وابن أجلى : المنكشف المشهور الأمر ، ولاقوا به : أي بذلك المكان ، والإصحار : وجدوه مصحرا ، وافق الإسفار : أي واضحا كالصبح .

(٣) نسب في اللسان « يا » إلى الأشعر الرقبان ، وهو في سر الصناعة ١٥٤/١ . والخصائص ٢٨٢/٢ ، والإنصاف ١٧٠ ، وابن يعيش ٢٣/٨ . والمضر : الذي يروح عليه الكثير من المال .

(٤) لم أفتد إلى قائله ، وهو في الحماسة ١٩٩/٢ ، والإنصاف ١٦٩

١٨٠ - بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدتْ أَخْزَمَ كُلِّهَا
لِكُلِّ أَنَسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ
أي : حسبك علمهم ، وحسبك سيادتك .

الموضع الثاني : خبر ليس ، نحو قولك : ليس زيد بقائم ، قال الله تعالى :
« أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (١) وقال الشاعر (٢) :

١٨١ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

الموضع الثالث : خبر « ما » ، نحو قولك : ما زيد بقائم ، قال الله تعالى :
« وَمَا مُمْ بِمُؤْمِنِينَ » (٣) « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

١٨٢ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وسواء كانت « ما » ، حجازية أو تميمية فالباء داخلة في خبرها زائدة .

الموضع الرابع : فاعل كفى ، كقولك : كفى بك شاهداً ، قال الله تعالى :
« وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » (٦) ، « وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً » (٧) .

ولا تدخل هذه الباء في فاعل « كفى » ، إلا إذا كانت غير متعدية بمعنى : « اكتفى » ، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها كقوله تعالى : « وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ » (٨) و « إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ » (٩) ، ومنه قول العري : / يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ كَفَيْتُكَ (١٠) ، والمفعول الثاني هنا محذوف اقتصاراً .

(١) الزمر ٣٦ (٢) تقدم برقم ١٥٠ (٣) البقرة ٨ (٤) آل عمران ١٨٢

(٥) تقدم برقم ٨٧ (٦) النساء ٧٩ (٧) النساء ٨١ (٨) الأحزاب ٢٥

(٩) الحجر ٩٥ (١٠) انظر المقرب ١٧٦/١

الموضع الخامس : مفعول كفى عند بعضهم في الضرورة كقول الشاعر^(١) :

١٨٣ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وابن أبي العافية^(٢) الإشبيلي المتأخر يجعل « الباء » في البيت داخلة على فاعل « كفى » كما في الموضع الرابع ، ويجعل « حب النبي » بدل إشمال^(٣) من الضمير على الموضع ، لأن الضمير مخفوض لفظاً مرفوع معنى وهو حسن ، وعليه حمل بعض المتأخرين بيت المتنبي^(٤) :

١٨٤ - كَفَى يَجْسَمِي نَحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَينِي

الموضع السادس : الفاعل في الضرورة ، كقوله^(٥) :

١٨٥ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

أي : ألم يأتك^(٦) خبر بما لاقَتْ ، كما قالوا : « قد كان من مطر^(٧) » ، أي نازل من مطر أو شبهه ، والأخفش يجعل « من » هنا زائدة وكلامها ضعيف ، ويروى : « ألا هل أتاك »^(٨) و « ألم يأتك » بغير ياء .

(١) اختلف في نسبته - كما في الخزائنة ٥٤٥/٢ - بين كعب بن مالك ، وعبد الله بن رواحة وبشير بن عبد الرحمن ، وهو في الكتاب ١٠٥/٢ ، وثعلب ٢٧٣ ، وأما الشجري ١٦٩/٢ ، والأزهية ١٠١ ، واللان (منن) ، والمغني ١١٦ ، وشواهد ٣٣٧ ، والهمع ٩٢/١

(٢) في الأصل : « ابن أبي العالية » ولم نجد رجلاً بهذه الكنية ، ولعل الصواب ابن أبي العافية وهو محمد بن عبد الرحمن ، فقيه بالغة والعربية توفي ٥٨٣ ، انظر : البنية ١٥٤/١

(٣) في الأصل : « إشمال » وهو تحريف .

(٤) الديوان ٤٠٤/٤

(٥) البيت لقيس بن زهير كما في النوادر ٢٠٣ ، وسر الصناعة ٨٨ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، وإيضاح الزجاجي ١٠٤ ، وأما الشجري ٨٤/١ ، والمتع ٥٣٧ ، وابن عيمش ٢٤/٨ . وتنمي : تبلغ ، واللبنون : جماعة الإبل ذات اللبن .

(٦) كذا كما رويت في البيت . (٧) انظر : المغني ٣٦٠

(٨) في الأصل : « أتاك » وهو تحريف ، والتصويب من سر الصناعة ٨٩/١

ومثل زيادتها في الفاعل للضرورة زيادتها في خبر الابتداء كقوله (١) :

١٨٦ - مَا أَنتَ مِنْ بَيْتٍ يَلَدُ دُخُولَهُ

وَظَلُّكَ لَوْ يُسْطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلِ

وقال الآخر (٢) :

١٨٧ - فَنَعُكَهَا بَشْيٍ يُسْطَاعُ

أي : شيء ، ومجتملاً أن يكون الخبر محذوفاً أقيم الجار والمجرور مقامه ، كأنه قال : فنعكها كائن أو حادث أو مستقر ، وهر أجود من الزيادة لكون الجار والمجرور يقعان خبراً للبتدأ قياساً .

وأما قوله : « أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنْ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْصِيَ بِخَلْقِهِنَّ » [بقادر] ، (٣) ، فذكر أبو الحسين ابن عصفور الإشبيلي (٤) أن ذلك من الشاذ (٥) ، وفيه عندي تسويغ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي ، والباء في تمام فائدته ، فكانت كائنها في خبر « ما ، إذ » « أَلَمْ » ، نفياً كما أن « ما ، نفياً » .

★ ★ ★

(١) لم أمتد إلى قائله ، ورواية الصدر في أمالي الغالي ٣١٩/٢

بِنَا أَنتَ مِنْ بَيْتٍ دُخُولُكَ لَذَّةٌ

وهو في السط ٨٤٢/٢

(٢) نسب في حاشية أبي تمام إلى رجل من تميم ٦٨/١ ، وصدرة :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْبَتَ اللَّعْنِ فِيهَا

وهو في شواهد التوضيح ٣١ ، والمغني ١١٧ ، والأشبوني ٥٢ ، والخزانة ٤١٣/٢

(٣) الأحقاف ٣٣

(٤) هو علي بن مؤمن - امل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، له : المتع والمقرب

وحشر الجمل ، توفي سنة ٦٦٣ ، انظر : البنية ٢١٠/٢

(٥) أي : دخول الباء في « بقادر »

القسم الثالث الذي يحتمل أن تكون فيه زائدة وألا تكون ، ماعدا ما ذكرنا من القسمين نحو قوله تعالى : « تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ »^(١) ، فيحتمل أن تكون الباء زائدة ، ويكون التقدير : « تَنْبُتُ الذَّهْنُ » أي : تخرج منه ، ويحتمل أن تكون الباء بآء الحال كأنه قال : تَنْبُتُ شَجَرُهَا وَالذَّهْنُ فِيهَا ، فتكون من المعاني التي ذكرنا أولاً ، وكذلك قول الشاعر^(٢) :

١٨٨ - شَرَبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرِ ضَيْنٍ فَأَصْبَحْتُ

زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِياضِ الدَّيْلَمِ

وقول الآخر^(٣) :

١٨٩ - شَرَبْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجٍ خَضِرٍ لَهْنٌ نَيْيَجٌ

إن جعلنا الباء زائدة^(٤) في البيتين كان الماء مفعولاً لشربت أو لشربن ، وإن كانت غير زائدة فهي الظرفية أو التي للإلصاق التي فيها معنى التبعية ، كما تقدم^(٥) ، فقس على هذه الثلاثة الأقسام ما يرد عليك من الباء في كلام العرب نجدة واحداً منها إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٠

(٢) البيت لعنترة وهو في الديوان ٢٠١ ، والأزمية ٢٩٤ ، وأمالى الشجري ٢٧٠/٢ ، واللسان (دحض) ، وابن يمين ١١٥/٢ . والزوراء : المائلة ، والديلم : الأعداء .

(٣) في الأصل : « مناليج » وهو تحريف ، والبيت في ديوان الهذليين ١/١ . لأبي

ذؤيب ، وروايته :

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَيْيَجٌ

وهو في أمالى الشجري ٢٧٠/٢ ، والأزمية ٢٩٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وأدب الكاتب ٤٠٨ ، واللسان (شرب) ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأشونى ٢٨٤ ، والحزانة ١٩٣/٣ والنسيج : المر السريع مع الصوت ، ومعنى : من ، وهي لغة هذيل .

(٤) في الأصل : « الزائدة » وهو تحريف .

(٥) استشهد الهروي بالبيتين على أن الباء بمعنى « من » ، انظر : الأزمية ٢٩٤

واعلم أن الباء وسائر حروف الحذف لابد أن تكون متعلقة بفعل أو مافيه معنى الفعل أو راحة الفعل ، لأن الجار والمجرور في موضع معمول مستدع^(١) لواحد من ذلك .

إلا أن حقيقة المتعلق إنما هي في غير الزائد ، وأما الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً ، وبعضهم يجعله متعلقاً إن كان في الكلام فعل^(٢) أو معناه كـ « ليس » ، وإن لم يكن كـ « ما » ، الحجازية فلا يجعله متعلقاً وهو الصحيح لأن عمله تشبيهاً^(٣) بغير الزائد إذ لا حاجة إليه فكان ينبغي أن لا يعمل ، فإذا عمل وكان في الكلام ما^(٤) يتعلق [به] كان الشبهة لغير الزائد من جهتين^(٥) ، نحو : « ما جاء من أحد » ، وإن كان لشيء له يتعلق به كان الشبهة لغير الزائد من جهة واحدة وهو العمل فقط ، فتعلق الزائد لا ضرورة له كغير الزائد ، إذ لا حاجة إليه لازمة ، فاعلمه .

باب الباء المركبة مع غيرها من الحروف

وهي تتركب مع الجيم واللام : يجمل ، ومع اللام وحدها : بل ، ومع اللام والألف : بلى ، وما عدا ذلك من التركيب مغفل .

باب يجمل^(٦)

اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد^(٧) [وهو] الجواب

(١) في الأصل : « مستدعى » وهو تعريف .

(٢) في الأصل : « فعلا » وهو تعريف .

(٣) كذا على تقدير : يشبه تشبيهاً :

(٤) في الأصل : « بما » وهو تعريف .

(٥) أي : أنه عمل الجر وله ما يتعلق به .

(٦) انظر في « يمل » : الجنى ١٦٩ ، المفتى ١١٩ ، الهمع ٧١/٢

(٧) في الأصل : « واحداً » وهو تعريف .

بمعنى نعم ، وهذا إذا كانت حرفاً ، وتكون اسماً بمعنى حَسْبُ كقوله (١) :
 ١٩٠ - عَجَلْنَا هَذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَالِ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ يَجَلُ
 وقوله (٢) :

١٩١ - أَلَا يَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا يَجَلُ

باب بل (٣)

اعلم أن معنى « بل » في كلام العرب الإضرابُ عن الأول إما تركاً له
 وأخذاً في غيره لمعنى يظهر له ، وإمّا لأنه بَدَاءٌ (٤) نحو قولك : ضربتُ زيداً
 بل عمراً ، واضرب زيداً بل عمراً ، وإمّا لغلطه بذكر لفظه وأنت تريدُ
 غيره ، نحو : رأيت رجلاً بل حماراً ، وهذا لا يقع في القرآن ولا في فصيح
 كلام في حال تبليغ ، وإما للنسيان ، وهو أيضاً / لا يصح في القرآن ولا في
 ٧٢ كلام مبلّغ عن الله تعالى ، والأمثلة في كليهما واحدة ، وإمّا يقع الفرق بين
 الموضعين من جهة المعنى ، وهو أن النسيان وضعُ شيءٍ على غيره من غير علم
 به ولا خطور بالبال ، والغلط وضعُ شيءٍ على غيره بمضي الوهم إليه ثم يظهرُ
 المقصودُ ، وأمّا البداء فهو وضعُ شيءٍ على معنى بالقصد ، ثم يتبين أن الأولى

(١) في الأصل : « كقولك » وهو تحريف ، وتقدم الشاهد برقم ٤٧

(٢) البيت لطرفة وهو في الديوان ٨٩ ، وصدره :

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا

وهو في المتن ١١٩ ، وشواهد المتن ٣٤٥

(٣) انظر في « بل » : الأزهية ٢٢٨ ، المقرب ٢٣٢/١ ، ابن يعيش ١٠٤/٨ ،

الجنى ٩٣ ، المتن ١١٩

(٤) سيجرح المؤلف « البداء » بعد قليل .

غير ذلك الشيء ، ففي المدح يؤتى بأحسن ، وفي الذم يؤتى بأقبح ، كقولك :
هندٌ شمسٌ [بل] دنيا ، وهندٌ ليلٌ [بل] كابوس ، أو شبه ذلك .

ودخول د بل ، في هذه المواضع بصرف المراد الأول إلى الثاني ، واستعمالها
دون د بل ، قبيح ، فإذا صح هذا ف د بل ، لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطفٍ مشرّكاً ما بعده مع ما قبله في
اللفظ ، وهو الاسمية في الأسماء ، والفعلية في الأفعال ، والرفع والنصب والخفض
والجزم ، ولا تشترك في المعنى لأن الفعل لأحدهما دون الآخر وهو الثاني ،
سواء كان الأول موجباً أو منقياً ، نحو : قام زيد بل عمرو ، وما قام زيدٌ بل
عمرو ، فالقيام في كلا الحالين الثاني دون الأول [و] إن ظهرت أداة النفي
بعدها مع الفعل ، فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعله للثاني ، نحو : ما قام
زيدٌ بل ما قام عمرو .

وخالف أبو العباس المبرد في هذا ، وزعم^(١) أن د بل ، تضرب عن الأول
إنباتاً وتثبت للثاني ، وتضرب عن الأول نفياً وتثبت^(٢) للثاني ، فإذا قال القائل :
قام زيدٌ بل عمرو ، فالقام عمرو لا غير ، وإذا قال : ما قام زيدٌ بل عمرو ،
فنفي القيام عن عمرو ، والإضراب عن النفي للأول^(٣) .

ومذهب لا يصح لأن د بل ، عندنا وعنده ليس حرف عطفٍ مشرّكاً في
المعنى ، وإنشأ هو في اللفظ خاصة ، فلا يُقدّرُ بعدها غير الفعل خاصة من
غير نفي ، إذ النفي هو المعنى الذي تشرك فيه الحروف المشرّكة في المعنى
كالواو ، فإذا لاحظ ل د بل ، في تقدير نفي بعدها ، وإن كان وقع الخلاف
بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب لا غير وكان الكلام الأول لم يكن ،

(١) انظر : المتعصب ١٢/١

(٢) قوله : « وتثبت » غير واضح في الأصل ، والمعنى : ثبت النفي للثاني

(٣) أي : أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها .

وإذا كان قبلها إيجابٌ أُضربتَ عنه لا غير ، وجعلته للثاني ، وكان الأول أيضاً لم يكن ، وكذلك إذا كان الأول إيجاباً والثاني نفيّاً أو بالعكس ، وقد اتفق معنا في باب « ما » الحجازية أننا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخرَ بـ « بل » ارتفع لا غير ، فتقول : ما زيد قائماً بل قاعدٌ ، وكان ينبغي على مذهبه أن يُجيزَ النصبَ / في « قاعد » على تقدير « ما » أخرى ، ولا يقولُ به ، فدلَّ ٧٤ على تناقض كلامه ، وقد نصَّ على هذا الفصل في باب « ما » من « المقتضب » له ^(١).

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداءٍ وذلك إذا لم يقع تشريكٌ بين ما بعدها وما قبلها ، وتكون عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ مُضربٍ عن الأولى ، نحو : اضرب زيداً بل أنت قائمٌ ، أو قام زيدٌ بل عمروٌ منطلقٌ ، أو زيدٌ خارجٌ بل أخوك منطلقٌ ، أو ما فعلتَ هذا بل عبدُ الله منطلقٌ ، قال الله تعالى : « ق ، والقرآن المجيد ، بَلْ عَجِبُوا » ^(٢) ، و « ص ، والقرآن ذي الذكرِ بَلْ الدِّينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ » ^(٣) ، فهذا حرف ابتداءٍ لا غير ، وقال تعالى : « بَلْ تُهم في شكٍ من ذكركي ، بل لَمَّا يَذوقُوا عَذَابٍ » ^(٤) ، فهذه تعطفُ جملةٌ على جملة ، والإضرابُ لازمٌ لها على كل حال .

وذكر بعضهم أن « بل » تكون حرفَ خفضٍ للنكرة بمنزلة « رُبُّ » وأنشد على ذلك ^(٥) :

(١) المقتضب ٤/١٨٨ ، ٢٠١

(٢) الآية ٢٠١ من سورة ق (٣) الآية ٢٠١ من سورة ص (٤) سورة ص ٨

(٥) البيت لسور الذنب كما في اللسان : (بلل) ، وبعده :

قَطَعَتْهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ

وهو في سر الصناعة ١٧٧ ، والخصائص ١/٣٠٤ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يعيش ١١٨/٢٠ ، وشراهد الشافية ٢٠٠ . والجوز : الوسط ، والتبهاء : المفاضة يتبها فيها السالك .
الجلحفة : الترس ، وتجوّفت : دخلت جوف مخبئها .

١٩٢ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ

و (١) :

١٩٣ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

وقال الآخر (٢) :

١٩٤ - بَلْ مَنْ رَأَى الْبَرْقَ بَتْ أَرْقَبُهُ

وليس كذلك بل ما بعدها مخفوض بـ « رُبٍّ » مضمره ، فإنها تضرر
ويبقى عملها دون « بل » وغيرها من حروف العطف ، كقوله (٣) :

١٩٥ - رَسَمَ دَايِرَ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

أراد : رب رسم دايِر

(١) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٥٠ ، وبعده :

لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وهو في الإنصاف ٥٢٦ ، واللسان : (ندل) ، والجني ٩٤ ، والمغني ١٢٠ ، والشذور
٣٢٣ ، وابن عقيل ٢٦/٣ ، والأشعرى ٢٩٩ ، وشواهد المغني ٣٤٧ . والفجج : ج فج وهو
الطريق الواسع ، قتمه : أصله : القتام وهو الغبار ، والجهرم : البساط .

(٢) البيت لـ : لبيد ، وهو في ديوانه ٢٩ ، وروايته فيه : ياهل ترى ، وعجزه :

يُزْجِي حَبِيْبًا إِذَا خَبَا ثَقْبًا

وفي الأصل : « البرق يشري بت أرقبه » فيضطرب عروضياً ، وهو في الكتاب
٣٦٩/٢ ، والأزهية ٢٣١ . وزججي : يسوق ، والحبى : السحاب المرتفع ، وثقب : أضام
(٣) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٨٧ ، وعجزه :

كَدَتْ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ

وهو في الخصائص ٢٨٥/١ ، وسر الصنعة ١٤٩ ، وأمالى القالي ٢٤٣/١ ، والسمط ٥٥٧ ،
وابن يعيش ٥٢/٨ ، والمغني ١٢٩ ، وابن عقيل ٢٧/٣ ، واللان : (جلل) ، وشواهد
المغني ٤٠٣ ، والميني ٣٣٩/٣ ، والخزاة ١٩٩/٤

فإذا دخلت « بل » ، فهي حرف ابتداء كلام واضراب عن كلام مقدير مخالف لما هي فيه ، ولا يلزم أن يكون بعدها إذا كانت حرف ابتداء مبتداً ألا ترى قول الشاعر (١) :

١٩٦ - بَلْ هَلْ أَرِيكَ حُمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً

كَالْنَخْلِ زَيْنَهَا يَنْعُ وَإِفْضَاحُ

إنه أدخلها على « هل » ، وليست مبتداً ، وإنشأ لها صدر الكلام ، وكذلك في الأبيات الثلاثة المتقدمة (٢) ، وهي حرف ابتداء كلام وإن كان بعدها « رب » لأنها لا يُصدّرُ بها الكلام ، فإن كانت حرف جر تراها في بابها إن شاء الله .

باب بَلَى (٣)

اعلم أن « بلى » تعطي من الإضراب ما تعطي « بل » ، إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي (٤) ، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل ، فتقول في جواب النفي عارياً من الهمزة ، إذا قال القائل : ما قام زيد : بلى ، ومعناه : قام زيد ، فحلت محل الجملة الواجبة جواباً للنفي . وكذلك تقول في جوابه إذا دخلت عليه الهمزة للمعاني المذكورة ، فتقول في جواب : ألم يقم زيد : بلى ، والمعنى : قام زيد . وسواء في ذلك لم وما

(١) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ٥/١ ، والرواية فيه : « يا هل » ، والكتاب ٣٦٨/٢ ، والأزمية ٢٣٠ ، والمخصص ١١/١٢٢ ، واللسان : (حمل) . وقوله : كالنخل ، شبه الإبل بالنخل . البنع : إدراك الثمر ، والإفضاح : يقال : قد أفضح البسر ، إذا ما اختلط في خضرة بصفرة أو حررة .

(٢) أي : وردت ولها صدر الكلام .

(٣) انظر في « بلى » أمالي السهيلي ٤٤ ، الجنى ١٦٩ ، المغني ١٢٠ ، المعجم ٧١/٢ .

(٤) قال ابن هشام : « وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرد ،

انظر : المغني ١٢١

٧٤ وليس أو غير ذلك من أدوات النفي ، قال الله تعالى : « وقالوا لن نَمَسَّنَا / النارُ إلاَّ أباماً معدودة » ، ثم قال بعد « بلى ^(١) » ، وقال : « ألم يأتِكُم نذيرٌ قالوا : بلى » ^(٢) ، وقال : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » ، قالوا : بلى » ^(٣) ، وقال تعالى : « أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَلْتَنُ نَجْمَعُ عَظَامَهُ [بلى قادرين] » ^(٤) ، والمعنى فيها في ذلك كلمة الإيجاب والإثبات لما سُئِلَ عنه بالنفي ، أو قرر أو نفى أو توهم نفيه ، وهي في ذلك نقيضة ^(٥) ، « نعم » ^(٦) ، وستبين في أبوابها بحول الله تعالى .

باب التاء ^(٦)

اعلم أن التاء لا تكون في كلام العرب إلا مفردةً ، ولا تتوَكَّب مع غيرها من الحروف ، وهي تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .
القسم التي هي أصل لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للمضارعة في الفعل ، ومعنى المضارعة المشابهة . وقد تقدم معناها وبيانها في باب الهمزة ، إلا أن الذي يجب أن تعلم هنا أن التاء تدلُّ في الفعل المضارع على الواحد المخاطب ، نحو : أنت تقوم ، والمخاطبة نحو : أنت تقومين يا هند ، والمخاطبتين مذكرتين نحو : أنتما يازيدان تقومان ، أو مؤنثتين نحو : أنتما ياهندان تقومان ، والجماعة المذكَّرين المخاطبين نحو : أنتم يازيدون تقومون ، أو المؤنثين المخاطبتين ، نحو : أنتنَّ ياهنداتُ تقمن ، والغائبة نحو : هي تقوم ، والغائبتين نحو : الهندان تقومان ، قال الله تعالى في المذكر : « وما تَكُونُ في شأنٍ وما تَتَلَو منه من قرآن » ^(٧) ، وقال :

(١) البقرة : ٨١٠٨٠ (٢) الملك : ٨ ، ٩ (٣) الأعراف : ١٧٢ (٤) القيامة : ٣
(٥) ثمة شواهد تدلُّ على أن « نعم » توافق « بلى » بعد النفي المقرون بالاستفهام .
وقد تأرلوا هذه الشراهد . انظر : آمالي السهيلي ٤٥ ، الجنى ١٧٠
(٦) انظر في التاء : الكتاب ٣٨/٢ ، المذكر والمؤنث للبرد ، ابن يعيش ٩١/٥ ،
الجنى ١٩ ، المغني ١٩٣
(٧) يونس : ٦١

« لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى » ، (١) ، وقال : « وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْخِجَهُمْ » ، (٢) ، وقال : « إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا » ، (٣) ، وقال : « وَلَا تَبْرَحْ جَنَّ تَبْرُجُ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » ، (٤) ، وقال الراجز (٥) :

١٩٧ - يَا بَنَّةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي
وقال الشاعر (٦) :

١٩٨ - تَقُولُ سُلَيْمَى لَا تَعَرِّضْ لِيْلَفَةٍ

وَلِيْلِكَ عَنْ لَيْلٍ الصَّعَالِيكِ ثَانِيَمُ

واعلم أنَّ هذه التاء كان ينبغي أن يقال فيها : بدل من الواو لأن الواو أخت الياء والألف اللتين هما حرفا المضارعة ، لأنَّ الجميع حروفٌ علَّةٌ تُزَادُ وتنقص وتغيَّرُ بالقلب والبدل ، إلا أنَّ الواو اتِّعِمًا لم توجد في الفعل المضارع لمعنى المضارعة ، كما وُجِدَتْ الواو في تصرُّف « أُولِج » حين قالوا : أُولِجَ يَدُهُ فِي كَذَا وَأَتَلَجَ ، فلم يُحْكَمْ عَلَى التاء المذكورة بالبدل ، ولكن يقال (٧) : إِنَّهَا عَوَّضَتْ مِنْ الْوَاوِ لِأَنَّ مَحَلَّ هَذَا الْمَوْضِعِ الْوَاوُ ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا وَقَعَتْ أَوَّلًا لَمْ يُحْكَمْ بِهَا لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تُزَادُ / ، فهي تشبه الواو في غير هذا الموضع في البدل منها ، ٧٥ وكأنَّها هنا بدل وليست يبدل ، ولكن [حَلَّتْ] محلَّ الواو في جريانها بحرى الياء في هذا الموضع ، ولزمت هنا لأنها أولى فهي أقوى من الواو لأنَّ التاء لَا تُغَيَّرُ وَلَا تَبْدَلُ وَلَا تَعْرُضُ لِذَلِكَ تَعْرِضُ الْوَاوُ فَاعْلَمِ .

(١) طه : ٤٦ (٢) الإسراء : ٤٤ (٣) التحريم : ٤ (٤) الأحزاب : ٣٣

(٥) البيت لأبي النجم كما في الكتاب ٢/٢١٤ ، وبعده :

جَعَلُوا الْأَسْمِينَ كَأَسْمِ وَاحِدٍ

وهو في نوادر أبي زيد ١٩ ، ومنازل الحروف ٥٦ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، واللسان :

(قوب) ، والأشعوني ١٥٧ ، وشواهد الغني ٥٤٥ ، والدرر ٢/٧٠

(٦) البيت لعمر بن براقة كما في أمالي القالي ٢/١١٩

(٧) في الأصل : « يَقُولُ » وهو تحريف .

الموضع الثاني : أن تكون للتأنيث وهي له على ثلاثة أقسام : قسم تكون له في الاسم ، وقسم تكون له في الفعل ، وقسم تكون له في الحرف .

[فالقسم الذي في الاسم تكون في المفرد والجمع]

القسم الذي في المفرد تكون فيه أبداً آخرام لمعان : أحدها الفرق إمّا^(١) بين المذكر والمؤنث في الاسم ، نحو : امرئ وامرأة ، أو في الصفة نحو : قائم وقائمة ، وإمّا بين المفرد واسم الجمع نحو : وردة وورد ، وإمّا بين اسم الجمع والمفرد ، وذلك [نحو] : كمؤ وكماة لا غير ، وإمّا بين المفرد والجمع نحو : بقّال وبقّالة .

والثاني : التوكيد في الصفة للمبالغة ، نحو : نسابة للعالم بالنسب ، وفي الجمع كذلك نحو : حجارة وجمالة ، وفي التأنيث كذلك نحو : شاة وبقرة .

والثالث : النسب^(٢) مفرداً نحو : المهالبة في المنسوين للهلب فهم في معنى المهلبين ، ومع العجمة نحو : السبايجة^(٣) في المنسوين إلى « سبيج »^(٤) وهذا أعجمي في معنى « سبجين » .

والرابع : العجمة وحدها نحو : « موازجة »^(٥) .

والخامس : تأنيث اللفظ فقط نحو : غرفة وبسطة .

والسادس : العوض إمّا من فاء اللفظة ، نحو : وعد عِدّة وزن زنة ، والأصل : وَعَدٌ وَوَزَنٌ ، وإمّا من عينها نحو : أعاد إعادة وأجاد إجادة ، والأصل : إعواداً واجواداً ، وإمّا من ياء الجمع نحو : فوازنة ، والأصل : فرازين جمع فِرْزَان^(٦) ، وإمّا من ياء الإضافة نحو قوله تعالى : « يا ابت لا تعبد الشيطان »^(٧) ، لأنها لا تجمع معها في هذه المواضع .

(١) في الأصل : « لما » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « للنسب » .

(٣) في الأصل : « السبايجة » وهو تصحيف ، والتصويب من المذكر والمؤنث للبرد ٨٩

(٤) في الأصل : « سبيج » وهو تصحيف ، والتصويب من المذكر والمؤنث للبرد ، وفي

اللسان (سبيج) : والسبايجة : قوم ذو جلد من السند والهند .

(٥) الموازجة : ج المَوْزَج وهو الحنف وانظر : المغرب للجواليقي ٣١١/١

(٦) الفرزان : الملكة في لعبة الشطرنج . (٧) مريم ٤٤

والسابع : الإقحام ، كقول الشاعر ^(١) :

١٩٩ - كَلِّني لَهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَائِبِ

بفتح التاء في « أُمَيْمَة » لأنها قد حُذِفَتْ من المؤنث في الترخيم ، فليست من الأقسام المذكورة ، ولكن لِيُعْلَمَ أنها اسم ^(٢) مؤنث مرخَّم ، والإقحام هنا إنشأ هو الزيادة ، وإن كان في غير هذا الموضع الإدخال بين شيئين متلازمين ، على أن سيبويه ^(٣) - رحمه الله - جعل الإقحام هنا للتاء بين الحرف الذي قبلها وحركته ، وهذا تَوْهْمٌ بعيد ، لأنَّ الحرف لا يُتَصَوَّرُ دخوله بين حركة وحرفٍ إذ لا إلحاقَ فيها في حال تحريكه ، فلا يُحْتَمَلُ دخول شيء ^(٤) بينها ، ٧٦ وتحقق القول ليس هذا موضعه .

وزاد بعض النحويين في معاني التاء المذكورة « التحديد » في العدد نحو قوله تعالى : « فإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً » واحدة ^(٥) ، وهذا راجع إلى تأنيث اللفظ كشاة ، ويتصور معه التحديد في العدد فليس تدخل له التاء وحده .

فإذا ثبتت هذه المعاني في التاء المذكورة فاعلم أن الكوفيين يزعمون أنها هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء ، وليس ذلك بصحيح ، لأن الوقف عارض واللفظة تاء ، وهو الأصل ، فلا يُعَدَّلُ عن الأصل إلا بدليل قاطع .

(١) البيت للناطقة ، وهو في الديوان ٥٤ ، والكتاب ٢/٢٠٧ وكتاب اللامات ١٠٢ ، وأمال الشجري ٢/٨٣ ، والمعيني ٤/٣٠٣ ، والخزانة ٢/٣٢١ . كليني : دعبي وهمي .

(٢) قوله : « اسم » غير واضح في الأصل .

(٣) ذكر سيبويه ١/٣٦٨ ما يتعلق بحركة « أُمَيْمَة » ، وليس في كلامه ما قاله المؤلف عنه ، وعبدزته « فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء » .

(٤) قوله : « شيء » : غير واضح في الأصل (٥) الحاقة ١٣

والدليلُ على أن الوقف لا يُعتدُّ به أنهم يشددون الخفف فيه كقوله (١) :

٢٠٠ - بيازلٍ وجناءٍ أو عَيْهَلٍ

وقوله (٢) :

٢٠١ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمَّا

فإذا صاروا إلى الأصل خَفَفُوا ، وهو الأصلُ ، مع أن العرب قد وقفت على هذه التاء على الأصل من غير بدلٍ إلى الهاء ، قال الراجز (٣) :

٢٠٢ - بَلْ جَوِزَ تَيْهَاءٍ كَظَهَرِ الْجَحَفَتِ

وقال آخر (٤) :

٢٠٣ - اللهُ تَجْأَكَ بِكَفَيٍّ مَسْلَمَتٍ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتَّ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلَصَمَتِ

وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأندلسي كما في نوادر أبي زيد ٥٣ ، وبعده :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

وهو في الكتاب ٣٣٩/٢ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، وصر الصناعة ١٧٨/١ ، والمحاسب

١٠٢/١ ، وثعلب ٦٠٣ ، والإنصاف ٧٨٠ ، وابن يعيش ٦٨/٩ ، واللسان : « كل »

وشواهد الشافية ٢٤٦ ، والخزانة ٩٤/٤ ، والبازل من الإبل : الذي أتم الثامنة ، والناقة

الوجناء : الصلبة التامة الخلق ، والعيهل : الطويلة السريعة ، والكلكل : الصدر .

(٢) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٨٣ ، وإمل الصواب : « ضخماً » لأن قله :

نَمَّتْ جِئْتُ حَيَّةً أَصَمَّا

وهو في الكتاب ٢٩/١ ، وصر الصناعة ١٧٩ ، والنصف ١٠/١

(٣) تقدم برقم ١٦٢

(٤) الأبيات لأبي النجم كما في ثعلب ٢٧٠ ، وهي في الخصائص ٣٠٤/١ ، وصر الصناعة

١٧٧ ، واللسان : ما ، والأشعوني ٧٥٦ ، وشواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ٢٨٧/٣

والفلصمة : رأس الخلقوم .

كما أنه قد جعلوا التاء المذكورة هاءً إجراءً للوصل مُجرى الوقف في العدد ، فقالوا : ثلاثة أربعة^(١) ، وليس في ذلك حُجَّةٌ للكوفيين لِقَلَّتْهُ ، كما أنهم أجروا هاءَ الوقف مُجرى هاءِ التانيث ، قال الشاعر^(٢) :

٢٠٤ - العاطِفُونَ حِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ

وَالْمُسْبِغُونَ يَدًا إِذَا ما أَنْعَمُوا

وقد تُسَكَّنُ تلكِ التاءُ كقوله في الأبيات : «وبعدمت» ، لأن الأصل بعدما ، ثم أُبدل من الألف [تاء] في الوقف ، كما قال الآخر^(٣) :

٢٠٥ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمْكِنَةٍ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَهَ ؟

أراد : فما تصنع ؟ ثم وقف بعد حذف « تصنع » فقال : « فما » ، ثم أُبدل الألف هاءً في الوقف فقال : فهـ ، فأجراها الآخر مُجرى تاءِ التانيث تشبيهاً بها^(٤) فقال : « بعدمت » ، كما قال : « مسلت » .

وأما : « أخت ، وبنيت ، وهنت »^(٥) فذهب الكثيرون إلى أنها عوضٌ من لام الكلمة لأنها واو أو ياء في الأصل ، فأصلها : أخوةٌ وهنوةٌ وبنوةٌ^(٦) .

(١) انظر : سر الصناعة ١٧٧/١

(٢) البيت لأبي وجزة السعدي كما في اللسان : (ليت) ، وهو في ثلث ٣٧٤ ، وسر الصناعة ١٨٠ ، والأزهية ٢٧٣ ، والمخصص ١١٩/١٦ ، والإنصاف ١٠٨ ، والمتبع ٢٧٣ ، والأشعوني ٨٨٢ ، والخزانة ١٧٥/٤ . وانظر شرح الشاهد في سر الصناعة ١٨٠/١

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١٨٢ ، والمنصف ١٥٦/٢ ، والمتبع ٤٠٠ ، وابن عيمش ٨١/٩ ، والهمع ٧٨/١ ، والدرر ٥٢/١ . وفاعل « وردت » يعود إلى الإبل .

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٢/١

(٥) انظر الكتاب ٩٢/٢ ، سر الصناعة ١٦٥/١ ، أمالي الشجري ٦٨/٢ ، ابن عيمش ٥/٦ .

(٦) في الأصل : « بنية » وهو سهو من الناسخ لأن المؤلف ينص على أنها (وار في الأصل) .

وأعلوها بالحذف كما أعلوا مذكرها ، وكذلك كلتا وثنثان ، لأن أصلها :
كلّوا ومن ثبتت .

وذهب بعضهم إلى أنها علامة تأنيث كما تقدّم في المعاني المذكورة ، والصحيح
أنها عوض من لام الكلمة التي هي واو (١) في الأصل كما تقدّم ، ولكن مع ذلك
تدلّ على التأنيث بلفظها ، وبخروج من / مذهب سيبويه القولان ، وظاهر مذهب
أنها بدل ودالة على التأنيث ، وهذا نصّه في باب من أبواب ما لا ينصرف (٢) .

ويدلّ على أنّها بدل (٣) أن ما قبلها ساكن ، ولا يكون ما قبل تاء التأنيث
إلا متحركاً وبدل في ه كلتا ، [على] أن تاءها بدل أن تاء التأنيث لا تكون
قبل الآخر ، إنما تكون أبداً آخر مع أنه ليس في الكلام وزن « فِعْتَل » (٤) ،
ولكل واحد من هذه الألفاظ تعليل مستقصى في أبواب التصريف يطول ذكره
في هذا الكتاب .

والقسم الذي تكون له التاء في الجمع قد تكون في مذكره نحو : حمامات
وسرّادفات (٥) وتكون في مؤنثه نحو : هندات وفاطمات وحُبليات وصحراوات ،
وهي دالة على التأنيث والجمع فلذلك تجمع معها في الجمع تاء أخرى
فيقال : فاطمات .

وتكون هذه التاء في الجمع دالة على السلامة فيه ، وعلى أن الجمع للقلة من
العشرة فما دونها ، إلا أن قام دليل على الكثرة أو قرينة كلام ، وتكون
حركة إعراب الاسم الذي هي فيه بالكسرة في حال النصب والحذف ، والضمّة

(١) قوله : « واو » غير واضح في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٩٤/٢ ، وذلك في باب من أبواب النسبة ولم أجدّها في باب ما لا ينصرف .

(٣) انظر سر الصناعة ١٦٥/١

(٤) في الأصل « فَعِيل » والتصويب من سر الصناعة ١٦٨

(٥) السرداق : كل ما أحاط بشيء ، وعندها الجواب بقي معربة وقال إنها اندهلين .

انظر المعرب ٢٠٠

في حال الرفع ، نحو : جاء الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات ، وإلما ذلك بحمّل النصب على الخفض فيه كما حمّل في مذكّره في قولهم : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، وقد تقدّم الكلام فيه في باب الألف ، والمذكر أصل للمؤنث فعومل في ذلك معاملة .

ولا تكون هذه التاء مفتوحة في النصب إلا شاذاً كقوله (١) :

٢٠٦ - ثباتاً عليها ذلها واكتئابها

وأما تنوينها فيه كلام سيذكر في باب النون إن شاء الله تعالى .

والقسم الذي تكون له في الفعل (٢) ، تكون فيه إذا كان ماضياً لفظاً سواء كان في المعنى مستقبلاً أو لم يكن ، نحو قامت هند أمس ، وإن قامت هند غدأ قت ، وهي حرف تقدّمت على الاسم المؤنث أو تأخرت عنه ، نحو : هند قامت ، وقامت هند ، فأما مع تقديم الاسم فين ، وأما مع تأخيره عنه فيدل على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها ، نحو : الهندان قامتا ، فيجتمع مع الضمير ، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران ، وذلك في كلام العرب ، وأصلها أن تكون ساكنة ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها (٣) ، وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر على أصل التقاء الساكنين (٤) ،

(١) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٧٩/١ وصدده :

فلما اجتلاها بالأيام تحيزت

وهو في الخصائص ٣/٣٠٤ ، وابن يعيش ٤/٠ . والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها . اجتلاها : طردها ، والأيام : الدخان ، تحيزت : اجتمع بعضها إلى بعض ، وثبات : جثة وهي الجماعة .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩١/٠ (٣) نحو : قامتا . (٤) نحو : قامت البنت .

وتكون أبداً مع التأخير عن الاسم في الفعل لازمة ثابتة على كل حال إلا في
الضرورة كقوله (١) :

٢٠٧ - فَلَا مُزْنَةَ أَوْدَقَتْ وَذَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا
والأصل : « أثقلت » ، وليس من لغة هذا / الشاعر النقلُ فثبت التاء
ويكسرها ويصح الوزن .

وأما إذا تقدمت على الاسم المؤنث فلا يخلو أن يكون حقيقياً أو لا يكون
فإن كان حقيقياً نحو : « المرأة » فلا يخلو أن يفصل بينها (٢) وبينه أو لا يفصل ،
فإن فصل فلا يخلو أن يفصل بـ « إلا » ، أو غيرها .

فإن فصل بـ « إلا » ، لم تثبت ، نحو « ما قام إلا امرأة » ، لأن المعنى :
« ما قام أحد إلا امرأة » ، وإن فصل بغير « إلا » ، فالأحسن الإثبات نحو :
« قامت يوم الجمعة امرأة » ، ويجوز حذفها ، [و] من كلامهم : حضر القاضي
اليوم امرأة ، ومهما طال الفاصل كل الحذف أحسن .

وإن لم تفصل فهي ثابتة لازمة ، نحو : قالت امرأة ، فأما قولهم : « قال
فلانة » ، فشاذ لا يقاس عليه .

فإن كان غير حقيقي نحو : ثمرة وشمس ، فإن فصلت بـ « إلا » ، فالحذف
ليس إلا ، كما ذكر في الحقيقي ، وإن فصلت بغيرها فكذلك .

وإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات ، لأن التذكير والتأنيث لا يتحققان

(١) نسب في الكتاب ٤٦/٢ إلى عامر بن جوين ، وهو في الكامل ٦٦٠ ، والمذكر
والمؤنث ١١٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والخصص ٨٠/١٦ ، والمقرب ٣٠٢/١ ، وأمالى
الشجري ١٦١/١ ، وابن بغيث ٩٤/٥ ، والمغني ٧٣١ ، وابن عقيل ٥١/٢ ، واللسان
(خصب) ، والعيني ٢٦٤/٢ . والمزنة : واحدة الزن : السحابة البيضاء ، والودق :
المطر ، وبقل المكان : إذا نبت بقله .

(٢) في الأصل : « بينه » وهو تحريف .

إِلَّا بالفروج فتقول : طلع الشمس وطلعت الشمس ، قال الله تعالى : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ، ^(١) ، قال العربي : « جَاءَتْهُ كِتَابِي فَأَحْتَرَهَا ، ^(٢) ، لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ عِظَةٌ وَالْكِتَابُ صَحِيفَةٌ ، هَذَا حَكْمُ الْمُؤْنِثِ الْمَفْرَدِ ، وَتَثْنِيَّتُهُ وَجَعُهُ ^(٣) مِثْلُهُ فَقَسَّ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤) :

٢٠٨ - عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقَّقَتْ جُيُوبُ بَأْيَدِي مَأْتَمٍ وَخُدُودُ

فهو على تقدير جمع النساء النائحات ، فلذلك حذف التاء مع عدم الفصل في [المؤنث] الحقيقي ، والجمع لفظه مذكر وإن كان مؤنثاً في المعنى ، فَيَذَكَّرُ وَيؤنِّثُ مراعاةً للفظه تارةً وللمعنى أخرى ، وحكم جمع التكسير واسم الجمع المؤنث حكم جمع المذكر السالم كما ذكر .

وَأَمَّا ضَمِيرُ الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ الْمُؤْنِثِ فَلَا يَذَكَّرُ إِلَّا شاذاً ، كقوله عليه السلام : « خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحٌ نِسَاءٌ قَرِيشٌ ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صُغْرِهِ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ » ^(٥) .

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكَّرِ الْمَكْسَرِ ، فَإِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَيْهِ جَازَ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ لِلْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَةِ ، قَالَ تَعَالَى : « قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ سَكَنٌ » ^(٦) ، « وَقَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا » ^(٧) وَهُوَ الْكَثِيرُ ، وَيَجُوزُ الْحَذْفُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَلَمًا فَالتَّذْكِيرُ

(١) البقرة ٢٧٥ (٢) انظر الخصائص ٢٤٩/١

(٣) ضبطت في الأصل : « وجميعه » وليس لها وجه .

(٤) البيت لأبي. عطاء السندي كما في الحماسة ٣٣٦/١ ، وهو في أمالي القالي ٢٦٨/١ واللسان : (أتم) .

(٥) نص الحديث فيه سقط وتحريف في الأصل : « خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَوَابِجٌ قَرِيشٌ أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ وَأَنْ عَلاَهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدٍ » ، وقد رواه أحمد ٣٣٣/٤

(٦) إبراهيم ١١ (٧) المعجرات ١٤

الشائع المطرّد نحو قوله تعالى : « قال الكافرون » (١) ، « وقال الذين لا يرجون لقاءنا » (٢) ، ونجوز التاء مراعاةً للجماعة وهو قليل ، منه قول الشاعر (٣) :

٢٠٩ - قَالَتْ بَنُو عامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَأْبُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

وَأَمَّا ضميره «فإن» كان مُسَلِّماً أو مكسراً حقيقياً يعقل فإنه (٤) يثبت جمعاً ، وكذلك في التثنية نحو : الزيدون خرجوا / ، والرجال خرجوا ، والرجلان خرجا ، وإن كان مكسراً لا يعقل كان مفرداً بالتاء . والنون التي لجماعة المؤنث نحر : « الأنعام عُبِدَتْ » و « عُبِدْنَ » ، هذا إن كان للقلة فإن كان للكثرة فالأصح إثبات التاء نحو : « الجزوع انكسرت » ويجوز : انكسرن ، وأمّا إفراده وتذكيره فلا يجوز إلا نادراً كقوله تعالى : « وإن لكم في الأنعام لعبرة » نسقيكم بما في بطونه (٥) ، وكذلك إفراد ضمير التثنية لا يجوز إلا شاذاً كقول الشاعر (٦) :

٢١٠ - وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

وما عدا ذلك فلا تدخل التاء فيه إلا إن كان مضافاً إلى مؤنث بينه وبينه

(١) سورة ص : ٤ (٢) الفرقان : ٢١

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ٢٧٨/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١١ ، والذيل ١٣٩ ، وأمالى الشجري ٨/٢ ، والإنصاف ٣٣٠ واللسان : (خلا) ، والهمع ١٧٣/١ ، والخزانة ١٣٠/٢ . وخالوا : تخلوا من حلفهم

(٤) قوله : « فإنه » غير واضح في الأصل . (٥) النحل ٦٦

(٦) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٣٦ ، ورواية « وجهاً » فيه : خدا ، والخصائص ١٩/٢ ، والكامل ٧٦٨ ، وابن يعيش ٩٦/٦ ، واللسان : ثقل ، والشذور ٤١٧ ، والهمع ١٠٨/٤ ، والخزانة ١٠٨/٤ . والسالفه : أعلى العنق ، والقذال : مؤخر الرأس فوق القفا .

مناسبة في بعضية أو غيرها ، فإنه يُعامل معاملته في التانيث كقولهم :
'قطعت' بعض أصابعه ، وقول الشاعر (١) :

٢١١ - لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ
وقال آخر في الضمير (٢) :

٢١٢ - وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا
القسم الذي تكون له في الحرف هو ثلاثة ألفاظ : أحدها « رب » في قولهم :
ربما فعلت ، والثاني « ثم » ، في قولهم : ثمّ قت ، كما قال الشاعر (٣) :

٢١٣ - بِثَمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا
والثالث : « لات » في نحو قولك : « لات حين خروج » ، و « لات »
حين زوال ، ومنه قوله تعالى : « ولات حين مناص » (٤) ، وقول الشاعر (٥) :
٢١٤ - طَلَبُوا صَلَحْنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ أَوَانٍ
وقول الآخر (٦) :

(١) البيت لجري ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والكتاب ٥٢/١ ،
والأضداد ٢٩٦ ، والكامل ٤٨٦ ، واللسان : (ح ر ث) ، والخزانة ١٦٦/٢

(٢) البيت للمجنون وهو في ديوانه ١٧ ، والمغني ٥٦٧ ، والخزانة ٢٢٧/٤

(٣) البيت للأعشى وهو في الديوان ١١٧ ، والكتاب ٤٩٥/١ ، والأزهية ٢٧٢

(٤) سورة ص : ٣

(٥) نسب في الإنصاف ١٠٩ إلى أبي زبيد الطائي ، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢ ،
وفيه « بقاء » عوضاً من « أوان » ، واللسان : (أ و ن) ، والمغني ٢٨٢ ، والأشعرى ١٢٦ ،
وابن يعيش ٣٢/٩ ، والشذور ٢٠٩ ، وشواهد المغني ٦٤٠ ، والخزانة ١٥١/٢ . وزيد في
الأصل « حين » بعد « لات » في الصدر ، وبها يضطرب البيت عروضاً .

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣ ، والجمهرة ١١٩ ، والمقرب ١٠٥/١ ، وابن يعيش
١٧/٣ ، واللسان (هنا) ، والدرر ٩٩/١ . ولات هنا : أي ليس هنا وقت ذكرها .

٢١٥ - لَا تَ هَنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ

جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ
و «هَنَا» في البيت بمعنى الحين .

ولا تكون التاء في هذه المواضع الثلاثة إلا مفتوحة في الأصل ، فإذا وَقَفْتَ سَكَنْتَ لا غير ، وإنشأ ذلك للفرق بين الاسم والفعل والحرف ، إذ هو أضعف منها ، لأنها إذا حُرِّكَتْ قَوَّتْ الحرف ، وكانت بالفتح تخفيفاً ، وهي لتأنيث الكلمة لا غير ، لا على معاني (١) التأنيث المذكورة قبل ، ول «رُب» و «ثُمَّ» و «لَات» أحكامٌ سَتَبِيْنٌ في أبوابها إن شاء الله .

الموضع الثالث من مواضع التاء أن (٢) تكون للخطاب خاصة مجردة من الاسمية ، وذلك في أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ المذكورة في باب الفصل من باب الهزمة المذكورة ، وإنما حَكَمْنَا عليها أنها للخطاب خاصة لأنه قد ثَبَّتَ أصلها وهو «أنا» ضميراً للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً ، فلما صِرْنَا إلى الخطاب وقع الالتباسُ بينه وبين المتكلم فجَعَلْنَا التاء لذلك (٣) ، وأمَّا الميمُ في : أَنَا وَأَنْتُمْ ، والنونُ في : أَنْتُنَّ فزائدتان على التاء وَتَبَيَّنَا في بابها .

وَفَتِحَتْ (٤) هذه التاء في التذكير لأنه قبل المؤنث وثانٍ / على المتكلم فأعطي ثانيَ الحركات وهي الفتحة إذ هي بعدَ الضمة ، وكَسِرَتْ في المؤنث لأنه الثاني عن المذكر (٥) والثالث عن المتكلم ، فأعطي الكسرة التي هي في الدرجة الثالثة من الضمة وهي من الياء المنسفة في المخرج (٦) .

(١) في الأصل : « معنى » وهو سهو .

(٢) الموضع الأول أن تكونَ للمضارعة والموضع الثاني أن تكونَ للتأنيث .

(٣) هذا مذهب الجمهور ، وعند الفراء أن المجموع هو الضمير . وعند ابن كيسان

أن التاء هي الاسم ، انظر الجني ٢٠

(٤) قوله : « وفُتِحَتْ » غير واضح في الأصل وكذلك ما يليه .

(٥) في الأصل : « المؤنث » وهو سهو .

(٦) صورة الدرجات في ذهن المؤلف كما يلي :

١ - المتكلم وحركته الضمة . ٢ - التذكير وحركته الفتحة . ٣ - التأنيث وحركته الكسرة .

ولما كانت التثنية والجمع أكثر من الواحد المذكور أو المؤنث أعطيتُهما [زوائد] لثقلها وثقلها ^(١) لنوع من المعادلة ، وفروق بين التثنية والجمع بالميم ^(٢) والألف ^(٣) ، والميم والواو ^(٤) ، والميم للتعظيم والتكثير ، والألف للتثنية ، والواو للجمع ، والنون بجمع المؤنث .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة في خيغة اللفظة [إمّا] في أولها دلالة على أن الفضل للثنين فما زاد ، نحو : تفاعل كتضارب وتقاتل ، أو للاستعمال كتعارج وتعامى ، وفي « تَفَعَّل » للاستعمال أيضاً نحو : تعلّم وتحمل وتلقّى ، وإمّا ثانية في « افعل » للطلب كما كتب ، وإمّا ثالثة فيه في « استفعل » كذلك ^(٥) ، [نحو] : استخرج واستدل واستكبر ، وقد تأتي في « افعل » و « استفعل » لغير ذلك ^(٦) ، اكتفينا بشيء منها فافهم والله الموفق .

* * *

القسم الثاني التي هي بدل من أصل لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من واو القسم ^(٧) للقسم نحو قولك : تالله لأخرجن ، والأصل : والله لأخرجن ، قال الله عز وجل : « وتالله لأكينن أصنامكم » ^(٨) ، و « تالله لنسألن » سمّا كنتم تفترون ^(٩) ، و « تالله تفتنن » تذكر يوسف ^(١٠) ، وقال الشاعر ^(١١) :

٢١٦- تالله يَبْقَى عَلَى الْآيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

(١) أي : لثقل التثنية والجمع ، وثقل الزوائد .

(٢) في الأصل تكرار لفظ « بالميم » . (٣) أي : في التثنية فتقول : أنتا .

(٤) أي : في الجمع فتقول : أنتم ، وإن شئت قلت : أنتم ، وثبوت الواو هو

الأصل ، انظر ابن يعيش ٩٥/٣

(٥) في الأصل : « لذلك » وكذلك أي لالطلب .

(٦) انظر في معاني الزيادات : المتمم ١٨٠ (٧) انظر : المتمم ٣٨٤

(٨) الأنبياء ٥٧ (٩) النحل ٥٦ (١٠) يوسف ٨٥ (١١) تقدم برقم ١٤٣

وإثباتاً حكمنا على هذه التاء أن تكون بدلاً من الواو دون الباء التي هي فيه أصل من حروف القسم^(١) [و] دون أن تكون أصلاً بنفسها لثلاثة أوجه :
أحدها : أثباتاً رأيناها لا تدخل إلا في اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة ، إلا ما حكى الأخفش من دخولها على « رَبِّ الكعبة » في قولهم : تَرَبَّ الكعبة ، وذلك شاذ ، وكلاً رأينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من المظاهر رأينا الباء تدخل على كل مقسم به . من الظواهر والمضمرات كما تقدم في بابها علمنا أن التاء مرتبة ثالثة ضعفت بها عن أن تكون مثلها ، فعلمنا أنها ثالثة عن الباء ثانية عن الواو في الاستعمال فأجريت مجرى الباء في الحذف ، وأجريت الواو مجراها في ذلك ، والواو ثانية عن الباء ، لأنها من الشفتين مثلها ، والتاء ثانية عن الواو لأنها بدل منها في بعض المواضع نحو : أولج^(٢) وأتلج . . . (٣) ، واتعد واتزن في أوْتعدَ وأوتزنَ على / الوجوب ، وهذا هو الوجه الثاني .

الثالث : أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة ، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء ، فحكمنا أنها ثانية عنها ومبدلة منها ، والتاء في باب القسم تلزم الحذف كما لزمته الباء والواو .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة الوصل الداخلة على « الآن » ، نحو قولهم فيما حكى أبو زيد حسبك تلان^(٤) ، يريد الآن ، وقول الشاعر^(٥) :

(١) في الأصل : « المد » وهو سهر . (٢) في الأصل : « أبلج » وهو تحريف .

(٣) كلمتان غرومتان لم أتبينهما .

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٥/١

(٥) البيت لجبل وهو في ديوانه ٢٢٩ وصدره .

نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَائِي جَمَانَا

وهو في الخزائن ١٤٩/٢ منسوباً إلى عمرو بن أحرر الباهلي ، والبيت في سر الصناعة ١٨٥/١ ، والإنصاف ١١٠ ، والمزهر ٢٣٧/١ . والنوال : العطاء .

٢١٧ - وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ ثَلَاثًا

يريد : الآن ، وقال بعض النحويين : إنها زيدت في « حين » أولاً لأنها
أوان كـ « الآن » ، وأنشدوا (١) :

٢١٨ - العَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

وَالْمُسْبِغُونَ يَدَا إِذَا مَا أَنْعَمُوا

وكذلك قالوا في قوله تعالى : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » (٢) وشبهه في الأبيات
المتقدمة الذكر في الباب .

والصحيح عندي أن التاء زائدة على « لا » وعلى « العاطفون » لما ذكر في
أول هذا الباب وفي أثنائه ، ولأنه لم توجد « تحين » في غير هذين الموضعين ،
ووجدت « لات » مع غير الحين (٣) ، وإجراء هاء الوقف مجرى هاء التأنيت ،
كما ذكر داخل الباب ، فاعلمه (٤) .

باب التاء

اعلم أن التاء لم تجيء مفردة في كلام العرب ، وإنما جاءت مركبة مع الميم
المشددة خاصة : [ثم] (٥) ، ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة ،
فإذا عطفت مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال شريكاً بين الأول والثاني في
اللفظ الذي هو الاسمية أو الفعلية ، والرفع أو النصب أو الحذف أو الجزم ،

(١) تقدم برقم ٢٠٤ (٢) سورة ص ٣

(٣) في الأصل : « للحين » وهو تحريف .

(٤) قال صاحب الجنى الداني ١٩ : « وأقسام التاء ثلاثة : تاء القسم وتاء التأنيت وتاء
الخطأ ، وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني » .

(٥) انظر في « ثم » شرح المفصل ٩٤/٨ ، الجنى ١٧٢ ، المغني ١٢٤

والمعنى^(١) الذي هو إثبات الفعل لها أو نفيه عنها ، نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ، ورأيت زيدا ثم عمرا ، ومرت يزيد ثم عمرو ، وزيد يقوم ثم يقعد ، ولن يقوم ثم يقعد ، ولم يقم ثم يقعد .

والمشركة بين الجملتين يكون تشريكها في الخبر أو العطف أو فيها^(٢) من غير مراعاة لإسمية على فعلية أو بالعكس ، فنقول : ثم ثم أقعد ، وما قام زيد ثم عمرو ، ويجوز : قام زيد ثم عمرو منطلق ، وقام عمرو ثم ضرب زيدا ، كل ذلك جائز ، وكذلك يجوز اجتماع النفي والإثبات فيها كقوله عز وجل : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَتَنَّاوُا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا »^(٣) .

وإختلف الكوفيون والبصريون من النحويين : هل تعطي وثبة أولا تعطي ، فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب ، واحتجوا بقول الشاعر^(٤) :

٢١٩ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مرتبة ، وما احتج به الكوفيون لا حجة فيه لوجهين :

أحدهما : أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد ، والجدُّ بسيادة الوالد ، وهذا موجود حساً ، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر .

(١) قوله : « والمعنى » اسم معطوف على « اللفظ » .

(٢) في الأصل : « بينهما » وهو تحريف . (٣) البرج ١٠ .

(٤) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه ٤٩٣ ، ورواية الديوان :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والبيت في الأصل أصابه زيادة وتحريف فقد روي هكذا :

ثُمَّ إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وهو في المفتي ١٢٥ ، والأشعري ٤١٨ ، والمص ١٣١/٢ ، والخزانة ٤١١/٤

والثاني : أن تكون سيادةُ الجدِّ قبلَ الوالد^(١) ، والوالد قبلَ الولد ، ولا يعلمُ المتكلمُ بالإخبارِ السيادةَ ، فيخبرُ على نحو ما عَلِمَ لا على الأصل ، وما احتمِلَ لا مُحجَّةَ فيه .

الموضع الثاني : إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح ، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر ، وإما ابتداء كلامٍ ، فالأول نحو أن تقول : « أقولُ لك اضرِبْ زيداً ثم أنت تتركُ الضربَ » ، ومنه قوله تعالى : « قلُ اللهُ ينجيكم منها ومن كلِّ كربٍ ثم أنتم تشركون »^(٢) ، وإما ابتداء كلام^(٣) ، كقولك : هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلسُ ، قال الله عز وجل : « فتباركُ اللهُ أحسنُ الخالقينَ »^(٤) ، ثم قال : « ثم إنَّكم بعد ذلك لميتون » ، ثم إنَّكم يومَ القيامة تُبعثون^(٥) ، وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام واحد ، وذلك بحسب إرادة المتكلم ، والأظهر في الجمل الانفصال^(٦) في المراد إلا حيث يدلُّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد ، فاعلم ذلك والله الموفق بمنه .

باب الجيم

اعلم أنَّ الجيم لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإنما جاءت مركبة مع لامين لاغير « جَلَلٌ » ومع الباء والراء تندد بعضهم .

(١) في الأصل : « الولد » وهو تحريف . (٢) الأنعام ٦٤

(٣) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ١٧٣ ، وورد في نقله « وابتداء الكلام » .

(٤) المؤمنون ١٤ (٥) المؤمنون ١٤ ، ١٦

(٦) عبارة الأصل : « والأظهر في انفصال الجمل الانفصال » والتصويب من نقل

صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٣

باب جَلَلٌ^(١)

اعلم أن «جَلَلٌ» [ليس]^(٢) لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، يقول القائل : هل قام زيد فتقول في الجواب : «جَلَلٌ» ، ومعناها نعم^(٣) ، حكى ذلك الزجاج في كتاب الشجرة فعلى هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجمل الواقعة جواباً ، وهي بعد في كلامهم قليلة الاستعمال .

باب جَيْرٌ^(٤)

اعلم أن «جَيْرٌ» جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفاً ، وجعلها في باب الحروف الواقعة جواباً في كراسة وجعلها بمعنى نعم^(٥) ، وذكر غيره أنها بمعنى «حقاً» من غير تعرّض لاسميتها ولا حرفيتها ، وليست عندي جواباً ، وإنما هي اسم بمعنى «حقاً» ، مُضَمَّنَةٌ معنى القسم ، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد ، فتقول : جَيْرٌ لأفعلن / كما تقول : حقاً لأفعلن فهي كـ «عوض» في قولهم : «عوض لأضربك» وهي^(٦) من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به قَبْنِيَتْ على حركة لالتقاء الساكنين : الراء والياء ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين .

والدليل على أنها اسم شيئان :

- (١) انظر في جَلَل : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨
- (٢) سقطت «ليس» من الأصل ، وثبتت في نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٤
- (٣) كرر الناسخ كتابة السطر كله ، وانظر : المغني ١٢٨
- (٤) انظر في «جير» : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨ ، الهمع ٧٢/٢
- (٥) وهو مذهب ابن مالك ، انظر دليله في : الجنى ١٧٤
- (٦) أي : جير .

أحدهما : أن معناها «حقاً» ، وما حلّ من الألفاظ المشكّلة في الحرفية والاسمية محلّ الاسم «حكيم» عليه بالاسمية ، إلاّ إن قام دليل على حرفيته ككاف التشبيه التي معناها «مثل» ، [نحو] قول الشاعر (١) :

٢٢٠ - لَمْ يَفْعَلُوا فِعْلَ آلِ حَنْظَلَةَ إِنَّهُمْ جَيْرُ بَشَسَ مَا اتَّخَرُوا
والثاني : أنها قد توثّقت في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية ، قال الشاعر (٢) :

٢٢١ - وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ : جَيْرٌ

أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ
فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلاّ في الأسماء التي أصلها التمكن كتنوين المنادى العلم في قول الشاعر (٣) :

٢٢٢ - يَاعَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي
وقول الآخر (٤) :

٢٢٣ - سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٣٢

(٢) تقدم برقم ١٥٢

(٣) نسب في الدرر ١٤٩/١ إلى مهلهل بن ربيعة وصدره :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

وهو في النصف ٢١٨/١ ، وأمالى الشجري ٩/٢ ، واللسان (روى) ، والأشعري ٤٤٨ ،
والخزّانة ١٦٥/٢ . والأرواق : ج واقية كل ما رقيت به شيئاً .

(٤) البيت للأحوص ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ وعجزه :

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

وهو في ثعلب ٧٤ ، وأمالى الزجاجي ٨١ ، وأمالى الشجري ٣١/١ ، والأزهية
١٧٣ ، والإنصاف ٣١١ ، والشذور ١١٣ ، والتصريح ١٧١/٢ ، وابن عقيل ١٠/٤ ،
ورشاهد المغني ٢٦٠ ، والعيني ١٠٨/١ ، والخزّانة ٢٩٤/١

وكتوبن ما لا ينصرف منها ، نحو قول الشاعر (١) :

٢٢٤ - قَوَاتِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحِمَى

ولا يكون تنوين الضرورة في فعلٍ ولا حرفٍ ولا في متوغلٍ في البناء كالضمير ،
إلا في القوافي للترنم ، وليس من باب الضرورة ، فصح بهذا أن « جِير » اسم
ممكن في الأصل ، إلا أنه قل استعماله إلا في القسم كما ذكر ، فلا مدخل له في
الحروف ، وإثبات ذكرته لاستشكاله ولعدم تبين النحويين له ، فاعرفه ، والله الموفق .

باب الحاء

اعلم أن الحاء لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإثبات أنت مركبة مع
الألف والشين والألف : حاشا ، ومع التاء مشددة والألف : حتى .

باب حاشى (٢)

اعلم أن حاشى تكون فعلاً ، ومضارعها « أحاشى » ، وليست غرضاً ،
وتكون حرفاً خافضاً (٣) ، والغالب عليها الحرفية ، ولذلك جعلها سيويه تخفض
أبداً ، وجعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب :

(١) البيت للمعاج ، وهو في ديوانه ٩ ، وروايته : « أوالفا » وقبله :

وَالْقَاتِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّئِمِ

وهو في الكتاب ٢٦/١ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وأمالى القالي ١٩٥/٢ ، والإنصاف
٥١٩ ، واللسان (حم) ، وابن عقيل ٨٥/٣ ، والأشمونى ٣٤٣

(٢) انظر في حاشى : الكتاب ٤٤٢/١ ، ابن يعيش ٤٧/١٠٨٤/٢ ، الجنى ٢٢٥ ، المغني ١٢٩

(٣) نسب صاحب الإنصاف كونها فعلاً ماضياً إلى الكوفيين ، وكونها حرفاً جاراً إلى

البصريين ، انظر الإنصاف ٢٧٨/١

« اللهم اغفر لي ولكل من سمِعَ ، حاشى الشيطان وأبا الاصبغ »^(١) ، ولا يُعوَّلُ على ذلك لقائه ، وإثباتاً يُعوَّلُ على فعليتها إذا [كان] مضارعاً « أحاشي » بمعنى أستغني وأقول : حاشَ الله .

فإذا كانت خافضة كانت حرفاً على كل حال وهو المستعمل فيها كثيراً ، ومعناها الاستثناء كـ « إلا » ، وهي وما بعدها في موضع معمول كسائر حروف الجر كما تقدّم في الباء ، فإذا كان الفعل لا يتعدى صار يتعدى بها / فنقول :
 ٨٤ قام القوم حاشى زيد ، فيتعدى « قام » إلى « زيد » بواسطة « حاشى » ، كما يتعدى بواسطة الباء إلى « زيد » ، إذا قلت : « قمتُ بزيد » .

وفيه لغتان : إثبات الألف قبل الشين وحذفها ، وإثباتها^(٢) الكثير ومن حذفها قولُ الشاعر^(٣) :

٢٢٥ - حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بَجُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَالُ
 وقد يجوزُ حذفُ ألفِها الآخرة اختصاراً كقوله تعالى : « حاشَ الله ما هذا بشراً »^(٤) و « حاشَ الله ما علمنا عليه من سوء »^(٥) ، وذلك^(٦) لكثرة الاستعمال ، ويظهر من مذهب الزجاج أنها اسمٌ مضافٌ تارة إلى ما بعده وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه ، يقال : حاشى الله^(٧) ، وحاشَ الله ، كما يقال : معاذ الله ومعاذَ الله . وحكى عن الفراء أنه فعلٌ لا فاعلَ له^(٨) ، وحكى عن بعض الكوفيين أنها فعل في الأصل وحكى أنها كـ « نَعَمْ » في قول الشاعر^(٩) :

(١) انظر : ابن يعيش ٨٥/٢ ، وفيه : « ابن الأصبغ » .

(٢) في الأصل : « فإثباتها »

(٣) لم أعتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٧٢/١ ، واللسان (حشا) .

(٤) يوسف ٣١ (٥) يوسف ٥١ (٦) في الأصل : « ولذلك » وهو تحريف .

(٧) في الأصل : « حاشَ الله » وهو تحريف .

(٨) انظر شرح الكافية ٢٢٤/١ ، والهمع ٢٣٢/١

(٩) لم أعتد إلى قائله وهو في المقرب ٦٥/١ وعجزه :

وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ

٢٢٦ - فَقَدْ بُدِّلَتْ ذَاكَ يَنْعَم بِال

هذا قولٌ بعضهم ، والصحيح أن « حاش » في الآيتين فعلٌ حذِفَ آخره لكثرة الاستعمال ، وفاعله مضمَر يعودُ على يوسفَ عليه السلام ، ومفعولُه محذوفٌ اختصاراً كأنه قال : حاشي يوسف الفعلةَ لأجل الله ، وهذه التي مضارعُها « يحاشي » ومعناها المجانبة ، وما فسَّره به بعضهم من التفسير وخرجوا به عن الأصول بعيدٌ .

باب حتى (١)

اعلم أن « حتى » معناها الغاية في جميع الكلام ، إلا أنها تكون تارة حرفاً جاراً للأسماء ، وتارة ينتصبٌ بعدها الفعلُ المضارعُ ، وتارة عاطفة تشارك بين الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ « ثم » المتقدمة الذكر ، وتارة تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فترجع إلى باب العطف وإلى باب حروف الابتداء ، وإذا مُحِقَّتْ هذه المواضع واعتُبرتْ رَجَعَتْ « حتى » فيها إلى ثلاثة أقسام : قسمٌ تكونُ حرفَ ابتداءٍ ، وقسمٌ تكونُ حرفَ عطفٍ وقسمٌ تكونُ حرفَ جرٍ ، ولكلٌ قسمٍ من هذه الأقسام حكمٌ لا بدَّ من بيانه .

القسم الأول التي هي حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل ، نحو : قام القوم حتى يخرج عمرو بالرفع وقام القوم حتى عمرو خارج ، قال الله تعالى : « وزُلْزِلُوا حتى يقولُ الرسولُ (٢) » ، على قراءة من رفع « يقولُ الرسول » ، وقال الشاعر (٣) :

(١) انظر في « حق » الكتاب ٤٨٣/١ ، المقنضب ٣٨/٢ ، الأزمية ٢٢٣ ، أمالي السهيلي ٢ ، انقرب ١٩٨/١ و ٢٦٨/١ ، ابن يعيش ١٥/٨ و ٩٤/٨ ، أسرار العربية ١٠٠ ، الجنى ٢١٩ ، المعني ١٣١

(٢) البقرة ٢١٤ والرفع قراءة نافع ، انظر النشر ٢/٢١٩ ، القرطبي ٨٤٢
(٣) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٧/١ ، والكتاب ٤٨٤/١ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والمعني ١٣٧ ، وشواهد ١٢ ، والحزانة ١٤١/٨

٢٢٧ - فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبِيهِ كَانَ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ بُجَاشِعُ

وقال آخر (١) :

٢٢٨ - حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابَسٍ

وقال آخر (٢) :

٢٢٩ - وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

القسم الثاني التي هي حرف عطف هي التي تُشَمِّرُك بين المفردَيْنِ والجمليْنِ في الكلام ، كقولك : قام القوم حتى قامَ زيدٌ ، وبين الاعمين في اللفظ والمعنى ، في اللفظ من الرفع والنصب والحذف ، وفي المعنى من النفي والإثبات ، ويشترط فيها في العطف شرطان : أحدهما : أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو مناسِباً له كقولك : قام القوم حتى زيدٌ ، أو أكلت السمكة حتى رأسها ، وأسرع القوم حتى حبرئهم ، [والشرط] الثاني أن يكون [الثاني] عظيماً إن كان الأول حقيراً ، أو حقيراً إن كان الأول عظيماً ، أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً ، أو ضعيفاً إن كان الأول قوياً ، لأنَّ معناها الغاية نحو قولك : مات الناس حتى الأنبياءُ ، ونهض الحاجُّ حتى المشاةُ ، وكلَّ الناس حتى الركائبُ (٣) وصَعَفَ الناس حتى السلطانُ ، وما بعدها في هذا القسم داخلٌ فيما قبلها ، قال الشاعر (٤) :

(١) البيت لسحيم ، وهو في ديوانه ١٦ ، وتماه :

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ بُرْقَعٌ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابَسٍ

وهو في الخصائص ٤٥/٣ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ونعلب ١٣٠ ، وأمالي الزجاجي ١٣١ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، والسان (دول) ، والأشعري ٣١٣ ، والمعني ٤٠١/٣ ، والهمع ١٨٩/١ ، والمزهر ١٩٥/٢ ، والخزانة ٩٩/١ . وقد كان العرب يزعمون أن المتعابين إذا شق كل واحد منها ثوب صاحبه دامت مودتها .

(٢) تقدم برقم ٦٠ (٣) الركوب من الدواب هي الخيصة للركوب .

(٤) البيت لمروان بن سعيد كما في الكتاب ٩٧/١ (نسبة الكتاب ابن مروان والتصويب من البقية ٢٨٤/٢) وهو في ابن يعيش ١٩/٨ ، وأسرار العربية ٢٦٩ ، والمعني ١٣٢ ، والأشعري ٤١٩ ، والمعني ١٣٤/٤ ، والهمع ١٣٦/٢ ، وشواهد المعني ٣٧٠ .

٢٣٠ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على روايةٍ مَنْ نصب « النعل » .

القسم الثالث التي تكون خافضةً ، تنقسمُ فيه قسمين : قسمٌ تدخلُ على الأعيانِ ، وقسمٌ تدخلُ على المصادر .

فالتي تدخلُ على الأعيانِ تدخلُ عليها على معنى « إلى » ، فهي لانتهاء الغايةِ مثلها ، تخالفُها في أن ما بعدها لا يكونُ إلا داخلًا فيها قبلها اتفاقاً ، إن كان الفعلُ متوجهاً عليه نحو : قامَ القومُ حتى زيدٍ ، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ، فإن لم يتوجهَ الفعلُ عليه فلا يدخلُ فيه ، نحو سِرْتُ حتى الليلِ .

والتي تدخلُ على المصادرِ لا يدخلُ ما بعدها فيها قبلها نحو : سِرْتُ حتى غروبِ الشمسِ ، وقوله تعالى : « سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجرِ »^(١) ، وفي هذا القسم يجوز أن تدخلُ على الفعلِ المضارع فتتصيه .

واختلاف في نصبه بِمَ^(٢) هو^(٣) ؟ فقليل : بها بنفسها ، وقيل : بإضمار « أن » ، فمن قال إنها تنصبُ بنفسها ، فلأنه لم يَر « أن » في موضعٍ من المواضع بعدها تنصبُ الفعل فجعل الحكمَ لها ، وإنما رآها تلي الفعلَ وينتصبُ بعدها فجعل الحكمَ في النصب لها ، ومن قال : إنها تنصبُ بإضمار « أن » راعى شيئين : أحدهما « أن » ، والفعلَ في موضع المصدر فإذا قلت : سار^(٤) القومُ حتى يدخلوا المدينةَ ، فالمعنى : حتى دخول^(٥) المدينةَ فردّها إلى القسم

(١) سورة القدر ٥ (٢) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرفٌ نصب ينصب الفعل من غير تقدير « أن » ، وذهب البصريون إلى أن الفعلَ منصوب بتقدير « أن » ، انظر الإنصاف ٩٧ .

(٤) في الأصل : « صار » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « دخلوا » وهو تحريف .

الداخلية على المصادر الحافظة ، والثاني : أنهم وجدوا « حتى » خافضة ولا يخفِضُ إلا ما يختص بالاسم / فلما دخلت على الفعل علموا أنه لابد من تقدير « أن » ، ٨٦ لتصيرَه إلى المصدر المحفوض الذي اختصت به فخفضته ، ولا تضطرب فتكون مختصة غير مختصة وهذا تناقض ، وهذا بين صحيح لا مدفع فيه .

واعلم أن « حتى » إذا دخلت على الفعل المضارع لا يلزم النصب فيه بل يجوز أن ينتصب تارة بإضمار « أن » ، ويجوز أن يبقى مرتفعاً ، والموضع للرفع والنصب يختلف بسبب اختلاف أحوالها ، فلا بد من ضبط لها وحصر ، حتى يعلم ما يلزم فيه النصب وما يلزم فيه الرفع ، وما يجوز أن فيه على السواء ، والأولى بأحدهما ، إن شاء الله فنقول (١) :

لأن « حتى » وما بعدها من الفعل من أن يقع خبراً الذي خبر ، أو لا يقع .

فإن وقع نصبت الفعل لا غير لأن « حتى » فيه بمعنى « إلى أن » ، أو « كي » ، نحو قولك : « كان سيري حتى أدخل المدينة » ، لأن المعنى : إلى أن أدخل المدينة ، أو كي أدخل المدينة (٢) وإن لم يقع خبراً فلا يخلو أن يكون ما قبل حتى سبباً لما بعدها أو لا يكون ، فإن كان فلا يخلو أن توجه أو تنفيه فإن أوجبته فلا يخلو أن تكثره أو تقله أو لا تكثر ولا تقل .

فإن كثرته كان الرفع في الفعل الذي بعدها أقوى من النصب نحو : كثر ما صرت حتى أدخل المدينة .

وإن قللته كان النصب أقوى من الرفع نحو : قلما صرت حتى أدخل المدينة ، وإن لم تقلل ولم تكثر ، فلا يخلو أن تريد بالفعل بعدها الماضي أو الحال أو لا تريد .

(١) اعتمد المؤلف في تفصيله التالي على المقرب ٢٦٨/١ وما بعد .

(٢) ضابط النصب عند ابن هشام أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم .

انظر الغني ١٣٤

فإذا أردتَ فالرفع نحو : سرتَ حتى أدخلُ المدينة ، بمعنى دخلتها أو أدخلها الآن ، ومن كلامهم : « مريضٌ حتى لا يَرُجونه »^(١) ، أي : حتى هـ و الآن لا يُرجى .

وإن لم تُردْ واحداً منها نصبتَ^(٢) ، وكانت بمعنى « إلى أن » و « أو » ، كي ، نحو : « سرتَ حتى أدخلها غداً » ، بمعنى إلى أن أدخلَ أو كي .

فإن نفيتَ السببَ قبلها فلا يخلو أن تقدّرَ « أن » النفيَ دخل بعد^(٣) [دخول]^(٤) و حتى ، أو لا تقدّر ، فإن قدّرتَ فالأمرُ على ما كان عليه قبله^(٥) من [جواز]^(٦) « نصب » على معنى « إلى أن » ، أو « كي » ، والرفع على أن تريدَ الحالَ أو الماضي كما تقدّم .

وإن قدّرتَ أنْ « حتى » ، دخلتَ في الكلام بعدَ [دخول]^(٧) « النفي لم يَجُزْ » فيها بعدها إلا « نصب » على معنى « إلى أن » ، أو « كي » ، [نحو : ماسرتَ حتى أدخلُ المدينة »^(٨)] على التقدير الثاني^(٩) والرفع على التقدير الأول^(١٠) .

وإن لم يكنْ ما قبلها شيئاً لما بعدها لم يَجُزْ في الفعل الواقع بعدها إلا أن يكون منصوباً على معنى « إلى أن » ، لأنه لا يصحُّ أن يكونَ إلا مستقبلاً نحو « سرتَ حتى يخطبَ الخطيبُ » ، المعنى : إلى أن يخطب .

فهذا حَصَرُ هذا الموضع ، ويرجع الكلامُ فيه / إلى أنْ تعلمَ أنه كلُّ موضعٍ صلحت [فيه] بمعنى « إلى أن » ، أو « كي » ، انتصبَ ما بعدها وإن لم تصلحْ

(١) انظر : الكتاب ٤٨٥/١ ، والمقتضب ٤٠/٢ (٢) أي : أردت الاستقبال .

(٣) في الأصل : « قبل » والتصويب من المقرب ٢٦٩/١

(٤) ما بين معقوفين من المقرب ٢٦٩/١ (٥) عبارة المقرب : « قبل النفي » .

(٦) زيادة في المقرب ٢٦٩/١ (٧) زيادة في المقرب ٢٦٩/١

(٨) زيادة في المقرب ٢٧٠/١ (٩) أي قدرت الاستقبال .

(١٠) أي قدرت الماضي أو الحال .

فالرفع ، وقد يكونُ الرفع لازماً في بعض المواضع ، وقد يكونُ النصبُ لازماً في بعضها ، وقد يجوز الأمران على السواء ، وقد يغلبُ الرفعُ ويغلبُ النصبُ على حسب التفصيل .

واعلم أنَّ « حتى » التي تكون خافضة لانخفاض إلا الظواهر كما ذكر ، ولا تنخفض المضمرة إلا في الضرورة كقوله ^(١) :

٢٢١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَسٌ فَتَى حَتَّى يَأْتِي أَبْنَى أَبِي يَزِيدٍ

باب الحاء

اعلم أنَّ الحاء لا تكون في كلام العرب مفردة ، وإنما تكون مركبة مع الألف واللام .

باب خلا ^(٢)

وهي حرف استثناء تنخفض ما بعدها فيه ^(٣) ، نحو قولك : قام القوم خلا زيد . هذا هو الكثير فيها ، وحكمها في ذلك حكمُ « حاشي » المتقدمة الذكر .

وقد تكونُ ناصبة لما بعدها فيه ، فتكون إذ ذاك فعلاً ، وذلك فيه سائغ ، مثل حاشي ، ويكون إذ ذاك فيها مضمرة فاعلٌ ، يعلم من سياق الكلام ، والمنصوب بعدها مفعولٌ بها ، [نحو] إذا ^(٤) قلت : قام القوم خلا زيداً ^(٥) والجملة في موضع الحال ، كأنك قلت : خالين من زيد ، وكذلك حكمُ « حاشي » في ذلك .

-
- (١) في الأصل : « لا يلقى لنا من فتى » وهو خطأ من الناسخ توم ألف « أنس » لأمارسيتها « من » ، والبيت لم أهد إلى قائله وهو في المقرب ٩٤/١ ، وابن عقيل ٨/٣ ، والأشعري ٢٨٦
(٢) انظر في خلا : الكتاب ٣٤٨/٢ ، ابن يعيش ٤٩/٨٠٧٧/٢ ، الجني ١٧٥ ، المغني ١٤٢
(٣) أي في الاستثناء . (٤) في الأصل : « فإذا » والفاء مقحمة .
(٥) المثال في الأصل : « قام القوم خلا بعضهم زيدا » وكلمة « بعض » مقحمة .

فإذا أدخلت عليها « ما » فقلت : قام القوم ما خلا زيدا^(١) ، كان النصب الكثير الشائع ، وتكون « ما » ، إذ ذاك مصدرية ، كأنك قلت : خلوا من زيد ، والمصدر في موضع الحال كما تقدم ، وأبو عمر^(٢) الجرمي يخفض بها ، ويجعل « ما » زائدة ، دخولها كخروجها ، فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد لأن « ما » لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له^(٣) ، وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

الدال غفل

باب الذال

اعلم أن الذال لم تجيء مفردة في كلام العرب . وإنما جاءت مركبة مع الألف .

باب ذا^(٤)

ولها في الحرفية موضع واحد ، وهي مفعول للفعل الموجه عليها ، أو مجرور نحو قولك : ماذا صنعت ؟ وماذا جئت ؟ وماذا خفت ؟ والتقدير : أي شيء صنعت ، وأي شيء جئت ، ومن أي شيء خفت ، فتكون « ذا » مع « ما » كشيء واحد بمعنى : أي شيء .

وإنما حكمنا على أن « ذا » حرف لأنها قد توجد « ما » الاستفهامية/وحدها دونها ، وممنها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً ، وهي معها بذلك المعنى ، فحكمنا أنها وصلة لها .

(١) قال صاحب الجنى : ١٧٥ « خلا » هنا فعل لأن (ما) المصدرية لا توصل بحرف الجر وإنما توصل بالفعل .

(٢) في الأصل : « أبو عمرو » وهو تحريف . (٣) انظر الصفحة ٧٤

(٤) انظر في « ذا » الأزمية ٢١٤ ، الجنى ٩٤ ، المفني ٣٣٢

ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المخفوض مخفوضاً ، فإذا قيل لك :
 ماذا صنعت ؟ فالجواب : خيراً ، أي صنعت خيراً ، وإذا قيل : بماذا
 جئت ؟ فالجواب : بزادي أو راحتي أو شبه ذلك ، وإذا قيل : بماذا خفت ،
 فالجواب من كذا وكذا .

وربما وقعت « ما » في موضع خبر « كان » فتكون في تقدم « كان »
 عليها خارجة عن أدوات الاستفهام في كونها ^(١) يقع ما بعدها خبراً لها ، وجميع
 أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فتتقدم ^(٢) على « كان » فتقول : إذا ضربت
 زيدا فكان ماذا ، أي : فأي شيء كان ، فاتصال « ذا » بها أخرجها عن
 حكم أدوات الاستفهام ، في ذلك قال الشاعر ^(٣) :

٢٣٢- وَمَاتَ عِشْقًا فَكَانَ مَاذَا

وأمّا قول الله تعالى : « وِسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » ^(٤) فمن قرأه
 بال نصب فهو من بابنا ، و « ذا » مع « ما » حرف ، وهي في موضع مفعول
 « ينفقون » فتوجه عليها الفعل ، ولذلك كان الجواب بالنصب لأن التقدير
 ينفقون العفو ، وحكم الجواب أن يكون على وقتي السؤال . ومن قرأ بالرفع
 في « العفو » فهو على التقدير « هو » وتكون (ما) إذ ذاك في موضع مبتدأ ،
 وذا هنا اسم بمعنى الذي ، وبعد (ينفقون) ضمير مفعول محذوف تقديره :

(١) أي : في كون أدوات الاستفهام . (٢) في الأصل « فيتقدم » وهو تصحيف .
 (٣) البيت لفضل الشاعرة كما في الأغاني ٣١٣/١٩ ، صدره :

فَعَاتَبُوهُ فَزَادَ عِشْقًا

وهو في أمالي القالي ٢١/٢

(٤) البقرة ٢١٩ وقراءة الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع . انظر القرطبي ٨٦٩ .

والنشر ٢١٩/٢

ينفقونه ^(١) ، وليس هذا من بابنا ، لأنَّ « ذا » فيه أممٌ وعليه قوله ^(٢) :
٢٣٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أُنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

باب الراء

اعلم أنَّ الراءَ لم تجيء مفردةً في كلام العرب إلاَّ في صيغة الكلمة شاذاً
للبالغة ، قالوا : سَبِطَ الشعر وسبَطَ ^(٣) ، ولا يقاسُ على ذلك .
وإنَّما جاءت مركبة مع الباء مشددة .

[باب] رب ^(٤)

وهي حرف ^(٥) يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير ^(٦) ،
فالتي لتقليل الشيء في نفسه [نحو] قول الشاعر ^(٧) :

(١) في الأصل : « ينفقون » وهو تحريف .

(٢) البيت لـ « لبید » وهو في ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، والفراء ٤٣٩/١ ،
وثعلب ٤٦٢ ، وكتاب اللامات ٥٠ ، والأزهية ٢١٦ ، وأماي ابن الشجري ١٧١/٢ ،
والمخصص ١٠٣/١٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٣ ، واللسان (حول) ، والأشعوني ٧٣ ، والمعيني
٤٤٠/١ . والنحْب هنا : التذر .

(٣) سبط الشعر : طال واسترسل .

(٤) انظر في رب : مسألة رب لابن السيد ، الأزهية ٢٦٨ ، أماي الشجري
٣٠٠/٢ ، أسرار العربية ١٠٤ ، المقرب ٩٩/١ ، ابن يعيش ٢٦/٨ ، الجنى ١٧٦ ،
المغني ١٤٣ ، الجمع ٢٥/٢ .

(٥) يرى البصريون أنها حرف ، ويرى الكوفيون أنها اسم ، انظر : الإنصاف ٨٣٢ .

(٦) اختلف النحويون في معناها بين التقليل والتكثير ، ومذهب المؤلف هو مذهب
الجمهور ، انظر مسألة رب ٤ ، ٩ ، الجنى ١٧٧ .

(٧) 'نسب في الكتاب ٢٦٦/٢ إلى رجل من أزد السراة . وهو في الخصائص ٣٣٣/٢ ،
والمقرب ١٩٩/١ ، وابن يعيش ١٢٦/٩ ، والمغني ١٤٤ ، والأشعوني ٢٦٨ ، وشواهد المغني
٣٩٨ ، والخزانة ٣٨١/٢ .

٢٣٤ - أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءَ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ

فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام ، وذو الولد الذي لم يلدّه أبوان هو آدم عليه السلام ، وذو الشامة السوداء في حُرٍّ وجهه هو البدر ، وشامة الأرنب في وسطه ، وتسمى ^(١) / الكلفة والكلف ، ولذلك قال المعري ^(٢) : ٨٩

٢٣٥ - وَمَا كُفَّةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ قَدِيمَةٌ

وَلَكِنَّهَا فِي وَجْهِهِ أَثَرُ اللَّطْمِ

فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود .

وأما التي لتقليل النظر فهي الكثيرة الاستعمال ، ومنها قول الشاعر ^(٣) :

٢٣٦ - فَإِنْ أُمْسِرَ مَكْرُومًا قِيَارُبٌ قَيْنَةٌ

مُنْعَمَةٌ أَعْمَلَتْهَا بَكِيرَانِ

والمعنى أن كثيراً من هذه القينات كان لي ، وقلٌ مثلها لغيري . فاطلاق

النحويين على « رُب » ، أنها تقليل إنشأاً يعنون النظر الذي هو الغالب فيها .

ثم اعلم أن لها أحكاماً تختص بها ^(٤) :

منها : أنشأها إذا دخلت على ظاهرٍ فلا يكون بعدها إلا نكرة أبداً ، نحو :

« رُبٌ رجلٍ لقيت » ، لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات ،

(١) في الأصل : « ويسمى » وهو تصحيف .

(٢) البيت في شروح سقط الزند ٩٦٧/٣ وفيه « الدم » عوضاً من « اللطم » .

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨٦ ، ومثاله رب ١٩ . والقينة : الجارية

المغنية ، والكيران : العود الذي يضرب به .

(٤) انظر في هذه الأحكام : المبروي في الأهمية ٢٦٨ ، وأمال الشجري ٣٠٠/٢

ولذلك 'بحكم على ما بعد' و 'كم' ، بالتكثير ، فإن جاء بعدها ما يؤهيم التعريف فليس معرفة ، كقوله (١) :

٢٣٧ - يَارُبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيِّضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ
وقول الآخر في 'كم' ، (٢) .

٢٣٨ - وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ
فإن 'مثل' في الموضعين نكرة ، وإن كان مضافاً إلى المعرفة ، لأنه لم يتعرّف بما يضاف إليه من المعارف في الغالب ، لأنه وأمثاله من 'شبه' ، و 'نحو' ، ونحوهما يعطي العموم فهو في معنى النكرة .

فإن دخلت 'رب' على مضمرة فلا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوبة نحو : 'ربه رجلاً' ، وهذا الضمير نكرة أبداً بدليل تفسيره بالنكرة ، ولا التقات فيه لكونه مضمراً ، إذ من المضمرات ما يعود على نكرة ، ومنها ما يعود على معرفة ، إلا أن ما عاد على نكرة نحو : رأيت رجلاً فكلّمته فتعريفه إثمًا هو بالعودة خاصة لا بالعلم ، فمن أطلق عليه معرفة فهذا المعنى أطلق فأعرفه .

ولا يشي هذا الضمير ولا يؤثت ، بل يبنى على صورة المذكر المفرد ،

(١) البيت لأبي محجن الثقفي كما في الكتاب ٤٠٧/١ ، وليس في ديوانه ، وهو في ابن يعيش ١٢٦/٢ . والغريرة : الشابة الحديثة . متعتها بطلاق : أي عند الطلاق ، والمتعة : ما وُصِلَت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو درهم .
(٢) البيت لتأبط شراً كما في الحاشية ١٨/١ ، وصدره :

فَأُبْتُ إِلَى فَنَمٍ وَلَمْ أَكُ آئِبًا

وهو في الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وابن عقيل ١٨٨/١ ، والأشـمـوني ١٢٨ ، والحزانة ٥٤٠/٣ . وأبت : رجعت ، ونم : اسم قبيلة ، والضمير في « مثلها » يعود إلى هذيل ، وفي « تصفر » كناية عن تأسفه على خلاصه منها .

وما كان من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده ، وحكى الفراء التأنيث والجمع والتثنية فيه ، وذلك قياسٌ على باب « نِعَم » ، وهو شاذ فيه وكذلك الحكم فيما عطف من الأسماء المضافة إلى ضمير النكرة الداخلة عليه « رب » في التكثير ، نحو : « ربّ رجل وأخيه لقيتهما » ، ومن كلامهم : « رب شاة وسخلتها بدرهم ^(١) » .

ومنها : أن لها أبدأ صدرَ الكلام ، نحو : رب رجل لقيته ، وإنما ذلك لأنها نقيضة « كم » ، الخبرية في التكثير ^(٢) ، وإنما لزمّت « كم » ، الخبرية الصدر لأنها تشبه الاستفهامية في اللفظ ، فتقول : كم رجل ضربت ، كما تقول في الاستفهامية : كم رجلاً ضربت ، ولما ناقضت « كم » ، الخبرية « رب » ، فبنيت لأنها للتقليل وهي للتكثير / جُعِلَتْ « رب » ، مثلها في لزوم الصدر ^(٣) ، والعرب تحمل ٩٠ الشيء على النقيض كما تحمله على النظير ، كحملهم « لا » ، النافية للجنس في نصبها بعدها على « إن » ، التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتها كما ترى ، فهذا في النقص ، وفي النظير حملهم « كم » ، الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر ، و« عن » ، الاسمية ^(٤) على « عن » ، الحرفية في لزوم البناء ، وهذا باب ذكره ابن جني في كتاب « الخصائص » ، فأغنى عن تطويل الكلام فيه ^(٥) .

ومنها : أنه يجوز حذفها لدلالة معمولها ^(٦) اللزوم للخفض والتكثير عليها كقوله ^(٧) :

٢٣٩ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وأما ما ذكره بعضهم من أنها إذا حذفت عوض منها الواو والفاء على

(١) انظر : الكتاب ٣٠٠/٢ ، والمقتضب ١٦٤/٤

(٢) في الأصل : « التكثير » وهو تحريف .

(٣) قوله : « الصدر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « الاستفهامية » وهو سهو .

(٥) انظر : الخصائص : ٢٠١/٢ ، ٣١١ ، ٣٨٩

(٦) قوله : « معمولها » غير واضح في الأصل (٧) تقدم برقم ١٩٥

ما يذكر في بابها فليس كذلك ، وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء^(١) بدليل حذفها دونها ، وبدليل دخول « بل » على معمولها كقوله^(٢) :

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْجَحْفَتُ ٢٤٠ -

وقد تقدم ذكر هذا في باب « بل » .

ومنها : أن تاء التانيث تدخل عليها مفتوحة كـ « لات » فتقول : ربنا يقوم زيد^(٣) ، قال الشاعر^(٤) :

٢٤١ - [أَقْرَةُ] رَبَّتَا لَيْلَةً غَبَقْتُكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّبْنِ

ومنها : أن فيها لغات^(٥) : ضمُّ الراء وتشديد الباء فتقول : « رَبْ » وهو الكثير فيها ، و « رَبْ » بفتح الراء وتشديد الباء ، و « رَبْ » بضم الراء وتخفيف الباء ، وقرئ قوله تعالى : « رَبَّنَا يَوْذُو الَّذِينَ كَفَرُوا »^(٦) بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، و « رَبْ » بفتح الراء وتخفيف الباء ، وعليها قول الشاعر^(٧) :

٢٤٢ - أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبَّ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَفْتُ هَيْضَلٍ

و « رَبْ » بضم الراء والباء وتخفيفها ، و « رَبْ » بضم الراء واسكان الباء ومنها : أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو [في] معنى الماضي ، نحو : « رب رجل يقوم » بمعنى قام .

(١) يعني بقوله : « حرف ابتداء » : حرف استئناف . (٢) تقدم برقم ١٩٢

(٣) البيت لحظة الجرمي ، وهو في أمالي القاضي ٣٠٦/٢ . وقرة اسم ابنه ، وفي الأصل « تحفكت » عوضاً عن « غبقتك » وهو تحريف .

(٤) في « رب » ست عشر لغة أحصاها ابن هشام في المغني ١٤٧

(٥) في الأصل بفتح .

(٦) الحجر ٢ ، وقرأ نافع وعاصم بالتخفيف ، والباقون بالشدید . انظر النشر

٢٨٩/٢ ، والقرطبي ٣٦١٨

(٧) تقدم برقم ٦٧

ومنها : أنه يجوز أن يحذف هذا الفعل بعدها لدلالة السياق عليه ، لأنها جوابٌ لكلامٍ قبلها أو في تقديره ، فتقول : « ربّ رجلٍ » تريد : قام ، إذا دلّ الدليل .

ومنها : أن الأكثر في معولها أن يكون موصوفاً عوضاً من الفعل الذي يحذف ، نحو : « ربّ رجل صالح » ، والمعنى : قام ، إذا دلّ عليه الدليل ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٤٣ - أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ
المعنى : شهادته أو حضرته أو نحوهما .

ومنها : أنها تدخل عليها « ما » على ثلاثة أوجه :
إمّا أن تكفّرها عن العمل في النكرة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ،
والمبتدأ معرفة وهو قليل كقول الشاعر (٢) :

٢٤٤ - رَبَّمَا الطَّاعِنُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيحُ يَبْنُهُنَّ الصِّهَارُ
وإمّا أن توطئها للدخول / على الفعل ، فتقول : ربما يقوم زيدٌ ، ويكون ٩١
الفعل المضارع إذ ذاك في معنى (٣) الماضي ، والمعنى ربما قام ، فأما قوله تعالى :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٠ ، وعجزه :

وَلَا سِيَّما يَوْمٌ بِدَارَةٍ جُلْجُلٍ

وهو في مائة رب ١٥ . وشرح القصائد ٣٢

(٢) البيت لأبي دؤاد كما في الأزهية ٩٣ ، وفيه « الجامل » عوضاً من « الطاعن »
وهو في أمالي الشجري ٢٤٣/٢ ، وابن يميّش ٢٩/٨ ، والمغني ١٤٦ ، والأشعراني ٢٩٨
وابن عقيل ٣/٣٠٣ ، وشواهد المغني ٤٠٥ ، والخزانة ١٨٨/٤ . والجامل : جماعة الإبل ،
والمؤبل : كثير الإبل ، والعناجيج : أحسن الخيل ، والمهّار : أول ما ينتج من الخيل ،
وفي الأصل « المهاري » وهو تحريف .
(٣) قوله « معنى » غير واضح في الأصل .

«رُبَّمَا يَرُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»^(١) ، وذلك يومَ القيامة ، فلأنَّ المحققَ وقوعه مثل الواقع ، ولذلك قال الله تعالى : « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ »^(٢) يعني الساعة .

وأما قول الشاعر^(٣) :

٢٤٥ - فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخَصِ الْبَنَانِ

فأدخل «رب» على معمول الفعل بعده وهو إضمارُ القول ، كأنه قال : أقول فيه : سيبكي ، والقول كثير ما يُحذف في أثناء الكلام ، كقوله تعالى : « وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ [أَكْفَرْتُمْ] »^(٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، وهو في القرآن كثير^(٥) .

وإمّا زائدة دخولها كخروجها فتبقى داخلية على النكرة كما كانت ، كقول الشاعر^(٦) :

٢٤٦ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وهو قليل .

(١) الحجر ٢ (٢) النحل ١

(٣) البيت لجحدرد كما في أمالي القاضي ٢٧٨/١ ، وفيه : «مهبذ» عوضاً من «مخضَّب» ، وهو في البحر الحيط د/٤٤٤ ، والمفني ١٤٦ ، وشراوده ٤٠٧

(٤) آل عمران ١٠٦

(٥) انظر أمثلة على ذلك في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعد .

(٦) البيت لعدي بن رعاء كما في الأصمبات ١٥٢ ، وهو في الأزهية ٨٠ ، وأمالي الشجري ٢٤٤/٢ ، وحامسة الشجري ١٩٤/١ ، والمفني ١٤٦ ، والأشموني ٢٩٩ ، والعيبي ٣٤٣/٣ ، وشراود المفني ٤٠٤ ، والحزانة ١٨٧/٤

الزاي والطاء والظاء غُفْل

باب الكاف

اعلم أن الكاف جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة .

باب الكاف المفردة^(١)

اعلم أن الكاف المفردة لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر فتخفِضُ ما بعدها أبداً وتتنقسم فيه قسمين : قسم تكون جارةً لا يجوز زيادتها ، وقسم تكون جارة زائدة .

القسم الجارة غير الزائدة لا تكون أبداً إلا للتشبيه^(٢) ، نحو قولك : زيدٌ كعمروٍ وعبد الله كجعفرٍ ، على أن النحويين قد اختلفوا في هذه الكاف ، فذهب بعضهم إلى أنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسمٌ ، واحتجَّ لذلك بأنها على حرف^(٣) واحد ، وذلك شأنُ الحروف كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها ، وذهب بعضهم إلى أنها اسمٌ حتى يقوم الدليل على أنها حرف ، واحتجَّ لذلك بأنها في معنى « مثل » وما معناه اسمٌ فهو اسم ، وبأنها تكون فاعلة في نحو قول الشاعر^(٤) :

٢٤٧ - أَتَنَّتْهُمْ وَكَانَ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ] فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

(١) انظر في الكاف : أمالي السهيلي ٤٠ ، الجنى ٢٨ ، المغني ١٩٢ ، والمخصص ٤٩/١٤ .

(٢) أثبت ابن هشام معنى التعليل ، انظر المغني ٩٢ .

(٣) قوله « حرف » غير واضح في الأصل .

(٤) « يذهب » مخرومة في الأصل ، والبيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٦٣ ، والخصائص

٣٦٨/٢ ، وسم الصنعة ٢٨٣ ، وأمالي الشجري ٢٢٩/٢ ، وابن يمين ٤٣/٨ ، وابن

عقيل ١٩/٣ ، واللسان « دنا » ، وشواهد المغني ٩٦٧ ، والحزانة ١٣٢/٤ . يقول :

لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطمن الذي تغيب فيه القتل .

وقول الآخر (١) :

٢٤٨ - وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِيرُ

ضَعِيفٌ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

ومجرورة في نحو قول الشاعر (٢) :

٢٤٩ - وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطَنَا

تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

وقول الآخر (٣) :

٢٥٠ - وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعُوجَجِيَّ إِذَا جَرَتْ الرِّيحُ جَرَى وَثَابًا

لأنَّ الفاعلية لا تكون إلا في الأسماء ، ولا تُجَرُّ إلا الأسماء .

وذهب بعضهم من المتأخرين إلى التفصيل فيما : بأنها إن كانت معمولة فهي

اسم ، وإن كانت زائدة من القسم الثاني الذي يذكُرُ بعد هذا ، كقول الشاعر (٤) :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٤ ، والمزهر ٤٨٧/٢ ، والحراقة ٢٦٤/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٦ : وأدب الكاتب ٣٩٣ ، وأمالى

الشجري ٢٢٩/٢ ، واللسان : (كيف) ، والحراقة ٢٦٢/٤ . وابن الماء : طائر ، وسطنا :
بيننا . يقول : رحنا بغرس كأنه ابن الماء في خفته ، تعجب به العين .

(٣) نسب في الاقتضاب إلى ابن غادية السلمي ، وهو في أدب الكاتب ٣٩٣ ،

والجواليقي ٣٥٠ ، والقرب ١٩٦/١ ، واللسان : (ثوب) ، ووزعت : كفت في الحرب من
يتقدم بغرس مثل الهراوة (العصا) صلبة ، وأعوججى : منسوب إلى فعل يدعى أعوجج .

(٤) البيت لحطام المجاشعي كما في الكتاب ٣٢/١ ، وقبلة :

غَيْرَ رَمَادٍ وَحَطَامٍ كَنْفَيْنِ

وهو في الجواليقي ٣٥١ ، وسر الصناعة ٢٨٢ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، ومجالس العلماء

٧٣ ، وثعلب ٣٩ ، واللسان : (رنب) ، وابن يعيش ٤٢/٨ ، والمغني ١٩٧ ، والمزهر ٢٢٣/١

والعيني ٩٥٢/٤ ، وشواهد الشافية ٥٩ ، وكنفين : أراد كنيفين ، ثنية كنيف وهو الحظيرة ،
والصاليات : الأثافي وهي الحجارة تحت القدر ، وككنا يؤثفين : أي مثل ما نصبن أثافي ، لم يزلن .

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

وسحر قوله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ^(١) ، وكانت في صلة الذي أو أخواته من الموصولات - ما عدا أي - فهي ^(٢) حرف ، لأن الفاعلية والمجرورية لا تكونان إلا في الأسماء ولأن الزيادة لا تكون إلا في الحروف ، وأن صلة الموصول لو جعلت فيها الكاف اسماً لأدعى إلى حذف المبتدأ الذي تكون الكاف مع ما بعدها خبره ، فيكون التقدير : جاء في الذي هو كزيد ، في نحو قولك : جاءني الذي كزيد ، وحذف المبتدأ لا يجوز إلا في صلة « أي » كقوله تعالى : « ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَسْخًا عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْبًا » ^(٣) ، وقول الشاعر ^(٤) :

٢٥٢ - إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ قَسَلَّمُ عَلَى أَيْهِمْ أَفْضَلُ

لمعنى مذكور في كتب النحويين ^(٥) ، أو في الصلة إذا كان فيها طول كقوله : « ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً » ^(٦) ، أو في نادر من كلام ، كقراءة مَنْ قَرَأَ : « ما بعوضة » فما فوقها ^(٧) ، و « تماماً على الذي أحسن » ^(٨) برفع « بعوضة » ، و « أحسن » ، وأمثا غير ذلك فلا ، وإن الكاف في غير الموضعين يُحتمل أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً .

(١) الشورى ١١

(٢) قوله : « فهي حرف » جواب : « وإن كانت زائدة » . (٣) مريم ٦٩

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٧١٥ ، وابن يعيش ١٤٧/٣ ، والمغني ٨٢ ، والأشعري ٧٧ ، وشراهد المغني ٢٣٦ ، والخزانة ٥٢٢/٢

(٥) قال الأشعري ٣١/١ : « لأنها لما حذفت صدر صلتها نزل ما هي مضاف إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية ، مع قيام موجب البناء » .

(٦) انظر : الكتاب ٣١٤/١ ، والمحتسب ٦٤/١

(٧) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة كما في القرطبي ٢٠٨

(٨) الأنعام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعشى ، كما في الالتحاف ١٣٢ ، وقراءة

يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨ . وانظر مناقشة هاتين القراءتين تفصيلاً في : سيبويه والقراءات ٢٦

والصحيحُ عندي من هذه الأقوال أن تكون حرفاً إلا: إذا قام الدليل القطعي على الاسمية من كونها فاعلة لا غير، أو مجرورة لا غير، في مثل الأبيات المذكورة، موفي مثل قول الآخر^(١):

٢٥٣ - قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا
عَلَى كَالْقَطَا الْجَوْنِي أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ
وقول الآخر^(٢):

٢٥٤ - أَيْتُ عَلَى مَيٍّ كَثِيْبًا وَبَعْلَهَا
عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ
في هذه الأبيات قد دلَّ الدليل على اسميتها كما ذكر .

وأما ما كان من نحو قولك: «زيد كعمرو»، فحملها على الحرفية وتكون جائرة، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً، أحلاً محلاً، عاملاً فيها، كسائر حروف الجر مع ما بعدها بعد المبتدآت، فإذا قلت: زيد من بني تميم والمال لك وزيد في الدار، وشبه ذلك، فالجبر للمبتدأ مقدّر من الكون والاستقرار الشاملين جميع^(٣) الأفعال، تقديره: كائن أو مستقر، وبه يتعلّق الجار والمجرور وأحلاً محلاً، فكذلك في الكاف إذا قلت: «زيد كعمرو»، فالتقدير: زيد كائن كعمرو .

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢١٢، والمخصص ٤٩/١٤، وسر الصناعة ٢٨٧. وتقلصوا: شمروا وأمرعوا، والجوني: نوع من القطا أسود اللون.
(٢) البيت لذى الرمة، وهو في ديوانه ٨٥، وروايته فيه:

أَيْتُ عَلَى مِثْلِ الْأَشَافِي وَبَعْلَهَا
يَيْتُ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَبَطَّحُ
وهو في سر الصناعة ٢٨٧/١، والخزانة ٢٦٢/٤. والنقا: الرمل الأبيض، والمعالج: حاتراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض، والأشافي ج إشفى وهو الحرز.
(٣) في الأصل: «يجميع» وهو تحريف.

فإن قيل : فيلزمك على هذا في الآيات المتقدمة أن يكون المعمول محذوفاً ،
وتكون الكاف وما بعدها / حرف جر ومجروراً في موضع الصفة للمحذوف ^(١) ٩٣
الذي هو المعمول في الأصل ، كما كان ذلك في خبر المبتدأ ، فيكون التقدير في
البيت الأول : شيء كالطعن ^(٢) ، وفي الثاني : أحد كفاحر ، وفي الثالث : بفرس
كابن الماء ، وفي الرابع : بفرس كالهراوة ، وفي الخامس : على نوق كالقطا ،
وفي السادس : على سرير ^(٣) كالنقا ، ويكون الباب للحرفية مطلقاً .

فالجواب أنه إذا قدر ذلك في الآيات وما كان نحوها امتنع لوجهين :
أحدهما : أننا لو جعلنا الكاف حرفاً لاحتجنا إلى محذوفين : المعمول وصفته
التي تتعلق بها الجار وهو كائن أو مستقر ، وذلك إجحاف وغير جائز ^(٤) .
والثاني : أنه لا يحذف الموصوف وتقام صفته مقامه إلا إذا كان مختصاً
معلومًا ، وكان اسماً خالصاً ، فإن جاء الجار والمجرور صفة فشاذه كقوله ^(٥) :

٢٥٥ - جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَةٍ
أراد : عوداً من نشم ، وقوله ^(٦) :

٢٥٦ - قَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَارِعُ بَطْنِ نَخْلَةٍ
وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعُ نَجْدٍ كَبْكَبِ

(١) في الأصل : « المحذوف » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « كالزيت » وهو سهو .

(٣) في الأصل : « سبام » وهو تحريف .

(٤) ذلك لأن التقدير في « كابن الماء » : « فرس كائن كابن الماء » .

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٢٦ ، وأدب الكاتب ٥٤ ، وابن
يعيش ١١٧/١٠ ، وشواهد الشافية ٣٦٢ . والنشم والثام : نوعان من الشجر . وقوله « لها »
وردت في الأصل « له » ولعله تحريف لأن الشاعر يتحدث عن الحمامة في بيت قبله .

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٣ ، والبحر المحيط ٤٧٣/٨ ، واللسان :
(جزع) . والتجد : الطريق في الجبل ، وكبك : اسم جبل .

أراد : فريق منهم ، ولا يُعوّل عليه .

وقد تكون الكاف جائرةً غيرَ زائدةٍ ، ولا تكون للتشبيه بل بمعنى الباء
أو على ، كقول العجاج حين قيل له : كيف أصبحتَ ، فقال : كخير^(١) ، بمعنى :
بخيرٍ أر على خير ، فلا يعوّل على ذلك لشذوذه .

وأما قول العرب : « كن كما أنت »^(٢) فقال أبو الحسن الأخفش : معناه
كن على فعلٍ هو أنت ، وهذا فاسدٌ لتفسيرِ الفعل بالذات ، وإنما هو بمعنى : كن
الآن على صفةٍ كنتَ عليها قبلُ ، فالتقدير : كن بماثلاً الآن كما كنتَ قبلُ ،
وحذفتُ الصفة ، وأقيم الموصوف مقامها ، فالكاف على بابها من التشبيه ، ومنه
قوله تعالى : « كما أُنزلّنا من السماء »^(٣) على القسمين^(٤) ونحوه .

وكان الأصل في « كن كما أنت » : كن كك ، فلمّا كانت الكاف لا تدخل
على المضمر فُصل بين المضاف والمضاف إليه بـ « ما » فكفّئت الكاف عن العمل ،
فرجع الضميرُ المجرور^(٥) مرفوعاً لانفصاله .

ولك فيه وجهٌ آخر وهو أحسن ، وهو أن يكون الأصل : كن كما كنت ،
فحذفتُ « كان » وانفصل الضميرُ لحذفها ، كما قال الشاعر^(٦) :

فَتَتَرُكُنَا الْآيَامُ وَهِيَ كَمَا هِيََا ٢٥٧

(١) انظر : سر الصناعة ٣١٨

(٢) انظر : سر الصناعة ٣١٨ . وعبارة الأخفش « كن على الفعل الذي هو أنت عليه » .

وانظر أعراب « كن كما أنت » في المغني ١٩٣

(٣) يونس ٢٤ ، وأول الآية : « إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ . . . »

(٤) كذا في الأصل . (٥) في الأصل : « المرفوع » وهو سهو .

(٦) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٨٨ وصدره :

أَلَا لَا أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ

وفي الأصل « فتتركنا » ، ولعله تحريف ، لأن الحديث عن ذي الإمة وهي الحال الحسنة .

ويكون حذف « كان » ، وإقامة الضمير المتصل فيصير منفصلاً ، كقول الشاعر ^(١) :
 ٢٥٨ - أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
 وإنما كان هذا الوجه أحسن من الأول ، لأنَّ [كان] كثيراً ما تُحذف ، فاعلم .

★ ★ ★

القسم الجارّة / الزائدة لها ثلاثة مواضع :

٩٤

الموضع الأول : أن يكون دخولها كخروجها ، نحو قوله تعالى : « ليس كمثله شيء » ^(٢) ، وقول الشاعر ^(٣) :

٢٥٩ - فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا أَكُولُ

وقول الآخر ^(٤) :

٢٦٠ - وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثَفَيْنُ

و [الكاف] في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد ، لأنَّ معناها معنى « مثل » وهي لا تتعلق بشيء ، وإنما خففت بالتشبيه لغير الزائدة كما ذكر في الباء في بابها ، ولا يجوز أن 'تَحْمَلَ' ^(٥) هنا على أنَّها اسم لفساد المعنى ، لأنَّ التقدير يكون : « ليس مثل مثله » ، فيثبتُ الله تعالى مثله ، ويُنفى عنه مثل آخر ، وهذا ظاهر .

(١) تقديم برقم ١١٥

(٢) الشورى ١١ . وذهب قوم إلى أن الكاف ليست بزائدة هنا ، ولهم في ذلك

أقوال ، انظر : الجنى ٣٣

(٣) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، وقبلة :

وَلَعَبَتِ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ

وهو في الكتاب ٤٠٨/١ منسوباً إلى حميد الأرقط ، وسر الصناعة ٢٩٦ ، واللسان :

(عصف) والغني ١٩٦ ، والهمع ١٥٠/١ ، وشواهد المغني ٥٠٣ ، والدرر ١٣٣/١ ، وأبابل جماعات ، والعصف : التبن .

(٤) تقدم برقم ٢٥١ (٥) في الأصل : « يحمل » وهو تصحيف .

وأما الكاف في « ككها » ^(١) فيُحتمل أن تكون الكاف الأولى الزائدة ، ويُحتمل أن تكون الثانية ، والأحسن أن تكون الأولى ^(٢) ، لأن الثانية [هي] العاملة التي تلي المعمول فقويت في الثبوت ، ويجوز أن تكون الثانية وهو الأظهر كما تقدم ، واجتمعت مع حرف آخر مثلها كقوله ^(٣) :

٢٦١ - وَلَا لِمَا بَنَّا أَبَدًا دَوَاغِ

ويجوز أن تكون اسماً للدخول حرف الجر عليها فتكون مثل « بكابن الماء » ^(٤) .

وأما قوله : « مثل كعصف » فهي ها هنا زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، بمنزلة « ما » و « لا » في نحو قوله ^(٥) :

٢٦٢ - أَيَا طَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَفْنٍ بِأَلِي
وقول الآخر ^(٦) :

٢٦٣ - وَشَيْمَةٌ لَا وَا نِ وَلَا وَا هِنِ الْقَوَى
.....

(١) إشارة إلى قوله : « وصاليات ككها يؤثفين » .

(٢) على حين قال ابن جني في مر الصناعة ٢٨٣ ، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به .

(٣) نسب في الخزنة ٣٠٨/٢ لمسلم بن معبد الوالي ، وصدوره :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

وهو في الخصائص ٢٨٢/٢ ، ومر الصناعة ٢٨٣/١ ، والفراء ٦٨/١ ، والمقرب ٢٣٨/١ والإنصاف ٥٧١ ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والأشعوني ٤١٠ ، وشواهد المغني ٥٠٥ ، والهمع ٧٨/٢ .

(٤) إشارة إلى بيت امرئ القيس : ورحنا بكابن الماء . . .

(٥) البيت للفنيد الزماني كما في الحاشية ٢٠٨/١ ، وهو في اللسان : (قضي) ، والخزنة

١٧٥/٢ ، و « ما » زائدة . واليفن : الهرم .

(٦) البيت للناطقة الذبياني وهو في ديوانه ١٦٩ ، وعجزه :

وَجَدٍ إِذَا حَانَ الْمُفِيدُونَ صَاعِدِ

والشيمة : الطبيعة ، والواني : الضعيف ، والجد : الحظ ، والصاعد : التامي ، إذا حان

المفيدون : إذا لم ينجح المستفيدون .

وقد خولف في هذه المواضع ، والصحيح ما ذكرتُ لك .

وبما اتَّفَقَ على الحرفية فيه قولُ الشاعر ^(١) :

٢٦٤ - إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي صَيَّعْتُ كَالْغُصْنِ فِي غُلَوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ
وقوله ^(٢) :

٢٦٥ - إِلَّا كَمُعْرُضٍ الْمُحَسَّرِ بَكْرَهُ عَمْدًا ، يُسَبِّئُنِي عَلَى الظُّلْمِ
وقوله ^(٣) :

٢٦٦ - إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَّفِ نَفْسَهُ

فـ «إلا» ، في هذه الأبيات بمعنى « لكن » ، لأنه استثناء منقطع والكاف زائدة دخولها كخروجها .

والكاف في هذين القمين لا تجر إلا الظاهر ، ولا تجرُ المضر إلا في
الضرورة كقوله ^(٤) :

(١) البيت لعنَّز بن دجاجة كما في الكتاب ٣٢٧/٢ ، وهو في سر الصناعة ٣٠١ .
وناشرة : اسم رجل ، والغلاء : الناء والارتفاع ، والمتنبت : النمي المغذى .

(٢) البيت للزبابة الجمعدى ، وهو في ديوانه ٢٣٤ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، ولقتضب :
٤١٧/٤٠ . وسر الصناعة ٣٠١/١ . ومعرض : اسم رجل ، والمحسر : التعب ، والبكر : الفقي
من الإبل وهو لا يحتمل الإنجاب لضعفه ، يسبيني : يكثر من سي .
(٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٣١ وعجزه :

وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغَيَّبَ وَيَشْهَدَا

وهو في سر الصناعة ٣٠٢/١ . وخارجة : اسم رجل ، يعني أن خارجة يكلف نفسه
أن يحضر حين أغيب .

(٤) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٣٨٤/٢ منسوباً إلى العجاج .
وابن عقيل ١٠/٣ ، والهمع ٣٠/٢ ، والخزانة ٢٧٤/٤ ، والدرر ٢٧/٢ . والبعل : الزوج .
والحليلة : الزوجة ، والحاضل : المانع من التزويج ، يعني أن الحار يمنع أخته من حار آخر .
و «حاطلا» في الأصل : خاضلا : وهو تحريف .

٢٦٧ - فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

الموضع الثاني : قولهم : « له علي كذا وكذا درهماً »^(١) ، و « دا ، في الأصل اسمُ إشارةٍ والكافُ زائدة » ، « إلا » أنها رُكِبَتْ تركيباً واحداً ، وجُعِلَتْ «^(٢) كنايةٌ عن العدد ، فإذا قال القائل : « كذا درهم »^(٣) ، مُحمِلٌ على ثلاثة لأنه أقلُّ العددِ المضافِ إلى الجمع ، ويقع عليه إلى العشرة ، وإذا قال : « كذا درهم » ، مُحمِلٌ على المائة التي هي أقلُّ العددِ المضافِ إلى المفرد ويقع على الآف ، وإذا قال : « كذا درهم » ، مُحمِلٌ على / العشرين ، لأنها أقلُّ العددِ المفسرِ بواحدٍ منصوبٍ إلى التسعين ، وإذا قال : « كذا وكذا درهم » ، مُحمِلٌ على أحدَ عشرٍ لأنها أقلُّ العددِ المركب ، وإذا قال : « كذا وكذا درهم » ، مُحمِلٌ على واحدٍ وعشرين لأنه أقلُّ العددِ المعطوفِ إلى التسعة والتسعين ، وإذا قال : « كذا كذا درهم » ، مُحمِلٌ على ثلاثائة ، لأنه أقلُّ العددِ المضافِ إلى المفرد ، وهكذا تُعتبر هذه الكناياتُ في الإقرارِ فاعلمه .

وهي كناية مبهمَةٌ مركبةٌ في الأصل كـ « حبذا » ، بمعنى المحبوب ، والأصلُ فيه : « أحبُّ أو أحبُّ »^(٤) ، وذا التي للإشارة ، رُكِبَا وجُعِلَا بمنزلة لفظٍ واحدٍ جارٍ على المذكر والمؤنث والمفرد والتثنية والجمع ، لافرق بينها إلا من جهة الكناية وعدمها .

ولا تتعلق الكافُ بشيءٍ لجعلها مع ما بعدها كلفظ واحد ، وإنما حكمنا عليها بالتركيب لوجود «^(٥) كلٌّ واحد منها على انفرادٍ قبل هذه الكناية فاعلم .

(١) انظر سر الصناعة ٢/١ ٣ (٢) في الأصل : « حلا » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « درهم » وهو تحريف ، وانظر في هذا التفصيل المغني ٢٠٥ . وقد نسبته إلى فقهاء الكوفة .

(٤) العبارة في الأصل : « والأصل فيه أحبُّ : حب - ودا » وفيها « وحب » ،

مقحمة . وحبٌّ وأحبُّ لقتان ، انظر : ابن يعيش ٣٨٧ .

(٥) في الأصل : « لوجودها » .

الموضع الثالث . قولهم : « كَاتِنٌ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » ، ومنه قوله تعالى :
« وَكَاتِبِينَ مِنَ دَابَّةٍ لَاتَحْمِلُ رِزْقَهَا » (١) ، وقول الشاعر (٢)

٢٦٨ - وَكَاتِنٌ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ
زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ
وقول الآخر : (٣)

٢٦٩ - وَكَاتِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا
ومعناها معنى « كم » ، فهي كتابةٌ عن عددٍ مبهمٍ واقعٍ على جميع العدودات
ومعناها التكنيز ، فهي كـ « كم » ، الخبرية في نحو قوله : (٤)

٢٧٠ - وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَخَصَحٍ وَكِشْبَانٍ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا
وهي مركبةٌ من كاف التشبيه المذكورة و « أي » الاستفهامية ، إلا أنها
جعلنا لفظاً واحداً بمنزلة [كم] المذكورة .

وإذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صح لنا أن ندعيه ، وإذا
لم يسغ لنا ذلك لم يصح لنا أن ندعيه ، ألا ترى بعضهم قال : « مها » في الشرط
مركبةٌ من « مه مه » ، بمعنى اكفف اكفف ، وهذا معنى لا يصح بقاءه في
الشرط ، فإذا جعلناها مركبة من « ما - ما » ، وأبدلنا ألف « ما » الأولى هاء
صح لنا ذلك لأن معنى « ما » الشرطية موجودٌ في التركيب كما كان قبله .

(١) المنكبوت ٦٠

(٢) البيت لزهير من معلقته على رواية الزوزني ١١١ وليس في ديوانه برواية ثعلب ، وهو
في سر الصناعة ، ٣٠٦ ، وابن يعيش ٤/٣٥٠

(٣) تقدم برقم ١٥٧ (٤) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٧٣ وروايته فيه :

وَكََمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا
وهو في تفسير القرطبي ٤٢٨٦ . والصصح : الأرض المستوية الواسعة ، والأعقاد : ج
عقدة وهو المنعقد من الرمل التراكم .

وفي «كائِن» لغات : إحداها ما تقدم ، والثانية في قوله : « وكانن بالأباطع » ، والثالثة « كائِن » بهمزة ساكنة بعدها ياء ونون على مثال « تائي » ، والرابعة : كئيء ياء ساكنة بعدها همزة ونون كشئيء ، والخامسة : كئيء على مثال طييء ياء مشددة ونون بعدها / ، وهذه النون هي تنوين « أي » المذكور أصلاً ، فـ « كائِن » هو أصل التركيب ، ثم تصرّفت العرب فيها بالتقديم والتأخير والتخفيف لما كثر استعمالها ، كما فعلوا بـ « ائِن الله » حين فتحوا همزتها وكسروها ، وحذفوا نونتها وألفها وياءها وتركوها على حرف واحد ، فلما سهّلوا همزتها^(١) وصارت ألفاً بقيت الياء طرفاً فقلبوها همزة لتقوى ، كما فعلوا بكساء ورياء ، ثم نقلوا الهمزة عن موضعها بالتقديم فقالوا : « كائِن » ، ثم خفّفوا الهمزة بأن سهّلوا ياءً وقالوا : « كئيء » ، ومن قال : « كائِن » ، كئائي خفّف فحذف الياء المدغمة وتسكّن^(٢) الهمزة ، وكل ذلك ليردوا استعمالها كثيراً في باب التكثير ، كما فعلوا بـ « ائِن الله » كما ذكر في القسم فاعلمه .

الموضع الثاني من موضعي الكاف المفردة : أن تكون حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، إلا أنها أبداً تفتّح للمذكر وتكسر للمؤنث ، وتلحقها ميم النثنية وألفها وميم الجمع وواوها ونون جماعة المؤنث ، كما يفصل بكاف الضمير ، وهي أبداً تكون بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل الضمير المتصل .

فأما التي بعد الكلمة فآتي بعد أسماء الإشارة كلها ، التي أصولها ذا للمذكر ، وذوي وفي للمؤنث^(٣) ، وذان للمذكرين وتان للمؤنثين وأولى مقصورة وممدودة لجميع المذكورين والمؤنثات ، ثم قد تدخل هاء التنبيه عليها بجمع ، ثم تدخل كاف الخطاب المذكورة عليها آخرى ، ثم قد تدخل الهاء والكاف معاً وهو قليل ، ثم قد تدخل اللام زائدة بينها وبين الكاف للتوكيد .

(١) أي : كائِن . (٢) في الأصل : « وتسكين » وهو تحريف .

(٣) أفحمت : « رة » في الأصل ، قبل : « وذان » .

فإذا قلت : ذاكَ وذانِكَ وذَيْنِكَ وتَيْنِكَ وتَيْنُكَ وأُولُكَ فلا محلَّ للكاف في ذلك كله من الإعراب ، وإنما هي حرفٌ دالٌّ على الخطاب كالتاء في أنتَ وأنتِ وأنا وأنتنَّ .

وتلحق أيضاً هذه الكافُ في « هاءك » بمدودةً ومقصورةً ، بمعنى (خذ) وحكمها معها في الحرفية وإلحاق الميم والألف والواو والنون حكمُ التي بعد أسماء الإشارة .

وتلحق أيضاً في قولهم : « النجاءك » بمعنى انج ، وحكمها حكمُ ما تقدم . ومن العرب من يفتحُ الكافَ ويفرِّدُها بعد أسماء الإشارة سواءً كان المخاطبُ مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو ثنيةً أو جمعاً ، والأول أكثر .

وإنما حكمنا على هذه الكاف بالحرفية وأنها لا موضع لها من الإعراب لكونها ليست صيغةً ضميرٍ مرفوعٍ ، وإنما هي صيغةٌ ضميرٍ منصوبٍ / كضربك ، أو مخفوضٍ كمررتُ بك ، والنصب لا حظَّ له فيها بعدَ أسماء الإشارة لأنها ^(١) ليست عواملَ في المفعول به ، وبعد « ها » ^(٢) لأن مفعولها يأتي بعد ذلك فتقول : هاك درهماً ، ولا تحتاج إلى مفعولين ، وإنما تتعدى إلى واحدٍ لا غير ، وبعد « النجاء » لأنها في معنى انجُ فهي لا تتعدى .

ولا يصحُّ الحذف بعد أسماء الإشارة ^(٣) بالاضافة لأنها معارفٌ بالإشارة ، فبطلَ العمل جملةً ، فلم يكن لها محلٌّ من الإعراب فهي حرف .

وأما الكافُ التي بعد الضمير في قولهم : « رأيتك زيداً ما صنع » [ف] المعنى : رأيت زيداً ما صنع ^(٤) ، وفي قولهم : لستك زيداً ، المعنى : لست زيداً ،

(١) أي : لأن أسماء الإشارة .

(٢) في الأصل : « هاء » وهو تحريف .

(٣) أقحمت « إلا » بعد قوله : « الإشارة » .

(٤) ذهب سيبويه إلى أن الكاف هنا حرف خطاب ، وذهب الفراء إلى أنها فاعل والتاء حرف خطاب ، وحكي عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل ، انظر الجنى ٣٤ ، الفنى ١٩٨

الكاف في هاتين حرفي خطاب أيضاً لا محل لها من الإعراب ، إذ لا يصح أن تكون صيغة الضمير المرفوع ، ولا تكون في موضع نصب لأن منصوتي رأيت بعد الكاف ، وهما : زيدا ما صنع ، وخبر ليس أيضاً بعدها ، وهو زيدا .

ولا يصح أن يكون (١) بدلاً من الكاف على أن تكون (٢) خبر ليس ، لأن المخاطب واضح فلا يبدل منه لوضوحه ، ولا يصح أن تكون الكاف في موضع خفض لأنه لا عامل خفض قبلها بخفضها ، فلما بطل العمل جملة صحت حرفيتها في الموضعين ، فاعرفه وبالله التوفيق .

باب الكاف المركبة

اعلم أن الكاف تتركب مع الهمزة والنون مشددة : كأن ، ومع اللام المشددة والألف ، ككلاء ، ومع الميم والألف : كما ، ومع الياء : كي

باب كأن (٣)

اعلم أنه قد اختلف أئمة النحويين في « كأن » : هل هي حرف مركبة أو بسيطة ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركب ، وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط (٤) ، وعضد أبو الفتح ابن جني المذهب الأول (٥) لوجود

(١) أي : أن يكون « زيدا » وفي الأصل « تكون » وهو تصحيف .

(٢) أي : أن تكون الكاف وفي الأصل « يكون » وهو تصحيف .

(٣) انظر في كأن : المقتضب ١/١٤٠ ، ٥/١٠٨ ، ابن يعيش ٨/٨١ ، الجني

٢٢٩ ، المغني ٢٠٨

(٤) بل إن معظم النحاة يقولون بالتركيب ، حتى إن بعضهم يقول : لا خلاف في أن

« كأن » مركبة ، انظر الجني ٢٢٩ ، والمغني ٢٠٨

(٥) انظر سر الصناعة ٣٠٣

كاف التشبيه وحدها^(١)، ولوجوده أن^٢، التي للتوكيد وحدها [ومنع التركيب]^(٣) .

وقد قلنا في مواضع من الكتاب : إنَّه إذا وُجدَ المعنى الذي كان في الأفراد مع التركيب صَحَّ ادعاؤه ، ولكن هنا يُعْضَدُ في البساطة مذهب الأكثرين لوجوه :

منها أن الألفاظ في الأصل بسيطة^٤ والتركيب طاريء فالالتفات إلى الأصل أحسن ، إذ لا ضرورة توجب التركيب / ولا قِطْعٌ بموجبه .

٩٨

ومنها - وهو الأقوى - أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر ، فيلزمها : بِمَ^(٣) تتعلق قبلها ، إذ ليست زائدة ، ألا ترى أن المعنى عند التحليل ومن عَضَدَ مذهب في نحو : كأنَّ زيداً الأسدُ : إنَّ زيداً كالأسد ، وهذا وإن كان المعنى عليه فالكاف [لها] في التأخر متعلقٌ ، وليس لها ذلك في التقديم .

ومنها أن الكاف إذا كانت داخلة على « أن » لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدرٍ مخفوضٍ بالكاف ، فترجعُ الجملةُ التامةُ جزءاً جملةً فيكون التقدير في : كأنَّ زيداً قائمٌ : كقيام^(٤) زيد ، فيحتاج إلى ما يَتِمُّ الجملة ، و « كأنَّ زيداً قائمٌ » كلامٌ قائمٌ بنفسه لا محالة .

ومنها : أنه لا تتقدَّرُ بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، فنقول : كأنَّ زيداً قامَ ، وكانَّ زيداً في الدارِ ، وكانَّ زيداً عندك ، وكانَّ زيداً أبوه قائمٌ ، ولو كان على التقديم والتأخير لكنتَ تقولُ : إن أصل ذلك : أنَّ زيداً كقيام ، وأنَّ زيداً كفي^(٥) الدار ، وأنَّ زيداً كعندك ، وأنَّ زيداً كأبوه قائمٌ ، وذلك لا يجوزُ لأنَّ الكاف التي للتشبيه الجارَّةُ لا يصحُّ دخولها إلا على الأسماء لا غير ،

(١) أقبح بمذوقه : « وحدها » : ومنع « التركيب » وذلك من قبيل انتقال النظر .

(٢) كذا في الأصل ، وهذا يناقض ما ذكره عن مذهب ابن جني قبل قليل ، وهو الذي فصله في مر الصناعة ٣٠٠

(٣) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٤) في الأصل « كقيام » والتصويب من نقل الجنى عن المؤلف ٢٣٠

(٥) في الأصل : « لفي الدار » وهو سهو .

فدلّ ذلك على أنّها ليست مركبة كما ذهبوا إليه ، وإنّ كان المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب ، ولا حجة في العمل رفعاً أو نصباً لأنّه قد وُجِدَ ذلك في «لعلّ» و «ليت» وهما غير مركبين من «أنّ» ، فاعلم ذلك .

فإذا ثبتت البساطة فإنّ «كان» تكون مشددة وتُخَفَّف ، فإذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل «أن» المفتوحة المشددة ، ولا فرق بينهما في أكثر الأحكام المذكورة في بابها ، إلاّ أنها لا تكون في موضع معمول بخلاف «أن» ، إذ هي مصدرية كما ذكر ، وهذه مع ما بعدها كلام قائم بنفسه ، فتكون في ابتداء الكلام كقولك : كانّ زيداً قائمٌ .

ويجوز وقوعها في موضع وقوع الجمل إذا كان المعنى على التشبيه ، والجمل تقع صفة لموصوف ، وصلة لموصول ، وخبراً لذي خبر ، وحالاً لذي حال ، فتقول في الصفة : مررتُ برجلٍ كأنه قائمٌ ، وفي الصلة : جاء الذي كأنّه قائمٌ ، وفي الخبر : زيد كأنّه قائمٌ ، وفي الحال : رأيتُ زيداً كأنّه قائمٌ ، ومن الحال قوله تعالى : «فما لهم عن التذكرة معرضين كأنهم مُحَرَّرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ» (٢) ، ومن الخبر قول الشاعر (٣) :

٢٧١ - وَهْنٌ كَأَنَّهُنَّ نِعَاجٌ رَمَلٍ يُسَوِّينَ الذُّيُولَ عَلَى الْحِدَامِ

ومن أحكامها : أنّها يجوز أن تعمل في الحال لوجود معنى التشبيه فيها كقوله (٤) :

٩٩

(١) في الأصل : «الذي هو قائم» .

(٢) المدثر ٤٩ - ٥٠ .

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ١٠٤ (مطبوعة بيروت) . والحدام : ج خدّمة .

وهي الساق ، ونعاج الرمل : الجميلات الواسعات العيون .

(٤) البيت للناطقة وهو في ديوانه ١١ ، والخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وأمالى الشجري ١٥٦ / ١ .

والحزاة ١٨٥ / ٣ . والسقود : حديدة يشوى بها ، والمفتنّاد : المشتوى .

٢٧٢ - كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

سَفُودُ شَرْبِ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ

وإذا كانت مخففة "مُجَمَّ" أيضاً عليها بما "مُجَمَّ" على "أَن" ، المشددة من الأحكام المذكورة في بابها ، إلا أنها يجوز أن يكون اسمها ظاهراً وضمير أمر وشأن ، كقوله (١) :

٢٧٣ - كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ

وقول الآخر (٢) :

٢٧٤ - كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية "مَنْ نَصَبَ ظَبِيَّةً" ، وروى فيها الرفع على أن يكون اسمها مضمرّاً خُفِيف اختصاراً ، أراد : « كأنها ظبية » ، وروى فيها الحذف على أن تكون الكاف جارة و « أن » زائدة وهو شاذ .

وقد تقدّم إحالة ما تجتمع « إن » ، المكسورة مع « أن » المفتوحة من (٣) الأحكام في بابها ، فقس أحكام « كَأَنَّ » ، على أحكام المفتوحة في غير ١٠ استثنى هنا نصب (٤) .

(١) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٦٩ وقبلة :

وَمُعْتَدٍ فُظٍّ غَلِيظٍ الْقَلْبِ

والكتاب ٥٦٢/١ ، والمقرب ١١٠/١ ، والإنصاف ١٩٨ ، والخزانة (٣٥٦/٤)
والوريدان : عرقان في الرقة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف أو البشر .

(٢) تقدم برقم ١٤٢ .

(٣) في الأصل : « مع » وهو تحريف .

(٤) قال ابن السيد : « إذا كان خبر « كان » فعلا أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان ، نحو : كان زيداً قام ، وكان زيداً أبوه قائم ، وكان زيداً قائم » . الجنى ١٣١

باب كَلَاءٌ ^(١)

اعلم أن "كَلَاءً" في كلام العرب معناها الزجرُ والردعُ ^(٢) ولا تعمل شيئاً وهي بسيطةٌ عند النحويين ، إلا أن ابنَ العَرِيفِ ^(٣) جعلها مركبةً مِنْ : "كَلَّ" ولا ، وهذا كلامٌ تخالفُ ، لأن "كَلَّ" لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاءِ التركيبِ من أجل "لا" ، إذ لا يُدعى التركيبُ إلاً فَمَا يصحُّ له معنى في حالِ الأفرادِ ، فهذا كلامٌ لم يوافقْ فيه أحداً ممن ادعى التركيبَ في غيره .

فإذا قال القائلُ : اقتلُ زيداً ، قلتَ له : كَلَاءٌ ، أي ارتدِعْ عن هذا أو ازْدَجِرْ ، ومنه قوله تعالى : "يقولُ الإنسانُ يومئذٍ : ابنِ المَفْرُءِ كَلَاءً" ^(٤) وقوله تعالى : "كَلَاءٌ" ، بل رانَ على قلوبهم ما كانوا يكسبون" ^(٥) وهي في القرآن في مواضع كثيرة .

وهل يوقفُ عليها دونَ ما قبلها أو على ما قبلها دونها ؟ فيه اختلافٌ ، والصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها ، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها ، وذلك بحسب مواضعها من المعنى ، وهذا لا يتبيَّنُ إلاً بتتبُّع مواضعها واحداً واحداً ؛ وهذا يطول ويخرجنا عن المقصود ، ولكن الغرض هنا تفسير المعنى الذي وُضِعَتْ له وقد حصلَ فاعلمه والله الموفق بمنه .

(١) انظر في كلا : ابن يمش ١٦/٩ ، الجنى ٢٣٣ ، المغني ٢٠٥

(٢) للنحويين آراء أخرى في معناها ، انظر الجنى ٢٣٣ ، المغني ٢٠٦

(٣) الحسن بن الوليد القرطبي ، كان نحوياً مقدماً ، خرج إلى مصر ورأس فيها ، توفي

٣٦٧ . انظر البغية ١/٥٢٧

(٤) القيامة ١٠ (٥) المطففين ١٤

باب كما^(١)

اعلم أن « كما » تكون تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة و « ما »^(٢) ،
الموصولة وهي التي بمعنى الذي كقولك : « ضربتُ حمراً كما ضربتها » ، أي
أي كالحمار الذي ضربتها ، [أ] و ما المصدرية ، وهي التي ما بعدها معها في تقدير
المصدر / ، كقولك : ضربتُ كما ضربتُ ، المعنى : كضربك ، ومن الأول ٩٠٠
قوله تعالى : « كما أنزلنا على المقتسمين »^(٣) ، ومن الثاني قوله تعالى : « فاستقيم
كما أمرت »^(٤) أي استقامة كالاستقامة التي أمرت بها ، فالكلام عليها هو
الكلام على الكاف المفردة في بابها .

وتكون « كما »^(٥) بسيطة وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بمعنى « كي » ، فتصيب ما بعدها كما تنصيب
« كي »^(٦) ، كقولك : « أكرمته كما تكرمني » ، أي كي تكرمني ،
قال الشاعر^(٧) :

(١) انظر في « كما » : الجني ١٩٤ ، المغني ١٩٤

(٢) في الأصل : « وإيتا » وهو تحريف .

(٣) الحجر ٩٠ (٤) هود ١١٢ (٥) في الأصل : « ما » وهو تحريف .

(٦) هذا مذهب الكوفيين ، ولا يجيز البصريون ذلك ، ويتأولون شواهد الكوفيين .

انظر الإنصاف ٨٥/٢

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١٠١ ، وروايته :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا

لَكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وهو في نعلب ١٢٧ ، والجني ١٩٥ ، والمغني ١٩٢ ، والأشعر ٥٥٠ ، وشواهد

المغني ٤٩٨ ، والهمع ٦/٢ ، والخزانة ٩٣/٣

٢٧٥ - وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ

كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

أي : كي يحسبوا ،

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « كان » ، فنقول : « شمتني كما أنا أبغضه ،

أي : كاني أبغضه ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

٢٧٦ - تُهَدِّدُنِي بِحَيْدِكَ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى « لعل » فنقول : لا تضرب زيدا كما لا يضربك ،

ومنه قول الراجز ^(٢) :

٢٧٧ - لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

أي : لعلك لا تشتم ، وهي في هذين الموضعين الأخيرين غير عاملة لفظاً وإن

كانت في موضع عاملٍ من جهة المعنى ^(٣) .

واعلم أن « ما » قد تكون مع الكاف زائدة دخولها كخروجها كقولك : اضرب

كما ضربي أي كضربي ، فلا تكونان من هذا الفصل بل من فصل الكاف المفردة .

(١) لم أقف على هذه الرواية إلا فيما نقله صاحب الجني عن المؤلف في معرض رده

عليه ١٩٥ ، وفي نوادر أبي زيد لبعض التهليلين ١٦٦

فَدَعَنِي وَيَبَ غَيْرِي وَالْهَ عَنِي قَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ

(٢) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ وقبلة :

وَشَخَصَتْ أَبْصَارُهُمْ وَأَجْذَمُوا

وهو في الكتاب ٥٣٧/١ ، والأشموني ٥٥١ ، والخزاعة ٢٨٢/٤ ط بلاق ، والدرر ٤٣/٢ ،

وورد في الأصل : « وتشتم » عوضاً من « ولا تشتم » وهو تعريف .

(٣) نقل صاحب الجني هذا الموضع عن المؤلف ١٩٥ ، ثم قال : « ولم أر أحداً ذكر

أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الرجل ، وليس الأمر كما ذكر ، و « كما » في

هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه أو كاف التعليل و « ما » ثم يذكر تأويلات لبعض

حما استشهد به المؤلف .

باب كي^(١)

اعلم أن لـ «كي» في كلام العرب موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً جاراً^(٢) ، نحو قولهم إذا استفهموا عن شيء : كَيْمَه ؟ أي : لأي سبب فعلتَ ، أو لأي علة فعلتَ ، ولم تجبْ جارةً إلا مع «ما» الاستفهامية المذكورة خاصة فمعناها السببية بمعنى اللام ، [و] ذلك^(٣) إذا قالوا : لِمَ جئتَ ؟ ونحوه .

فعلی هذا إذا دخلتْ على الأفعال المضارعة ولم تدخلْ عليها اللام ولا أرادها المتكلم انتصب ما بعدها بإضمار «أن» ، فإذا قلت : جئتُك كي تكرمني ، فمعناه لاكرامي ، والتقدير لأن تكرمني ، و «أن» ، وما عملتْ فيه في موضع المصدر المخفوض كأنك قلتَ : جئتُك لاكرامي ، قال الله تعالى : « ولا يكون دولة بين الأغنياء منكم »^(٤) ، فـ «لا» نافية زائدة هنا .

الموضع الثاني : أن تكون حرف نصب بنفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أريدتْ ، كقولك : جئتُك لكي أكرمك ، المعنى : لأن أكرمك ، فكفي هنا بمعنى أن ، وهي وما عملتْ فيه في موضع مصدر مخفوض باللام ، التقدير : «لأن أكرمك» والمعنى / لاكرامك ، قال الله تعالى : « لكي لا تأسوا على ما فاتكم »^(٥) ، وقال الشاعر^(٦) :

٢٧٨ - أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهَا

سَراويلُ قيسٍ وَالْوُفُودُ شُهُودُ

(١) انظر في «كي» : المقنَّب ٦/٢ ، ابن يعيش ٤٩/٨ ، ١٤/٩ ، الجني ١٠٤ ،

المعني ١٩٨ ، الطبع ٤/٢ ، ٣١٠

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف

خفض ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر . انظر الإنصاف ٥٧٠

(٣) في الأصل : «لذلك» . (٤) الحنر ٧ (٥) الحديد ٢٣

(٦) البيت لقيس بن سعد كما في الكامل ٤٥٦ ، وهو في اللسان (سدل) .

فإذا لم تدخل عليها اللام احتملت أن تكون الأولى الحافظة المقدرة باللام فتصيب ما بعدها بإضمار « أن »^(١) وأن تكون الثانية الناصبة بنفسها ، المقدرة بـ « أن » ، نحو : جئتُك كي تكرمني^(٢) .

وربما دخلت عليها اللام و « أن » بعدها زائدة شذوذاً^(٣) كقوله^(٤) :

٢٧٩ - أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَتَرُكَهَا شَتًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وإنما قلنا : إنها إذا نصبت وهي بمعنى اللام بإضمار « أن » لوجهين : أحدهما : أن معناها معنى اللام السببية وهي جارة فلا يجوز دخولها على الفعل فتعمل فيه لاختصاصها بالأسماء والمختص لا يكون غير مختص ، فكما قالوا : كيمه ؟ كما قالوا : لمة ؟ لم يجوز نصبها للأفعال بنفسها ، فإذا أضمرنا فلا يُضْمَرُ إلا ما يُصَيِّرُ بعده مصدراً ، وذلك إمّا « ما » وإمّا « أن » فلمّا ظهر النصب بطل إضمار « ما » إذ لا تنصب ويبقى إضمار « أن » إذ هي ناصبة وتُصَيِّرُ ما بعدها مصدراً مخفوضاً بكى ، فيبقى الاختصاص بالأسماء فيها كما كان .

(١) العبارة في الأصل مضطربة « بإضمار أن تكون أن وأن تكون » .

(٢) تخلص من عرض المؤلف عن حالات « كي » مايلي :

١ - إذا جاء قبلها اللام في نحو (جئتُك كي تكرمني) فاللام حرف جر للتعليل وكى مصدرية ناصبة والمصدر مجرور باللام .

٢ - إذا لم يأت قبلها اللام في نحو : جئتُك كي تكرمني ، فيجوز تقدير « كي » في إحدى حالتين :

(أ) إذا قدرت أن اللام قبلها ، فكى حرف مصدري ونصب والمصدر على نزع الخافض .

(ب) إذا لم تقدر اللام قبلها ، فكى حرف جر للتعليل بمنزلة اللام ، والفعل منصوب بأن مضرة بعد كي ، والمصدر مجرور بكى التي هي بمنزلة اللام .

(٣) في الأصل « شاذ » .

(٤) في الأصل : « كقولك » ، والبيت لم أمتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ .

وابن يعيش ١٩/٧ ، والمغني ١٩٩ ، والأشعوني ٥٤٩ ، والعيني ٤٠٥/٥ ، وشواهد المغني ٥٠٨ ، والحزانة ١٩/١ . والشن : القرية البالية ، والبلقع : المقفرة .

والوجه الثاني : أنَّ قَدْ وَجَدْنَا أَنَّ بَعْدَهَا « أَنْ » ، تليها ^(١) في بعض المواضع كما قال الشاعر ^(٢) :

٢٨٠ - كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْذَعَا
أي لأن تغر وتخذعا .

وإثنا حكمنا أنَّ « كَيْ » ، ^(٣) تنصبُ بنفسها في الموضع الثاني لأنَّ الأصل في كلِّ ما وُلِيَ شيئاً وطلبه ، وأثر فيه العملُ أن يُحكمَ بالعمل له ما لم يمنعهُ مانعٌ من اختصاصٍ أو غيره ، و [وَجَبَ] تقديرُ اللام قبلها لأنَّها لا يستقيمُ تقديرُ غيرِ [ها] ، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع ، كما ذكرَ في قوله تعالى « لكيلا تَأْسُوا » ، ^(٤) وكثيراً ما يحذف حرفُ الجرِّ مع « أَنْ » ، ولما كانت كي ^(٥) جاز إضمارها معها ^(٦) كما يجوز مع « أَنْ » ، فتأمله .

★ ★ ★

واعلم أنَّه بقي من باب الكافِ المركبة لفظٌ واحدٌ وهو « كان » ، الزائدة في قوله ^(٧) :

٢٨ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعُرَابِ
وفي قولهم في التعجب : « ما كان أحسنَ زيدا » ، وقد تقدَّم الكلام عليها مع « أصبح وأمسى » في آخر أبواب الهمزة ، فانظرُ إليه هناك والله الموفق .

(١) قوله « تليها » : غير واضح في الأصل .

(٢) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٢٥ وقامه :

فَقَالَتْ : أَكَلَّ النَّاسَ أَصْبَحْتَ مَا نَحَا لِسَانَكَ ، كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْذَعَا

وهو في ابن يعيش ١٤/٩ ، والمغني ١٩٩ ، والشنور ٢٨٩ ، والأشخوني ٢٨٣ ، وشواهد المغني ٥٠٨ ، والدرر ٢/٥

(٣) في الأصل : « أَنْ » وهو سهو . (٤) الحديد ٢٣

(٥) كلمتان غرومتان لم أتبينهما ، يحتمل أن يكون تقدير العبارة « ولما كانت كي مثل أن » أي في العمل .

(٦) أي إضمار اللام مع « في » قبلها . (٧) تقدم برقم ١٦٧

باب اللام المفردة^(١)

١٠٢

/ اعلم أن اللامَ المفردة جاءت في كلام العرب لمعانٍ تشعّب وتكثر ،
فعدّها بعضهم ثلاثين لماً ، وعددها بعضهم ثمانية ، وعددها بعضهم أربعاً ، وألّف
بعض البغداديين فيها كتاباً سماه « كتاب اللامات » ،^(٢) ، عدّد لها فيه نحو
الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف .

وقد أمعنتُ النظرَ فيها فوجدتها على تشعّب معانيها تُحصّر في قسمين :
قسم زائدة ، وقسم غير زائدة ، فالقسم غير الزائدة قسمان : عاملة وغير عاملة
والعاملة ثلاثة أقسام : قسم عامل خفّضاً وقسم عامل نصباً ، وقسم عامل جزماً .
والقسم الزائدة قسمان : قسم عاملة وقسم غير عاملة ، فتجيء جملة أقسامها
سنة : غير زائدة عاملة خفّضاً ، وغير زائدة عاملة نصباً ، وغير زائدة عاملة
جزماً ، وغير زائدة غير عاملة ، وزائدة عاملة ، وزائدة غير عاملة .

القسم الأول : غير الزائدة العاملة خفّضاً لها ثمانية مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للتخصيص ، وأنواع هذه المواضع تشعّب ، والذي
يجمعها النسبة ، فحيث كانت جاز أن تنسب لما بعدها بها ، فمنها الملك^(٣) ،
نحو : الثوب لزيد ، والدار لعمر ، والفرس لعبد الله ، ومنها الاستحقاق^(٤) ،
نحو : الباب للدار ، والسرّج للدابة ، والمحراب للمسجد ، ومنها النسب^(٥) ، نحو :

(١) انظر في اللام : المقتضب ٣٩/١ ، ٧/٢ - ٤٤ ، سر الصناعة : الورقة ١٢٥ أ ، كتاب
اللامات للزجاجي ، أمالي الشجري ٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٥/٨ - ٦٢ ، ٢٠/٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ،
الجنى ٣٥ ، المغني ٢٢٨ ، المحصص ٥٠/١٤ ، ٥٢ .

(٢) هو أبو القاسم الزجاجي ، والذي ذكره إحدى وثلاثون لماً .

(٣) قوله « الملك : » غير واضحة في الأصل .

(٤) قال ابن هشام : « ولام الاستحقاق » وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو الحمد لله ،

انظر المغني ٢٢٨

(٥) قال صاحب الجنى : « وليس فيه تحقيق ، وإنما اللام في هذه للاختصاص » ،

انظر الجنى ٣٦

الأب لعبد الله والابن خالد ، ومنها التبعية ، نحو : الرأس للحمار والكم للجنة ،
ومنها الفعل نحو : الضرب لزيد ، والتسبيح لعمرو .

وأَنواعُ النسبة لا تكادُ تُحصَرُ لكثرتها ، ومنها قوله تعالى : « أَحِلُّ لَكُمْ
ثَلَاثَةَ الصَّيَامِ » ^(١) ، وقولهم ^(٢) وثرباً له ^(٣) وجندلاً له وواهاً له ^(٤) .

وتدخل في أنواع هذه المواضع على الظاهر والمضمر فتقول : الغلام لزيد
والغلام لك ، وكذلك باقي الأنواع .

الموضع الثاني : أن تكون في النداء للاستغاثة نحو : يا لزيد ليعمر ^(٥) ،
ويا خالد لعبد الله ، ومنه قوله ^(٦) :

٢٨٣ - يَا الرِّزَامَ رَشِّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْخَيْرِ خَوَّاضًا إِلَيْهِ الْكِتَابُ
وقوله ^(٧) :

٢٨٣ - تَكْتَفِنِي الْوُشَاةُ فَازْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْمَوَاشِي الْمُطَاعِ

(١) البقرة ١٨٧ (٢) خرم في الأصل .

(٣) في الأصل : « وتربا لعل » والتصويب من اللامات ١٣٢

(٤) اللامات في هذه الأمثلة هي للتيبين عند الزجاجي ، انظر اللامات ١٣٢ ، ١٣٣
ويمحتمل أن يكون قد حدث سقط بعد قوله : « ومنها » فتكون العبارة : « لا تكاد تحصر
لكثرتها ، ومنها للتيبين نحو قوله تعالى . . . »

(٥) قال الزجاجي ٨١ : « لام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث من أجله مكسورة
غرفاً بينها » .

(٦) البيت لسعد بن ناثب كما في الحماسة ١٦/٨ ، وهو في أمالي القاضي ١٧١/٢ ، واللسان
(كرب) ، والخزانة ٤٤٤/٣

والرواية : « إلى الموت » عوضاً من « إلى الخير » .

(٧) البيت لقيس بن ذريح ، وهو في ديوانه ١١٨ . والكتاب ٢١٦/٢ ، والكمال
١٠١٦ ، وكتاب اللامات ٨٢ ، وابن يمش ١٣١/١ ، والمقرب ١٨٣/١ ، واللسان (لوم)
درالعين ٢٥٩/٤ . وتكتفوه : أحاطوه به .

وقول عمر رضي الله عنه لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ أَوْ الْعَبْدُ : يَا اللَّهُ بِاللَّامِ مُسْلِمِينَ ^(١) ،
ومعنى ذلك كَلَّمَ الدَّعَاءُ السَّامِعَ أَنْ يُغِيثَ فَيَجِيبُ الدَّاعِيَ لِأَمْرِ أَنْتَفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَرْجٍ
أَوْ خَوْفٍ قَتْلٍ أَوْ سَبِيٍّ مَالٍ أَوْ أَهْلٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ / ... ^(٢) عَلَى مَنْ يَفْعَلُ بِهِ
ذَلِكَ أَوْ يُخَافُ فَعَلَهُ مِنْهُ .

ولا يجوزُ دخولُ هذه اللامِ على المضمَر ، وإنْ كَانَ أَصْلُ الْمُنَادَى الَّذِي
تَدْخُلُ عَلَيْهِ مُضْمَرًا لِأَنَّهُ الْمُخَاطَبُ أَوْ مَنْ فِي حَكْمِهِ ، لِأَنَّ الْمُسْتَغَاثَ بِهِ
الْقَصْدُ بِهِ شَهْرَتُهُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ اسْمِهِ أَوْ شَهْرَتِهِ ، وَاللَّامُ دَلَالَةٌ عَلَى مَا أُريدَ
مِنَ الْاسْتِغَاثَةِ .

الموضع الثالث : [أَنْ تَكُونَ] لِلتَّعَجُّبِ وَهُوَ يَكُونُ فِي بَابِ النِّدَاءِ ، نَحْوُ
قَوْلِهِمْ : « يَا لِلتَّعَجُّبِ » ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٣) :

يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ ٢٨٤ -

وهذا لفظي ، وَيَكُونُ مَعْنَوِيًّا كَقَوْلِهِ ^(٤) :

يَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شَدَّتْ بِيَذْبُلِ
وَقَوْلِ الْآخَرِ ^(٥) :

(١) انظر اللامات ٨٢ ، وابن يعيش ١٣١/١ (٢) خرم في الأصل .

(٣) لم أهدت إلى قائله ، وصدره :

يَبْكِيكَ نَاءُ بَعِيدِ الدَّارِ مُغْتَرِبُ

وهو في المقرب ١٨٤/١ ، واللسان (لوم) ، والأشعري ٤٦٢ ، والهمع ١٨٠/١ ،
والمني ٢٥٧/٤ ، والخزانة ١٥٤/٢

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، والمغني ٢٣٦ ، والخزانة ٥٥٩/١ .
ويذبل : اسم جبل .

(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٤٦ (مطبوعة بيروت) وبعده :

خَلَا لَكَ الْجَوْ فَبِيضِي وَأَصْفَرِي

ونسب في اللسان (يا) إلى كليب بن ربيعة ، وهو في النصف ٢١/٣ ، وأدب الكاتب ٢٩٠ .

٢٨٦ - يَالِكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ

ويكون في المدح كقولك : يالك رجلاً صالحاً ، وفي الذم [كقولك] :
يالك رجلاً خبيثاً وتدخل في هذه المواضع على الظاهر والمضمر ، وتكون مفتوحة
مع الظاهر فيه وفي الموضع قبله ^(١) ، لعلته تبيين آخر الباب إن شاء الله .

وتكون للتعجب أيضاً في القسم كقولهم : لله لا يقوم ، والله ليقومن
زيد ، قال الشاعر ^(٢) :

٢٨٧ - لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسْ
أراد لا يبقى ، فحذف المعلم بذلك ، كقوله تعالى : « تَاللهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ »
يوسف - ^(٣) أي : لاتفتأ .

الموضع الرابع : أن تكون بمعنى « على » ، وذلك موقوف على السماع ،
لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً ، إلا إذا كان معنيهما
واحداً ، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه ، ولو على بُعد .
فمعاً جاء من ذلك في اللام قوله تعالى : « وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً » ^(٤) ،
وقال الشاعر ^(٥) :

٢٨٨ - فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَم-

(١) قال ابن هشام : « إذا قيل : بالزيد بفتح اللام فهو مستغاث وإن كسرت فهو
مستغاث لأجله والمستغاث محذوف ، فإن قيل يالك احتمل الوجهين » ، انظر المغني ٢٤١
(٢) تقدم برقم ١٤٣ (٣) يوسف ٨٥ (٤) الإسراء ١٠٧
(٥) البيت للأشعث الكندي كما في الأزهية ٢٩٩ ، وصدره :

تَنَاولْتُ بِالرَّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ

وهو في أدب الكنايب ٤٠١ ، واللسان « كور » والجنى ٣٧ ، والمغني ٢٣٣ ، وشواهد
المغني ٥٦٢

وقول الآخر (١) :

أَخْنَا لِلْكَلاَئِلِ فَارْتَمَيْنَا ٢٨٩

وقول الآخر (٢) :

٢٩٠ كَانَ مُخَوَّاهَا عَلَى ثَفِنَاتِهَا مُعَرَّسُ خُمْسٍ وَقَعَتْ لِلْجَنَاجِنِ

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « إلى » ، وذلك قياس ، لأن « إلى » ، يقرب معناها من معنى اللام ، وكذلك لفظها ، ألا ترى قوله تعالى : « وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا » (٣) ، و « هدى » يتعدى بـ إلى ، كما قال : « وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (٤) ، فالهداية في المعنى أوصلت المهدي إلى الصراط المستقيم ، والوصلة موجودة في معنى « إلى » واللام ، وهي موجودة فيها حيثما كانا ، وإن كان بينهما فرق من حيث إن « إلى » لانتهاء الغاية واللام عارية عنها ، فاللام أقرب الحروف لفظاً ومعنى إلى « إلى » من غيرها فلذلك قلنا إن دخول كل واحدة منها في موضع الأخرى ، ألا ترى أن قوله تعالى « فادفعوا إليهم أموالهم » (٥) و « ادفعوا لهم » يتقاربان ، فاستعمال إحداها في موضع الأخرى جائز كما ذكر ، ومنه أيضاً قوله تعالى « وأوحى ربك إلى النحل » (٦) ، وقال في موضع آخر : « بَأْنُ رَبِّكَ / أَوْحَى لَهَا » (٧)

(١) تقدم برقم ١٤٠

(٢) البيت لاطرمّاح وهو في ديوانه ٤٩١ ، وأدب الكاتب ٤٠٢ . والجواليقي ٣٦٠ والمخوى : من خوى البعير إذا تجافى للبرك ، والثفّنات : ما أصاب الأرض من البعير إذا برك ، والمعرّس : موضع التعريس وهو النزول في السحر ، والجناجن : عظام الصدر . يقول : كأن مبرك هذه الناقة على قوائمها الأربع وصدرها آتار خمس من القطا وقعت على صدرها .

(٣) الأعراف ٤٣ (٤) الأنعام ٨٧ (٥) النساء ٦ (٦) النحل ٦٨

(٧) الزلزلة د ، وانظر في دخول حروف الحذف بعضها مكان بعض : الخصائص

٦/٢ ٣ ، أمالي الشجري ٢/٢٦٧ ، الجنى ١٥

الموضع السادس : أن تكون بمعنى « مع » وهو مسموع لا يُقاسُ عليه
لبعدِ معنيها ولفظيها ، وبما سمع من ذلك قول الشاعر ^(١) :

٢٩١ - فَلَمَّا تَقَرَّفْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا إطولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبَيْتُ كَيْلَةً مَعَا
أي مع طول اجتماع .

الموضع السابع : أن تكون بمعنى « من أجل » نحو : جِئْتُكَ لِلإِحْسَانِ
ورعبتُكَ لرعي ، قال الشاعر ^(٢) :

٢٩٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا
لدى السُّرِّ إِلَّا لِبُسَةِ الْمُتَفَضَّلِ
أي : من أجل نوم ، قال الشاعر ^(٣) :

٢٩٣ - تَسْمَعُ لِلْجَرْعِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْمَاءِ فِي أَجْوَافِهَا خَرِيرَا
أي من أجل الجرْع .

ويقال لهذه اللام لام العلة ولام السبب ، وهي في كلام العرب كثيرة ،
وهي الداخلة على « كي » التي بمعنى « أن » والتي « كي » بمعناها وهي بمعنى
« كي » التي تُقدَّر « أن » بعدها كما تقدَّم في بابها .

(١) البيت له متمم بن نزيمة كما في المفضليات ٢٦٧ وهو في جمهرة أشعار العرب ٢٦٧
والكامل ١١٩٨ ، وأدب الكاتب ٤١٣ ، والأزهية ٢٩٩ ، والمخصص ٦٨/١٤ ، وأمالى
الشجري ٢٧١/٢ ، والمغني ٢٣٤ ، والممع ٣٢/٢ ، والدرر ٣١/٢
(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥١ ، والشذور
٢٢٨ ، والأشعري ٢١٦

(٣) البيت للعجاج ، وهو في ديوانه ٢٥ ، وروايته فيه :

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْجَرْعِ فِي أَجْوَافِهَا خَرِيرَا
وهو في أدب الكاتب ٤١٤ ، والجواليقي ٣٧٦ ، يصف إبلا وردت الماء . والجرع :
بلغ الماء ، واستحيرا : أدخلته في أجوافها .

الموضع الثامن : أن تكون بمعنى « بعد » وهو أيضاً موقوفٌ على السماع لِقَلَّتْهُ وممّا جاءَ من ذلك قولهم : « كَتَبْتُ لِحَسِّ خَلَدُونَ من الشهر ، ولست مضينَ منه ، أي بعد خمس وبعد ست ، وقول الشاعر (١) :

٢٩٤ - حَتَّى وَرَدَنَ لَيْتِمَ خَمْسٍ بِأَيْص
أي : بعد تمام خمس (٢) .

* * *

القسم الثاني غير الزائدة العاملة نصباً ، لها ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون (٣) بعدها الفعل المضارع منصوباً بإضمار « أن » ، على معنى « كي » المذكورة ، نحو : جئتُك اكرمَني ، وأحسنتُ إليك لتشكرَني ، قال الله تعالى : لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا (٤) و « لِيَجْعَلَ ما يُلْقِي الشَّيْطَانُ » (٥) ، ولا يجوز الوقف في القرآن على ما قبل هذه اللام لأنَّها عاملةٌ لِمَا قبلها ، إلاَّ إنَّ وقعَ رأسَ آية .

وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلاَّ كلاماً قائماً بنفسه ، وبهذا تخالف لامَ الجحود المذكورة بعد ، وتكون قبلها الجمل الاسمية [و] الفعلية الماضية والمضارعة ، نحو قولك : زبِدٌ قائمٌ لِيَحْسِنَ إليك ، وزبِدٌ قامَ لِيَحْسِنَ إليك ، وزبِدٌ يقومُ لِيَحْسِنَ إليك .

(١) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣ وعجزه :

جُدّاً تَعَارُضُهُ السُّقَاةُ وَبَيْلَا

وهو في جمهرة الأشعار ٣٣٢ ، وأدب الكاتب ٤١٤ ، والجواليقي ٣٧٥ ، والأزهية ٣٠٠ ، والمختص ٦٩/١٤ واللسان (تم) ، وسمط اللام ٧٥٨ . والخمس : أن ترد الإبل للماء في تمام خمسة أيام ، والبائض : السابق البعيد ، والجد : البئر ، والوبيل : الوخم (٢) أغفل المؤلف لام التبليغ ، وعرفها ابن هشام بقوله : « وهي الجارة لاسم السامع لقول أر ما في معناه ، نحو : قلت له وأذنت له وفسرت له » المغني ٢٣٤

(٣) في الأصل : « تكون » وهو تصحيف .

(٤) الجن ٢٨ (٥) الحج ٥٣

وهي ناصبة ما بعدها بإضمار « أن » ، لأنها ^(١) حرف جار ، فلا يعمل عملين لاختصاصه بالأسماء ، فما بعده مع « أن » بمنزلة أمم مخفوض بها كأنك إذا قلت : جئت لـتكرمني [تقول] جئت لأن تكرمني ، أي جئت للإكرام وقد بين هذا في باب « كي » ، فقف عليه هناك ، ويجوز دخول هذه اللام على « كي » إذا كانت بمعنى « أن » ، وحذفها للدلالة عليها كما بين هناك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى الجحود ^(٢) ، وهو النفي ، وذلك قولك : ما كان الرجل ليذهب ، وما كان عبد الله ليخرج ، المعنى : ما كان عبد الله للخروج ، وما كان الرجل للذهاب ، نال الله عز وجل : « ما كان الله لينذر المؤمنين » ^(٣) ، « وما كان الله ليعذبهم » ^(٤) ، المعنى للترك ، وما كان الله للتعذيب ، فهذه اللام كالتي قبلها في دخولها على الفعل المضارع ونصبه بإضمار « أن » ^(٥) وتقديرها معه بتأويل المصدر المخفوض بها ، إذ هي حرف جار أيضاً ، لأنها مختصة بالأسماء ، وهي لام العلة المذكورة قبل ، إلا أنها إذا دخلت على الأفعال المذكورة وقعت مع ما بعدها في موضع أخبار « كان » ، المنفية بـ « ما » ، وبذلك تخالف لام « كي » المذكورة قبل ، للزومها ذلك ، ولأن « كي » يتم الكلام دونها ، ويجوز أن يتقدمها الإيجاب والنفي مع « كان » وغيرها ، فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى العاقبة ، كقولك : أكرمته ليشتني وأعطيته ليحرمني ، قال الله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » ^(٦) و « ربنا ليضلوا عن سبيلك » ^(٧) ، المعنى : فالتقطه

(١) في الأصل : « إلا إنها » وهو تحريف .

(٢) قال النحاس : « والصواب تسميتها لام النفي ، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار » ، انظر المغني ٢٣٢

(٣) آل عمران ١٧٩ (٤) التوبة ٥٥

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، انظر الإنصاف ٩٣ .

(٦) القصص ٨

(٧) يونس ٨٨ ، ونص الآية « وقال موسى : ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ، ربنا ليضلوا عن سبيلك »

آلُ فرعونَ فكانَ عاقبةُ أمرِهِم أن كانَ لهمَ عدواً وحزناً ، وأنتَ آتيتَ فرعونَ وملاةَ زينةٍ وأموالاً في الحياة الدنيا ، فكانَ عاقبتَهُم أن ضلُّوا عن سبيلِكَ ، وهي مثل لامٍ « كي » ، ولام الجحود المذكورتين ، في أنَّها داخلةٌ على الأفعال المضارعة ، وتنصبُ بعدها بإضمار « أن » ، و « أن » ، وما بعدها في موضعٍ مصدرٍ مخفوضٍ إذ هي حرفٌ جارٌ مثلُها للعلَّة في الظاهرة ، وتعارفُها في المعنى خاصة .
وأما قول الشاعر (١) :

٢٩٥ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ لِيُعْصَمَا

فقال بعضهم : إنَّ اللامَ لامُ العاقبةِ كالتي في الآيتين ، وقال بعضهم : هي بمعنى الفاء لأنَّ أصله : « فيَعْصَمَا » ، وقد رُوِيَ كذلك ، والصحيحُ أنَّها لامٌ « كي » المتقدمةُ الذكر ، لأنَّ فيها معنى العلة ، ويصحُّ تقديرُها بـ « كي » ويُدلُّ على ذلك أنَّ الروايةَ قد صَحَّتْ بالفاء في موضعها وهي فاء السبب الجوابيةُ ، إلَّا أنَّ نصبَ بعضهم بها وقع في الواجب ، فقال بعضهم : ذلك ضرورةٌ ، والصحيحُ عندي أنَّ نصبها - وإن كان في ظاهر الواجب - على معنى الشرطِ المقدَّرِ ، لأنَّ التقديرَ : إنَّ يَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ يُعْصَمُ ، والفاءُ تنصبُ في معنى جوابِ الشرط على ما يبيِّنُ في بابها إنَّ شاءَ اللهُ مستقصى .

* * *

القسم الثالث غير الزائدة العاملة جزماً ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للأمر ، فيُجزم بعدها الفعل المضارع على أنواع حالات الجزم ، وتدخل على المبني للمفعول ، فتلزم معه على اختلاف أنواعه

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، والكتاب ٩٦/١ ، واللسان « ذلك » منسوباً إلى الأعشى .

للمتكلم والمخاطب والغائب ، نحو : لَا كَرَمَ ، وَلِتُكْرَمَ ، وَلِتُكْرَمَ ،
وَلِيُكْرَمَ ، وعلى المبني للفاعل الغائب . /

وهل تدخلُ على المتكلم وحده أو مع غيره ؟ فيه خلافٌ ، والصحيحُ جوازُه
لوروده من كلام العرب ، فيقول : لِيَقُمْ زَيْدٌ ، وَلِيَخْرُجْ عَمْرُو ، قال الله عز وجل :
« لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ » ^(١) ، وتقول : لِأَقُمْ وَلِتَقُمْ ، وأما فعلُ المخاطبِ
فَالْغَالِبُ عليه المِطْرَدُ أَنْ يَجِيءَ بغير لامٍ ، نحو : اضْرِبْ واخْرُجْ وقم واقعد ،
وقد جاء في الحديث قوله عليه السلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » ^(٢) وقرئ قوله تعالى :
« فَبِذَلِكَ فَلْتَفَكَّرْ حَوا » ^(٣) على المخاطبة وكلاهما نادرٌ .

واختلِفَ في هذا الفعل المبني للفاعل المخاطب إذا كان بغير اللام ^(٤) : فذهب
البصريون إلى أنه صيغةٌ قائمةٌ بنفسِها ، لا مدخلَ للآمِ ^(٥) فيها ، وأنَّ الذي باللام
صيغةٌ الفعل المضارع دخلتْ عليه اللامُ للأمر فجزمَتْهُ ، والأولُ مبني على الوقف
والآخرُ معربٌ بالجزم .

وذهب الكوفيون إلى أنْ كليهما واحدٌ ، فعلٌ مضارعٌ في الأصل معربٌ بالجزم
باللام ظاهرةٌ أو مخدوفةٌ ، قياساً على سائر أفعال الأمر .

وذهب المتأخرون إلى أنْ الصحيحُ أنْ ما فيه اللامُ مضارعٌ معربٌ بالجزم
لوجود المضارعة فيه وهو التاءُ والياءُ والنونُ والألفُ التي أعربَ بسببِها ، وما ليسَ
فيه اللامُ صيغتهُ صيغةٌ أخرى ، وهو مبنيٌ لا مدخلَ للآمِ فيه ولا شبهةٌ بينه
وبين الاسمِ كما كان في المضارع من الإبهامِ والتخصيصِ الموجودَيْنِ فيها ، إذ تلكُ

(١) الطلاق ٧

(٢) لم أقف على هذه الرواية ، والذي في الترمذي (تفسير سورة ص) : « قال لنا
على مصافكم كما أنتم » .

(٣) يونس ٥٨ ، وهي قراءة ابن سيرين وقتادة ، انظر المختص ب ٣١٣/١
والقرطبي ٣١٩٢

(٤) انظر اللامات ٩٠ ، ٩١ (٥) في الأصل : « للأمر » وهو تحريف .

الصيغة لا حرف مضارعة فيها توجب لها الإعراب ولا شبهة بينها وبين الاسم من جهتي الإبهام والتخصيص المذكورين^(١) ، بل هي صيغة مخصصة للاستقبال بنفسها فهي أصل قائم بنفسه .

فإن زعموا أن لام الجزم محذوفة مع حرف المضارعة فيجوابوا : بأنه لا يحذف حرفان^(٢) ، أحدهما يوجب علة تكون أصلاً في شيء ، ويبقى حكمها كحرف المضارعة ، واللام حرف واحد شديد الاتصال بما بعده ، صار معه كبعض حروفه ، فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة وحده كقوله^(٣) :

٢٩٦ أُوَيِّبُكَ مَنْ بَكَى

وأما حذفها معاً في كل موضع مخاطبة للفاعل فلا . وكل ما جاء من ذلك على كثرتة في كلامهم هو بغير لام ، ولا حرف مضارعة ، إلا ما ذكر نادراً فلا يقاس عليه ، وهذا كله جريان على مذهب البصريين .

والصحيح مذهب الكوفيين ، وقد أثبت بالدلائل عليه في غير هذا الكتاب .

واعلم أن هذه اللام لشدة انصائها بما بعدها حتى صارت كبعض حروفه جاز فيها التسين لحقتها إذا اتصل بها واو العطف أو فاؤه^(٤) ، كقوله تعالى : « ولْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ، وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ »^(٥) على قراءة مَنْ قرأ بالتسين ،

(١) انظر : ص ٤٧

(٢) الحرفان هما : اللام الجازمة وحرف المضارعة .

(٣) البيت : بن نويرة كما في الكتاب ٤٧٩/١ وتامه :

على مثل أصحاب البعوضة فأخشي

لك الويل حر الوجه أويبك من بكى

وهو في أمالي الشجري ٢٧٥/١ ، وابن يمش ٦٠/٧ ، والإنصاف ٥٣٢ ، والمغني ٢٤٨ ،

وشواهد المغني ٥٩٩ ، والخزانة ٦٢٩/٣ . والبعوضة : اسم مكان

(٤) انظر ابن يمش ١٣٩/٩ (٥) الحج ٢٩

وكذلك / قوله تعالى : « فذلك فلا يفرحوا » ^(١) فأجري ذلك مجرى فتحٍ وكسبٍ ١٠٧ حين قالوا : فتحٌ وكسبٌ ^(٢) ، يأسان الحاء والباء ، تخفيفاً لاجتماع المتحركات ، ويُستحب ذلك فيها مع حرفٍ منفصلٍ ، نحو « ثمَّ ليقطع » ^(٣) « ثمَّ ليقضوا » ^(٤) .

وكذلك الحكمُ في الواوِ والفاء مع « هو » و « هي » و « ثم » في نحو قوله تعالى : « ثمَّ هوَ يومَ القيامةِ من المحضرين » ^(٥) على قراءةِ قالون ^(٦) والكسائي ^(٧) من السبعةِ بالإسكانِ في الفتح ، بمنزلةِ : « ثمَّ ليقطع » ^(٨) ، وإثباتاً لذلك لشدة اتصال الواوِ والفاء بما بعدهما لآثباتها كحرفٍ منه وانفصالِ « ثم » إذ هي كلمةٌ قائمةٌ بنفسها من ثلاثة أحرفٍ فاءله .

الموضع الثاني : أن تكونَ للدعاء ، نحو قولك : « لِتَغْفِرَ لزيدٍ ولتَرْحَمَهُ » والأكثرُ : اغفرْ لزيدٍ وارحمه ، لأنها في الفعلِ بمنزلة لام الأمر ، والحكمُ فيها في اللفظ كالحكمِ فيها ، قال الله تعالى : « فاغفرْ لنا وارحمنا » ^(٩) ، وقال الشاعر ^(١٠) :

٢٩٧ - أَلْقَيْتَ كَأْسَبَهُمْ فِي قَعَرٍ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُؤَ
وإثباتاً تفارقها في المعنى ، وذلك أنَّ الأمرَ هو طلبٌ من الأعلى إلى الأدنى ، والدعاء من الأدنى إلى الأعلى ^(١١) .

(١) يونس ٥٨ (٢) انظر المتن ٧١٦ (٣) الحج ١٥

(٤) الحج ٢٩ ، وقال صاحب الجنى ٤٢ : « ويجوز إسكانها بعد « ثم » وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة ، خلافاً لزاعم ذلك ، وبه قرأ الكوفيون وقالون والبهزي .
(٥) القصص ٢١ ، وانظر النشر ٢٠٢/١

(٦) عيسى بن مينا ، قرأ على نافع ، وتعني قالون بلفظة الروم : جيد ، هو قارىء المدينة ، توفي سنة ٢٢٠ ، انظر النشر ١١٢/١ ، طبقات لأقراء ٦١٥/١

(٧) على بن حمزة إمام أهل الكوفة ، كان إمام الناس في القراءة في زمانه ، توفي سنة ١٨٩ ، انظر النزمة ٦٧ ، النشر ١٧٣/١ ، البغية ١٦٢/٢

(٨) الحج ١٥ (٩) البقرة ٢٦٧

(١٠) البيت للحطيفة ، وهو في ديوانه ٢٠٨ والكامل ٥٤٢

(١١) قال صاحب الجنى ٤١ : « وإذا ورد الدعاء من المساوي فهو التماس »

وجملة الأمر أن اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وضعت الصيغة له من طلب أو إباحة أو تعجيز أو تكوين^(١) أو غير ذلك مما أحكمه الأصوليون في كتبهم ، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجري على تنويعهم في الاصطلاح^(٢) ، وإلا فاطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى ومن المثل إلى المثل ومن الأدنى إلى الأعلى^(٣) ، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالمضارع باللام مجزوماً ، هذا هو الحق ، إلا أن النحويين على صيغة « افعل » أمراً ، وبعضهم من المتأخرين تحدّق فزاد الدعاء ، وحقيقته^(٤) ما ذكرت لك فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون للوعيد نحو قولك : لِنَقْتُلُ زَيْدًا وَأَنْتَ تَعْلَمُ ما تلقى وتضربه فسوف تعلم ، قال الله تعالى : « لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَسْتَمْتَعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ »^(٥) .

وأكثر ما تأتي الصيغة [على] صيغة « افعل » ، وقد تكون صيغة المضارع باللام ، فالحكم فيها كالحكم في لام الأمر والدعاء ، وإنما الفرق بينها في المعنى ، لأن في معنى هذه التهديد وهي راجعة إلى ما ذكرنا من الوعيد ولا طلب فيها إلا في ضرورة الأمر ، فلذلك يطلق النحويون عليها أمراً ، ونظيره [في] ذلك قوله تعالى : « اعملوا ما شئتم »^(٦) ، فلولا قرينة الحال في الكلام لكانت الصيغة واحدة مفهوماً منها الأمر [من] أول وهلة .

وفي صيغة « افعل » ، بين الأصوليين اختلاف : هل اللفظ مشترك أو هو في الطلب أظهر ، أو في الموجب منه ؟ حقيقته^(٧) في علم أصول الفقه .

* * *

(١) كذا في الأصل ولم أتمد إلى معناها .

(٢) في الأصل : « الإصلاح » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « ومن الأدنى إلى الأدنى » وهو سهو .

(٤) في الأصل : « وحقيقة » وهو تحريف .

(٥) العنكبوت ٦٦ (٦) فصلت ٤٠ (٧) في الأصل : « حقيقة » .

القسم الرابع : غير الزائدة غير العاملة :

أن تكون للتأكيد أي لتمكّن المعنى في النفس ، ولها في ذلك ثلاثة^(١) مواضع . ١٠٨

الموضع الأول : أن تدخل للابتداء في المبتدأ وما حلّ موضعه من الفعل المضارع له ، فالمبتدأ نحو قولك لزيد قائم^(٢) ولعبد الله خارج وليقوم زيد^(٣) .

وإنما قدّمت أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها ، كما تقدّم همزة الاستفهام ودإن ، المكسورة المشدّدة ، ودما ، النافية للاعتماد عليها في معانيها التي وضعت لها ، ولذلك كانت حروفاً معلقةً لما قبلها عن العمل^(٤) فيما بعدها ، أي قاطعة له ، وذلك في باب « ظننتُ وأعلنتُ » وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الإستغفال ، فتقول : ظننتُ لزيد قائم^(٥) ، وأعلمَ زيدٌ لعبد الله منطلق^(٦) ، وزيدٌ لتضرّبه ، وإنما ذلك كما ذكرتُ لك من أنه حرفٌ حذري ، قال الله تعالى : « لأنتم أشدُّ رهبةً في صدورهم^(٧) » ، وقال زهير^(٨) .

٢٩٨ - ولأنت أشجع حين تتجّه إلّا أبطال من ليث أبي أجر
وقال آخر^(٩) :

٢٩٩ فلهو أخوف عندي إذ أكلمه
.....

(١) كان على المؤلف أن يعلّمها أربعة ، كما سئى حين سردها .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء ، انظر اللامات ٧٠ ، والإنصاف ٣٩٩

(٣) في الأصل : « المعتل » وهو تحريف . (٤) الحشر ١٣

(٥) الديوان ٩٤ ، واللسان : (أضْم) ، وشواهد الشافية ٢٣٠ . وتتجه : يواجه بعضها بعضاً في الحرب ، وأجر : ج جرو وهو ولد الكلب ، وكل سبع .

(٦) البيت لكعب بن زهير ، وهو في ذيرانه ٢١ ، وتمامه :

وقيل إنك مسبورٌ ومسؤولٌ

والبيت في المقرب ٧١/١

وَمَا حَلَّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدِّرَ به ، نحو قولك : لَيَقُومَنَّ زيدٌ ، وليُخرجُ عمرو ، وكذلك الفعل الذي لا يَتَصَرَّفُ ^(١) ، نحو : نعم لبس وفعل التعجب ، فنقول : كنعم الرجل زيدٌ ولبس الغلام عمرو ، [وتلزم في فعل التعجب لجري الأمثال] ^(٢) ، قال الله تعالى : « لبس ما كانوا يعملون » ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

٣٠٠ - وَلَنِعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ
وإنما ذلك لمشابهة [جميع ذلك] ^(٥) الاسم ، أما المضارع ففي الإيهام والتخصيص ، وأما الماضي المذكور فلعدم تصرفه كعدم تصرف الاسم .

وربما دخلت اللام على ما يدخل على المضارع من « أن » الناصبة له نحو قولك : لأنَّ تقومَ خيرٌ لك من أنَّ تقعَدَ . « لأنَّ » المعنى : لقيامك فهي في موضع مبتدأ ، فلذلك عوملت في ذلك معاملة ، وكذلك حكم ما يدخل على المضارع إذا خلت للاستقبال ، نحو : « لسوفَ يقوم زيدٌ » ، قال الله تعالى : « وسوفَ يعطيك ربك فترضى » ^(٦) .

وأما قوله تعالى : « لسوفَ أخرجُ حياً » ^(٧) « فهي جواب قسم محذوف يُتَلَقَّى ^(٨) بها ، « وسوف » ^(٩) موضعٌ سيذكر بعد .

(١) دخول لام الابتداء على الفعل أمر اختلف العلماء فيه ، قال ابن هشام ، « فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما ، زاد المالقي الماضي الجامد » انظر المغني ٢٥٢

(٢) ما بين معقوفين لم أهد إلى توجيهه ، وقبله في الأصل بياض بقدر ثلاث كلمات ، ولعله يقصد نحو : كلفَرَفَ زيدٌ بمعنى ما أظرفه ، قال ابن هشام : « وعندي أنها إما لام الابتداء وإما لام جواب قسم مقدر » ، انظر المغني ٢٦١ ، المرتجل ١٨٠

(٣) المائدة ٦٢

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ٨٩ ، والكتاب ٤٣/٢ ، وأما الشجري ١١١/٢ وابن يمش ٢٦/٤ ، واللسان (نزل) ، والخزانة ٦٢/٣ ، والدرر ١٣٨/١ . يقول : نعم لبس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب وتراجعت الأقربان فتداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف .

(٥) زيادة ليست في نقل الجنى عن المؤلف . (٦) الضحى ٥ (٧) مريم ٦٦

(٨) في الأصل : « تلقى » وهو تحريف . (٩) في الأصل : « وسوفك » وهو تحريف .

الموضع الثاني : أن تكون في خبر المبتدأ وذلك قسمان : قسم قياسي وقسم موقوف على السماع .

فأما القياسي ففي خبره إذا وقع خبراً لـ « إن » المكسورة التي للتوكيد المذكورة في بابها ، نحو قولك : « إن زيدا لقائم وإن عبد الله خارج » ، قال الله تعالى : « إن الله / لغفورٌ رحيم » ^(١) « وإن ربك لسريع العقاب » ، ١٠٩ « وإنه لغفورٌ رحيم » ^(٢)

وهذه اللام هي جائزة الدخول في هذا المكان لا واجبة ، لما يُبراد من المبالغة في التوكيد إذ هو حاصل ، فإن محلها في الأصل المبتدأ الذي [هو] اسم « إن » إلا أنه اتفق مانعٌ منَع من ذلك وهو أنه لما دَخَلَتْ « إن » على المبتدأ وليتَّه وطلبتَّه ، وكانت مَشَبَّهةً بالفعل كما ذكر في بابها وجب أن تعمل فيه وصارت معه كالمبتدأ ^(٣) إذ لم تغير من معنى الابتداء شيئاً ، إنما هي للتوكيد خاصة ، وهو زائدٌ على الابتداء فوجب اللام الداخلة على الجملة التي فيها « إن » أن تكون مقدمة عليها .

وبما يوضح ذلك أنها تجتمع معها مقدمة فتبدل همزة « إن » هاء كما قال الشاعر ^(٤) :

٣٠١ - أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنِكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ
على أن بعض المتأخرين في « لهنك » كلاماً ضعيفاً ^(٥) ، قد ذكر منه شيء فيما تقدم .

فإذا ثبت أن اللام أصلها في الدخول أن تكون قبل « إن » ثقل اجتماع حرفين مؤكدين ، فأزالوا اللام من ذلك المحل ووضعوها في موضع لا يكون فيه ثقل وهو الخبر في الأصل لتأخيره عن الاسم ، فقالوا : « إن زيدا لقائم » ، و « إن عبد الله لشاخص » .

(١) النحل ١٨ (٢) الأعراف ١٦٧

(٣) في الأصل « إذا » وهو تحريف . (٤) تقدم برق ٥١

(٥) في الأصل : « كلام ضعيف » وهو سهو .

ثم تدخل في الاسم إنْ فصل بينه وبين «إنْ» بالظرف أو المجرور، نحو قوله تعالى: «إنْ في ذلكَ لَذِكْرٌ لَّيَّ»، ^(١) «وإنْ في ذلكَ لَعِبْرَةٌ»، ^(٢) «وإنْ له عندنا لزُتْفٌ»، ^(٣) لأنه قد زال موجبُ الثقل بالاجتماع مع «إنْ».

ثم إنَّه قد يجوزُ دخولُها فيما يحِلُّ تحلُّ الخبرِ من ظرفٍ نحو: «إنْ زيداَ لعندك»، أو مجرورٍ نحو: «إنْ زيداَ لمنْ بني نعيمٍ»، أو الفصل الذي بين اسمها وخبرها، نحو: «إنْ زيداَ هو القائمُ»، وفي المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها، نحو: «إنْ زيداَ لأبوه قائمٌ»، وفي الفعل المضارع الواقع في موضع الخبر، نحو «إنْ زيداَ ليقومُ»، وفي الماضي إذا كان غيرَ متصرفٍ نحو: «إنْ زيداَ لبسَ الرجلُ»، وإنْ عمراً لنعمَ الفتى، وفي معمول الخبر مع وجوده وتأخيرُه عنه، نحو: «إنْ زيداَ لعندك قائمٌ»، وفي مجموعها نحو قولك: «إنْ زيداَ لفي الدار لقائمٌ»، قال الله تعالى: «إنْ الإنسانَ لفي خسرٍ»، ^(٤) «وإنْ ربُّكَ للمرصادِ»، ^(٥) وقال تعالى: «وإنْ ربُّكَ ليحكمُ بينهم»، ^(٦) وقال تعالى: «إنْكَ لَأنتَ الحليمُ الرشيدُ» ^(٧)، وقال الشاعر ^(٨):

٣٠٢ - إنْ أَمراً خَصَنِي عَمْدَ مودَّتِهِ على التَّنَائِي لعندي غيرُ مكفورٍ

وإنما دخلت اللام في هذه المواضع كلها مبالغةً للتوكيد كما ذكر، وإذا بولغ فيه فلا بأس أن تكونَ من جهتين، إذا لم يكن اجتماعُ اللتين ^(٩) للتوكيد لأنَّ الاجتماعَ قد زال فزال الثقلُ.

وأما ما ذكر الزجاجي ^(١٠) أنَّ اللامَ دخلت في الكلام الذي فيه «إنْ» توكيداً للخبر، كما دخلت «وإنْ»، توكيداً للجملة فغير صحيح لدخول اللام

(١) سورة ق ٣٧ (٢) النازعات ٢٦ (٣) سورة ص ٤٠

(٤) العصر ٢ (٥) الفجر ١٤ (٦) النحل ١٢٤ (٧) هود ٨٧

(٨) تقدم برقم ١٤٨ (٩) في الأصل «التي» وهو تحريف.

(١٠) انظر اللامات ٦٠، ونسبه إلى سيبويه.

في اسم «إن» مع الفصل / كما ذكر ، وفي غير الخبر في المواضع التي ذكرنا مع ١١٠ «إن» إذا أبدلت من همزتها هاء كما ذكر ، وإنما هو كلام زورّه ونمّقه . وكذلك ما حكى عن بعضهم ^(١) من أن ذلك مناظرة لـ «ما» النافية مع خبرها في الكلام الذي ذكره قوّتهم مردودٌ بما ذكرنا .

واعلم أن هذه اللام قد تلزم ، وذلك في خبر «كان» الواقعة خبراً لـ «إن» الخفيفة من الثقيلة المكسورة كقوله تعالى : «وإن كنت من قبله لمن الغافلين» ^(٢) و«إن كنتا لفي ضلال مبين» ^(٣) لأن الفرق بين النافية وبينها لا يقع إلا بها ^(٤) وكذلك في خبر كان ومفعولي ظننت وأعلمت الأخيرين والفصل ^(٥) ، إذا دخلت على ذلك كله «إن» المذكورة ، نحو : إن ظننت زيدا لقائماً ، وإن أعلمت عمراً عبد الله لمنطلقاً ، وإن كان زيداً ليعقوم ، وإن زيدا لهو القائم لليلة المذكورة .

ويجري مجرى «إن» في القياس «لكن» ، لأنها داخلة على الخبر ^(٦) ، ولا تغير معنى الابتداء كـ «إن» ، إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها ، قال الشاعر ^(٧) :

٣٠٣ - ولكنني من حُبِّها لعميدٌ

(١) هو الفراء ، كما في اللامات ٦٠ (٢) يوسف ٣ (٣) الشعراء ٩٧

(٤) أي : إن الفرق بين (إن) النافية (وإن) الخفيفة لا يقع إلا بهذه اللام .

(٥) أي ضمير الفصل .

(٦) أقسم في الأصل : «البتة والخبر» بعد قوله «على الخبر»

(٧) البيت لا يعرف قائله ، وصدره في الجنى ٦٩ :

يُلومونني في حبٍّ ليلي عواذلي

وهو في الإنصاف ٢٠٩ ، واللسان (لكن) ، والمغني ٢٥٧ ، وابن عقيل ٢١١/١

والأشعر ١٤١/١ ، وشراهد المغني ٦٠٥/٢ ، والخزانة ١٦/١ ، والمغني ٢٤٧/٢

والبصريون يفتون في هذا مع السماع لقلته ، والكوفيون يميزونه قياساً^(١) ،
والصحيح عندي أنه قياسٌ ، لأنَّ العلة المذكورة موجودة فيها ، وهي التي من
أجلها جاز دخول اللام في خبر « إن » وهي عدم تغير معنى الابتداء ، والاستدراك
ليس بمغيرٍ للابتداء ، وإنما قل سماعُ ذلك فيها . وفي صناعة النحو مـواضع
جائزةٌ قياساً بمنوعة سماعاً ، وعكس هذا ، وذكرها هنا يطول ، وقد ذكرها
أبو الفتح بن جني في كتاب « الخصائص » له فانظر إليه هناك^(٢) .

وأما القسم السماعي ففي خبر المبتدأ إذا لم يكن خبراً له « إن » باقياً على
الخطبة له ، أو خارجاً إلى غيره ، والباقي خبراً نحو قول الشاعر :^(٣)

٣٠٤ - أمُّ الحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقْبَةِ

قال بعضهم في قوله تعالى : « إنَّ هذان لساحران »^(٤) « إن » بمعنى^(٥)
نعم ، « وهذان » مبتدأ و « ساحران » خبر ، ودخلت عليه اللام شاذاً ، وقال
بعضهم : اللام في الأصل داخلة على مبتدأ محذوف تقديره : لهما ساحران ، وقال
بعضهم : « إن » اللام على قياسها من الدخول على خبر « إن » ، « وهذان »
منصوب اسماً لها على لغة مَنْ يجري التثنية في النصب والحذف مجرى الرفع
كما قال :^(٦)

٣٠٥ - إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا مَنْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(١) انظر الإنصاف ٢٠٨/١ (٢) انظر الخصائص ٣٩١/١

(٣) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٧٠ ، والخزانة ٣٢٨/٤ وقال : إنه لرؤية أو لغترة .
ابن عروص ، وهو في اللسان (شرب) ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، والمغني ٢٥٤ ، وابن عقيل
٢١٢/١ ، والأشعري ١٤١ ، وشراهد المغني ٦٠٤ ، والدرر ١١٧/١ . وأم الحليس : كنية
لمرأة ، والشهرية : العجوز .

(٤) طه ٦٣ . وانظر ص ٢٤

(٥) في الأصل : « لمعنى » وهو تحريف . (٦) تقدم برقم ٢٣

وهذا هو الظاهر لعدم التكاف ، وثبوت تلك اللغة فاش ، وقلة دخول اللام في خبر المبتدأ^(١) ، وحذف ما اعتمد عليه في التوكيد والإخبار^(٢) ، وهو المبتدأ المضمّر لتناقض المقصدين ، ولذلك لا يجوز أن يؤكد الضمير المحذوف في نحو قولك : « زيدٌ ضربت نفسه » بالنصب تريد : ضربته ، وإذا قبح حذف المبتدأ في صلة الموصول في غير صلة / « أي » ، وإذا لم يطلّ الكلام نحو قوله تعالى : ١١١ « مابعوضة »^(٣) و « تدأماً على الذي أحسن »^(٤) بالرفع في « بعوضة » و « أحسن » ، وليس في الكلام توكيد ، فهو بما فيه توكيد أقبح ، فإن قدمت الخبر على المبتدأ في مسألتها جاز دخول اللام عليه للتصدير ، وإن كان المراد به التأخير ، كقوله^(٥) :

٣٠٦ - جَحِيرٌ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَا
وأما دخولها فيما أخرج عن خبر المبتدأ إلى غيره فخير « أن » ، المفتوحة كقول الشاعر :^(٦)

٣٠٧ - أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ العَلِيُّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرُ المَطِيِّ
وقرىء في الشاذ : « إلا أنهم ليسوا بأكولون الطعام »^(٧) ، بفتح الهجزة ، وذلك موقوف على السماع . وخبر « أمسى » كما قال الشاعر :^(٨) .

(١) هذا رد على المذهب الأول الذي يقول : « إن » بمعنى نعم .
(٢) هذا رد على المذهب الثاني الذي يقول : إن اللام دخلت على خبر مبتدأ محذوف ، وقوله : « التوكيد والإخبار » غير واضح في الأصل .

(٣) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عمير ورؤية كما في القرطبي ٢٠٨
(٤) الأنعام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعشى كما في الاتحاف ١٣٢ ، وقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨

(٥) تقدم برقم ٣٤

(٦) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، واللسان (مطا) ، والجمع ١٤٠/١

(٧) الفرقان ٢٠ ، ونسبها في المغني ٢٥٧ إلى سعيد بن جبير .

(٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، وابن يعيش ٦٤/٨ ، وابن عقيل

٢١٢/٨ ، والأشئوني ١٤١ ، والحزاة ٣٣٠/٤ ، والدرر ١١٧/١

٣٠٨ - مَرُّوا عِجَالًا فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ

قَالَ الَّذِي سَأَلُوا : أَمْسَى لَمْجَهُودًا

وخبر «مازال» ، كما قال الشاعر (١) :

٣٠٩ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لِكَأَلِهَائِهِمُ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

وكلُّ ذلك شاذ لا قياس عليه في العربية .

الموضع الثالث : جواب القسم سواء كان جملة اسمية أو فعلية ماضية أو

مستقبلية ، لكن لابد أن تكون موجبة ، نحو قولك : والله لزيد قائم والله

ليقومن زيد ، والله لقد قام زيد ، والله لنعم الرجل زيد ، ولبئس الرجل

عمرو ، قال الله تعالى : « وثالثه لا كيدن أصنامكم » (٢) وقال : « ثالثه لقد آثرَكَ

الله علينا » (٣) ، ويجوز حذف جملة القسم ، وتبقى جملة الجواب باللام لتدل على

ذلك ، ومنه قوله تعالى : « لتبلون في أموالكم وأنفسكم » (٤) « ولتعلمن نبأه بعد

حين » (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

٣١٠ - لَقَدْ قُلْتُ لِلنُّعْمَانِ لَمَّا لَقِيْتُهُ يُرِيدُ بَنِي حُنَّ بَرُقَةً صَادِرٍ

وقال الله تعالى : « ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين » (٧) ، وقال

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٢٣٥ ، والمنصف ٥٢/٣ ، وروايته فيه :

وما زلت من ليلي لدن طر شاري لكاهائم المقصى بكل مكان

وهو في أمالي الشجري ٢٢٢/١ ، والمنفي ٢٥٧ ، والأشئوني ١٤٩ ، والهمع ١٤١/١ ،

والحرانة ٣٣٠/٤

(٢) الأنبياء ٥٧ (٣) يوسف ٩١ (٤) آل عمران ١٨٦ (٥) سورة ص ٨٨

(٦) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ١٤٤ ورواية « برقة » فيه : « ثغرة » .

(٧) في الأصل « ولنعم دار الآخرة خير » وهي الآية ٣٠ من النحل ، وقد نص المؤلف على أن

اللام التي تقترن بالماضي الجامد هي لام الابتداء وذلك حين ذكر لام الابتداء ، ولكنه وم الآن

فعد هذه اللام جواب قسم محذوف ، وذلك يبدو في شواهد التالية ، ثم يعود فيعدها لام ابتداء ،

وقد نزل ذكره للشواهد على أنه سيعرضها ثم يحكم عليها .

تعالى : « لبس ما كانوا يعملون » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣١١ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

وإذا دخلت هذه اللام على الماضي المتصرف ، فلا تكون إلا جواب قسم ، لأنه [لا] يشبه الاسم من جهة شبه الفعل [للاسم] فلا تكون لام ابتداء [وأما غير المتصرف] فَيُشَبِّهُ (٣) من جهة عدم التصرف فتكون لام ابتداء كما تقدم (٤) .

وإنما دخلت اللام في جواب القسم لِيَتَلَقَّى بها (٥) مبالغة في التوكيد ، إذ القسم توكيد المقسم عليه ، وكذلك إذا كان المضارع باللام والنون (٦) لزم أن يكون جواباً للقسم كما تقدم ، لأن النون مخرجة لذلك (٧) ، وهي لازمة لجواب القسم (٨) عند بعضهم ، وبعضهم لا يعتقد ذلك لقول الشاعر (٩) /

١١٢

(١) المائدة : ٦٢

(٢) لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤٢ . وروايته فيه : « طريف ابن مال » عوضاً من « تميم بن مر » وهو في الكتاب ٢٥٤/٢ ، وابن عقيل ٣٨/٤ ، والأشموني ٤٧٧ ، والمجمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧ . تعشو : تصير في الظلام ، والخصر : شدة البرد .

(٣) في الأصل : « وتشبهه » ولا يستقيم المعنى عليها . (٤) انظر ص ٢٣١

(٥) في الأصل : « به » ولله تحريف .

(٦) أي : تكون اللام في أوله ، والنون في آخره ثقيلة أو خفيفة ، انظر اللامات ١١٣

(٧) قال في اللامات ١١٣ : اعلم أن الفعل المستقبل إذا وقع في القسم موجباً لزمته اللام في أوله والنون في آخره ، وقال في ص ١١٤ : « إنما جمع بين اللام والنون هنا لأن اللام تدخل لتحقيق الحروف عليه ، ولزمت النون في آخر الفعل ليفصلها بين فعل الحال والاستقبال فهي دليل الاستقبال » .

(٨) في الأصل : « للجواب للقسم » وهو تحريف .

(٩) البيت لزيد الفوارس الضبي كما في الحماسة ٢١٦/١ ، وهو في المقرب ٢٠٦/١ ، والبحر المحيط ٤٤٠/٦ ، وقطر الندى ٢٢٤ ، والخزانة ٢١٨/٤ ، والدرر ٤٦/٢ . وتأل : حلف ، والمفائدة : عيدان الحديد التي يشوى عليها اللحم ، يشير بذلك إلى خستهن .

٣١٢ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لَيْرُدُنِّي ، إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَفَائِدُ

وهذا عندي لضرورة الشعر ، ولم يأت في الكلام نحو : « والله ليقوم زيد » ، وذلك بخلاف اللام ، فإنها غير لازمة لأنها في الحقيقة لامُ الابتداء ، لأنها لا تدخل في موضع [لا] تصلح فيه « إن » ، المكسورة ، ولام الابتداء لا تلزم في الابتداء فلا تلزم في الجواب ، فهذا وجه ، ووجه آخر أنه قد حصل التوكيد بجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا بمبالغة خاصة ، بخلاف النون فإنها لازمة لأجل التخليص للقسمية والاستقبال ، ألا ترى أنها - أعني اللام - جاءت في القسم تارة وحذفت أخرى في قوله تعالى : « قد أفلح من زكاه » ^(١) و « قتل أصحاب الأخدود » ^(٢) ونحو قول الشاعر ^(٣) :

٣١٣ - وَقَتِيلُ مَرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ حَقٌّ وَإِنَّ أَبَاهُمْ لَمْ يُثَارْ

وقد لزمت اللام في « لعمر الله » ^(٤) دلالة على القسم ولزوم الابتداء فيه إذ لا يخرج عنها ، فإن أزيل عنها حذفت اللام وفتحت عينه وضمت ، ولشدة اتصالها جعلها بعضهم كجزء منها حتى أنبتا في القلب ، حين قال : « وعملك » ، فكما تدل ^(٥) في الجواب على القسم كذلك تدل في القسم على الجواب ، وإذا تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء في الفصل قبل هذا ولام التوطئة بعد هذا ^(٦) .

(١) الشمس ٩ ، وقبلها : « والشمس وضحاها » .

(٢) البروج ٤ ، وقبلها : « والسماء ذات البروج » .

(٣) البيت لعامر بن الطفيل كما في المفضليات ٣٦٤ . ورواية المعجز :

فَرَعٌ وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يَقْصِدْ

وهو في أمالي الشجري ٣٦٩/١ ، والدرر ٤٧/٢ ، والفرغ : الرأس العالي في الشرف ، يقصد : يقتل .

(٤) في الأصل : « لعمرى الله » وهو تحريف . وانظر اللامات ٧٦

(٥) أي : اللام .

(٦) انكر صاحب الجنى ٥٢ على المؤلف هذا الرأي .

واعلم أن " د لو ، و د لولا ، إذا وقعا في جواب القسم لزم جوابهما اللام نحو قولك : " والله لو قام زيد لأحسنْتُ إليك ، و " والله لولا زيد لأحسنْتُ إليك ، قال الشاعر (١) :

٣١٤ - وَاللهِ لَوْ كُنْتُ لَهَذَا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الْبَارِصَا
وقال الآخر (٢) :

٣١٥ - فَوَاللهِ لَوْ لَا اللهُ لَأَشْيَاءٌ غَيْرُهُ لَزُعْزَعٌ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ
وإذا حُذِفَ القسم قبلها بقيت اللام في جوابها تدلُّ عليه كقول الشاعر (٣) :

٣١٦ - فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً
لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَابِدًا مَصْرَعًا

وقال الله تعالى : " وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ " (٤) و " لولا أنتم لكننا مؤمنين " (٥) ، فذلك كقوله تعالى : " وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ " (٦) و " لَتَبْلُوُنَّ " (٧) .

وزعم جلُّ النحويين أن " د لو ، و د لولا ، حيث وُجِدا تلزم اللام جوابها على كل حال ، كان قسم أو لم يكن ، واستشهد بعضهم بالبيت والآيتين

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أدب السكاتب ١٦٦ والجواليقي ٢٤٥ ، والمنصف ٢/٢٣٢ ، وابن يعيش ٢٣/٩

(٢) "نسب في المغني ٣٠٣ إلى امرأة ورواية الصدر :

فَوَاللهِ لَوْ لَا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ

وهو في ابن يعيش ٢٣/٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٨

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الفراء ٣٠/٢

(٤) هود : ٩١ (٥) سبأ : ٣١ (٦) سورة ص : ٨٨

(٧) آل عمران ١٨٦ ، وتمة الآية " في أموالكم وأنفسكم ... " .

المتقدمين ، وقالوا : إنَّ اللامَ لا تُحذف من جوابها إلاَّ ضرورةً ،
كقول الشاعر (١) :

٣١٧ - فَلَوْ أَتَانَا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا جَرَى الدِّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ
وقول الآخر (٢) :

٣١٨ - لَوْ لَا الْحَيَاءُ وَمَا فِي الدِّينِ عِبْتُكُمَا

يَبْعُضُ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي /

١١٣

والصحيح أنَّ اللامَ لا تقعُ في جوابها إلاَّ [إذا] كانا بعد قسم ظاهرٍ أو
مقدَّر (٣) ، وليس الجوابُ إذنَ لهما بل للقسم ، فحيثُ وُجِدَا دونَ قسمٍ ولا
تقديره لم تدخل اللامُ في جوابها ، ولذلك قد نجدُ جوابها مع عدم القسم بغير
اللام فتأملهُ .

الموضع الرابع : أن تكون توطئةُ الجواب القسم وتوكيداً نيابةً عنه في ذلك ،
وذلك إذا تقدَّم حرفُ الشرط الذي هو « إن » ، الخفيفة المكسورة نحو قولك :
لئن قمتُ لأكرمَنَّكَ ولئن خرجتُ لأخرجنَّ معك ، قال الله تعالى : « لئن
أخرجوا لأبخرجنَّ معهم » ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم
ليؤننَّ الأدبار » (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

(١) نسب في أمالي الشجري ٣٤٤/٢ إلى المثقب العبدى . وفي الخزانة ٣٤٩/١ إلى علي بن
بدال ، وهو في الإنصاف ٣٥٧ ، والمتع ٦٢٤ ، واللان « أخا » ، وابن يعديش ٢٤/٩ ، والأشعري ٦٦٩
(٢) البيت لتمي بن مقبل وهو في ديوانه ٧٦ ، وفيه « ولولا » عوضاً عن « وما في » ،
والمقرب ٩/١ ، وفيه « وباقي » عوضاً من « وما في » والبحر المحيط ٢٤٤/١ ،
واللان : « بعض » .

(٣) ظاهر من كلام المؤلف أن اللام بعد (لو) و (لولا) لام جواب قسم مقدَّر ،
وهو رأي ابن جني ، ولا يوافق معظم العلماء على هذا الرأي . انظر المغني ٢٥٩
(٤) الحشر ١٢ (٥) تقدم برقم ٧٧

٣١٩ - لَيْتَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا

ولا تلزم هذه اللام بل يجوز إثباتها - كما ذكر - وحذفها ، كما قال تعالى : « وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣٢٠ - فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ

لَا تُتَجَيِّنُ بِالْعَظَمِ ذُو أَنَا عَارِقَةٌ

وقد تشبه « إذ » بـ « إن » فتدخل عليها اللام المذكورة كما قال الشاعر (٣) :

٣٢١ - غَضِبْتُ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجِرَّةٍ

فَلِإِذْ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنُ بِخَرُوفٍ

كما شبه الآخر « ما » النافية بالموصلة فأدخل عليها اللام للتوكيد فقال (٤) :

٣٢٢ - لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟

ولا يُقَاسُ عَلَى ذِيْنِكَ .

وقد تَضَمَّنَ « علمت » معنى القسم ، فتدخل اللام فيها بعدها دلالة على ذلك ، كقولهم : « علمت لمن قام لأضربته » ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ » (٥) .

(١) المائدة ٧٣

(٢) البيت لعارق الطائي قيس بن وجرة كما في اللسان : (عرق) ، وروايته فيه : « للعظم » وهو في ابن يعيش ١٤٨/٣ . وأعره : انتزع اللحم منه .

(٣) لم أهد إلى فائله ، وهو في أمالي القاضي ١٤٨/١ ، والمغني ٢٦٠ ، وشواهد المغني ٧٠٦ ، والهمع ٤/٢ . وفي الأصل « فلئن » عوضاً من « فلإذ » وهو سهو .

(٤) لم أهد إلى قائله ، وهو في منازل الحروف ٥١ ، والصدر فيه :

لَمَّا أَخْلَفْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنَعْنِي

وهو في المغني ٧٥٧ ، وشواهد المغني ٩٥٦ ، والدرر ١١٦/١

(٥) البقرة ١٠٢

وأما قوله تعالى : « يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير » (١) ، فـ « يدعو » مُعلّقة عن العمل لأنها بمعنى « يقول » كما هي في قوله (٢) :

٣٢٣ يَدْعُونَ عَنَتْرُ وَالرَّامَحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَشْرِي فِي لَبَانِ الْأَدْهِمِ

على رواية «من» بنى « عنتر » على الضم لأنه منادى ، أي يقولون : يا عنتر . واللام لام الابتداء في « لمن » (٣) وخبره محذوف من القول « كأنه » في التقدير : يقول للذي ضره أقرب من نفعه يقال فيه : لبئس المولى ولبئس العشير ، والقول كثيراً ما يجذف في القرآن (٤) ، وقد تقدّم ذكر ذلك في مواضع من هذا الكتاب ، وقد قيل في الآية أقوان أحسنها ما ذكرت لك .

* * *

القسم الخامس : الزائدة العاملة : أن تكون مقحمة توكيداً ولها في ذلك موضعان :

الموضع الأول : أن تكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه نحو : يا ويح / لزيد ، ويا بؤس للحرب ، والأصل : يا ويح زيد ويا بؤس الحرب ، فهو كيا عبد الله ، إلا أنهم أبقوا الإضافة وزادوا اللام توكيداً للتخصيص ، قال الشاعر (٥) :

٤٢٤ - يَا بؤسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأُحُوا

(١) الحج ١٣

(٢) البيت لمنشورة . وهو في ديوانه ٧٣ ، وشرح القصائد ٣٥٩ . والشطن : الحبل واللبان : الصدر .

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة : « يدعوا لمن ضره » .

(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتاب « إعراب القرآن » النسب للزجاج ١٤/١ ، وما بعد

(٥) البيت لسعد بن مالك كما في الحاشية ١٩٢/١ ، وهو في الكتاب ٢٠٧/٢ ،

والخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١٠ ، والذيل ٢٦ ، والمغني ٢١٨ ، وابن يعين

٧٢/٥ ، واللسان : (رهط) ، وشواهد المغني ٥٨٢

وقال الآخر (١) :

٣٢٥ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَا بُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ

وفي باب « لا » التي للتبرئة نحو قولهم « لا أبالك » و « لا أخا لزيد » ،
والأصل : لا أباك ولا أخا زيد ، لأن « لا » التي للتبرئة تنصب المضاف ،
وكانت الحقيقة فيه : لا أب لك ولا أخ لزيد ، فلما أُضيف انتصب فصار :
لا أباك ولا أخا زيد (٢) ، ثم أُفحمت اللام توكيداً للتخصيص أيضاً وأُبقيت
الإضافة على حكمها (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٢٦ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءٍ عَمَرُ
وقال الراجز (٥) :

٣٢٧ - أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَالَكَآ

واختلف النحويون : هل العمل في هذين البيتين للام أو للإضافة ؟ فقيل :
إنه للام ، لأن الإضافة معنوية واللام لفظي ، والعمل اللفظي أقوى من
المعنوي ، ولكن يبقى حكم الإضافة ولذلك حذف تنوينه ونصب ، وكان
الإضافة فيه إلى مضاف إليه محذوف دل عليه المجرور باللام ، ولا يجوز
إثباته ، لأن الثاني كالعوض منه إذ يفيد إفادته .

(١) تقدم برقم ٢٠٩ (٢) في الأصل : « ولا أخا لزيد » وهو تحريف .

(٣) انظر في لغات « أبالك » وأوجه إعرابها : الكامل ٩٥١ ، اللامات ١٠٦

(٤) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٢١٢/١ ، والكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤

ونسوانر أبي زيد ١٣٩ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، واللامات ١٠١ ، والأزهية ٢٤٧

وأمال الشجري ٨٣/٢ ، واللسان (أبي) ، والأشعرى ٤٥٤ ، والعيني ٢٤٠/٤

(٥) نسب في الكامل إلى رجل من الأعراب ٩٥١ وقوله :

قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا فَمَا بَدَا لَكَآ

وهو في الخزنة ١٠٣/٤

وقيل : إنَّ الحُكم في العمل للإضافة ، وهو الصحيح لوجهين : أحدهما أنَّ تنوينَ الأول إنشَاءً حَذَفَ للإضافة وهو السابق في اللفظ قبل اللام فينبغي أن يكون المُراعَى ، والثاني مخفوضٌ لإضافة الأول إليه ، ودخلت اللام بينهما مقحمةً على طريق التوكيد ، وبِقَوِي ذلك ظهور الألف في «أبا» و «أخا» والفتحة في «يا بؤس» ولا يكون ذلك إلاَّ مع الإعراب ، وموجبهُ الإضافة ، وهذا هو الوجهُ الثاني فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون مقحمةً بين الفعل والمفعول نحو قوله تعالى : « قل عسى أن يكون ردِفَ لكم بعضٌ [الذي تستعجلون] » .

وأما قوله تعالى : « ما يريدُ الله ليُجعلَ عليكم من حرجٍ ولكن يريدُ لِيُطَهِّرَكم » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٣٢٨ - أريدُ لِأَنْسَى حُبَّهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

فاللامُ في الآية والبيت السببية المذكورة قبل التي بمعنى « كي » ، والمفعول محذوف ، تقديره في الآية : « ما يريدُ الله ذلك كي يجعلَ ، ولكن يريدُ [ذلك] كي يطهِّرَكم » ، وتقديره في البيت : أريدُ السلو أو تركها ، أو نحو ذلك كي أنسى ، فحذف للعلم به .

وأما قوله تعالى : « وأنصح لكم » (٤) ، فاللام حرف جرٍّ غير زائدة ، ومن يقول : أنصحكم حَذَفَ حرف الجر كما حَذَفَ في قوله (٥) :

(١) النمل ٧٢ ، ويرى ابن هشام أن « ردف » ضمن معنى « اقترَب » ، انظر المغني ٢٣٧

(٢) المائدة ٦

(٣) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ١٤٨/٢ ، والكامل ٨٢٣ ، واللامات ١٥١ ، والذيل

١٢٠ ، والجنى ٤٦ ، والبحر المحيط ٤٢/٢ ، والمغني ١٣٦ ، وشواهد المغني ٦٥

(٤) الأعراف ٦٣

(٥) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٣٨/١ ، ورواية الصدرفيه :

أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيِّى

والقرب ١١٥/١ ، وابن يعيش ٥٨/٨ ، وابن عقيل ٨٣/٢ ، والحزانة ٦٧١/٣

٣٢٩ - تَمْرُونِ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

والأصل : « تمرّون على الديار » ، والدليل على أن أصل « أنصح » أن يكون متعدّياً بحرف الجر نحو قولك : هذا منصح له ، كما تقول هذا مقصود إليه وبحرور به .

وأما قوله تعالى : « إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ »^(١) فإنما أدخل حرف الجرّ في « الرؤيا » ، و « تعبرون » لا يتعدّى به لكونه قد قدّم عليه فضعف عن العمل فيه فصار كمررت ، فلذلك دخل حرف الجر في مفعوله . وأما قول الشاعر^(٢) :
٣٣٠ - هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشْدِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

فإنّ الهاء فيه ضمير المصدر الذي هو الدرس المقهوم من « يدرس » ، و« للقرآن » كالرؤيا في الآية قبله ، تعدّى الفعل إليها^(٣) بحرف الجرّ لضعفه بتقدّمه عليه .
واعلم أنّ اللام في هذين الموضعين وإن كانت زائدة فإنّما خففت ما بعدها بالشبه لغير الزائدة لأنّ اتصالها كاتصالها ، ولفظها كلفظها ، فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة ، وقد ذكّرت في بابها ، وهذان الموضعان موقوفان على السماع ، لا يجوز قياس غيرهما عليهما لشذوذهما وخروجها عن نظائرها .

★ ★ ★

(١) يوسف ٤٣

(٢) قال في الخزانة ٣/٢ : « من الأبيات المحيّن التي لم يقف على قائلها أحد ، وهو في الكتاب ٥١١/١ ، وأما الشجري ٣٣٩/١ ، والمقرب ١١٥/١ ، واللسان (مرق) والمفني ٢٤٠ ، وعجزه فيه :

يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا

والرّشا : ج رشوة .

(٣) أي : إلى اللام

القسم السادس : الزائدة غير العاملة ، وهي التي لا حاجة إليها ، ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه ، ولها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تدخل على « بعد » في قول الشاعر (١) :

٣٢١ - وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَابِدًا مَصْرَعًا
فجواب القسم « لقد » واللام في « لَبَعْدُ » زائدة ، تقديره : « لقد لاقيت بعد لابدًا مصرعاً » .

الموضع الثاني : بعد لام الجر توكيداً ، كقوله (٢) :

٣٢٢ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِيَا بِي وَلَا لِلِّمَا بِنَا أَبَدًا دَوَاءً
أراد « لئما » فزاد اللام الثانية توكيداً ، ولا نقول : إنها الأولى ، لأن الاعتماد على الزائدة تناقض ، فلا يعتنى به ثم يُزاد .

الموضع الثالث : أن تدخل على « لولا » في قول الشاعر (٣) :

٣٢٣ - لَلْوَلَا قَاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ
وقول الآخر (٤) :

٣٢٤ - لَلْوَلَا حَصِينٌ عُقْبَةٌ أَنْ أَسْوَهُ وَأَنْ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقٌ وَوَالِدٌ
أراد : « لولا » فزاد اللام توكيداً كأنه راعى الابتداء .

الموضع الرابع : أن تدخل على « عل » ، نحو قوله تعالى : « لعلِّي آتِيكُمْ » (٥) و « لعلِّي أطلع » (٦) و « لعلِّي أبلغ » (٧) ، وجميع ما جاء في القرآن منها كذلك ، وفي قول الشاعر (٨) :

-
- (١) تقدم برقم ٣١٦ (٢) تقدم برقم ٢٦١
(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخزانة ٢٣٢/٤ ، وفيه « بسيل » عوضاً من « مسيل » .
(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان : « ما » .
(٥) طه ١٠ (٦) القصص ٣٨ (٧) غافر ٣٦
(٨) نسب في الخزانة ٤٣٠/٢ إلى عمران بن حطان ، وهو في المقرب ١٠١/١ .
وابن يعيش ١٠/٣

٣٣٥ - وَمَا نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
والأصل في ذلك كَلَّةٌ ، عَلٌّ ، قال الشاعر (١) :

٣٣٦ - لَا تُهِنَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرَوْكَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وقال الراجز (٢) :

٣٣٧ - يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ
وقال آخر (٣) :

٣٣٨ - عَلٌّ صُرُوفُ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتُهَا يُدِلُّنَا اللَّهُمَّ مِنْ لَمَّاتِهَا

١١٦ / وقال بعض النحويين : إن اللام في « لعل » ، أصليةٌ ، وتُحذفُ تخفيفاً
فيقال « عَلٌّ » ، والصحيح أنها زائدة (٤) ، لوجهين : أحدهما : أنَّ التخفيف
بالحذف إنشأً بابه الأسماء والأفعال لا الحروف لمجودها وقلة تصرفها ، وإنشأً يُخَفَّفُ
منها المضعَّفُ بالحذف كـ : « أَنْ » و« إِنْ » و« لَكِنْ » و« كَأَنَّ » ، والثاني : أنه قد
سمِعَ في معناها « غَنْ » ، (٥) بالغين ولم يُدْخِلُوا عليها اللام ، وقالوا في معناها :

(١) نسب في الخزانة ٥٨٨/٤ إلى الأضبط بن قريع ، وهو في أمالي الشجري ٣٨٥/١
وأمالي القالي ١٠٧/١ ، وابن يعيش ٤٣/٩ ، واللسان (قفس) ، والإنصاف ٢٢١ ، والمغني
١٦٦ ، وشواهد المغني ٤٥٣ ، والرواية المشهورة : « الفقير » عوضاً من « الكريم » .

(٢) تقدم برقم ٣٣

(٣) لم أعتد إلى قائله . وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، والامات ١٤٦ ، واللسان (علل)
والجنى ٢٣٦ ، والمغني ١٦٧/١ ، والإنصاف ٢٢٠ ، والأشموني ٥٧٠ ، وشواهد المغني
٤٥٤ ، وشواهد الشافية ١٢٨ ، والتاج (لم) . ووردت « عل » في الأصل : « على »
وهو تحريف ، والدولات : جمع دولة : الشيء الذي يتداول ، ويدلنا : من أدال أي نصر
واللغة : انشدة .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة ، انظر
الإنصاف ٢٢٤ ، والامات ١٤٦

(٥) انظر في لغات لعل : الأمالي للقالي ١٠٧/١ والإنصاف ٢٢٤ ، ٢٢٥

لَعَنَ "وَلَّانَ" باللام ، وغير التي باللام أكثر ، وَلَمَّا كانت أول الكلام روعي فيها
الابتدائية فذلك دخلت اللام .

الموضع الخامس : بين أسماء الإشارة ^(١) وكاف الخطاب لمذكر أو مؤنث ،
لمفرد أو تثنية أو جمع ، نحو : ذلك وتلك وذلكما وتلكما وذلكم وتلكم وأولاكم
وأولائكم وأولئك وأولائك ^(٢) ، قال الله تعالى : « ذلك لِيَعْنُ خَافَ مَقَامِي » ^(٣) ،
وقال : « وتلك الجنة التي أُورِثْتُمُوهَا » ^(٤) ، وقال : « ذلكما بما عَلَّمَنِي رَبِّي » ^(٥) ،
وقال : « ذلكم الله رَبُّكُمْ » ^(٦) ، وإنما دخلت لتوكيد الخطاب ومراعاة
تباعد المشار إليه في المسافة .

الموضع السادس : في بناء الكلمة من غير سبب كقولهم في عَبْد ^(٧) : عَبْدَلْ ،
وقال بعضهم : مقتطعة من : « الله » أراد عبد الله ، كما قالوا : عَبْشَمِي وعبدري
في النسب إلى عبد شمس وعبد الدار ولا دليل على هذا ، وإنشأ هو ك : سَبِطَ
وسَبَطَر ^(٨) فاعلمه .

فهذه جملة أقسام اللام وجملة مواضعها إن شاء الله ، فإن جاء شيء يوهيم
خلافها فإليها يرجع فتفهمها والله المستعان .

وأما لام التعريف فكان حقها أن تذكر في باب اللام إلا أنها قدم لها باب
في باب الهمزة للسبب المذكور فيه فقف عليه .

★ ★ ★

(١) وسماها في اللامات : ١٤١ لام التكثير

(٢) وهو « أولئك » زيدت فيه لام التكثير ، انظر اللامات ١٤٢

(٣) إبراهيم ١٤ (٤) الزخرف ٧٢ (٥) يوسف ٣٧ (٦) فاطر ١٣

(٧) أقحمت « في » بعد « عبد » في الأصل .

(٨) سبط الشعر : استرسل .

وبقي : في باب اللام مسألتان لا بدّ من الوقوف عليها للانتفاع بها في هذا الباب وفي غيره مما يشاكلها .

المسألة الأولى ^(١) : إن أصل اللام الفتح أو غيره ، وإذا كان أصلها الفتح فلأي شيء يخرج عنه في بعض المواضع ؟ والجواب عنها أن أصل اللام حيث كانت السكون وكذلك سائر الحروف المفردة ، ولا يسأل عن هذا لأن السكون عدم الحركة فهو أصل إذ هو لشيء من الحركات ، وإنشأ يسأل عن وجود الحركة لم ^(٢) هو ؟ فليُسأل هنا عن الحركة في اللام لأي شيء وضعت ؟ ولم ^(٣) اختصت اللام وما كان نحوها من الحروف كواو العطف وفائه وكاف الجر وتاء القسم بالفتح ؟ وإلما ^(٤) كُسِرَ من ذلك بم ^(٥) كُسِرَ ؟

فأمّا علّة الحركة فيها وأمّا إلما بما ذكرنا فلا ابتداء بها ، إذ لا يُبتدأ بساكن ، ولا يمكن النطق به ، فاجتلبت الحركة لذلك ، وهذا أحد المواضع التي احتيج إلى الحركة في الحروف بسببها ، وحركة اللام وسائر الحروف التي هي مثلها بالفتح تخفيفاً / إذ الفتحة لا تستقل مع الضمة في « ظرف » ولا مع الكسرة في « علم » ، ١١٧ وإذ هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة .

ولا يخرج من هذه الحروف إلى الضم حرف ، وإنشأ يخرج إلى الكسرة لعلّة نذكرها ، والذي يخرج منها إلى الكسر لازماً الباء الجارة تشبيهاً لها بعملها ، إذ لا تعمل أبداً إلا الحذف ، ولا يخرج عنه أصلاً ، وسواء في ذلك دخولها على الظاهر كـ « يزيد » أو المضمّر كـ « به » وبك ، وحكى اللحياني ^(٦) الفتح فيها شاذّاً ، قالوا : « به » ، ولا يقاس عليه .

واللام المذكورة في هذا الباب قد ^(٧) يخرج إلى الكسر والسكون الذي هو الأصل ، فتكسر مع نوعين : مع الاسم والفعل .

(١) انظر اللامات ٩٧ (٢) في الأصل : « لما هو » . (٣) في الأصل « لما » .

(٤) في الأصل : « ولم » ، و « ما » هنا اسم موصول . (٥) في الأصل : « بما »

(٦) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر المشهورة ، انظر البغية ١٨٥/٢

(٧) في الأصل : « وقد » والوار مقحمة .

أمّا كسرهما مع الاسم ففسي المجرور إذا كان ظاهراً أو في حكم الظاهر ، نحو : « هذا المالُ ليزيدٍ » ، والذي في حكمه نحو قوله تعالى : « وإن كان مكرهم لتزولَ منه الجبال » ^(١) لأنّ المعنى : لزوال الجبال منه ، وكذلك المبهمات نحو : المال لهذا ، أو الموصولات نحو : لِمَنْ ولِمَا لأنّها في حكم الظاهر ، وإنّما كُسِرَتْ في هذه تشبيهاً بعملها كالباء .

وفُتِحَتْ في غير ذلك من المضمرات على الأصل ، وفُتِحَ بينها وبين لام التوكيد في الظواهر وما في معناها المذكورة ، إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلاً : هذا الموصى وهذا لهذا وهذا لِمَنْ يكرمك ، فلا يُعلم المعنى لو فُتِحَتْ . فإن قيل : ظهور الجر فيما بعدها يفرّق بين المعنيين فيقال : الظواهرُ من الأسماء صُنِفَتْ واحدٌ ، وأصنافها من المنقوص والمقصور والمضاف إلى المتكلم والمبني كثيرة . فأجري القليل على الكثير لتبعيته له وغلبة الكثير عليه .

فإن قيل : فقد نجد هذه العلة تنكسر ^(٢) في المستغاث به والمتعجب منه في نحو : بالتزيدِ لِعَمْرٍو ، وبإثراجالٍ للعجب فتفتح اللام معها في الظاهر ، فالجواب أنّ المستغاث به والمتعجب منه ظاهران في موضع مضمريّن إذ المنادى في موضع مضمريّ مخاطب ، ولو دخلتْ على المضمّر ^(٣) لم تكن إلا مفتوحة ، فعومل الظاهر الواقع موقعه معاملته .

واعلم أنّ من العرب مَنْ يخالف هذا الأصل فيفتح اللام ^(٤) مع الظاهر فيقول : المالُ لزيدٍ ، وقرأ بعضهم : « وإن كان مكرهم لتزولَ منه الجبال » ^(٥) . بفتح اللام ، كما أنّ منهم من يكسر اللام مع المضمّر فيقول : المالُ له ، وذلك كلّهُ شاذٌّ فلا قياسَ عليه .

(١) إبراهيم ٤٦ ، وقد عقد الزجاجي فصلاً خاصاً للحديث عن اللام في الآية ، اللامات ١٧٩ .

(٢) أي لا تجري . (٣) قوله : « المضمّر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « فيفتح ما للام » وهو تحريف .

(٥) إبراهيم ٤٦ ، ولم أجد من ذكر هذه القراءة غير أبي حيان بدون أن ينسبها ٣٨/٥ .

وأما كسرُها في الفعل ^(١) ففي فعل الأمر ^(٢) والدعاء والوعيد المتقدم ذكرُها كما ذكر ، وكان الأصلُ أن تكون فيه مفتوحة للعلة المذكورة فيها مع الاسم ، إلا أنها كُسِرَتْ مع هذا الفعل لأنه مجزوم ، والجزم في الأفعال نظير الحذف في الأسماء ، وحُمِلَ النظر على النظر والنقيض على النقيض معلومٌ في مواضع من كلامهم ، وقد تقدّم منه شيءٌ في بعض ما تقدّم / من الحروف ، وكذلك ١١٨ 'تُكسرُ' في الأفعال مع المضارع المنصوب لأنه مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر نحو : جئتَ لتقوم ، فحكمه في ذلك حكمُ الظاهر .

وأما خروجها إلى السكون ففي الاسم والفعل أيضاً :

أما الاسم فلام التعريف ، وقد تقدّم حكمها في باب أل .

وأما الفعل ففي الأمر على اختلاف معانيه من دعاءٍ ووعيدٍ - على ما ذكر - إذا دخلَتْ عليها الواو والفاء ، كما ذكر في فصولها ، وقد تقدّمتْ علّة ذلك هناك .

المسألة الثانية : هل يجوز ^(٣) أن تحذف اللام وهي عاملةٌ غير زائدةٍ ويبقى عملها أو لا ؟ . والجواب عن ذلك أن أصل اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الحذف وحروف الجزم ألا تحذف وتبقى معمولاتها ، وألا تحذف معمولاتها وتبقى هي ، وإثبات ذلك لأن الحرف المختص بالشئ العامل فيه كجزءٍ منه لشدة اتصاله به وطلبه [له] ، وقد قلنا في غير موضع من هذا الكتاب ^(٤) : إن المجرور وجاره جميعاً في موضع معمولٍ منصوبٍ للفعل وإن كان غير متعلّقٍ إلى منصوبٍ في اللفظ نحو : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمرو ، ومن أقوى الدلائل على ذلك إقامتها معاً مقامَ ما لم يُسمَّ فاعله في نحو : مرَّ بزيدٍ ودُخِلَ إلى عمرو ، وكذلك حكمُ الجازم مع مجزومه في الاتصال ، والناصب مع منصوبه كذلك .

(١) في الأصل : « العمل » وهو تعريف .

(٢) أي : المضارع الذي اتصلت به لام الأمر نحو : « لتذهب »

(٣) في الأصل : « تجوز » وهو تصحيف . (٤) وانظر سر الصناعة ١٤٦/١

فإن وُجِدَ شيءٌ منها يُحذفُ فبالدلالة^(١) القائمة عليه ، نحو « أن » . الناصبة في باب الفاء والواو في الجواب ، وفي باب « حتى » ، وبعد « كي » ،^(٢) ولاَمِها . ولاَمِ الجحود ، وقد قُدِّمَ الكلام في بعضها ، وسيُذكر بعدُ فيما بقي الكلام فيه .

وبتأكُّد الاتصال من الحروف فيما هو على حرفٍ واحدٍ^(٣) ، فالحذفُ فيه أبعدُ ، كالباء والكاف واللام ، فإن وُجِدَ ما هو على حرفٍ واحدٍ محذوفاً فلقوةُ دلالة الكلام على حذفه ك لامِ كي ، إذ « كي » ، كالعوض منها لإفادتها إفادتها .

وإذا ضَعُفَت الدَّلالةُ في الكلام ضَعُفَ الحذفُ وقتلٌ ، فمِمَّا حُذِفَ من ذلك وأبقي عمله الباءُ في « خيرٍ عافاك الله » ، في جواب من قال « كيف أصبحت » ،^(٤) وفي القسم في قولهم : « الله لأفعلن » ، بخفض « الله » المقسم به ، واللامُ في قول الشاعر^(٥) :

٣٣٩ - لاهِ ابنَ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبِ

عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

و « رُبَّ » ، في قول الشاعر^(٦) :

٢٤٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وَرَدُّ المَجْرورِ إلى النصب إذا حُذِفَ جأزه هو القياسُ نحو : تَصَحَّتْ زَيْدًا وَتَمَرُونَ الدِّيارَ .

(١) في الأصل : « بالدلالة » (٢) في الأصل : « وكي »

(٣) قوله « واحد » : غير واضح في الأصل .

(٤) ينسب هذا الخبر إلى رؤبة ، إنظر سر الصناعة ١٤٩/١

(٥) البيت لذي الإصبع العدواني كما في المفضليات ١٦٠ ، ونسبه الهروي في الأزهية .

٩٧ إلى كعب الغنوي . وهو في الخصائص ٢٨٨/٢ ، وأمالى القالي ٩٢/١ ، وأمالى الشجري .

١٣/٢ ، ومجالس العلماء ٧١ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، والمقرب ١٩٧/١ ، والمغني ١٥٨ ،

وابن عقيل ١٦/٣ ، وشواهد المغني ٤٣٠ ، والحزانة ٢٢٢/٣ . والديان : القاهر والمالك .

وخزاه : ساه وقبره .

(٦) تقدم برقم ١٩٥

وقد اطرّد حذفه مع «إن» و «أن» ، واختُلفَ : هل هما وما بعدهما في موضع نصبٍ أو خفضٍ إذ لم يظهرَ فيها إعرابٌ؟ والقياس على ما ظهر فيه / ١١٩ الإعرابُ أن تكونَ كلُّ واحدةٍ منها في موضع نصب .

وأما حذفُ المجرور وإبقاءُ حرفِ الجرِّ فأقلُّ من الأول بل هو أولى أن لا يجوزَ الاعتمادُ على حرفٍ دونَ اسمٍ ، فإن جاء منه شيءٌ في الضرورة نحو قوله ^(١) :

٣٤١ - وَلَا لِلِّمَا بِنَا أَبْدَأْ دَوَاءُ
وكذلك الفصلُ بينَ الجارِّ والمجرور لا يجوز إلا في الضرورة كقوله ^(٢) :

٣٤٢ - وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا الزَّوَالِ سَبِيلُ
وقالوا : «أخذتُه بأرى ^(٣) ألفِ درهمٍ ، وذلك شاذٌّ» ، ومن الضرورة قوله ^(٤) :

٣٤٣ - عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
وحكم حذف ^(٥) الجازم في عدم الحذف حكم الحافض للعلة المذكورة ، فإن حذف ^(٦) وأبقي الجزم فبابه الضرورة ^(٧) ، كقول الشاعر ^(٨) :

(١) تقدم برقم ٢٦١

(٢) لم أتمد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٩٥/٢ ، وصدره فيه :

لَوْ كُنْتُ فِي خَلْقَاءَ أَوْ رَأْسِ شَاهِقٍ

والمقرب ١٩٧/١ وصدره فيه :

مُخَلَّفَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا

والخلقاء : الملاء ، ويعني بها الصخرة .

(٣) في الأصل : «أرى» وهو سهو (٤) تقدم برقم ١٦٧

(٥) في الأصل : «الحذف» وهو تحريف .

(٦) في الأصل : «حذفت» وهو تحريف .

(٧) انظر أمثلة على ذلك في الإنصاف ٥٣٠

(٨) لم أتمد إلى قائله ، وهو في معاني القرآن ١٦٠/١ ، والإنصاف ٥٣٣ ، واللسان

زجر . والمزاجر : الأسباب التي تمنعه .

٣٤٤ - مَنْ كَانَ لَا يَزْنِيْكُمْ أَنِي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ
أي : فليدنُ مني ، وقول الآخر (١) :

٣٤٥ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعْوَةِ فَأَخْشِي
لَكَ الْوَيْلُ حَرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى
أي : ليك ، وقال آخر (٢) :

٣٤٦ - وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ
أي : ليكن ، وقال آخر (٣) :

٣٤٧ - مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا
وأما في الكلام فلم يأت منه شيءٌ فيما أعلم إلا في الأمرِ للدخاطبِ فإنه قد
اِطَّرَدَ حذفه مع حذف المضارعة لدلالة المخاطبة عليه ، والحذف من الكلمة للزائد
عليها وما هو من نفسها للدلالة لا يُنْكَرُ ، وكذلك لا أعلم من حذف الجزوم
وابقاء جازمه شيئاً ، والله التوفيق .

(١) تقدم برقم ٢٩٥

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٤٥٦ وصدوره :

فَلَا تَسْتَطِيعُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي

والمغني ٢٤٨ ، والجنى ٤٣ ، وشواهد المغني ٥٩٧

(٣) قال في الحزانة ٦٢٩/٣ : « اِخْتَلَفَ فِي نَسَبِهِ بَيْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالْأَعَشَى وَحَسَانِ »
وهو في الكتاب ٤٧٨/١ ، واللامات ٩٤ ، وأمالى الشجري ٣٧٥/١ ، وأمرار العربية
٣٢١ ، والإنصاف ٥٣٠ ، وابن يعبش ٣٥/٧ ، والمقرب ٢٧٢/١ ، والمغني ٢٤٨ ،
وشواهد المغني ٥٩٧ . والتبالي : سوء العاقبة .

باب اللام المركبة

اعلم أن اللامَ تتركَّب مع الألف : لا ، ومع الألف والكاف والنون خفيفة : لكنْ ، [و] مُدبَّدة : لكنْ ، ومع الميم : لم ، ومع الميم المشددة والألف لَمَّا ، ومع النون : لن ، ومع الواو : لو ، ومعها ومع الميم [والألف] : لوما ، ومع الألف واللام : لولا ، ومع الياء والتاء : ليت ، ومع الياء والسين : ليس ، فجملة ذلك أحد عشر حرفاً .

باب لا^(١)

اعلم أن لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً نافياً ، وتنقسم في النفي قسمين : قسم عاطفة وقسم غير عاطفة .

القسم العاطفة : هي التي تَرُدُّ الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، فتدخل بينها مشرّكة في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم ، واسمية وفعلية ، وتخالّف بينها في المعنى / لأنها تُخْرِجُ ما بعدها من أنْ يدخل في حكم ما قبلها ١٢٠ من إثبات الفعل ، نحو : قام زيدٌ لا عمرو ، ورأيت زيدا لا عمراً ، ومررتُ بزيدٍ لا عمرو ، وليقُمُ زيدٌ لا يقعدُ ، ويقومُ زيدٌ لا يقعدُ ، وأعجبتُ أن تقومَ لا تقعدَ ، قال الشاعر^(٢) :

٣٤٨ - فَإِنَّ تَنَّاَ عَنْهَا حِقْبَةَ لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أُحْدِثَتْ بِالْمَجْرَبِ

(١) انظر في « لا » : الكتاب ٢٧٤/٢ ، والأزمية ١٥٨ ، وأمالى الشجري ٢١٩/٢ والمقتضب ١١/١ ، ٩٨/٤ ، ٣٥٧ ، والمقرب ١٠٤/١ ، وابن يعيش ١٠٠/٢ ، ١٠٧/٨ .
والجنى ١٦٦ ، والمغني ٢٦٢ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٢ ، والبحر المحيط ١٤١/٦ .

وَمِنْ شَرْطِ هَذِهِ الْعَاطِفَةِ ^(١) : أَلَّا يَكُونَ قَبْلَهَا نَفْيٌ لِّثَلَاثٍ يَفْقَدُ مَعْنَاهَا إِذَا هِيَ لِلنَّفْيِ ، وَأَلَّا تَعْطِفَ مَاضِيًا مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى مَاضٍ لِّثَلَاثٍ يَلْتَبِسُ الْخَبْرُ بِالطَّلَبِ لَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَا قَعَدَ ^(٢) .

الْقِسْمُ غَيْرُ الْعَاطِفَةِ : تَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ : قِسْمٌ دَاخِلٌ عَلَى الْأَفْعَالِ ، وَقِسْمٌ دَاخِلٌ عَلَى الْأَسْمَاءِ .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الدَّاخِلُ عَلَى الْأَفْعَالِ فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا غَالِبًا إِلَّا مُضَارَعَةٌ فَتَخْلُصُهَا لِلْإِسْتِقْبَالِ ^(٣) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : لَا يَقُومُ زَيْدٌ وَلَا يَقُومُ عَمْرُو ، وَكَأَنَّهَا جَوَابٌ سَيَقُومُ أَوْ سَوْفَ يَقُومُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » ^(٤) ، وَقَالَ تَعَالَى : « فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ » ^(٥) .

وَتَلَزَمَ فِي الْقِسْمِ جَوَابًا لَهُ ، وَرَبْمَا حُذِفَتْ لِلدَّلَالَةِ فِي الْقِسْمِ ، إِذَا جَوَابُ الْقِسْمِ فِي الْإِيجَابِ بِاللَّامِ وَالنُّونِ ، فَيَقَالُ : « تَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « تَفْتَنَّا تَذَكَّرْ » يُوسُفَ ^(٦) أَيُ : لَا تَفْتَنَّا ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ » ^(٧) ، وَقَالَ : « الَّذِينَ أَقْسَمُوا لَا يَبَالُغُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ » ^(٨) .

وَقَدْ تَكَرَّرَ « لَا » هَذِهِ قَبْلَ الْقِسْمِ تَوَظُّعًا لِلْجَوَابِ ، كَقَوْلِكَ : « لَا وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٩) :

٢٤٩ - فَحَالَفَ وَ وَاللَّهِ تَهْمِطُ تَلْعَةً

مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفٌ

(١) انظر المغني ٢٦٦

(٢) وأجاز بعضهم ذلك إذا اقترنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء . انظر الجنى ١١٨

(٣) هذا غير لازم فقد يكون النفي بها للحال . انظر الجنى ١١٨ ، ١١٩

(٤) النساء ٤٠ (٥) السجدة ١٧

(٦) يوسف ٨٥ (٧) النحل ٣٨ (٨) الأعراف ٤٩

(٩) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الكتاب ٣١/١ هـ

و « لا ، محذوفة من الجواب ، أي : لا تهبط ، لا على التقديم والتأخير كما زعم بعضهم ، لأنَّ التي للتوطئة ثانية مع التي للجواب ، ألا ترى قول الشاعر ^(١) :

٣٥٠ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْغَى لِيَا بِي

وقد تدخل « لا ، النافية على الماضي قليلاً ، قال الله تعالى : « فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ، ^(٢) لأنه في معنى : فما صدَّق وما صَلَّى ، وقال : « فلا اقتحم العقبة ، ^(٣) ، أي : ما اقتحم ، وقال الشاعر ^(٤) :

٣٥١ - إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا
أي : ما أَلَمَّا .

وربما حُذِفَتُ الجملة الفعلية بعدها في الجواب لدلالة السؤال عليها فتسبب مناب الجملة ، فتكون كلاماً بذلك ، كقولك في جواب هل قام زيد ؟ لا ، أي : ما قام ، وفي جواب هل يقوم زيد : لا ، أي لا يقوم ، ومنه قول ذي الرمة ^(٥) :

٣٥٢ - فَقُلْتُ لَهَا : لَا إِنَّ أَهْلِي جَيْرَةٌ

وقد تقدّم ^(٦) البيتان له في باب « أم » ، ^(٧) ، و « لا ، هذه في الجواب نقيضة نعم وستين في بابها .

وربما قَابَتُ « لا ، النافية مناب كلام متقدّم عليها تقتضي نفيه / مقدراً ، لدلالة ٦٢١ ما بعده عليه : كقولك لا أقوم ، في جواب مَنْ قَدَّرَ قد يقول لك : تقوم ، فهي

(١) تقدم برقم ٢٦٠ (٢) القيامة ٣١ (٣) البلد ١١

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت كما في الحزانة ٢/٢٩٥ ، وهو في المغني ٢٦٩ منسوباً إلى أبي خراش الهذلي ، والأزهية ١٦٨ ، وأمالى السهيلي ٨٢ ، والإنصاف ٧٦ ، واللسان : (لم) وشواهد المغني ٦٢٥

(٥) تقدم الشاهد برقم ١٠٩ (٦) في الأصل « تقدمت » وهو تحريف .

(٧) في الأصل : « أن » وهو تحريف لأن البيتين وردا في باب « أم »

جوابٌ وردَّ ، ومن ذلك قوله تعالى : « لا أُقْسِمُ بيوم القيامة » (١) ، و « لا أُقْسِمُ بهذا البلد » (٢) ، كأنها ردٌّ لمن قال : لا تجتمعُ عظام الإنسان ولا تخلق مرةً ثانية ، ولمن قال : لا يُخلَق الإنسان في كبد ، وكان المعنى : ليس كما تقولون ، ثم أقسم بعد ذلك . وهو أولى من أن تجعل « لا » زائدة في أول الكلام ، إذ الزيادة مع التقديم متناقضان ، إذ لا يُقدَّم لفظٌ بابه التأخير إلا (٣) اعتناءً به واعتماداً عليه ، ولا خفاءً بتناقض هذا مع إرادة زواله ، فاعلم ذلك .

وأما القسم الداخل على الأسماء فنه ما يدخل على المعارف ومنه ما يدخل على النكرات .

فأما ما يدخل على المعارف فلا تؤثر فيها لأنها غير مختصة بها ويلزم تكريرها نحو قولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ، ولا عبدُ الله ذاهبٌ ولا أخوه خارجٌ ، قال الله تعالى : « لا هُنَّ حِلٌّ لهُم ولا هم يحِلُّونَ لَهُنَّ » (٤) .

وربما بنى الشاعرُ المعرفة معها لأنها في معنى النكرة ، كقوله (٥) :

٢٥٣ - لا هَيْثُمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطْيِ

أي : لا رجل يتسمَّى بهيثم فهو في معنى النكرة ، وأما قول الآخر (٦) :

(١) القيامة ١ . وانظر مذاهب النحويين في : الأزهية ١٦٢ وما بعده .

(٢) البلد ١ (٣) في الأصل : « لا » وهو تحريف (٤) المتحذة ١٠

(٥) قال في الخزانة ٥٩/٤ « من الحسین التي لم يعین قائلها » وبعده :

وَلَا فَتَى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرِي

وهو في الكتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى الشجري ٣٢٩/١ ، وابن يعين ١٠٢/٢ والأشعري ١٤٩/١ ، وأسرار العربية ٢٥٠ ، والهمع ١٤٥/١ ، والدرر ١٢٤/١ (٦) البيت لابن الزبير الأسدي كما في الكتاب ٢٩٧/٢ ، وهو في الأغاني ١٦/١ والأضداد ٢٠٠ ، والمقرب ١٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٣٩/١ ، وابن يعين ١٠٢/٢ ، والشذور ٢١٠ ، والأشعري ١٤٩ ، والهمع ١٢٣/١ ، والخزانة ٦١/٤ . وابن خبيب : عبد الله بن الزبير .

٣٥٤ - أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ

نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةٌ لِلْبِلَادِ

فَإِنْ مَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ «لَا» مَحذُوفٌ^(١) لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَأَقِيمِ «أُمِيَّة» مُقَامَهُ ،
كَانَهُ : «وَلَا مِثْلَ أُمِيَّةِ الْبِلَادِ» ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ .

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِمْ «لَا نَوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ»^(٢) ،
لَأَنَّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى : لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

٣٥٥ - فَلَمْ يَكْ نَوَلِّكُمْ أَنْ تُقْذِعُونِي وَدُونِي غَارِبٌ وَبِلَادٌ حَجَرٌ

أَي : فَلَمْ يَكْ يَنْبَغِي لَكُمْ ، فَكَانَهَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ .
وَقَدْ جَاءَتْ الْمَعْرِفَةُ بَعْدَهَا غَيْرَ مَكْرُورَةٍ ضَرُورَةً ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

٣٥٦ - بَكَتْ حَزَنًا فَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ

رَكَائِبُهَا أَلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وَأَمَّا مَا يَدْخُلُ عَلَى النِّكَرَاتِ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ ،
أَوْ مَشْبُوعٍ بِهَا ، أَوْ لَا تَدْخُلَ ، فَإِنْ دَخَلَتْ فَالْعَرَبُ فِي الْكَلَامِ فِيهَا طَائِفَتَانِ :
مِنْهُمْ مَنْ يُشَبِّهُ بِـ «إِنْ» فَيَنْصِبُ بِهَا اسْمًا وَيَرْفَعُ خَبْرًا^(٥) ، حَمَلًا لِلنَّقِضِ عَلَى
النَّقِضِ ، إِذْ «إِنْ» مُوجِبَةٌ [وَ] «لَا» نَافِيَةٌ ، فَتَقُولُ : «لَا غِلَامٌ» ، رَجُلٌ

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَحذُوفَةٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ «مِثْلٌ»

(٢) انْظُرِ الْمُقَرَّبَ ١٨٩/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ١١١/٢ ، التَّسْهِيلُ ٦٨

(٣) الْبَيْتُ لِلتَّائِبَةِ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٨٦ وَفِيهِ «عَازِبٌ وَجِبَالٌ» عَوْضًا مِنْ
«غَارِبٌ وَبِلَادٌ»

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْحَمْسِينَ الَّتِي لَا يَعْرِفُ قَائِلُهَا . وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٢٩٨/٢ ، وَفِيهِ «جَزَعًا»
عَوْضًا مِنْ «حَزَنًا» ، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٢/٢ ، وَفِيهِ قُضِيَ وَطَرًا عَوْضًا مِنْ «بَكَتْ حَزَنًا»
وَأَذْنَتْ : أَشْعَرَتْ ، الرَّاكِبُ : جَ رَكُوبَةٌ وَهِيَ الرَّاحِلَةُ تَرْكَبُ .

(٥) الْعِبَارَةُ فِي الْأَصْلِ مُضْطَرِبَةٌ : «فَيَنْصِبُ بِهَا اسْمًا وَخَبْرًا»

أفضل منك ، و « لا خيراً من زيدٍ خيرٌ منك » كما تقول : إن غلامَ الرجلِ أفضلُ منك ، وإن خيراً منك خيرٌ من زيد .

ومنه من يُشَبِّها بـ « ليس » فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر إذ هي مثلها ، وداخلة على الجمل الاسمية مثلها ، إلا أنهم لا يفعلون ذلك إلا بشرطين : أحدهما : ١٢٣ أن لا يتقدم الخبر / والآخر : أن لا تدخل عليه « إلا » ، فإن كان واحداً من ذينك ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر . وساغ الابتداء بالكرة لتقدم حرف النفي ، فتقول : لا غلامٌ رجلٍ أفضل منك ، ولا خيرٌ من زيدٍ خيراً منك ، كما تقول : « ليس غلامٌ زيدٌ أفضل منك وإيس ^(١) خيرٌ من زيدٍ خيراً منك » ، فإن قالت : « لا أفضلُ منك غلامٌ رجلٍ ولا خيرٌ منك خيرٌ من زيدٍ » ، ولا غلامٌ رجلٍ إلا أفضلُ منك ولا خيرٌ منك إلا خيرٌ من زيدٍ ، رفعت لضعف التشبيه بـ « ليس » إذ هي فعلٌ و « لا » حرف .

وفي هذه اللغة ^(٢) تدخل التاء على « لا » فتقول : لات الحين من قيام كما قال تعالى : « ولات حين مناص » ^(٣) ، واسمها في الآية مضمرة دل عليه الخبر ، كأنه ^(٤) قال : لات الحين ، ويجوز أن ترفع الحين بعدها ، وتحذف الخبر للدلالة أيضاً .

ومن العرب من يخفّض بها الحين أو ما في معناه منبهة على الأصل من الخفض ، إذ ما يختص باسم ولا يكون كجزء منه أصله أن يعمل فيه الجر ، قال الشاعر ^(٥) :

٣٥٧ - طَلَبُوا صَلَحْنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

(١) في الأصل : « لا » وهو سهو .

(٢) أي : على لغة التشبيه بـ « ليس » (٣) الآية ٣ من سورة ص .

(٤) في الأصل : « لأنه » وهو تحريف ، (٥) تقدم برقم ٢١٤

وقال آخر (١) :

٣٥٨ - فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنَّنِي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ ، لَا تَسَاعَةَ مَنَدَمٍ

قال أبو عبيدة (٢) : « لا ، أصلها : « لا » ، وزيدت التاء للوقف ، فقليل : لا ، ثم أجري الوقف مجرى الوصل فأنثيت وحكى لها بحكم هاء التانيث ، والصحيح أن التاء حرف تأنيث للفظه ، كمثلها في : رُبَّتْ وثُمَّتْ ، وما ذكر أبو عبيدة متكلف .

فإن دَخَلْتُ على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف فلا يخلو أن يُراد النفي الخاص أو النفي العام ، فإن أريد النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال الله تعالى : « لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَائَةٌ » ولا شفاعه (٣) على قراءة مَنْ رفع البيع والخلة والشفاعة ، وكذلك قوله تعالى : « لَا تَغْوُ فِيهَا وَلَا تَأْتِمُ » (٤) على قراءة مَنْ رفع « اللغو والتأيم » .

فإن أريد النفي العام فلا يخلو أن يُفصلَ بين « لا » وما تدخل عليه أو لا يُفصل ، فإن فصل ارتفع بالابتداء والخبر ولزم التكرار لها ، كقولك : لا في الدار رجل ، ولا لك مال ، قال الله تعالى : « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » (٥) .

وإن لم يُفصل فلا يخلو أن يكون لما بعدها عامل مقدّر (٦) أو لا يكون

(١) البيت للقتال الكلابي ، وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته فيه :

وَلَمَّا رَأَيْتُ أَنَّنِي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ

والجاسة ٦٣/١

(٢) هو معمر بن المثنى عالم بالأنساب وأيام العرب والشعر والغريب ، توفي سنة

٢٠٨ ، انظر فيه السيرافي ٥٢ ، والنزهة ١٠٤ ، والبغية ٢٩٤/٢

(٣) البقرة ٢٥٤ . قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين ، وقرأ الباقر

بالرفع والتنوين . انظر النشر ٢٠٤/٢ ، والقرطبي ١٠٧٤ ، ١٠٧٥

(٤) الطور ٢٣ (٥) الصافات ٤٧

(٦) في الأصل : « يتقدمه » وهو تحريف ، كما سجد بعد قليل .

فإن كان بقي على عمله فيما بعدها ، كقولك في غير معنى الدعاء : « لا أهلاً ولا رجلاً ، أي : لا أصادف أهلاً ولا رجلاً ، فإن » [قَصَدَتْ] بمعنى الدعاء خرجت عن الباب من النفي .

١٢٣ فإن لم يكن له / عاملٌ مقدّرٌ بُني على الفتح ^(١) ، وجاز أن تكرر تارة ، كقولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وعليه قوله تعالى : « لا يَسْعَ فيه ولا خِلَّةٌ ولا شِفاعَةٌ » ^(٢) و « لا لغوَ فيها ولا تأثيمٌ » ^(٣) على قراءة مَنْ فَنَحَ ما بعد « لا » ، وألا تكرر أخرى ، كقوله تعالى : « ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه » ^(٤) ، وإنما بُني معها لأنه افتقر إلى « مِنْ » مقدّرةً قبله ، لأنّ النفي العام يكون بها ، فالتقديرُ : لا من رجل في الدار ، لأنه كالجواب لمن قال : هل من رجل في الدار ، فلمَّا حذفت « مِنْ » وتضمنها ما بعدها بُني لذلك ، لأنه ^(٥) ما يتضمّن معنى حرفٍ يُبنى ، ما لم يمتعه من ذلك مانع ^(٦) ، وبني ما بعدها على حركة ، لأن له أصلاً في التمكن ، إذ هو 'معرب' في الأصل ، وكانت الحركة 'فتحة' ، إذ هي أخفّ الحركات ، ومن يقول : إن هذا الاسم منصوبٌ بغير تنوينٍ فخارجٌ عن قوانين العربية .

وهذه الفتحة في هذا المبني تجري مجرى حركات الإعراب في الاطراد ، ولذلك جاز أن يُتْبَعَ بمنصوبٍ ، ألا ترى أنك تقول : كلُّ نكرةٍ دخلت عليه « لا » على الشروط المذكورة فهو مفتوحٌ ، كما تقول : كلُّ مفعولٍ منصوبٌ ، ومثل ذلك حركة المنادى المفرد ، نحو : يا زيدُ ، لأنك تقول : كلُّ منادى مفردٍ مبنيٌّ على الضم ، كما تقول : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، فلذلك أتبع بمرفوعٍ ، نحو : يا زيدُ الظريفُ ، وأما

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح ، انظر الإنصاف ٣٦٦ ، ونسب صاحب الجنى ١١٦ رأي الكوفيين الوارد في الإنصاف إلى الزجاج والسيرافي ، وانظر كتاب الأستاذ محمد خير الحلواني عن « كتاب الإنصاف » ، إذ يرى أن كثيراً من آراء الكوفيين الواردة في « الإنصاف » ليست لهم وحدهم .

(٢) البقرة ٢٥٤ (٣) الطور ٢٣

(٤) البقرة ١-٢ ، وفوق « لا ريب » في الأصل : زايد . (٥) الضمير للحال والشأن .

(٦) انظر أسرار العربية ٩٩ ، ولعل المؤلف ينقل عنه .

الكسرة نحو: «هؤلاء» فلا تَطْرُدُ، إذ لا يقال: كل ك «ذا» (١) مبنيٌّ على الكسر، فلذلك لا تُتَّبَعُ بمخفوضٍ، فيقال: جاءني هؤلاء العقلاء.

ولك أن تقولَ في تَبْعِيَةِ المبني مع «لا» بالنصبِ إِنَّهُ على الموضع، إذ اسمُ «لا» منصوبٌ تشبيهاً له بـ «إن» كما تقدم في المضاف والمشبّه به.

واعلم أَنَّهُ إذا كان هذا الاسمُ المبنيُّ مع «لا» مثني أو مجموعاً جُمِعَ سلامةً لمذكروه أو لمؤنثٍ، فإنَّ لفظه كلفظ المنصوب في غير هذا الباب فتقول: لا غلامين لك ولا صالحين في الدار ولا صالحات في المسجد، ويجوز حذف النون في التثنية والجمع المذكر المذكور على تقدير الإضافة لما بعد لام الجر كقولك: «لا غلامي لك ولا صالحي لزيد»، على أن تكون اللام مقحمة، وقد تقدم ذلك في باب اللام.

واعلم أَنَّهُ الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلهم ينطقون به، وإن كان ظاهراً اسماً فلا ينطق به بنو تميم أصلاً، ويُقدِّرونه مرفوعاً، فيقولون: لا بأس، وأهل الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجل أفضل منك، وعلى الحذف قوله (٢).

(١) في الأصل: «كذا» والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه ١٢٣ وصدره فيه:

إذا اللقاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا

وهو في الكتاب ٢٩٩/٢ وصدره فيه:

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً

وهو في أمالي الشجري: ١١٢/٢، وابن يمش ١٠٧/١، وابن عقيل ١٤/٢، والعيني ٣٦٨/٢، والحزانة ٦٨/٤. والشاعر يصف الجذب، والحرف: الناقة الصلبة، والمصرمة: المقطوعة اللبن لقلة الرعي، والمصبوح: الذي يسقى الصبح وهو شراب الغداة وقد قدر المؤلف قوله «مصبوح» نعتاً لاسمها على الموضع والخبر محذوف، ويجوز أن يكون «مصبوح» خبراً لـ «لا»

٣٥٩ - وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي « لَا » فِي هَذَا الْاسْمِ الْعَامِ مُجْرَى « لَيْسَ » فَيَرْفَعُ ١٢٤ مَا بَعْدَهَا اسْمًا ، وَيَنْصِبُ الثَّانِي خَبْرًا لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ / فِي الْمُضَافِ وَالْمُسْتَبْتِ بِهِ ، [وَ] عَلَيْهِ قَوْلُهُ (١) :

٣٦٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

وَأَعْلَمُ أَنَّ النُّحَوِينَ اضْطَرُّوا فِي هَذَا الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ « لَا » مَبْنِيًّا ، فَفَنَّهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْنِيٌّ مَعَهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْتَدَأٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ اسْمُهَا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ غَيْرَتَهُ « لَا » إِلَى النَّصْبِ ، فَضَارَ اسْمًا لَهَا مَنْصُوبًا كَاسْمِ « إِنَّ » ، ثُمَّ بُنِيَ مَعَهَا لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَصَارَتْ « لَا » مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ مَبْتَدَأٍ ، كَمَا أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَ « إِنَّ » مَرْفُوعٌ فِي الْأَصْلِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ « إِنَّ » فَنَصَبَتْهُ ، وَلَمْ تَكُنْ لِبَنَائِهِ مَعَهَا عِلَّةٌ ، فَيُسَبَّحُ كَالْاسْمِ بَعْدَ « لَا » ، ثُمَّ « إِنَّ » « إِنَّ » ، صَارَتْ مَعَ اسْمِهَا فِي مَوْضِعِ مَبْتَدَأٍ ، فَكَمَا قَالُوا : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

(١) الْبَيْتُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٥٨/١ ، وَهُوَ فِي الْحَاشَةِ ١٩٣/١ ، وَالْإِلَامَاتُ ١٠٧ ، وَأُمَالِي الشَّجَرِي ٢٨٢/١ ، وَالْإِنْصَافُ ٣٦٧ ، وَابْنُ بَيْشَ ١٠٨/١ ، وَالْمَغْنِي ٢٦٤ ، وَاللَّسَانُ : (بَرَح) ، وَالْأَشْمُونِي ١٢٥ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِي ٥٨٢ ، وَالْخَزَائِنَةُ ٤٦٧/١ . وَالْبَرَّاحُ : أَنْ يَزُولَ مِنْ مَكَانِهِ وَيَبَارِحَهُ .

(٢) ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ ثَمَّةَ قِرَاءَةٍ بِكَسْرِ هَمْزَةِ « إِنَّ » وَرَفْعِ « رَسُولِهِ » ، وَلَمْ أَجِدْ مِنْ نَصٍّ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ قَالَ فِي الْبَحْرِ ٦/٥ : « قَرَأَ الْحَسَنُ وَالْأَعْرَجُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ ، وَلَمْ يَوْضَحْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْأَعْرَجَ قَرَأَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى كَسْرِ هَمْزَةِ « إِنَّ » بِرَفْعِ رَسُولِهِ .

أَمَّا الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ فَهِيَ بِفَتْحِ هَمْزَةِ « أَنْ » وَرَفْعِ رَسُولِهِ ، وَلَهَا تَحْرِيجَاتٌ كَثِيرَةٌ ، انْظُرِ الْقُرْطُبِي ٧٠/٨ ، وَالْبَحْرَ ٦/٥ ، وَهِيَ الْآيَةُ ٣ مِنَ التَّوْبَةِ .

(٣) الْبَيْتُ لِمُضَابِيءِ الْبَرْجِيِّ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٧٥/١ ، وَصَدْرُهُ : =

٣٦٢ - فَأَيُّ وَقْيَارُ بِهَا لَغَرِيبُ

فعطفوا على موضع الابتداء الذي هي واسمها محله ، كذلك فعلوا في العطف على « لا » واسمها المنصوب المبني معها ، لأنها معاً في موضع الابتداء ، فرفعوا فقالوا : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وقال الشاعر ^(١) :

٣٦٣ - لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

والنعت مثله كقوله ^(٢) :

٣٦٣ - وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ

فاعلمه وبالله التوفيق .

الموضع الثاني ^(٣) : أن تكون نهياً ، فيجزم الفعل المضارع بعدها بها ، نحو : لا تقم ولا تقعد ، قال الله تعالى : « فلا تكن من الممترين » ^(٤) ، « ولا تمار

= فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

وهو في النوادر ٢٠ ، وثعلب ٢٦٢ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والإنصاف ٩٤ ، واللسان (قبر) ، والمفني ٥٢٧ ، والأشعر ١٤٤ ، وشواهد المفني ٨٦٧ ، والخزانة ٣٢٣/٤ .
وقيار اسم فرس .

(١) نسب في الكتاب ٢٩٢/٢ إلى رجل من بني مذحج وصدره :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنُهُ

ونسب في الحاشية الشجرية ٢٥٦/١ إلى همام بن مرة ، وفي اللسان (حيس) إلى هُنيّ بن أحمز أو زرافة الباهلي . وهو في اللامات ١٠٧ ، والمفني ٦٥٦ ، والشذور ٨٦ ، والأشعر ١٥١ ، وابن عقيل ٧/٢ ، والهمع ٣٣٩/٢ ، وشواهد المفني ٩٢١ ، والخزانة ٣٨٢ ، والمفني ٣٣٩/٢ .

(٢) تقدم برقم ٣٥٨

(٣) كان الموضع الأول في السطور الأولى من باب « لا » وهو أن تكون حرفاً نافية .

ينظر ص ٢٥٧

(٤) آل عمران ٦٠

فيهم إلا مراءً ظاهراً ولا تستفت فيهم منهم أحداً ، (١) و لا تفتروا على الله كذباً ، (٢) ، وهو كثير ، قال الشاعر (٣) :

٣٦٤ - يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجْمَلُ
وقال آخر (٤) :

٣٦٥ - لَا تَلْمُنِي إِنِّهَا مِنْ نِسْوَةٍ رُقِدِ الصَّيْفِ مَقَالِيَتَ نَزْرُ
وإنما جُزِمتْ في هذا الموضع لأنها اختصتْ بالفعل ولم تكن كجزءٍ منه نحو : السين وسوف ، وكلُّ ما (٥) اختصَّ بالفعل ولم يكن كجزءٍ منه فبإبه الجزمُ المختصُّ بالفعل ، كما أن ما اختصَّ بالاسم ، ولم يكن كجزءٍ منه كالآلف واللام التي للتعريف فبإبه الحُفْضُ المختصُّ بالأسماء ، وأما ما ينصبُّ الأسماء والأفعال من الحروف فبالشبه لغيره ، وقد ذُكر منه شيءٌ ، وسيدكرُ منه شيءٌ بعدُ إن شاء الله .

و لا ، هذه تخلصُ الفعل المضارع للاستقبال لأنها نقيضةٌ لـ «تَفْعَلُ» ، المخلصة للحال (٦) ، فإن قلت : « لا تفعل الآن » فعلى معنى تقريب المستقبل إلى الحال ، كما تقول : « لا تفعل الآن » ، لذلك .

الموضع الثالث : أن تكون حرف دعاء فيكون حكمها في الدخول على الفعل المضارع [في] تَخْلِيصِهِ / للاستقبال وفي الجزم والتقدير تقدير « لا تفعل » .

(١) الكهف ٢٢ (٢) طه ٦١

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٩ ، وصدده :

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئِهِمْ

وشرح القصائد ٢٣

(٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والبحر المحيط ٨٦/١ . ورقد الصيف : هن . مكفيات ، والمقاليت : ج مقلاة ، وهي التي لا يمشي لها ولد ، والنزر : القليلات الأولاد . (٥) رسمت في الأصل : « وكلما » . (٦) في الأصل : « للاستقبال » وهو سهو .

في الدعاء واحداً ، كما كانت اللام في الدعاء أيضاً ، على ما ذكر في بابها ،
فتقول : لا تغفر لعمرٍ ولا تعاقب زبداً ، قال الله تعالى : « ربنا ولا تحمل
علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا نمثلنا ملأ طاعة لنا به » (١) ،
وقال : « ربنا ولا تجعلنا فتنَةً للقوم الظالمين » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٣٦٦ - لا يُبْعِدِ اللهُ جيراناً تركتهمُ مثل المصاييح تحلُّو ليلة الظلمِ
وقال آخر (٤) :

٣٦٧ - فلا يبعذن إنَّ المنيَّةَ منهلٌ وكلُّ امرئٍ يوماً به الحال زائلٌ
والفرق بين الدعاء والنهي أنَّ الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى ، والنهي
يكون من الأعلى إلى الأدنى ، هذا تفصيلٌ من تحذق ، والصحيح أن الطلب
يجمعها وإلا فقد تكون صيغة « لا تفعل » من المثل إلى المثل ، فلا يقال
فيه : إثمٌ دعاءٌ ولا نهي ولكنه طلب ترك الفعل ، والترك على ما أحكمه
الأصوليون ، والنظر في المعاني لهم ، وحظُّ النحوي النظر في الألفاظ ، والتكلم
في المعاني لهم بالانجرار ، فينبغي أن يترك لهم بحققونه ، وحظُّ النحوي من
هذا الأكثر وهو الأمر في صيغة « افعل » ، والنهي في صيغة « لا تفعل » ،
وإن تعرضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم .

واعلم أن « لا » هذه التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي ، ويكون
معناه إذ ذاك الاستقبال ، فيقال : لا تغفر الله لزيد ولا رحيمه ، قال الشاعر (٥) :

(١) البقرة ٢٨٦ (٢) يونس ٨٥

(٣) البيت للناطقة وهو في ديوانه ١٢٧ ، وابن يعيش ٧٨/٩

(٤) البيت للناطقة وهو في ديوانه ١١٩

(٥) لم أمتد إلى قوله ، وهو في الخصائص ١٣٤/٣ وعجزه :

إذا ما الله بآرك في الرِّجالِ

وهو في المختص ١٨١/١ ، والمتع ٦١١ ، واللسان (أله) ، والخزانة ٣٢٥/٤ .
والتاج (اله) .

٣٦٨ - ألا لا بَارَكَ اللهُ في سُهَيْلٍ
وقال الآخر (١) :

٣٦٩ - لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَبٌ
وقال آخر (٢) :

٣٧٠ - لا بَارَكَ الرَّحْمَنُ في بَنِي أَسَدٍ في قائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا في مَنْ قَعَدَ
إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

الموضع الرابع : أن تكون زائدة وهي تنقسم قسمين : قسمٌ تكون باقيةً على [معناها] فلا تخرجُ من الكلام ولا يكون (٣) معناه بها كعناه دوتها ، وقسمٌ يكون دخولها وخروجها واحداً .

القسم الأول له موضعان :

الموضع الأول : أن تُرَادَ بمعنى « غير » بين الجار والمجرور ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ، ونحو ذلك مما يحتاجُ بعضُهُ إلى بعض (٤) ، فَمِنْ ذلك قولهم :

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٣ ، والكتاب ٦٧/٢ ، والخصائص ٢٦٢/١ ، والتنبيه ١٥٣ ، واللسان (غنا) ، وابن يعيش ١٠١/١٠ ، والمغني ٢٦٨ ، والهمع ٥٣/١ وشواهد المغني ٦٢٠

(٢) لم أهتم إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٩ ، ورواية البيت الأول فيه :

يَارَبَّ عَيْسَى لَا تُبَارِكْ في أَحَدٍ

والسمط ٣٥/١ ، واللسان : الألف اللينة . والمسد : الحبل المحكم الفتل .

(٣) في الأصل : « ولا يتكون » وهو تحريف .

(٤) قال ابن هشام : « وعند الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن

مابعدا خفض بالإضافة » . انظر المغني ٢٧٠ ، والأزهية ١٦٩

غَضِبْتُ مِنْ لَأَشْيٍ ، وَجِئْتُ بِلا زَائِدٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٣٧١ - حَتَّى تَأْوِي إِلَى لَافَاحَشٍ بَرَمٍ وَلَا شَحِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا
وقالوا : مررتُ برجلٍ لا ضاحكٍ ولا باكٍ ، قال الله تعالى : « انْطَلِقُوا إِلَى
ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ مُشَعَبٍ . لَا تَظْلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ » (٢) ، وتقول في المعطوف
والمعطوف عليه : « مَا رَأَيْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا » (٣) ، / ، قال الله تعالى : « أَنْعَمْتَ
١٢٦ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » (٤) ، والمعنى في ذلك كله : غير ، وهي
في جميع ما ذُكِرَ زائدةٌ ، إلا أنه لا يجوز إخراجها من الكلام لثلاثٍ يصير
النفى إثباتًا ، والمعنى على النفي ، لكن يقال فيها زائدةٌ من حيث وصول عمل
ما قبلها إلى ما بعدها ، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة ، كما يـقولون في الألف
واللام من الذي والتي والآن واللات والعزى ، وأنَّ الزيادة فيها كائنةٌ ، ولكن
لا يستغنى عنها ، وأكثرهم يصطـريح بالزيادة على ما دخولها كخروجها ، وكلُّ صحيح .
فإن قيل : هـلاً قلتَ في « لا » في المواضع التي أتيتَ بها قبلُ : إنَّ
« لا » فيها اسم ، كما قيل في الكاف إذا دخل عليها حرف الجر ، أو وقعتْ
في موضع اسمٍ على ما ذُكِرَ في بابها ، وكما قلتَ في « عن » و « على » على ما
نذكره في بابيها ، لأنَّ كلَّ واحدةٍ من ذلك كله يصلحُ في موضعه الاسمُ كما
يصلحُ هاهنا فلا شيءٌ تدعى الزيادةَ فيها ؟

فاعلم أنَّ بينَ الموضعين فرقاً ، وذلك أنَّ الكافَ وعن وعلى قد ثبتتْ
الاسميةُ بوجوهٍ ، منها : دخول حرف الجرِّ عليها وتقديرُها تقديرُ الأسماءِ ومن

(١) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والبحر المحيط ١٥٥/٢ . والبرم : اللثيم ،
وهو في الأصل : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله .

(٢) الرسائل ٣٠

(٣) زيد بعد هذه الجملة « ورأيت غير ولا عمرو » ولعلها مقحمة ، أو إملاها : وما

مررت يزيد ولا عمرو .

(٤) الفاتحة ٨

حيث لم تثبت فيها الزيادة وهي مقدرة بالأسماء في موضع لا يحكم عليها بالزيادة بخلاف « لا » هذه فإنها قد ثبتت لها الزيادة بين الناصب والمنصوب نحو : أمرتك ألا تخرج ، ونحو قوله تعالى : « ما منعك ألا تسجد » (١) ، وقوله تعالى : « ألا تعجلوا على الله » (٢) ، ومواضع غير هذا ، فلما دخلت بين العامل والمعمول ، وما يحتاج بعضه إلى بعض في الأفعال ، [و] كذلك في الأسماء ، وتقدير الأسماء في الحروف لا يخرجها إلى (٣) الاسمية ، كما أن تقدير الفعل فيها لا يخرجها إلى الفعلية ، ألا ترى أن « رب » بمعنى : أقتل ، و « ليت » بمعنى أتمنى (٤) و « كأن » بمعنى أسته ، و « لعل » بمعنى أترجى ، ولا يخرجها تقديرها بالفعل إلى الفعلية ، وكذلك إذا قدرتها « لا » بـ « غير » في المعنى لا يخرجها ذلك إلى الاسمية ، كما أنه إذا قدرتها في « أن لا تفعل » بـ « ليس » لا يخرجها ذلك إلى الفعلية ولكنها زائدة من حيث اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، وثانية من حيث المعنى ، لا يجوز زوالها فاعلم ذلك .

الموضع الثاني : أن تراد بين الناصب والمنصوب للفعل المضارع ومنصوبه ، وبين جازمه ومجزومه ، فنقول في الناصب والمنصوب : عجبت أن لا تقوم وتيقنت أن لا تخرج ، وضربتك حتى لا تقوم ، وجئتك كي لا تكرم زيدا ، وجملة النواصب يجوز زيادة « لا » (٥) بينها وبين معمولاتها ، إلا « لام كي ولام الجحود / و « أو » و « لن » ، لعل اختصت بها ، قال الله تعالى : « وحسبوا ألا تكون فتنة » (٦) ، وقال تعالى : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة » (٧) ، وقال تعالى : « وإذا لا يلبثوا بخلافك إلا قليلا » (٨) على قراءة « من حذف النون في الشاذ » ، وقال تعالى : « كي لا يكون دولة » (٩) و « لكي لا تأسوا » (١٠) ، ونقول : هلا فئت فلا يكلمك أحد ، ولا يكلمك أحد ، بمعناه .

(١) الأعراف ١٢ (٢) الدخان ١٩

(٣) في الأصل : « إلا » وهو تحريف . (٤) في الأصل : « التمني » وهو سهو .

(٥) في الأصل : « زيادتها » . (٦) المائدة ٧١ (٧) الأنفال ٣٩

(٨) الإسراء ٧٦ ، وهي قراءة أبي ، انظر البحر المحيط ٦٦/٦

(٩) الحشر ٧ (١٠) الحديد ٢٣

وكذلك تقول في الجازم والمجزوم : إلاّ تقمّ أكرمك ، ومن لا يقمّ أضربه ، وإن تقمّ لا أكرمك ، ومن يقمّ لا أهنته ، قال الله تعالى : « إلاّ تنصروهم فقد نصره الله »^(١) وقال : « إلاّ تفعلوه تكن فتنة في الأرض »^(٢) ، وقال تعالى : « وإن تعدّوا نعمة الله لا تحصوها »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٣٧٢ - وَمَنْ لَا يُصَانِعَ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضَرِّسُ بِأَثْيَابٍ وَيُوطَأُ بِمَنَسِمٍ
والقول في الزيادة في « لا » هاهنا كالقول فيها في الموضع قبلها فاعلمه .

★ ★ ★

القسم الثاني الذي يكون فيه دخولها وخروجها واحداً ، لها موضعان أيضاً :
الموضع الأول : أن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ ، وما قام زيدٌ ولا قعدَ [عمرو] ، المعنى : ما قام زيدٌ وعمروٌ وما قام زيدٌ وقعد عمروٌ ، لأنّ الواو تُشركُ بين الاسمين والفعلين في النفي ، كما تُشركُ بين النوعين في الإثبات فلا يحتاجُ إلى « لا » النافية ، لكن زيدتُ لضربٍ من التأكيد ، ومنه قوله تعالى : « لا باردٍ ولا كريم »^(٥) ، وقوله : « فمالنا من شافعين ولا صديقٍ حميم »^(٦) ومنه قول الشاعر^(٧) :

٣٧٣ - مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا
وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ
فزيادة « لا » هاهنا يئنة لكون دخولها كخروجها وهي قياسٌ مطرد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدة شاذاً في مواضع يوقفُ فيها مع السماع وذلك قبل خبر « كاد » ، كقول الشاعر^(٨) :

-
- (١) التوبة ٤٠ (٢) الأنفال ٧٣ (٣) إبراهيم ٣٤
(٤) البيت لزهير من معلقته ، وهو في الديوان ٢٩ . والنسم للبعير مثل الظفر للإنسان
(٥) الواقعة ٤٤ (٦) الشعراء ١٠٠
(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأضداد ٢١٥ ، والبحر المحيط ٢٩/١ ، واللسان « لا »
(٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ١٢١

٣٧٤ - تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَأَعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ

وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ

أي : يتقطع ، وقال الآخر (١) :

٣٧٥ - إِذَا أُسْرِجُوهَا لَمْ يَكَدْ لَا يَنَالُهَا

مِنَ النَّاسِ إِلَّا الشَّيْطَانُ الْمُتَطَاوِلُ

أي : ينالها (٢) ، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى : « مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ » ، (٣)

قالوا : المعنى : ما منعك أن تسجد ، أي من السجود ، وكان ينبغي أن تكون « لا » ، هذه من القسم قبل هذا ، إلا أنها تقدمها المنع وهو الترك ، فصارت « لا » زائدة لفظاً ومعنى ، فإِذَا قالوا في زيادتها من الجهتين صحيح لفظاً ومعنى ، لا مَدْفَع فيه فاعرفه ، وبالله التوفيق .

باب لَكِنْ الْخَفِيفَةُ (٤)

١٢٨ اعلم / أَنَّ « لَكِنْ » تنقسم قسمين : قسمٌ تكونُ عاطفةً ، وقسمٌ تكونُ مخففةً من الثقلية المذكورة في الباب بعد هذا .

القسمُ الذي تكون فيه عاطفةٌ : وهي التي تُشَرِّكُ بين الاسمين والفعلين في اللفظ لا غير ، وهو الاسمية في الاسمين ، والفعلية في الفعلين ، والرفع والنصب والحذف والجزم ، نحو قولك : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، وما رأيتُ زيداً لكن عمراً ، وما مررتُ بزيدٍ لكن عمروً ، وما يقومُ زيدٌ لكن يقعدُ عمروٌ ، ولن يقومَ زيدٌ لكن يقعدَ .

(١) لم أقف عليه . والشيطان : الطيريل .

(٢) في الأصل : « أي لا ينالها » . و« لا » مقحمة . (٣) الأعراف ١٢

(٤) انظر في لكن : المقرب ٢٣٣/١ ، الجنى ٢٣٦ ، المغني ٣٢٣

ويقعُ قبلَها النفيُ لازماً^(١) ، ومعناها الاستدراكُ ، فإن أَدْخَلْتَ عليها الواوَ^(٢) فبعض النحويين يُبْقِيها على عطفها ، وبعضهم يُخْرِجُها عن العطفِ ويجعل العطفَ للواو ، وقال بعضهم : العطفُ للواوِ و « لكن » استدراكٌ خالصٌ ، وعَطَفْتَ الواوُ جملةً في التقدير على جملةٍ ، فكأنك إذا قلتَ : « ما قام زيدٌ ولكن عمرو » [فالعنى] : « ولكن قام عمرو » ، قال : ولا يبعدُ أن يدخل حرفُ عطفٍ على حرف عطف كما قال الشاعر^(٣) :

٣٧٦ - وَتُمَّتْ لَا يَحْزُونَنِي عِنْدَ ذَلِكَ وَلَكِنْ لِيَجْزِيَنِي إِلَّا لَهُ فَيُعْقِبَا
وَرُويَ بَيْتُ زهير^(٤) :

٣٧٧ - أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوًى وَتَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا
وقال أبو نواس^(٥) :

٣٧٨ - الْبَدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا حِينَ اسْتَوَى وَبَدَأَ مِنَ الْحُجُبِ
وَبَلِ الرَّشَا لَمْ يُخْطِهَا شَبَهَا فِي الْجِيدِ وَالْعَيْنَيْنِ وَاللَّبِّبِ

وأبو نواس وإن لم يكن حُجَّةً فهو معاصرٌ للعرب الأُلى تقومُ بهم الحُجَّةُ ، ولم يَتَقَدَّ أحدٌ من النقاد عليه جمع حرفي العطفِ إذا اختلفَ معنيهما ، هذا معنى كلامه ، ويحتاج إلى وضوح بيانٍ في إثبات كون « لكن » حرفَ عطفٍ

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ : لكن في الإيجاب ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، انظر الإنصاف ٤٨٤

(٢) انظر في تفصيل ذلك : الجنى ٢٣٧ ، المغني ٣٢٤

(٣) تقدم برقم ٢١٣

(٤) ديوانه ٢٨٥ ، سر الصناعة ٢٦٦ ، والرواية : « فتم » ، وابن يعيش ٩٦/٨ والمغني ١٢٥ ، والأشموني ٤١٨ ، وشواهد المغني ٢٨٤ ، والخزانة ٥٨٨/٣ . وبت على هوى أي على أمر أريده .

(٥) ديوانه ٧١٠ ، وروايته : وابن الرشا . واللبب : الصدر .

معناه ^(١) الاستدراك ، لأنه ^(٢) قد ثبت أن « لكن » عند المخالف حرف عطف إذا انفردت عن الواو ، وأن الواو حرف عطف إذا انفردت عن « لكن » ، وثبت أيضاً أن معنى الواو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات ، و « لكن » بخلاف ذلك ، فلو جعلنا العطف للواو لكانت « تشريك » بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المصدّر به ^(٣) ، والمعنى ليس على ذلك مع « لكن » ، فبطل أن يكون العطف لها ، وإنما يكون العطف لـ « لكن » ، إذ لها التشريك في اللفظ لا في المعنى والواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي ، على عاداتها في عطف الجمل ، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها فاعله .

وأما أن « تجعل المسألة من باب عطف الجمل في « لكن » ، فلا ، لأن ١٢٩ « لكن » ، « تشريك » في الإعراب ، وإن كان المعنى / مختلفاً ، فاعله .

فإن عطفت بـ « لكن » ، جملة على جملة فيصح أن يقع قبل « لكن » ، المذكورة النفي والإثبات ، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى ، نحو قولك : قام زيد لكن لم يخرج عمرو ، وما قام زيد لكن قام عمرو ، وإذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل ، وإلا فلا ، وإذا وقع بعدها مبتدأ وخبر فهي المحققة من الثبوت المذكورة في الموضع بعد هذا .

وقد تكون « لكن » حرف ابتداء إذا كان بعدها المبتدأ كـ « الواو » و « بل » ، و « ثم » ، نحو قولك : جاء زيد لكن عبد الله منطلق ، ومعناها في جميع ذلك الاستدراك ويكون معناها الإضراب إذا كانت حرف ابتداء ، كقوله تعالى : « لكن الله يشهد بما أنزل إليك » ^(٤) .

(١) في الأصل : « بمعناه » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « انه » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « المصدرية » وهو تصحيف . (٤) النساء ١٦٦

وقد حذفوا نونها في الشعر ضرورة^(١) ، كما قال (١) :

٣١٩ - فَلَسْتُ بِبَاتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

القسم الثاني الذي تكون [فيه] مخففة من الثقيلة : هي التي تكون بعدها الجملة الاسمية لاغير ، لأن أصلها أن تكون مشددة عاملة عمل « إن » ، في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً ، فإذا « خَفَفَتْ » بطلَ عملها . ولم يُسمَعْ لها عملٌ مع التخفيف عند أحد من النحويين ، وعلمتْهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال [ولا يعملُ] إلا ما يختصُّ ، فلما كنتَ تقول : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ لم يقمْ ، وما يقوم زيدٌ لكن يقوم عمروٌ ، فتصلح مع كل واحد منها علم أنها لا تعمل شيئاً ، إلا أن أبا زيد السهيلي^(٢) ذكرَ عن شيخه بن الرماك أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف^(٣) ، ولم يحك أبو زيد الكلام في ذلك للعرب ، فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشذوذه سماعاً ، ومنعه بقلة القياس ، ألا ترى قوله تعالى : « فلم تقتلوه ولكن الله قتلهم » ، وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ،^(٤) أن مَنْ شَدَّدَ « لكن » من القراء عملها فنصب ما بعدها ، ومن خَفَفَهَا رَفَعَ ما بعدها ، وليس في القراء مَنْ قرأ بالتخفيف مع النصب . واعلم أن « لكن » هذه إذا تقدَّمها اسمٌ منصوبٌ منفي فإن ما بعدها يرتفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، أو على الخبر ، والمبتدأ محذوف ، فإذا قلت :

(١) البيت في ديوان امرئ القيس من زيادات نسخة ابن سهل ٣٦٤ ، وهو في الكتاب ٢٧/١ منسوباً إلى النجاشي ، والخصائص ٣١٠/١ ، وأمالى الشجري ٣٨٥/١ ، والإنصاف ٦٨٤ ، والأزمية ٣٠٩ ، والمغني ٣٢٣ ، والأشئوني ١٣٦ ، واللسان (لكن) وشواهد المغني ٧٠١ ، والخزانة ٤٠٠/٢

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله ، ويعرف أيضاً بأبي القاسم ، وله « الروض الأنف » توفي سنة ٥٨١ ، انظر البغية ٨١/٢ . وابن الرماك هو عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي أخذ عن ابن الطراوة ، توفي سنة ٥٤١ ، انظر البغية ٨٦/٢

(٣) قال صاحب الجنى ٢٣٦ : « أجاز يونس والأخفش إعمالها إذا خففت »

(٤) الأنفال ١٧

مازید قائماً لكن عمرو ، أي : القائم ، وإذا قلت : مازيد قائماً لكن قاعد ، أي : لكن هو قاعد ، فهذا يدلُّك ^(١) على عدم التشريك في المعنى ، وأنها مثل « بل » في الإضراب كما ذكر .

باب لكن المشددة ^(٢)

اعلم أن « لكن » المشددة حرف من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، ومعناها ^(٣) أيضاً الاستدراك ^(٤) ، كالحفيضة والخففة ، فتقول : ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا منطلقٌ وما خرج عمروٌ ولكنَّ عبدَ الله ذاهبٌ ، قال الله تعالى : « ولكنَّ الناسَ أنفُسَهُمْ يظْلِمُونَ » ^(٥) ، وقال : « ولكنَّ اللهَ يَسْلُطُ رُسُلَهُ على مَنْ يَشَاءُ » ^(٦) .

وهي تفارق « إن » المكسورة المشددة من أوجهٍ وتوافقها من أوجهٍ :
فمن أوجهٍ مفارقتها : أن معناها الاستدراك ، ومعنى « إن » التوكيد ، وأن « إن » ، تَخَفَّفُ وتعمل ، و « لكن » ، تَخَفَّفُ ولا تعمل إلا على ما حكاها ابن الرماك ، وهو الشاذ ، وأن « إن » ، يكون لها صدر الكلام ، و « لكن » ، يتقدمها كلام ، وبهذا الوجه أخرجه أبو القاسم الزجاجي عن أن تدخل اللام في خبرها ^(٧) ، لأنه قال : إلا أنها متضمنة للاستدراك بعد النفي ، فلذلك لم تدخل في خبرها اللام ، والصحيح أن الاستدراك [لا ^(٨)] يُغَيِّرُ معنى

(١) في الأصل : « بذلك » وهو تصحيف .

(٢) انظر في « لكن » : المقتضب ١٠٧/٤ ، المقرب ١٠٦/١ ، ابن عيمش ٧٩/٨ ،

الجنى ٢٤٧ ، المغني ٣٢٢

(٣) انظر في معناها : المغني ٣٢٢

(٤) في الأصل : « للاستدراك » وهو تحريف . (٥) يونس ٤٤ (٦) الحشر ٦

(٧) انظر : اللامات ١٧٦ ، ٦٤

(٨) سقطت « لا » سهواً من النسخ ، كما سئى من عرض المؤلف .

الابتداء ، ألا ترى أنك تقول في التخفيف : لكنّ زيدٌ قائمٌ ، فليها المبتدأ والخبر ، وتوليها أيضاً « إن » ، فتقول : إني قائمٌ ولكنّ إنسي غيرُ قاعدٍ ^(١) ، حتى قال بعضهم في ^(٢) :

٣٨٠ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ

إنّ الأصل : ولكنّ إنني ^(٣) ، ولذلك دخلت اللام في الخبر ، وهذا عندنا متكلفٌ ، والصحيح أنّ اللام دخلت في خبر « لكنّ » ، على القياس ^(٤) ، وإنّ جاء قليلاً ، ولكن أوردت قولَ مَنْ قال ذلك إعلماً بأنّ « لكنّ » ، لا تُغيّرُ معنى الابتداء وإنّ كانت استدراكاً ، فهذه أوجهُ المفارقة وما عداها فإنّ « لكنّ » ، فيه موافقةٌ لإنّ .

والعلةُ في عمليها في المبتدأ والخبر هي العلةُ في « إنّ » ، وأحدها في المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما وفي عدم تقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ومن دخول « ما » عليها كافةً وموطئةً ، ومن جواز العطف على موضع اسمها ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في بابها ، كحكمها ، فعاملها في ذلك معاملتها ، وقس عليه ، إنّ شاء الله .

إلا أنّه قد جاء حذفُ اسمها تارةً ، وخبرها أخرى كقول الشاعر ^(٥) :

٣٨١ - فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

رُوي بنصب « زنجي » ، على أن يكونَ اسمها ، وخبرها محنوفٌ تقديره ^(٦) :

(١) المثال في الأصل فيه تقديم وتأخير : « إني قائمٌ غيرٌ ولكنّ إنني قاعدٌ »

(٢) تقدم برقم ٣٠٢ (٣) وهو تقدير الزجاجة نفسه في اللامات ١٧٧

(٤) انظر المسألة في الإنصاف : ٢٠٨

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٤٨١ ، والكتاب ١٣٦/٢ ، وثعلب ١٢٧ ،

والنصف ١٢٩/٣ ، وأمالى السهلي ١١٦ ، والمقرب ١٠٨/١ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ،

والفني ٣٢٣ ، والإنصاف ١٨٢ ، والهمع ١٣٦/١

(٦) في الأصل : « تقديرها » وهو تحريف .

يعرف قرابتي ، وزوي برفع « زنجي » على أن يكون خبرها ، واسمها مضمرة تقديره : ولكذك زنجي .

باب لم^(١)

١٣١ اعلم / أن « لم » حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينفيها ، إلا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي ، لأنّها جواب مَنْ قال : فَعَلَ ، إذ هي نظيرها ، فكانتْ قلتَ مجاوباً ، فلم يفعلْ مافعلْ ، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى معنى الماضي ، وإن كان لفظها يصلح للحال والاستقبال ، فمن قال : إنّها تجزم الأفعال المستقبلّة كأبي القاسم الزجاجي فغلط وتسامح للعلة المذكورة .

واعلم أن الهمزة اللاحقة لها تُصيرُ الكلامَ تقريراً أو توبيخاً فإذا قال القائل : أَلَمْ تَقُمْ أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، فكان المعنى : اشكر ما فعلتُ معك ، أو تنساه أو شبه ذلك .

ومن قال إن الهمزة الداخلة عليها للاستفهام فغلط أيضاً ، إذ الاستفهام [يكون] عن شيء لا يعلمه المستفهم ، بخلاف التقرير والتوبيخ ، وتقدّم ذلك في باب الهمزة .

والواو والفاء اللاحقان لها بعد الهمزة^(٢) للعطف^(٣) ، وتأخراً عن الهمزة لوجهين : أحدهما أن لها^(٤) صدر الكلام دونها لأنّ الاعتماد عليها ، والثاني : أن الواو والفاء مع « لم » كلفظ واحد لشدة اتصالهما بها ، وكان الهمزة أحدث التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف في الكلام .

فإن لم^(٥) تدخل والعطف حاصل قدّمت الواو والفاء عليها في الدخول فتقول :

(١) انظر في « لم » : المقتضب ٤٦/١ ، ابن يمين ٤٠/٧ ، ١٠٩/٨ ، الجنى

١٠٦ ، المنى ٣٠٧

(٢) في الأصل « همزة » (٣) في الأصل « العطف » (٤) أي : الهمزة .

(٥) لعل « لم » مقحمة ، أو أن « لم » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده .

ألم أكرمك وألم أحسن إليك ، وألم يغم زيدا فلم يجيبني إليك ، وكذلك ما أشبهه .

ولا يصح حذف « لم » وإبقاء الفعل بعدها مجزوماً كما لا يصح حذفه وإبقاؤها
لالتزامها وارتباطها باختصاصها بعضها ببعض ، فصارا كشيء واحد فاعلمه .

باب « لَمَّا » (١)

اعلم أن « لَمَّا » المشددة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون جازمة للفعل المضارع فتصير معناه للماضي
كـ « لم » المذكورة في الباب قبل هذا ، وهي جواب في التقدير لمن قال : قد
فعل ، ولذلك دخلت عليها « ما » كأنها عوض من « قد » ولذلك تريد على « لم »
بالاستمرار (٢) في النفي ، وتنفرد به دونها ، ولذلك أيضاً يجوز الوقف عليها فتقول :
شارف زيد المدينة ولماً ، وتريد : يدخلها ، وحذفت الفعل للدلالة عليه ، وكان
« ما » عوض منه ، ولما نظرتها لـ « قد » إذ يجوز الوقف عليها دون الفعل ، نحو قوله (٣) :

٣٨٢ — لَمَّا تَزَلْ بِرَحْلِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

أي : زالت ، ولا يجوز ذلك كله في « لم » ، قال الله عز وجل : « ولما
يعلم الله / الذين جاهدوا منكم » (٤) ، وقال : « ولما يأتكم مثل الذين خلوا ١٣٢
من قبلكم » (٥) وقال الشاعر (٦) :

٣٨٣ — فَإِنْ أَكُّ مَا كَوَلَّا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ

وَلَا فَادْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَّ

(١) انظر في « لَمَّا » : الأهمية ٢٠٦ ، ابن يعيش ١٠٩/٨ ، الجنى ٢٣٩ ، المغني ٣٠٨

(٢) في الأصل : « بالاستقرار » وهو تحريف

(٣) تقدم برقم ٨١ (٤) آل عمران ١٤٢ (٥) البقرة ٢١٤

(٦) البيت للمزق العبدى كما في أمالي الشجري ١٣٥/١ ، وهو في اللسان (مزق) ،

والمغني ٣٠٩ ، والأشعوني ٥٧٥ ، والمزهر ٤٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٦٨٠

وحكمها في دخول الهزة عليها في التقرير أو التوبيخ وحرف العطف بالتقديم والتأخير حكم «لم» فقيس عليها .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى «إلا» ، كقولك : «إن ضربك لما زيد» ، أي : إلا زيد ، قال الله تعالى : «إن كل نفس لما عليها حافظ» ^(١) وقال تعالى : «وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم» ^(٢) ، وقال تعالى : «وإن كل لما جميع» لدينا محضرون ، ^(٣) على قراءة «من شد الميم في جميعها وخفف» ^(٤) ، وقد قرئ ذلك كله أيضاً بالتخفيف ، فيخرج عن هذا الباب .

وقد ردَّ بعض النحويين «لما» من هذه الآيات إلى الموضع الأول ، وأضربوا بعد [ها فعلاً] فيكون من باب ما حذف بعده الفعل للعلم به ، والتقدير : «يكن» ، وهذا التقدير يصح في بعض المواضع وقد لا يصح فيه ، ففي قوله : «إن كل نفس لما عليها حافظ» ^(١) ، «فتكون» مقدرة بعدها ، و«حافظ» اسمها ، وخبرها «عليها» ، ويكون الحافظ هنا للملكين ، فيكون ذلك للآدميين خاصة ، والأظهر أن تكون «لما» بمعنى «إلا» ، ويكون المراد الآدميون ويبرهم والحافظ الله عز وجل .

وأما قوله تعالى : «وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم» ^(٥) ، فلا يصح تقدير «إلا» في موضع «لما» حتى يُقدَّرَ بعد «إن» فعل ، ينتصب كل به ، التقدير : «وإن ترى كلاً أو شبه ذلك ، ويصح أن تكون «لما» من الباب قبل هذا ، وتكون «إن» مخففة من الثقيلة ، و«كلاً» اسمها ويكون الفعل بعد «لما» محذوفاً تقديره : «وإن كلاً لما ينقصون أعمالهم» .

(١) الطارق ٤ (٢) هود ١١١ (٣) يس ٣٢

(٤) وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة ، وخفف الباقون ، انظر النشر ٢٨٠/٢ .

القرطبي ٥٤٦٨

(٥) هود ١١١

وأما قوله تعالى : « وإنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » (١) ، فلا يصحُّ تقدير « يكون » ، [ل] « كَلِمًا » لبقائها بلا خبر ويختلُّ السياق ، وإنَّما يصحُّ تقدير « كَلِمًا » بمعنى « إلا » ، على أن تكون « إن » نافية ، و « جميع » خبر « كل » ، و « محضرون » خبر بعد خبر ، ويكون المعنى : « وما كُلُّ إلا محضرون جميعاً لدينا » ويصحُّ أن تكون « إن » مخففة من الثقلية ، و « كل » مبتدأ ، و « كَلِمًا » على الباب قبل هذا ويُقدَّرُ بعدها فعل تقديره « يترك » ، أو « يمل » ويكون « جميع » خبر ابتداءٍ مضر ، أو مبتدأ خبره « محضرون » ، وجاز الابتداء به لأنَّه في معنى العام .

إنَّ « مُخَفَّفَتِ » الميمُ من « كَلِمًا » ، فالآيات إعرابٌ آخر يطول ذكره ، وقد استوعبه أبو علي الفارسي في « البصريات » ، وأبو محمد مكي في « مشكل إعراب القرآن » (٢) .

وأما قوله تعالى : « وما مِنَّا إلاَّ له مقامٌ معلوم » (٣) فقرأه / ابن مسعود ١٣٣ « وإنَّ مِنَّا كَلِمًا له مقامٌ معلوم » ، فهذا نصٌّ على أن « كَلِمًا » بمعنى « إلا » ، وكذلك حكى اللغويون ، ومثَّلوا : « فلم أرَ من القوم كَلِمًا زيداً » بمعنى : « إلا » زيداً ، وإن ياتي من ... (٤) « كَلِمًا » ، وفي القرآن مواضع غير ما ذكرت لك تحتل التأويل ، ولولا خوفُ التَّطويل لذكرتها هنا موضعاً موضعاً ، لكن يُستدلُّ بها ذكرتُ لك علم ما لم أذكره ، إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون حرفَ وجوبٍ لوجوبِ نحو قولك : كَلِمًا قمتُ أكرمْتُكَ وكَلِمًا جِئْتُني أحسنتُ إليك ، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فإنَّ كانتا منفيَّتين كانت حرفَ نفيٍ لنفيِ نحو : كَلِمًا [لم] يَقمُ زيدٌ لم

(١) يس ٣٢

(٢) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، عالم بالقراءات ، سكن قرطبة ، توفي

سنة ٤٢٤ أو ٤٣٧ ، انظر فيه النزهة ٣٤٧ ، والبنية ٢٩٨/٢

(٣) الصافات ١٦٤ . (٤) خرم في الأصل ، والجملة غير مستقيمة .

يقم عمرو ، وتكون حرف وجوب انفي إذا كانت الجملة الأولى منفيّة -
والثانية موجبة ، نحو قولك : « لَمَّا لم يقم زيد أحسنت إليك » ، وبالعكس
إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفيّة - نحو قولك « لَمَّا جاء زيد لم
أحسن إليك » .

وفيه معنى الشرط أبداً لا يفارقها ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى ،
أو معنى دون لفظ ، نحو ما مثل به .

وكونها حرفاً ^(١) هو مذهب سيويه وأكثر النحويين وأمّا أبو علي الفارسي
فذهب إلى أنّها اسم بمعنى « حين » ^(٢) ، وهي مبنيّة للزومها الجملة كـ « إذا »
و « إذا » وكذلك قال فيها في قول الله تعالى : « إلّا قوم يونس - لَمَّا
آمنوا » ^(٣) أي : حين آمنوا ، وكذلك قوله تعالى : « لَمَّا رأوا بأسنا » ^(٤) ،
أي حين رأوا بأسنا .

والأظهر مذهب الأكثرين لأنّ الاسميّة فيها متكلّفة والحرفيّة غير متكلّفة ،
وكل مبنيّ لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفيّة إلّا إن دلت دلائل مقويّة له
في حيز الأسماء ، فـ « لَمَّا » وإن كانت بمعنى « حين » لا يخرجها هذا المعنى
إلى الاسميّة فإنّ من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفيّة ، ومنها
ما يتقدّر بالفعل وهو لازم للحرفيّة وقد تقدّم منه شيء .

وبما يضعف مذهب أبي علي الفارسي أنّها لو كانت اسماً بمعنى « حين »
لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء ^(٥) ، وكان عاملاً فيها ، ولزم من ذلك
أن يكون الفعل ^(٦) واقعاً فيها ، وأن تقول : « لَمَّا قتّ أمس أحسنت إليك
اليوم » ، فدلّ على أنّها ليست بمعنى « حين » فاعلمه ^(٧) .

(١) في الأصل « حرف » وهو تحريف . (٢) انظر الأزمهية ٢٠٨

(٣) يونس ٩٨ (٤) غافر ٨٤

(٥) قوله : « جزاء » غير واضح في الأصل

(٦) في الأصل : « للفعل » وهو تحريف (٧) انظر الجنى ٢٤٠

وأما « إذ وإذا » ، فيقتوى فيها طريقُ الاسمية من جهة طلب الفعل، لها طلب
الظرفية ، وبولايتها تارة للأسماء وتارة للأفعال ، وتحقيق الكلام عليها ليس
هذا موضعه .

باب «لن»^(١)

اعلم / أن « لن » ، حرفٌ ينفي الأفعال المضارعة ويختصها للاستقبال معنى ١٣٤
وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال ، وإنما كان ذلك لأنّها^(٢)
كالجواب لمن قال : سيفعل ، ولا تجتمع مع السين لأنّها^(٣) مختصة بالإيجاب
كما أن « لن » ، مختصة بالنفي فتناقضا .

وهي حرفٌ ناصب للفعل الذي بعدها بنفسها على مذهب سيويه وأكثر
النحويين ، وهي عند الخليل حرفٌ مركّبٌ من « لا » النافية و « أن » الناصبة ،
فأصلها عنده : « لا أن »^(٤) ، ثم خُففت همزة « أن » ، بالتسهيل بالحذف فصار :
« لا أن » ، ثم حُذفت الألف لا لقاء الساكنين ، كما فعل في « لحدى الكبر »^(٥) ،
على قراءة من حذف همزة من القراء في الشاذ .

وأصلها عند القراء : لا النافية ، أبدل من ألفها نونٌ ، لأن الألف
والنون في البدل أخوان ، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو « لنسفعاً »^(٦)
كذلك تبدل النون ألفاً في نحو زيدا .

(١) انظر في « لن » : أسرار العربية ١٣٠ ، ابن يعيش ١١١/٨ ، الجنى ١٧٠ .

المفني ٣١٤ ، الهمع ٣/٢ .

(٢) في الأصل : « لأن بها » وهو تحريف .

(٣) أي لأن السين . (٤) انظر : سر الصناعة ٣٠٤ .

(٥) المدثر ٣٥ ، وفي الأصل « لحدى » وهو تحريف ، وهي قراءة جرير عن ابن

كثير ، انظر القرطبي ٦٨٧٦ .

(٦) المعلق ١٥ ، وفي الأصل : « ولنسفعاً » والوار مقحمة .

والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه ، لأن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يُدعى إلا بدليل قاطع ، ويُردُّ مذهب الخليل بأنّها لو كانت مركبة من « لا أن » ، لم يجوز أن يتقدّم معمول معمولها [عليها] ^(١) في نحو : زيداً لن أضرب ^(٢) وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب .

والوجه الثاني : أنّها لو كانت مركبة من « لا أن » ، لكانت « لا » داخلة على مصدر مقدّر من « أن » ، والفعل ، فيكون المعنى في قولك مثلاً : لن يقوم زيد : لا قيام زيد ، فتدخل « لا » على المعرفة من غير تكرير ولا بدء لها . إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير ، مع أن المبتدأ لا يكون له خبر ، والمبتدأ لا بدء له من الخبر ، ولم يُسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه كخبر مبتدأ « لولا » عند بعضهم ، فبطل القول بالتركيب ^(٣) .

احتج أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا : إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل ، ألا ترى أن « لو » حرف امتناع لامتناع ، وتليها الأفعال ، فإذا رُكبت ^(٤) مع « لا » ، فقبل « لولا » ، صارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء .

والجواب لهم أنّه ليس حكم التركيب [هنا ك] حكم « لولا » ، لأن « لو » قبل « لا » ، بقي حكمها من أنّها حرف امتناع لامتناع ودخلت [لا] التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد ^(٥) ، وصيرته إيجاباً ، فكان كل

(١) الزيادة من المعنى ٣١٤

(٢) قال في مر الصناعة ٣٠٥ : « لأنه كان يكون في التقدير من صلة « أن » المحذوفة للهمزة ، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه » .

(٣) في الأصل : « بالتكرير » وهو تحريف .

(٤) كرر الزاخر قوله « فإذا رُكبت » في الأصل .

(٥) كذا في الأصل ، ولعله : الوارد .

واحد منها باقٍ على معناه ، و « لا » فيها عوضٌ من الفعل ^(١) ، وليست « لن » من هذا القبيل ، لأن « لن » و « لا أن » في المعنى واحد ، وليس فيها إلا التسهيل خاصة ولا تدخل إحداها على الأخرى لتحدث معنى زائداً فلا يتناظران ، فليس إلا البساطة لما تقدم وللوجه الثاني .

/ وأما مذهبُ الفرّاء فردودٌ أيضاً من حيث إبدال الثقل من الخفيف ، لأن ^{١٣٥} النون مقطعٌ والألف صوت ، والصوت أخفٌ من المقطع ، فإذا أُبدلتِ النون من الألف خرج من خفةٍ إلى ثقلٍ ، وإذا أُبدلتِ الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يُقاس أحدُ الموضعين على الآخر ، مع أن ذلك البديل مختصٌ بالوقف ، و « لن » مستعملةٌ في الوصل والوقف فلا منافرة ^(٢) بينها ولا علةٌ جامعةٌ فبطل القياس فهذا وجهٌ .

وجهٌ آخر : أن « لا » لم توجد ناصبةً في موضعٍ من المواضع ، و « لن » لم توجد غير ناصبةً في موضعٍ من المواضع ، فكيف يُقاس « لن » على « لا » مع تناقض عملها وعدم عمل « لا » ؟ ولا خفاء ... ^(٣) هذا القول وبطلانه .

واعلم أن من العرب من يجزم ب « لن » تشبيهاً لها ب « لم » لأنها للنفي مثلها وأن النون أخت الميم في اللغة ، ولذلك يُبدل منها في قول الشاعر ^(٤) :

٣٨٤ - بُكاءَ حَمَامَةٍ فِي يَوْمٍ غَيْنٍ

(١) هذا بناء على مذهبه في أن الأصل : لو انعدم ، وسوف يعرض له في باب لولا

(٢) لعلها : مناسبة . (٣) خرم في الأصل ، ولعلها « في فساد » .

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أمالي القالي ٨٧/٢ ، وروايته فيه :

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عُقَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمٍ غَيْنٍ

وهو في اللسان (غين) .

أي : غيم ، قال الشاعر في النصب بـ « لن » ،^(١) :

٣٨٥ — فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ

أي : « يحلّ » ، فحذف الألف في النصب ، كما يحذفها في الجزم بـ « لم » ، فهو مجزوم كما قال أبو علي الفارسي وابن جني .

وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل : « يحلّ » ، بإثبات الألف والنصب مقدّر في الواو المنقلبة الألف عنها ، ثم حذفت واجتزأت بالفتحة التي فيها قلبها في الدلالة عليها^(٢) كما قال الشاعر^(٣) :

٣٨٦ — وَلَيْسَ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوِ إِنِّي

أراد بقوله : « بالهفا » ، لأن الألف بدل من الياء التي للتكلم ، لأن أصله : بالهفي ، فإذا فعل ذلك بالألف المنقلبة عن الاسم فهو فيما انقلبت عن حرف أولى ، فاعلمه .

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٦٠/١ و صدره :

أَيَادِي سَبَا يَاعِزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ

وهو في المغني ٣١٥ ، وشواهد المغني ٦٨٧ . وأيادي سبا : مشتت الشمل .

(٢) واحتمل رأي المؤلف صاحباً الجنى ١٠٨ والمغني ٣١٥

(٣) لم أتمد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٣٥/٣ برواية « فلست بمدرك » عوضاً من « وليس براجع » ، والمختضب ٣٢٣/١ ، والمقرب ١٨١/١ ، والمتع ٦٢٢ ، والعيني ٢٤٨/٤ ، والخزانة ٦٣/١ ، وشواهد الشافية ٢٠٨ ، والدرر ٦٩/٢ ، والتاج : (لهف) ،

باب لو^(١)

اعلم أن لـ و لو ، في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ، وأرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة لأنها الأصل ، والنفي داخل عليها ، فلم يعتبروه لأنه فرع ، والذي ينبغي اعتبار الأصل ، لأن و لو ،^(٢) يختلف تفسير معناها بذلك .

فيقال فيها إذا : إنها تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين نحو قولك : « لو قام زيد لأحسنْتُ إليك » ، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيَّتين نحو قولك : « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » ، [وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية ، نحو قولك : « لو يقوم زيد لمّا قام عمرو »] وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو قولك : « لو لم يقم زيد لقام عمرو »^(٣) ، ١٣٦ وقال الله تعالى : « ولو قاتلكم الذين كفروا لوائوا الأديار »^(٤) وقال الشاعر^(٥) :

٣٨٧ - فلو كُنتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

وربّما وليت في هذا المعنى « أن » ، المفتوحة على تقدير فعل قبلها^(٦) كقوله تعالى : « ولو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميعاً ومثله معه لافتدوا » به ،^(٧) تقديره : « ولو ثبت أن » .

(١) انظر في « لو » : المقتضب ٧٥/٣ ، ابن يمش ١١/٩ ، الجنى ١٠٨ ، المغني ٢٨٣

(٢) في الأصل : « لولا » وهو تحريف .

(٣) اضطرب صاحب الجنى ١١١ في نقله هذا الوضع عن المؤلف ، ثم قال : « وهذا لا تحقيق فيه بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع » ثم يناقش أمثله .

(٤) الفتح ٢٢ (٥) تقدم يرم ٣٨١

(٦) هذا مذهب الكوفيين والمبرد ، وذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع مبتدأ ، انظر الجنى ١١٢

(٧) الرعد ١٨

وربما حذِفَ جوابُها للعلم به كقوله تعالى : « ولو أن قرآنًا سُيرت به الجبال أو قُطِعتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به الموتى ، ^(١) ، المعنى لكان هذا القرآن . وقال الشاعر في المعنى الثالث ^(٢) :

٣٨٨- وَلَوْ أَتَنِي عُلَّقْتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ بِعُودٍ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقال النبي عليه السلام في المعنى الرابع : « لو لم تُذنبوا لجاء الله بقوم يذنبون فيُغفر لهم ويدخلهم الجنة » ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

٣٨٩- فَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَقُ اللَّهَ سَائِلُهُ

وأما قوله عليه السلام : « نِعَمَ العبدُ صُيِّبَ لو لم يخفِ الله لم يعصِهِ ^(٥) ، فليست « لو » من هذا الموضع ، وإثما هي من موضع الشرط على ما يُذكرُ بعد .

و « لو » هذه فيها معنى الشرط لا يفارقها ، وإن لم تكن لفظها لذلك ، ولا عملها ، وتختصُ الفعلَ أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط ، وإن كان ما بعدها مضارعاً ، وقد تقدّم الكلام على اللام الواقعة جواباً لها في باب اللام .

(١) الرعد ٣١

(٢) البيت في الموشح ٣٨٠ غير منسوب ، وصدره فيه يختلف عن رواية المؤلف :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ

وهو في السمت ١٨١/١ على رواية الموشح ، والاسان (ثم) . والثمام : نبت ضعيف .

(٣) رواه أحمد ٢١٨/٤ ، وليس في روايته « ويدخلهم الجنة » وفيها : « ليفغر » عوضاً من « فيغفر » .

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ١٤٢

(٥) قال البخاري في المفاصد الحسنة ٤٤٩ : « اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر ، وذكر الياء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب » .

الموضع الثاني : أن تكون حرف شرط بمنزلة « إن » ، إلا أنها لا يجزمُ بها ، كما يجزم بـ « إن » ، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفاً غالباً ليدلالة الكلام عليه ، كقولك : « أنا أكرمك لو قمت » ، المعنى : لو قمت أكرمك ، ومنه قوله تعالى : « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

٣٩٠ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَا زَرَهُمْ

دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

المعنى : وإن كنا صادقين ، وإن باتت بأطهار ، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قوله عليه السلام : « نِعَمَ الْعَبْدُ صِيبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » ، المعنى إنه لا يعصي الله وإن قَدَّرَ أَنَّهُ لَا يَخَافُهُ ، وحاشاه من ذلك ، لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له .

وتخالف « لو » هذه « إن » ، بأنها أبداً تلزمُ الدخولَ على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظٍ كما مُثِّلَ قبلُ .

الموضع الثالث : أن تكون تمثيلاً بمنزلة « ليت » ،^(٣) في المعنى لا في اللفظ والعمل ، فتقول : « لو أني قمت فأكرمك »^(٤) ، ومنه قوله تعالى : « فلو أن لنا كَرَّةً فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ »^(٥) ، أي : ليت لنا كَرَّةً ، والمعنى / التمني ، ١٣٧ [و] دخلت الفاء في الجواب ، ومنه قول الشاعر^(٦) :

(١) يوسف ١٧

(٢) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ١٧٢/١ ، ونوادير أبي زيد ١٥٠ ، والحمامة الشجرية ٣٨١/١ ، والمقرب ٩٠/١ ، والمغني ٢٩٢ ، والأشعرى ٦٠١ ، وشواهد المغني ٦٤٦

(٣) انظر آراء النحويين فيها : الجنى ١١٥ ، ١١٦

(٤) في الأصل : « فأكرمت » وهو تحريف . (٥) الشعراء ١٠٢

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٣ ، والتنبيه على التصحيف ٥٨ ، والمغني ٩٤ ، والحزاة ٤٩٦/٤ . يشرون : يظهرون .

٣٩١ ... تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا وَأَهْوََالَ مَعَشَرَ

عَلَيَّ حِرَاصٍ لَوْ يُشِيرُونَ مَقَتَلِي

أي : ليتهم يظهرون قتلي ، أي : يتعنون أن يُظهروا قتلي .

الموضع الرابع : أن تكون حرف تقليل بمنزلة «رُب» في المعنى نحو قولك :
إعْطِ^(١) المَسَاكِينَ ولو واحداً ، وصل^(٢) ولو الفريضة ، ومنه قوله تعالى :
« وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ »^(٣) وقوله عليه السلام : « لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ
مُحَرَّقٍ »^(٤) ، و « لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ »^(٥) فاعلمه .

باب لولا^(٦)

اعلم أن ل «لولا» في الكلام موضعين .

الموضع الأول : أن تكون تخضياً ، مثل «لوما» في الباب بعد هذا ،
فتقول : لولا تقوم ، ولولا تخرج ، ولولا تكرمُ زيداً ، قال الله تعالى : « فلولاً
تَشْكُرُونَ »^(٧) و « فلولاً تَدَّ كَثْرُونَ »^(٨) .

ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع ، فتقول : لولا قمتَ ولولا قعدتَ ،
وفيها معنى التوبيخ ، قال الله تعالى : « فلولاً نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ
قُرْبَانًا آلِهَةً »^(٩) ، وقال تعالى : « فلولاً نَفَرَمِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ »^(١٠) .

(١) في الأصل : «أعطي» وهو تحريف .

(٢) في الأصل : «صلي» وهو تحريف . (٣) النساء ١٣٥

(٤) رواية مالك في الموطأ ٥٧٥ : « ردوا السائل ولو بظلف محرق » . والظلف للبقر
والغنم كالخافر للفرس ، والمحرق : المَشْوِي .

(٥) رواية البخاري ١٠/٥ : « اتقوا النار ولو بشق تمرة » .

(٦) انظر في «لولا» : المقتضب ٧٣/٣ ، أمالي الشجري ٢١٠/٢ ، الأزهية ١٧٥ ،

ابن يعيش ١٢٠/٣ ، ١٤٥/٨ ، الجنى ٢٤١ ، المغني ٣٠٢ ، المع ٢/٣٤ ، ٦٦٠

(٧) الواقعة ٧٠ (٨) الواقعة ٦٣ (٩) الأحقاف ٢٨ (١٠) التوبة ١٢٢

ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة كما مثل أو مضرة ، تُقدَّرُ بحسب دلالة الكلام كما قال الشاعر (١) :

٣٩٢ - تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي ضَوْضَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

أي : لولا تبارزون الكمي أو تغلبون أو تقتلون أو نحو ذلك .

الموضع الثاني : أن تكون حرف امتناع لوجوب كما قال النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع ، والصحيح (٢) أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها ، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : « لولا زيد لأحسنتُ إليك » ، فالإحسان امتنع لوجوب زيد ، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب [لامتناع] (٣) نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو : لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو : لولا عدم زيد لأحسنتُ إليك ، وقد ذكرت (٤) اللام في جوابها في باب اللام .

ثم الاسم الذي بعدها لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضراً ، فإن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين (٥) ، وكذلك إن كان مضراً رُفع نحو قولك : لولا زيد لأحسنتُ إليك ، و « لولا أنتم لكنّا مؤمنين » (٦) ، فزَيْدٌ وأنتم مبتدآن

(١) البيت لجري وهو في ديوانه ٩٠٧/٢ ، وهو في الخصائص ٤٥/٢ ، والمخصص ١٩٩/٣ ، وأما الشجري ٢٧٩/١ ، ونسبه في ٢/ ٢١ إلى الأشهب بن رميلة ، والأزهية ١٧٧ منسوبة إلى الفرزدق ، وأسرار العربية ٢٠٥ ، واللسان : (ضطر) ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، والمغني ٣٠٤ ، وابن عقيل ١٢١/٤ ، والأشئوني ٦١٠ ، وشواهد المغني ٦٦٩ ، والخزانة ٥٥/٣ .
والنيب : النوب المسنة ، وضطرى : حقاء .

(٢) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٢٤١

(٣) سقطت من الأصل ، ووردت في نقل الجنى .

(٤) قوله : « ذكرت » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر الإنصاف ٧٠/١ (٦) سبأ ٣١

١٣٨ وخبرهما / محذوفٌ عندهم لازمٌ للحذف لنيابة الجواب منابه ، تقديره : لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه ، ولولا أنتم موجودون ونحوه .

ويرتفع ^(١) عند الكوفيين على تقدير فعل ثابت « لا ، منابه ، فإذا قلتَ : لولا زيدٌ لأكرمُتك ، و « لولا أنتم لكننا مؤمنين » ^(٢) فالمعنى : لو انعدم زيدٌ ولو انعدمتم ، وهذا هو الصحيح لأنَّه إذا زالت « لا ، وليَ « لو ، الفعلُ ظاهراً أو مقدراً ، وإذا دخلت « لا ، كان بعدها الاسمُ ، فهذا يدلُّ على أنَّ « لا ، نائبةٌ منابَ الفعل ، وقد اتفق الطائفتان أنَّ « لولا ، مركبةٌ من « لو ، التي هي حرفٌ امتناعٌ لامتناعٍ ، و « لا ، النافية ، وكلُّ واحدةٍ منها باقيةٌ على بابها من المعنى الموضوعه له قبل التركيب ، هذا مع أنَّ خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوفٌ لم يُسمع إظهاره في موضعٍ من المواضع ^(٣) ، فحكيمٌ به مع صحة تقدير الفعل في موضع « لا ، والنطق به دونها .

وبما يدلُّ على أنَّ ما بعد « لولا ، من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأً ^(٤) أنَّ « أنَّ ، المفتوحة تقع في موضعه في نحو « لولا أنك منطلقٌ لأحسنْتُ إليك ، ولا يقعُ في موضع المبتدأ إلا المكسورة ، فاعلمه .
وأما تلحينُ بعضهم للمعري في قوله ^(٥) :

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٤٣ ، ويُنسب هذا الرأي إلى الكسائي ، انظر شرح الرضي ١٠٤/١ ، أما الفراء فيذهب إلى أن الاسم مرفوع بـ لولا نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل : معاني القراءت ٤٠٤/١

(٢) سبأ ٣١

(٣) أورد ابن مالك في شواهد التوضيح شواهد كثيرة على ظهوره ، انظر ص ٦٥ وما بعد .

(٤) في الأصل : « مبتدآن » وهو تحريف .

(٥) سقط الزند ١٠٤/١ وصره :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

وهو في القرب ٨٤/١ ، والمغني ٣٠٢ ، وابن عقيل ١٤٩/١ ، والأشموني ١٠٢ .
والضمير في « منه » للسيف .

٣٩٣ - فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

فليس « يمسكه » عندي خبراً للغمد ولكنه حال ، العاملُ فيه الفعلُ الذي « لا » في موضعه وإثماً يكونُ هذا التلحينُ في مذهب البصريين ، لأنَّ الابتداء لا يعملُ في الحال ، وهو صحيحٌ على تسليم رفع « الغمد » بالابتداء ، وإذا كان فاعلاً في المعنى ، فـ « لا » عاملةٌ وإنَّ كانت حرفاً بنيابتها منابَ الفعل ، وإذا كانت « كأنَّ » تعملُ في الحال في قوله (١) :

٣٩٤ - كَأَنَّهُ ، خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ،

سَقُودُ شَرِبِ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادِ

بمعنى التشبيه الذي فيها ، فأولى أن تعملَ « لا » بالنيابة منابَ الفعل .

وأماً إذا دخلتْ على المضمر الذي صيغته الحفصُ (٢) نحو : لولاك ولولاه ولولاي ، وقول الشاعر (٣) :

٢٩٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى

بَأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مِنْهُوِي .

وقول الراجز (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٧١

(٢) انظر مذهب المبرد في : المقنض ٧٣/٣ ، والكامل ١٠٩٧ ، إذ ينكر هذا الاستعمال ، وانظر المسألة في : الكتاب ٣٧٣/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، وأما الشجري ١٨٠/١ ، والإنصاف ٦٨٧

(٣) البيت ليزيد بن الحكم كما في الكتاب ٣٧٤/٢ ، وهو في المنصف ٧٢/١ ، والخصائص ٢٥٩/٢ ، وأما القالي ٦٧/١ ، وأما الشجري ٢١٢/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، والأشعري ٢٨٥ ، وابن عقيل ٦/٣ ، والهمع ٣٣/٢ ، والخزانة ١٣٢/٣ . وطخت : هلكت ، وهوى : سقط ، والأجرام : ج جرم وجرم الشيء : جسمه ، والنيق : أرفع موضع في الجبل .

(٤) ورد في حاشية الإنصاف ٦٩٢ منسوباً إلى رؤبة وليس في ديوانه .

فسيبويه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرف خفض، والضمير الذي بعدها مخفوض بها، والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقية على بابها من رفع ما بعدها وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض، كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة /الرفع في قولهم: مررت بك أنت، حين جعل توكيداً لضمير الخفض، وحجة سيبويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم.

والأظهر عندي من هذين القولين قول الأخفش لوجهين: أحدهما: أننا إذا جعلنا «لولا» حرف جر فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، والوجه الثاني: أننا إذا جعلنا «لولا» حرف جر فتحتاج إلى ما تتعلق به، إذ ليست زائدة كالباء في «بحسبك»، وليس في الكلام ما تتعلق به ولا تُقدَّر متعلقة به، ولا يحتاج ب «رب» لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه ما تتعلق به بعدها.

هذا مع أنها (١) لها صدر الكلام و [لا] تحتاج إلى كلام قبلها وتكون جواباً له، وهذا كله معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها... (٢) فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأولى (٣) أن يحكم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه كما بقي في قوله (٤):

(١) أي: مع أن «لولا»، وحديثه الآن يرتبط بأي سيبويه والرد عليه.

(٢) كلمة عليها شطب في الأصل، لعل الناسخ شطبها بعد أن كتبها.

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٢٤٤

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه «نضر» عوضاً من

«رحم»، وهو في الإنصاف ٤١، والبحر المحيط ١٩٠/١، وابن يعيش ٤٧/١، واللسان

(طلع)، والممع ١٢٧/٢، والخزانة ٣٩٢/٣، والدرر ١٦٢/٢

٣٩٧- رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

« طلحة ، مخفوضاً ، وحذفَ « أعظم » قبلها ، إذ المعنى موجودٌ فيها في كلتا الحالتين ، والخروجُ بالضمير له نظير ، والخبرية ^(١) فيها ليس لها نظير ، فاعلمه .

باب لوما ^(٢)

اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض ^(٣) تقول : لوما [يقوم] زيد ، كما تقول : لولا يقوم زيد ، وهلا يقوم زيد ، قال الله تعالى : « لوما تَأْتِينَا بِالْمَلَأَكَةِ » ^(٤) .

ولا تدخل أبداً إلا على الأفعال لأنَّ التحضيضَ طلب في المعنى والطلبُ يكون بالفعل ، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع ، فإنَّ وُجِدَ الاسمُ بعدَ « لوما » فعلى تقدير الفعل ، فإذا قال القائل : « لوما زيداً » فالتقدير : « لوما نكرم زيداً ، أو تضربه أو غير ذلك مما تدلُّ عليه قرينة الكلام ، فاعلمه .

(١) كذا في الأصل ، لعلها « الحرفية » أي الخروج بالحرفية كما يرى سيبويه ليس له نظير .

(٢) انظر في « لوما » : ابن يعيش ١٤٥/٨ ، الجنى ٢٤٥ ، المغني ٣٠٦

(٣) قال ابن هشام : « وزعم الماتقي أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويردّه قول الشاعر :

لَوْما الإصَاخَةُ لِلْوَشَاةِ لَكَانَ لِي

انظر المغني ٣٠٦

(٤) الحجر ٧

باب ليت (١)

اعلم أن « ليت » لم تجيء في كلام العرب إلا « حرف تمنٍّ » (٢) غير ،
بحاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع كـ « إن » التي للتوكيد كما
ذكر في بابها ، فتقول : ليت زيدا قائم وليت عبد الله ذاهب ، قال الله تعالى :
« ياليتنا نردُّ ولا نكذب بآيات ربنا » (٣) ، وقال تعالى : « ياليتني كنتُ
معهم » (٤) ، ويقال فيها : « كوت » بالواو قليلاً .

وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين ، كما ينصبون بـ « ظن » ، وقدَّرها
١٤٠ الفراء بـ « تمنيت » فهي عندهم تنصب بتقديرها / الاسمين ، كما ينصب
ما يُقدَّرونها به ، وأنشدوا (٥) :

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا ٣٩٨ -

ولا حجة فيه إذ يحتمل أن « يكون » رواجعاً حالاً من أيام الصبا ، العامل
فيه ما في « ليت » من معنى التمني ، والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف
كما ذكر في « كان » (٦) ، والصحيح أن خبر « ليت » محذوف للعلم به ،
تقديره « لنا » كما قدَّرَ في « إن » ، في قول الشاعر (٧) :

٣٩٩ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا

أي : « لنا » ، والأخبار كثيراً ما تُحذف للدلالة عليها في غير موضع .

(١) انظر في « ليت » : ابن يعيش ٨/ ٨٣ ، الجنى ١٩٨ ، المغني ٣١٥

(٢) كلمة لم أبينها في الأصل . ولعل السياق يقبل « حرف تمن لا غير » .

(٣) الأنعام ٢٧ (٤) النساء ٧٣

(٥) البيت في ملحقات في ديوان العجاج ٨٢ ، والكتاب ٢/ ١٤٢ ، وابن يعيش ١/ ١٠٣ ،

واللسان (ليت) ، والمغني ٣١٦ ، والأشعرى ١٣٥ ، وشواهد المغني ٦٩٠ ، والخزانة ٤/ ٢٩٠

(٦) واستشهد على ذلك بقول النابغة المتقدم : كأنه خارجاً

(٧) تقدم الشاهد برقم ١٤٦

وهي حرف يُغَيَّرُ معنى الابتداء إلى التعني ، ولذلك ما جز فيها ما يجوز في « إن » ، المكسورة من العطف على موضع اسمها ، ومن دخول اللام في خبرها .
 وبمّا تخالف فيه « إن » ، المذكورة أنّها إذا اتصلت بها « ما » ، وهي داخلة على
 المبتدأ والخبر جاز في الاسم بعدها الرفع على الابتداء ، وأن تكون « ما » كائنة
 عن العمل وأن يَنْتَصِبَ ما بعدها اسماً لها ، وتكون ما زائدة مختصة فتقول : ليتما
 زيداً قائم ، وليتما زيد قائم ، ويُنشَدُ بيت النابغة ^(١) :

٤٠٠ - قالت : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَامَتِنَا وَنَصْفُهُ فَقَدِ

برفع « الحمام » ونصبه ، وإنّما ذلك لعدم دخولها على الأفعال فلا يُقال :
 « ليتما يقومُ زيدٌ » ، فلمّا اختلفت بالأسماء عملت فليس هذا حكم « إن » ، وسائر
 أخواتها غيرها لجواز دخولها مع « ما » تارة على الأسماء ، وتارة على الأفعال ، فاعله .

وبمّا تخالف فيه « إن » ، المذكورة أنّها إذا اتصلت بياء المتكلم فإن نون
 الوقاية تَلَزَمُ معها ^(٢) ، فتقول : ليتني قائم ، كما قال الله تعالى : « يا ليتني كنتُ
 معهم » ^(٣) ، و « يا ليتني كنتُ تراباً » ^(٤) ، لأنّ حكم الفعلية قد قوّي فيها ،
 والموجب الذي حال حذف الوقاية له في « إني وأني وكأنني ولكني » قد
 عديم هنا إذ لا اجتماع مثلين هنا .

وربما حذف في الضرورة كقوله ^(٥) :

٤٠١ - زَعَمُوا أَنَّنِي ذَهَلْتُ وَلَيْتِي أُسْتَطِيعُ الْغَدَاةَ عَنْهُ ذُهُولاً

وقال آخر ^(٦) :

(١) الديوان ١٦ ، وهو في الكتاب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والمغني ٦٦ ،
 والمقرب ١١٠/١ ، وشواهد المغني ٧٥ ، والخزانة ٢٩٧/٤

(٢) على حين يرى ثعلب « في كلها يجوز بالنون وبجذها » . انظر المجالس ١٦

(٣) النساء ٧٣ (٤) النبأ ٤٠ (٥) لم أقف عليه

(٦) نسب في الكتاب ٣٧٠/٢ إلى زيد الخيل ، وهو في ثعلب ١٦ ، ونوادر أبي

زيد ٦٨ ، والمقرب ١٠٨/١ ، واللسان (ليت) ، وابن يعيش ٩٠/٣ ، وابن عقيـل

٦١/١ ، والمغني ٣٤٦/١ ، والهمع ٦٤/١ ، والخزانة ٤٤٦/٢

٤٠٢ - كَمُتِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

ومما تخالفها أيضاً فيه النصب في جوابها بالفاء والواو ، كقوله تعالى :
« يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً » (١) وقوله تعالى « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا
وَلَا نَكْذِبُ بَابَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » (٢) على قراءة مَنْ نَصَبَ « نَكُونُ »
وإنما ذلك لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّمَنِّي الَّذِي فِيهِ الطَّلَبُ ، والطَّلَبُ قد يكون له جوابٌ
١٤١ وَيَنْصَبُ / بالفاء والواو على ما يَتَبَيَّنُ في بابيها .

وما عدا هذه الأوجه التي ذكرنا مخالفتها فيها من دخولها على المبتدأ والخبر
الَّذَيْنِ تَدْخُلُ عَلَيْهَا « إِنَّ » وَنَصَبِ الاسم ورفع الخبر ، وعدم تقدُّم الخبر
عليها وعلى اسمها ، إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً فحكمها في ذلك حكمها ،
وقد تقدمتْ علَّلُ ذلك في باب « إِنَّ » المذكورة .

وأما التخفيف بال حذف فيها فلا يَصِحُّ حُلْفَتُهَا بِسكون وسطها ، وهو حرف
علَّة ، وعدم التضعيف الموجب لتخفيف « إِنَّ » فاعلمه .

باب ليس (٣)

اعلم أن « ليس » ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك
وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي (٤) فزعم سيبويه أنها فعل (٥) ،
وزعم أبو علي أنها حرف .

والموجب للخلاف بينها فيها النظر إلى حدِّها ، فتكون حرفاً إذ هي لفظة

(١) النساء ٧٣

(٢) الأنعام ٢٧ ، وهي قراءة ابن عامر ، انظر النشر ٢/٢٤٨ ، القرطبي ٢٤٠٥

(٣) انظر في « ليس » الأزهية ٢٠٤ ، الجنى ١٩٩ ، المغني ٣٢٥

(٤) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٥) انظر الكتاب ١/٢٨ ، ٣٧٦

يدلُّ على معنى في غيره لا غير ، كـ « مِنْ » وإلى ولا وما ، وشبهها ، أو النظرُ إلى اتصالها ببناء التَّأْنِيثِ والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب ، فتقول : ليست هندٌ قائمةٌ ، والزيدون ليسوا قائمين ، وزيدٌ ليس قائماً ، كما تقول : كانت هندٌ قائمةً ، والزيدون كانوا قائمين ، وكان زيدٌ قائماً ، وهذه خواصُّ الأفعال لا الحروف ، فتكونُ فعلاً ، وكلُّ واحدٍ منها إذا وقف على نظر الآخر تحصَّلت الموافقة بينها ، وانتفى الخلافُ بينها ، إذ لا تصيحُ المنازعةُ فيه ، فالخلاف إذا إنشأ هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين : هل في الأصل أو هل في المعاملة ؟

فالذي ينبغي^(١) أن يُقال فيها إذا وُجِدَتْ بغير خاصيةٍ من خواصِّ الأفعال ، وذلك إذا دخلتْ على الجملة الفعلية : إنشأ حرفٌ لا غير ، كـ « ما » النافية كقول الشاعر^(٢) :

٤٠٣ - تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا

إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ

فهذا لا منازعةٌ في الحرفية في « ليس » فيه ، إذ لا خاصيةٍ من خواصِّ الأفعال فيها .

وإذا وُجِدَتْ بشيءٍ من خواصِّ الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل : إنشأ فعلٌ لوجود خواصِّ الأفعال فيها ، وهذا أيضاً لا تنازعٌ فيه ، ألا ترى أن أبا علي قد ذكر في كتاب « الإيضاح » وغيره أن « ما » النافية إنشأ عملت بشبهها لليس ، فجعل « ليس » أصلاً في العمل و « ما » فرعاً ، وليس ذلك إلا لتعليقه عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً ، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يُشَبَّه بها « ما » ، بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعله .

فإن قيل / : هلاً جعلت « ليس » في البيت [المذكور] فعلاً على حكمها ١٤٢

(١) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٢) البيت للتأنيف ، وهو في ديوانه ١٢١ ، وفيه « تُرْهِمُ كَتَائِبَ خُضْرَ » . والجنى ١٩٩

إذا دخلت على المبتدأ أو الخبر ، فرفعت ونصبت ، فتكون ثانية ، 'يضمّر' فيها اسمها أمراً أو شأناً كما قال الآخر (١) :

٤٠٤ - وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ

كأنه قال : ليس الأمر 'يَعْصِمُهَا' (٢) ، فتكون الجملة خبراً مفسرة لذلك الضمير ، كما فسّرته في قوله : شفاء الداء مبدول .

فالجواب : أن هذا لا يصح من قبل أن الجملة إذا كانت مفسرة لذلك الضمير فلا بد أن تكون موافقة له في إيجابه أو نفيه ، وهو في البيت منفي ، فينبغي أن تكون الجملة منفية بحسبه ، ولما دخلت «إلا» في الجملة المفسرة كانت تناقض الضمير لأنه لا يقال : يقوم إلاً زيد ، حتى يتقدّم النفي الفعل ، ولذلك منع المحققون من النحويين أن يكون « هو » في قوله تعالى : « وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعمر » (٣) ضمير شأن لأن الباء دخلت في الجملة المفسرة دون نفي تسلط عليها ، إذ النفي إنما تسلط على الشأن ، فلا وجه لدخول الباء في خبر المبتدأ ، لأن المعنى والتقدير كان يكون : وما الشأن تعميره بمزحزحه من العذاب ، فلا فرق بين الباء وإلاً في هذه المسألة ، فلا مدخل للشأن في البيت وإنما « ليس » لجرّد النفي خاصة كـ « ما » و « لا » .

وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » (٤) أي : ما الطيب إلا المسك ، للعلة المذكورة بخلاف : « ليس خلق الله مثله » (٥) فإن

(١) نُسب في الكتاب ٧١/١ إلى هشام أخي ذي الرمة وصدره :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَايَ لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا

وهو في المقتضب ١٠١/٤ ، والأزمية ٢٠٠ ، ومجالس العلماء ٣١٤ ، وابن يمين ١١٦/٣ ، وفيه « شفاء النفس » ، والمغني ٣٢٧ ، وشواهد المغني ٧٠٤

(٢) في الأصل « يعمها » وهو تحريف ، وذلك إشارة إلى ثبوت السابق : تهدي كتاب...

(٣) البقرة ٩٦ (٤) انظر المسألة في الأزمية ٢٠٤ ، مجالس العلماء ١

(٥) انظر الكتاب ٧٠/١

الشان" يصح إضماره هنا ، ولا مانع منه ، فافهم هذه المسألة فإن فيها تدقيق نظر ، وقد أشار إليها سيبويه في باب « ما » ^(١) ، وبالله التوفيق .

باب الميم

اعلم أن الميم تكون حرفاً مفرداً ، وتكون مع غيرها من الحروف مركبة .

باب الميم المفردة ^(٢)

اعلم أن الميم المفردة تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

فالقسم التي هي أصل ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون أول الكلمة موضوعة في بنائها زائدة ، وذلك في كل لفظ أصولها ثلاثة أحرف ، وفي أولها الميم ، وذلك في الأسماء لاغير ، نحو مَضْرِب ومَشْهَد ومِفْصَل ومِفْتَاح ومُخْلَل ومُسْتَدِيل ونحو ذلك ، لأنه قد ثبت بالاشتقاق أن الميم زائدة ولا يسئل لم ذلك لأنه مبدأ لفظ فلا يُعْلَل .

فإن كانت أصول الكلمة أزيد من الثلاثة فالميم أصلية نحو : « مَرَزَجُوش » ^(٣) و « مَرْدَقُوش » ^(٤) ، لأنها بوزن « عَضْرَقُوط » ^(٥) ، وكذلك الملحق بالأربعة نحو / « مَهْدَد » ^(٦) في قول الشاعر ^(٧) :

(١) انظر الكتاب ٦٩/١

(٢) انظر في الميم : سر الصناعة الورقة ١٦٢ ، المتع ٢٣٩ ، الجنى ٥٣

(٣) ، (٤) : مَرَزَجُوش ومَرْدَقُوش : اسم نبت .

(٥) العَضْرَقُوط : ذكر العِظَاء أو هو من دواب الجن .

(٦) مهدد : من أسماء النساء .

(٧) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه (مطبوعة بيروت) ٣٥ ، وفيه : « مهدرا »

و « موعدي » عوضاً من « مهددا » و « موعدا » . وحنان : قرب .

٤٥ - حَانَ الرَّحِيلُ وَلَمْ تُودَّعْ مَهْدَدًا

وَالصُّبْحُ وَالْإِمْسَاءُ مِنْهَا مَوْعِدُ

لأنّ مثاله من الرباعي : جَعْفَرٌ ، فداله ملحقة براء « جَعْفَر » ، ولو كانت زائدة لأدغم ، فقليل : مِهْدٌ ، كما يقال : مِكرٌ مِفرٌ ، لأنها من الكرّ والفرّ ، ومِهْدٌ من المَهْدِ والتمهيد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدة في بناء الكلمة بين حروفها ، فلا يُعْلَلُ أيضاً لأنه مبدأ لفة ، وذلك قولهم : « دَلَامِص » ^(١) على مذهب الخليل ، لأنّه عنده من الدَلَاصِ وهو البراق من كل شيء ، ولذلك قيل للدروع : دِلَاص ، ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٤٦ - إِذَا جُرِّدَتْ يَوْمًا حَسِبْتَ خَمِيصَةً

عَلَيْهَا وَجَرِيَالٌ التَّضِيرُ الدَّلَامِصُ

وقد قلبه فقالوا : « دُمَالِص » ، وقد حذفوا الألف منه فقالوا : دَمَالِص ^(٣) ودَمَلِص كما قالوا في هدايد ^(٤) : مُهْدِيدٌ تخفيفاً ، وقالوا : لبن قمارص مأخوذ من القرص وهو حدو ^(٥) اللسان بجمضة فيه ، وقالوا : هِرْمَاسٌ للأسد وهو من الهرس وهو الدقّ والعضّ ، قال الشاعر ^(٦) :

(١) الدلامص : البراق الأملس .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٤٩ ، والشرط الثاني فيه :

عَلَيْهَا وَجَرِيَالٌ يُضِيءُ دَلَامِصًا

والنصف ٢٥/٣ ، والمتع ٣٨٦ ، وابن يميث ١٥٣/٩ ، واللسان (نضر) .
والخميصة : كساء معلم ، شبه شعرها به ، والجريال : لون الذهب ، والنضير : الذهب ، والدلامص : البراق .

(٣) في الأصل : « دَلِص » والتصويب من المتع ٢٣٩ (٤) الهدايد : اللبن الخاثر .

(٥) كذا في الأصل ، ولم أجد لها تفسيراً ، لعلها « حرق » .

(٦) البيت للقصيم بن مسلم البكائي كما في اللسان : « ضرط » . وضماريط الاست : ماحوالها والنهس : القبض على اللحم ونزيره ، و « فأساغ » في الأصل : « فأساع » وهو تحريف .

٤٠٧- وَيَيْتَ أُمِّهِ فَاسَاغَ نَهْسًا ضَمَارِيْطَ اسْتِيْهَا فِيْ غَيْرِ نَارِ
والضَمَارِيْطُ مِنَ الضَّرْطِ ، وكلُّ ما ذَكَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمْعِ
لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لَشِدْوَذِهِ ، فَاعْلَمْ .

الموضع الثالث : أن تكونَ في آخر الكلمة وذلك ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن تكون زائدةً لغير علة ، بل لبناء الكلمة ، وذلك مبدأً
لغةٍ وذلك قولهم : مُخَلَّقُومٌ مِنَ الْحَلَقِ وَيُلَاعِومُ مِنَ الْبَلْعِ وَمَرْطَمٌ مِنَ السَّرْطِ
وهو البلعُ بسهولةٍ وفَرْطَمٌ إِتْبَاعٌ لِسَرْطَمٍ وهو من الإفراط ، ورَأْسٌ صِلْدِمٍ
وصِلَادِمٍ في نحو قول الشاعر (١) :

٤٠٨- أَجْدَرُ النَّاسِ بِرَأْسِ صِلْدِمٍ حَازِمِ الْأَمْرِ شُجَاعٍ فِي الْوَغَمِ
وهو من الصلْد أي الشديد القوي ، وقالوا : أَسْدٌ ضَبَارِمٌ مِنَ الضَّبْرِ وهو الضغط .

النوع الثاني : أن تكون في آخر الكلمة عوضاً من « يا » التي للدعاء وذلك
في « الله » خاصة (٢) ، قالوا في الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، معناه : يَا اللَّهُ (٣) ،
قال الله تعالى : « اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ » (٤) وقال تعالى :
« قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ » (٥) ، والدليلُ على ذلك أنها لا تجتمعُ معها في الكلام ،
لا يقال : يَا اللَّهُمَّ (٦) إلا في الضرورة ، قال الشاعر (٧) :

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٠٥ . والرأس : الرئيس ، والصلدم : الشديد ،
والوغم : القتال في الحرب . و « أجدر » في الأصل : « أجرد » وهو تحريف .
(٢) هذا رأي البصريين ، انظر الإنصاف ٣٤١ ، وأما الشجري ١٠٣/٢ ،
وأسرار العربية ٩٤

(٣) في الأصل : « يا الله » وهو تحريف . (٤) الأنفال ٣٢ (٥) آل عمران ٢٦
(٦) قوله : « يَا اللَّهُمَّ » غير واضح في الأصل .
(٧) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في الفراء ٢٠٣/١ ، واللامات ٨٦ ، والمقرب ١٨٣/١ ،
والإنصاف ٣٤٢ ، واللسان (أله) ، والهمع ١٥٧/٢

٤٠٩ - وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ : يَا اللَّهُمَّ مَا
ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

وقال آخر (١) :

٤١٠ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ مَا

وإثنا زِيدَتْ للتعظيم (٢) / في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياء انفرد بها
دون الأسماء ذكرتها في كتاب « التحلية في البسمة والتحلية » زِيدَتْ مُشَدَّدَةً
لأنها عوضٌ من حرفين ، وهما الياء والألف في « يا » قبلها .

١٤٤

وزعم الفراء أن الميم منقطعة من « آمنا » ، كأن الفاعل اللهم يقول : يا الله (٣)
آمنا ، وهذا فاسدٌ لوجوه منها : أنها لو كانت الميم من آمنا منقطعةً لجمع بينها
وبين « يا » في الكلام ولم يجتمعا ، ومنها : أنها لو كانت منقطعةً منها ما اجتمعت
معهما وهي تجتمع معها ، فيقال : اللهم آمنا ، ولا يُجمع (٤) بين الشيء وما اقتطع
منه ، ومنها : أنها يُدعى بها مع غير « آمنا » ، فيقال : اللهم خذ الكفار ، وأنزل
علينا الغيث ، ونحو ذلك من الأشياء المدعو بها ، [فهي] لا ترتبط مع « آمنا » .

النوع الثالث : أن تكون في آخر الكلمة للتكثير ، وذلك قولهم : « سَدَقْ ،
للكبير الشدق ، و « زُرُقْ ، للكثير الزُرقة و « سُتْهُمْ ، للكثير الاست ،

(١) نسبة أبو زيد في النوادر ١٦٥ إلى أبي خراش الهذلي ، وهو في المحصص ١/١٣٧ .
والإنصاف ٣٤١ ، وابن يعين ١٦/٢ وفيه « دعوت » عوضاً من « أقول » وابن عقيل
١٣/٤ ، والأشعري ٤٤٩ ، والخزائن ٢/٢٩٥

(٢) في الأصل : « للتعظيم » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « يا لله » ، وهو تحريف . وصاحب أمرار العربية ٩٤ ينقل عن
الفراء أن الأصل عنده : يا الله آمنا بخير .

(٤) في الأصل : « تجتمع » وهو تصحيف .

و «فَسَحْمٌ» ، للمكان الكثير الفسحة ، و «سَجْعُمٌ» ، للكثير الشجاعة كما قال : (١)

٤١١ - قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَانِ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وكذلك امرأةٌ خَدَلُمَ للخدلةِ الساقِ أي المثلثتها ، كما قال الشاعر (٢) :

٤١٢ - لَيْسَتْ بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُسْتَهُمْ وَلَا بِكَرَوَاءَ وَلَكِنْ خَدَلُمَ

ومن ذلك في الضمائر نحو : هما وهم ، وكما وكم ، وأنتم وأنتم ، زِيدَتْ دلالةً على تكثير الواحد لِحِيْزِ الاثنين بالآلف بعدهما ، و لِحِيْزِ الجمع بالواو بعدها ، وتلك صِيْغُ مَوْضُوعَةٍ لِلتَّنْيَةِ والجمع ، لَامِثَاءُ حَقِيقَةٌ ولا مجموعة حقيقة لأنَّ حَقِيقَةَ الْمُثْنَى مَا لَحِقَهُ أَفٌّ ونونٌ مكسورةٌ رفعاً ، وباءٌ ونونٌ مكسورةٌ نصباً وخفضاً ، دلالةً على اثنين ، وله مفرد من لفظه ، وحقيقة المجموع ما ألحقته في المذكرِ واواً ونوناً مفتوحةً رفعاً ، وباءٌ ونوناً مفتوحةً نصباً وخفضاً ، إن كان مذكراً مسلماً ، وألفاً وتاءً إن كان مؤنثاً كذلك أو غَيْرَتَهُ (٣) عن المفرد دلالة على ذلك ، وكان له مفرد من لفظه فتقول : زيدان وزيدَيْنِ وزِيدُونِ وزِيدَيْنِ ، وهندان وهندَاتِ ، وزيدود وهنود ، فإن زالَ عن هذا التقيد فهو اسم جمع كرهط ونَفَرٌ ، أو اسم جنس كماء وعَسَلٌ .

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٨٩ ، ونسب في الكتاب ٢٨٦/١ إلى عبد بني عيس ، ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند . وهو في الخصائص ٤٣٠/٢ ، والمغني ٧٨١ ، والأشعري ٣٩٩ ، يصف رجلاً بخشونة القدمين . والأفعوان والشجاع : ضرب من الأفاعي ، والشجعم : الطويل .

(٢) لم أهد إلى قائله ، وهو في المنصف ٢٥/٣ وروايته :

لَيْسَتْ بِكَحَلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمَ وَلَا بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُسْتَهُمْ

والمتم ٢٤١ ، واللسان والتاج (كرا) . والرسحاء : القليلة لحم الإلية والفخذين ، والسهم : الكبيرة العجز ، والكرواء : اندقيقة الساقين والذراعين ، وفي الأصل «برحاء» وهو تحريف .

(٣) قوله : «غيرته» غير واضح في الأصل .

وأما الأفعال فلم تجسء الميم فيها مزبدة إلا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يُقاس عليها (١) ، فمن ذلك قولهم : تَمَسَّكَنَّ الرجلُ من السكون ، وتَمَدَّرَع من الدروع ، وتَمَتَّدَل من التمدل وهو المسج بالميم بدل ، وتَمَسَّلَمَ إذا دخل في المسلمين من السلم ، وتَمَرَّحَكَ الله من الرَّحَب ، وهو السَّعة ، وتَمَسَّهَكَ من السهولة وتَمَخَّرَقَ الرجلُ / من الخرق وهو الاتساع وفلانٌ يَتَمَوَّلِي علينا من الولاية . ١٤٥

★ ★ ★

القسم التي هي فيه بدل من أصل لها في الكلام ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من التنوين إذا التقى مع الباء في كلمة أخرى نحو قولك : « عليمٌ بذاتِ الصدور » (٢) و « عليمٌ بالظالمين » (٣) و « بصيرٌ بما يعملون » (٤) ، وشبه ذلك ، وسواء كان التنوين في مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مخفوضٍ ، كان إما كان من وجوه المذكورة في باب النون ، لاخلاف في هذا بين العرب والقراء .

وإنما أُبدلَ التنوين ميماً في هذا الموضع لكون النون بعيدةً من الباء في المخرج ، فلم يُمكنهم إدغامها فأبدلوا إلى حرف لا يُدغم فيها مراعاةً لها ويقرب (٥) منها في المخرج ، إذ هما من الشفتين فصارت حالةً بين حالتين لضرب من التخفيف فإذا أبدلوا ميماً لذلك ، فلا يصح إدغامها في الباء لذهاب الغنة ولكن تكون ظاهرة ميماً خالصة فيها غنة ، لأنها أختُ النون فيها ، ولذلك مُخَصَّتْ بالبدل منها ، فينبغي أن يُنطق بها ميماً بغنة ، كما يُنطق بها ساكنة وحدها ، ولا بد من إظهار الجهر في الباء مع ذلك إذ هي حرف مجهور ، وإنما نَبَّهْتُ على هذا لأنني رأيت بعض متحلي القراءة والعلم بها يقرأها مدغمةً في الباء ولا يُبقي لها غنة ، وهو خطأ لما ذكرت لك فتفهّمه .

(١) انظر المتع ٢٤٢ (٢) الأنفال : ٤٣ (٣) البقرة ١٥

(٤) المائة ٧١ (٥) في الأصل : « وتقرّب » وهو تصحيف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من النون في نفس الكلمة أو في آخرها إذا اتصلت بها باءٌ أيضاً في نفس الكلمة أو من كلمة أخرى ، فالتى هي في نفس الكلمة نحو *عَمَّير* في *عَمَّير* ، و *شَمْبَاء* في *شَمْبَاء* ^(١) ، قال تعالى : « فَعَمَّيْتُ » عليهم الأمباء يومئذ ^(٢) وأصله : الأنباء ، فقلبت النون ميماً مع الباء للعلّة المذكورة في التنوين منها في الموضع قبل هذا ، والتي في آخر الكلمة مع الباء من كلمة أخرى ^(٣) نحو : *مِنْ* بعد ، و *مِنْ* بعيد ، تقول : *مِم* بعد ، و *مِم* بعيد ، وكذلك تقول في النون الحفيفة مع الباء نحو : لا تضرب بكراً ^(٤) ولا تضربن بكراً ، قال الله تعالى : « مِنْ بعد ما جاءتهمُ اليَدِينَةُ » ^(٥) ، و « لَنَنسِفَنَّهُ » [بالناصية] ^(٦) ، فلا خلاف أيضاً ^(٧) في هذا بين العرب والقراء كالتنوين المذكور قبل ، والعلّة المذكورة في الموضعين واحدة ، فتفهمها تُصِيبُ بحول الله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من لام التعريف ^(٨) ، ولم يأتِ ذلك فيما أعلم إلا ما روي عن النعمان بن تُولُب قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « ليسَ من أمِّ برٍّ أم صِيَامٍ » ^(٩) في أم سفر ^(١٠) ، المعنى : ليس من البرِّ الصيام في السفر . قال بعضُ المحَدِّثين : لم يروِ النعمان بن تُولُب عن النبي ﷺ غير هذا الحديث فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه .

(١) لشمباء : العذبة الفم (٢) القصص ٦٦

(٣) قوله « أخرى » غير واضح في الأصل .

(٤) ليس ثمة شاهد في هذا المثال ، لعل العبارة « تقول في نحو لا تضرب بكراً : لا تضربن بكراً » .

(٥) البَيِّنَةُ ٤ (٦) العلق ١٥

(٧) قوله : « أيضاً » غير واضح في الأصل .

(٨) قال صاحب الجنى ٥٣ : « في عدِّ هذه الميم من حروف المعاني نظر لأنّها بدل لا أصل » .

(٩) في الأصل : « الصيام » وهو تحريف .

(١٠) لم أجده على هذه اللغة لغة حمير ، وإنما هو بأل التعريف في البخاري ٣٠/٣ ،

ومسلم ١٤٢/٣ ، وأبو داود ٥٦١/١ عن جابر ، وابن ماجه ٥٣٢/١ عن ابن عمر ، وأحمد ٤٣٤/٥

باب الميم المركبة

اعلم أنّ الميم تتركَّبُ مع غيرها من الحروف ، مع الألف : ما ، ومع
الذال : مُذْ ، ومع النون مكسورة : مِنْ ، ومضمومة : مُنْ ، ومع
النون والذال : منذ ، ومع العين : مع ، فتلك ستة أحرف .

باب ما ^(١)

اعلم أنّ « ما » في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً ،
وذلك بحسب عَوْدِ الضمير عليه وعدم عَوْدِهِ وقريئة الكلام ، وحظُّنا من القسمين
الحرفية ، وهي التي يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف نفى ، وتنقسم لهذا المعنى قسمين :
قسمٌ يدخل على المبتدأ والخبر ، وقسم لا يدخل عليها .

فالقسم الذي يدخل على المبتدأ والخبر للعرب فيها مذاهب : مذهب أهل
الحجاز ونجد أن يُجَرِّوها مُجرى ليس ، فيرفعون بها المبتدأ اسماً لها وينصيرون
خبره خبراً لها ، فيقولون : ما زيدٌ قائماً ، وما عبدُ الله راكباً ، وذلك تشبيهاً
لها بليس ، إذ هي للنفي مثلها ، وداخلةٌ على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال ، وزاد
بعضهم : وتدخل الباء في الخبر كما تدخل في خبر ليس ، فتقول : ما زيدٌ بقائمٍ ،
كما تقول : ليس زيدٌ بقائمٍ ^(٢) .

(١) انظر في « ما » : المقتضب ٤١/١ - ٤٨ ، الأضداد : ١٩٥ ، الأزهية ٧١ ، أمالي
الشجري ٢٣٢/٢ ، القرب ١٠٢/١ ، ابن يعيش ١٠٧/٨ - ١٤٢ ، أسرار العربية ٥٩ ،
الجنى ١٢٩ ، المغني ٣٢٧

(٢) لعل المؤلف يتقل عن أسرار العربية ما يعرضه في هذا الحرف ، فثمة تشابه حرفي
واضح ، انظر ٥٩ وما بعد .

إلا أنهم لا يُعمِلونها عملها إلا بثلاثة شروط : الأول : ألا يدخل على الخبر « إلا » ، فيصير موجباً فينقض التشبيه من جهة النفي إذا دخلت ، يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، الثاني ألا يتقدم الخبر على الاسم ، فإن تقدم ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر لأنها حرف ضعيف لا يقوى قوة ليس ، إذ هي فعل على مذكور في بابها ، وعمل « ما » ، بحق^(١) الشبه كما ذكر ، الثالث : ألا تدخل عليها « إن » ، الزائدة لشبهها بالنافية ، فكانت تدخل نفي على نفي فصار إيجاباً ، فنقول : ما زيد إلا قائم ، وما قائم إلا أنت ، وما إن زيد قائم ، قال الله تعالى : « ما هذا بشراً »^(٢) فهذا اجتمعت فيه الشروط ، وقال تعالى : « ما أنتم إلا بشر مثلنا »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٤١٣ - فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةٌ آخَرِينَا
فأما قول الشاعر^(٥) :

٤١٤ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجَنُونًا بِأَهْلِهِ

وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فنصب الخبر ، و « إلا » داخلة عليه فيتخرج على أن يكون « منجنوناً » مصدراً مشبهاً كأنه قال : يدور دوراً مثل دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومضافها ، وأقيم المضاف إليه / مقام المصدر الأول ، كما قال الشاعر :
١٤٧ - وهو امرؤ القيس^(٦) -

(١) في الأصل : « وبحق » والوار مقحمة ،

(٢) يوسف ٣١ (٣) يس ١٥ (٤) تقدم برقم ١٣١

(٥) لم أفتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٠٣/١ ، وابن يعيش ٧٥/٨ ، والمغني ٧٦ ، والأشعري ١٢١ ، وشواهد المغني ٢١٩ ، والخزانة ١٣٠/٤ . والمنجنون : الدلّاب الذي يُستقى عليه .

(٦) الديوان ١٥ ، والمتن ٥٧٢ ، وابن عقيل ٩٦/١

٤١٥ - إذا التَفَتَتْ نَحْوِي تَصَوَّعَ رِيحُهَا

نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرَنُفْلُ

أي تَصَوَّعًا مثل تَصَوَّعِ نَسِيمٍ ، فجذب ما قبل « نَسِيمٍ » وأقامه مقام المصدر الأول ، فاعلمه ، ويكون « مُعَذَّبًا » مصدرًا معناه : تعذيبًا ، أي : يُعَذَّبُ تعذيبًا ، كما قالوا : ما أنتَ إِلَّا سِيرًا ، أي تسيرُ سيرًا ، ومعذبٌ كـ : مُمزَّقٌ في قوله تعالى : « وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ » (١) .

وأمَّا قول الآخر (٢) :

٤١٦ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فَنَصَبَ « مِثْلًا » وهو خبرٌ مقدم ، فيتخرجُ على أنه لحق « مثل ما أشكم تنطقون » (٣) ، على قراءة مَنْ فَتَحَ « مِثْلًا » ، قال الشاعر (٤) :

٤١٧ - تَتَدَاعَى مَنَحِرَاهُ بِيَدِمٍ مِثْلَ مَا أَثَرَا حُمَاضُ الْجَبَلِ

وقيل : إنَّ البيتَ للفرزدق وهو تميمي ، فلمَّا صار إلى الحجاز سمع عربَه ينصبون خبرَ « ما » مع التأخير فظنَّ أنَّ مذهبهم مع التقديم ذاك ، فنطقَ به

(١) سبأ ١٩ ، وانظر المقرب ١٠٣/١

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢٣ ، والكتاب ٦/١ ، ومجالس العلماء ١١٣ ،

والمقرب ١٠٢/١ ، والمغني ٨٧ ، والأشعوني ١١١ ، والعيني ٩٦/٢ ، والخزانة ١٣٣/٤

(٣) نص الآية : « فَوَرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ ... » الداريات ٢٣ . وقراءة العامة بالفتح ، وقرأ حمزة والكسائي والأعشى وأبو بكر « مثل » بالرفع على أنه صفة لـ « حق » قبلها ، انظر القرطبي ٦٢١٣ ، النشر ٣٦١/٢

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٠٢/١ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ، واللسان

(حمض) . ويبدو أن المؤلف يرى أن « مثله » مرفوع إِلَّا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني ، وانظر في هذه المسألة : ابن يعيش ١٣٥/٨ ، المقرب ١٠٢/١

على لغتهم فغلط ، وهذا فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنَّ العربيَّ إذا تكلم على لغة قومه فلا بدَّ أنْ يأتيَ بها كما يأتون ، ولا يخرج عن لغتهم إلى الفساد ، والوجه الآخر : أنَّ العربيَّ لا يقيسُ تأخيراً على تقديم ولا يتفقّه ، وإنَّما ذلك حظُّ النحويِّ وإنَّما ينطق العربيُّ بلغته الطبيعيَّة ، وإنَّما يسمعُ ولا يقول شيئاً لا يقوله قومه وأهلُ لغته ، ولا غير أهل لغته ، فيلحنُ ، وإنَّما اللحنُ في حقنا خاصة .

ومذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس ، ولا يراعون تشبيهاً ، وإنَّما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال ، وما لا يختصُّ بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل ، وهذا أصلٌ يجب اتباعه في باب عمل الحروف وعدم عملها فإنه ينتفع به في العربية ، فاعلمه .

والقسم الذي لا تدخل عليها ^(١) هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع ، فإذا دخلتْ على الماضي تركتهُ على معناه من الماضي ، وإذا دخلتْ على المضارع خلصتهُ للحال فنقول : ما قام زيدٌ ، وما يقوم زيدٌ ، فإن قلت : « ما يقوم زيدٌ غداً ، فالحكم لـ « غداً » في التخليص للمستقبل ، فإذا لم يدخل عليه « غداً » ، ولا غيرها من المخلصات للاستقبال فحينئذ تكون مخلصَةً للحال ، وهذا بحكم الاستقرار ، قال الله تعالى : « وما كانوا مؤمنين » ^(٢) / وقال تعالى : « وما يعلمُ جنودَ ربِّك إلا هو » ^(٣) ولا عمل لها في الفعل لعدم ^(٤) اختصاصها به ، فاعلمه .

١٤٨

الموضع الثاني : أن تكون مصدريةً ، ومعنى ذلك أنَّها تُصيرُ الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه ، وتدخل على الجملة الفعلية غالباً كقولك : أعجبتني ما صنعتُ ، وعملتُ ما عملتُ ، وعجبتُ مما فعلتُ أو تفعلُ ، أي : صنعك ^(٥) وعملك و [مِنْ] فعلك ، قال الله تعالى : « واللهُ يعلمُ

(١) أي : على المبتدأ والخبر . (٢) الأعراف ٧٢

(٣) المدثر ٣١ (٤) في الأصل : « إلا لعدم » و « إلا » مقحمة .

(٥) في الأصل : « من صنعك » و « من » مقحمة .

ماتصنعون ، ^(١) و « الله عليم بما يفعلون » ^(٢) و « لا أعبد ما تعبدون » ^(٣) ، وهو كثير ، وقد يجوز بعدها الجملة الاسمية قليلاً ، قال الشاعر ^(٤) :

٤١٨ - أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

واعلم أنه قد يتسامح في المصدرية فتعرب ظرفاً لا قامتها مقام الظرف ، نحو قولك : « لا أكلّمك ما طلعت الشمس وما غاب القمر » ، وما قام الليل والنهار . والتقدير : زمان طلوع الشمس ومدة مغيب القمر ومدة دوام الليل والنهار ، قال الله تعالى : « ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون » ^(٥) ، أي : مدة استطاعتهم السمع ومدة كونهم مبصرين .

وإذا أضيف « كل » إليها أعربت ظرفاً بإعرابها نحو قولك : « لا أكلّمك كلّما طلعت الشمس وكلما غاب القمر » ، قال الله تعالى : « كلّما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله » ^(٦) ، وقال الشاعر ^(٧) :

٤١٩ - بِأَضِيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلدَّمْعِ كُلِّمَا

تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلًا

(١) المنكسوت ٤٥ ، وفي الأصل : « إن الله » وليس ثمة آية على ذلك .

(٢) النور ٤١ (٣) الكافرون ٢

(٤) البيت للمرّار بن منقذ الأسدي ، كما في الكتاب ١١٦/١ ، وهو في منازل الحروف

٦١ ، وأما الشجري ٢٤٢/٢ ، والأزهية ٨٨ ، والمقرب ١٢٩/١ ، والمغني ٣٤٤ ،

واللسان : علق ، وشواهد المغني ٧٢٢ ، والخزانة ٤٩٣/٤ ، منسوباً إلى المرّار بن سعيد الفقعسي . والثغام : شجر إذا يابس صار أبيض ، والخلس من النبات : المختلط رطبةً بياسه .

وانظر رأي الهروي في « ما » هنا : الأزهية ٨٨

(٥) هود ٥٠ (٦) المائدة ٦٤

(٧) الصدر في الأصل وقع فيه سقط وتحريف .

مَا ضِيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ أَلَمًا كُلِّمَا

وهو لذي الرمة ، في ديوانه ٦٧١ ، وتعلب ٣٤٥/٢ ، والقالي ٢٠٦/١

واعلم أنه لا يجوز [تقديم] شيء من صلة هذه المصدرية - ظرفية - كانت أو غير ظرفية - عليها ، ولا يفصل بينها وبينها ^(١) ، ولا بين أبعاضها بأجنبي ، لأنها معها الكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة لا يقدمُ بعض حروفها على بعض ولا يفصلُ بما ليس منها .

و « ما » هذه عند البصريين حرفٌ ، لأنها لا يعود عليها ضميرٌ من صلتها ، وبهذا يُفرَّقُ بين حرف الموصولات واسمها وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً ، ويعيدُ عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعدٍّ ، وكذلك إن كان الفعل متعدِّياً ، فإذا قلتَ : « أعجبتني ما صنعت » ، فتقديره عندهم : ما صنعت ، فالهاءُ تعود على « ما » التقدير عندهم : الصنع الذي صنعت ، وهذا تكلفٌ لا ضرورةً تدعو إليه ، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضميرُ المصدر بارزاً نحو قوله ^(٢) :

٤٢٠ - هذا سُراقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

أي : يدرس الدرس ، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضميرٌ فلا حاجةً تدعو إلى تقديره ، إذ الفائدة تحصل دونهُ ، فاعلمه / .

١٤٩

الموضع الثالث : أن تكونَ زائدةٌ ، وأنواعها في هذا الموضع تتشعبُ ، لكنْ تنحصرُ في أربعة أقسام : قسمٌ يكونُ دخولُها كخروجها ، وقسمٌ يلزمُ في اللفظ ، وقسمٌ تكفُّ عن عمل ما تدخلُ معه ، وقسمٌ توطئُ لدخول ما اتصل به للدخول على ما لم يكن له دخولٌ عليه .

القسم الأول : أن تقع بعدَ « إذا » الظرفية ، جائزةٌ قياساً نحو : إذا ما قمتَ أكرمتك ، وإذا ما جلستَ أجلس ، قال الشاعر ^(٣) :

(١) أي : بين ما المصدرية وصلتها . (٢) تقدم برقم : ٣٢٨
(٣) البيت لجمفر بن عثبة الحارثي ، كما في الحماسة ١/ ١٣٤ ، وانعني لن : أخبر من بوتي .

٤٢١ - إِذَا مَا أَتَيْتَ الْحَارِثِيَّاتِ فَاَنْعِنِي لَهْنٌ وَخَبْرُهُنَّ أَلَّا تَلَا قِيَا
وقال آخر (١) :

٤٢٢ - إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا اخْرَفَتْ لَهُ
بشَقٌّ ، وَشَقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ

أي : إذا أتيت ، وإذا بكى . وبعد « إن » ، الشرطة جائزة أيضا قياساً
نحو : « إماً تقومن فإني أقوم » ، قال الله تعالى : « فإمّا تنقطنهم في الحرب فشرّد
بهم من خلفهم » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٣ - فَإِمَّا تَرِينِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى رِبَهَا
أي : فإن تنقطنهم ، وإن تربني . وبعد الكاف في نحو : « فعلت كما فعلك
وكما زيد » ، أي : كفعلك وكزيد . وبعد « كي » ، الناصبة في نحو قول الشاعر (٤) :

٤٢٤ - أَرَدْتُ لَكِيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتَرُكَهَا شَنًّا بَيِّدَاءَ بَلَقَمِ
أي : لكي تطير ، وما وأن زائدتان ، وبعد « ليت » ، إذا كانت عاملة نحو قوله (٥) :

٤٢٥ - أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
وبعد « رب » ، في نحو قوله (٦) :

٤٢٦ - رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلٍ

أي : رب ضرب ، وبين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى : « فبأرحمة من
الله لئن لم » (٧) و « فبأ تقضيهم ميثاقهم » (٨) أي : فبرحمته وينقضهم ، ففي هذه

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٢ (٢) الأنفال ٥٧

(٣) تقدم برقم ١٢١ (٤) تقدم برقم ٢٨٧ (٥) تقدم برقم ٣٩٩

(٦) تقدم برقم ٢٤٥ (٧) آل عمران ١٥٩ (٨) النساء ١٥٥

الموضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد ، وما عداها
فموقوفٌ على السماع كقوله (١) :

٤٢٧ - أَيَا ظَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَفْنَى بِأَيِّ

القسم الثاني اللازم للكلمة نحو قولهم : ضربته ضرباً ما ودققته دقاً ما وقولهم :
افعلْ ذلك أمراً ما ، أي : أول كل شيء ، على أن بعضهم قد زعم أن « ما » في
هذا الموضع اسمٌ في معنى الصفة للتعظيم والتكثير ، والصحيح أنها حرفٌ يفيد
التوكيد كما تفيد النون في نحو : لتضربن وتكسرين ، وتقديرُ الحرف مكانَ
الاسم لا يخرجُه بمجردِ التقديرِ إلى الاسمِية ، وقد مضى الكلام في هذا .

وهذا النوع من الزيادة اللازمة الذكر (٢) لتصلح اللفظ ، إذ هي زائدةٌ في
الأصل على الكلمة ، وأفادت فيها معنا (٣) معنى يزول بزوالها ، فهي كالألف
واللام في الذي والتي واللات والعزى / والآن ، لأن تلك الأسماء معارفٌ لغيرها
وإنما لزم اللفظة لتصلحها (٤) ، ولمعنى آخر ليس هذا موضع ذكره .

القسم الثالث : المتغيرة بالكف (٥) عن العمل ، وتسمى « الكافّة » وهي
اللاحقة لـ « إن » وأن » وكأن » وليت ولعل » ورب » وبين » ، هذه الحروف كلها
أصلها العمل فيما بعدها كما ذكر في أبوابها ويُذكر ، فإذا دخلت « ما » عليها
إذ ذاك كفتها عن العمل من نصب ورفع وخفض فارتفع على الابتداء والخبر
فتقول : إنما زيد قائمٌ ، وعلتُ أنها عمرو منطق ، وكأشما أخوك شاخصٌ ،
وليئنا بكرٌ قادمٌ ، ولكننا (٦) أخوك ذاهبٌ ، ولعلنا عبدُ الله راكبٌ ، وربما الرجلُ

(١) تقدم برقم ٢٦٢ (٢) قوله : « الذكر » غير واضح في الأصل .

(٣) أي : أفادت في الكلمة مع « ما » .

(٤) في الأصل : « لصلاحها » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « بالكاف » وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « لكيا » وهو تحريف .

ذاهبٌ ، وبينما عبدُ الله قائمٌ أقبل عمروٌ ، قال الله تعالى : « إني أنا الله واحدٌ » (١) ،
وقال تعالى : « اعلموا أني الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٨ - وَكَأَنَّمَا بَدْرٌ وَصِيلٌ كُتِفَةٌ وَكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامٌ
وقال آخر (٤)

٤٢٩ - رَبُّمَا الطَّاعِنُ الْمُؤْتَلُ فِيهِمْ
وقال آخر (٥) :

٤٣٠ - أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
برفع الحمام ، وقال الآخر (٦) :

٤٣١ - وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ

إذ هو في الرُّمَسِ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ
القسم الرابع : الموطئة : وهي الداخلة على « إن » ، و « أن » ، و « كأن » ،
و « لكن » ، و « لعل » ، و « رب » ، المذكورات ، إذا دخل شيءٌ من ذلك على
الفعل لأنه عاملٌ في الأسماء كما ذكر ، فإذا دخلت « ما » المذكورة وطأت
ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل ، فلذلك قيل لها موطئة ، وبعضهم
يقول : مهيئة ، لأنها أيضاً تهَيَّءُ ذلك للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبلها ،
فتقول : إني يقومُ زيدٌ ، وعلمتُ أني يقومُ زيدٌ ، وكأنما يقومُ زيدٌ ، ولكنما يقومُ

(١) النساء ١٧١ (٢) محمد ٣٦

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٦ . يقول : كأن هذه المراضع
متصلة لسرعة ناقته .

(٤) تقدم برقم ٢٤٣ (٥) تقدم برقم ٣٩٩

(٦) نسب في اللسان : « دهر » إلى عثير بن لبيد العذري ، أو لحريث بن جيلة
العذري ، ونسب في التاج : « دهر » إلى أبي عينة المهلي . وهو في مر الصناعة ٢٥٧ .
وأما القالي ١٧٧/٢

زيدٌ ، ولعلَّنا يقوم زيدٌ ، وربما يقوم زيد ، قال الله تعالى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » (١) ، وقال : « إِنَّمَا يَأْتِيَكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ » (٢) ، وقال : « كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ » (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٤٣٢ - وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أُمَّالِي

وقال آخر (٥) :

٤٣٣ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاعَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا

وقال تعالى : « رَبِّمَا بَوَّذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ » (٦) .

باب مُذْ (٧)

اعلم أن « مُذْ » يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً ، فإذا كان مرفوعاً فهي اسمٌ ، ولا حاجة / لنا بالكلام عليها إذ ذاك ، وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرفٌ جرٌّ تعلقٌ بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره ، أو ربما بعدها إن أخر (٨) عن مرتبته من التقديم .

(١) فاطر ٢٨ (٢) هود ٣٣ (٣) الأنعام ١٢٥

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٩ ، واللسان (أتل) ، والمغني ٢٨٤ ، وابن يعيش ٧٩/١ ، والميني ٤٥/٣ ، والهمع ١١٠/٢ ، وشواهد المغني ٨٨٠

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٣/١ ، والأزهية ٨٧ ، وأمالى الشجري ٢٤١/٢ ، وابن يعيش ٥٤/٨ ، والمغني ٣٢٠ ، والأشئوني ١٤٣ ، وشواهد المغني ٣٩٣

(٦) الحجر ٢

(٧) انظر في « مذ » : المقتضب ٣٠/٣ ، أسرار العربية ١٠٧ ، الإنصاف ٣٨٢ ، المقرب ٢٠١/١ ، والخصص ٥٣/١٤ ، والجنى ١٢١ ، والمغني ٣٧٢ ، والهمع ٢١٦/١ .

(٨) في الأصل : « وخر » .

ثم إنَّها لا يخلو أن تدخل على ما أنتَ فيه من الزمان كالساعة والوقت واليوم والحين أو الآن أو شبه ذلك ، أو تدخلَ على زمان ماضٍ ، فإنْ دخلتَ على ما أنتَ فيه كما ذكرَ فبابُها الحُفْضُ ، لا تخرُجُ عنه وتتقدَّرُ به في ، الظرفية فيكون معناها الوعاء فتقول : « ما رأيتُه مذ يومنا ومذ وقتنا ومذ حاضرتنا ومذ الآن ، ، أي : في هذه الأوقات .

وإنْ دخلتَ على زمانٍ ماضٍ فالحُفْضُ لها فيه قليلٌ ، والبابُ الكثيرُ الرفعُ فهي حينئذٍ اسمٌ .

ثم إنَّ الماضيَ كي تخفِضَه لا يخلو أن يكونَ معدوداً أو غيرَ معدودٍ فإنْ كانَ معدوداً كانتَ حرفٌ غايَةٌ في المعنى ، نحو : « ما رأيتُه مذ يومين ومذ ثلاثة أيام ، ، والمعنى : أمدٌ انقطاعِ الرؤيةِ يومان أو ثلاثة أيام

وإنْ كانَ غيرَ معدودٍ كانتَ لابتداءِ الغايةِ كـ « من » في الأمكنةِ نحو قولك : ما رأيتُه مذ يوم الخميس ، المعنى : أمدُ ابتداءِ انقطاعِ الرؤيةِ يوم الخميس قال الشاعر (١) :

٤٣٤ - لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ

رواه بعضهم : منْ حِجَجٍ ومنْ دهرٍ ، على تقديرٍ : منْ تمرٍّ حِجَجٍ ، ومنْ تمرٍّ دهرٍ ، لأنَّ « منْ » لا تدخلُ على الأزمنة (٢) ، فإنْ دخلتْ فعلى تقديرٍ محروٍ غيرَ زمانٍ مُحذِفٍ وأقيم الزمانُ المضافُ إليه مُقامه كقوله تعالى :

(١) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٦ وروايته : من « حِجَجٍ » ، والأزمنة ٢٩٢ - ٢٩٣ والخصص ٦٩/١٤ . وابن يمش ١١/٨ ، والإنصاف ٢٧١ ، واللسان (حِجَر) ، والمغني ٣٧٣ ، وشواهد ٧٥٠ ، والخزانة ١٢٦/٤ . والقناة : الجبل الصغير ، أقنوين : خلون .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « من » يجوز استعمالها في الزمان والمكان . ودعّب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان ، انظر الانصاف ٣٧٠

«تَسْجُدُ أُنْسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ»^(١) ، أي : من تأيس أول يوم ، وكذلك قول الشاعر^(٢) :

٤٣٥ - مِنْ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى

مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

أي : من طلوع الصبح ، والكوفيون يجيئون دخولها على الأذنة بمنزلة « منذ » كما ذكرت لك ، والصحيح ما ذكرت لك من التقدير بعدها ، لأنه الباب فيها ، وإذا أمكن أن يطرّد الباب في شيء كان أولى .

واعلم أن « منذ » المذكورة لا يتقدمها في الأفعال إلا « النفي » نحو : ما رأيت منذ يومنا ، أو الموجب الدائم نحو : سرت منذ يومنا ، ولا تدخل إلا على الزمان لفظاً كما ذكر أو تقديراً نحو : ما رأيت منذ أن الله خلقني ، التقدير : منذ زمن خلق الله إياي ، وكذلك قولهم : ما رأيت منذ الحجاج أمير ، التقدير : منذ زمان أماره الحجاج .

وإذا وقع بعدها الزمان فمن العرب من يعتد بالزمان كله / في العمل أو ١٥٢ فيه ، ومنهم من يعتد بالظرفين ، ومنهم من يعتد بالأقل دون الأكثر ، ولا يقولون سرت [منذ] يومين أو ثلاثة أيام ، ويريدون بعضها^(٣) .

واختاف النحويون : هل هي حرف قائم بنفسه أو هي مقتطعة من « منذ »

(١) التوبة ١٠٨

(٢) البيت للحصين بن الحمام المري كما في الفضليات ٦٥ وروايته :

لَدُنْ غَدْوَةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ مَا تَرَى مِنْ الْخَيْلِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

وهو في الحماسة ١٤٦/١ ، والقرب ١٩٨/١ ، والخزانة ٣٢٣/٢ . والخارجي من الخيل الجواد في غير نسب تقدم له ، كأنه ينبغ بالجوذة . ومن الناس من يخرج شجاعاً وهو ابن جبان . والموسم : الذي عليه علامة يعرف بها .

(٣) انظر القرب ٢٠١/١

فقال بعضهم : هي حرف قائم بنفسه غير مقطوع لأنه مبني متوغل في البناء لا يُطلب له وزن ، وقال بعضهم ^(١) : هو مقطوع من منذ واستدل بأنه إذا صغر قيل فيه : مُنِيْد ، والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقطوع من « منذ » بدليل التغير المذكور وهو يرد الأشياء إلى أصولها ، وأمّا إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه ، لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل ، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف ^(٢) .

باب من المكسورة الميم ^(٣)

اعلم أن « من » تنقسم قسمين : قسم لا تكون زائدة وقسم تكون زائدة . فالقسم الذي لا تكون زائدة لها خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون لابتداء الغاية في المن فهي بمنزلة « مذ » في الزمان فتقول : رأيت الهلال من داري ، وجلبت الطعام من البصرة إلى الكوفة ، قال الله تعالى : « من ورائهم جهنم » ^(٤) وقال « من وراء حجاب » ^(٥) ، وقال : « والله من ورائهم محيط » ^(٦) ، ولا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر ، كما ذكر في باب « مذ » .

-
- (١) نسبة صاحب الجنى ١٢٢ ، إل الجهور ، وذكر أدلتهم .
(٢) نقل هذا الرأي عن المؤلف كل من : الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٤ ، الأشموني ٢٢٩/٢ (مع الصبان ط الحلبي) ، وشرح التصريح للأزهري ٢١/٢
(٣) انظر في « من » : الأضداد ٢٥٢ ، الأزهية ٢٣٢ ، أمالي الشجري ٣٠٩/٢ ، المقرب ١٩٧/١ ، ابن يعيش ١٠/٤ ، ١٠/٨ ، ١٣٧ ، الجنى ١٢٣ ، أمرار العربية ١٠٤ ، المغني ٣٥٣
(٤) الجاثية ١٠
(٥) الأحزاب ٥٣ ، ونص الآية : « وإذا سألتهم من متاعاً فسألوه من وراء حجاب » وفي الأصل : « ومن » والواو مقحمة .
(٦) البروج ٢٠

الموضع الثاني : أن تكون لابتداء الغاية وانتهائها ^(١) ، نحو : أخذتُ
الدرهم من الكيس من داري .

الموضع الثالث : أن تكون لبيان الجنس نحو قولك : قبضتُ رطلاً من
قمح وكراً ^(٢) من شعير ، ومنّا ^(٣) من مهن ، وخاتماً من حديد ، ومشيتُ
ميلاً من الأرض ، قال الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ^(٤) » ،
وقال : « وما أنفقوا من أموالهم » ^(٥) ، وأما قوله تعالى : « ويُنزّل من
السماء من جبالٍ فيها من بردٍ » ^(٦) فـ « من » الأولى فيها لابتداء الغاية كما تقدّم ،
و « من » الثانية لبيان الجنس ، والمعنى : من جبالٍ من بردٍ في السماء .
وقد قيل إنها لغير ذلك وهذا أظهر .

الموضع الرابع : أن تكون للتبعض نحو : « كل من هذا الطعام والبس
من هذه الثياب وخذ من هذه الدراهم » ، ومنه قوله تعالى : « لَن تَنَالُوا الْبِرَّ
حَتَّى تَنفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ » ^(٧) وَتَحْتَمِلُ « مِنْ » في قوله تعالى : وَكُلُوا مِمَّا
رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً ، ^(٨) أن يكون المعنى : بعض ما رزقكم الله .
وكثيراً ما تقرب التي للتبعض من التي لبيان الجنس ، حتى لا يفرقَ بينها إلا
بمعنى خفي ، وهو أن التي للتبعض تقدّر بـ « بعض » ، والتي لبيان الجنس
تقدّر بتخصيص الشيء / دون غيره ، فاعلمه .

١٥٣

الموضع الخامس : أن تكون للمزاولة ^(٩) بمعنى « عن » تقول : رويته من
فلانٍ ، وأخذته من حاجةٍ ، قال الله تعالى : « الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ
وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ » ^(١٠) ، أي : عن ذلك كله .

★ ★ ★

-
- (١) قال صاحب الجنى ١٢٥ : « وكون من لانتها الغاية هو قول الكوفيين » .
(٢) الكر : مكيال لأهل العراق . (٣) المن : معيار يوزن به . (٤) التوبة ١٠٣ .
(٥) النساء ٣٤ (٦) النور ٤٣ (٧) آل عمران ٩٢ (٨) المائدة ٨٨
(٩) أي المجازة ، وفي الأصل : « المزاولة » وهو تحريف . (١٠) قريش ٤

القسم الذي تكون فيه زائدة^(١) تنقسم قسمين : قسم لنفي الجنس وقسم لاستغراق نفيه ، ولكل واحد منهما ثلاثة مواضع : النفي والاستفهام والنهي ، وكل واحد منها في الفاعل والمفعول والمبتدأ ، إلا النهي فهو فيها دون المبتدأ .

الموضع الأول : النفي في الفاعل ، نحو : ما قام من رجل ، فهذا لنفي الجنس^(٢) ،
المعنى : ما قام رجل ، وفي المفعول : ما رأيت من رجل ، المعنى : ما رأيت رجلاً ،
وفي المبتدأ : ما لك من حول ولا قوة ، المعنى : ما لك حول ولا قوة ، قال الله تعالى : « ما لكم من إله غيرة »^(٣) ، وتقول في التي لاستغراقه في الفاعل : ما جاء من أحد ، المعنى : ما جاء أحد ، وفي المفعول : ما رأيت من أحد ، أي : ما رأيت أحداً ، وفي المبتدأ : ما في الدار من أحد ، أي : ما في الدار أحد ، قال الشاعر^(٤) :

٤٢٦ - عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين نفي الجنس واستغراق نفيه أن التي لنفي الجنس يحتمل ما بعدها أن ينفي مفردة اللفظي أو جنسه المعنوي ، فيحتمل أن تريد جنس الرجال ، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد ، والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس بكليته ولا تبقي منه شيئاً ، فاعلمه .

الموضع الثاني : الاستفهام في الفاعل ، نحو : هل قام من رجل ، أي : هل قام رجل ، فهذه لنفي الجنس ، وفي المفعول : هل رأيت من رجل ، أي : رجلاً ، وفي المبتدأ : هل في الدار من رجل ، أي : رجل ، قال الشاعر^(٥) :

(١) انظر شروطها في : المغني ٣٥٨

(٢) كتب على جانب الصفحة بخط مغاير الأصل : فهذا المثل يحتمل نفي الوجه الواحد أو الجميع .

(٣) الأعراف ٥٩ (٤) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢ ، صدره :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أُسَائِلُهَا

وهو في اللسان (أصل) ، والأشعوني ٨٢٠ ، والخزانة ١٢٢/٤

(٥) البيت لسيرين أخت مارية القبطية ، وهو في الأغاني ٦٧/١٢ ، والتكملة ٢٤٢/١ ،

وشواهد المغني ٣٣٥ ، والروافي في العروض والقوافي ١٦٨

٤٣٧ - هَلْ عَلَيَّ وَنَحْكَمَا إِنَّ عَشِيقْتُ مِنْ حَرَجٍ

وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل : هل قام من أحدٍ ، أي : هل قام أحدٌ
وفي المفعول : هل رأيت من أحدٍ ، أي : أحدًا ، وفي المبتدأ : هل في الدار
من أحدٍ أي : أحدٌ .

والفرق بين الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينهما في موضع النفي ، فاعرفه .

الموضع الثالث : النهي في الفاعل ، نحو : لا يقيم من رجلٍ ، أي : [لا]

يقيم رجل ، فهذه لنفي الجنس ، وفي المفعول : لا تضرب من رجلٍ ، أي : رجلًا ،
ولا يصحُّ النهي في المبتدأ ، إذ لا يكون إلا في الفعل ، وتقول في الذي لاستغراقه
في الفاعل : لا يقيم من أحدٍ ، أي : أحدٌ ، وفي المفعول : لا تضرب من أحدٍ
أي : أحدًا ، ولا يصحُّ في المبتدأ لما تقدّم ، والفرق بين الجنس واستغراقه في السهي
هو الفرق بينهما في النفي والاستفهام ، فاعلمه .

/ وقد تكونُ « من » زائدة عند الكوفيين في الواجب ، وحكوا : ١٥٤
« قد كان من مطرٍ » ^(١) ، وهو عند البصريين غير الأخفش مؤوّلٌ ، أي :
حادثٌ من مطر ، أو كائن من مطر ، وبعده فهو قليل لا يُقاسُ عليه .

واعلم أن « من » العرب من يحذف نون « من » ، إذا كان بعدها لام التعريف ،
فيقول : مل قوم في : من القوم ، ومِلَّان في : من الآن ، قال الشاعر ^(٢) :

٤٣٨ - أبلغ أبا دختنوس مألكةً غير الذي [قد] يُقال ملكذب
وقال آخر ^(٣) :

(١) انظر المغني ٣٦٠

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١١/١ ، وأما الشجري ٩٧/١ ، وابن
يعيش ١٠٠/٩ ، واللسان (ألك) . والمألكة : الرسالة .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في أمالي القالي ١٤٦/١ ، وهو في الخصائص ٣١٠/١
واللسان : « أين » ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، والشذور ١٢٨ ، والدور ١٧٥/١

٤٣٩ - كَأَنَّهُمَا مِلَّانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدَمَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
أي : من الآن .

باب مَنْ المضمومة الميم^(١)

اعلم أنَّها حرف جريّ تخفضُ المقسمَ به كالباء والواو ، إلاَّ ، أنه اختَصَّ بالدخول على الربِّ ، كما اختصَّت التاء بالدخول على الله ، ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع راء و رَّبَّ .

هذا قول بعضهم ، والأظهرُ عندي أن تكون اسماً مقطوعةً من « ايمن » التي هي اليَمَنُ عند سيبويه رحمه الله ، وجمعُ « يمين » عند الفراء^(٢) ، إذا قالوا : « ايمن الله لأفعلن » ، لَوْجَهَيْنِ : أحدهما : أن معنى « مَنْ » ربي ، و « ايمن الله » واحد ، وليست حرف جَرٍ ، لأنها لو كانت حرف جَرٍ لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها ، ولا يستقيم هنا أيضاً لها لفساد المعنى ، والثاني أننا وجدنا « ايمن » يحذفُ منها النون ، فيقال : « ايمُ الله » ، والألف والياء والنون ، فيقال : « م الله » ، بالفتح والضم والكسر ، فلا يبعدُ أن تحذفَ ألفها وياؤها ، فتبقى « مَنْ » ، فيكون هذا الحذف^(٣) من التصرُّف فيها به ، كما تُصرَّف فيها بغيره من الحذف ، إلاَّ أنَّها لما لزمَت الرفع بالابتداء في القسم لا غير واتصلت بالمقسم به اجتمعت ضمَّةٌ ميمها مع ضمَّةِ نونها مع حركة ما بعدها فجرت مجرى طُنْبٍ وُعُنَى فخُفِّفَتْ بالسكون ، ف قيل : « مَنْ »^(٤) ، كما قيل : طُنْبٍ وُعُنَى ، ولذلك جاز إظهار نونها مع الراء دلالةً على أصل التحريك^(٥) ، كما قال بعضهم في

(١) انظر في « مَنْ » : الجنى الداني ١٢٩

(٢) انظر في هذه المسألة الإنصاف ٤٠٤

(٣) في الأصل : « للحذف » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « ممن » وهو تحريف .

(٥) ولو لم تكن في الأصل حركة لأدغمت النون في الراء .

قوله تعالى : « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ » ^(١) على قراءة « قَتِيل » ^(٢) : « إِنَّ الْأَصْلَ فِي « يَصْبِر » الضم ، ولكنه « سُكِّنَ » لَمَّا حَصَلَتِ الرَّاءُ مضمومةً بين الباءِ المكسورة والفاءِ فصار خروجُ من كسرٍ إلى ضمٍ ، فَتَقَلَّ ، فَخَفَّفَ تخفيف : عَضُدٌ ، وكذلك قول امرئ القيس ^(٣) :

٤٤٠ — فَأَلْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحَقِّبِ

إِنَّ الْبَاءَ مِنْ « أَشْرَبَ » لَمَّا حَصَلَتِ بَيْنَ الرَّاءِ الْمُتَحَرِّكِ وَالغَيْنِ ، فَخَفَّفَتْ لاجتماع الحركات ، وأشبهُ شيء بـ « مَنْ » : « هُنْ » في مثل قول الشاعر ^(٤) : / ١٥٥

٤٤١ — وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمِثْزَرِ

لأنَّه محذوفٌ مثلها ، [و] على حرفين مثلها ، ومضافٌ مثلها ، فهذا وجهٌ . ولنا أنْ نقول بكثرة إضافتها وبكثرة الاقتطاع منها صارت تشبه الحروف فسُكِّنَتْ إجراءً لها مجرى « مُذْ » ، فهذا وجه آخر ، وإنَّما ذكرناها في الحروف ، لأنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ جعلها حرفاً ، والصحيح فيها أنَّها اسمٌ لما ذكرْتُ لك ، فاعلمه .

(١) يوسف ٩٠ ، وقبيل قرأها بإثبات ياء « يتقي » وجزم « يصبر » ، انظر المغني ٥٣٠

(٢) محمد بن عبد الرحيم ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ، توفي سنة ٢٩١ ، انظر النشر ١٢٠/١ ، وطبقات القراء ١٦٦/٢

(٣) الديوان ١٢٢ ، وعجزه :

إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ

والكتاب ٣٥٧/٢ ، والخصائص ٧٤/١ ، والتنبيه ١١٧ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، واللسان (ذلك) ، والشذور ٢١٢ ، والخزانة ٤٦٣/٣ . والمستحق : المكتسب المحتمل ، والواغل : الداخل على القوم يشربون ولم يدع .

(٤) نسب في الدرر ٣٢/١ إلى الأقيشر بن عبد الله الأسدي ، وصدره :

رُحْتُ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهَا

وهو في الكتاب ٣٥٦/١ ، والخصائص ٧٤/١ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والمغني ٥١٦/٤ ، والخزانة ٤٨٥/٤

باب مُنْذُ (١)

اعلم أن « منْذ » يكون أبداً بعده زماناً أو تقدير زمانٍ كما كان ذلك في « منْذ » المتقدمة الذكر ، ويكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً ومجروراً ، والرفع أكثر جحياً بعدها ، نحو : ما رأيت منْذ يوم الجمعة (٢) ، وهي على ذلك اسم . وقد يجيء بعدها مخفوضاً ، فتكون إذ ذاك حرفاً للجر بمنزلة « منْذ » ، إذا خَفَضَتْ ، وحكمها في ذلك حكمُ المذكورة في جميع ما تختصُّ به مما في بابها ، إلا أن الحَفْضَ فيها بعدها - إذا كان - أكثر من « منْذ » ، فقس عليه أحكامها عليها تُصَبُّ إن شاء الله .

باب مع (٣)

اعلم أن « مع » تكون ما كنة العين وتكون متحركتها ، فإذا كانت متحركتها فهي اسمٌ مضاف إلى ما بعدها منصوبٌ على الظرفية وتترنُّ فيقال : معاً ، كما قال الشاعر (٤) :

٤٤٢ - مَكْرَمٌ مَقْبَلٌ مُدْبِرٌ مَعاً
وتأتي مخدوفة الآخر كغد ، ويد ، ودم ، ودخول « مِنْ » معها في قولهم :
« جئتُ مِنْ » معه ، دليلٌ على اسميتها .

(١) انظر في « منْذ » : المقتضب ٣/٣٠ ، والإنصاف ٣٨٢ . والمقرب ٢٠١/١ ، والجنى

٢٠١ ، والمغني ٣٧٢ ، والهمع ٢١٦/١

(٢) انظر في أوجه إعرابها المغني ٣٧٢

(٣) انظر في « مع » : ابن يعيش ٢/١٢٨ ، الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٠ ، الهمع ٢١٧/١

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزة :

كجلمودٍ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عُلِّ

وهو في الكتاب ٣٧٢/٢ ، والخزانة ٣٩٧/٢

وإذا سُكِّنَتْ عنها^(١) فهي إذ ذاك حرفٌ جرٌّ معناه المصاحبة ، والعاملُ فيها فعلٌ وما جرى مجراه كسائر حروف الجرِّ ولا يُحْكَم فيها بحذفٍ ولا وزنٍ ولا يُسألُ عن بنائها لثبوت الحرفية فيها ، وممَّا جاء منها حرفاً قوله^(٢) :

٤٤٣ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِيَامَا

فهـ « معكم » هنا جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بخبر « هواي » ، لأنه مبتدأٌ تقديره : وهواي كائنٌ معكم ، كما تقول : زيدٌ من بني تميم ، أي : كائنٌ أو مستقرٌ ، فاعلمه .

باب النون

اعلم أن النون جاءت مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف .

باب النون المفردة^(٣)

اعلَمْ / أَنَّمَا تَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ : قَسْمٌ هِيَ فِي^(٤) صِيغَةُ الْكَلِمَةِ وَقَسْمٌ هِيَ زَائِدَةٌ ١٥٦
على صِيغَةِ الْكَلِمَةِ .

القسم التي في صيغة الكلمة لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون احقة للمضارعة في الفعل الذي يشبه الاسم بها

(١) وهي لغة غنم وربيعة لضرورة^(١) ، خلافاً لسيبويه ، انظر المغني ٣٧٠

(٢) نسب في الكتاب ٥٢/٢ إلى الراعي . وهو في ديوانه غير موجود ، وهو في ديوان جرير ٢٢٥/١ ، وأمالى الشجري ٢٤٥/١ ، وابن يمش ١٢٨/٢ ، واللسان : (مع) ، وابن عقيل ٥٢/٣ ، والجنى ١٢٢ . والریش : ما يستعمل في اللباس الفاخر أو المال ، ولما : أي وقتاً بعد وقت .

(٣) انظر في النون المفردة : المقتضب ١٦٨/٢ ، ١٤٤/٤ ، سر الصناعة : الورقة

١٦٩ ، ابن يمش ٢٩/٩ - ٣٧ ، الجنى ٥٤ ، المغني ٣٧٤

(٤) قوله « في » غير واضح في الأصل .

قياساً ، نحو : نضربُ ونخرج ونعلم ونستخرج ونطلق وشبه ذلك من الأفعال ، وقد تقدّم في باب الهمزة معنى المضارعة في هذا الفعل للاسم فلا نعيده .

واعلم أنّ النون المذكورة في هذا الفعل تدلّ على الاثنين المتكلمين مذكّرَيْن أو مؤنّثَيْن ، أو أحدهما مذكّرٌ والآخر مؤنّثٌ ، نحو أن يقول المذكّر : « أنا وزيد نخرج » ، والمذكّر والمؤنّث : « أنا وهند نخرج » ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

٤٤٤ - خَرَجْتُ بِهَا تَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا

على أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحِّلٍ

وتدلّ ^(٢) على الجماعة المتكلمين ذكوراً كانوا أو إناثاً ، أو فيهم ذكر وأُنثى نحو أن يقول المذكّر : « أنا وزيد وعمرو نخرج » ، أو نحن نخرج » ، وكذلك المؤنّثان والمذكّر والمؤنّثان أو بالعكس ، وتدلّ على الواحد المعظّم نفسه ، كما قال تعالى : « إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ » ^(٣) و « يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمامِهِمْ » ^(٤) و « وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ » ^(٥) ، وإثباتها دلّت على المعظّم نفسه وهو واحدٌ ، لأنّ المعظّم نفسه في حكم الجماعة لنفوذ أمره أو ^(٦) ، ولأنّ ما يفعل بغيره فمنّ دونه يوافق عليه تمشيةً أو بالقيهر .

وإنما زيدت هذه النون للمضارعة كما زيدت الياء لأثباتها تشبّه حروف العلة ، أو تبدّل من بعضها - الواو والياء - بالإدغام في نحو : من وال ومن يفعل ، وتبدّل ألف منها في الوقف في نحو : « لنسفعاً » ^(٧) و « لبيكوناً » ^(٨) في : لنسفعنّ ، وليكوننّ ، ويعرب بها كما يعرب بحروف العلة .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥٣ . والمرط :

كساء تخزله علم ، والمرحل : الموتى ، وهو ضرب من البرود .

(٢) في الأصل : « وتقول » وهو تحريف ، وما أثبتناه هو عبارة المؤلف قبل قليل .

(٣) يس ٧٦ (٤) الإسراء ٧١ (٥) الحجر ٢١

(٦) رسمت في الأصل : « نهها » ولعلها « أو هيته » .

(٧) العلق ١٥ (٨) يوسف ٣٢

الموضع الثاني : أن تكونَ في بنية الكلمة من لفظها ، فيوقف فيها مع السماع ، ولا تُعْثَلْ لأنها مبدأ لغةٍ ، فتكون في الكلمة أولاً في نِفْرِجَة كما قالوا ^(١) :

٤٤٥ - نِفْرِجَة القلبِ قَلِيلُ النَّيلِ يَمْشِي عَلَيْهِ النَّيْدَانُ بِاللَّيْلِ
و « نِفْرِجَة » من الفَرَجِ وهو ^(٢) الكشف ، ويُقال ذلك لكلِّ من لا يَكنُمُ
سراً ، فكأنَّه يَفْرَجُ عنه ويظهره ^(٣) .

وفي « نَخَارِب » من الخَرَابِ ، و « نَقَاطِير » من الفَطْرِ وهو القطعُ
و « نَبَا ذِر » من البذر وهو التفريق ، و « نَبْرَاس » وهو القتل من القطن
لأنَّ البَرَسَ القطن .

و تُرَاد ثَانِيَةً في « قِنْعَاس » ^(٤) من القَعَس وهو خروجُ الصدر ودخولِ
الظَّهِر ، وفي « قِنْفَخَر » ^(٥) / لأنَّ أصله قَفَخَر فوزنه ، فَنَعْلَلُ . ١٥٧
و تُرَاد ثَالِثَةً في « جَحْنَفَل » وهو العَظِيمُ الجَحْفَلَة وهي الشفةُ من ذواتِ
الحافر ، وكذلك « عَنَبِل » ^(٦) من العَبَل وهو الغليظ .

(١) لم أحتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١٢٥/١ ، والنصف ١٠٦/١ ، واللسان
والنتاج « نَدل » ، والمتع ٢٢٨ ، وروايته فيه :

نِفْرِجَة الهمِّ قَلِيلُ ما النَّيْلُ يَلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدَانُ بِاللَّيْلِ
والنيدلان : الكابوس .

(٢) قوله : « وهو » غير واضح في الأصل .

(٣) قال ابن جني : النفرجة : الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم ، واستدل
على ذلك بقول العرب : رجل أفرَجَ وفَرَجَ : إذا كان لا يَكنُمُ سراً ، فجعل نفرجة القلب
مشتقاً منه لأنَّ إفشاءَ السر من قلة الحزم ثم احتمل ابن عصفور أن تكون النون أصلية ،
فانظر المتع ٢٦٧ .

(٤) القنعاس : العظيم الضخم . (٥) القنفخر : الفائت في نوعه .

(٦) في الأصل : عنبيل ، وهو تحريف .

وَتَرَادُ رَابِعَةً فِي « ضَيْفَن » ، وَ « رَعَشَن » ، لِأَنَّهَا مِنَ الضَّيْفَةِ وَالْإِرْتِعَاشِ ،
وَفِي « خَلْفَنَةِ » ، وَ « عِرْضَنَةِ » ، مِنَ الْخُلْفِ وَالْعَرَضِ .

وَتَرَادُ خَامِسَةً فِي نَحْوِ : غَضْبَانٍ وَسُكْرَانٍ لِأَنَّهَا مِنَ الْغَضَبِ وَالسُّكْرِ .

وَتَرَادُ سَادِسَةً فِي « زَعْفَرَان » ، وَ « عُقْرُبَان » ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : زَعْفَرْتُهُ وَعَقْرُبْتُهُ .

وَتَرَادُ سَابِعَةً فِي نَحْوِ : « عُرَيْقُصَان » ^(١) وَ « عَبَثِيرَان » ^(٢) وَ « قَرَعِبْلَانَةُ » ^(٣)
لِأَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ طَالَتْ .

وَفِي الْأَفْعَالِ فِي : انْتَفَعَلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ : انْطَلَقَ انْطِلَافًا فَهُوَ مَنْطَلِقٌ
وَمَنْطَلِقٌ بِهِ ، وَفِي اقْتَعَنَلَلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، نَحْوُ : اقْتَعَنَسَ ^(٤) ، يَقْعُنْسِسُ
اقْتَعِنَسَاسًا فَهُوَ مُقْعَنَسِسٌ ، فَهُوَ مِنَ الْقَعْنَسِ وَطَلَقَ ، فَاعْلَمْ .



القسم الثاني : الزائدة على صيغة الكلمة لها ستة مواضع .

الموضع الأول : أَنْ تَكُونَ عَلَامَةً لْجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ لِاحْتِقَاقِ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ
إِذَا تَقَدَّمَ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَهُ ، نَحْوُ : ضَرَبْنَ الْهِنْدَاتُ ،
لَوْ يَضْرِبْنَ الْهِنْدَاتُ ، أَوْ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، نَحْوُ : ضَرَبْنَ الْهِنْدَاتُ ،
فَتَكُونُ إِذَا ذَاكَ حَرْفًا كِتَاءً التَّانِيثِ فِي نَحْوِ : قَامَتِ هِنْدٌ ، وَضَرَبَتْ فَاطِمَةُ ،
إِلَّا أَنَّهُ لَا تَلَازِمَ كَالْتَاءِ ، بَلْ يَجُوزُ ، قَامَ الْهِنْدَاتُ وَضَرَبَ الْهِنْدَاتُ وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ
وَتَضْرِبُ الْهِنْدَاتُ ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ [هِيَ] الْكَثِيرَةُ ، وَالْقَلِيلُ ثَبَاتُهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٥) :

٤٤٦ - وَلَكِنْ دِيَابِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

بِحَوْرَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

(١) العريقصان : اسم نبات . (٢) العبيران : اسم نبات ، والأمر الشديد .

(٣) القرعبلانة : دويبة عريضة .

(٤) اقعنسس : رجع وتأخر . (٥) تقدم برقم ٢٢

فإذا تأخّرت مع الفعل عن الاعم في اسم ، كقولك : الهندات مئمن
والهندات ضربن ، والهندات يقمن ، والهندات يضربن ، وقد تقدّم في الألف
والواو والياء في باب الألف ، وفي هذا الموضع ما يغني عن إعادته هنا لأن الحكم
والخلاف والرد في الموضعين واحد ، فأعد النظر إليه هناك .

إلا أن هذه النون اختلفت : هل الفعل المضارع معرب معها أو مبني ؟
فسيدويه وأكثر النحويين يذهبون إلى أنه معبى مبني وإن كان مضارعاً لشبه المضارع
الفرع في الإعراب الماضي الأصل في البناء ، فكما حكمت على الماضي بينائه
مع التسكين في نحو « ضربن » ، كذلك يحكم في بنائه مع التسكين في نحو :
يضربن لأن الشبه قد وقع بينهما بالتسكين / فحمل الفرع على الأصل فبني . ١٥٨

والأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معرب معها ، لأن المضارعة
التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ، وإثبات التسكين في آخر الفعل لكونه معه
كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل .

والصحيح مذهب سيدويه لوجهين : أحدهما : أن الفرع يحمل على الأصل
في كلام العرب ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما شبه الفعل من وجهين من موانع
الصرف خرج بها عن تمكّن الأسماء فمنع من الصرف (١) ، [وامتنع] دخول
التون والكسرة في حال الحذف ، فإذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف إليه
انصرف ، نحو : الأحمر والحمر وأحمركم وحمرانكم ، في : أحمر وحمرأ ، وإنما
ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسم المتمكن ، وإن كان فيه علماً الصرف المشبه
بها للفعل الذي منعه بها من الصرف ، فهذا وجهه .

وجه ثان : وهو أن الفعل المضارع لو كان معرباً معها لجاز أن يحذف
حرف العلة في الجزم في نحو قولك : لم يغزن النساء في « يغزون » ولم يعقن

(١) انظر في تفصيل ذلك : ابن يعيش ٥٩/١

النساء في « يعقون » ، ولم يكن ذلك ، فصحّ قولُ سيويه وبطلَ قول الأخفش وبقاه التوفيق .

الموضع الثاني : أن تكون توكيداً للفعل ، مخففةً ومثقلةً ، والمثقلة أشدّ توكيداً من المخففة لتكرير النون فيها ، ومدخلها أبداً في فعل الطلب وجواب القسم من بين مواضع الأفعال ، وكذلك في الشرط بـ « إن » ، إذا كان معها [ما] فتقول في الطلب : اضربن ولا تضربن ، وهل تضربن ، بتخفيف النون وتشديدها ، وتقول في جواب القسم : والله لتضربن زيداً ، بالنون الخفيفة والشديدة ، وفي الشرط : « إما تقومن أقم » ، بنون خفيفة وشديدة أيضاً ، قال الله تعالى : « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله »^(١) ، وقال تعالى : « فإما ترين من البشر أحداً »^(٢) ، وقال تعالى : « لتصدّقن ولنكونن من الصالحين »^(٣) و « لتروُن الجحيم »^(٤) ، وقال الشاعر^(٥) :

٤٤٧ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

أراد : « فاعبدن » ، فوقف على الألف ، وقال آخر^(٦) :

٤٤٨ - كَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمُّ هَلْ آتَيْنَهُم

أَوْ يَحْوُلَنَّ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

والدعاء والتضيض والعرض يجري بإلحاق النون في فعلها ذلك المجزئ في نحو : اغفِرْن لزيد ، وهَلَّا تَضْرِبَنَّ ، ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال ،

(١) الكهف ٢٣ (٢) مريم ٢٦ (٣) التوبة ٧٥

(٤) التكاثر ٦ (٥) تقدم برقم ٣٦

(٦) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧١ إلى الكميّ بن معروف ، وفي حاشية

شرح المفصل ١٥١/٨ إلى الكميّ بن زيد ، وعجزه :

أَوْ يَحْوُلَنَّ دُونِ ذَاكَ حَمَامِي

وهو في المغني ٣٨٧ ، والأشعري ٤١٠

فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ يُوقَفُ فِيهِ مَعَ السَّيَاحِ / ، فَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : (فِي عِظَةِ ١٥٩
مَا يَنْبُتُنْ سَكِيرُهَا ، ^(١) ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

٤٤٩ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا
وَقَالَ آخِرُ ^(٣) :

٤٥٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا نَجِدَ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا
أَرَادَ : « تَأْجِبُنْ » ، عَلَى أَحَدِ الْإِحْتِمَالَاتِ فِي الْبَيْتِ ، وَأَبْدَلَ النُّونَ الْفَاءَ فِي
الْوَقْفِ ، وَقِيلَ : أَرَادَ : تَأْجِجْ ، فَذَكَرَ نَفْظَ النَّارِ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثٌ ذِي حَقِيقَةٍ ،
وَقِيلَ : أَرَادَ « تَأْجِجْ » ، إِخْبَارًا عَنِ الْحَطَبِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ ضَعِيفٌ .
وَقَدْ أَكَّـقَهَا ^(٤) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ « قَلَّمَا » أَوْ « كَثَرَمَا » أَوْ « رُبَّمَا »
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٥)

٤٥١ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ
وَقَدْ أَحَقَّهَا فِي الْفِعْلِ بَعْدَ « مَا » ، الزَّائِدَةُ كَقَوْلِهِمْ : يَجْهَدُ مَا أَرَيْتَكَ ^(٦)

(١) هُوَ مِثْلُ عَرَبِيٍّ ، انْظُرْ مَجْمُوعَ الْأَمْثَالِ ١٤/٢ ، وَالْكِتَابَ ١٧٧/٢ ، وَالْمَغْنِي
٣٧٥ ، وَأَرَادَهُ صَاحِبُ الْخَزَانَةِ ٢٢/٤ عَلَى أَنَّهُ عَجَزَ بَيْتَ وَصَرَهُ :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ

وَكَذَا فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٧٦١ . وَالْعُضَّةُ : الشَّجَرَةُ ، وَالشَّكِيرُ مَا يَنْبُتُ حَوْلَ
الشَّجَرَةِ مِنْ أَصْلَاهَا .

(٢) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ٣٨ (٣) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ٣٧ (٤) أَيِ : نُونُ التَّوَكِيدِ .
(٥) نَسَبَ فِي الْكِتَابِ ١٧٧/٢ إِلَى جَنْدِيَةِ الْأَبْرَشِيِّ . وَهُوَ فِي اللَّامَاتِ ١١٥ ، وَالْأَزْهَمِيَّةِ
٩٢ ، وَأَمَّا الشَّجَرِيُّ ٢٤٣/٢ . وَاللَّسَانُ (شَمْلٌ) ، وَابْنُ بَيْشَ ٤٠/٩ ، وَالْمَغْنِيُّ ١٤٣ ،
وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٩٩ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ٧٦١ ، وَالْخَزَانَةُ ٥٦٧/٤ . وَالْعِلْمُ : الْجَبَلُ ، الشِّمَالَاتُ :
رِيحُ الشِّمَالِ . وَقَوْلُهُ : « عِلْمٌ » وَرَدَّ فِي الْأَصْلِ : « عَالِمٌ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٦) هُوَ مِثْلُ عَرَبِيٍّ يَضْرِبُ فِي الْحَثِّ عَلَى الْعَمَلِ ، انْظُرْ مَجْمُوعَ الْأَمْثَالِ ٦٦/١ وَرَوَايَتَهُ :
« بَعِينٌ مَا أَرَيْتَكَ » ، وَسَبْيُوهُ ١٧٧/٢

و «بالم» ما مُمْتَحَنِيَّةٌ^(١) ، ولا يُقاس على ذلك لشذوذه في السَّمَاع ، وهو في الأول قياسٌ لكثرتة ، ولا سببا في الطلب لارادة الجزم به فتؤكد .

واعلم أن النحويين قد اختلفوا في الفعل الذي تدخلان عليه إذا كان مضارعاً : هل هو مبنيٌ معها أو مُعَرَّبٌ ؟ فمنهم مَنْ قال : إنه معرَّبٌ لبقاء لفظ المضرة للمعرب ، وبسببها كان ، لمفردٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ ، ومنهم مَنْ قال : إنه مبنيٌ معها للتركيب ، لأن كلَّ شَيْئَيْنِ جَعِلَا شَيْئاً واحداً بينيان ، كبعلبك ورامهرمز وابن أم ، كقول الشاعر^(٢) :

٤٥٢ - أَثَوْرَماً أَصِيدُكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنِ

بفتح راء «ثور» .

ومنهم مَنْ قال من المتأخرين : إنه إن كان للمفرد فهو مبنيٌ نحو : هل تضربنْ يازيد عمراً ، وإن كان من الخمسة الأمثلة^(٣) بقي معرباً ، لأنه^(٤) تركيب شئين ، والبناء بسبب ذلك موجودٌ كما تقدّم ، والخمسة الأمثلة مركباتٌ من الفعل والفاعل ، أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، ونون الإعراب ، فإذا زادت نون التوكيد فصار أربعة أشياء مركبة تركيباً واحداً ، وذلك غير موجود في العربية ، فيحكم عليها بالإعراب ، وتحذف النون لاجتماع النونين في الحفيفة والنونات في الشديدة ، وتحذف حروف العلة لالتقاء الساكنين ، فذلك تقول : يازيدان

(١) هو مثل عربي معناه : لا يكون الختان إلا بالم ، يضرب في الصبر على ما لا ينال إلا بالم ، والمثل في أصله خطاب للمرأة ، والهاء للسكت . انظر : مجمع الأمثال ١/٧١ ، وروايته : « ماتختن » ، وسيمويه ١٧٧/٢

(٢) لم أهتم إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٨٠/٢ وبعده :

أَمْ تَيْكُمُ الْجَمَاءُ ذَاتِ الْقَرْنَيْنِ

واللسان (ثور) ، والبحر المحيط ١٣٧/٨ . والجماء : التي لا قرنين لها .

(٣) أي الأفعال الخمسة . (٤) في الأصل : « لأن » وهو تحريف .

لا تضربان^(١) ، وبازيدون لا تضربن^(٢) ، وتبقى الحركات في الحروف التي قبل حروف العلة دليلاً على المحذوف .

والصحيح أنها يُعَرَّبُ معها الفعل على اختلاف أنواعه : لمذكرٍ أو مؤنثٍ مفردٍ أو جمعٍ ، لأنَّ لفظَ المضارعة بقي في الفعل ، وتركيبُ الفعل ليس بموجب بناءٍ بخلاف تركيب الاسم ، لأنَّ الاسمين يُجعلان اسماً واحداً في المعنى / يَدُلُّانَّ ١٦٠ على معنى واحدٍ بخلاف تركيب هذا الفعل فإنَّ التوكيدَ للتوئينِ باقٍ فيها ، وَلَحِقَتِ الفعل دلالةٌ عليه فيه ^(٢) ، فلا موجبَ لبناءٍ ^(٣) هنا ، ولكنَّ تختلفُ وأخرُ الفعل معها : بالفتح دلالةٌ على المفرد لأنه أخفُ الحركات ، وبالكسر دلالةٌ على التانيث التي هي الياءُ والجانسةُ لها ، والضمُّ في الجمع دلالةٌ على الواو المحذوفة .

إلا أنَّ النونَ الخفيفةَ لا تدخلُ في فعل الاثنين ، وفي فعل [الشديدة في] ^(٤) جماعة المؤنث لما يلزمُ من التقاء الساكنين ، ولا يجتمعان ، وإذا دخلت المشددة في فعل الاثنين ظهرت الألف ، نحو : لا تضربان زيدا ، وإذا دخلت لمشددة في فعل جماعة المؤنث ألحقت بينها وبين نون الجماعة ألفاً لأجل التقاء الساكنين ، نحو : ياهندات لا تضربنان زيدا .

واعلم أنَّ الفعل المعتل الآخر للعرب فيه وجهان : منهم من يحذف حرفَ

-
- (١) في الأصل : « لا تضربن » وهو سهو ، لأنَّ نونَ التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ضمير التثنية فلا يقال : والله لتذهبان ، وإذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية ثبتت الألف . وانظر هذه الأحكام في جامع الدرس العربية ٩٣/١
- (٢) أي : دلالة على التوكيد في الفعل .
- (٣) في الأصل « بناء » وهو تحريف .

(٤) ما بين معقوفين زيادة من الناسخ ، وقد قررنا ذلك لأن النحاة قد أجمعوا على أنَّ النونَ الثقيلة تدخل في فعل جماعة المؤنث كما في الإنصاف ٦٥٠ ، وكما سيذكر المؤلف نفسه بعد قليل ، ورأيُ المؤلف بأنَّ النونَ الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنين ولا في فعل جماعة المؤنث ينسجم مع رأيِ البصريين ، بينما يرى الكوفيون جواز ذلك . انظر الإنصاف ٦٥٠

العله فيقول : لا تَخْشَنُ^(١) ، ولا تَرْمِنُ ، ولا تَغْزُنُ ، في : تَخْشَى وترمي وتغزو ، ومنهم مَنْ يَفْتَحُهَا فيقول : لا تَخْشَيْنَ ولا تَغْزُونَ ولا تَرْمِينَ ومنه قوله^(٢) :

٤٥٣ - اِسْتَقْدِرَ اللّٰهَ خَيْرًا وَّارْضَيْنَّ بِهِ
فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ
وهذه اللغة أكثر وأقيس.

الموضع الثالث : أن تكون علامة الرفع في كل فعلٍ لِحِقِّهِ ضميرُ التثنية أو علامتها ، وهو الألف ، وضمير^(٣) الجماعة المذكورين في الأصل أو علامتهم ، وهو الواو ، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة ، وهو الياء ، وكان ذلك الفعل مضارعاً ، نحو : الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، ويضربون الزيدون ، وأنت ياهدُ تَضْرِبِينَ زيدا .

فإذا تقدّمتِ الألفُ أو الواوُ على الأسماء فهي علامةٌ ، وإذا تأخّرتا - أو الياء - فهي ضميرٌ ، وقد يُبَيَّن ذلك في باب الألف .

فالتون في جميع هذه علامة إعرابٍ ، حرفٌ عند جميع النحويين إلا السهيلي أبا زيد فإنه يرى الإعرابَ مقدّراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ، كما هو مقدّرٌ في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب ، نحو : جاء غلامي ورأيت غلامي ، واحتجّ لذلك بأشياء لا تطرّدُ على أصول النحويين ، ولولا

(١) في الأصل : « لا تخشن » وكذا في « تخشى » بعد قليل .

(٢) نُسب في اللسان « دهر » إلى عثير بن لبيد العذري ، وقيل لحريث بن جبلة العذري ، ونُسب في التاج : « دهر » إلى أبي عينة المهلي ، وهو في الكتاب ١٨٣/٢ ، وسر الصناعة ٢٥٦/١ ، وأمال القسالي ١٧٧/٢ ، وأمال الشجري ٢٠٧/٢ ، والشذور ١٢٦ ، والمغني ٨٨ ، وشواهد المغني ٢٤٤ ، والدرر ١٧٣/١ .

(٣) في الأصل : « أو ضمير » ، وأثبتنا الوار للسياق .

الإطالة في إيرادها والرد عليها لذكرتها ، لكن من أراد التطلّع عليها فلينظرها في كتابه في شرح الجمل ، وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أداه نظره إلى ذكرها .

والذي يدل على أن النون علامة إعراب حذفها في نصب والجزم إذا قيل : لم يفعلوا ولن يفعلوا ، ولن يفعلوا ولم يفعلوا ، ولم تفعلوا ولن تفعلوا ، ولما كان الفعل / قد اتصل بالفاعل وصار معه كالكلمة الواحدة - بدليل تسكين آخره ١٦١ معه في نحو : ضربت وضربت وضربنا - جعل الإعراب بعدهما ^(١) وكان نوناً دون غيرها لأنها أخت حروف العلة في أشياء قد ذكرت قبل ^(٢) ، وحررت لالتقائها ساكنة هي وما قبلها ، وكسرت على أصل التقاء الساكنين مع الألف ، وفُتحت مع الواو والياء طلباً للتخفيف مع ثقل الواو وخفة الألف لضرب من المعادلة ، وثبتت في الرفع لأنها أول مراتب الإعراب فلا بد لك من علامة ثابتة فيه ، [و] حذفت في الجزم كما تحذف الحركة لأنها مثلها في الإعراب وحمل النصب على الجزم ، لأنه مختص بالفعل الذي هي فيه ، ولم يحمل على الرفع لأن الاسم والفعل يشتركان [فيه] .

الموضع الرابع : أن تكون لاحقة في آخر المتن والمجموع جمع السلامة المذكورين العاقلين أو ما جرى مجراه ، نحو الزيدان والزيدتين ، والزيدون والزيدتين ، وذلك ^(٣) لتدل على كمال الاسم وأنه منفصل بما بعده ، كما فعل ^(٤) بالتونين ، إلا أنها حذفت مع الإضافة لأنها يتضادان ، إذ الإضافة دليل الاتصال والنون دليل الانفصال ، وثبتت مع الألف واللام لكونها قوية بالحركة ، وأنها ليست كالتونين في الدلالة على التوكيد والانصراف والإعراب ، ألا ترى أنها تكون في الاسم الذي لا ينصرف نحو : أحمرين وأحمدين ، وفي الاسم العلم

(١) أي : بعد الفعل والفاعل . (٢) انظر : ص ٣٣٢

(٣) في الأصل : « ولذلك » ، وهو تحريف . (٤) لعلها « دل » .

نحو الزيدَيْن ، وفي المبني نحو : اللذان والذَيْن ، فهذا كله يُقوي أنها ليست كالتونين في تلك الأوجه ، وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها ممّا بعدها .

على أن في لحاقها حيث 'ذكر' ، خلافاً للنجوين : فمنهم من يقول : إنها عوضٌ من الحركة والتونين في المفرد إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنها عوضٌ من الحركة وحدها إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنها عوضٌ من التونين إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنها عوضٌ من الحركة في موضعٍ ومن التونين في موضع ، ومنهم من يقول : إنها عوضٌ من الحركة والتونين معاً في موضع ، ومن الحركة وحدها في موضع ، ومن التونين وحده في موضع ، ومنهم من يقول إنها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمثنى ، وهو قول الفراء ، وهو أشدّها فساداً ، ولكل قائل متعلقٌ يطول بسطه .

والذي يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضاً من شيء ، وإنما معناها في الكلمة ما ذكرت لك ، وإذا تحققت كلام سيويه رحمه الله عَلِمْتَ أنها ليست عنده عوضاً من شيء ، لأنه قال : كأنّها عوضٌ ، ولم يقل إنها عوضٌ ، ففهمه نجدة كما ذكرت لك . ١٦٣

وحكم هذه النون في علّة الزيادة ونحريكها وفتحها وكسرها حكم النون في الموضع قبلها .

واعلم أنه يجوز حذف هذه النون لتقدير الإضافة ، كما يجوز حذفها للإضافة كقوله (١) :

(١) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٥/١ ، والكتاب ١٨٠/١ ، وفيه : « أَمَرُ بِهِ » عوضاً من « أَرَقْتُ لَهُ » والخصائص ٤٠٧/٢ ، ومصر الصناعة ٢٩٧/١ ، واللسان (بعد) ، وابن يعيش ٢١/٣ ، والمغني ٤٢٥ ، والعيني ٤٥١/٣ ، وشواهد المغني ٧٩٩ ، والخزائن ٣١٩/٢ . والعارض : السحاب . ذراعاً الأسد وجهته : من منازل القمر .

٤٥٤ - يَأْمَنْ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ
أي : بين ذراعي الأسد وجهته .

ويجوز حذفها لطول الكلام - تخفيفاً - من اسم الفاعل والصفة المشبهة به ،
نحو : الضاربو زيدا والحسنو الوجوه ، كما قال الشاعر ^(١) :

٤٥٥ - الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفْ
وقرئ في الشاذ : « إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ » ^(٢) بنصب « العذاب »
و « الأليم » ، ومن الموصول ^(٣) ، لذلك أيضاً ، كقوله تعالى : « وَخَضَعْتُمْ
كَالَّذِي خَاضُوا » ^(٤) ، وقول الشاعر ^(٥) :

٤٥٦ - أَبْنَى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَّ لِلَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا
وقول الآخر ^(٦) :

(١) البيت لمعمر بن امرئ القيس من قصيدة له في الجهرة ٢٣٧ . وهو في الكتاب
١٨٦/١ منسوباً إلى رجل من الأنصار ، وفيه « نطف » عوضاً من « ركف » ، والنصف
٦٧/١ ، وأدب الكاتب ٢٥٠ ، واللسان « وكف » منسوباً إلى عمرو أو قيس بن الحطيم
وليس في ديوانه ، والأشخوني ٣٠٩ ، والدرر ٢٣/١ . والمورة هنا : الخلل في ثغرة البلاد
يُخَافُ منه ، والوكف : العيب والإثم ، والنطف : التلطف بالعيب .

(٢) الصافات ٣٨ ، ونسب صاحب « البيان في غريب إعراب القرآن » هذه القراءة
٣٠:٢ إلى أبي السّعال الأعرابي لأنه قدّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(٣) معطوف على قوله : « من اسم الفاعل » . (٤) التوبة ٦٩

(٥) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ١٨٦/١ ، والنصف ٦٧/١ ،
والأزهية ٣٠٦ ، وأمالى الشجري ٣٠٦/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٣ ، والخزانة ١٨٥/٣

(٦) البيت للأشهب بن رميلة كما في الكتاب ١٨٧/١ ، وهو في أمالي الشجري
٣٠٧/٢ ، والأزهية ٣٠٩ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ، واللسان (فلعج) ، والمغني ٢١٢ ،
وشراهد ٥١٧ ، والممع ٧٣/٢ . وحانت : هلكت . وفلعج : اسم موضع .

٤٥٧ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وقوله (١) :

٤٥٨ - إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسْدِ
ويجوز حذفها للضرورة في الشعر كقول الآخر (٢) :

٤٥٩ - هُمَا خَطَّتَا : إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ
وقال آخر (٣) :

٤٦٠ - لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّوْرُ
أراد الأول : « مِخْطَاطَانِ » ، وأراد الثاني : « خَطَّاطَانِ » ، وكذلك عند بعضهم قوله (٤) :

٤٦١ - قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
أراد : القدمان ، وأمّا قوله (٥) :

(١) تقدم برقم ٣٦٩

(٢) البيت لتأبط شراً ، وهو في الحماسة ١٧/١ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والمتن ٥٢٦ ،
والمغني ٧١٥ ، واللسان (خطط) ، وشواهد المغني ٩٧٥ ، والخزانة ٣٥٦/٣
(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٤ ، ومجالس العلماء ١٠٩ ، والمتن ٥٢٦ ، وابن يمين ٢٨/٩ ، واللسان (متن) ، والمغني ٢١٥ ، وشواهد ٦٣٧ ،
وخطاطان : مكتنزان قليلاً فيصفقها بالصلابة .

(٤) تقدم برقم ٤١٠

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان « فوه » ، وبعده :

وَالْجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَذِيُّ قَدْ نَمَا

والخصائص ١٧٠/١

٤٦٣ - يَا حَبَّذَا عَيْنَا سَلِّمِي وَالْفَمَا

فقال بعضهم : أراد الفما ، أراد الشفتين ، وقال بعضهم : هو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ كأنه قال : وأحبُّ الفما أو أمدحُ الفما وهو الأحسن ، وقال بعضهم : أراد الأنفَ والفما ، فتشأما بالتغليب لقرب ما بينهما وتلازمهما ، كما قالوا : القمران في الشمس والقمر ، ثم حذفتِ النونُ ضرورةً ، وهذانِ تَكَلُّفَانِ لا يُحتاجُ إليهما ، والقولُ الثاني أجزى على الأصول من القولين الأول والآخِر ، فاعرف ذلك وبالله التوفيق .

الموضع الخامس : أن تكون تنويناً ^(١) ، وهو : « نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ » بعد تمام الكلمة ، تَلَحُّقُ في غير الشعر ، لفظاً لا خطأً ووصلاً ، وفي الشعر وفقاً ، فقولنا : « نونٌ » احترازاً من غيرها من الحروف / ، وقولنا : « ساكنةٌ » احترازاً ^{١٦٣} من « متحركةٌ » نحو : نون رَعِشْنَ وَضَيْفْنَ ، وقولنا : « زائدةٌ » احترازاً من الأصلية نحو نون : عَنَبْ ، وقلنا : « بعد تمام الكلمة » احترازاً من نون منطلق وَحَبَّطِي ^(٢) ، وقلنا : « في [غير] الشعر لفظاً لا خطأً » لأنها يُنطَقُ بها ولا تَتَثَبَّتُ في الكُتُبِ ، وقلنا : « وَوَصْلاً » احترازاً من الوقف لأنها تسقط فيه ، وقلنا : « وفي الشعر وفقاً » نعني به تنوينَ الترنم ، فإنه يكونُ في القافية إذا وَقِفَ عليها ، وهي حرفُ عُنَّةٍ في الحبشوم لسكونها .

ومن أحكامها العامة لجميع مواضعها أنها تَظْهَرُ عندَ حروفِ الحلق : الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والحاء ، نحو : عليم أنت ، وعليم هاد ، وعليم عَقُوءٌ ، وعليم غفور ، وعليم حكيم ، وعليم خبير ، وتُدْغَمُ عندَ حروفِ يَرْمُلُون : الياء والراء والميم واللام والواو والنون ، إلا أنها بِغُنَّةٍ ^(٣) في الياء والواو والميم والنون ، وبغيرها في الراء واللام ، نحو : عليمٌ يقول ، وعليمٌ رحيمٌ ، وعليمٌ مُبينٌ ، وعليمٌ لكم ، وعليمٌ ومتاب ، وعليمٌ ناصر ، وتَقْلَبُ ميماً بِغُنَّتِهَا مع الباء ، نحو :

(١) انظر في أقسام التنوين : الإيضاح ٩٧ ، الجنى ٥٥ ، ابن يعيش ٢٩/٩ ، المغني ٣٧٥

(٢) الحنبطي : الممتلئ غيظاً . (٣) قوله « بغنة » غير واضح في الأصل .

« عليمٌ بدت الصدور »^(١) ، وَتَحْفَى فِي سائرِ حروفِ المعجمِ فلا تكونُ إلا غُثَّةٌ لا غيرُ ، فإذا ثَبَتَ هذا فإنَّ مواضعها في الكلمة خمسةٌ معانٍ :

الأول : أن تكون في الاسم المتمكن الأمكن^(٢) ، للفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، نحو : زيدٌ ، فرقاً بينه وبين مُعمرٍ وأحمرٍ وشبهِهِمَا من الأسماء التي لا تنصرف ، وتحقيقُ ذلك أنَّها تدلُّ على كمالِ الكلمة وانفصالها مما بعدها^(٣) ، لا يصحُّ إضافتها أبداً معها ، وإنَّما ذلك لأنَّها^(٤) دليلُ الانفصال ، والإضافة دليلُ الاتصال فتناقضا ، وهذا الحكمُ جامعٌ لها في جميعِ مواقعها ، مع معنى آخرٍ يختصُّ به في كلِّ موقعٍ ، فإذا قال القائلُ : رأيتُ أحمدَ ، عليمٌ أنَّه واحدٌ بعينه ، وإذا قال : رأيتُ أحمداً عليمٌ أنه واحدٌ من جملةِ الأحامد غيرِ معلومٍ ، فلهذا وُضِعَ لهذا التنوين .

الثاني : أن تكون في الاسم المبني دلالةً على التنكير^(٥) نحو : سيوبهٍ وعُمرويهٍ ونِفْطُوبِهٍ وإيهٍ وإيهٍ ومِهٍ وصِهٍ ونحو ذلك ، فهذه الألفاظُ إذا كانت بغيرِ تنوينٍ فهي معارفٌ إمَّا اسمًا لأشخاصٍ ، وإمَّا لمعانٍ معلومةٍ ، فإذا أنكرتَ واحداً منها ولم تُردِّدهُ لمعلومٍ نَوَّنتَ دلالةً على ذلك ، فإذا قلتَ : رأيتُ سيوبهٍ بغيرِ تنوينٍ فهو لمعروفٍ ، وإذا قلتَ : سيوبهٍ بالتنوين فهو لغيرِ معلومٍ ، وكذلك : عُمرويه ونِفْطُوبِهٍ ، وإذا قلتَ : إيهٍ^(٦) ومِهٍ وصِهٍ بغيرِ تنوينٍ فهو في معنى معروفٍ من حديثِ معلومٍ ، أو كفيٍّ معلومٍ ، أو سكوتٍ / معلومٍ ، قال ذو الرمة^(٧) :

٤٦٣ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وَمَا بَالُ تَسْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاقِ

(١) آل عمران ١١٩ (٢) ويعبرون عنه بتنوين التمكن .

(٣) في الأصل « مما بعده » وهو سهو . (٤) أي : نون التنكير .

(٥) ويعبرون عنه بتنوين التنكير . (٦) في الأصل : « إيه » بالتنوين وهو سهو .

(٧) الديوان ٣٥٦ ، وفيه « تكليم » عوضاً من « تسلیم » ، وتعلب ٢٢٨ ، واللسان

(أمه) ، وابن عيش ٣٩/٤ ، والشذور ١١٩ ، والخزانة ١٩/٣

بغير تنوين ، لأنه أراد حديثاً معلوماً ، وإذا نُونَ ذلك أُريدَ به حديثٌ غيرُ معلومٍ وكفَّ غيرُ معلومٍ وسكوتٌ غيرُ معلومٍ .

فهذا التنوينُ في هذه الأسماء تنوينُ تنكيرٍ ولا يكونُ إلا في المبنيات كما ذكر ، ويُكسرُ الحرفُ الذي قبله إن كان مبنياً على السكون كـ مِهٍ و صِهٍ لالتقاء الساكنين ، وإن كان قبله متحركٌ بقي على صورته نحو : غاقٍ وابِهٍ ، وقد حكى الجرميُّ في « سبويه » وأمثلة الإعرابِ والثنية والجمع ، وهو قليلٌ لا يُقاس عليه .

الثالث : أن يكون في الجمع المؤنث السالم^(١) مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم نحو : فاطماتٌ وعائشاتٌ ، يقابل : الزيدَينَ والعُمَريَينَ ، لأنَّ ذلك الجمعَ نظيرُ هذا في السلامة ، وفي زيادَتَينِ في آخره مثله ، وإذا التاء تدلُّ على التأنيث كما أنَّ الواو تدلُّ على التذكير ، والكسرة في^(٢) التاء كالياء في المذكور في حال النصب والحذف ، فذلك قيل في تنوينه إنَّه وُضع للمقابلة للنون المذكورة .

إلا أنَّ هذه المقابلة لا تبيِّنُ قطُّ إلا [إذا] كان الجمع المؤنث معرفةً بالعلمية ، فكان ينبغي أن يُمنع من الصرف للتأنيث والتعريف ، نحو : « أذرعاتٍ » لموضعٍ معلومٍ في قول امرئ القيس^(٣) :

٤٦٤ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْرَبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

و « عرفاتٍ » في قوله تعالى : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ »^(٤) ، فلمَّا نُونَ هذان الاسمان مع وجود ما يمنع^(٥) الصرف فيه ، عَلِمْنَا أنَّ تنوينه ليس بتنوين تمكُّنٍ ، وإثما هو تنوينُ مقابلةٍ للنونِ كما ذكر ، وتبعَتِ الكسرةُ التنوين في الإثبات ، لأنَّ صورته صورةُ تنوينِ التمكن ، ولذلك حُذفتْ مع التنوين

(١) ويعبرون عنه بتنوين المقابلة . (٢) قوله « في » غير واضح في الأصل .

(٣) الديوان ٣١ ، والكتاب ١٨/٢ ، وابن يعيش ٣٤/٩ ، واللسان (ذرع) ،

والأشئوني ٤١ ، وابن عقيل ٤١/١ ، والدرر ٥/١ . وتنورتها : مثلت نازها وقومتها .

(٤) البقرة ١٩٨ (٥) في الأصل : « ما بقي » وهو تحريف .

فيها ، [و] قد روي « من أذرعَات » ، وقد قرئ في الشاذ : « من عرفات » ،^(١) للاعتداد بالعَتيْن المانعَتَيْن من الصرف .

فأما نحو : « مسلمات وقانتات » من الأسماء النكرات فينبغي أن يُحْمَل تنوينه على أنه الذي للتمكُّن ، لأنه أحوج إليه من تنوين المقابلة ، لدلالته على التمكُّن والانتقال ، والفرق بين المنصرف وغيره ، واثق معه إن كانت فيه مقابلةً ، لا أنها خاصة بالموضع كالتي في « أذرعَات » و « عرفَات » ، فاعلم ذلك فلم أقف على تنبيه عليه لأحد .

الرابع : أن يكون للعوض وهو نرعان :

النوع الأول : أن يكون عوضاً من جملة وذلك إذا لحق « إذ » التي هي ظرفُ زمانٍ ماضٍ ، وذلك إذا حذفت الجملة بعدها اختصاراً لدلالة ما قبلها عليها ١٦٥ لأشها / تضاف أبدأ إلى الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى : « إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ » ،^(٢) و « إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا » ،^(٣) وقوله تعالى : « وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ » ،^(٤) و « إِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ » ،^(٥) و « إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ » ،^(٦) والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أولها الماضي لأنه الملائم لمعناها .

فإذا جاءت « إذ » مُحذَفة في تلك الجملة المضافة إليها اختصاراً [و] عوض من الجملة المذكورة التنوين نائباً منها وهو أخف منها ، كقوله تعالى : « يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا » ،^(٧) و « أَنْتُمْ حِينْئِذٍ تَنْتَظَرُونَ » ،^(٨) المعنى : إذ^(٩) زُلزِلَتْ وأُخْرِجَتْ ، و « إِذْ »^(٩) بَلَّغْتَ الْحُلُقُومَ .

(١) لم أقف على هذه القراءة . (٢) غافر ٧١ (٣) الأنفال ٤٣

(٤) آل عمران ٤٢ (٥) الصف ٥ (٦) الأحزاب ٣٧

(٧) الزلزلة ٥ ، ونص الآيات : « إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالُهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا » يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا »

(٨) الواقعة ٨٤ ، ونص الآيات : « فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينْئِذٍ تَنْتَظَرُونَ .

(٩) في الأصل : « إِذَا » وهو تحريف .

وإنما كُسرَتْ ذالٌ « إذ » مع التنوين لا لتقاء الساكنين لأن اجتماعهما ثقيل . وزعم الأخفش أن الذال من « إذ » ، إنما كُسرَتْ لأنها كسرة إعراب ، لأنها عنده معربة بالحذف ، لأنها منوثة مضاف إليها ما قبلها من حين ويوم ، كما هو القيام والعود في نحو : يوم قيام زيد ، وحين قيام (١) عمرو ، وهو فاسدٌ من أوجه :

أحدها : أن « إذ » مبنية على السكون إذا لم يكن معها تنوين ألبتة ، والتنوين فيها ليس للتمكن فيفيد إعراباً ، وإنما بُنيت لأنها أشبهت الحروف في افتقارها أبداً إلى الإضافة إلى ما بعدها من الجمل ، ولا يُسأل عن بنائها على السكون لأنه الأصل ، والحركة لموجب ، وفيها يُسأل : لم كانت ؟

والثاني : أنها قد جاءت مكسورة مع غير التنوين لا لتقاء الساكنين أيضاً ، كقوله تعالى : « إذ الأغلال في أعناقهم » (٢) ، وليس قبلها ما أُضيفت إليها .

والثالث : أنها تكون مجردة (٣) عن الإضافة إليها نحو : يوم وحين وغيرها ، وهي مع ذلك مكسورة كقول الشاعر (٤) :

٤٦٥ - نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عُمُرٍ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَاحِحٌ
فذل بهذه الأوجه أنها مبنية على السكون ، أُضيف إليها أو لم يُضف ، وأن الكسر فيها إنما هو لا لتقاء الساكنين ، التنوين أو غيره (٥) ، أُضيف إليها أو

(١) لعله : « حين قعود عمرو » . (٢) غافر ٧١

(٣) في الأصل : « مفردة » وهو تحريف .

(٤) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٦٨ ، والخصائص ٣٧٦/٢ ، وابن يعيش ٣١/٩ ، واللسان (شلل) ، والمغني ٩١ ، وفيه « بعاقبة » عوضاً من « بعاقبة » والأشعري ١٣ ، وشواهد المغني ٢٦٠ ، والخزانة ١٤٧/٣ . و « بعاقبة » أي : لَمَّا طلبتها زجرتك عن قريب .

(٥) قوله : « أو » غير واضح في الأصل .

لم يُضَفْ ، وأنَّ التَّوْنِ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ عَوْضٌ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذْ لَا تَنْتَبِهُ مَعَهَا وَلَا حَظٌّ لِلتَّمَكُّنِ فِيهَا ، فَاعْلَمْ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا تَقُولُ : «إِنْ حِينًا وَبِوَمَا الْمُضَافَيْنِ إِلَيْهَا مُقَدَّرَانِ» لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا ، وَيَكُونُ الْخَفْضُ فِيهَا إِعْرَابًا لِلْإِضَافَةِ إِلَيْهَا تَقْدِيرًا ؟ فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ «الْمُضَافَ لَا يُحْدَفُ» وَيَبْقَى الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ إِلَّا أَنْ يُقَامَ الْبَاقِي الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ نَحْوُ : اجْتَمَعَتِ الْيَمَامَةُ وَأَسَالِ الْقَرْيَةِ ، وَأَمَّا أَنْ يُحْدَفَ وَيَبْقَى الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَخْفُوضًا فَشَاذٌ كَقَوْلِهِ ^(١) :

٤٦٦ - رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

/ بِخَفْضِ «طَلْحَةَ» ، أَوْ عَطْفِ عَلَى غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ ^(٢) :

٤٦٧ - أَكَلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارِي تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ «الْمُضَافَ» إِلَيْهِ حَالٌ مَحَلُّ التَّوْنِ ، وَكَمَا لَا يَبْقَى التَّوْنِ دُونَ اسْمٍ كَذَا لَا يَبْقَى الْمُضَافُ إِلَيْهِ دُونَ الْمُضَافِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ مَعْنَى «إِذْ» هِيَ مَعْنَى ^(٣) «حِينَ» أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْيَوْمِ وَالْوَقْتُ وَشِبْهِهِمَا ، فَلَا فَائِدَةَ فِي إِرَادَتِهِ وَتَقْدِيرِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلَايَ شَيْءٍ اجْتَمَعَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ» ^(٤) ، وَ «يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا» ^(٥) وَهُمَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ لِمَعْنَى غَرِيبٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ «يَوْمًا» وَحِينًا يُضَافَانِ تَارَةً إِلَى الْجُمْلَةِ

(١) تقدم برقم ٣٩٦

(٢) نُسِبَ فِي الْكَامِلِ ٢٤٧/١ إِلَى عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، وَهُوَ فِي مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ ١٩٩ ، وَالْأَصْمَعِيَّاتِ ١٩١ مَنْسُوبًا إِلَى أَبِي دُوَادٍ ، وَهُوَ فِي الْمَقْرَبِ ٢٣٧/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٢٦/٣ ، وَالْفَنِّي ٣٢١ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ٥٧/٣ ، وَالْمَعْمُورُ ٥٢/٢ ، وَالْخَزَائِنُ ٣٩٤/٤

(٣) قَوْلُهُ «مَعْنَى» وَرَدَ بِالتَّكَرُّارِ . (٤) الْوَاقِعَةُ ٨٤ (٥) الزَّلْزَلَةُ ٤

كقوله تعالى : « وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ » ^(١) وقوله : « وَسَبَّحُ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » ^(٢) ، وقول الشاعر ^(٣) :

٤٦٨ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
.....
وقول الآخر ^(٤) :

٤٦٩ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
.....

ونارة إلى المفرد نحو قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ » ^(٥) ، وقوله : « وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ » ^(٦) ، ونارة لا يكون فيها إضافة إلى غيرهما ، كقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ، وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ » ^(٧) ، وقوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ » ^(٨) .

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكرها بعدهما ^(٩) ، ولا يجوز حذفها وتعريض التنوين منها ، لأنَّ التنوين يكون إذ ذاك فيها للتمكن ، لأنها أخوج

(١) الفرقان ٢٥ (٢) الطور ٨٤

(٣) البيت للابنة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه :

وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والكتاب ٣٣٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١١٤ ، وأمالى الشجري ٢٦٤/٢ ، وابن يعيش ١٦/٣ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان : بهر ، والمعني ٤٠٦/٢ ، وشواهد المعني ٨١٦ ، والجمع ٢١٨/١ ، والخزانة ١٥١/٣

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١ وعجزه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحِيهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو في المعني ٢٢٩

(٥) مريم ٣٩ (٦) سورة ص ٣ (٧) هود ١٠٣ (٨) الإنسان ١

(٩) أي : فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكر الجمل بعدهما .

إليه من تنوين العوض بممكنها ، فلا يكون لها شيء يُستدل به على الجملة المحذوفة بعدها ، فلمّا أُريدَ حذفُ الجملة التي بعدها اختصاراً كما يُفعلُ مع «إذ» ، ولا بُدَّ من شيءٍ يُعوضُ منها ، وتنوين العوض لا يحتمله «حين» ولا «يوم» [لأحدهما تنوين ممكنها] ^(١) ، «جعلت» إذ ، بعدها لِيَتَوَصَّلَ بها ^(٢) إلى إلحاق تنوين عوضٍ دالٍّ على الجملة المحذوفة ، إذ هي مَبْنِيَّةٌ ، فاجتمعت «إذ» مع كلِّ واحدةٍ منها لإفادتها إفادتها من غير تناقض ولا اختلاف في المعنى ، ولإرادة التوصل إلى الاستدلال على الجملة المحذوفة ، فلذلك إذا وجدنا «إذ» مفردةً لا نُقدِّرُ قبلها حيناً ولا يوماً لعدم احتياجها إليهما ، وإذا وجدنا «حيناً» و«يوماً» يُراد إضافتهما إلى الجملة اختصاراً فلا بدَّ معها من «إذ» لما ذكرتُ لك ^(٣) ، والمقصود الحين واليوم فاعلمه .

وبما يدلُّ على ذلك عدمُ اجتماعهما إذا ظهرت الجملة بعدها فلا يُقال : يومَ إذ قام زيدٌ ، ولا حينَ إذ قام عمروٌ .

١٦٧ فإن قيل : فهل تضاف «إذ» إلى المفرد في نحو قوله ^(٤) : /

٤٧٠ - هَلْ تَرَجَعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا

وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

فالجواب أن «ذاك» في البيت ليس مضافاً إليه ، وإنما هو مبتدأ خبره محذوفٌ للعلم به تقديره : كائنٌ أو مستقرٌ ، لأنَّ «إذ» لم تثبت إضافتها إلى المفرد

(١) ما بين معقوفين لا معنى له ، لعل صواب العبارة : « وتنوين كلٍّ منها تنوينٌ ممكنٌ » .

(٢) في الأصل : « بهما » وهو تحريف . (٣) في الأصل : « له » وهو تحريف .

(٤) البيت لعبد الله بن المعتز كما في الأغاني ٢٧٧/١٠ ، وعجزه فيه :

وَالدَّارُ جَامِعَةٌ أَزْمَانِ أَزْمَانَا

وقد يكون البيت لغير ابن المعتز ، وهو في أمالي الشجري ١٩٨/٢ ، وشواهد المغني

٢٤٧ ، والدرر ١٧٣/١

في موضع ، فيقال : « جئت إذ قيامك » ولا « إذ قعودك » فهي في البيت باقية على أصلها من إضافتها إلى الجملة ، و « ذا » اسم إشارة مبني لا إعراب فيه بوجه ، فليس للخفض فيه ظهور فيحكم بالإضافة إليه مفرداً ، وإثما هو مبتدأ يجوز حذف خبره للعلم به ، كما حذف في نحو قوله تعالى : « طاعة وقول معروف »^(١) ، أي أمثل أو أحسن .

فإذا صحَّ ذلك فـ « إذ » أبدأ مضافة إلى الجملة ظاهرة أو مقدّرة ، معوّض منها التنوين في آخرها كما ذكر ، فاعلمه وبالله التوفيق .

النوع الثاني : أن يكون عوضاً من الحرف بحركته ، وذلك في كل جمع مؤنث لا نظير له في الواحد منقوصاً في حال الرفع والخفض ، نحو : جاءني جرار ، ومررت بجوار ، وجاءني عواد ، ومررت بعواد ، وكذلك هواد وسوار وشبه ذلك .

وذلك أن الجمع الذي صفتُهُ ما ذكر لَمَّا كان مؤنث وجمع ومعتلاً ثقلاً بالضمّة والكسرة ، تجمّع عليه الثقل من أوجه ، فحذفت منه الياء بحركتها ، وعوّض منها التنوين ، فإذا ترجع إلى النصب ردّدت الياء مفتوحة لحقيتها ، فلم تنجس إلى تنوين إذ لا حذف فيعوّض من المحذوف ، فنقول : رأيت جوارياً وغواشياً وعوادي .

ولا تقول للتنوين في هذا النوع إنّه للتمكّن لعدم انصرافه لعلّتين المانعتين من الصرف وهما الجمع وعدم النظير في المفردات فهو كضوارب وقواعد ، ومالا ينصرف لايتنوّن إلا في الضرورة على ما يُذكر بعد .

وزعم أبو إسحاق الزجاج^(٢) أن التنوين في هذا النوع عوض من حركة الياء

(١) سورة محمد « صلى الله عليه وسلم » ٢١

(٢) انظر : النصف ٧٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ٩٧ ، ٩٨ ، والممتع ٥٥٤

لا غير ، لأنها ثقلت في الياء وُعوضَ منها التنوين ، فالتقى ^(١) ساكناً مع الياء فحذفت الياء لتقل اجتماعهما .

وهذا فاسدٌ من أوجه : أحدها : : أن الكسرة والضمة في الياء لا تظهران أبداً ، سواء كان في الكلمة تنوين أو لم يكن لاستثقالها ، فلما لم ^(٢) تظهر في موضع دللنا على أن التنوين إثباتاً هو عوضٌ من الياء [وتبعتها الكسرة إذ ليس على ما تحل ^(٣) تقديرًا ، فلما كانت الياء كالضمة والكسرة في التقدير حكمنا بأنه عوضٌ منها] ^(٤) .

الثاني : أننا قد وجدنا ما لا يدخله حركة أصلاً نحو : جلى وذكري وسلمى ، ولم نجد فيه تنويناً ، لذلك فلو كان التنوين عوضاً من حركة اللزيم / في هذه الأسماء ونحوها فدل ذلك على أن التنوين في مسألتنا عوضٌ من الحرف لا من الحركة . ١٦٨

والثالث : أن التنوين حرفٌ والياء حرفٌ فتناسبا ، فعوضَ أحدهما من الآخر ، ولا تناسب بين الحركة والتنوين فيجعل عوضاً منها لأنه حرفٌ وهي بعضٌ حرفٍ عند المحققين .

فإن قيل : فلم لم يقل : جوارى وغواشي في : جوارى وغواشي بفتح الياء في حال الحذف بلا تنوين ، كما قيل في ضوارب [ضوارب] بفتح الياء في حال الحذف بلا تنوين ، لأن كل واحدٍ من النوعين لا ينصرف للعلتين المذكورتين ؟

(١) أي : فالتقى التنوين . (٢) في الأصل : « فلم تظهر » وهو تحريف .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) ما بين معقوفين غير مستقيم ، لعل فيه سقطاً ، ويبدو أنه مقتبس من معالجة ابن جني في المنصف ٧٢/٢ ، يقول : « التنوين في جوارى ونحوه ليس بدلاً من الحركة ، وذلك أن الياء في « جوارى » قد عاقبت الحركة في الرفع والجر في الغالب من الأمر ، وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبها الحركة تجري مجراها ، فكما لا يجوز أن يعوضَ من الحركة وهي ثابتة كذلك لا يجوز أن يعوضَ منها وفي الكلمة ما هو معاقبها وجار مجراها » .

فالجواب : أنهم استقلوا النطقَ بذلك لاجتماع الثقل من الأوجه التي ذكرنا ، ولا تجتمع في ضوارب ، فاعلمه ، ألا ترى أن آخرَ « ضوارب » حرفٌ صحيحٌ وآخرَ « غواشي » حرفٌ معتلٌّ زائدٌ في الثقل لبنائه وتناهيه ، ففيه من الثقل ما ليسَ في ضوارب ، فلذلك حذفتِ الياءُ وعوضَ منها التنوينُ في حال الرفع والحذف .

الخامس ^(١) : أن تكونَ لارتئُ ، وذلك في قوافي الشعر ، وهي أواخرُه لأنَّ موضعَ وقفٍ محتملٌ لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنه كاملاً ، ولذلك جعلتْ حروفُ الإطلاقِ : لواوُ والياءُ والألفُ لتقبلَ طولَ المدِّ والزيادةَ بحرفٍ يشبهها وهو النونُ لِمَا تقدَّم من الوجود في غير هذا الموضع .

وهذا التنوينُ يلحقُ الأسماءُ والأفعالَ والحروفَ على اختلافها من ظاهرٍ أو مضمِرٍ أو معربٍ أو مبنيٍّ أو غير ذلك ، فليس حكمُه حكمَ واحدٍ من التنويناتِ المقدَّمة ، وذلك نحو قول الشاعر ^(٢) :

٤٧١ - قِفَا بَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنُ
وقول الآخر ^(٣)

٤٧٢ - أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِنُ

(١) أي : النوع الخامس من أنواع التنوين .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨ وعجزه :

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو في الأزمية ٢٥٣ ، وقوله « ومَنْزَل » وردت في الأصل : « ومَنْزَل » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

(٣) تقدم برقم ٣٢ ، وقوله : « والعِتَابِن » وردت في الأصل : « والعِتَابَا » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

وقول الآخر (١) :

٤٧٣ - طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُنُ

وقول الآخر (٢) :

٤٧٤ - مِنْ طَلَّلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ * أَنْهَجَنْ

وقول الآخر (٣) :

٤٧٥ - وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ

وقول الآخر (٤) :

٤٧٦ - إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَنُ

وقول الآخر (٥) :

(١) البيت للملحة وهو في ديوانه ٢٣ وعجزه :

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٧/٢ ، واللسان (طحا) ، والمزهر ٤٨٦/٢ ، وقوله :
« طروبين » وردت في الأصل : « طروب » وهو سهل لأنه موضع الشاهد .

(٢) البيت للمجاج ، وهو في ديوانه ٧ ، وقبله :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا

والكتاب ٣٥٩/٢ ، والخصائص ١٧١/١ ، والمغني ٤١٢ ، واللسان (بيع) ، وشواهد
المغني ٧٩٣ ، وشواهد الشافية ٢٤٣ . والأتحمي : البرد المخطط ، والأنهج : البالي .

(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٧٩ ، وقامه وما بعده على الترنم :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَنُ

وهو في الكتاب ٣٦١/٢ ، والسمط ٢٣١/١ ، واللسان (بيع) ، والبحر المحيط
٣٤٢/٢ ، والخزانة ٧٠/١ ، وشواهد الشافية ٢٣٣

(٤) تقدم برقم ٣٤ (٥) تقدم برقم ٣٣

٤٧٧ - يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْعَسَاكَنْ

وزاد أبو الحسن الأخفش تنويناً سادساً وسمّاه الغالي وسمّى الحركة التي قبلته 'غلوّاً' ، وذلك التنوين في القافية المقيدة ، وهي التي سكنَ حرفُ الروي فيها ، نحو قوله (١) :

٤٧٨ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرُقِنِ

وهذا التنوين إذا تأمّلتَه راجعٌ إلى تنوين الترنّم لأنّه يُترنّمُ به في المقيّد كما يُترنّمُ به في المطلق ، وليس كونه في المطلق دون المقيّد (٢) حكماً يُخرجه ١٦٩ عن المعنى من الترنّم ، وإنّما يتفرّقُ منه بزيادة الغلوّ خاصّة ، فلا تشاح (٣) في التسامي إذا فهم المعنى .

وزاد بعض المتأخرين تنويناً سابعاً وهو تنوين الضرورة لأنّه لا مدخلَ له في اللفظة لأنّه إمّا مبنيٌّ وإمّا لا ينصرف ، وكلاهما لا مدخلَ للتنوين فيه ، فإذا إمّا وُضعَ للضرورة ، نحو قول الشاعر (٤) :

٤٧٩ - سَلامُ اللهِ يَأمَطِرُ عَلَیْهَا

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٠٤ وبمده :

مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِ

وهو في الكتاب ٣٦١/٢ ، والخصائص ٢٦٤/١ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، واللسان (خفق) ، والمغني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٦/١ ، والأشعرني ١٢ ، وشواهد المغني ٧٨٢ ، والمزهر ٢٦٣/١ ، والخزانة ٧٨/١ ، وأراجيز العرب ٢٢ . وقاتم : صفة لبد ، والأعماق : أطراف المفاز .

(٢) قوله « المقيد » غير واضح في الأصل .

(٣) شاح فلاناً : خاصمه وجادله . (٤) تقدم برقم ٢٢٢

فـ «مطر» مبني لانه منادى مفرد علم، وذلك ابدأ حكمه في النداء، نحو قوله^(١) :

٤٨٠ - يَاحْكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

ومنه قوله تعالى : «أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا»^(٢) ، فهذا التنوين قد دخلَ المبني ، ولا مدخلَ له فيه إلا للضرورة وكذلك قول الشاعر^(٣) :

٤٨١ - يَمْنُ سَحْلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ
وقول الآخر^(٤) :

٤٨٢ - فَلَتَاتِيْنُكَ قَصَائِدُ وَلَيَذْفَعُنْ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

(١) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢ وبعده :

أَنْتَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ الْمَحْمُودُ

ونُسب في الكتاب ٢٠٣/٢ لراجز من بني الحيرماز ، والكامل ٤٠٣ ، والبحر المحيط ٥٠/٤ ، واللسان (سردق) ، والأشعري ٤٤٦ ، وبعده فيه :

سَرْدَاقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

والرواية المشهورة «ياحكم بن» على أنه جعل «ابن» تابعا مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد .

(٢) الصفات : ١٠٤ ، ١٠٥

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، ورواية العجز فيه :

حُبِّكَ الثِّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثَقَّلٍ

والكتاب ١٠٩/١ ، والحامسة ١٩/١ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، وشواهد المفني ٩٦٣ .
والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها ، والمهبل : المدعو عليه بالهبل وهو كون أمه تنفقه .
وقوله : «عواقد» ورد في الأصل : «عواتك» وهو تحريف . وقوله : «مهبل» في الأصل :
«منبل» وهو تحريف .

(٤) البيت للزبغة ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والنصف ٧٩/٢ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، والخصائص

٣٤٧/٢ ، والإنصاف ٤٩٠ . والقوام : ج قادمة وهي مقدم الرجل ، والأكوار : ج كور
وهو رحل الناقة .

وكل واحد من الجمعيتين في اليتين لا ينصرف للجمع وعدم النظم ولكن
مصرفاً للضرورة .

وهذا التنوين في التحقيق راجع إلى معنى التمكن لأن هذه الأسماء المنوثة
في الضرورة و^(١) أصولها التمكن ، فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى أصلها ،
فالضرورة سبب لإظهار التنوين فيما أصله فيه ^(٢) ، لا أنشأ معنى من معاني التنوين
فليس ذلك موقعاً سابعاً ، وإلا لو كانت الضرورة معنى لكان التنوين في المبنيات
اللازمة كـ « كيف وأين وهو وهي » وشبه ذلك ، وفي الأفعال الناصبة والمضارعة
والأمر والحروف كـ « لم » و « لو » وشبه ذلك ، وهو غير موجود إلا فيما
أصله التمكن ، فغاية الضرورة أن تصير ^(٣) بظهر بعد أن لم يكن ،
ردّاً إلى الأصل ، فاعلمه .

واعلم أن التنوين في غير الترتب والضرورة يجوز حذفه ^(٤) الألف واللام ، نحو
الرجل والغلام في : رجلٌ وغلامٌ ونحوهما ، قال بعضهم : لأن الألف واللام
دليل التعريف ، والتنوين دليل التنكير فتناقضا ، فلا يجتمع بينهما . وهذا فاسد ،
لأن في المعارف بناءً هو منوّن وهو العلم كزيد وعمر .

والصحيح أن عدم اجتماعها إنما هو لأن التنوين معاقب الإضافة إذ لا يجتمع
معها ، إذ هي دليل اتصال وهو دليل انفصال فتناقضا ، ولما لم تجتمع الإضافة
مع الألف واللام لاختلاف ^(٥) تعريفها لم يجتمعا مع معاقبها التنوين ، أو تقول :
لما لم تجتمع الإضافة مع التنوين لأنه مناقضها ^(٦) لم تجتمع الألف واللام
معه ^(٧) لأنه معاقبها . وإن شئت أن تقول : إن الألف واللام زائدتان
في أول الاسم / والتنوين زائد في آخره فتقلت الزيادة .

(١) الواو زائدة . (٢) أي : في التمكن .

(٣) في الأصل : « أن تصيره » وهو تحريف . (٤) بل يجب حذفه .

(٥) في الأصل : « لاختلاف » وهو تحريف . (٦) الوار مقحمة .

(٧) أي : مع التنوين ، وفي الأصل : « معها » وهو سهو .

ويحذف أيضاً للإضافة للعلمة المذكورة نحو : غلامٌ زيدٍ وفرسٌ عمروٌ ، ويحذف أيضاً لتقدير الإضافة ، كقولهم : قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قاله ، أي : يدَ مَنْ قاله ورجلَه . ومنه قول الشاعر ^(١) :

٤٨٣ - إِلَّا عُلاَلَةً أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

ويحذف أيضاً تخفيفاً كقراءة مَنْ قرأ : « ولا الليل سابقُ النهار » ^(٢) ، بنصب « النهار » وحذف التنوين ، فقليل [له] لَمْ لَمْ تَقُلْ : « سابقُ النهار » ، بتنوين « سابق » ، فقال : لو قلته لكانَ أوزنَ ، يعني : أثقلَ ، فحذفَ هذا التنوين لأنها هو للتخفيف خاصة .

ويحذف ^(٣) أيضاً لا لتقاء الساكنين خاصة كقراءة مَنْ قرأ : « قل هو الله أحدُ الله الصمد » ^(٤) بغير تنوين في « أحد » ومنه قول الشاعر ^(٥) :

٤٨٤ - عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ
وقول الآخر ^(٦) :

(١) البيت للأعشى : وهو في ديوانه ١٥٩ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، ورواه بالتقديم والتأخير بين « علالة وبدامة » ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والمقرب ١٨٠/١ ، واللسان (علل) : وابن يعيش ٩١/١ ، وأما السبيل ١٣١ ، والخزانة ١٧٢/١ . والقارح من الخيل الذي أكمل خمس سنين ، وبدامته : أول جريه ، وعلالته : بقية جريه ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : للقوائم والرأس .

(٢) سورة يس ٤٠ ، وهي قراءة عمارة ، انظر القرطبي ٤٤٧٧ هـ

(٣) في الأصل : « وتحذف » وهو تصحيف .

(٤) الاخلاص ١ - ٢ ، وهي قراءة زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وأبو عمرو . انظر : البحر المحيط ٥٢٨/٨

(٥) نسب في اللسان « هشم » إلى عبد الله بن الزبيري ، وهو في المقتضب ٣١٢/٢ ، والنصف ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٢٣١/٢ . والمسنتون : من أصابهم سنة وقحط

(٦) تقدم برقم ٥٨

٤٨٥ - فَالْفَيْتُهُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

بغير تنوين في « ذاكر » وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام كما تقدم ، والإنبات أحسن وأكثر ، فإن انضم إلى التقاء الساكنين كثرة الاستعمال لزم الحذف ، وذلك مع « ابن » إذا وقع صفة لما قبله بين علمين أو لقين أو كنيستين ، أو أحدهما والآخر ، نحو : زيد بن زيد جاءني ، وجاءني أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله محمد ، وجاءني كرز بن بطانة ، وجاءني محمد بن أبي عبد الله ، وجاءني زيد بن كرز ، وأبو عبد الله بن كرز ، وكرز بن محمد ، وشبه ذلك .

وتُحذف الألف أيضاً من « ابن » كما يُحذف التنوين مما قبله في هذه المواضع ، فإن خرج « ابن » من أن يكون صفة ، أو أن يقع بين غير ما ذكر ثبتت الألف فيه والتنوين فيما قبله ، فاعلمه .

ويُحذف أيضاً إبتاعاً لغير المنوّن كما جاء في الحديث من قوله عليه السلام (١) : « إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » أي : مثل فتنة الدجال أو قريباً منها ، فحذف التنوين من « مثل » لتقدير الإضافة ، ومن « قريب » إبتاعاً له .

وربّما عاملوا التابعات معاملة المتبوعات كقولهم : « أَخَذَهُ مَا قَدُمَ وَمَا حَدَثَ » (٢) بضم الدال ، ولا تستعمل (٣) وحدها إلا بفتحها ، وكذلك : « مَأْجُورَاتٍ مَأْزُورَاتٍ » (٤) ، ونحو ذلك فاعلمه ، وبالله التوفيق .

(١) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب العلم ٢٤/١ ، وانظر أمالي السهلي ١٣٠

(٢) انظر المغني ٧٦٢ (٣) في الأصل : « وَلَا يَسْتَعْمَلُ » وهو تصحيف .

(٤) أصله : موزورات بالواو لأنه من الوزر ، انظر المغني ٧٦٢/٢ . وفي الحديث :

« ارجعن مأزورات غير مأجورات » . رواه ابن ماجه ٥٠٢/١

الموضع السادس للنون ^(١) : أن تكون الوقاية من كسر ما قبلها لأجل ياء المتكلم ، وهي قسمان : قسمٌ تلزم الكلمة ، وقسمٌ لا تلزمها .

فالقسمُ اللازمُ هي اللاحقةُ للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر ، إذا وليتها ياءُ المتكلم نحو / أَكْرَمَنِي وَيَكْرِمُنِي [وَأَكْرِمْنِي] ، وإنما لَزِمَتْ فيها محافظةٌ على أن لا يُكْسَرَ أو أُخِرَها لأجلِ الياءِ ، فتثقلَ مع أصل ثقلها فيتوالى عليها الثقلُ ، والأفعالُ لا يَدْخُلُها كسرٌ إلاَّ إِتِّبَاعاً نحو : بدا ^(٢) ، ولالتقاء الساكنين نحو : اضرب الرجلَ ، وهما عارضان مع السكون في الفعل .

وكذلك تلزمُ في : « إنَّ وأنَّ وكانَّ ولكنَّ وليتَ » ، وإِنَّها ذلك لأنَّها أشبهتِ الأفعالَ في العمل بالتضمُّن وعدد الحروف والفتح لأواخرها ، فتقولُ : إِنَّني وكأَنِّي وليتني ولكئنِّي .

فإن قيل : قد قيل : إِنَّني وَأَنِّي وكَأَنِّي ولكئنِّي بنونٍ واحدةٍ ، فليست النونُ المذكورةُ لازمةً في الكلمة ، قيل : أمّا « إنَّ » و « أنَّ » و « كانَّ » و « لكنَّ » ، فجاءتْ بنونٍ واحدةٍ هي نونُ الوقاية ، وحذفتِ النونُ الأصليةُ لثقل اجتماع النونين ، وحكَمْنَا على أنَّ الأصلية هي المحذوفة دونَ نون الوقاية ، لأنَّ نون الوقاية جُعِلَتْ لمعنى ^(٣) ، ولا يُجْعَلُ الشيءُ لمعنى يبقى مع حذفها لتناقض الغرضين ^(٤) ، ودأَّتْ نون الوقاية على المحذوفة الأصلية إذْ هي نونٌ مثلها ، ولا تدُلُّ الأصلية على التي لمعنى .

وأما « ليت » فهي لازمة لها إلاَّ في الضرورة ، والضرورة تُحذف لها الأصلية في نحو قوله ^(٥) :

٤٨٦ - وَلَاكَ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

(١) في الأصل : « النون » وهو تحريف . (٢) كذا في الأصل .

ـ (٣) انظر الإنصاف ٦٤٨/٢ (٤) في الأصل : « العرضين » وهو تحريف .

(٥) تقدم برقم ٣٧٨

فأحرى أن تُحذفَ لها لزائدة في نحو قوله ^(١) :

٤٨٧ - كَمُنِّيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي

كما حذفت ^(٢) وهي للإعراب في قوله ^(٣) :

٤٨٨ - أُبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيَّتِي تَدْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي
بل هو هنا أحرى أن لا يجوز .

وكذاك تلزم مع « من » و « عن » كقوله تعالى : فاقْبَلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ
السميع العليم ، ^(٤) ، و « عني » إلا في الضرورة كقوله ^(٥) :

٤٨٩ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ هِنْدٍ وَلَا هِنْدٌ مِنِّي
والقسم الذي يجوز أن تلحق الكلمة وألا تلحقها ف « لدن » و « قد »
و « قط » بمعنى حسب ، تقول : لدنني ولدني ، وقدني وقدي ، وقطني وقطي ،
قال الله تعالى : « مِنْ لَدُنِّي عَذْرَاءٌ » ^(٦) ، و « رى » بالتخفيف والتشديد ، فالتشديد على
إثباتها والتخفيف على حذفها ، وقال الشاعر ^(٧) :

(١) تقدم برقم ٤٠١ (٢) أي : النون من « تبتين » و « تدلكن » .

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان « ذلك » ، وشواهد التوضيح ١٧٣ ، والجمع ١/١٥

(٤) آل عمران ٣٥

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ٥٨ ، وابن يعيش ١٢٥/٣ وفيه « قيس »

عوضاً من « هند » ، والأشعري ٥٦ ، والجمع ٦٤/١

(٦) الكهف ٧٦ ، قرأ الجمهور بالتشديد ، ونافع وعاصم خففا النون ، انظر القرطبي

٤٠٦١ ، والنشر ١/٢

(٧) كذا في الأصل : « من أم » والرواية « من نصر » . واختلف في نسبة البيت

فقد نسب ابن يعيش ١٢٤/٣ إلى أبي بجدلة وبعده :

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمُلْحِدِ

ونسبه في الخزانة ٤٤٩/٢ إلى محمد الأرقط ، وقيل : أبو يجلة ، وهو في الكتاب =

٤٩٠ - قَدْنِي مِنْ أُمِّ الْخَبِيبَيْنِ قَدِي
فجمع بين إلحاقها وحذفها ، وقال آخر ^(١) :

٤٩١ - اَمْتَلًا الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي
وفي الحديث في وصف النار : « حَتَّى يَضَعَ الْجَارُ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَقُولُ : قَطْنِي قَطْنِي » ^(٢) ، بغير نون الوقاية . وكذلك « لعل » ، والأكثر فيها الحذف ،
١٧٢ كقوله تعالى : « لَعَلِّي أَطْلِعُ » ^(٣) ، و « لَعَلِّي أَبْلُغُ » ^(٤) ، وقد جاء / إثباتها فيها ،
قال الشاعر ^(٥) :

٤٩٢ - وَأَشْرَفُ بِالْقُورِ الْيَفَاعِ لَعَلَّنِي أَرَى نَارَ كَيْلِي أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا
وبما يجوز أن تُحذف فيه وتثبت الفعلُ المعربُ بالنون ، نحو : تضربان
وتضربون وتضربين ، إذا أوصلته بياء المتكلم أثبت نون الوقاية مراعاةً لأصل
الفعل في الوقاية من الكسر ، وإذا حذفته فلنقل اجتماع النونين أو النونات
والأكثرُ الإثبات ، ويجوز إدغامُ نون الإعراب فيها ، وقُرئ قوله تعالى :

= ٣٧١/٢ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٥ ، وأمالى الشجري ١٤/١ ، والإنصاف ١٣١ ، والغني
١٨٥ ، والأشعري ٥٧ ، والعيني ٣٧٥/١ ، وشواهد المغني ٤٨٧ . والخبيران ما عبد الله
ابن الزبير وكنيته أبو خبيب وأخوه مصعب . وقدني : أي حسي وكفاني ، والمحدد : الظالم
أو الذي استحل حرمة البيت ، فهو يعرض بعباد الله بن الزبير .

(١) لم أهدد إلى قائله وهو في ثعلب ١٥٨ وفيه « سلا » عوضاً من « مهلاً » ، والخصائص
٢٣/١ ، واللامات ١٥٢ ، والإنصاف ١٣٠ ، وابن يمين ١٣١/٢ ، واللسان والتاج (قطط)
وأمالى الشجري ٣١٣/١ ، والعيني ٣٦١/١

(٢) رواية للبخاري ١١٥/٦ : « يلقى في النار » ، وتقول : هل من مزيد ، حتى يضع
قدمه فتقول : قط قط »

(٣) القصص ٣٨ (٤) غافر ٣٦

(٥) البيت لتربة من مقطوعة في أمالي القالي ٨٧/١ ، وهو في اللسان (بصر) ،
وشواهد المغني ٥٩٠ والخزانة ٥٨/١ . والقور : ج قارة وهي الجبيل الصغير .

« أتُحاجونني في الله ، ^(١) بالثلاثة الأوجه : الحذف والإثبات والإدغام ، وكذلك :
« تأمرونني أعبدُ » ^(٢) :

وإنما لم تلزم في هذا القسم ، لأنها في « قط وقد ولدت » في الأسماء ،
وباب الأسماء لا تدخل فيها محافظة على مكون البناء كما كان ذلك في من وعن .
وأما « لعل » ، فالحذف فيها لتقلها بالطول والزيادة [في] أولها وإدغام
لاميتها الأخيرين ، والإثبات إجراء لها مجرى : « إن وأن وكان ولكن »
في شبهها للفعل في العمل وفتح الآخر وغير ذلك مما ذكر في بابها .

وما عدا ما ذكرنا من الأفعال والأسماء والحروف المذكورة فلا تلتحقه نون الوقاية
من الأسماء والحروف ، فإن جاء من لحاقها شيء لواحد منها فللضرورة ، كقوله ^(٣) :

٤٩٣ - وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أُمْسِلُمُنِي إِلَى قَوْمِي شِرَاحِي
وكان هذا الشاعر شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع لعمله عمله ، وأنه في
قوته ، كأنه قال : أيسلمني ، ولكن ذلك ضرورة كما ذكر .

باب النون المركبة

اعلم أن النون تتركب مع الحاء والنون : نحن ، ومع العين والميم : نعم ،
فلذلك حرفان .

فأمّا « نحن » فقد ذكر حكمها في باب أنا وأنت ، لأن الباب فيها في
الفصل ^(٤) واحد على ما مضى هناك .

(١) الأنعام ٨٠ ، قرأ نافع بتخفيف النون ، وشدد النون الباقون . انظر النشر

٢٥٠/٢ ، والقرطبي : ٢٤٦٤

(٢) الزمر ٦٤ ، قرأ نافع بنون مخففة واحدة وفتح الياء ، وقرأ ابن عامر بنونين
مخففتين . والباقون بنون واحدة مشددة على الإدغام . انظر النشر ٣٤٨/٢ ، والقرطبي ٥٧٣٠

(٣) نسب في الدرر ٤٣/١ ، إلى يزيد بن محمد الحارثي ، وهو في المحتسب ٢٢٠/٢ .
واللسان (شرح) ، والبحر المحيط ٣٦١/٧ ، والمغني ٣٨٠ ، وشواهد المغني ٧٧٠

(٤) في الأصل : « الوصل » ، وهو سهو .

باب نَعَمْ (١)

اعلم أن «نعم» معناها العِدَّةُ والتصديقُ، وهي حرفُ جوابٍ لما قبلها أبداً،
إلاَّ أنَّها إنْ كان ما قبلها طلباً فهي عِدَّةٌ لا غيرُ، وإنْ كان ما قبلها خبراً فهي
تصديقٌ لا غيرُ، فمثالُ الأولى أنْ تقولَ في جوابِ مَنْ قال : أَتَضْرِبُ زيداً ،
أو هل تَضْرِبُ زيداً ، أو ألا تَضْرِبُ زيداً ، ونحو ذلك من أنواع الطلب :
نعم ، والمعنى : الإخبارُ بفعل (٢) الضرب ووعْدُ السائلِ به ، ومثالُ / الثانية : أنْ
تقولَ في جوابِ مَنْ قال : ضَرَبْتُ زيداً أو قَتَلْتُ عمرأً أو نحو ذلك من
الإخبار : نعم ، والمعنى قد ضَرَبْتُ أو قَتَلْتُ ، مجاباً كلامه بالإجابة إلى الفعل
وَصَدَّقْتَهُ ، وكانت كلاماً تاماً بوقوعها موقعَ الكلام التام ، وقد يجوزُ أنْ يجتمعَ
معه (٣) توكيداً ، وقد يجوزُ أنْ تأتيَ بأصل الجواب جملةً على نحو ما تقدَّم دوتها .

وهي في الجواب نقيضةٌ «لا» النافية ، ونقيضةٌ «بلى» أيضاً ، إلاَّ أنْ «بلى»
تنفي الموجِبَ قبلها ، وتوجب المنفيَّ أيضاً ، فإذا قال القائل : ضَرَبْتُ زيداً ،
فتقول : بلى ، فالمعنى لم أَضْرِبْهُ ، وإذا قال : لم تَضْرِبْ زيداً ، فتقول : بلى
فالمعنى : ضَرَبْتُهُ .

و «نعم» توجبُ لا غيرُ ، ولا يقعُ قبلها المنفيُّ ، ولو جاءَ لجاز ،
فلهذا قال بعضُ النحويين في قوله تعالى : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» ، قالوا : بلى (٤) :
إنَّهم لو قالوا نعم لكانَ كُفْراً ، يريدُ : إنَّهم لو قالوا «نعم» لصدَّقوا النفيَّ
فكفروا ، و «بلى» تنفيه وتوجبُ الجوابَ ، فيكونُ المعنى على «نعم» :

(١) انظر في : «نعم» : أمالي السهيلي ٩٤ ، والجنى ٢٠٤ ، والمغنى ٣٨١ ، والهمع ٧٦/٢

(٢) قوله «بفعل» غير واضح في الأصل .

(٣) أي : تجتمع «نعم» مع الكلام ، وفي الأصل : «معا» أو تكون العبارة :
أن يجتمع معها .

(٤) الأعراف ١٧٢ ، ونسب صاحب المغنى ٣٨٢ هذا القول إلى ابن عباس .

لست ربنا ، وعلى « بلى » ، بل أنت ربنا ، فخرج من هذا أن « نعم » لا تقع في مواضع « بلى » ، وأن « بلى » تقع في مواضع نعم ، إذ لا يقع قلبها الموجب ، وقال بعضهم : إنه قد يقع كل واحد منهما موضع الآخر (١) ، وأنشد (٢) :

٤٩٤ - أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرٍو وإيَّانا فذاك بنا تداني
نعم ، وترى الهلالَ كما أراه ويعْلوها النهارُ كما علاني

فلو قال هنا : بلى لجاز ، وقوله « نعم » جائز ، وهذا عندي على توجيهين في البيت : الأول : إن أريدَ جوابُ : « أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرٍو وإيَّانا » جوابَ « بلى » لأنَّ قلبها النفيَ فيكونُ المعنى : بل يجمعُنا ، وإن أريدَ جوابُ « فذاك بنا تداني » صحَّتْ « نعم » ، على معنى : نعم ذاك بنا (٣) تداني ، فليس في البيت شاهدٌ على أن كلَّ واحدةٍ منها موضعُ الأخرى كما ذكرتُ لك ، فاعلمه .

الصاد والضاد : غفل

باب العين /

١٧٤

اعلم أن العينَ لم تجيء مفردةً ، وإنما أتتْ مركَّبةً مع غيرها من الحروف ، مع الدال والالف : عدا ، ومع النون : عن ، ومع اللام خفيفةً والالف : على ، ومع اللام المشدَّدة : عل ، فتلك أربعةُ أحرفٍ .

(١) انظر : أمالي السهلي ٤٥ ، ٤٦

(٢) البيتان لجسَّدر كما في أمالي القالي ٢٧٨/١ ، وأمالي السهلي ٢٤٦ ، والمقرب

٢٩٤/١ ، والمغني ٣٨٣ ، والخزانة ٤٨٠/٤

(٣) وهو التوجيه الثاني . (٤) في الأصل : « لكنا » وهو تحريف .

باب عدا^(١)

اعلم أن « عدا » تنقسم قسمين : قسم فعل ، وقسم حرف للجر ، ومعناها في القسمين الاستثناء كخلا وحاشا .

فإذا كانت فعلاً في باب الاستثناء ففاعلها مضمرة فيها يعود على بعض المستثنى منه ، وما بعدها منصوب بها معمولاً به نحو : قام القوم عدا زيدا ، فحكمها في ذلك حكم « خلا » وقد ذكر في بابها .

وإذا كانت حرف جر خفّضت ما بعدها^(٢) وكان العامل فيها معنى^(٣) الفعل قبلها الذي في الكلام أو مافي تقديره ، نحو : قام القوم عدا زيدا^(٤) ، وهؤلاء قاتلون عدا زيدا^(٥) ، والأكثر فيها نصب ما بعدها فتكون فعلاً .

وإذا دخلت عليها « ما » كانت معها مصدرية لتخلصها حينئذٍ للفعل ، فينصب ما بعدها إذ ذاك ، نحو : قام القوم ما عدا زيدا ، وتقديره : عدا زيدا وهما في موضع الحال أي : عادين زيدا ، وبعضهم يجيز أن تكون « ما » زائدة فتبقى على الحذف لما بعدها . وفيه نظر قد بين في باب « خلا » .

باب عن^(٥)

اعلم أن « عن » تنقسم قسمين : قسم تكون اسماً ، وقسم تكون حرفاً ،

(١) انظر في « عدا » : الكتاب ٢/٣٤٨ ، وابن يعيش ٢/٨٠٧٧/٤٩٩ ، والجنى ١٨٦ ، والمغني ١٥٢

(٢) قال ابن يعيش ٢/٧٨ : « ولم يَجْنِكِ سبيويد ولا المبرد فيها الحرفية وإنما حكاها الأخفش » .

(٣) في الأصل : « معد » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « زيدا » وهو تحريف لأنه موضع الشاهد .

(٥) انظر في « عن » : المخصص ١٤/٥٤ ، وابن يعيش ٨/٣٩٨ ، والجنى ٩٦ ، والمغني

١٥٧ ، والمجمع ٢/٢٩٦

فأما التي تكون اسماً فهي يدخل عليها حرف الجر في نحو قوله ^(١) :

٤٩٥ - مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةٌ قَبْلُ
ولست حظنا .

وأما التي تكون حرفاً ، وهي المقصود ، فإن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر ، ولها في ذلك معان :

الأول : المزايلة ^(٢) ، نحو قولك : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ وَاحْتَجَجْتُ عَنْ
فُلَانٍ ، قال الله تعالى : « عفا الله عنك » ^(٣) ، وقال : « فاعفُ عَنْهُمْ »
واصفَحَ ^(٤) ، ومن ذلك : تجاوزتُ عَنْ فُلَانٍ وكفرتُ عنه ، قال الله
تعالى : « نكفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » ^(٥) ، وقال : « وكفَرْنَا عَنْ سَيِّئَاتِنَا » ^(٦) .

المعنى الثاني : أن تكون بمعنى « بعد » ، نحو قولك : « أطعمته عَنْ جوعٍ
وَأَمَنَّهُ عَنْ خَوْفٍ / أي بعدَ جوعٍ وبعد خوف » ، قال الله تعالى : « عَمَّا قَلِيلٍ ۖ
لِيُصِيبَهُ نَادِمِينَ » ^(٧) أي : بعد قليل ، و « ما زائدة » ، قال الشاعر ^(٨) :

٤٩٦ - نَوْومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ

(١) البيت للقطامي ، وهو في ديوانه ٢٨ ، وصدره :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا رَجِيمُ

وهو في أدب السكاك ٣٩٢ ، وشرحه للجواليقي ٣٤٩ ، وابن يعيش ٤١/٨ ، والمقرب ١٩٥/١ ،
واللسان (عن) ، والبحر المحيط ١٨٧/١ ، والجنى ٩٦ . والحبياء : موضع ، وقيل : مقابلة .

(٢) ويعبر عنه النحويون بالمجازة ، ولم يثبت لها البصريون غيره ، انظر الجنى ٩٧

(٣) التوبة ٤٣ (٤) المائدة ١٢

(٥) النساء ٣١ ، وفي الأصل : « ونكفر » والوارمقمة . (٦) آل عمران ١٩٣

(٧) المؤمنون ٤٠ (٨) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧ ، وصدره :

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا

والتفضل : لبس ثوب واحد .

وقال آخر (١) :

٤٩٧- لِقِحتْ حَرْبُ وائِلٍ عَنْ حِيالٍ

وقال آخر (٢) :

٤٩٨- وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ

أي « بعد » في ذلك كاته .

المعنى الثالث : أن تكون بمعنى « على » نحو قولك : أفضلتُ عنك ،
بمعنى عليك ، قال الشاعر (٣) :

٤٩٩- لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِي وَلَا كُنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

وقال آخر (٤) :

(١) البيت للحارث بن عباد البكري كما في أمالي القالي ١٢٨/٢ وصدره :

قَرَّبَا مَرِيْطَ النِّعَامَةِ مِنِّيْ

وهو في السمت ٧٥٧/٢ ، وحامه البحري ٣٣٠ وأدب الكاتب ٤٠٥ . والنعمامة : فرسه ،
ولقحت : حملت ، والخيال من حالت الناقة أي لا تحمل ، وإذا بقيت الناقة أعواماً بغير حمل ثم
حملت كان ذلك أقوى لولاها .

(٢) البيت للمجاج ، وهو في ديوانه ٤٧ وبعده :

قَفَرَيْنِ هَذَا ثُمَّ ذَا لَمْ يُؤْهَلْ

وهو في أدب الكاتب ٤٠٥ ، وشرحه للجواليقي ٣٦٦ ، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢ . والأزمية
٢٩١ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، والمغني ١٥٩ ، وأراجيز العرب ١٨

(٣) تقدم برقم ٣٣٨

(٤) البيت للقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ٤٠ ، وصدره :

لَوْ أَنَّكَ تَلَقَيْتَ حَنْظَلًا فَوْقَ يَبْنُضِنَا

وأدب الكاتب ٤٠٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، واللسان (سوم) . والسام : عروق الذهب .
يقول : تراص القوم حتى لو ألقيت حنظلاً فوق يبيضهم لم يصل إلى الأرض . وقوله : « المتقارب »
ورد في الأصل : « متقاربي » وهو تحريف .

٥٠٠ - تَدْحَرَجَ عَنْ ذِي سَامِهِ الْمُتَقَارِبِ

أراد : عليّ ، وعلى ذي .

المعنى الرابع : أن تكون بمعنى « من أجل » نحو قولك : قام فلان لك
عن إكرامك ، وشمك عن 'مزاح' (١) معك ، المعنى : من أجل ، قال الشاعر (٢) :

٥٠١ - وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ

وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نَارِهَا

عَنْ ذَاتِ أَوْلِيَّةٍ أَسَاوِدُ رَبِّهَا وَكَأَنَّ لَوْنَ الْمِلْحِ لَوْنُ شِفَارِهَا

المعنى الخامس (٣) : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قولك : « قُمْتُ عَنْ أَصْحَابِي » .
قال امرؤ القيس (٤) :

٥٠٢ - تَصَدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي

بِنَظَرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفِئِلٍ

أي بأَسِيلٍ ، ولا يكون المعنى : « تَصَدُّ عَنْ أَسِيلٍ وَتُبْدِي بِهِ » ، ولا
« تَصَدُّ بِأَسِيلٍ وَتُبْدِي عَنْهُ » كما زعم بعضهم ، لأنَّه يكونُ من باب التنازع في
الإعمال ، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان

(١) في الأصل : « مزاج » وهو تصحيف .

(٢) البيتان للنمر بن قولب كما في أمالي النحاشي ١٥٩/٢ ، وهما في السط ٧٨٣/٢ ، وأدب
الكتاب ٤٠٧ ، وفيه « فوق » عوضاً من « لو » . وقوله : « إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ » يعني :
اشتد الزمان وغلّت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً ، وذات الأولوية : التي أكلت وليا بعد
ولي فسمت ، وقوله : أسارد من المساودة وهي المسارة فهو يساره ليخدعه عنها ، والشفار :
السكاكين العراض ، شبه ما جد من الشحم على السكين بالملح لبياضه .

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٩٩

(٤) الديوان ١٦ ، والأردية ٣٨٩ ، والحزانة ٢٤٤/٤ . والأَسِيل : الحد السهل .

منصوباً أو مجروراً ، نحو رأيتُ وأكرمتهُ زيداَ ومررتُ ومرَّ في يزيدٍ ، فإذا لا بُدَّ^(١) في البيت من إخراج «عَنْ» ، عن وَضَعُهَا الأول إلى معنى الباء ، ووضعُهَا الأول هو المزايلة كما ذكر ، وما عدا ذلك فهي مُخْرِجَةٌ عن بابها ، وقد تقدّم في غير موضع أن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، وأما مع [عدم] الرجوع إليه أو إلى العامل فلا يجوز بوجه ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « أن » ، وهي لغة بني تميم ، يقولون في أعجبي أن تقوم : « أعجبي عن تقوم » . وكذلك قال بعضهم : إن تيماً انفردوا^(٢) بالعنّة ، يعني أنها تقول في موضع « أن » : « عَنْ » . وعلى ١٧٦ ذلك أنشدوا بيت ذي الرُّمة^(٣) :

٥٠٣ - أَعَنْ تَوَسَّمتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً

ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

أراد : أن تَوَسَّمتَ ، وقال آخر^(٤) :

٥٠٤ - أَعَنْ تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةٌ

أراد : « أن » ، كما ذكر ، ولا يفتعلون ذلك في غير « أن » ، فاعلمه .

(١) أَقْحِمَتْ « مِنْ » في الأصل بعد « لا بد » .

(٢) قوله : « انفردوا » غير واضح في الأصل . (٣) تقدّم برقم ٢٥

(٤) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، وعجزه :

وَرَقَاءَ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ

وهو في الخصائص ١١/٢ ، وسر الصناعة ٢٣٥/١ . والهديل : ذكر الحمام .

باب على^(١)

اعلم أن « على » لها ثلاثة أقسام : قسم تكون اسماً ، وقسم تكون فعلاً ، وقسم تكون حرفاً . فإذا كانت اسماً فذلك بدخول حروف الجر عليها كقوله^(٢) :

٥٠٥ - بَاتَتْ تَنْوِشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا

نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَا

وقوله^(٣) :

٥٠٦ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَّاءَ بَجْهَلٍ

ومعناها : فوق .

وإذا كانت فعلاً فمضارع « يعلو » ومصدره « علُوّاً » ، مثل : دَنَا يَدْنُو دُنُوّاً ، ومعناها ارتفع ، كقوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ »^(٤) ، وقال الشاعر^(٥) :

(١) انظر في « على » الكتاب ٣٧٣/١ ، والأزهية ٢٠٢ ، وابن يعيش ٣٧/٨ ، والجنى ١٩٠ ، والمغني ١٥٢ ، والهمع ٢٨/٢

(٢) نسب في اللسان (فوش) إلى غيلان بن حريث ، وهو في المنصف ١٢٤/١ ، وأدب الكتاب ٣٩١ ، وشرح الجواليقي ٣٤٨ ، وثلعب ٥٨٧ ، والحزانة ٨٩/٤ . والضمير في باتت يعود إلى الإبل ، والنوش : التناول ، والأجواز : ج جوز وهو الوسط .

(٣) نسب في الأزهية ٢٠٣ إلى مزاحم العقيلي ، وهو في الكتاب ٣٧٣/٢ ، وفوائد أبي زيد ١٦٣ ، وأدب الكتاب ٣٩٢ ، وابن يعيش ٣٨/٨ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وأسرار العربية ٢٥٦ ، والمغني ١٥٦ ، والتخصص ٦٤/١٤ ، وابن عقيل ١٩/٣ ، والأشعري ٢٩٦ ، وشواهد المغني ٤٢٥ . والشاعر يصف قطاة تركت ولداً لعطشها . و « غدت من عليه » : صارت من فوقه ، و « تصل » : تصوت ، والقَيْض : قشر البيض ، والزِيَّاء : البیداء .

(٤) القصص ٤

(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٨ ، واللسان (شقر) ، وأدب الكتاب ٥٥ . والشعر : شقائق النعمان .

٥٠٧ - وَتَسَاقَى الْقَوْمُ كَأَسَا مُرَّةً وَعَلَا الْقَوْمَ دِمَاءُ كَالشَّقَرِ

ولست غرضنا في الوجهين ، وإنما غرضنا الحرفية ، وهي حرف جرٍ للأسماء ومعناها العلوُ [حقيقة] كقولك : طلع فلانُ على السقف واستوى على الجبل ، أو مجازاً كقوله تعالى : « على العرش استوى »^(١) أي : قهر العرش فما دونه باستيلاءٍ حكمه عليه . ومنه قول الشاعر^(٢) :

٥٠٨ - قَدْ اسْتَوَى بِشْرُ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

أي : استولى وقهر . ومن هذا المعنى أو قريبٍ منه قولهم : خَرَقْتُ على فلان ثوبه ، وأخرقت عليه داره ، وهو لم يلبس الثوب ولا دخل الدار ، وإنما معناه ...^(٣) من ذلك .

وهذا موضع « على » في أصل الوضع ، ثم قد تَخْرُجُ عنه لمعانٍ أُخَر ، فمنها أن تكون بمعنى « عن » ، كقولك رَضِيت عليك ، أي : عنك ، ومنه قول الشاعر^(٤) :

٥٠٩ - إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

وقال الآخر^(٥) :

(١) طه هـ

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان (روا) ، والبحر المحيط ١/١٣٤ ، والقرطبي ٢١٨

(٣) كلمة لم أتبينها ، رسمت : « جاملكه » .

(٤) البيت للقيص العقبلي كما في الأزهية ٢٨٧ ، وهو في أدب الكاتب ٣٩٥ ، وأما الشجري ٢/٢٦٩ ، والمخصص ١٢/٦٥ ، واللسان : (رضي) ، والمفني ١٥٣ ، والأشموني

٢/٢٩٤ ، وابن عقيل ٣/١٧ ، وشواهد المفني ٤١٦

(٥) نسب في شرح الجواليقي إلى دوسر بن غسان ٣٥٤ ، وروايته فيه :

إِذَا مَا أَمْرُؤُ وَلَّى عَلَيَّ يَبُودُهُ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وَدِّي

وهو في أدب الكاتب ٣٩٧ . و « ابرؤ » في البيت غير واضحة في الأصل .

٥١٠ - إِذَا مَا أَمْرُؤُ وَلَّى عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ

أي : عنك ، وجاز هذا أيضاً فيها لأن معنى « رضي » في البيت الأول في معنى [وافى] ، وولّى في الثاني في معنى أعرض ، وقد تقدّم بيان هذا فيما تقدّم / ١٧٧ فتبيّنهُ وقِسْ تُصِيبُ إن شاء الله .

باب عَلَّ^(١)

اعلم أن « عَلَّ » معناها الترجي في المحبوبات ، والتوقع في المخدورات فتقول : ادعُ اللهَ عَلَّ يرحمك ، فهذا تَرَجٍّ ، وتقول : لا تَدْنُ من الأسدِ عَلَّه يأكلك فهذا توقُّعٌ . ومن الأول قوله تعالى : « لا تَدْرِي لعلَّ اللهَ يُحْدِثَ بعد ذلك أمراً »^(٢) ، وهذا لمعنى أكثر في الكلام من الثاني . ومن الثاني قوله^(٣) :

٥١١ - لَا تَهِنِ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ
كَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقد تقدّم أن اللام في أولها زائدة عليها ، والاحتجاج لها في باب اللام ، وعملها في الوجهين^(٤) في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً كما « إن »^(٥) المذكورة ، وأحكامها فيها كأحكامها ، وكذلك في غيرهما .

إلا أنها تخالفها في عدم نون الوقاية معها إلا في الشعر كما ذكرنا في باب النون ، وأنها لا يُعْطَفُ على موضعها مع اسمها كما كان ذلك في « إن » لأنها

(١) انظر في « عَلَّ » المقتضب ٧٣/٣ ، والجنى ٢٣٤ ، والمغني ٣١٧

(٢) الطلاق ١ (٣) تقدم برقم ٣٣٥ (٤) أي : في « لعل رعل » .

(٥) في الأصل : « كَان » وهو سهو لأن المثلث سبوازن بين « عَلَّ » و« إن » ، وليس بين « عَلَّ » و« كَان » .

قد غَيَّرَتْ معنى الابتداء إلى معنى الفعل من الترجي والتوقع ، ولذلك لا تدخل اللام أيضاً في خبرها كما تدخل في خبر « إن » ودور من أوجه المخالفة .

وتخالِفُها أيضاً وسرَّ أخوانها في أن « أن » تدخل على خبرها لمعنى الترجي الذي فيها أو التوقع ، كما قال الشاعر (١) :

٥١٢ - عَلَّمَكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وتخالِفُها وأخواتها - إلا ليت - في دخول الفاء وتصبُّها في جوابها ، نحو قولك : لعل الله يرحمني فأدخلَ الجنةَ ، لأنها في معنى الطلب من الترجي كما ذكر ، ولذلك قرأ حَفِصُ (٢) من رواية عاصمٍ من القراء : « لعلِّي أبْلُغُ الأسبابَ ، أسبابَ السمواتِ فأطْلِعَ » (٣) بنصبٍ في « فأطلع » ، لأنه أشربها معنى ليت من التمني وهو طلبٌ ، فاعلمه .

ويجوزُ في لامها الأخيرة الفتح وهو الكثير ، وقد كَسِرت فقليل : « لعل » على أصل التقاء الساكنين ، وقد خَفَضَ بعضُ العرب بها مبنيةً على أن تخفِضَ لأنها اختصَّت بالأسماء ، وما اختصَّ بالأسماء ولم يكن كجزءٍ منها كالألف واللام حقُّه أن يخفِضَ ، وإثما نصَّبت هذه وأخواتها للشبه بالفعل كما ذكر في باب « إن » ، وغيرها من أخواتها ، قال الشاعر (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٣٥

(٢) حفص بن عمر البغدادي ، إمام القراءة في زمانه ، ثبت ضابط ، قرأ بسائر الحروف ، توفي ٢٤٦ . انظر : طبقات القراء ١/٢٥٥ . وعاصم بن بهدلة ، شيخ الاقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة ، توفي ١٢٠ . انظر : طبقات القراء ١/٣٤٦

(٣) غافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) البيت لكعب بن سعد كما في الأصمعيات ٩٦ ، وروايته « أبا » ، وهو في الجهرة ٢٥٠ ، وأما في القالي ١٤٧/٢ ، ونوادر أبي زيد ٣٧ ، واللامات ١٤٨ ، وأما في الشجري ٣٧/١ ، واللسان (جوب) ، والمغني ٣١٧ ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأشموني ٥٦ ، وشواهد المغني ٦٩١ ، والحزانة ٤/٣٧٠

٥١٣ - فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

بخفض «أبي» ، وقال آخر (١) :

٥١٤ - لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيحُ

/ بكسر لام «لعل» وخفض ما بعدها ، ويجوز أن تكون «لعل» في ١٧٨ البيت الأول مخففةً بجذب لامها الأخيرة ، كما تُخَفَّفُ «إن» ، أختها ، واسمها مضمرٌ أمرٌ أو شأنٌ ، واللام المفتوحة جارة ، و«أبي المغوار منك قريب» جملةٌ مفسرةٌ للضمير في موضع خبرها ، كذا ذكرَ بعضهم وهو بعيد من أوجهٍ : أحدها : أن تخفيف «لعل» لم يُسمَعْ في غير البيت فلا يقاس عليه . والثاني : أن اسم «لعل» ضمير لم يوجد في غير البيت فيقاس عليه . والثالث : أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذٌ فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب لمعنى قد ذكر في باب اللام . والرابع : أن حَذَفَ الموصوف الذي «قريب» صفته لا يُعْلَمُ ، ولا يُحذف من الموصوفات إلا ما يُعْلَمُ من صفته .

وزعم بعضهم أنه يجوز في البيت أن تكون «لعل» كلمة تُقال للعائر ، واللام للجر ، والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف مخذوف تقديره : فَرَجٌ أو شبهه ، وهذا أيضاً بعيدٌ من جهاتٍ ، منها أن «لَعَلَّ» في البيت لا معنى له ، وما بُعد من الأوجه في اللام وحذف الموصوف مردودٌ بما رُدَّ به الوجه الآخر قبله ، فاعلمه .

باب الغين

اعلم أن الغين لم تأت في الكلام مفردة ولا مركبة إلا مع النون المشددة في غَنَ (٢) لأن فيها لغات (٣) : عِلَّ ، وَعَن بالعين والنون المشددة ، وَعَنَ

(١) لم أحتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١/١٩٣ ، والجنى ٢٣٦ ، والأشعوني ٢٨٤ ، وابن عقيل ٤/٣

(٢) العبارة في الأصل : «إلا مع النون المشددة وان في غل» وهي مضطربة محرفة .

(٣) انظر أمالي القالي ١/١٠٧

بالغين والنون المشددة ، و د أن ، على لفظ د أن ، المذكورة الناصبة للاسم والرافعة للخبر ، ويجوز دخول اللام على كل واحدة منها ، فيقال : لَعَلَّ وَاَعَنَّ وَلَعَنَّ ولأن ، ومنه قول أبي النجم ، أنشده أبو علي في الأماي (١) :

٥١٥ - وَاعْدُ لَعَنَّا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ

واختلف في الغين منها فقل : هي بدل من العين كما قالوا في اَرْمَعَلَّ : اَرْمَعَلَّ (٢) ، ولأنها قريبة منها ، إذ هما حرفا حلق ، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة ، كقوله (٣) :

٥١٦ - قُبِحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ

ثم قال :

كَأَنَّهَا كُشِيَةُ ضَبٍّ فِي صُتْعٍ

وقيل : إنشأ لغتان ، وليست الغين بدلاً من العين وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين ، فاعلمه .

باب الفاء المفردة (٤)

اعلم أن الفاء المفردة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف في المفردات والجل .

١٧٩

(١) البيت في الأماي ١٠٧/١ ، وروايته « لعلنا » وقبلة ، في المعقد الفريد ٨٧/١ :

فَقُلْتُ لِلْسَائِسِ قَدَهُ أَعْجِلُهُ

وهو في السط ٧٥٨/٢ ، والدرر ١١١/١

(٢) ارمعل الصبي : سال لعابه ، والثوب : ابتل ، والرجل : أسرع وشقي ، والإبل : تفرقت .

(٣) نسبة الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٣٣٧ إلى ابن هُرَيْم ، وهو في أدب الكاتب ٣٨١ ،

واللسان : « سقع » . والكشية : شحم بطن الضب ، والصقع : الناحية .

(٤) انظر في الفاء : الكتاب ٤٨٩/١ ، والمقتضب ١٠/١ ، ١٤/٢ ، والأزهية

٢٥٠ ، والمقرب ٦٣/١ ، والمخصص ٨/١٤ ، وابن يعيش ٩٤/٨ ، والجنى ٢١ ،

والمغني ١٧٣ ، والهمع ١٠/٢

فإذا كانت للعطف في المفردات معناها الترتيب لفظاً ومعنى أو لفظاً دون معنى ، والتعقيب ، وقد يلزمها التسبب في بعض المواضع ، وهي مُشتركة بين الاسمين والفعلين في اللفظ : من الرفع والنصب والحذف والجزم والاسمية والفعلية ، وفي المعنى : من إثبات الفعلين أو نفيهما ، أو إثبات الفعل للفاعلين أو ما أقيم مقامهما ، أو نفيه عنها ، فتقول : قامَ زيدٌ فعمرو ، ورأيتُ زيدا فعمراً ، ومررتُ بزيدٍ فعمرو ، وزيدٌ يقومُ فيخرجُ ، ولن يقومَ فيخرجُ ، ولم يقمَ فيخرجُ . والربطُ والترتيبُ لا يفارقانها ^(١) ، وأما التسببُ معها ^(٢) فيها فتحو قولك : ضربتُ زيدا فبكى ، وضربته فمات ، فالبكاءُ سببه الضربُ ، والموتُ سببه الضربُ .

وزعم الكوفيون أن الترتيبَ لا يلزمُ فيها ، واستدلوا بقوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا » ^(٣) ، قالوا : فالأسُّ في الوجودِ واقعٌ قبل الإهلاك ، وهو في الآية مؤخرٌ عنه ، وهذا عند البصريين مؤولٌ تقديره : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكنا ، كما قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » ^(٤) ، أي : إذا اردتم القيام إلى الصلاة ، وهو في الكلام كثيرٌ ، فالفاء عندهم في الآية باقية على موضعها من الترتيب المعنوي . وأما التي للترتيب اللفظي خاصة ففي قول الشاعر ^(٥) :

٥١٧ - عَفَا ذُو حُسَى مِنْ فَرَرْنَا فَالْفَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أُرَيْكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغُ
فَجَتَّمَعَ الْأَشْرَاجُ غَيْرَ رَشْمِهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِغُ

(١) في الأصل : « لا يفارقها » وهو سهو .

(٢) في الأصل : « معها » وهو تحريف . (٣) الأعراف ٤ (٤) المائدة ٦

(٥) البيتان للناطقة ، وما في ديوانه ٢ : والأضداد ٢١٩ . والمقرب ١/٢٣٠ ، والجنى

٢٢ ، والخزانة ٣ . وما ذكره الشاعر هو أسماء أمكنة .

وقول الآخر (١) :

٥١٨ - غَشِيتُ دِيَارَ الْقَوْمِ بِالْبَكَرَاتِ

فَعَارِمَةٌ قَبْرَقَةٌ السَّعِيرَاتِ

فَعَوَّلُ فَجَلِّيتِ فَتَفْءُ فَمَنْعَجٍ إِلَى عَاقِلٍ فَالْجُبُّ ذِي الْأَمْرَاتِ

فمراد الشاعرين وقوع الفعل بتلك المواضع خاصة ، ويترتَّبُ اللفظُ واحداً بعد آخر بالفاء ترتباً لفظياً .

وأما التي تكونُ عاطفةً في الجمل فَمَشَرَكَةٌ في الكلام خاصةً ، ويجوزُ أن يكونَ قبلها جملةٌ اسميةٌ وبعدها فعليةٌ ، نحو : زيدٌ قائمٌ فضرَبَ غلامُهُ ، وبالعكس ، نحو : قامَ زيدٌ فأبوه منطلقٌ ، وأن تكونَ قبلها جملةٌ خبريةٌ وبعدها طلبيةٌ ، نحو قولك : قامَ زيدٌ فاضْرِبْ عبْدَهُ ، وبالعكس ، نحو : اضْرِبْ زيداً فيقومُ غلامه ، والربط والترتيب لازم (٢) المعنى ، وتكون معها السببيةُ تارةً ولا تكونُ أخرى .

وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريكٍ بمحلتين (٣) كانت حروفُ

١٨٠ ابتداءٍ / إمّا للكلام وإمّا يأتي بعدها المبتدأ وخبرُهُ نحو : قامَ زيدٌ فهل قُتتْ ، وقامَ زيدٌ فعمروٌ منطلقٌ ، وعليه (٤) :

٥١٩ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

(١) البيتان لامرئ القيس ، وهما في ديوانه ٧٨ ، وفيه «ديار الحي» . وما ذكره أسماء أمكنة .

(٢) خرم في الأصل ، لعله «لها في» . (٣) قوله «بمحلتين» غير واضح في الأصل .

(٤) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٤٤ ، وعجزه .

وَهَلْ تُخْبِرُنْكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمَلَقُ

والكتاب ١/٤٩٤ ، واللسان (حذب) ، والمغني ١٨١ ، والشذور ٣٠٠ ، وشواهد المغني

٤٧٤ ، والخزانة ٦٠١/٣ . والقواء : الحرب ، والسملق : الأرض غير المنبتة .

أي : فهو ينطبق ، وليست الفاء جواباً ، ولو كانت جواباً لنصبت « ينطبق » بها ، وسنبين هذا في الموضع الثاني بعد ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ، فَلَئِنْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ »^(١) ، وقوله تعالى : « فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ »^(٢) .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً لازمة للسببية ، وفيها أيضاً الربط والترتيب كما ذكر في العاطفة ، إلا أن المعنى الذي انفردت به في هذا الموضع الجوابية^(٣) ، فتصيب ما بعدها من الأفعال المستقبلية بإضمار « أن » ، وذلك إذا وقعت جواباً لأحد عشرة أشياء ، وهي : الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتعريض والتعني والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء .

ولا تنصب في غير ذلك إلا في الضرورة كقوله^(٤) :

٥٢٠ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا
وأما قول الآخر^(٥) :

٥٢١ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُضَمُّمَا

ف قيل : هو ضرورة مثل الأول ، والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته في البيت كأنه قال : إن يأوي إليها المستجير يعضم ، وهذا المعنى تنصب الفاء في جميع العشرة المواضع المذكورة ، لكنه يقوى فيها ويضعف في غيرها .

(١) الأنبياء ١٠٨

(٢) الروم ٢٨ ، وصدر الآية : « هل لكم مما ملكتم أيانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء » .

(٣) في الأصل : « للجوابية » وهو تحريف .

(٤) نسب في الحزانة ٦٠٠/٣ إلى المفيرة بن حبناء ، وهو في الكتاب ٤٩٥/١ ، وأما

الشجري ٢٧٩/١ ، والمقرب ٢٦٣/١ ، والمغني ١٩٠ ، والشذر ٣٠١ ، وشواهد المغني ٤٩٧

(٥) تقدم برقم ٢٩٤ . وفي الأصل : « فيعقبا » وهي تحريف ، وليست روايته كما سيظهر بعد .

وعلى هذا أيضاً بتخرّج^(١) البيت الآخر في قوله : « فاسترجحاً » أي : إن الحقّ بالحجاز أسترّج ، فاعلمه ، فلا تكون ضرورة^(٢) إلاّ من حيث لم يتقدّم واحد من العشرة في اللفظ خاصة^(٣) ، وأمّا المعنى فلمحوظ^(٤) ولذلك نصب الشاعران .

واعلم أنّ الفاء في المواضع العشرة المذكورة تشترك فيها فتكون تارة للعطف ، وتارة للمخالفة فيما بعدها لما قبلها ، فتنبّه على الجوب بإضمار « أن » كما ذكر ، وتارة حرف استئناف فتكون حرف ابتداء ، والمعنى في الأوجه التشريك : إمّا في اللفظ وإما في المعنى على بُعد ، فلذلك يدّعى أنّها لا تنصب بنفسها عند البصريين ، بل بإضمار « أن » المقدّرة ، إذ لو نصبت بنفسها كما زعم الكوفيون^(٥) لنصبت في كل موضع ، إذ التشريك لا يزول منها .

فحيث كانت المخالفة ...^(٦) الثاني بحكم الأول بتسوّغ ، وهو « أن » ، ويكون واجعاً إلى العطف في الأسماء فيصير ما بعدها مصدراً بـ « أن » ، فيكون معطوفاً على مصدر آخر مقدّر بما قبلها / من الكلام الذي تأتي جوابه ، فتفهّمه^(٧) .

فإذن لا بدّ من بسط الكلام على مسائلها في المواضع العشرة وبيان أوجهها فيها موضعاً موضعاً^(٨) ، لتبين ما ذكرت لك إن شاء الله ، (فإنّ باب الفاء باب صعب متداخل يصعب تحصيله إلاّ بعد التهذيب فنقول والله المستعان .

إنّ الفاء المذكورة إذا وقعت بعد الأمر فلا يخلو أن يكون فعله باللام أو لا يكون :

(١) في الأصل : « يتخرّج في » ، و « في » مقحمة .

(٢) قال في الإنصاف ٥٥٧ : « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بالخلاف »

وذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، وإليه ذهب بعض الكوفيين . انظر الجني ٢٧

(٣) خرم في الأصل ، لعله : « ألحق » .

(٤) أوضح ابن جني في سر الصناعة ٢٧٣ ما يتعلق بهذه الفاء ، فبيّن لماذا أضرت

« أن » هنا ، ونصب بها الفعل ، ولم يقدّر في أول الكلام مصدر حتى اضطروا إلى إضمار « أن » ثم عصفوا المصدر المنعقد المعنى بأن والفعل جميعاً على المصدر الذي قبله .

(٥) انظر في تفصيل ذلك : المقرب ٢٦٥/١

فإن كان باللام فيجوزُ فيما بعدها ثلاثة أوجه ، أحدها : العطف على الفعل المجزوم باللام ، والثاني : الرفعُ على الاستثناف ، والثالث : النصب على الجواب ، نحو قولك : « لتكرمُ زيداَ فيحسنُ إليك » ، يجزم « يحسن » ورفعه ونصبه ، والمعنى في النصب : ليكن منك إكرامٌ فأحسن منه ^(١) ، فهذا هو العطف المعنوي الذي تقدم ذكره .

وإن كان الفعل في الجملة المذكورة بغير لام فهو مبني عند البصريين ^(٢) فيجوز فيما بعد الفاء : الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب على ما ذكر ، ولا يجوز العطفُ لأنه ليس له ما يعطف عليه ، وهو جائزٌ بالقياس ، [و] من النصب على الجواب قول الشاعر ^(٣) :

٥٢٢ - يَأْنَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا إِلَى سَلِيمَانَ فَذَسْتَرِيحَا
وعليه قراءة ابن عامر : « كن فيكون » ^(٤) ، وعلى قراءة غيره : « كن فيكون » ، بالرفع على معنى فهو يكون .

وإذا وقعتْ بعد النهي [وفعله معرب بالجزم والنصب لا غير ^(٥)] فيجوز فيما بعد الفاء الثلاثةُ الأوجه الجائزة بعد الأمر باللام : العطفُ بالجزم ، والنصب بإضمار « أن » ، على الجواب ، والرفعُ على الاستثناف ، نحو قولك : لاتدنُ من الأسد فإكلك ، ، يجزم « يأكل » ورفعه ونصبه على ما ذكرْتُ ، والعطف في النصب معنويٌ كما كان في الأمر ، لأنَّ المعنى : « لا يكنُ منك دُنُوٌّ من ^(٦) الأسد فأكلُ لك » ، ومن النصب على الجواب قوله تعالى :

(١) في الأصل : « مني » وهو سهو .

(٢) رذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم . انظر المسألة في الإنصاف ٥٢٤ .

(٣) نسب في الكتاب ٩٣/١ إلى أبي النجم ، وهو في سر الصناعة ٢٧٢ ، واللسان

(عق) ، وابن يemiş ٢٦/٧ ، والشذور ٣٠٥ ، وابن عقيل ٨٣/٤ ، والأشعري ٥٦٢ .
والعق : « ضربٌ من السير .

(٤) الأنعام ٧٣ ، وانظر النشر ٢/٢١٢ (٥) ما بين معقوفين مقحم في الأصل .

(٦) في الأصل : « من » وهو تحريف .

« لَا تَتَفَتَّرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحَقَكُمْ » بعدذاب ، (١) ، وقوله تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقْتَضِي عُزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلُّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ » (٢) .

وإذا وقعت بعد الاستفهام : فإن كان فيه فعلٌ مرفوع جاز فيما بعد الفاء : الرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، ويرجع إلى العطف المعنوي كما ذكر كقولك : هل يقوم زيد فأكرمه ، برفع « أكرمه » ونصبه على ما ذكرت لك .

وإن كان فيه فعل ماضٍ أو اسم مبتدأ ، جاز فيما بعد الفاء (٣) الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب ، ولا يجوز العطف لأنه ليس قبله ما يعطف عليه ، نحو قولك : « هل قام فأكرمه » ، / و « هل زيد قائم فأكرمه » . ومن النصب قوله (٤) :

٥٢٣ - أَأَفَاقَ صَبٍّ مِنْ هَوًى فَأَفِيقَا

والحكم فيها إذا وقعت بعد التحضيض والعرض كالحكم فيها إذا دخلت بعد الاستفهام سواء ، نحو قولك في التحضيض : « هلا تكرم زيدا فأكرمه » ، بالرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب ، و « هلا أكرمت زيدا فأكرمه » ، بالرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير ، ولا تقع جملة اسمية

(١) طه ٦١ (٢) تداخلت الآيتان ٩٢ ، ٩٤ من النحل :

نص الآية ٩٢ : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقْتَضِي عُزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ... »

ونص الآية ٩٤ : « وَلَا تَتَخَذُوا آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلُّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ ... » ولعل المؤلف يريد أن يستشهد فقط بالآية ٩٤ ، لأن الأولى ليس فيها شاهد .

(٣) قوله : « جاز فيما بعد الفاء » غير واضح في الأصل .

(٤) البيت للبحراني من قصيدة في مدح أبي سعيد الثوري ، وهو في ديوانه ٩٤٤/٣ ، رعبزه :

أَمْ خَانَ عَهْدًا أَمْ أَطَاعَ شَفِيقًا

في التحضيض ولا في العرض ، ومن النصب في التحضيض قوله تعالى : « لولا أنزلَ
إليه مَلَكٌ فيكونَ معه نذيراً »^(١) .

وكذلك الحكمُ في التمني - أعني مثلَ الاستفهام - في وقوع الفاءِ بعد
المبتدأ والخبر والفعل الماضي ، فيجوزُ فيما بعدها الرفع على الاستثناف والنصب على
على الجواب ، نحو قولك : ليت زيدا عندك فأكرمه ، أو في وقوع المضارع قبلها ،
فيجوز الرفع على الوجهين المذكورين ، والنصب على الجواب . ومن النصب بعد
الامم قوله تعالى : « يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً »^(٢) والعطفُ فيه
معنوي ، والمعنى : يا ليت لي كوناً معهم ففوزاً .

وحكمُ الدعاء كحكم الأمر سواءً في كون فعله باللام ، فيجوزُ فيما بعد
الفاء الجزم والرفع والنصب على الأوجه المذكورة فيه ، أو بغير اللام فيجوزُ :
الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب لا غير على مذهب البصريين^(٣) ، كقولك :
اغفر لزيد فيدخل الجنة ، والله يغفر لك فتدخل الجنة ، لأنه قد جاء الدعاء
بالجملة الاسمية .

وإذا وقعتْ بعد النفي فلا يخلو أن تكونَ الجملةُ التي قبلها - أعني قبل
الفاء - اسمية أو فعلية .

فإن كانت اسميةً جازَ فيما بعد الفاء : الرفعُ على الاستثناف والنصبُ على
على الجواب كقولك : ما زيدٌ قائماً فتكرّمهُ ، ونصبه كما ذكرتُ لك ،
قال الشاعر^(٤) :

٥٢٤ -- وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ قَيْطَعَنِي بِهِ
وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِبَنَابِلٍ

(١) الفرقان ٧ (٢) النساء ٧٣

(٣) فيجوزُ على غير مذهبيهم العطف لأن الفعلَ غيرُ مبني ، فأصله : لتغفر .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٣ ، واللسان (نبل) ، وابن يعيش ١٤/٦ ،

والمغني ١١٨ ، وشواهد المغني ٣٤٠

وإن كانت فعلية ماضية فكذلك ، نحو قولك : ما قام زيد فتكرمه ، على الوجهين المذكورين من الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب .

وإن كانت فعلية مضارعة : فلا يخلو أن يكون الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً :

فإن كان مرفوعاً جاز فيما بعد الفاء : الرفع على العطف والاستثناف على إضمار مبتدأ وكذلك في جميع ما يستأنف من المسائل المنقذمة ، والنصب على الجواب كقولك : « ما تأتينا فتحدثنا » ، الرفع على معنى ^(١) : « وما تحدثنا وهو معنى العطف ، أو على الاستثناف أي : فأنت تحدثنا ، والنصب على الجواب على إضمار « أن » ، بمعنىين ، أي : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو ما تأتينا / لأجل الحديث ^(٢) .

وإن كان الفعل منصوباً جاز فيما بعد الفاء وجهان أيضاً : الرفع على الاستثناف لغير ، والنصب على العطف أو على الجواب كقولك : لن تأتينا فتحدثنا : بالرفع على معنى : فأنت تحدثنا ، والنصب على معنى : « فلن ^(٣) تحدثنا ، وهو معنى العطف ، وعلى معنى : فكيف تحدثنا أو لأجل الحديث ^(٤) .

وإن كان مجزوماً جاز فيما بعد الفاء الجزم على العطف والرفع على الاستثناف والنصب على الجواب على المعاني المذكورة كقولك : لم تأتينا فتحدثنا ، يجزم « تحدث » ورفعه ونصبه . ومن الاستثناف قوله ^(٥) :

(١) قوله : « معنى » غير واضح في الأصل .

(٢) شرح ابن عصفور هذين المعنيين بقوله : « والنصب بإضمار « أن » له معنيان : أحدهما : أن يكون نفى الإتيان فانتفى من أجل الحديث كأنه قال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، والتحديث لا يكون إلا مع الإتيان .

والثاني : أن يكون أوجب الإتيان ، ونفى الحديث ، كأنه قال : ما تأتينا حدثنا بل غير

حدث . انظر المقرب ١/ ٢٦٤ .

(٣) في الأصل : « ولن » وهو سهو . (٤) أي : بالنصب على الجواب .

(٥) تقدم برقم ٥١٧ .

٥٢٥ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ

وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيِّنَاتٍ سَمَلَقُ

كانه قال : فهو ينطق ، وليس بجواب .

وإذا وقعت^(١) بعد فعل الشرط : فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيما بعد الفاء وجهاً : الجزمُ على العطف والنصب على الجواب بإضمار « أن » كما ذكر على معنى لأجل ، كقولك : إن تقم فأحسن إليك تحمدي^(٢) . وإن كان الفعل ماضياً فكذلك ، لأنّ هذا الماضي في موضع المضارع أو مستقبل معنى .

وإذا وقعت بعد الجزاء وهو جواب الشرط ، وهو أيضاً مستقبل معنى ، سواء كان^(٣) مضارعاً أو ماضياً : جاز فيما بعد الفاء ثلاثة أوجه : الجزم على العطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، كقولك : إن تقم أحسن إليك فأعطيك درهماً ، الجزم على معنى : أحسن وأعط ، الرفع على معنى فانا أعطي ، والنصب بإضمار « أن » ، على العطف المعنوي ، كأن المعنى إن تقم يكن إحساناً فأعطاء . وعلى الثلاثة الأوجه قوله تعالى : « وإن تبوءوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء »^(٤) يرفع « يغفر » و « يعذب » ونصبها وجزمها .

واعلم أنّ النصب على الجواب بالفاء إنشأ هو بعد الشرط والجزاء أصلاً ، ولكن العرب نصبّت بها في أجوبة غيرهما لمناسبة لهما في عدم الوقوع ، مع أنّ الشرط

(١) أي : الفاء .

(٢) قال ابن عصفور : ولا يقطع لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام . المقرب ٢٦٧/١

(٣) في الأصل : « كانت » وهو تحريف .

(٤) البقرة ٢٨٤ . وقرأ ابن كثير وثانيس وأبو عمرو وحزرة والكسائي بالجزم بالعطف على الجواب ، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع فيها على القطع . وروي عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية والجحدري بالنصب فيها على إضمار « أن » . انظر : النشر ٢/٢٢٩ ، والقرطبي ١٢٣١

والجزاء يتقدّران بعد غير الشرط والجزاء من جميع مذكّرنا ، وبذلك المعنى
 ينجزم ما دخلت عليه الفاء من الأفعال إذا لم تدخل عليه ووقع جواباً لها ، خلافاً
 للكوفيين ، فإنهم يقولون : إن الجزم في الفعل بالجواب وذلك باطل لوجوه منها :
 أنه قد وجد فعل الشرط والجواب ظاهريّين مع كل واحدٍ منها ^(١) ، والثاني :
 أنه ليس بنفس اللفظ شيء ^(٢) وقع الجواب ولكن بشرط الوقوع أو عدمه
 ١٨٤ المقدّر قبله ، والثالث : أنه لا يلزم كل واحدٍ منها جواب بل قد تقع في الكلام / دونه
 فعلم بذلك أن الجواب إنّما هو للشرط ^(٣) كما ذكر ، وكلها في ذلك سواء
 إلا النفي فإنه لا ينجزم جوابه بل يُرفع إن وقع .

ويموز حذف الفاء وإثباتها في جميع ذلك إلا بعد النفي وبعد جواب الشرط
 فلا يصح ذلك إلا إذا وقعت الجملة حالاً ، وحكمها في باب الشرط مذكور
 في باب إن الشرطية .

الموضع الثالث : أن تكون زائدة دخولها كخروجها ، أو لازمة بحسب
 الكلام . فعين الأول قول الشاعر ^(٤) :

٥٢٦ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاذْكُحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

والفاء هنا في اللفظ عند الأخفش دخولها كخروجها وهي عند سيدييه دالة
 على معنى السببية كالداخلة ^(٥) في الأجوبة المذكورة لأن التقدير : هؤلاء خولان
 فاذكح فتاتهم ، والتنبيه في معنى الطلب الذي هو تنبيه فهي في جواب معنى الأمر .

(١) أي : من الأجوبة العشرة السابقة . (٢) خرم في الأصل ، لعله « له » .

(٣) في الأصل : « الشرط » وهو تحريف .

(٤) قال في الخزانة ٤٥٥/١ : « من الحسين التي لم يعرف لها ناظم » . وهو في الكتاب ١٣٩/١ ،

والأزهية ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٤٧٧/٣ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، والمغني ١٧٩ والأشعري ١٨٩ ،
 والعيني ٥٢٩/٢ ، وشواهد المغني ٨٧٣ . الأكرومة : الكريمة . الحيان : حي أبيها وأُمها ،

خلو : خالية من زوج .

(٥) في الأصل : « فالداخلة » وهو تحريف .

ومن الثاني ^(١) قولهم : خرجت فإذا الأسد ، وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة ، لأن المعنى : خرجت ففأجابني الأسد .

وفي التحقيق ^(٢) هي في هذا الموضع راجعة إلى أحد البابين ، [و] لوقوعها في مواضع الزيادة تأويلٌ بخبرجها عنه حيث وقعت ، فلا ينبغي أن تجعل الزيادة معنى خاصاً بها للاحتمال الداخل في مواضع وقوعها ، فينبغي أن تحمّل على أحد الموضعين المتقدمين قبل هذا ، ولكن جعلت لها مواضع الزيادة لذكر الناس لها ، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع .

واعلم أن من النحويين من زاد للفاء موضعاً آخر سماها فيه فاء رب ، وهي التي يقع بعدها خفض في مثل قول الشاعر ^(٣) :

٥٢٧ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعاً

فَالْهَيْشِهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغِيلَ

والفاء في الحقيقة هنا سببية عاطفة جملة على جملة ، و « رب » مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو فيما يُذكر في بابها ، وبعد « بل » فيما تقدم في بابها ، ودون ذلك في قوله ^(٤) :

٥٢٨ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

فلا ينبغي أن تجعل فاء « رب » لأنها ليست بها ، فلامعنى لنسبها إليها ، فاعلمه .

باب الفاء المركبة

اعلم أن الفاء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الياء خاصة في بابها .

(١) أي : اللازمة . (٢) انظر تفصيل النحويين في هذه الفاء : سر الصناعة ٢٦٢
(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، والأزهية ٢٥٣ ، وفيه « محول » عوضاً من « مغيل » ، والمفني ١٤٥ ، والخزانة ٣٣٤/٢ . والمغيل : الرضع وأمه حبلى .
(٤) تقدم برقم ١٩٥

[باب في (١)]

اعلم أن « في » حرف جارٍ لما بعده ومعناها الوعاء ^(٢) حقيقة أو مجازاً . فالحقيقة نحو : جعلت المتاع في الوعاء ، ومنه قوله تعالى : « أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » ^(٣) ، والمجاز كقولك : دخلت في الأمر وتكلمت في شأن / حاجتك . ومنه قوله تعالى : « ادخلوا في السلم كافة » ^(٤) وقوله تعالى : « ولتنازعتم في الأمر » ^(٥) فهذا حقيقة أمرها ، ثم نجيء بمعنى حروف أخرى ، إذا تحقق رجوع معناها إليها ^(٦) ، كما ذكر في غير موضع من هذا الكتاب .

فمن ذلك مجيئها بمعنى « إلى » كقولك : رددت يدي في ي ، قال الله تعالى : « فردوا أيديهم في أفواههم » ^(٧) أي : إلى أفواههم ، لأن « رد » يتعدى بـ إلى كقوله تعالى : « إننا رادوه إليك » ^(٨) ، لكن إذا تحققت هذا فالمعنى أنهم إذا ردوا أيديهم إلى أفواههم فقد أدخلوها فيها .

ومن ذلك مجيئها بمعنى « على » كقوله : علقته في جذع ، أي : على جذع . ومنه قوله تعالى : « ولأصلبكم في جذوع النخل » ^(٩) ، وقول الشاعر ^(١٠) :

(١) انظر في « في » المقنن ٥/١ ، المحصص ٥٤/١٤ ، والأزهية ٢٧٧ ، والجنى ٩٩ ، وابن عيمش ٢٠/٨ ، والمغني ١٨٢ ، والمجمع ٣٠/٢ .

(٢) قوله : « ومعناها الوعاء » غير واضح في الأصل .

(٣) البقرة ٣٩ (٤) البقرة ٢٠٨ (٥) الأنفال ٤٣

(٦) قال في الجنى ١٠٠ : « مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن « في » لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً ، وما أوم خلاف ذلك ردة بالتأويل إليه » .

(٧) إبراهيم ٩ (٨) القصص ٧ (٩) طه ٧١

(١٠) نسب في الأزهية ٢٧٨ إلى سويد بن أبي كاهل وعجزه :

فلا عطست شيبان إلا بأجدعا

وهو في أدب الكاتب ٣٩٤ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمحصص ٦٤/١٤ ، وأمالى الشجري ٢٦٧/٢ ، والمغني ١٨٣ ، واللسان (عبد) ، وشواهد المغني ٤٩٧ . والأجدع يعني : الأنف المقطوع .

٥٢٩ - وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ
وقول الآخر (١) :

٥٣٠ - بَطَلُ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ
يُحْذَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

وقالوا : أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي إصْبَعِي ، قَالَ بَعْضُهُمْ : الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلُّهُ : « عَلَى » ،
وكلُّ هذه المواضع إِذَا تَأَوَّسَتْهَا وَجَدْتَ فِيهَا مَعْنَى « فِي » الَّذِي هُوَ الْوَعَاءُ ، أَلَا
تَرَى أَنَّ مَعْنَى « فِي جَذَعِ النَّخْلِ » [الْوَعَاءُ] ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا الْعَلَوُ ، فَالْجَذَعُ
وَعَاءٌ لِلْمَصْلُوبِ ، لِأَنَّهُ لَا بَدَأَ لَهُ مِنَ الْحُلُولِ فِي جُزْءٍ مِنْهُ ، وَلَا يَلْزَمُ فِي الْوَعَاءِ
أَنْ يَكُونَ خَاوِيًا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « فَامْشُوا فِي
مَنَاكِبِهَا » (٢) يَعْنِي الْأَرْضَ ، إِنَّهَا لَا تَحْوِي الْمَاشِينَ ، وَإِنَّهَا يَحِلُّونَ فِي جُزْءٍ
مِنْهَا ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الْآيَةِ (٣) :

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ الْآخَرِ : « فِي سَرَحَةٍ » (٤) فَإِنَّ السَّرْحَةَ مَوْضِعٌ
لِلثِيَابِ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِهَا الْجَسَدُ بِالثِّيَابِ ، وَإِنْ حَلَّتْ عَلَيْهَا ، فَلَا بَدَأَ مِنْ اسْتِقْرَارِهَا ،
وَلَا يَلْزَمُ أَيْضًا الشُّمُولُ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي إصْبَعِي » فَهُوَ مِنَ الْمَقْلُوبِ لِأَنَّ الْمُرَادَ :
أَدْخَلْتُ إصْبَعِي فِي الْخَاتَمِ ، فَ« فِي » بَاقِيَةٌ عَلَى مَوْضِعِهَا مِنَ الْوَعَاءِ . وَالْقَلْبُ

(١) الْبَيْتُ لَعْنَتُهُ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢١٢ ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى التَّصْحِيفِ ١٨٧ ، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ
٣٩٤ ، وَالْأَزْهِيَّةُ ٢٧٧ ، وَالْمَغْنِي ١٨٣ ، وَاللَّسَانُ (سَبْت) ، وَابْنُ بَيْعِش ٢١/٨ ، وَالْأَشْمُونِي
٢٩٢ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِي ٤٧٩ ، وَالْخَزَانَةُ ١٤٥/٤ . وَالسَّرْحَةُ : نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ ، وَنِعَالُ السَّبْتِ :
الْمَدْبُوعَةُ بِالْقَرْطِ وَكَانَتْ مِنْ مَلَابِسِ الْمُلُوكِ . وَلَيْسَ بِتَوَامٍ : أَيُّ لَمْ يَشَارِكْ أَحَدٌ فِي بَطْنِ أُمِّهِ
وَلَا نَدَى فِيضْمَهُ .

(٢) الْمَلِكُ ١٥ (٣) يَقْصِدُ الْبَيْتَ السَّابِقَ : وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ ...

(٤) انْظُرْ تَعْلِيْقَ ابْنِ جَنِّي عَلَى الْبَيْتِ فِي الْخَصَائِصِ ٣١٢/٢

في كلام العرب على معنى الجواز كثير ، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله :
« أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي » ، أي : رأسي في القلنسوة ، وقالوا في غيره :
« كَسَرَ الزَّجَاجُ الْحَجَرَ » ، أي كسر الحجر الزجاج ، و « خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ » ،
أي : خرق المسمار الثوب وقول الشاعر (١) :

٥٣١ - مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ
نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سُؤَاتِهِمْ هَجَرُ
أي : بلغت سوءاتهم هجراً ، وهو بابٌ من أبواب المجاز .

ومن ذلك مجيئها بمعنى الباء نحو قول الشاعر (٢) :

٥٣٢ - وَخَضَخَضْنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ
وقول الآخر (٣) :

٥٣٣ - نَلُودُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُغْتَصَبُ

قال بعضهم : أراد الأول : خَضَخَضْنَ بَنَا الْبَحْرَ ، والثاني : بَأْمٍ لَنَا .
١٨٦ وهذا أيضاً مُتَأَوَّلٌ بِإِضْمَارٍ / بعد « في » ، أي : وَخَضَخَضْنَ فِي جَوَارِنَا أَوْ فِي

(١) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٠٩ ، والرواية فيه « العيارات هَذَا جُونٌ »
والفني ٧٨١ ، والأشعري ١٨٦ ، وشواهد الفني ٩٧٢

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٣/٢ ، وعجزه :

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٨/٢ ، والخصص ٦٦/١٤ ، والأزهية ٢٨٢ ، واللسان « وحل » .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أدب الكاتب ٤٠٠ ، وبعده في الخصائص ٣١٤/٢ :

مِنْ الْغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبُ

وهو في الجواليقي ٣٥٨ ، واللسان « فيا » . والأم هنا : جبل لطية .

قطعتنا ، ويكون تقديره في البيت الآخر : نلوذُ في أمر أمّ لنا أو سأنّ ، فحذفنا
 المضاف وأقاما المضاف إليه مقامه ، وتبقى « في » ^(١) على بابها من الوعاء المجازي .
 ومن ذلك أيضاً مجيئها بمعنى « من » كقوله ^(٢) :

٥٣٤ - وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ

ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

قال بعضهم : أراد من ثلاثة أحوال ، وهذا أيضاً وإن كانت فيه بمعنى « من » ،
 فإن « من » للتبعيض ، وبعض الشيء داخل في كلفه فهي بمعنى الوعاء المجازي .
 ومن ذلك مجيئها بمعنى « مع » كقول الشاعر ^(٣) :

٥٣٥ - مِنْ سَاكِنِ الْمَزْنِ يَجْرِي فِي الْغَرَائِقِ

قال بعضهم : أراد مع الغرائق ، وهي طير الماء . وهذا أيضاً وإن كانت
 فيه بمعنى « مع » فإنها راجعة إلى بابها من الوعاء المجازي لأن الماء وإن كان
 جارياً مع الغرائق فهو في جملتها في الجري ، وكلما يَرِدُ عليك من وضعها
 مكان غيرها فإلى معناها يرجع فتأمّله تجدّه إن شاء الله .

باب القاف

اعلم أن القاف لم تجيء مفردة في الكلام ، وإنما جاءت مركبة مع
 غيرها من الحروف وهي الدال .

(١) في الأصل : « الفاء » وهو سهو .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٧ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمغني ١٨٤ ،
 وشواهد المغني ٤٨٦ ، والخزانة ٦٢/١

(٣) نسب في الأزهية ٢٨٠ إلى خراشة بن عمرو العبسي وصدره :

أَوْ طَعَمَ غَادِيَّةٍ فِي جَوْفِ ذِي حَدَبٍ

وهو في الخصص ٦٨/١٤ ، واللسان (غرق) . وأدب الكاتب ٤١٣ . والغادية : السحابة
 التي تنظر غدوة ، والحذب : الموضع المرتفع ، والغرائيق : ضرب من طير الماء .

[باب قد ^(١)]

اعلم أن « قد » حرف إخبار ، إلا أنها أبداً تلزم الفعل ماضياً أو مضارعاً ، فتكون مع الماضي حرف تحقيق نحو قولك : قد قام زيدٌ في تقدير جواب مَنْ قال : هل قام زيدٌ أو لم يقم ، فـ « قد » في تقدير الجواب حققت القيام ، ومنه قوله تعالى : « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها » ^(٢) ، و « قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ^(٣) .

وتكون مع المضارع حرف توقع تارة وهو الكثير فيها كقولك : قد يقوم زيد ، في تقدير جواب مَنْ قال : هل يقوم زيد أو لا يقوم ، فإذا قلت في تقدير الجواب : قد يقوم ، أدخلت الاحتمال وتوقعت الوجود ، وإن نفيته فقلت : قد لا يقوم ، توقعته العدم . وقد تكون للتحقيق معه وهو قليل ، كقول الشاعر ^(٤) :

٥٣٦ - وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا
وقد تكون تقيلاً وهو أيضاً قليل ، كقول الشاعر ^(٥) :

(١) انظر في « قد » : الأزمية ٢٢٠ ، ابن يميš ١٤٧/٨ ، الجنى ١٠٠ ، المغني ١٨٥ ، المهم ٧٢/٢

(٢) المجادلة ١ (٣) الأحزاب ٢١

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزه :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

وهو في المغني ٥١٨ ، والخزانة ١٥٦/٣ ، والأوابد : الوحش ، والهيكَل : الضخم .

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩ - ونسب في الكتاب ٣٦٩/٢ إلى

الهذلي ، وليس في ديوان الهذليين - والأزمية ٢٢١ ، وابن يميš ١٤٧/٨ ، والمخصص ٥٥/١٤ ،

واللسان (أسن) ، والمغني ١٨٩ ، وشواهد المغني ٤٩٤ ، والخزانة ٥٠٢/٤ . والفرد :

التوت ، وقوله : « أنوابه » مخرومة في الأصل .

٥٣٧ - قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ بُجَّتْ بِفِرْصَادِ

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها فهو الخاص بها الذي تبقى به .

وهي مع الفعل مختصة به ، لازمة له ، تقوم مقام الجزء ، فلاجل ذلك لا يجوز

١٨٧

الفصل بينها ^(١) وبينه إلا في الضرورة كقوله ^(٢) : /

٥٣٨ - فَقَدْ وَاللَّهِ بَيَّنَّ لِي عَنَائِي بَوَشَكٍ فِرَاقِهِمْ صَرْدٌ يَصِيحُ

أراد : فقد بيّن لي ، ففصل بالقسم بينه وبينها ^(٣) للضرورة ، وأما في الكلام فلا يجوز لما ذكرته لك .

باب السين

اعلم أن السين أتت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب السين المفردة ^(٤)

اعلم أن السين تنقسم قسمين : قسم تكون في بنية الكلمة ، وقسم لا تكون في بنيتها ، فالقسم الذي تكون [في] بنية الكلمة لها موضعان :

(١) في الأصل : « بينهما » وهو تحريف .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١/٣٣٠ ، ورواية صدره فيه :

فَقَدْ وَالشَّكَّ بَيَّنَّ لِي عَنَاءَ

وهو في المغني ١٨٦ ، وشراذه ٤٨٩ . والصد : الطائر ، وقوله : « والله » رسمت في الأصل : « والشك » ، ولعله تحريف لأن المؤلف سيذكر أن الشاعر قد فصل بالقسم .

(٣) أي : بين قد والفعل .

(٤) انظر في السين : المقتضب ٥/٢ - ٨ ، والجنى ٢٠ ، مر الصناعة ٢٠٩ ، المغني ١٤٧

الموضع الأول : أن تكون ثانية في الفعل أو ما تصرف منه ، إمّا لطلب الشيء ، نحو : استجديته استجداءً فأنا مستجدٍ وهو مستجدٍ ، أي : طلبتُ جداه^(١) وإمّا لاستعماله نحو : استقيضته ، أي استعملته في القضاء ، [و] إمّا عوضاً من حركة عين الفعل وما تصرف منه^(٢) ، نحو : أسطاعَ بسطيع إسطاعةً فهو مُسطيع ومُسْتَطاع . ومنه قول الشاعر^(٣) :

٥٣٩ - وفيك إذا لاقيتنا عَجْرَ فيةً مِراراً فما أسطيع من يتعجرفُ
فالأصل في هذا عند سيبويه^(٤) : أَطْوَعُ يُطْوَعُ إطواعة فهو مُطْوَعٌ ومُطْوَعٌ ، فلمّا نُقِلَتْ حركة الواو إلى الطاء انقلبت مع الفتحة ألفاً ومع الكسرة ياءً ، فصار : أطاع يطيع إطاعةً فهو مطيع ومطاع ثم عوضت العين من حركة الواو المذكورة .

وردّ عليه أبو العباس المبرّد هذا ، وزعم أنّ العوض لا يكون إلا من شيء محذوفٍ ، والحركة هنا قد نُقِلَتْ إلى الطاء التي هي فاء الفعل فهي موجودة ، فلا يصحّ العوض .

وهذا الردّ من أبي العباس غلط ، فإنّها وإن كانت منقولة إلى الطاء فليست في الواو موجودة ، فوضعها خالٍ فصارت في حكم الزائد الذي ليس له في الحركة أصل ، فعوض من الحركة السين كما ذكر ، ولو كانت مراعاة الوجود في « أطاع »^(٥) لم يجز أن تحذف الواو في الجزم^(٦) في نحو قولك : لم يُطِيع ، وفي الأمر [نحو] قولك : أطيع .

(١) جداه : عطاؤه . (٢) انظر : سر الصناعة ٢١٠/١ ، المتع ٢٢٤/١

(٣) البيت لجران العرود ، وهو في ديوانه ١٧ ، والخصائص ٢٦٠/١ ، وسر الصناعة ٢١٤/١ . المعرفية : الجفوة في الكلام .

(٤) الكتاب ٢٥/١ (٥) في الأصل « الطاء » وهو تحريف .

(٦) لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين ، ولو قلت : أطووع . ولم يطورع وأطووع لصحت الواو ولم تحذف ، فلما نقلت عنها الحركة وسكنت سقطت . انظر سر الصناعة ٢١٢/١

[وقال الفراء في هذا : سَبَّهُوا اسْتَطَعْتُ بِأَفْعَلْتُ ، فهذا يدلُّ من كلامه على أن أصلها : اسْتَطَعْتُ] (١) ، فحذِفَتْ التَّاءُ تخفيفاً فصار : « اسْتَطَعْتُ » ، فحذِفَتْ (٢) همزته لأنَّه أشبهَ أَكْرَمْتُ ونحوه .

وهذا القول فاسد ، فإنَّ أصلَ ما يُحذفُ منه شيءٌ ، أن تبقى فيه ألف الوصل إن كانت فيه ، ألا ترى أنَّهم قالوا : « استطاع » بألف الوصل مكسورة ثم قالوا بعد الحذف [استطاع] وألف الوصل باقية كما كانت . ومنه قوله تعالى : « فما استطاعوا / أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا » (٣) . فلو كان « استطاع » ١٨٨ المقطوع الهمزة أصله : « اسْتَطَعْتُ » ، بالتاء لَبِيتْ همزته للوصل كما كانت ، فدلَّ على أن « استطاع » (٤) المقطوع الهمزة المفتوحة أصله « أَطْوَعَ » ، وأنَّ السينَ عوضٌ من حركة العين كما ذكر .

ونظيره قولهم : أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً في : أَرَّاقَ يَرِيقُ إِرَاقَةً ، والأصلُ : أَرَّوَقَ يُرَّوِقُ إِرَّوَاقَةً ، فَتَنَقَّلَتْ حركةُ الواوِ إلى الرَّاءِ وانْقَلَبَتْ الواوُ ألفاً (٥) مع الفتحة وياءَ مع الكسرة ، ثم عوضَ من الحركة المذكورة الهاء ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون للوقف بعد كاف المؤنث المضمر المخاطب ، ويسمى النطقُ بذلك كسكسة هوازن (٦) ، لأنَّ هؤلاء العربَ ينطقون بها دون غيرهم فيقولون في عليك وإليك ومنك للمؤنث المذكور إذا وَقَفُوا : عَلَيْكِ وَإِلَيْكِ ومنكِ وما أشبه ذلك ، فإذا وَصَلُوا حَذَفُوا السينَ فقالوا : عَلَيْكِ مالٌ ومنكِ المالُ (٧) ومنكِ الإحسانُ ، وهذه اللغةُ اختصَّتْ بها هوازن ، كما اختصَّتْ تميمُ

(١) سقط ما بين معقوفين من الأصل ، وأثبتناه من سر الصناعة ٢١٢ ، لأن المؤلف ينقل عنه هذا الموضع ولا يستقيم المعنى بدونه .

(٢) للصواب : « وفتحت همزته وقطعت » . (٣) الكهف ٩٧

(٤) في الأصل : « أطوع » وهو سهو . (٥) في الأصل : « الغاء » وهو تحريف .

(٦) قال في الجنى ١٢١ : « إنها لغة بكر » . (٧) لعلها : « إليك المال » .

بِالْعَتَعَنَةِ ، أي : يقولون في أن تَفْعَل : عن تَفْعَل ، وقد تقدّم ذكرها في باب « عن ، ، » وهما لغتان قليلتان [في] الاستعمال ، فينبغي أن يُوقفَ فيهما مع السماع ولا يتعدّى ما سُمِعَ من مواضع مجيئها ، فاعلمه .

القسم الثاني : التي تكونُ في غير بناء الكلمة . هي الداخلةُ على المضارع تخلّصه للاستقبال ، وتسمّى حرف تنفيسٍ لأنّها ^(١) تنفّسُ في الزمان فيصيرُ الفعلُ المضارع مستقبلاً بعد احتماله للحال والاستقبال ^(٢) ، وذلك نحو قولك : ستخرجُ وستذهبُ ، والمعنى : أنّك تفعلُ ذلك فيما يُستقبلُ من الزمان . قال الله تعالى : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » ^(٣) ، يعني : يومَ القيامة ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٤٠ — سَتَعْلَمُ إِنْ مِتْنَا صَدَى أَيْنَا الصَّدي

ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ مع وجودها حالاً . فأمّا قول الشاعر ^(٥) :

(١) في الأصل : « لأنه » وهو سهو .

(٢) قال ابن هشام : « ومعنى قول المرءين فيها حرف تنفيس حرف توسيع ، وذلك أنّها

تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال » انظر المغني ١٤٧/١

(٣) الشعراء ٢٢٧ (٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٣٠ وصدوره :

كَرِيمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ فِي حَيَاتِهِ

والصادي : العطشان ، والصدي : جثان الرجل ، والرواية المشهورة : « إِنْ مِتْنَا غَدًا » .

(٥) لم أقف على هذا البيت بهذه الرواية ، والذي في المفضليات ٧١ لرجل من عبد القيس :

فَلَمْ أَتَكَلَّ وَلَمْ أَجِبْ وَلَكِنْ يَمَمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرٍ بَنَ عَمْرٍو

وفي الجني ٢٣

فَلَا بِي لَسْتُ خَاذِلَكُمْ وَلَكِنْ سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَاهَا

وكذا في حاشية الأمير على المغني ١٢٢/١ ، ونسب في العقد ١٦/٦ على هذه الرواية إلى

لقرئس بن زياد ، ويبدو أن بيت المؤلف ملفق من هذين البيتين . والآتي : الغاية والمدى .

٥٤١ - فَلَمْ أَتُكَلِّ وَلَمْ أُجِبْنِ وَلَكِنْ

سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أُنَاهَا

فأدخل « الآن » على الفعل الذي فيه السين وهي مخرصة للحال ، وإنما ذلك لتقريب المستقبل من الحال ^(١) ، لا أن الفعل حال ، والعرب تجري الأقرب ^(٢) من الشيء مجراه وتعامله معاملة ولذلك في كلامها مواضع كثيرة .

وزعم الكوفيون أن هذه السين ليست حرفاً قائماً بنفسه ، وإنما هي مقتطعة من سوف ^(٣) ، كما قالوا : « سوف » ، فاقتطعوها من « سوف » ، وأنشدوا قول الشاعر ^(٤) :

٥٤٢ - فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ وَحْدِي

وَأِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ

واحتج / بعضهم بأن العرب تقول : « ثم الله في : « إيمان الله ، وإيمان الله » ١٨٩ فكذلك يقولون في سوف : « سوف تارة » وسف ^(٥) أخرى .

والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه ، ولذلك لم يكن عاملاً ، فلا يصح أن يفصل بينه [وبين فعله] ، ولا يقال فيه : إنه مقتطع من « سوف » لوجهين :

أحدهما : أن الاقتطاع دعوى بلا برهان ، فلا يلتفت إليها ، ولا يحتاج عليه بقوله : « سوف تجدون » فحذف الفاء ضرورة لدلالة الكلمة عليها ، كما قالوا : « المتنازل » ، و « الحب » في الحباجب ^(٦) ، ولو كان الحذف باباً لصح في

(١) في الأصل : « المال » وهو تحريف .

(٢) الألف واللام في قوله « الأقرب » غير واضحتين في الأصل . (٣) انظر : الإنصاف ٦٤٦

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ٢٧٩ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١٥١/١

(٥) في الأصل : « س » وهو تحريف .

(٦) الحباجب : لها معان كثيرة منها الشر الذي ينسقط من الزناد انظر اللسان (حبجب) -

الضرورة وغيرها ، وفي الشعر وغيره ، فاختصاصه في الشعر في ذلك البيت الواحد ضرورة ، ولا حجة فيه ، مع أن الحروف لا تحذف أو آخرها إلا مع التضعيف باباً نحو : إن وأن وكان ولكن ، وأما مع غيره فلا .

والوجه الثاني : أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال ، نحو : « الله » وشبهه ، وأما الحرف فليس أصلاً في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء ، ألا ترى أن الفعل والحرف لا بد لهما من الاسم ، والاسم غير محتاج إليها ، فدل على أصالته وفرعيتها ، وقوته في الاحتياج والاستعمال وضعفها ، فاعلم ذلك .

باب السين المركبة

باب سوف^(١)

اعلم أنها في لم تجيء الكلام مركبة إلا مع الواو والفاء .
اعلم أن « سوف » حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً فيختصه للاستقبال مثل السين ، ومعناها التنفيس في الزمان ، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلة به كبعض حروفه كالسين أيضاً ، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه ، إلا أنها لكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى : « ولَسَوْفَ يعطيك ربك فترضى »^(٢) ، « فسوف تعلمون »^(٣) ، ولم يكن ذلك في السين لثلاثاً يجتمع حرفان^(٤) على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ، ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكلمة ، [و] ربما أدّى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر ، نحو : لَسَيَسْجُدُ وَلَسَيَعْلَمُ ، فتقل الكلمة ، ولذلك مُسَكَّن آخر الفعل مع الفاعل أو ما في حكمه في نحو : ضربته . وكثيراً ما يهربون من هذا النقل ، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك ، فاعلمه .

(١) انظر في سوف : المقتضب ٥/٢ - ٨ ، الجنى ١٨٥ ، المغني ١٤٨ (٢) الضحى .

(٣) الشعراء ٩٠ . وفي الأصل : « وسوف يعلمون » : وليس في القرآن الكريم هذا اللفظ .

(٤) وهما : ياء المضارعة والسين .

/ الشين غفل

باب الهاء

اعلم أن الهاء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الهاء المفردة^(١)

اعلم أن الهاء المفردة تنقسم قسمين : قسم هي أصل وقسم بدل من أصل .
فالقسم التي هي أصل لها في الكلام خمسة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون للوقف ، وذلك لمعنيين : أحدهما : بيان الحركة في كل مبني متحرك ، نحو قولك في غلامي في الوقف : غلامية ، وفي هو : هوة وفي هي : هية ، قال الله تعالى : « ما أغنى عني ماليه » ، هلك عني سلطانية^(٢) ، وقوله تعالى : « وما أدراك ما هية »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٥٤٣ - إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ فما إنْ يُقالُ له : مَنْ هوةُ

المعنى الثاني : بيان الألف ، نحو قولك في الندبة : وازيداه ، واعمراه ، فإذا وقفت أثبت الهاء ، وإذا وصلتَ حذفْتَ ، ولا يجوزُ إثباتها إلا في الضرورة كقوله^(٥) :

(١) انظر في الهاء : الأزهية ٢٥٨ ، ولمتع ٣٩٧ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤

(٢) الحاقة ٢٩ ، ٣٠ (٣) القارعة ١٠

(٤) البيت لحسان ، وهو في ديوانه ٢٥٨ ، وابن يعيش ٨٤/٩ ، وشواهد المغني ٣٧٩ ،

والحرثانة ٤٢٨/٢

(٥) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٥٨/٢ وبعده :

إِذَا أَتَى قَرَبَتَهُ لِلْسَّانِيَةِ

والتنصيف ١٤٢/٣ ، والممتع ٤٠١ ، واللسان (سنا) ، وابن يعيش ٤٦/٩ ، والهمع

١٥٧/٢ ، والحرثانة ٣٨٧/٢ ، والدرر ٢١٩/٢ . والسانية : الدلو العظيمة .

٥٤٤ - يَأْمُرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ

وقول الآخر (١) :

٥٤٥ - وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا وَيَحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرِّ

عند من جعل الأصل « هَنَا » وهي كتابة عن رجل .

الموضع الثاني : أن تكون للإطلاق في القوافي ، كما تكون الألف لذلك ، لأنها تُسْرَحُ القافية إلى الحركة من التقييد ، وهو السكون كما تفعل الألف ، وذلك نحو قول الشاعر (٢) :

٥٤٦ - أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأَمَّهِنَّ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ
وقوله (٣) :

٥٤٧ - وَقَائِلَةٍ: أُسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسِيْتُ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

على أحد القولين ، وهذا الموضع في التحقيق راجع إلى الوقف ، إلا أنه في القوافي ، فمن هذا الوجه ينقسم ، والأول يكون في القوافي وغيرها فخالفه .

الموضع الثالث : أن تكون عوضاً من حركة عين الفعل كما كانت السين في « أَسْطَاع » وذلك في : أَهْرَاقَ يُهْرِقُ إِهْرَاقَةً (٤) ، ومنه قوله (٥) :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وسر الصناعة ٧٦/١ ، وأما الشجري ١٠١/٢ ، وابن يمش ٤٣/١٠ ، واللسان (هنا) ، والأشعري ٨٧٧ ، والحزانة ٢٦٤/٣

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يمش ٤٤/١ ، وقبله :

يَأْمُرُ الْخَيْرِ جُزَيْتَ الْجَنَّةِ

(٣) تقدم برقم ١٥٢ (٤) انظر : سر الصناعة ٢١٣/١

(٥) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٦٤٥ ، وفيه « لأعزله » عوضاً من « لأنزعه » وهو في

سر الصناعة ٢١٤/١ ، ومسألة رب ١٦ . والشاعر يصف بكرة البئر التي تجري حول محول .

٥٤٨ - فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَهُ الْمَاءُ أَنْصَتَتْ

لِأَنْزَعَهُ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أَتْنِي

وقوله (١) :

٥٤٩ - وَكُنْتُ كَمُهْرِيْقِ الَّذِي فِي سِقَائِهِ

لِرَقْرَاقِ آلٍ فَوْقَ رَابِيَةٍ صَلَدِ

وقوله (٢) :

٥٥٠ - فَأَصْبَحْتُ كَالْمُهْرِيْقِ فَضَلَّةَ مَائِهِ

لِضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَقَّرُ

الموضع الرابع / : أن تكون في جمع «أم» ، دلالة على من يعقّل ، ١٩١

كقولهم : «أمّهات» ، فرقاً بينه وبين ما لا يعقّل ، فإنه يُقالُ فيه : «أمّات» ، فوزنه مُفعَلّات ، والهاء زائدة لقولهم في المصدر منه : الأمومة ، كما يقولون في العم : العمومة ، وقالوا : تَأَمَّمْتُ أُمّاً ، أي : اتخذْتُها ، قال الله تعالى : «وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ» (٣) ، وقال : «في بطونِ أُمّهَاتِكُمْ» (٤) ، وقد قالوا : «أمّات» ، على الأصل ، قال الشاعر فجَمَعَ بينها (٥) :

٥٥١ - إِذَا الْأُمّهَاتُ قُبْحَنَ الْوُجُوهُ فَرَجَّتَ الظَّلَامَ بِأُمَاتِكَا

(١) البيت للعديّل بن فُتُوح كما في الحماسة ٣٠٧/١ ، وهو في اللسان (هرق) والخزانة ٦٢/٤ . والسقاء : الزق ، والآل : السراب .

(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٦١ ، ونسب في اللسان «مشو» إلى كثير ، وإنما هو في ديوان كثير ٢٤/١ على أنه للأحوص ، وهو في الأغاني ١٣/٩ ، وسر الصناعة ٢١٣/١ . الملا : الصحراء ، ويترقرق : يلعب .

(٣) النساء ٢٣ (٤) النجم ٣٢

(٥) نسب في شرح شواهد الشافعية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم ، وهو في المقنضب ١٦٩/٣ ،

وابن يميّش ٣/١٠ ، واللسان «أمم» ، والهمع ٢٣/١

وحكى الخليل في كتاب العين أنه يُقال : « تَأَمَّتْ »^(١) أُمَّا ، فتكون الهاءُ في أُمَّانها أصلاً عندَه على ذلك ، قال بعضهم : هذا وَهْمٌ من الخليل ، وكذلك قال ابنُ جَنِّي : إنَّه وَهْمٌ في هذا الموضع ، وإنَّ له في الكتاب وَهْمًا كثيراً وَخَللاً فلا ينبغي أنْ يُعَوَّلَ عليه .

وأما ما لا يعقل فيقالُ فيه : « أُمَّات » بغير هاءٍ كما قال الراعي^(٢) :

٥٥٢ - أُمَّاتِهِنَّ وَطَرُقُهُنَّ فَحِيلًا

وربما أُجْرَ وَها مجرى من يَعْقِلُ فأَدْخَلُوا الهاء فقالوا : أُمَّات ، كما قال الشاعر^(٣) :

٥٥٣ - قَوَّالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالِهِ عَقَّارٍ مَشْنِي أُمَّاتِ الرُّبَاعِ

وهو قليل .

الموضع اعظامس : أن تكون من بنية الكلمة ، فلا تُعْتَلِّلُ لأنها مبدأ لغة ، وذلك قولهم في الكبيرة العجيزة : هِرْ كَوْنَةٌ مِنَ الرُّكْلِ ، وهَجْرَعٌ مِنَ الْجَرْعِ ، وهَيْبَلَعٌ مِنَ الْبَلْعِ ، وَسَلْبٌ مِنَ السَّلْبِ ولا يُقَاسُ على شيء من ذلك لِقَتِّهِ ، وإنَّما يُوقَفُ فيه مع السماع ، وكذلك في الموضع قبله ، فاعلمه .

باب الهاء المُبدَلة من الأصل

اعلم أنَّ لها في الكلام أربعة مواضع :

(١) في الأصل : « تَأَمَّت » وهو تحريف لأنه الشاهد .

(٢) الديوان ١٢٧ ، وصدره :

كَانَتْ هَجَائِنُ مُنْذِرٍ وَمُحَرَّقٍ

وهو في الجهرة ٣٣١ . وأراد بطرقين : فحلن ، والفحيل الكريم .

(٣) نُسب في الفضليات ٣٢٢ إلى السفتاح بن بُكَيْرٍ البربوعي ، وهو في اللسان (أُمم)

وإبن يعيش ٥٤/١٠ ، وشواهد الشافية ٣٠٨ . والرابع : ما نُسج في أول التناج .

الموضع الأول : أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام نحو قولهم فيما حكى
قطرب^(١) : هَزَيْدٌ مَنْطِقٌ ؟ وفي قول الشاعر^(٢) :

٥٥٤ - وَآتَى صَوَاحِبَهَا يَقْلُنَ : هَذَا الَّذِي

مَنْحَ الْمَوَدَّةِ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة التعدية نحو قولك في أَرَحْتُ
الماشية : هَرَحْتُ الماشية ، وفي أَبْرْتُ الثوب : هَبْرْتُ الثوب . وحكى
اللحياني^(٣) : هَرَدْتُ الشيء أهريده في أَرَدْتُهُ وأريده .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ألف الوقف في « أنا » إذا وَقَفْتَ
عليه قُلْتَ : أنا أو أَنَا ، حكى من قولهم : « هكذا قَصْدِي أَنَا » ، وإِنَّمَا
جعلناها بدلاً من الألف ، لأنَّ الألف في « أنا » في الوقف أكثر استعمالاً من
الهاء ، لاسيما وقد ثبتت في الوصل على قراءة نافع في « أنا أُحْيِي »^(٤) ، « أنا
أَوَّلُ »^(٥) ، ونحوهما مما جاء في القرآن بهجرة بعده على خلافٍ عنه في / المكسورة ، ١٩٢
وفي الشعر مطلقاً كما قال^(٦) :

٥٥٥ - أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ
وكما قال الآخر^(٧) :

٥٥٦ - فَمَا أَنَا وَأَنْتَ حَالِي الْقَوَا فِي

(١) محمد بن المستنير من أصحاب سيبويه ، له « النوادر » و « القوافي » ، توفي سنة ٤٠٦
انظر : السرياني ٣٨ ، النزهة ٩١ ، البغية ٢٤٢/١

(٢) نسب في اللسان « ذَا » إلى جميل وليس في ديوانه . وهو في البحر المحيط ٤٨٦/٢ ، والمتع
٤٠٠ ، وابن يعيش ٤٢/١٠ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤

(٣) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر ، ولم أهدد إلى تاريخ وفاته :
انظر فيه النزهة ١٧٦ ، البغية ١٨٥/٢

(٤) البقرة ٣٥٨ ، وانظر النشر ٢٢٢/٢ (٥) الأعراف ١٤٣ (٦) تقدم برقم ١٢

(٧) تقدم برقم ١١

والكثرة دلالة من دلالات التصريف ، وقد يُحتملُ أن تكون زائدة بنفسها بمجرد الوقف فترجع إلى الموضع من الهاء الزائدة بنفسها في القسم الأول ، والوجه الأول هو الأولى .

الموضع الرابع : أن تكون بدلاً من تاء التانيث بقياس في المفرد ، نحو : قائمه في قائمة ، وذاهبه في ذاهبه^(١) ، وقالوا في الرقف على اللات : اللاه ، وقالوا في العدد في الوصل : ثلاثه أربعة ، وبغير قياس في الجمع ، حكى قطرب : كيف البنون والبناء ، في الوقف ، وكيف الإخوة والأخوات ، كذلك ، وقد جاءت بدلاً من تاء التانيث في الحرف شاذاً ، قالوا : لاه ، وذلك كله موقوف على السماع في المواضع المذكورة إلا المؤنث المفرد خاصة كما ذكر .

باب الهاء المركبة

اعلم أن الهاء المركبة تتركب مع غيرها من الحروف : مع الألف : ها ، ومع اللام : هل ، ومع اللام المشددة والألف : هلاء ، ومع الياء والألف : هياء فتلك أربعة أحرف .

باب ها^(٢)

اعلم أنها تكون اسماً ضميراً ، واسم فعل أمر بمعنى^(٣) خذ ، وليست حفظاً ، وتكون حرفاً للتنبيه وهي المقصود .

وتقع في الكلام على وجهين : مُنضَبٍ ومتفريقٍ ، فالمنضبط وقوعها مع أسماء الإشارة التي أصولها : ذا وذو وذان وذين وتان وتين وأولى مقصوراً وممدوداً قياساً مطّرداً ، ولا تلزم معها إلا إذا أريد الحضور والقرب فتقول : هذا

(١) ويرى الكوفيون أن الهاء هي الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها . انظر المغني ٣٨٥/١

(٢) انظر في « ها » : ابن يمش ١١٣/٨ ، الجني ١٣٩ ، المغني ٣٨٥/١

(٣) في الأصل : « باحد » وهو تحريف .

وهذان وهَاتَيْنِ وهَاتَانِ وهَاتَيْنِ وهؤلاء ، كقوله تعالى : « هذا نَذِيرٌ من النَذْرِ الأولِ » (١) ، و « هَذَانِ خَصْمَانِ » (٢) ، و « إِنَّ هَذَيْنِ » (٣) ، على قراءةٍ مَنْ قَرَأ ذلك ، و « هؤلاء قومنا اتخذوا » (٤) ، و « هَاتَيْنِ على أن تأجّرني ثماني حجج » (٥) .

وربما جاءت مع الكاف آخراً الموضوعه للمسافة المتوسطة كما قال (٦) :

٥٥٧ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ .

[و] وقوعها (٧) مع « أي » في النداء للتوصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : يَا أَيُّهَا (٨) الرجلُ ، وَيَا أَيُّهَا الناسُ ، وذلك لازمة أيضاً بقياس مطّرد .

ووقوعها في باب القسم في اسم الله / خاصة إذا حذف حرف القسم معه ١٩٣ كقولهم : هَا اللهُ لِأَفْعَلَنَّ ، وَلَا تَلْزَمْ بِل تَطَّرُدُ في الاسم هي أو الهمزة الممدودة أو المقصورة ، فنقول إِنَّ شَيْئًا : هَا اللهُ ، وَإِنْ شَيْئًا : اللهُ وَإِنْ شَيْئًا : اللهُ . وأمّا الواقعة متفرقة فلا موضع لها يختص بها ، بل إذا أريد التنبيه كقوله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ » (٩) و « هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ » (١٠) ، على قراءة مَنْ مَدَّ ،

(١) النجم ٥٦ (٢) الحج ١٩

(٣) طه ٦٣ وهي قراءة أبي عمرو ، انظر النشر ٣٠٨/٢ (٤) الكهف ١٥

(٥) القصص ٢٧ ، ونص الآية : « قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجِرَنِي ... » .

(٦) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وابن عقيل ٧٦/١ ، والأشموني ٦٥/١ . والطراف : البيت من الأدم ، وكنتى بتمديدته عن عظمه .

(٧) معطوف على قوله : « وقوعها مع أسماء الإشارة » .

(٨) في الأصل : « يَايَا » وهو سهو . (٩) آل عمران ١١٩

(١٠) آل عمران ٦٦ ، وقرأ قتيل عن ابن كثير : هَاتَمَ ، والهاء بدل من همزة وأصله أَنْتُمْ ، أو تكون « هَا » للتنبيه ، دخلت على « أَنْتُمْ » وحذفت الألف لكثرة الاستعمال . انظر القرطبي ١٣٥٠

وَمَنْ قَصَرَ فَلَهُ وَجْهٌ ، وتقول : ها أنا أفعل ، وقد تستعمل مفردة فيقال :
« ها ، بمعنى تنبه »^(١) .

باب هل^(٢)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء [أ]
والأفعال ، وما لم يختص لم يعمل ، فتقول : هل قام زيد ، وهل يقوم زيد
وهل زيد قائم ، قال الله تعالى : « هل ترى من فطور »^(٣) ، وقال « فهل
أنتم مسلمون »^(٤) ، وقال : « وهل أتاك نبا الخصم »^(٥) .

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسرت بعده ، كما قال الشاعر^(٦) :

٥٥٨ - كَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمْ هَلْ آتَيْتَهُمْ أَوْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

التقدير : هل آتيتهم ثم هل آتيتهم ، فكرر تأكيداً ، ثم اجتزأ عن
الأول بالثاني وقد تدخل في موضع المعادلة بين الجتين كقوله^(٧) .

٥٥٩ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبْلُهَا إِذَا نَأَيْتَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

(١) نقل صاحب الجنى هذه الجملة عن المؤلف ١٤٠ ونص على ذلك .

(٢) انظر في « هل » الأزهية ٢١٧ ، ابن عيش ١٥٠/٨ ، الجنى ١٣٧ ، المغني ٣٨٦ ،

المقتضب ٣٤/١

(٣) الملك ٣ (٤) هود ١٤ (٥) سورة ص ٢١ (٦) تقدم برقم ٤٤٧

(٧) البيتان لعلقة الفحل ، وهما في ديوانه ٥٠ ، والكتاب ٥٦٩/١ ، ومنازل الحروف ٦٤ ،

والأزهية ١٣٧ ، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان (أمم) ، وابن يعيش

١٥٣/٨ ، والحزنة ٥١٦/٤ . والمشكور : المجازى .

ومنه قوله تعالى : « قل هل يستوي الأعمى والبصير ، أم هل تستوي الظلمات والنور » (١) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « قد » ، نحو قولك : « هل قُمتَ » ، بمعنى : قد قُمتَ ، ومنه قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر » (٢) ، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الشاعر (٣) :

٥٦٠ - سائرل فوارس يربوع يشدّتنا أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم

لا على الاستفهام ، لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام فيحمل هذا عليه .

وزعم بعضهم أن « هل » في الآية للتقرير (٤) وهذا مردود لأنه لم يثبت في « هل » معنى التقرير (٤) ، فيحمل هذا عليه ، ولا يليق بالآية ، بل الاتق ب « هل » فيها أن تكون للتحقيق ، فهي أشبه ب « قد » الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيرها ، فاعلمه .

باب هَلَّا (٥)

اعلم / أن « هَلَّا » حرف تحضيض كـ « أَلَا » المتقدم ذكره في باب ١٩٤ الهمة المركبة ، وهاؤها يُحتمل أن تكون بدلاً من الهمة فيكون الأصل : « أَلَا » ، كما قالوا : أرحتُ وهرحتُ ، ويُحتمل أن تكون أصلاً بنفسها ،

(١) الرعد ١٦ (٢) الإنسان ١

(٣) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧٢ إلى زيد الخير ، وهو في أمالي الشجري ١/١٠٨ ، وابن يعيش ١٥٢/٨ ، وفيه « القاع » عوضاً من « القف » ، وأسرار العربية ٣٨٥ ، والمغني ٣٨٩ ، والهمع ٧٧/٢ . والشدة : الحلة ، والقف : ما ارتفع من الأرض ، وفي الأصل « بأسرتها » عوضاً من « بشدتنا » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « لتقدير » ، وهو تحريف .

(٥) انظر في هَلَّا : ابن يعيش ١٤٤/٨ ، الجنى ٢٤٧ ، الأشموني ٦٠٩/٣

وهو الأولى لكثرة استعمالها أكثر من « ألا » ، ولا يُدعى أن الهمزة بدل من الهاء لقلة وجود بدل الهمزة من الهاء

فإذا ثبتَ هذا فـ « هَلَا » في دخولها على الأفعال ظاهرة أو مقدرة كـ « ألا » ، ماضية كانت الأفعال أو مضارعة ، فتقول : « هَلَا » قمتَ ، و« هَلَا » قعدتَ ، و« هَلَا » تقومُ ، و« هَلَا » تقعدُ .

وإن جاءَ بعدها الاسمُ فعلى تقدير الفعل ، فتقولُ : « هَلَا » قتالاً و« هَلَا » زيداً ، و« هَلَا » عمراً ، أي : « هَلَا » تقصد أو تقاتل أو ما أشبه ذلك ، مما تدلُّ عليه قرينة الكلام . أنشد الأخفش^(١) :

٥٦١ - هَلَا التَّقَدُّمُ وَالتَّفُوسُ صِحَاحُ

أي : « هَلَا » يحدثُ التقدمُ ، أو يحضرُ التقدمُ ، وقد شذَّ جبيءُ المبتدأ أو الخبر بعدها ، قال الشاعر^(٢) :

٥٦٢ - فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

باب هَيَا^(٣)

اعلم أنَّها حرفُ تنبيهٍ ، وتكون للنداء كقولك : هَيَا زيدُ ، وهي للبعد مسافةً أو حكماً كالنائم فهي مثل أيا .

(١) لم أفتد إلى قائله ، وهو في حاشية الخصري على ابن عقيل ١٥٨/٢ وصدرة :

الآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي

(٢) اختلف في نسبته ، وهو في ديوان المجنون ١٩٥ ، وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ ، وقد ينسب إلى الصَّمَّة القشيري كما في الخزانة ٦٠/٣ ، وهو في المغني ٧٧ ، وقام روايته :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

والأشعري ٦١٠ . وشواهد المغني ٢٢١ (٣) انظر في « هيا » الجنى ٢٠٤

واختَلِفَ : هل الهاء فيها بدلٌ من همزة «أيا» وهو قول الأكثرين (١) ،
أو هو حرفٌ قائمٌ بنفسه ، والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة كما قالوا :
أَرَحْتُ وَهَرَحْتُ ، وَهَرَقْتُ ، وَأَرَقْتُ ، وَأَشَدَّ الْأَصْعَى (٢) :

٥٦٣ - وَأَنْصَرَفْتُ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ

وَرَفَعْتُ مِنْ صَوْتِهَا هِيَ أَبَاهُ
كُلُّ فَتَاةٍ بِأَبِيهَا مُعْجَبَةٌ

ولا يتصرف فيها بال حذف وإبقاء المنادى لقلة النداء بها بخلاف «يا» فإنها
أمُّ الباب ، فاعلمه .

* * *

واعلم أنه بقي من تركيب الهاء ما هو مع الواو : هو ، ومع الياء : هي ،
ومع الميم والألف : هما ، ومع الميم والواو : هم ، ومع النون المشددة : هن
وجميع ذلك أسماء ضمائر «إلا» في باب الفصل ، فحكمها حكمُ أنتِ وأنتِ
وأخوانها المذكورة في الباب الموضوع لها قبل ، فقيسها في الأحكام المذكورة
في بابها عليها حكماً حكماً تصيبه إن شاء الله .

باب الواو

اعلم أن الواو تكون في الكلام مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

(١) نسبته صاحب الجنى ٢٠٤ إلى ابن السكيت وابن الخشاب .

(٢) نسب في الخزانة ٢٣٧/٢ إلى الأغلب المعجلي وروايته فيه :

ثُمَّ انْشَنَّتْ بِهِ فَوَيْقَ الرَّقَبَةِ فَأَعْلَنْتْ بِصَوْتِهَا أَنْ يَا أَبَاهُ

وهو في أمالي القالي ٦٦/٢

باب الواو المفردة^(١)

١٩٥

/ اعلم أنها تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

فالقسم الأول التي تكون فيه أصلاً تنقسم قسمين : قسم في أول اللفظ زائدة ، وقسم موضوعة في نفس الكلمة .

فالقسم الأول التي تزيد على اللفظ أولاً لها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للعطف وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه^(٢) ، ومعناها الجمع والتشريك ، ولا تخلو عن هذين المعنيين في عطف المفردات ، لأنها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة .

فإن عطف مفرداً على مفرد فإثماً تشريك بينهما في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فهو الاسمية أو الفعلية والرفع والنصب والحذف والجرم ، فيتبع الثاني الأول في اسمين من ستة : في واحد من الاسمية والفعلية ، وفي واحد من الرفع والنصب والحذف والجرم .

وأما المعنى فهو الجمع بين الاثنين في نفي الفعل أو إثباته نحو : قام زيد وعمرؤ ، ورأيت زيدا وعمرأ ، ومررت بزيد وعمرؤ ، وزيد يقوم ويقعد ، ولن يقوم ولن يقعد ، ولم يقم ولم يقعد ، وما زيد قائم ولا عمرؤ ، وما قام ولا قعد زيد ، ولا يقوم ولا يقعد زيد .

فإن جاءت عاطفة اسماً على فعل كقوله^(٣) :

-
- (١) انظر في الوار : الكتاب ٤٩٦/١ ، المقتضب ١٠/١ ، ٢٥/٢ - ٤٦ ، الأزهية ٢٤٠ ،
الخصص ٤٧/١٤ ، ابن يعيش ٩٠/٨ ، الجنى ٥٩ ، المغني ٣٩١ ، الجمع ١٣/٢
(٢) انظر فيما انفردت فيه الوار في العطف : الجنى ٦٢
(٣) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ١٣٤ ، والبحر المحيـط ٢٥٩/٧ ، وابن عقيل ١٨٣/٣
ويبير : هلك ، والمعابر : السفن التي يعبر فيها .

٥٦٤ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءَ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرُ

أو فعلاً على اسم كقوله تعالى : « أو لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فوقَهُمْ صَفَاتٌ وَيَقْبِضْنَ » (١) فعلى أن تصرف الفعل إلى الاسم ، أو الاسم إلى الفعل في المعنى ، فكأنه قال في البيت : فألفيته يوماً مُبِيرَ عَدُوِّهِ ، «نَّ مفعول » ألفت ، أصله أن يكون مفرداً ، ويكون التقدير في الآية : « صَفَاتٌ وَقَابِضَاتٌ » لأنَّ المعطوف على الحال حالٌ مثله ، فحقه أن يكون اسماً .

ولا تعطي الترتيب عند البصريين ، فإنه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى ، فالذي قبله كقوله تعالى : « يا مريمِ اقْنُصِي لِرَبِّكِ واسْجُدِي وارْكَعِي مع الراكعين » (٢) ، فالركوع قبل السجود ، والذي معه كقوله : اختصم زيدٌ وعمرُو ، فالاختصام لا يصح إلا من اثنين معاً ، ومن الذي يقع قبل الأول قول الشاعر (٣) :

٥٦٥ - أَغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قَدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا
ففُضَّ الختام قبل القدح وهو الغرف .

وعند الكوفيين (٤) أنها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين ، واحتجوا بقوله تعالى : « إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا » (٥) ، وبقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا واعْبُدُوا رَبَّكُمْ » (٦) ، ومعلوم أن إخراج الأنقال إنما هو بعد الزلزال ، والسجود / في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع .

(١) الملك ١٩ (٢) آل عمران ٤٣

(٣) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٣١٤ ، واللسان : (عتق) ، وابن يعيش ٩٢/٨ ، والخزانة ٣٩٦/٤ . والسبأ : الشراء ، الأدكن : الزق الأغبر ، العاتق : الخالص ، الجوفة : الخابية المطلية بالقار ، قدحت : عُغِرَ منها ومُرِجَت .

(٤) انظر الجنى ٦١ (٥) الزلزال ٢٠١ (٦) الحج ٧٧

وليس في هذا ردٌ على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الردُّ بهذا ، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصدٍ له في المعنى ، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أغنى وببيان أهم استحساناً لا إيجاباً .

وحكي عن أبي زيد السهلي أنه جعلها بالوضع الأول مرتبة ، فذلك الحقيقة فيها ، إذ أصل اللفظ أن يكون موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيره ، فإذا أخر اللفظ بعد الواو - والمراد به التقديم - فذلك على طريقة المجاز ، وهذا صحيح لا يخالف فيه البصريون ، وإنشأ لمراد أن اللفظ يتأخر والمراد به التقديم بعد الواو ، وهبه كان حقيقة أو مجازاً ، وبهذا خالفوا الكوفيين لأنهم يلزمون الترتيب لفظاً ومعنى ، وهو ظاهر الفساد كما تقدم .

واعلم أن الواو المذكورة إذا عطفت اسماً على اسم ، فاختلف فيها : هل تنوبُ مناب العامل في الاسم الثاني أو لا تنوب منابه ولا (١) يكون مقدراً بعدها ، أو تنوب مناب العامل في الثاني ، ولا يصح أن يظهر بعدها إذا كان الفعل موضوعاً لاثنتين فأزبد ، نحو اختصم زيد وعمرو ، ولا تكون نائبة منابه بل يُقدَّر بعدها فعل (٢) .

وذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل ، واحتج بأنه إذا فُرقت المنعوتات وجمع نعتها فإنه يتبعها نعتاً نحو : قام زيد وعمرو وخالد العقلاء ، فلو أن الواو نائبة مناب العامل لم يجمع النعت لثلاث يفصل بين العامل والمعمول ، ولو كان العامل مقدراً لعمل عاملان في معمول واحد .

وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب مناب العامل ، ولكن يُقدَّر بعدها ،

(١) لعل « لا » مقحمة .

(٢) في الأصل : « بل يُقدَّر بعدها فيما عدا » وهو تحريف .

واحتجَّ بظهوره في بعض المواضع نحو : قام زيد وقام عمرو ، وأنشد قول الشاعر^(١) :

٥٦٦ - بَلْ بَنُو التَّجَارِ إِنَّ لَنَا فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنَّ تَرَةً

قال : فظهور العامل في التمثيل و « إن » ، دليل على أنها واسطة لانتوب مناب عامل ، وأنه يُضْمَرُ بعدها فيقدر ، ولا يَجْتَمِعُ النائبُ والمنوبُ عنه ، فدلَّ على دعوى النيابة المتقدمة الذكر .

وذهب بعضهم إلى أنه [إن] كان الفعل لاثنيين فازيدَ فهي تنوب مناب العامل نحو ما مثل به ، وإلا فلا تنوب منابه ، بل يكون مقدراً بعدها .

وهذه الأقوال كلها عندي مدخولة ، والذي ينبغي أن يقال وهو الصحيح إن شاء الله :

إن الواو في عطف المفردات واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك ، كما أن الواو في : « استوى الماء والخشبة » موصلة / عمل العامل فيما قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى « مع » ، وكما أن^{١٩٧} الباء في « مررتُ بزيد » موصلة عمل العامل فيما قبلها لما بعدها على معناه بحسبه من مرور أو غيره ، وكذلك « إلا » في الاستثناء وهذا أصل مبرج في العربية من خلاف بعض المواضع المشككة فتدبره ، وحكم الفاء ونم وحتى في ذلك حكم الواو مع المعاني التي اختصت بها .

ومن ذهب إلى أنها تنوب مناب العامل فيلزمه الفساد في جمع النعت في تفريق المنعوتات في نحو ما مثل بثل ما أفسدَ به قول من يقول بتقديره بعدها ، إذ النائب حكمه في العمل والفصل حكم العامل المنوب عنه .

ومن ذهب إلى أنه قدّر بعدها فيلزمه من الفساد ما لزم صاحب المذهب

(١) نُسِبَ في السيرة ٢٣/١ إلى خالد بن عبد العزيز ، وهو في الروض الأنف ١٧٠/١ :
والتره طلب الثار ، وانظر في الروض الأنف بحثاً نحويّاً عن هذه الفكرة ١٧٠/١

الأول كما ذكر ، وما احتج به من الظهور لا حجة فيه لأنه إذا ظهر صارت المسألة من باب عطف الجمل ولا كلام فيها ، إذ لا خلاف في الواو في ذلك ، فقله : « وإن تيره ، أراد : « وإن لنا ، نحذف » لنا ، لدلالة الكلام عليه .

ومن ذهب إلى التفصيل فيلزمه في فعل الاثنين ما يلزم صاحب المذهب الأول من أن ما ينوب متاب العامل فهو في حكمه ، وكأنه في معنى الظاهر ، والفعل لا يصح إظهاره هناك لاحتياج الظاهر أو المقدّر إلى فاعلين فإزيد ، وأخرى بالفساد إذا قدّر بعدها على المذهب الثاني ، ويلزمه فيما عدا ما يحتاج إلى فاعلين فإزيد ما يلزم صاحب المذهب الثاني ، ففسدت هذه المذاهب وصح ما قلنا .

والدليل عليه إجماع المعطوف والمعطوف عليه في التثنية للعامل الأول ، وكذلك في الجمع ، ولا اعتبار في العمل للواو ، فقول إن شئت : اختصم زيد وعمر ، وإن شئت : قام الرجلان ، وكذلك تقول في الجمع نحو : اختصم زيد وعمر ، وخالد ، واختصم الرجال ، وقام زيد وعمر ، وخالد ، وقام الرجال ، فاعلم ذلك . وعلى صحة هذا القول فساد غيره يظهر الصحيح من القولين في جواز حذف هذه الواو أو عدم الجواز وهو الصحيح ، لأنها موصلة للمعنى العطف والتشريك ، فإذا حذف زال هذا المعنى ، فزالت فائدتها ، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة كقوله (١) :

٥٦٧ - وكيف لا أبكي على علّاتي صبا نحي غبا تقي قياتي وقوله (٢) :

٥٦٨ - كيف أصبحت كيف أمسيت

يزرع الود في فؤاد الكريم

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، واللسان (صبح) . والمعات : ج هالة وهو ما يتمل به ، وفسترها فيما بعدها ويريد نورا يحلها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة .
(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، وأمال السهيلي ١٠٢ ، والبحر المحيط ٣٨٥/٢ ، والجمع ١٤٠/٢

وكذلك يظهر على صحة الصحيح من القولين في جواز عطفها على عاملين أو عدمه ، وهو ألا "يعطف" لضعفها في الدلالة عليها معاً ، فلا نقول : « ضربتُ زيداً في الدار والسوق عمراً » على عطف المفردات ، ولكن هذا من عطف الجمل ، والعامل محذوف / تقديره « وضربتُ » ، دلّ على حذفه الأول ، فلا تكون المسألة ١٩٨ من هذا الموضع فلا ينبغي أن تبني عليه .

(فإن عطفَ جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى ، ولكن في الكلام خاصة ، ليُعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد ، فلذلك جاز أن يعطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها وعلى طلبية ، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية ، فنقول : قام زيد وقعد عمرو ، وقام زيد واقعد ، وعلى هذا يجوز : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ، فالواو عطف طلب - وهو الدعاء - على الخبر ، وحسبي من كلام البديع : « ظفیرنا بصید وحيثك الله أبا زيد » ^(١) ، ونقول : قم وقعد زيد وقم واقعد وقم ولا تقعد ، ولا تقم واقعد ، وكذلك حكم الجملة الابتدائية مع الفعلية نحو : قام زيد وعمرو قائم ، وزيد قائم وقعد عمرو ، وكل ذلك جائز بما ذكرت لك .

والمناسبة في الجمل هو الكثير ، وربما يكون ظاهر الكلام عطف المفردات وهو عطف الجمل ، ومنه العطف على عاملين كما ذكر ، ومنه قوله تعالى : « وتصريف الرياح آيات » ^(٢) ، تقديره : وإن في تصريف الرياح آيات ، ومنه في عطف النعوت إذا اختلف إعرابها ، نحو : مررت بإخوتك الظرفاء العقلاء الكرام بخفض الظرفاء ، ورفع العقلاء ، ونصب الكرام ، الأول تابعاً والثاني مرفوع على خبر ابتداء مقدّر ، والثالث على إضمار فعل تقديره : أمدح أو أعني أو شبه ذلك ، وعليه قوله تعالى : « لكن الراسخون في العلم منهم

(١) انظر شرح مقامات الهذلي : المقامة البغدادية ٧١

(٢) نص الآية : « إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . . . وتصريف الرياح

آيات » الجانية .

والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة والمؤتُونَ الزكاة ، ^(١) ومنه قوله تعالى : « والسائلين وفي الرقاب » ثم قال : والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصَّابرين في البأساء والضراء ^(٢) ومنه قول الشاعر ^(٣) :

٥٦٩ - وَيَأُوي إِلَى نِسْوَةٍ عُطِّلَ
وَشُعْثًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
وقوله ^(٤) :

٥٧٠ - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
وَالْعُدَاةُ وَآفَةُ الْجُزْرِ

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداء ^(٥) ، ومعنى ذلك أن تكون لا ابتداء الكلام ، وسواء كان جملة اسمية أو فعلية فلا يَرْتَبِطُ ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذكرنا في عاطفة المفردات أو الجمل ، وذلك قولك : قام زيد وأتم اخرجوا ، وقام زيد وضرب عبداً الله خالداً ، وهل قام زيد وإثك باعمرؤ

(١) النساء ١٦٢ (٢) البقرة ١٧٧

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ كما في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وروايته فيه :

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصَّدُو
رُ عُوجُ مَرَاضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

وهو في الكتاب ٦٦/٢ ، ومعاني القرآن ١٠٨/ ، واللان (رضع) ، والمقرب ٢٢٥/١ ، وابن يعيش ١٨/٢ ، والعيني ٦٣/٤ ، والخزانة ٤٢٦/٢ . والمعطل : ج عاطل وهي التي لاحلي لها . والشعث : ج شعثاء وهي التي تلبّد شعرها ، والمراضيع : ج مرضاع وهي الكثيرة الإرضاع ، والسعالى : ج سعاله وهي القول .

(٤) البيت للخمرنق بنت هفّان ، وهما في الديوان ٢٩ ، والكتاب ٥٧/٢ ، والفراء ١٠٥/١ ، وأمالى الشجري ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ، والأشثوني ٣٩٩ ، والزهر ١٤٥/١ ، والعيني ٦٠٢/٣ ، والهمع ١١٩/٢ ، والخزانة ٣٠١/٢ . ولا يبعدن : لا يهلكن ، والجزر : ج جزور وهي الناقة تجزر ، وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وقوله « سم » جاء في الأصل : « سماء » وهو تحريف .

(٥) وهي راو الاستئناف ، انظر الجنى ٦٣

لخارج ، وقام زيد ومالي بخروج زيد من علم ، قال الله تعالى : « هل تَعْلَمُ له سَمِيًّا ، ويقول الإنسان إذا ما مِتُّ لسوف أُخْرَجُ حَيًّا » (١) . / ومنه قوله ١٩٩ تعالى : « ولا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ، ومن الأنعام حَمُولَةً وَفَرْشًا » (٢) وقوله تعالى : « وما أنتم بمُعْجِزِينَ ، ولو أن لكلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ » (٣) وهو كثير ، ومنه قول الشاعر (٤) :

٥٧١ - وَقَدْ أَغْتَدِي وَمَعِيَ الْقَانِصَانُ وَكُلُّ بِمَرْبَاةٍ مُقْتَفِرٌ
وعلى ذلك ينبغي أن يُحمَل قولُ الشاعر (٥) :

٥٧٢ - وَبَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ وَجَمَلٌ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقِ
وقوله (٦) :

٥٧٣ - وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
وما كان نحو هذا مما تُقدَّر بعده « رَبٌّ » ، ولا تحمل الواو على أنشأ بمعنى « رب » ، كما ذهب بعضهم إليه ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب « رب » ، وباب « بل » ، والفاء فلا نعيده .

الموضع الثالث : أن تكون للحال ومعنى ذلك أن تجيء بعدها جملة تكون في موضع الحال من ذي حال ، نحو قولك : جاء زيد ويده على رأسه ، وخرج

(١) مريم ٦٥ ، ٦٦ (٢) الأنعام ١٤١ ، ١٤٢ (٣) يونس : ٥٣ ، ٥٤

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والأضداد ٢٩٩ . والقانصان : الصائدان ، والمَرْبَاة : مكان يربأ فيه كالجبل مثلا ، والمقتفر : أي يتبع آثار الوحش .

(٥) لم أهتمد إلى قائله ، وهو شاهد عروضي . في المعيار ٦٥ ، والافتناع ٥٥ . والقسطاس الورقة ٢١ ، وفيه « حسر » عوضاً من « نحر » ، وقوله « نحره » ورد في الأصل « محرف » وهو تحريف .

(٦) البيت لجبران العود ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والكتاب ٢٦٣/١ ، وابن يعيث ٥٢/٨ ، واللسان : « إلّا » ، والأشعوني ٢٢٩ ، والمعيني ١٠٧/٣ ، والمجمع ٢٢٥/١ ، والخزانة ١٩٧/٣ . واليعافير : أرلاد الطباء ، والعيس : البقر .

زيد وعبدُ الله جالس ، وقام زيد وقد خرجَ غلامه ، إلاَّ أنَّها تتقدَّر تارةً بـ «إذ» ، الظرفية ، وتارةً بـ «في حال» ^(١) ، وهي في التقديرين للحال ، فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً بها قدَّرتْ بـ «إذ» نحو قولك : جاء زيد والشمس طالعة ، أي : إذ الشمس طالعة ، ومنه قوله تعالى : «يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ» ^(٢) ، وقال الشاعر ^(٣) :

٥٧٤ - تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ

لَا النُّورُ نُورٌ وَلَا الإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدَّرتْ بـ «في حال» ، نحو قولك : جاء زيد وقد ضربَ عبده «أو» : [و] هو يضرب عبده ، أي ^(٤) زيد يضرب ، أي : في حال ضربه عبده ، ومنه قوله تعالى : «ودانيةٌ عليهم ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَلُّيلًا» ^(٥) وقوله تعالى : «لم يدخلوها وهم يطمعون» ^(٦) .

ولا بد مع ذلك ككلمة من صرف الجملة إلى تقدير المفرد : إمّا من اللفظ ، وإمّا من المعنى ، لأنه أصل الحال فتقديره في نحو قولك : «والشمس طالعة» : طالعة الشمس في حال قيامه ، وفي قولك : «ويضرب عبده» : ضارباً عبده ، وعلى هذا قياس الجمل الواقعة حالاً ، فاعلمه .

ويشترط في الجملة الواقعة بعـد الواو التي للحال أن تكون خبرية وهي التي تحتل الصدق والكذب لصحة وقوعها ، ولا تكون طلبية [لأنَّ] «إذ» غير واقعة .

ثم لا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فلا يخلو أن يكون فيها

(١) في الأصل : «بني حال» وهو تحريف . (٢) آل عمران ١٥٤

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢٢٢ (٤) في الأصل : «أو» وهو تحريف .

(٥) الإنسان ١٤ (٦) الأعراف ٤٦

ضمير يعود على ذي الحال أو لا يكون ، فإن كان لم تلزم الواو فيها كقول الشاعر (١) :

٥٧٥ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

وإن لم يكن فيها ضمير / لزم الواو نحو : جاء عمرو وزيد قائم ، ومنه ٢٠٠ والشمس طالعة ، لأن الواو هي الرابطة للجملتين ، فلولاها لم يقع ارتباط بينهما .

وإن كانت فعلية فلا يخلو أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى لزمته قد ، ولا تدخل على الماضية معنى ، ولزمت الواو ، وإن لم يكن فيها ضمير يعود على ذي الحال نحو : قام زيد وقعد عمرو ، أو لم يقعد عمرو .

وإن كان فيها ضمير لم تلزم الواو أيضاً ، نحو : قام زيد قد خرج أبوه . وربما جاء هذا بغير قد ، كقوله تعالى : « أو جازوكم حصرت صدورهم » (٢) ، على أحد الإعرابين ، وقول الشاعر (٣) :

٥٧٦ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

وكذلك تقول : قام زيد لم يقم أبوه ، بالواو وبغيرها .

وإن كان مضارعاً فلا بد من المضمر معه في الجملة عائداً على ذي الحال ، فيجوز

(١) البيت للأعشى ، وليس في ديوانه ، وهو في أدب الكاتب ٢٧٨ ، وشرحه ٢٧٩ ، وأما الشجري ١٩٠/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٢ ، والمغني ٥٥٩ ، والأشعري ١٩٢/٢ ، والجمع ٢٤٦/١ ، وشواهد المغني ٨٧٨ ، والخزانة ٢٣٣/٣ ، والدرر ٢٠٣/١ . ونصف : اتصف ، وهو يصف غائصاً لطلب الثؤلؤ .

(٢) للنساء ٩٠ ، والبصريون يوجبون دخولها على الماضي الواقع حالا ، إما ظاهرة أو مقدرة كما في الآية ، وخالفهم الكوفيون والأخفش لكثرة وقوعها حالا بدون قد ، انظر المغني ١٨٨ ، ٧٠٧ . وفي الآية أعراب كثيرة انظرها في المغني ٤٨٠

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في الخزانة ٢٥٤/٣ ، وهو في أمالي القالي ١٤٧/١ ، والمقرب ١٦٢/١ ، والإنصاف ٢٣٣ ، والشذور ٢٢٩ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، والمعني ٦٧/٣ ، والجمع ١٩٤/١ .

إِذَاكَ فِيهِ إِثْبَاتُ الْوَاوِ وَحَذْفُهَا ، فَلَا تَلْزَمُ ، بَلِ الْكَثِيرُ حَذْفُهَا نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ بِصُكِّ عَيْنِهِ ، وَقَدْ قَالُوا دَ وَبِصُكِّ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

٥٧٧ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرَاهُنْهُمْ مَالِكًا
وبعضهم يجعل الجملة في المثال والبيت اسمية ، ويقدرُ المبتدأ قبل الفعل كأنه قال في المثال : د وهو يصك عينه ، وفي البيت : د وأنا (٢) أراهم ، ، وإنما ذاك لكثرة وجود واو الحال مع الاسمية وقلتها مع الفعلية المضارع فعلها ، وهو متكلف (٣) لا ضرورة تدعو له .

الموضع الرابع : أن تكون للقسم عوضاً من الباء نحو قولك : د والله لتخرجنَّ ، والله لتقصدنَّ زيدا ، ، والأصلُ الباءُ لأنَّها حرف جرٍّ في القسم وغيره ، ويجوز إظهار فعل القسم معها وحذفه ، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه ، فدلَّ على أصالتها ونوعية غيرها في الباب ، قال الله تعالى : د والطور وكتابٍ مبسطور (٤) ، وقال : د والشمس وضحاها (٥) ، وهو في القرآن كثير .

ولا تخفض في هذا الباب إلا الظاهر بخلاف الباء ، فإنَّها تخفض الظاهر والمضمر كما تقدَّم في بابها وفي باب التاء ، فدلَّ على أصالة الباء وفرعية الواو ، وإنَّما دخلت في هذا الباب وخفضت لكونها تقرب من الباء في خروجها من الشفتين ، وقد تقدَّم في باب التاء من الكلام ما فيه كفاية فأغنى إعادتها هنا .

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « مع » مشوبةً بمعنى باء المفعول به ، وإذا لم يكن فيها هذا الشوبُ كانت العاطفة المذكورة ، فإذا نـ يقع الاشتراك (٦)

(١) نسب في اللسان : « رهن » إلى همام بن مرة ، أو عبد الله بن همام ، وهو في المقرب ١٥٥/١ ، والأشعري ٢٥٦ ، والدرر ٢٠٣/١ . والأظافير : ج أظفور ، والمراد به هنا : السلاح .

(٢) وضع تحت قوله « وأنا » عبارة صح .

(٣) أي تأويل بعضهم للمثال والبيت ، وفي الأصل : « مكلف » وهو تحريف .

(٤) الطور ١ (٥) الشمس ١ (٦) في الأصل : « الاشتراط » وهو تحريف .

بين الراوين في مسائل هذا / الموضع وصورة ما بعدها كصورة المعطوف في الامة ٢٠١
 إلا أن المنصوب بعدها في معنى المفعول به ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ،
 بمعنى أن القيام وقع منها من غير معنى زائد ، فذلك هو العطف ، وإذا أردت
 أنه وقع منها على أن الثاني فعل به الأول فعلاً فذلك المفعول معه فيكون
 منصوباً ، فكأنك قلت : قام زيد وعمرو معه ، وعلى هذا قالوا : « استوى الماء
 والحشة » بنصب « الحشة » وجاء البرد والطيالة أي : ساوى الماء الحشة
 فاستوت معه ، وساق البرد الطيالة فكانت معه ، فلهذا انتصب ما بعد الواو
 مفعولاً معه ^(١) . ولوجه آخر : وهو أن الواو مقدرة بـ « مع » فلما نابت
 الواو المذكورة منابتها رجع نصبها إلى ما كان مخفوضاً بعدها ، كما انتصب
 المستثنى بعد « إلا » مع كونها حرفاً ، لأنثها في معنى « غير » وهو منصوب ،
 إذا قلت قام القوم غير زيد ، إلا أن نصب « مع » نصب الظروف ،
 ونصب ما بعد الواو على المفعول معه للعامل قبلها بوساطتها ، كما عمل ما قبل
 « إلا » ، فيما بعدها النصب بوساطتها ، وقد تقدم بيان ذلك في بابها .

ويجوز أن يكون العامل فيما بعد الواو المذكورة الفعل كما مثل قبل ،
 ومعنى الفعل ، نحو قولك : مالك وزيداً ، ومالك وقصة من تريد ، على تقدير
 الملابس بعدها ، وكذلك ما أنت وزيداً ، و ما أنت وقصة من تريد ، على
 إضمار الملابس أيضاً . ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٥٧٨ - فما أنا والسَّيرَ في مَدَلَجٍ يُبرِّحُ بالذَّكرِ الضَّابطِ

(١) انظر آراء النحويين في انتصاب المفعول معه : الإنصاف ٢٤٨ ، والجنى ٦٠ ، وأسرار
 العربية ٧٤ ، ورأي المؤلف هو أي البصريين .

(٢) البيت لأسامة بن الحارث كما في ديوان الهذليين ١٩٥/٢ ، وروايته فيه :

ما أنا والسَّيرَ في مَتَلَفٍ يُعَبِّرُ بالذَّكرِ الضَّابطِ

وهو في الكتاب ٣٠٣ / وابن يعيش ٥٢/٢ ، واللسان (عبر) ، والعيني ٩٣/٣ ،
 واللمع ٢٢١/١ ، والدرر ١٩٠/١ . وأراد بالذكر الجمل ، والضابط ، القوى ، والتبريح : المشقة .

وقال آخر^(١) :

٥٧٩ - فَمَا أَنَا وَالتَّلَدُّ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامُهُ بِالرَّجَالِ
ومنه الواو لا يصح أن تكون بعد مالك - فيما^(٢) تقدم - عاطفة ، ويجوز في غير ذلك .

الموضع السادس : أن تكون ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها بإضمار « أن » ،
فيتخلص للاستقبال ، وذلك في بابين :

الأول : في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتضيض
والدعاء والنفي والشرط والجزاء ، كما نصبت الفاء في أجوبتها على ما ذكر في
بابها كقولك : فم وأكرمك ، ولا تقم وأكرمك^(٣) ، وألا تقوم وأكرمك
وليتك تقوم وأكرمك ، وهلا تقوم وأكرمك ، واغفر لزيد ويدخل^(٤) ،
وما يقوم زيد وأكرمك^(٥) ، وإن تقم وتخرج أكرمك ، وإن تقم أكرمك
وأحسن إليك ، وأحكامها في العطف اللفظي والمعنوي والاستئناف وإضمار « أن » ،
٢٠٢ وصرف ما بعدها إلى المصدر كأحكام الفاء ففسها / عليها تصيب ، إن شاء الله .

والثاني : باب المخالفة وهي نوعان :

الأول : في اللفظ وهو أن تعطف الفعل على الاسم المصدر نحو قولك :
أعجبي قيامك وتقعّد ، وكلامك وتصمت ، فتصيب ما بعدها بإضمار « أن » ،
أيضاً ليقع الاتفاق في عطف مصدر على مصدر ، فإذا قلت : « أعجبي قيامك وتقعّد » ،
فتقديره : وأن تقعّد ، وبصير إلى : أعجبي قيامك وقعودك . قال الشاعر^(٦) :

-
- (١) نسب في الكتاب ٣٠٨/١ إلى مسكين الدارمي ، وهو في الكامل ٢٨٨ ، وابن
يعيش ٥٠/٢ ، والأشعري ٢٢٣ ، والرواية فيه : « فمالك » . والتلدد : الذهاب والجمي حيرة .
(٢) وردت « فيما » في الأصل بالتكرار . (٣) سقط مثال الاستفهام : هل تقوم وأكرمك .
(٤) لعلها محرفة عن « وأكرمك » طلباً للسياق . (٥) لعلها « وأكرمك » .
(٦) نسب في سر الصناعة ٢٧٥/١ إلى ميسون بنت بحدل الكلية ، وهو في الكتاب
٤٩٩/١ ، وأمال الشجري ٢٨٠/١ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والشذور ٣١٤ ، والمغني ٢٩٥ ، وابن عقيل
٩٠/٤ ، والأشعري ٥٧١ ، وشراهد المغني ٧٧٨ ، والخزانة ٥٩٣/٣ . والشفوف : الثياب الرقيقة .

٥٨٠ - لَلْبَسُ عِبَادَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
أي : وأنْ تَقَرَّرَ عَيْنِي ، أي : وقرء عيني ^(١) ، وقال آخر ^(٢) :

٥٨١ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ
تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ
على رواية مَنْ روى « تقضي » كأنه قال : وأنْ يسَامُ ، أي : وسامة ،
وإنما حكمنا أنْ النصب بعدها لأنْ لثلاثة أوجه .

أحدها : عدمُ جواز العطف ، عطف فعل على اسم ، لأنْ من شرط الواو
العاطفة أنْ تشترك في العطف بين المتفقي الحدَّ لا المختلف ^(٣) كما ذكر في بابها .
والثاني : أنه قد سمعتُ مظهره بعدها ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٨٢ - أَبَتِ الرُّوَادِفُ وَالْثُدَيُّ لِقُمْصِهَا
مَسَّ الْبُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا
والثالث : أنه لو كانت ناصبة بنفسها لنصبت في كلِّ موضع يقع بعدها
الفعل في العطف .

وهذه الواو في هذا الموضع - على اختلاف أنوائه عاطفة في التحقيق لأنها
كلُّها راجعة إليه ، ألا ترى أنْ المتقدمة الذكر في هذا الموضع ترجع إلى العاطفة ،

(١) في الأصل « أعيني » والهمزة مقحمة لأن الشاعرة ذكرت العين مفردة .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في الديوان ٧٧ ، والكتاب ٩٥/١ : ، والمقتضب ٢٧/١ ،
وأمالى الشجري ٣٦٣/١ ، وابن عيش ٦٥/٣ ، والمغني ٥٦٠ ، وشواهد المغني ٨٧٩
والشواهد : الإقامة ، واللبنات : ج لبانة وهي الحاجة .

(٣) في الأصل : « والمختلفة » وهو تصحيف .

(٤) البيت في الحاشية ٩٣/٢ غير منسوب ، وهو في ديوان صمر بن أبي ربيعة ٤٩٢ في
الشعر المنسوب إليه . والثدي : ج ثدي . والقمص : ج قميص .

لأنك إذا قُلْتَ : قَمْ وأكرمك ، فالمعنى : ليكن منك قيامٌ وإكرامٌ مني ، وكذلك سائرُ الأجوبة ، وكذلك في هذا النوع لِمَا ذُكِرَ ، وفي النوع الآتي الآن بعد .

النوع الثاني : المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشين كقولك : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ ، المعنى : مع أنْ تشربَ اللبنَ ، أي : لا تجمع بين أكلِ السمكِ وشربِ اللبنِ لعاديتها عليك ، ومنه قول الشاعر (١) :

٥٨٣ - لا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مَثَلُهُ

عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمُ

وهذه أيضاً عاطفة في المعنى لأنها تنصبُ بإضمارِ « أنْ » ، (٢) ، و « أنْ » ، وما عَمَلَتْ فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدر آخر مقدَّر بما قبلها ، وهي بمعنى المصاحبة فهي كـ (مع) .

فهذه جملة مواضع الواو الزائدة على اللفظ .

وزاد بعض النحويين مواضعَ آخرَ غير ما ذكرنا ، وذلك : الواو التي بمعنى « رَبٌّ » ، وقد تقدَّم فسادُ دعوى ذلك (٣) في الفاء وبل ، فلا نعيده ، والواو الزائدة (٤) ، وهي التي دخولُها كخروجها (٥) ، وواو الثمانية ، أي التي تأتي

(١) نُسِبَ في الكتاب ٤٩٧/١ إلى الأخطل ، وقال في الخزانة ٦١٧/٣ ، والصحيح أنه لأبي الأسود ، وهو في حاشية البحتري ١٧٤ والأزهية ٢٤٣ ، واللسان (عكظ) ، وابن يعيش ٢٤٧/٧ ، والشذور ٢٣٨ ، والمغني ٣٩٩ ، وابن عقيل ٨٧/٤ ، وشواهد المغني ٧٧٩ . وقوله « مثله » جاء في الأصل : « مثلها » وهو تحريف .

(٢) وهو مذهب البصريين ، وانظر مذاهب النحويين في الناصب للفعل : الإنصاف ٥٥٥ .

(٣) أقبح في الأصل بعد قوله « ذلك » : « إفساده » .

(٤) معطوف على قوله : « الواو التي بمعنى رب » ، ومذهب الكوفيين والأخفش والمبرد أنه يجوز أن تقع زائدةٌ ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز . انظر : الإنصاف ٥٥٦ .

(٥) في الأصل : « لخروجها » وهو تحريف .

في ثامن الأسماء ، والواو التي بمعنى « أو » ، وهذه الواوات إذا حُفقت رجعت إلّا / (١) ذكرنا في مواضعها .

٢٠٣

وأما الزائدة فهي التي في قوله تعالى : « إذا السماء انشَقَّت » ثم قال : « وأذنتُ لربها وحفَّت » (٢) ، قال زائدها (٣) : « إنَّ المعنى أذنت لأنه جواب « إذا » وكذلك قوله تعالى : « فَلَمَّا أَسْلَمَا وتلَّه للجين » (٤) ، قال : المعنى : تلَّه للجين ، وقوله تعالى : « [حتى إذا] جاؤوها وفتحت أبوابها » (٥) ، قال : معناه فتحت أبوابها ، وقول الشاعر (٦) :

٥٨٤ - فَلَمَّا أَجْزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى

وقال الآخر (٧) :

٥٨٥ - حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُوهَا
وَقَلْبُتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ لَفَاحِشٌ خَبٌ

قال معناه « قلبتم » ، وهذا مذهب كوفي ، والبصريون يخرجون ذلك كله إلى معنى العطف والجواب مقدر وتقديره « أبلغ من ذكره » ، إلّا قوله تعالى : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » (٨) فإنَّ الواو فيه واو الحال ، لأنَّ الكرامة للواصلين

(١) رقم النسخ هذه اللوحة برقم ١٠٣ ، والصواب ١٠٢ (٢) الانشقاق ١ ، ٢

(٣) نسب صاحب الأزهية ٢٤٥ هذا القول إلى قتادة . (٤) الصافات ١٠٣

(٥) الزمر ٧١ . (٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٥ وعجزه :

بنا بطنَ حَقْفٍ ذي رُكَّامٍ عَقَنَقَلْ

وهو في الأزهية ٢٤٤ ، والإنصاف ٤٥٧ ، والخزانة ٤/١٣٣ . وانتحى : اعترض ، والحقف

من الرمل : الموج ، والعَقَنَقَل : التنعقد المتداخل .

(٧) البيهتان للأسود بن يعفر وهما في ديوانه ١٩ ، ورواية الديوان بالتقديم والتأخير بينها ،

ومعاني القرآن ١/٢ ، ٥١ ، وتعلب ٥٩ ، والأزهية ٢٤٥ ، وأمالى للشجري ١/٣٥٧ ، والإنصاف ٤٥٨ ،

واللسان (قل) ، وابن يعيش ٨/٩٤

(٨) الزمر ٧١ ونص الآية : حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها .

لدخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم ، فجواب « إذا السماء انشقت » تقديره :
ظهر الحق أو تبين الأمر أو نحو ذلك ، وجواب : « فلمّا أسلما » ممتناً عليه ،
أو صرفناه عن ذلك أو نحو ذلك ، وجواب « فلمّا أجزنا » في البيت : نلت
مقصودي أو بلغت مرادي ، وجواب « حتى إذا » في البيت : غدرتكم ،
لدلالة « إن الغدور » عليه .

وأما واو الثانية ^(١) فهي التي في نحو قوله تعالى : « حتى إذا جاؤوها
وفُتِحَتْ أبوابها » ^(٢) ، قال بعضهم : الواو هنا تدلُّ على أن أبواب الجنة ثمانية ،
وقوله تعالى : « والناهون عن المنكر » ^(٣) لأنّها أتت في الثامن من الأسماء
التي قبلها ، وقوله تعالى : « وأبسكارا » ^(٤) أتت في الثامن بعد السبعة الأسماء
قبلها ، وقوله تعالى : « وثامنهم كلبهم » ^(٥) ، وهذه الواو وإن وقعت
دالة على الثانية أو في الثامن لا يُخرُجها ذلك عن معنى العطف أو واو الحال
في مثل « وفُتِحَتْ » كما ذكر ، ووقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد ، فاعلمه .

وأما التي بمعنى « أو » ، في قوله تعالى : « أمّا لِمَبْعُوثِينَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأُولُونَ » ^(٦)
على قراءة من فتح الواو لأنه قد قرئ كذلك ، وقرئ « أو آباؤنا »
فبوقوع « أو » موقعها جعلها - هذا الذي زادها - بمعناها .

والصحيح أن الواو للعطف جامعة مُشْرِكة في اللفظ بين ما بعدها وبين اسم
« إن » الذي هو ضمير في قول : « إمّا ، إلّا » أن الهمزة للاستفهام دخلت
عليها ، وهي في التقدير داخلة على « إن » ، إلّا أنّها أُخْرِت لمعنى ليس هذا
موضع ذكره ، ولو عكس هذا القائل القول فقال : « إن » « أو » في الآية بمعنى
الواو لكان أشبه لوجود معناها فيها كما هي في قول الشاعر ^(٨) :

(١) قال في الجنى ٦٥ : وأثبت هذه الواو ابن خالويه والحريري . (٢) الزمر ٧١

(٣) التوبة ١١٢ (٤) الواقعة ٣٦ (٥) الكهف ٢٢ (٦) الواقعة ٤٨، ٤٧

(٧) في الأصل : « بمعنى ها » وهو تحريف . (٨) تقدم برقم ١٥٨

٥٨٦ - أَوْ يَسْرُحُوهُ

أو قول الآخر (١) :

٥٨٧ - أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورُهَا

وقد ذُكِرَ ذلك في باب « أو » ، فإذا سَقَطَتْ / هذه المواضع صَحَّ ما ذُكِرْنَا ٢٠٤
من مواضع الواو خاصة .

* * *

القسم الثاني : التي تكون موضوعة (٢) في اللفظ لها ثمانية مواضع .

الموضع الأول : أن تكون علامة للجمع المذكّر السالم وهي نوعان :
نوعٌ تكون دلالةً على من يعقل من المذكّرين ، ونوعٌ تكون دلالةً على أن
الكلمة حذِفَ منها أو غُيِرَت .

النوع الأول : يكون في الجامد والمشتق قياساً ، فأما الجامد فيشترط فيه -
إن كان مكبراً - خمسة شروط ، وحينئذٍ يُجمعُ بها وهي : الذكورية والعلمية
والعقل وخلوّه من هاء التانيث وعدم التركيب نحو : زيدٌ وزيدون ، وأحمد
وأحمدون ، فإن كان مؤنثاً نحو : هند فلا يجمعُ بها ، وكذلك إن كان غير علم
كالرجل ، وهذا لم يجمعُ بها ، فأما قولهم : اللذون واللاؤن في جمع الذي فليس
واحدٌ منها يُجمَعُ حقيقةً ، لأنّه ليس [له] مفردٌ من لفظه وإنّما هو اسمٌ
جمع ، وكذلك الأعداد والعقود من عشرين إلى تسعين ، فيوقفُ في جمعها
كذلك على السماع .

وإن كان غير عاقلٍ نحو جمل و فرس لم يجمعُ بها ، وإن كان غير خالٍ من

(١) تقدم برقم ١٥٩

(٢) في الأصل : « مصوغة » والصواب ما أثبتناه ، كما ورد من تقسيم المؤلف قبل .

هاء التانيث كطالحة وورقاء لم يجمع بها ، وإن كان مركباً كعبلبك وحضرموت لم يجمع بها ولا غيرها .

وإن كان مصغراً اشترط فيه ثلاثة شروط من الحمة المذكورة : الذكورية والعقل وخلوة من هاء التانيث ، نحو : رُجَيْلٌ ورجيلون فإن نقص شرط منها لم يجمع بها كعين وثرة .

وأما المشتق فيشترط فيه أربعة شروط : الثلاثة المذكورة في المصغّر ، والرابع : ألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء ، وذلك قولهم في ضارب : ضاربون ، وفي قائم : قائمون ، فإن نقص شرط منها لم يجمع كذلك ، نحو : طالق ونابت وقائمة و....^(١) وحمراء ، فإن « طالق » مؤنث ، و « نابت » لا يعقل ، و « قائمة » بتاء التانيث ، و « حمراء » لا يجمع بالالف والتاء ، فأحرر لا يجمع بالالف والنون ، وربها أجزوا ما لا يعقل مجرى من يعقل ، لصحة وقوع فعله منه حقيقة أو مجازاً ، كقوله « والشمس والقمر رأيتهم في ساجدين »^(٢) .

واعلم أن الخلاف في هذا الواو هو الخلاف في ألف التثنية ، وقد يذنا حكميهما في موضعها في باب الألف فلا نعيده هنا ، وحكم الياء أيضاً في هذا الجمع كحكم الواو ، فاعلمه .

النوع الثاني : أن تكون دلالة على أن الكلمة نقص حرف منها أو غيرت ، وذلك ثلاثة أنواع : نوع حذف منه حرف لفظاً ، ونوع حذف منه حرف توهماً ، ونوع غير توهماً ، ومنها ما هو جمع حقيقة ، ومنها ما هو اسم / جمع . وجملة ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

النوع الأول : الذي حذف منه حرف لفظاً ، قولهم : ميئون في جمع مائة ،

(١) كلمة مخرومة لم أتبينها . (٢) يوسف ٤

وُثْبُونٌ فِي جَمْعِ 'ثَبَّة' ^(١) ، وَطُبُونٌ فِي جَمْعِ 'طَبَّة' ^(٢) ، وَرِثُونٌ فِي جَمْعِ رِثَّة ،
وَسِنُونٌ فِي جَمْعِ سَنَّة ، وَبُرُونٌ فِي جَمْعِ بُرَّة ^(٣) ، وَعِضُونٌ فِي جَمْعِ عِضَّة ^(٤) ،
وَقُتْلُونٌ فِي جَمْعِ قُتْلَةٍ ^(٥) ، وَكُرُونٌ فِي جَمْعِ كُورَةٍ ، وَعِزُونٌ فِي جَمْعِ عِزَّة ^(٦) ،
قال الشاعر ^(٧) :

٥٨٨ - ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ وَالْجُدُودُ الْعَوَائِرُ
وقوله ^(٨) :

٥٨٩ - عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ
وقال آخر ^(٩) :

٥٩٠ - فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى ثَنَى الْوَعْظُ مِنْهُمْ
قُلُوبًا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرِثَيْنَا
وقال الله تعالى : « عَنْ اليمينِ وَعَنْ الشِّمَالِ عِزِينَ » ^(١٠) ، وقال الله تعالى :

(١) الثبّة : الجماعة ، وانظر في هذه الألفاظ : أمالي الشجري ٥٧/٢

(٢) الطّبة : حد السيف . (٣) البرّة : الحلقة تكون في أنف البعير .

(٤) العضّة : الفرقة والقطعة من الشيء .

(٥) القلّة : خشية يلعب عليها الصبيان . (٦) العزّة : الجماعة والفرقة .

(٧) لم أقف عليه ، والجُدود : الحظوظ ، والعوائر : ج عائر وهو التمس .

(٨) البيت لم يدي ، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧ ، والكتاب ٤٤٤/٢ ، والمنصف ٣٣٨/١ ،
والممتع ٤٦٧ ، وان يعيش ٨٤/١٠ ، واللسان (لمع) ، والدرر ٢٢٧/١ . والمبرقات : النساء
المتزينات ، والبرون : ج برة وهي الخلخال ، وسور : ج سوار ، وقوله : « تبدو » غير
واضح في الأصل .

(٩) لم أعتد إلى قائه ، وهو في أمالي الشجري ٦٥/٢ ، ورواية الصدر فيه .

فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْطُ مِنْهُمْ

واللسان « رأي » . (١٠) المعارج ٣٧

« الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » ^(١) أي : مثل أعضاء متفرقة ، وقال تعالى : « وَلَبِثُوا فِي كِتَابِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ » ^(٢) فهذه الألفاظ كلها ^(٣) لما حذفت منها لاماتها عوض منها الواو دلالة على ما حذفت منها وُجمع ^(٤) [جمعاً] مثلاً لثلاث بتغيير البناء بالتكسير ، فيخرجوا عما قصده من الدلالة على المحذوف ، [و] لم يجمع بالألف والتاء لأنه يشارك معه في ذلك ما لم يحذف منه كعائشات وفاطمت ، وهذه الواو إنما كانت في المؤنث ، وأصلها أن تكون دلالة على التذكير لاختصاصها بالدلالة على المحذوف لاغير .

ومن هذه الألفاظ ما لامه المحذوفة واو ، ومنها ما لامه ياء ، ومنه ما لامه هاء ، وبسطُ الكلام على تحقيق ذلك مُحكم في كتب التصريفيين وليس حظنا هنا سوى الإعلام بحقيقة هذه الواو لاغير .

النوع الثاني : ما حذفت منه حرف توهماً ، وذلك قولهم : أرضون في جمع أرض ، ودُهَيْدِهون في جمع دَهْدَاه وهي القطعة من الإبل ، وفَتَكُرُون في جمع فَتَكُر ، وأَيِّنَكِرُون في جمع أَيْنَكِر تصغير أبكر ، والْبَرَحُون في جمع الْبَرَح ، والأَقْشُورُون في جمع أَقْشُور . وفَتَكُر والْبَرَح والأَقْشُور أسماء الدواهي .

قال الرازي ^(٥) :

٥٩١ - قَدْ وَرَدَتْ إِلَّا دُهَيْدِ هَيْتًا قَلِيصَاتٍ وَأَيِّنَكِرِينَا

فهذه الألفاظ جمعت بالواو والنون دلالة على أنها قد حذفت منها شيء توهماً وهو التاء التي تدل على التانيث ، فـ « أرض » مؤنثة فحقها أن تكون

(١) الحجر ٩١ (٢) الكهف ٢٥

(٣) أقدم بعد « كلها » في الأصل : « حذفت » . (٤) أي : اللفظ منها .

(٥) لم أمتد إلى قوله ، وهو في الكتاب ١٦٤/٢ ، وفيه « قد شربت » ، واللسان (بكر) .

وشراهد الشافية ١٠٠ . والدَهْدَاه : حاشية الإبل ، والقلوص : الفتيحة منها ، وكذلك الأَبْكَر .

بتاء التانيث ، قال الله تعالى : « والأرض بعد ذلك دحّاها » (١) ، « وما طحاها » (٢) ، فلمّا استعملت بغير تاء بقيت التاء متوهّمة فيها في التقدير فجعلت الواو تدلّ عليها (٣) .

وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة في النوع الأول ، لأن بين تاء التانيث ولام الكلمة مناسبة من جهات :

منها : أن الاسم الذي تكون فيه بالتاء إذا كان رباعياً يُصغّرُ بغير هاء نحو : عُقَيْرِب في عَقْرِب ، وزَيْيَنْب في / زَيْنَب ، ولا يقولون عُقَيْرِبَة ٢٠٦ ولا زَيْيَنْبَة كما يقولون في قَدَر : قَدِيرَة وفي شمس : شَمْسَة ، وإنّما ذلك لأنّ الحرف الرابع كتاء التانيث في المؤنث بها ، فكما لا يدخلون على تاء التانيث تاءً أخرى ، كذلك لا يدخلونها على الحرف الرابع .

ومنها : أنّهم قد عاقبوا بين التاء ولام الكلمة في بعض المواضع ، فحيث ثبتت إحداهما سقطت الأخرى ، وذلك قولهم ظُبة وظُبى ، ولُغَة ولُغى ، وُبرة وُبرى ، فثبتت التاء في المفرد دون اللام وثبتت اللام في الجمع دون التاء ، وإنّما ذلك لتأسيها وأنّ التاء كلام الكلمة في الزوم .

ومنها : أن الواو التي يجب قلبها ياء لوقوعها طرفاً كدَلَوٍ وأدَلٍ وحَقَوٍ (٤) وأحَقٍ ثبتت قبل تاء التانيث فلا تُحذف ، لأنّها إذ ذاك لم تقع طرفاً كما في أدَلٍ وأحَقٍ وذلك في نحر فمجدوة (٥) وعرقوة (٦) ، لولا التاء لقلب الواو ياءً فدلّ ذلك على أنّها كحرف من الكلمة في نحو : عَضْرُوط (٧) ومنصور .

(١) النازعات ٣٠ (٢) الشمس ٦ ، ونص الآية « والأرض وما طحاها » .

(٣) قوله « عليها » غير واضح في الأصل . (٤) الحقو : الخصر . وانظر : المتع ٥٥٨ .

(٥) القمحدة : الهنة الناشزة فوق القفا ، بين الذؤابة والقفا .

(٦) العرقوة : خشبة معروضة على الدلو ، وكل أكمة متقادة في الأرض .

(٧) العضر فوط : ذكر العطاء .

وأما « دُهَيْدَهون » ، فكانتْ جمع دُهَيْدَةٍ تصغير دَهْدَاهَةٍ لأنها القطعة من الإبل ، فحقها أن تكون مؤنثة بناء التانيث فروعياً ذلك وجعلتْ مقدرة ، وجعلتْ الواو دالة على حذفها .

وأما أَيْبِكِرُون فجمع أَيْبِكِرٍ تصغير أَيْبَكِر ، وكان حقه أن يكون « أَيْبِكِرَة » ، كاندية وأجربة جمع جَرَوٍ فيؤنثُ على معنى القطعة ، فلما توهّم ذلك جمع بالواو والنون دلالة على ذلك .

وأما « فُتْكَرُون » ، و « البرْحُون » ، و « الأَقْوَرُون » ، فكل واحد منهم جمع ما هو في معنى الداهية ، والداية مؤنثة ، فكذلك ما في معناها ، فلما توهّموا ذلك جعلوا الجمع بالواو والنون دلالة على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكنيز في الأمر الداهي واختلاف أنواعه ، فاعلمه .

وبما يجري ولم يُسمع له مفردٌ فهو جمعٌ غيرٌ حقيقي قولهم في البلاد : قَتْسَرِين^(١) وفلسطين وبيرين^(٢) ونصيبين^(٣) وصرفين^(٤) وعاندين^(٥) والسيلحون^(٦) وعليئون ويأسمين ، فكان لفظ كل واحد منها مؤنثٌ على معنى البلدة أو البقعة أو القطعة ، فلما روعي ذلك المتوهم جعل بالواو والياء دلالة على ذلك .

وأما العقودُ فإنها لما كانت جمع عشرة وثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة لم ينبغ أن تدخل في هذا الباب لأن تأنيثها ظاهر ، وإنشأ ذلك

(١) قنسرين : كانت مدينة بجانب حلب ، ثم ضُمَّتْ إليها . معجم البلدان ٤٠٤/٤

(٢) بيرين : من قرى حصص . معجم البلدان ٥٢٦/١

(٣) نصيبين : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة بين الموصل والشام . معجم البلدان ٢٨٨/٥

(٤) كذا في الأصل ، ولم تقم على بلد بهذا الاسم ، لعلها صرين ، بلد بالشام . معجم

البلدان ٤٠٥/٣

(٥) عاندين : هرقلة في جبل إضم ، معجم البلدان ٧٢/٤

(٦) السيلحون : قرب الحيرة بين الكوفة والقادسية . معجم البلدان ٢٩٨/٣

اسم جمع لاجمع له ، فهو مسموع لا يتعلل لخروجه عن هذه الأبواب وإن كانت ملفقة التعليل .

النوع الثالث : ماغيّر توهماً فدلت الواو على ذلك ^(١) ، نحو قولهم :
« إوزّون ، في جمع إوزّة ، و « إحرّون ، في / جمع أحرّة ^(٢) و « حرّون ، ٢٠٧
في جمع حرّة ^(٣) ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٩٢ - تلقى إلاوزّون في أكناف دارتها
بيضا وبين يديها التبن منشور
وقال آخر ^(٥) :

٥٩٣ - لا تخس إلا جندل الإحرّين
وقول آخر ^(٦) :

٥٩٤ - فما حوت نقدة ذات الحرّين
وكان الأصل : إوزّزة وإحرّرة ^(٧) ، وحرّرة في معنى أحرّة ، فجرت مجراها
فلما نقلت حركة الزاي الأولى والراء الأولى إلى الواو والحاء لاجتماع المثلين سكنتا
فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل ^(٨) الجمع بالواو والنون عوضاً من التغير المذكور ، ولا

(١) قوله : « فدلّت الواو على ذلك » غير واضح في الأصل .

(٢) العبارة في الأصل : « واحذون في جمع احدة » وهو تصحيف .

(٣) الحرّة : أرض ذات حجارة سود .

(٤) البيت للنايفة وهو في ديوانه ٢٠٥ ، وابن يعيش ه/ه ، واللسان (دور) ،

ودارتها : الوضع الذي تكون فيه الناقة .

(٥) نسب في اللسان إلى أصحاب عليّ ، وهو في ابن يعيش ه/ه وبعده :

والتمس قد أجشمك الأمرين

(٦) لم أهتم إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ه/ه ومعجم البلدان ٢٠٦/٢

(٧) في الأصل : « احززة » وهو تصحيف .

(٨) في الأصل : « فجعلا » وهو تحريف .

يُقاسُ على شيء من الثلاثة الأنواع غيرها فيما فيه الحذف والتغيير ، وإنما علَّلَ من ذلك ما علَّلَ بعد السماع لأنه ليس باباً يُبنى عليه .

واعلم أن ما الإعرابُ بالحركات في آخره من ذلك كقنسرين وفلسطين وإوزين وصرفين ^(١) وباتمين لا كلامَ عليه لأنه مفرد ^(٢) ، وإنما الكلام عليها إذا جرت مجرى زيدين ومعرين من الجموع ، فافهمه والله المستعان .

الموضع الثاني : أن تكون علامة الجمع في الفعل الماضي والمضارع إذا تأخرت الأسماء عنها نحو : قاموا الزيدون ويضربون العمرّون ، ومن كلامهم : أكلوني البراغيثُ ، ومنه عند بعضهم قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » ^(٣) ، « وعموا وصمّوا كثيرٌ منهم » ^(٤) ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الألف ، وهذه اللغة شاذة قليلة الاستعمال ^(٥) .

فإذا تقدّمت الأسماء على الفعلين المذكورين فهي ضمير اسم نحو : الزيدون قاموا ، والعمرّون يخرجون ، وقد مضى الكلام على الخلاف فيه ، والصحيح بما قيل في ذلك ، والردّ على المخالف في الباب المذكور فقس عليه .

الموضع الثالث : أن تكون دلالة على التذكير في موضع ، والتذكير والجمع في موضع ، فالدلالة على المفرد المذكّر في الضمير نحو : ضربتمو وقتلتمو ، كما دلت الألف على التانيث في الضمير في نحو : ضربتها وقتلتها ، والدالة على التذكير والجمع في نحو : ضربتمو وقتلتمو ، كما كانت الألف دالة على التثنية فيه في نحو : ضربتما وقتلتما .

وربما حذفت هذه الواو تخفيفاً فسكنت الميم ، فقليل ضربتم وقتلتم ، إذ الميم تدلُّ على الجمع لما فيها من معنى الزيادة للتعظيم كما تقدّم في باب الميم .

(١) قوله : « صرفين » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « بفرد » والباء مقحمة . (٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١

(٥) قال السهيلي : « ألفتُ » في كتب الحديث المدونة الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة

وجودتها ، انظر : الجنى ٦٦ ، ونسب بعضهم هذه اللغة إلى بعض قبائل العرب ، انظر الجنى ٦٧

الموضع الرابع : أن تكون إشباعاً للضمة كما كانت الألف إشباعاً للفتحة وذلك نحو قولهم في أنظر : أنظور ، وفي أشكر : أشكور ، ومنه قول الشاعر (١) : / ٢٠٨

٥٩٥ - حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ
وقد ذكر في باب الألف أيضاً .

الموضع الخامس : أن تكون إطلاقاً للقافية المطلقة لأجل الوزن ، وذلك أن تأتي في موضع النون من آخر العروض السبعة التي هي : فعولن وفاعلن ومفاعيلن وفاعلاتن ومستفععلن ومفاعلن ومتفاعلن ، أو الألف من مفعولاً ، وكل ذلك من نفس وزن البيت ، وتختصُ بملك التسمية الواو إذا كانت زائدة على الكلمة لا احتياج إليها كقول الشاعر (٢) :

٥٩٦ - أَمِنْ ذِكْرِ سَلَمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوُصُو
فَتَقْصُرُ عَنْهَا خُطْوَةً وَتَبْوُصُو
وقول الآخر (٣) :

٥٩٧ - أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُو
فَالْقُطْبِيَّاتُ فَالذُّنُوبُو
وقوله (٤) :

٥٩٨ - عَفَا ذُو حَسَى مِنْ فَرَّتْنَا فَالْفَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَافِعُ
وقد تسمى واو الضمير إطلاقاً كالزائدة ، وذلك بالفرض لا بالحقبة كقوله (٥) :

(١) تقدم برقم ١٠

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٧ ، والبحر المحيط ١٢٨/١ . وتنص : تتحول ، وتبوص : تسبق

(٣) البيت لمبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٠ ، والنسواند ١٩٧ ، والجمهرة ١٧٣ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، واللسان (قطب) .

(٤) تقدم برقم ٥١٥ (٥) لم أقف عليه .

٥٩٩ - فَأَنْتَ أَنْتَ وَإِنْ شَطُوا وَإِنْ زَارُوا
وقد تسمى أيضاً الواو الأصلية إطلاقاً بالفرض نحو قوله (١) :

٦٠٠ - سَلَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو
وقوله فيها (٢) :

٦٠١ - وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَنِينَ ثَمَانِيًا
على صير أمرٍ ما يمرُّ ولا يحلُّ

وإنما سميت هذه الواو إطلاقاً لأنها أطلقت حرف الروي ، وهو الحرف الذي التزمت عليه القافية إلى الحركة من عقال التقييد وهو السكون ، فكل قافية كان رويها متحركاً فهي مطلقة ، وكل قافية كان رويها ساكناً فهي مقيدة ، فلذلك قيل لحروف المد الثلاثة : الواو والألف والياء حروف إطلاق ، لأن ما قبلها لا يكون إلا متحركاً بالضم أو الفتح أو الكسر ، والمقيد هو نحو قوله (٣) :

٦٠٢ - أَصَحَّوَتَ الْيَوْمَ أُمُّ شَاقَتِكَ هِرَّةٌ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُوتٌ مُسْتَعِيرٌ
فالراء هو الروي ، وهو مقيد بالسكون كما ترى .

الموضع السادس : أن تكون للتذكير إما مضي ، فتمدها (٤) إذا وقفت على الكلمة المتحركة بالضم نحو قولك في أضرب زيدا ، إذا وقفت على « أضرب » دون « زيدا » : أضرب ، وذلك دلالة على أن في الكلام محذوفاً بعد الكلمة هو « مراد » ، وحكمها في ذلك حكم الألف ، وقد ذكرت في بابها .

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٩٦ وعجزه :

وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيْقُ وَالْثِقَلُ

وهو في الحزاة ٣٣٤/٢

(٢) الديوان ٩٦ ، واللسان (صير) . وصير أمر : منتهاه وصيرته .

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٤٥ ، والخصائص ٢/٢٢٨ ، واللسان (هرر) .

(٤) قوله « فتمدها » غير واضح في الأصل .

الموضع السابع : أن تكون للوقف وهو نوعان : نوع^١ في الاستثبات بـ « مَنْ » ،

في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة^(١) ، نحو قولك في استثبات / مَنْ قال جاء ٢٠٩ رجل : مَنْ ، وجاء رجلان : مَنْ ، وجاء رجال : مَنْ ، وجاءت امرأة : مَنْ ، وجاءت امرأتان : مَنْ ، وجاءت نساء : مَنْ ، وإنَّما ذلك دلالة على اسم مرفوع .

ومن العرب مَنْ يجعل له مَنْ ، علامات المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ، فيقول في جاء رجل : مَنْ ، وجاء رجلان : مَنْ ، وجاء رجال : مَنْ ، وجاءت امرأة : مَنْ بتجريك النون ، وجاءت امرأتان : مَنْتان بسكون النون ، وجاء نساء : مَنْات .

فإذا وصلتَ كلامك في اللغتين حذقتَ الواو والعلامات فقلت : مَنْ ياهذا ، ولا يُقاس على قوله^(٣) :

٦٠٣ - أَتَوَانَارِي فَقُلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجَيْنُ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا
أو قال : صباحا ، على اختلاف الروايَيْن لأنه شاذ من شعري في جني .

والنوع الثاني في غير ذلك من المنونات المرفوعة عند بعض العرب فيقول على لغتهم في « جاء زيد » ، في الوقف : جاء زيدو ، وفي قام رجل فيه : قام رجلو ، وهي لغة قليلة الاستعمال ، وكان الواو في الوقف عندهم في المرفوع عوض من التنوين في الوصل ، فلذلك أثبتوها دلالة عليه .

فإن كان الاسم مبنيًا لا يفعلون ذلك فيه ، ولغة هؤلاء إثبات الألف في الوقف

(١) انظر : ابن يعيش ١٤/٤ ، والأشموني ٦٤١/٣

(٢) في الأصل : « منوا » والألف مقحمة ، لأن هذه اللغة يُحكى بها إعراب المسؤول عنه فقط ، وثمة لغة أخرى سيذكرها المؤلف .

(٣) نسب في ابن يعيش ١٦/٤ إلى شمر بن الحمارث الطائي ، وهو في الكتاب ٤٧١/١ ، ومنازل الحروف ٦٤ ، والخصائص ١٢٩/١ ، والمقرب ٣٠٠/١ ، واللسان (أنس) ، وابن عقيل : ١٤٦/٤ ، والأشموني ٦٤٢ ، والميني ٤٩٨/٤ ، والخزاعة ٢/٣

في المنصوب ، والياء في الحفص ، المنوَّتين ، وهذه اللغة إحدى اللغات السبع في الوقف على المعرب الصحيح ، واللغة الكثيرة فيه الوقف على السكون في الرفع والحفص ، وعلى الألف في النصب ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون في بنية الكلمة فلا 'تَعَلَّلْ' لأنها مبدأ لغة ، ولكن يوقف فيه مع السماع ، فتكون [ثانية] في مثل كَوَثِر ، وثالثة في مثل : كَنَسْهُور^(١) ، وخامسة في مثل كِنْشَاو^(٢) ، ولم تُرَدَّ أولاً ، لأنها لو زِيدَتْ أولاً لأشكَل أمرها ، لأنه لا يعلم هل هي همزة أو واو ، وإذا يجوز فيها إذا كانت أولاً غير زائدة وجهات : الممز وعدمه نحو : أجوه ، وجوه .

وأما « وَرَنْتَل »^(٣) فالواو فيه أصلية ، فوزنه فَعَنْتَلَلْ كَعَبَنْقَس^(٤) ، زِيدَتْ في نفس الكلمة للمدِّ نحو : عَجُوز وَعَضْرَفُوط^(٥) ، ودلالة على المفعول نحو : مضروب ومقتول ، وزيادتها لهذا المعنى في نفس الكلمة قياس ، فاعلمه .

* * *

القسم الثاني : التي هي بدل من أصل ، ونعني بالأصل ما كان قبل بدلها منه أصلاً بنفسه ، لأنه من نفس الكلمة ...^(٦) ، وهذه الواو على ثلاثة أقسام : قسم بدل من همزة ، وقسم بدل من أف ، وقسم بدل من ياء .

فالقسم التي هي بدل من همزة لها ثلاثة مواضع :

٢١٠ الموضع الأول : أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها / ألف وهمزة مسهلة^(٧) نحو قولك في آ آليت : وآليت ، وفي [أ] آمتم : وآمتم ،

(١) الكنهور : السحاب المتراكم . (٢) الكنشأو : الوافر اللحية .

(٣) الورتل : الداهية . (٤) العبنقس : السبي الخلق .

(٥) العضر فوط : ذكر العظام . (٦) كلمة مخرومة لم أتبينها ، لعلمها : « خاصة » .

(٧) قال في الجنى ٦٧ « ولا ينبغي ذكر هذا ، إذ لو فتح الباب لغدت الواو من حروف الاستفهام ، والإبدال في ذلك عارض لاجتماع الهمزتين ، وانظر مثل هذا الرد في المغنى ٤٠٨ »

ومنه قراءة قبل من رواية ابن كثير : « وآمَنَتم به قبل أنْ آذَنَ لكم »^(١) ، وإنَّما ذلك لكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإنْ كان بينها ألف .

الموضع الثاني : أنْ تكون بدلاً من همزة المضارعة في الفعل الرباعي إذا دخلتْ عليها همزة الاستفهام نحو قولك في أَأَكْرَمُ زيداً : أو كرم^(٢) زيداً وفي أَأُنْبِئُكَ بكذا : أو نبئكَ ، والأصل : أَأَكْرَمَ زيداً وَأُنْبِئُكَ بكذا ، وهذا من باب تسهيل الهمزة المضمومة بنسبة حركتها التي هي الضمة ، وقرأ بعضُ القراء نحو قوله تعالى « قُلْ أُؤْتِبُكُم بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ »^(٣) و « أَوْ نُنْزِلْ عَلَيْهِ الذِّكْرُ »^(٤) و « أَرُ شَهِدُوا خَلْقَهُمْ »^(٥) ، و « أُولُئِى الذِّكْرِ »^(٦) ، وكذلك حكم المكسورة إذا كان قبلها ضمةٌ في همزةٍ أخرى قبلها من كلمةٍ أخرى ، [و] لأنها أصليةٌ فليست من الباب لأنْ كلامنا في الحروف التي^(٧) لمعنى نحو : « السفهاءُ ولا » في : السفهاءُ إلى ، و « الشهداءُ وإذا » في : الشهداءُ إذا ، وهو كثيرٌ .

الموضع الثالث : أنْ تكون بدلاً من همزة التانيث في التثنية والجمع والنسب نحو قولك في حمراوان^(٨) وحمراوات وحمراوي ، وخُنْثَفَاءُ وخُنْثَفَاوَان وخُنْثَفَاوي . وحكم همزة الإلحاق في ذلك كحكم همزة التانيث ، نحو قولك في عِلْبَاءٍ^(٩) وقُرْبَاءٍ : عِلْبَاوَان وقُرْبَاوَان^(١٠) ، وعِلْبَاوَات [وقُرْبَاوَات] وعِلْبَاوِي وقُرْبَاوِي ، ولا يلزمُ ذلك بل فيها لغةٌ أخرى : البقاء على لفظ الهمزة في المواضع الثلاثة ، والأولى أكثر .

* * *

-
- (١) الأعراف ١٢٣ (٢) في الأصل « أُرَاكِرْم » والألف مقحمة .
 (٣) آل عمران ١٥ ، وسهل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ٣٦٤/١
 (٤) سورة ص ٨ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر : النشر ٣٦٤/١
 (٥) الزخرف ١٩ ، وهي قراءة نافع ، القرطبي ٥٨٩٣ ، انظر النشر ٣٥٣/٢
 (٦) القمر ٢٥ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ٣٦٤/١
 (٧) في الأصل : « الذي » وهو سهو . (٨) في الأصل : « حمروان » وهو تحريف .
 (٩) العلباء : عصب عنتى البعير . (١٠) في الأصل : « قباوان » وهو تحريف .

القسم المبدأة من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكسير ، وذلك قولك في تصغير ضارب : ضَوَيْرِب ، وقَاتِل : قَوَيْتِل ، وفي جمعها المكسر : ضوارب وقواتل وكذلك ما كان نحو ذلك .

وإنما انقلبت الألف في ذلك إلى الواو في التصغير لأن الاسم إذا صغرَ لزم ضم أوله ، ولا يصح أن يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً فقلبت واواً لأجل الضمة قبلها .

وأما قلبها^(١) في التكسير فبالحمل على التصغير ، إذ ليس لها قبلها ضمة توجب قلبها واواً ، وإنما يحمل التكسير على التصغير لأنه ياسبه في أن ثلثه حرف على زائد ثالث بعده مكسور إن كان أزيد من ثلاثة بغير علامة فأنيث، نحو ضَوَيْرِب^(٢) وضوارب ، ولأجل ذلك يحمل التصغير على التكسير في نحو قولهم في تصغير أسود : أُسَيُود ، بإظهار الواو ، وكان القياس قلبها ياء إلا^{٢١١} أنه لما قيل في التكسير : أساود ، حمل / التصغير عليه لأنثها من واو واحد كما ذكرت لك .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندبة التي في مثل قولك : وازيداه ، واعمراه ، وذلك إذا خيف التباس بين التثنية والجمع في الضمير المضاف إليه نحو قولك في غلامهم وغلامكم : واغلامكموه واغلامهموه ، لأنه لو بقيت الألف فقليل واغلامها^(٣) ، واغلامهما ، لا لتبس بالتثنية والجمع فقلبت الألف واواً لأجل الضمة قبلها في كونه جميعاً .

* * *

(١) في الأصل : « قلبها » وهو تحريف . (٢) في الأصل : « ضوريب » وهو تحريف .

(٣) سقطت الهاء من « واغلامها » في الأصل .

القسم المبذلة من الياء أيضاً لها مضعان .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الياء الثانية والزائدة في بنية الكلمة إذا بُنيتَ لِمَا لم يُسمَّ فاعله نحو قولك في بَيِّطِر^(١) : بُوْطِرَ ، وفي هَيَسَمَ^(٢) : هُونِمَ ، وفي سَيِّطِر : سُوْطِرَ ، وكذلك تقول في تصغير الاسم ...^(٣) فيه كذلك نحو قولك في صَيَّرَف : مُصَوِّرَفَ ، وَصَيَّقَلَ : مُصَوِّقَلَ ، فتقلب الياء واواً في الوجهين لأجل ضمة ما قبلها ، لأنَّ ما لم يُسمَّ فاعله يلزم ضمُّ أوله ، وكذلك المصغَرُ ، وعِلَّةُ ذلك فيها مذكورة في كتب النحويين ، والضمة تناقض الياء ، إذ هي بعض الواو التي تناقضها لعلُّ الواو وسفول الياء ، فاستثْقِلَ اجتماعُها ، فإذا قَلِبَتْ واواً تناسبا فحذفَ النطقُ بها .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ياء بدل من ألف ، وذلك [قولك] في صدر فاعَلَّتْ : ضِرَابٍ مِنْ ضَارَبَتْ ، وقِيَّتَالِ^(٤) من قَاتَلَتْ ، فهذا النوع إذا صَغُرَتْه لَزِمَ قلب تلك الياء واواً لأجل الضمة أيضاً قبلها ، فتقول : مُضَوِّرِبَ وقَوِّوِيَّتِيلَ ، وينبغي أن تنقلب أيضاً واواً في جمع التكسير فيقال : ضَوَارِبَ وقَوَاتِيلَ ، وليس لذلك تعليل إلا الحملُ على التصغير لأنَّهما من واحدٍ كما ذَكَرَ ، فاعلمه .

باب الواو المركبة

اعلم أن الواو تتركبُ مع غيرها من الحروف مع الألف : وا ، ومع الياء : وَيَّ ، فذلك حرفان .

باب وا^(٥)

اعلم أن « وا » حرفٌ للنداء مختصٌ بباب الندبة وهي التفجعُ على الميت وذكره بأشهر أسمائه ليكونَ ذلك عذراً في التفجع عليه والتفجع على مَنْ قاله

(١) بيطر : عالج الدواب . (٢) هينم فلان : دعا الله ، وتكلم ، وأخفى كلامه .

(٣) كلمة مخرومة لم أتبينها . (٤) في الأصل : « قيتال » وهو تحريف .

(٥) انظر في « وا » : الجنى ١٤١ ، المغني ٤٠٨

مكروه^(١) ، وهي من فعل النساء غالباً لشدة تفجعهن وقلة صبرهن على المسكاره وضعف عقولهن ، وللمندوب أحكام ليست غرضنا وإنشأ مقصدنا « وا »^(٢) .

٢١٢ / وحكما أن يندب بها البعيد لمد الصوت بها ، واختلف^(٣) فيها : فقليل : واؤها بدل من ياو لأن « يا » هي أم حروف النداء لاستعمالها في هذا الباب وفي غيره ، وفي المسافة القريبة والوسط والبعيدة ، وإنشأ وضعت بالواو في هذا الباب لوجود حرف من حروف التأوؤ فيها وهو الواو .

وقيل : هي أصل بنفسها في هذا الباب وهو الصحيح ، إذ لو كانت بدلاً من الياء لاستعملت في غير هذا الباب في الاستغاثة إذ فيه التأوؤ لما يحدث على المستغيث فعدم كونها هناك دل على أنها هنا أصل بنفسها ، والألف بعدها لمد الصوت ، فأعلمه ، وإنما دخلت « يا » في هذا الباب لأنها أم حروف النداء لما تقدم .

باب وَي^(٤)

اعلم أن [وي حرف تنبيه^(٥)] معناها التنبيه على الزجر ، كما أنشأ معناها التنبيه على الحض ، وهي تقال للرجوع عن المكروه والمخذور ، وذلك إذا وجد رجل يسب أحداً يوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله ، أو يعرض به^(٦) لشيء من ذلك ، فيقال^(٧) لذلك الرجل : وَي ، ومعناها تنبيه وازدجر عن فعلك ، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب : ويك .

وقيل في قوله تعالى : « وَيَكُنْ اللَّهُ يَبْطِ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ »^(٨) ، و « يَكُنْ » لا يفلح الظالمون ،^(٩) : إنشأ وَي ، دخلت لمعنى التنبيه كما

(١) قوله : « وا » غير واضح في الأصل ، (٢) قوله : « واختلف » غير واضح في الأصل .

(٣) انظر في « وي » : الجنى ١٤١ ، والمغني ٤٠٩ .

(٤) ما بين معقوفين سقط من الأصل ، وثبت في نقل الجنى عن المؤلف ١٤٢ .

(٥) عبارة الجنى : « أو يعرض له بشيء » . الجنى ١٤٢ .

(٦) في الأصل : « يقال » والتصويب من الجنى ١٤٢ .

(٧) الرعد ٢٦ (٨) الأنعام ٢١

ذَكَرْنَا ، و « كَانَ » حرفٌ تشبيه عاملةٌ على حكم « كَانَ » المذكورة في بابها ، وقيل : إنَّهَا « وَي » المذكورة والكاف للخطاب كما ذَكَرَ ، و « أَنْ » معمولةٌ لفعل مُقَدَّرٌ ، كَأَنَّهُ في التقدير : اعلم أَنَّ اللَّهَ ، واعلم أَنَّهُ ، وقيل : إِنَّ الأصل : وبِلك ^(١) فحذفت اللام وبقي « وَيك » ، وهذا دعوى في الحذف لا حُجَّةٌ عليها ، إلاَّ أَنَّ صلاح المعنى له ، وليس كلُّ ما يصلح النطق به يُحَكَّم ، وإنَّما الصحيح أَنَّ تكون « وَي » حرف تشبيه على القولين الأولين ، لأنَّه الإلتيق بالمعنى والظاهر في اللفظ ، فاعلمه .

باب الياء

اعلم أَنَّ الياءَ جاءت في كلام العرب مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف .

باب الياء المفردة ^(٢)

اعلم أَنَّهَا تنقسمُ قسمين : قسمٌ أصلٌ ، وقسمٌ بدلٌ من أصلٍ ، فالقسم التي هي أصلٌ لها اثنا عشر موضعاً ^(٣) :

الموضع الأول : أن تكون المضارعة نحو : يقوم ويقعد / ويخرج ، وقد ٢١٣ تقدَّم معنى المضارعة في باب التاء ، وهذه الياء هي أصلٌ في المضارعة إذا كانت حرف علةٍ خالصةً بخلاف الهمزة والتاء والنون التي وضِعَتْ لأجلها ، وقد ذَكَرَ معنى ذلك في أبوابها .

ولهذه الياء دليل على أصليتها في المضارعة ، وذلك أَنَّهُ إذا كان بعدها واوٌ ، وبعد الواو كسرةٌ فإنَّ الواوَ تُحذفُ لوقوعها بينها وبين الكسرة ^(٤) نحو :

(١) نسب صاحب الجنى هذا الرأي إلى الكسائي ١٤١

(٢) انظر في الياء : الجنى ٧٠ ، الغني ٤١٢ ، مر الصناعة : الورقة ٢٩٨ أ

(٣) ذكر صاحب الجنى للياء ثلاثة أقسام هي : الإنكار والتذكُّر وحرف تأنيث ثم قال :

« وما سوى ذلك فلا يُعَدُّ من حروف المعاني » .

(٤) انظر : المتع ١٧٤

يَعِيدُ وَيَزِنُ وَيَقِفُ ، والأصل : يَوْنَعِدُ وَيَوْنِزُنْ ، ويوقِفُ ، لأنَّها من الوجد والوزن والوقف ، وأجريت التاء والهمزة مجراها في ذلك لأنَّها معها في معنى المضارعة كما أنَّ « أَكْثَرِمَ » ، وأمثاله استثقل فحذفت همزته التي للتعدي لاجتماع الهمزتين فقليل : أَكْثَرِمَ ، وأجريت باقي حروف المضارعة مجراها في حذف الهمزة بعدها لاجتماعها في المضارعة .

فأما يَطَأُ وَيَسَعُ وَيَدَعُ ^(١) فالأصل فيها كسر الطاء والسين والذال فلذلك حذفت الواو التي كانت فيها بين الكسرة والياء لأنَّ الأصل : يَوْسَعُ وَيَوْطِئُ وَيَوْدِعُ ، فلما حذفت الواو فتشع ذلك كأنه من أجل حرف الحلق بعده ، فأما يَذَرُ فعوملَ معاملة يَدَعُ لأنه في معناه .

وهذه الياء تدلُّ على الغائب المذكور نحو : زيدٌ يقوم ، والغائبين المذكورين نحو : الزيدان يقومان ، وعلى الجمع المذكور نحو : الزيدون يقومون ، وعلى الجمع المؤنث الغائب نحو : الهندات يقمن ، قال تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » ^(٢) ، وقال تعالى : وما يعلمان من أحدٍ حتى يقولوا إِنَّمَا نَحْنُ قَتَنَةٌ ^(٣) ، وقال تعالى : وقال الذين لا يعلمون ، ^(٤) وقال [ربِّ] السجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ بما يدعوني إليه ، ^(٥) وقال الشاعر ^(٦) :

٦٠٤ - وَيَقْلَنَ شَيْبُ قَدْ عَلَا كَ وَقدْ كَبِيرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

الموضع الثاني : أن تكون للنصب والخفض في التثنية والجمع الذي على حذف ما نحو قولك : رأيتُ الزيدَيْنِ والزيدَيْنِ ، ومررتُ بالعمريْنِ والعمرَيْنِ ، والخلاف فيها وفي نونها قد تقدّم في باب الألف فلا نعيده .

الموضع الثالث : أن تكون علامة تأنيث في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة ، وذلك نحو أنتِ تقومينَ يا هندُ ، وأنتِ تخرجينَ ، قال الله تعالى : « فانظري ماذا

(١) انظر : المتع ١٧٧ (٢) مريم ٣٥ (٣) البقرة ١٠٢

(٤) البقرة ١١٨ (٥) يوسف ٣٣ (٦) تقدم برقم ١٤٥

تأمرين ، ^(١) ، وهي ككتاء التانيث المتصلة بفعل الماضي في نحو : قَامَتْ وقَعَدَتْ ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، والنحويون كلهم يخالفون له فيما أعلم ^(٢) لأنهم يزعمون أنها اسم ^(٣) وهو الصحيح الذي يعضده النظر والقياس ، ولا يصح أن تكون حرفاً لوجوه :

منها : أنها لو كانت حرفاً / علامة لم تثبت معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي ٢١٤ تانيث ، كما لم تثبت مع تاء التانيث فلا يقال : فاطمات .

ومنها : أنها لو كانت حرفاً علامة لجاز أن 'تُحذف مع بعض المؤنث ، كما 'يفعل' بناء التانيث حسبما ذكر في بابها .

ومنها : أنها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثين المخاطبتين ^(٤) فيقال : تفعلين كما قيل ، فعلتا ، ذلك لم يكن .

ومنها : أنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التانيث مختصة بقياس هذا عليه . ولا حجة بوقوعها لأنه موضع النزاع فصَحَّ أنها ضمير اسم لا علامة حرف وإنما ذكرت لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمة من النحويين فيثوم أنه صحيح ، فذكرته تنبيهاً ^(٥) على ذلك وإثباتاً لفساده .

الموضع الرابع : أن تكون للتصغير في عمرو وعمير وخالد وخويلد ، وموقعها أبداً فيه ثالثة ساكنة ، وإنما وُضِعَتْ ساكنة ^(٦) ، لأنه أصل المزيد ، ذ الحركة لمعنى زائد فلا يسأل عنه ، وإنما وُضِعَتْ ثالثة لأنها لو وُضِعَتْ أولاً لثقلت بالضم ، ولو جعلت ثانية لانقلبت وأوياً لأجل الضمة كما انقلبت

(١) النمل ٣٣ (٢) وفي الجنى ٧٠ : أنه مذهب المازني أيضاً

(٣) قوله : « اسم » غير واضحة في الأصل .

(٤) في الأصل : « للمؤنثين المخاطبتين » وهو تحريف .

(٥) قوله : « تنبيهاً » غير واضح في الأصل .

(٦) تكرر في الأصل قوله : « وإنما وضعت ساكنة » .

ياه فيصل وصيرَف حين قيل : فَوَيْصِلُ وُصَوِيرَف ، وهي لمعنى تلزمُ المحافظة عليها ، فوقعتُ فاكَّةً لذلك ، ولو كانت آخراً لتعرضتُ للحذف والتغيير كما كثر حروف العلة وهي محافظ عليها لما ذُكر ، وكانت في الثالث تسلمُ فلزمتُ ، ولم تدخلُ بعدَ الرابع حملاً على الثلاثي لأنه الكثير ، وكذلك في الخامس والسادس إذ أكثرها جاء لزيادة الثلاثي والرباعي الأصل ، فاعلمه .

الموضع الخامس : أن تكون مشددة للنسب وذلك قولك : أنصاري في المنسوب إلى الأنصار ، وكوفي في المنسوب إلى الكوفة وكأنها عوضٌ من المنسوب إليه ، ولذلك شدت لتقوى بالتشديد .

وحكمها أن يكون ما قبلها مكسوراً أبداً ليصح ، لأن الاعتماد في النسب عليها ، وهي شديدة الاتصال ، فالكلمة قبلها تجري بحرفٍ منها ، فتجري بوجره الإعراب من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ كما يجري آخرُ الكلمة ، ولو لم تكن مشددة لدخلها الحذف والتغيير ، وللمنسوب بها أحكامٌ وتفصيل ، ليس هذا الكتاب موضوعاً له ، وإنما حظنا فيه ذكر الحروف ومالها من الأحكام ، والله الموفق .

٢١٥ **الموضع السادس :** أن تكون لإشباع الكسرة كما كانت / الواو والألف لذلك ، وحملهُ الشعر كقوله (١) :

٦٠٥ — يُحِبُّكَ عَظُمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيبُ
وقوله (٢) :

٦٠٦ — تَتَقَادُ الصَّيَارِيفِ
وقد ذكر في باب الألف .

الموضع السابع : أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والهاء ، وهي مختصةٌ بذلك لاغير ، إذا كانت زائدةً على الكلمة نحو قوله (٣) :

(١) تقدم برقم ٩ (٢) تقدم برقم ٨ (٣) تقدم برقم ٤٦٩

٦٠٧ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ
وقول الراجز (١) :

٦٠٨ - فَخِنْدَفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ

وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العروض المذكورة في باب الواو ،
وقوله « تَحْمَلُ » ، (٢) ، وقول الراجز (٣) « ذا العالم » وزنه من أجزاء العروض
مستقلن ، والياء في موضع النون ، وكذلك حكم حروف الإطلاق حيث
وقعت من القوافي .

وقد تشارك الياء التي تختص بالإطلاق ياء الضمير كقوله (٤) :

٦٠٩ - إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاِصْلُ حَبْلِي وَبَرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِي
وتشاركها أيضاً الياء الأصلية كقوله (٥) :

٦١٠ - يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي
ولكن ذلك فيها بالفرض والأولى بالقصد ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون للتذكر كالواو والألف كقولك في الوقف على
الكلمة الأولى التي لاتم إلاً بغيرها ، وكانت آخرها كسرة ، وذلك في نحو أنت
تفعلين : أنتي ، ولم تضرب الرجل : تضربي ، ومنه قوله (٦) :

(١) تقدم برقم ٦٨ (٢) قوله « تحمل » جزء من كلمة « المتحمل » الواردة في البيت السابق .

(٣) قوله « الراجز » : غير واضح في الأصل .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٢٣٩ ، والكتاب ١/١٦٤ ، واللسان (جبل) .

(٥) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦ وصدره .

عَدَوِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنْ

(٦) تقدم برقم ٨١

٦١١ - لَمَّا تَزَلْ بِبِرْكَابِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

فالياء في البيت جمعت معنيين ، أحدهما الإطلاق والآخر التذكر ، لأن
المعنى : وكان قد زالت ، فلمّا حُذِفَ وزال ، - وهو يراد - جعل الياء
للتذكر عوضاً منه ، ووقعت إطلاقاً كما ترى .

وإذا وقعت آخر الكلمة في الوصل ياءٌ وحذفت ما بعدها ووقفت أشبعت
تلك الياء قدراً بائناً كما تفعل في الألف ، ومثل ذلك أيضاً يُفَعَّلُ في الواو ،
فتقول : أعطى زيدٌ درهماً : أعطى ، أو في ضربتم ^(١) زبداً : ضربتمو ، وفي غلامي
يقوم : غلامي ، حتى يُعْلَمَ في ذلك أن ذلك المدّ إنما هو عوضٌ من المحذوف
على معنى التذكر .

الموضع التاسع : أن تكون في آخر الضمير المفرد المذكر ، دلالة على التذكير ،
كما كانت الألف فيه دلالة على التأنيث نحو : بهي ، كما تقول في الألف : بها
وكذلك في ضمير الجمع المذكر دلالة على الجمع ، وذلك في بهمي وعليهمي ، كما كانت
٢١٦ الألف دلالة على التثنية في بها ، والواو/ دلالة على الجمع المذكر في بهمو ، وهما
لغتان : بهمو وبهمي ، وعليهمو وعليهمي ، كما أن المذكر أيضاً فيه لغتان : الواو
والياء ، فتقول : عليهمو وعليهمو ، واليهمي واليهمو ^(٢) ، والحذف في الموضعين
لغة أيضاً فيقال : إليهم واليهم ، وبه ، وعليه وعليه ، وتصرف القراء في ذلك
في القرآن على مذهب ^(٣) هذه اللغات .

الموضع العاشر : أن تكون للوقف خاصة ، وذلك نوعان :

نوع في الاستثبات بـ من ^(٤) [حكاية] عن النكرة المحفوضة على اللغتين
المذكورتين في باب الواو ، فتقول في الاستثبات بها عمن قال : مررتُ برجلٍ
ورجلين ورجالٍ وامرأةٍ وامرأتين ^(٥) ونساء : مني في الوقف ، لذلك كله على

(١) في الأصل : « ضربتمو » وهو سهو . (٢) في الأصل : « اليهو » وهو تحريف .

(٣) المذهب : البين . (٤) انظر : ابن يعيش ١٤/٤

(٥) قوله : « وامرأتين » غير واضح في الأصل .

اللغة الواحدة ، وتُلحِقُ العلامات على اللغة الأخرى فنقول في رجلٍ في الحُفْض :
 مَنِي ، وفي رجلين : مَنِين- ، وفي رجال : مَنِين- وفي امرأة : مَنَهْ بفتح النون ،
 وفي الاثنتين : مَنَتِين بفتح التاء وإسكان النون ، وفي الجمع في نساء : مَنَات ،
 وكل ذلك في الوقف ، فإذا وَصَلَتْ حَذَقَتْ في اللغتين فقلت : مَن يا هذا .

والنوع الثاني : في الوقف على المعرب المحفوض المنون فتقول في : مَرَرْتُ
 بزبدٍ في الوقف : بزبدي ، وفي جئت برجل في الوقف : جئت برجلي ، ولا يفعلون
 بالمبني لأنَّ الياء عوض من التنوين في الأصل ، وهي إحدى السبع اللغات في الوقف
 على المعرب المنون كما ذكر في باب الواو .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للإنكار في الوقف أيضاً بعد التنوين أو غيره ،
 فتقول إذا أنكرت نحو : قام زيدٌ : أزيدُنيه ، الياءُ للإنكار والهاء للوقف ،
 وإذا أنكرت نحو جئتُ أمسٍ : أأمسيه ، الياءُ للإنكار والهاء للوقف أيضاً .

فإذا دخلت على المنون كسرت التنوين لها ، وإذا دخلت على غير منون
 مبني أو غير مبني : فإن كان آخره ساكناً ألفاً بقي وألحقت زائداً عليه «إن» ،
 وكسرتَه لها فقلت : أرجلانيه ، وإن كان غير ألفٍ كسِر لها [نحو] :
 آ الرجلية في : الرجل .

الموضع الثاني عشر : أن تكون في نفس الكلمة من بينها فلا تُعَلَّلُ لأنها
 مبدأ لغةٍ ، وفيها ما هو لعلِّ المدِّ كما ذكر في الواو ، فتكون ثانيةً في الاسم
 نحو : صَيْقَلٌ وَصَيْرَفٌ وفي الفعل نحو : يَيْطَرُ ^(١) وَيَيْطَرُ ، وثالثة في الاسم
 للد ككريم ولغيره كعَيْشَر ^(٢) وحِذَم ^(٣) ورابعةً فيه نحو : سِرْجِين ^(٤) ودِهْلِين ^(٥)
 للمدِّ ، وفي الفعل : سَلَقَيْتَ ^(٦) وَجَعَبَيْتَ ^(٧) وخامسةً في الاسم نحو : عَشْتَرِبِس

(١) ييطر : عالج الدواب . (٢) العشير : القرب . (٣) الحِذَم الحاذق .

(٤) السرجين : الذبل . (٥) الداهل : المتعير . (٦) لم أقف على معناه .

(٧) جعب الشيء : جمعه وقلبه .

المدَّة^(١) فيه ، وفي الفعل نحو : احرَّتْ بَيْتُ^(٢) واسلَنْقَيْتُ^(٣) ، ويُستدلُّ على الزيادة فيها بالاشتقاق وهو الأكثر ، وبغيره في الاستدلالات التي ذكر التصريفيون^(٤) .

* * *

٢١٧ / القسم التي هي بدلٌ من أصلٍ : على قسمين : قسمٌ تكون بدلاً من واو ، وقسمٌ تكون بدلاً من ألفٍ .

القسم التي تكون بدلاً من واوٍ لها موضع واحد ، وذلك إذا وقعت الواو ساكنةً قبل الآخر للمدَّة نحو : منصور وعُضْرُوط^(٥) ، ثم صَغُرَتْهُ أو كُسِرَتْهُ فإنك تقول : مُنْبَصِرٌ وعُضِيرِيطٌ ومَنَاصِرٌ وعَضَارِيطٌ ، وكذلك تقول في عَجُوز ورسول فيها : عَجِيرٌ وعَجَازٍ ، ورَسِيلٌ ورسائل ، وإنما ذلك لوقوع الكسرة فيها قبل الواو وهما ضدَّان ، فإذا مُصِرَّتْ بَاءٌ مُخَفَّفَتٌ لتناسبها ، وبعد^(٦) ذلك من القلب إلى الياء تُقلبُ همزةٌ في مثل : عجائرٌ ورسائل ، وقد تقدّم ذلك في باب الهمزة المبدلة .

القسم التي هي بدلٌ من ألفٍ لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من ألفٍ قبل آخر الكلمة زائدةً للمدَّة إذا صَغُرَ أو كُسِرَ ، كقولك في مفتاح : مُفَيِّيحٌ ومفاتيح ، وفي دينار : دُنَيْنِيرٌ ودنانير ، وفُسْطَاطٌ : فُسَيْطِيطٌ وفساطيط ، وضَرَّابٌ : ضَرِيْبٌ وضرايب ، وإنشأ قلبت الألف في نحو هذا بَاءً لكون ما بعدها مكسوراً في التصغير والتكسير ، فتثقل اللفظة مع الواو في مثل ما تقدّم في الموضع قبل هذا ، ولا يكون ما قبل الألف في هذا الموضع إلا مفتوحاً فجُعِلت الياء عوضاً لتُنَاسِبَ الكسرة لأنها أخوان فتحِفُ الكلمة .

(١) العنتريس : الناقة العظيمة الصلبة . (٢) احرنبي الديك : انتفش ريشه وتهيأ للقتال .

(٣) اسلنقى : نام على ظهره . (٤) انظر : المتع ٣٩ .

(٥) العُضْرُوط : ذكر العطاء . (٦) في الأصل : « تعد » وهو تصحيف .

وكذلك المصدر من « فاعلت » ، يلزم قلب الألف فيه باءً فيقال إذا ج
 على « فيعال » : قاتلت قيتالاً وضاربت ضيراباً ، والحكم في التعليل في هذا
 كالذي قبله ، ولا يدعى في هذا أن المصدر أصل للفعل ، فالألف في الفعل
 [ليست] مبدلة عن الباء لأنه لا يُراعى في الإعلال مصدر ولا فعل في تقدّم
 أحدهما على الآخر أو أصالته له ، فإنه قد يُوجدُ الإعلال فيها كقياماً ،
 وقد يوجدُ الإعلال في الفعل دون المصدر نحو : قام قومةً وقال قولاً ، وقد
 يوجدُ في المصدر دون الفعل نحو وعد عدةً ووزن زنةً ، فدلّ على أن
 المرأى الثقل .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندبة للفرق بين المذكر والمؤنث
 في ضمير الخطاب للمؤنث نحو قولك في غلامك : واغلامكيه ، فرقاً بينه وبين :
 واغلامكاه في المذكر ، ولولا ذلك القلب لا لبس أحدهما بالآخر ، فاعلمه .

باب الياء المركبة

/ اعلم أن الياء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الألف خاصة : ٣١٨

« يا ، »^(١)

بأبها : اعلم أن « يا ، » حرف من حروف التنبيه يُنادى به مرةً ولا يُنادى به
 أخرى . وإذا كان حرف نداءً فيكون تارةً لنداء اقريب والوسط والبعيد مسافةً
 وحكماً^(٢) كالنائم والغافل .

وحقها في الأصل أن تكون للبعيد لجواز مدّ الصوت بالألف ما شئت ، ثم

(١) انظر في « يا » : المقرب ١/ ١٧٥ ، الجنى ١٤٢ ، المغني ١٣٤

(٢) في الأصل : « وحكها » وهو تحريف .

إنها كثرَ استعمالها حتى صارت ينادى بها البعيدُ أدنى مسافة منك ثم الحاضرُ معك فلذلك كانت أم حروف النداء . ومن الأول قوله (١) :

٦١٢ - يا دارَ مَيَّةَ بالعُلياءِ فالسندِ

لأنَّ مَنْ لا يجيبُ في حكم البعيد أو النائم الذين لا يسمعون إلا بعد طول مدة الصوت . ومن الوسط : « يا قوم لا أسألكم عليه أجراً » (٢) . ومن القريب قوله (٣) :

٦١٣ - يا جَارَتَا ما أَذتِ جَارَه

وقولك : يا هذا الرجلُ وبا أيها الرجلُ ، وأما إذا لم يكن بعدها (٤) المنادى فتكون للتنبيه لا غير ، كقول الله تعالى : « ألا يا اسجدوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ » (٥) على قراءة مَنْ أَفْرَدَ « يا » وجعل « اسجدوا » أمراً ، ومنه قول الشاعر (٦) :

٦١٤ - أَلَا يَا اسْلُمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ

وَذَاتَ اللَّثَاتِ الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

(١) البيت للتابفة وهو في ديوانه ٢ وعجزه :

أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

وهو في ثعلب ٤٣٥ ، ولعيني ٤٩٦/٤ ، والمجع ٢٢٣/١
(٢) هود ٥١ (٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٠ ، صدره :

بَآنَتْ لِحُزْنِنَا عَفَارُهُ

وهو في ابن يميض ٢٢/٣ ، والمقرب ١٦٥/١ ، واللسان « جور » ، والشذور ٢٥٧ ، والأشعثي ٢٥٢ ، والحزانة ٣٠٨/٣
(٤) في الأصل « بعده » وهو سهو .

(٥) النمل ٢٥ ، وهي قراءة الزهري والكسائي . انظر : النشر ٣٢٣/٢ ، والقرطبي ٤٩٠٢

(٦) نسب في الحماسة إلى المحدث بن الفرخ ٣٠٤/١ ، وفيه « ذات الشنايا » عوضاً من

« ذات اللثات » وهو في البحر المحيط ٦٨/٧ . والدماليج : ج دملوج وهو سوار اليد ، والمعد : القلادة .

وقول الآخر (١) :

٦١٥ - أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي
ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمْ
ومنه قول الآخر (٢) ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ الْاسْمُ :

٦١٦ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
وقال بعضهم : المنادى بعدها في جميع ذلك كلمة محذوفٌ للعلم به كأنه
في قوله تعالى : « يَا قَوْمِ اسْجُدُوا » ، وكذلك في البيت « يَا قَوْمُ لَعْنَةُ اللَّهِ » ، وفي
« يَا اسْمِي » في البيتين : « يَا فَلَانَةُ » ، وهو عندي ضعيفٌ لوجهين (٣) :

أحدهما : أن « يَا » نابتُ منابَ الفعل اكونه لازماً للحذف بعدها لأنَّ
المرادَ أدعو وأنادي ، فلو حذِفَ المنادى معها لحذِفَتِ الجملة بأسرها ، وذلك إخلال .

والوجه الثاني : أن المنادى معتمدُ المقصد فإذا [حذِفَ] تناقض المُرَادُ ،
فلزِمَ على هذا أن تكون « يَا » لمجرد التنبيه من غير نداءٍ ، ولكثرة استعمالها تقول :
« إِثْنَاهَا هِيَ الْمَحْذُوفَةُ فِي النِّدَاءِ فِي نَحْوِ « يَوْسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا » (٤) و « رَبَّنَا
آمَنَّا » (٥) و « رَبِّ لَا تَذَرْنَا عَلَى الْأَرْضِ » (٦) دون غيرها من الحروف ، فصارت
أُمُّ الْبَابِ تَتَبُّ تَارَةً وَتُحْذَفُ أُخْرَى ، ومواضعُ حذفها من الأسماء مذكورٌ في

(١) البيت لحيد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ويبدأ برواية « بلى فاسلمي » ،
والحاشية ١٤٤/٢

(٢) لم أهدد إلى قائله ، وهو في الكتاب ٢/٢١٩ ، واللامات ١٢ ، وأما الشجري
٣٢٥/١ ، وابن يعيش ٨/١٢٠ ، والسمط ٥٤٦ ، والإنصاف ١١٨ ، والمغني ٤١٤ ، والميمني
٤/٢٦١ ، والحزاة ٤/٤٧٩ . وقوله : « جَار » رسمت في الأصل : « دار »
وهو تحريف .

(٣) نقله في الجنى بتصرف يسير ، وبدأ نقله بقوله : « وضعف »

(٤) يوسف ٢٩ (٥) المؤمنون ١٠٩ (٦) نوح ٢٦

جاء النداء من أبواب العربية في كتب النحويين ، وهذا حكمٌ يرجعُ إلى الأسماء ،
وغرضنا إنشأها هو أحكامُ الحروف دون الأسماء والأفعال .

* * *

وقد بذلنا في ذلك الجهد وبلغنا فيه الجهد والله وليُّ التوفيق والهادي إلى
سواء الطريق بمنتهى ويُمْنه ، وتم الغرض فيها والحمد لله حقَّ حمده والصلاة والسلام
على سيدنا محمدٍ نبينا وعبدِهِ .

كَمَلِ الْكِتَابَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا .

وكان الفراغ منه يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام
أحد وأربعين وسبعمائة على يدي العبد المفقّر إلى الله
الراجي له دون سواه ، المعتمد عليه في مكانته
وحرّكاته ، المؤمل منه المعهود من خيرته
وبركاته ، ... (١) صمّح الله له بمنه ،
وتداركه بعفوه ، وأيده على طاعته
بعونه ، ولمن قال آمين .
نسخة لنفسه
ثم لمن شاء الله من بعده

(١) بياض في الأصل .

فهرس الكتاب

أولاً : فهرس القرآن الكريم

ثانياً : فهرس الحديث الشريف

ثالثاً : فهرس الأعلام

رابعاً : فهرس المذاهب النحوية

خامساً : فهرس الشواهد الشعرية

سادساً : فهرس مادة الكتاب

سابعاً : ثبت بمراجع التحقيق

فهرس القرآن الكريم

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الفاتحة			
٥	١٣٨	١٧٧	٤١٦
٦	٥٦	١٧٨	٨١
٨	٢٧١	١٨٧	٢١٩
البقرة			
٢-١	٢٦٤	٢٠٨	٣٨٨
٦	٤٦، ٢٥	٢١٤	٢٨١ ، ١٨٠
٨	١٤٨	٢١٩	١٨٧
٢٠	١٤٣	٢٣٧	١١٢
٢٦	٢٣٧، ١٩٧	٢٥٤	٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
٣٠	٤٦	٢٥٨	٤٠٣ ، ١٣
٣٩	٣٨٨	٢٦٧	٢٢٩
٣٨	٥١	٢٧٥	١٦٧
٨٠	١٥٨	٢٨٤	٣٨٥
٨١	١٥٨	٢٨٢	١
٩٥	٣٠٨	٢٨٦	٢٦٩
آل عمران			
٩٦	٣٠٢	١١	١٤٤ ، ١٤٤
١٠٢	٤٤٤ ، ٢٤٣	١٥	٤٣٩
١١٨	٤٤٤	٢٦	٣٠٥
١٣٥	١٣٢	٣٥	٣٦١
١٤٨	١١٢	٤٢	٣٤٦
		٤٣	٤١١

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
٤١٩	٩٠	٢٦٧	٦٠
٤١٦	١٦٢	٥٤٠	٦٦
٢٧٦	١٦٦	٣٢٣	٩٢
١٢٣	١٧١	١٩٤ ، ١٢٠	١٠٦
١١٧	١٧٦	٤٠٥ ، ٣٤٤	١١٩
٢٩٢	١٣٥	١١٠	١٣٩
٣١٦ ، ١٤٢	١٥٥	٢٨١	١٤٢
٣١٨	١٧١	٤١٨	١٥٤
المائدة		٣١٦ ، ١٤٢	١٥٩
٣٧٧ ، ٢٤٦ ، ١٤٦ ، ٨١	٦	٢٢٥	١٧٩
٣٦٧	١٥	١٤٨	١٨٢
٢٣٩ ، ٢٣٢	٦٢	١٠٥	١٨٤
٣١٤	٦٤	٢٤١ ، ٢٣٨	١٨٦
٤٣٤ ، ٣٠٨ ، ٢٧٢ ، ١٤٢ ، ١٩	٧١	٣٦٧	١٩٣
٢٤٣	٧٣	النساء	
٣٢٣	٨٨	٨٣	٤
٤٧	١١٦	٢٢٢	٦
١٣٠ ، ١١٦	١١٧	٤٠١	٢٣
الأنعام		٣٦٧	٣١
٤٤٢	٢١	٣٢٣	٣٤
٣٠٠ ، ٢٩٨	٢٧	٢٥٨	٤٠
٩٧	٥٣	٣٨٣ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨	٧٣
١٧٥	٦٤	١٢٠	٧٨
٣٨١	٧٣	١٤٨ ، ١٢٠	٧٩
٣٦٣	٨٠	١٤٨	٨١

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	
١٤٤	٥٥	٢٢٢	٨٧	
٣١٦	٥٧	٣١٩	١٢٥	
٢٧٣	٧٣	٤١٧	١٤١	
التوبة		٤١٧	١٤٢	
	٣	٢٣٧ ، ١٩٧	١٥٤	
	٤٠	الأعراف		
	٤٣			
٥٥	٣٧٧		٤	
٦٩	٢٧٤ ، ٢٧٢		١٢	
٣٣٤ ، ٣٢	٧٥	٤٥	٢٨	
٣٢٣	١٠٣	٢٢٢	٤٣	
٣٢١	١٠٨	٤١٨	٤٦	
٤٢٦	١١٢	٢٥٨	٤٩	
٢٩٢	١٢٢	٣٢٤	٥٩	
يونس		٢٤٦	٦٣	
	٢	٣١٣	٧٢	
	٢٤	٤٣٩	١٢٣	
	٤٤	٤٠٣	١٤٣	
٤١٧ ، ١٣٦	٥٣	٢٣٣	١٦٧	
٤١٧	٥٤	٣٦٤ ، ١٥٨ ، ٤٧	١٧٢	
١٥٨	٦١	١١٥	١٨٥	
٢٢٩ ، ٢٢٧	٥٨	الأنتال		
٢٦٩	٨٥		٢٧٧	١٧
١٤٥	٨٧		٣٠٥ ، ١٣٠	٣٢
٢٢٥	٨٨		٢٧٢	٣٩
٢٨٤	٩٨	٣٨٨ ، ٣٤٦ ، ٣٠٨	٤٣	

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٥	٧٨	الرعد	٤٠٧
٨	٧٨		٢٨٩
١٤	٤٠٦ ، ١١٤		٤٤٢
٢٣	٣١٩		٢٩٠
٥٠	٣١٤	إبراهيم	
٨٧	٢٣٤ ، ١٢٠		٣٨٨
٩١	٢٤١		١٦٧
١٠٣	٣٤٩		٢٥٠
١١١	٢٨٢		٤٦
١١٢	٢١٣		٢٧٣
	يوسف		٢٥٢
٣	٢٣٥ ، ١٠٩	الحجر	
٤	٤٢٨ ، ٢٠		٣١٩ ، ١٩٤ ، ١٩٢
١٧	٢٩١		٢٩٧
٢٩	٤٥٣		٣٣٠
٣١	٣١١ ، ١٧٩		١٢١
٣٢	٣٣٠		١٢٠
٣٣	٤٤٤		٢١٣
٣٧	٢٥٠ ، ٢٨٥		٤٣٠ ، ١٤٨
٤٣	٢٤٧	النحل	
٥١	١٧٩		١٩٤ ، ١١١
٨٥	٢٥٨ ، ٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٧		٢٣٣
٩٠	٣٢٧		٢٥٨
٩١	٢٣٨		١٧١
٩٦	١١٦		١٦٨

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٦٨	٢٢٢	٤٤	١٦٠
٩٢	٣٨٢	٦٥	٤١٧
٩٤	٣٨٢	٦٦	٤١٧ ، ٢٣٣
١٢٤	٢٣٤ ، ١٢١	٦٩	١٩٧ —
	الإسراء		طه
١	٥٠	٥	٣٧٢
٤٤	١٥٩	١٠	٢٤٨
٧١	٣٣٠	١٢	١٢٣
٧٦	٢٧٢ ، ٦٧	٤٦	١٥٩
٧٨	١٤٤	٦١	٣٨٢ ، ٢٦٨
١٠٧	٢٢١	٦٣	٤٠٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤
١٠٨	١١٠	٦٩	٤٨
	الكهف	٧١	٣٨٨
١٥	٤٠٥	١٣٢	٤٠
٢٢	٤٢٦ ، ٢٦٨		الأنبياء
٢٣	٣٣٤	٣	٤٣٤ ، ١٩
٢٦	١٤٥	٥٧	٢٣٨ ، ١٧١
٣٥	٤٣٠	٦٤	١٣٠
٣٨	٤٤	١٠٨	٣٧٩
٧٦	٣٦١		الحج
٩٧	٣٩٥	١٣	٢٤٤
	مريم	١٥	٢٢٩
٢٦	٣٣٤ ، ١٠٣	١٩	٤٠٥
٣٥	٤٤٤	٢٩	٢٢٩ ، ٢٢٨
٣٨	١٤٥	٥٣	٢٢٤
٣٩	٣٤٩	٧٧	٤١١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المؤمنون	١٦٠ ١٥٠ ١٤	١٧٥	١٥٢ ٨٥
٢٠	١٥١	٣١	٨٥
٢٣	١٢٣	٣٣	٤٤٥
٣٣	٥٠	٧٢	٢٤٦
٤٠	٣٦٧	التقصص	
٤٤	٥٠ ٣٦	٤	٣٧١
١٠٩	٤٥٣ ١٢٧	٧	٣٨٨
النور		٨	٢٢٥
٤١	٣١٤	٢٧	٤٠٥
٤٣	٣٢٣	٣٨	٣٦٢ ٢٤٨
الفرقان		٥٨	١٣٠
٧	٣٨٣	٦١	٢٢٩
٢٠	٢٣٧	٦٣	١٣٨
٢١	١٦٨	٦٦	٣٠٩
٢٥	٣٤٩	العنكبوت	
٤٢	١٠٩	٤٠	١٤٤
الشعراء		٤٥	٣١٤
١٨	٤٧	٦٠	٢٠٥
٢٠	٦٣	٦٦	٢٣٠
٤٩	٣٩٨	الروم	
٩٧	٢٣٥ ١١٠	٢٨	٣٧٩
١٠٠	٢٧٣	٣٤	١٤٣
١٠٢	٢٩١	٣٦	٦٢
٢٢٧	٣٩٦	١٣٦	١٠٥

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
السجدة	٢٥٨	٣٢	٢٨٣ ، ٢٨٢
١٧		٤٠	٣٥٨
الأحزاب		٧٦	٢٣٠
١٠	٢٩ ، ١٤	٧٧	٦٢ ، ٦١
٢١	٣٩٢	الصفات	
٢٥	١٤٨	٣٨	٣٤١
٣٣	١٥٩	٤٧	٢٦٣
٣٧	٣٤٦	٥٣	٢٥
٥٣	٣٢٢	١٠٣	٤٢٥
٦٦	٢٩ ، ١٤	١٠٤	٣٥٦
٦٧	٢٩ ، ١٤	١٠٥	٣٥٦
سبا		١٠٦	١٢٠
٦	١٣٠	١٤٧	١٣٢
١٦	١٤٦	١٦٤	٢٨٣
١٩	٣١٢	ص	
٢٤	١٣٨	١	١٥٥
٣١	٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٤١	٢	١٥٥
٤٠	١٣٨	٣	٣٤٩ ، ٢٦٢ ، ١٧٣ ، ١٦٩
٥٣	١٤٣	٤	١٦٨ ، ١١٢
فاطر		٦	١١٦
١٣	٢٥٠	٨	٤٣٩ ، ١٥٥ ، ٢٥
٢٨	٣١٩	٢٠	٩٨
٤٠	١٠٧	٢١	٤٠٦
يس		٤٠	٢٣٤
١٥	٣١١	٨٨	٢٤١ ، ٢٣٨
٢٩	٦١		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الزمر		الأحقاف	
٣٦	١٤٨	٢٠	٤٧
٦٤	٣٣٣ ، ١١٣	٢٦	١٠٧
٥٧	٢٧	٢٨	٢٩٢
٧١	٤٢٦ ، ٤٢٥	٣٣	١٥٠
غافر		محمد ﷺ	
٣٦	٣٧٤ ، ٣٦٢ ، ٢٤٨	٤	١٠٠
٣٧	٣٧٤	٢١	٣٥١
٧١	٣٤٧ ، ٣٤٦	٣٦	٣١٨
٨٤	٢٨٤	الفتح	
فصلت		٢٢	٢٨٩
٤٠	٢٣٠	الحجرات	
الشورى		١٤	١٦٧
١١	٢٠١ ، ١٩٧	ق	
٤٨	٦٢	١	١٥٥
الزخرف		٢	٥٥
١٩	٤٣٩	٣٧	٢٣٤
٧٢	٢٥٠	الذاريات	
٧٦	١٣٠	٢٣	٣١٢
الدخان		الطور	
١٩	٢٧٢	١	٤٢٠
الجاثية		٢٣	٢٦٤ ، ٢٦٣
٥	٤١٥	٤٨	٣٤٩
١٠	٣٢٢	النجم	
		٣٢	٤٠١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٣٩	١١٥	الصف	٣٤٦
٥٦	٤٠٥	الطلاق	٣٧٣
٢٥	٤٣٩	التحريم	٢٢٧
٤٠	٥٦	المالك	١٥٩
٣٦	٤٢٦		٤٠٦
٤٤	٢٧٣		١٥٨
٤٧	٤٢٦		١٥٨
٤٨	٤٢٦		٣٨٩
٦٣	٢٩٢		٤١١
٧٠	٢٩٢		١٠٧
٨٤	٣٤٨ ، ٣٤٦	الحاقة	١٦١
		الحديد	٣٩٩
٢٣	٢٧٢ ، ٢١٧ ، ٢١٥	المعارج	١٤٤
		المجادلة	٤٢٩
١	٣٩٢	الحشر	٣٨
٦	٢٧٨	نوح	٤٥٣
٧	٢٧٢ ، ٢١٥	الجن	١١١
١٢	٢٤٢ ، ٤٥		٢٢٥
١٣	٢٣١		
		المتحنة	
١٠	٢٦٠		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المزمّل	١١٥	التطيف	١٤
٢٠		٢١٢	
المدثر	٣١٣	١٤٣	٣٠
٣١		الانشقاق	
٣٥	٢٨٥ ، ٤٤	٤٢٥	٢ ، ١
٥٠ ، ٤٩	٢١٠	البروج	
القيامة		٢٤٠	٤
٣	١٥٨	١٧٤	١٠
١٠	٢١٢	٣٢٢	٢٠
٣١	٢٦٠ ، ٢٥٩	الطارق	
الإنسان		٢٨٢	٤
٢	٤٠٧ ، ٣٤٩	الفجر	
٥	٣٦	٢٣٤	١٤
١٤	٤١٨	البلد	
١٦	٣٥	٢٥٩	١
١٧	٣٥	٢٦٠	١١
المرسلات		الشمس	
٣٠	٢٧١	٤٢٠	١
النبا		٤٣١	٦
٤٠	٢٩٩	٢٤٠	٩
النازعات		الضحى	
٢٦	٢٣٤	٣٩٨ ، ٢٣٣	٥
٣٠	٤٣١	٩٨	٩
الانقطار		٩٨	١١
١٣	١٢١		

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
	التكاثف	العلق	
٣٣٤	٦	٣٣٠ ، ٣٠٩ ، ٢٨٥ ، ٣٢	١٥
	العصر	القدر	
٢٣٤	٢	١٨٢	٥
	قريش	البينة	
٣٢٣	٤	٣٠٩	٤
	الكافرون	الزلزلة	
٣١٤	٢	٤١١	٢٠١
	الإخلاص	٣٤٨	٤
		٣٤٦ ، ٢٢٢	٥
٣٥٨ ، ١٩	٢٠١	القارعة	
		٣٩٩	١٠

فهرس الحديث الشريف

<u>نص الحديث</u>	<u>الصفحة</u>
كان الموت فيها على غيرنا كتب ، وكان الحق فيها على غيرنا وجب .	٣٠
هل أنت إلا اصبع دमित ، وفي سبيل الله مالقيت .	٣٠
مروم بالصلاة لسبع .	٤٠
ليس من أم بر أم صيام في أم سفر .	٣٠٩-٩٦
وإنا إن شاء الله بكم لاحقون .	١١٠
لتأخذوا مضافكم .	٢٢٧
نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه .	٢٩١،٢٩٠
لو لم تذبوا لجاء الله بقوم يذنبون ، فيغفر لهم ويدخلهم الجنة .	٢٩٠
لاتردوا السائل ولو بظلف محرى .	٢٩٢
لاتردوا السائل ولو بشق تمرة .	٢٩٢
حتى يضع الجبار فيها قدمه فنقول : قطي قطي .	٣٦٢
إنكم تفتنون في قبوركم مثل - أو قريب من - فتنة الدجال .	٣٥٩
خير نساء ركن الإبل صالح نساء قريش أحناه على ولد في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده .	١٦٧

فهرس الأعلام

الزجاجي : ٢٧٨ ، ٢٣٤ :	الأخفش : ١٣٠ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٩
سيويه : ٣٤ ، ٢٨ ، ٢١ ، ٩ :	٢٠٠ ، ١٧٢ ، ١٤٩
٦٣ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٤	٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٦
١٠٧ ، ١٠٠ ، ٩١	٣٨٦ ، ٣٥٥ ، ٣٣٣
١٧٨ ، ٦٤ ، ١٦١	٤٤٥
٢٩٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٤	ابن أبي العافية : ١٤٩
٣٢٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٠	التنوشي : ١٣٥
٣٨٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣	ابن جني : ٤٠ ، ٣٥ ، ٢٤ ، ٢١ :
٣٩٤	٢٠٨ ، ١٩١ ، ١٣٩
السهيلي : ٤١٣ ، ٣٣٨ ، ٢٧٧ :	٤٠٢ ، ٢٨٨ ، ٢٣٦
الصيمري : ١٠٠ :	الجرمي : ٣٤٥ ، ٢٩ ، ٢١ :
ابن عصفور : ١٥٠ :	الجزولي : ١٧٦ ، ١٠٠ :
عيسى بن عمر : ٦٤ :	حفص : ٣٧٤ :
أبو علي القالي : ٣٧٦ :	الخليل : ١٣٩ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٤٠ :
أبو علي الشلوين : ٦٣ :	٢٨٦ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨
عاصم : ٣٧٤ :	٤٠٢ ، ٣٠٤
ابن عامر : ٣٨١ ، ٢٥ :	ابن الرماك : ٢٧٨ ، ٢٧٧ :
الفارسي : ١٠٠ ، ٦٢ ، ٢٤ :	الزجاج : ١٧٦ ، ٢٢ ، ٢١ :
٢٨٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣	٣٥١ ، ١٧٩
٣٠٠	

٤٠٣ ، ٢٥١ :	الحياني	١٧٩ ، ٦٨ ، ٤٢ ، ١٧ :	الفراء
١٠٧ ، ٩١ ، ٦٧ :	المبرد	٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ١٩١	
٣٩٤ ، ١٥٤		٣٩٥ ، ٣٢٦ ، ٢٩٨	
٢٥ :	ابن مهدي	٢٢٩ :	قالون
٦٨ ، ٣٤ :	المازني	٤٣٩ ، ٣٢٧ :	قبل
٢٨٣ :	مكي	٤٠٤ ، ٤٠٣ :	قطرب
١٣ :	نافع	٢٢٩ :	الكسائي
٢٥ :	هشام	٤٣٩ :	ابن كثير
٢٧ :	يونس		

فهرس المذاهب النحوية

٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨ ، ١٧٤ ، ١٢٨ ، ٣٤ ، ١٧ :	البصريون
٤٢٥ ، ٤١٢ ، ٤١١ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٨	
١٧٤ ، ١٦١ ، ١٣٤ ، ١٢٨ ، ١١٣ ، ١٠٩ ، ٩١ ، ٦٩ ، ٣٤ ، ٣٣ :	الكوفيون
٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨	
٤٢٥ ، ٤١٢ ، ٣٩٧ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧	

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

الهـمزة

٧١	بالخير خيرات وإن شرا فإا	ثأا	الرجز	٥٧
١٤٤	إن من يدخل الكنيسة يوما	ظباء	الخفيف	١١٩
٥٦	ألم أك جاركم ويكون بيني	الإخاء	الوافر	٤٧
٢٢٥	حتى رهط النبي فإن منهم	الدلاء	الوافر	١٧٩
٢٦١	فلا والله لا يلفى لما بي	دواء	الوافر	٢٤٨، ٢٥٢
				٢٥٩، ٢٥٥
١٠٣	وبلدة قالصة أمواؤها	أمواؤها	الرجز	٨٤
٢٤٦	ربما ضربة بسيف صقيل	نجلاء	الخفيف	٣١٦، ١٩٤

الباء

٥٣٣	نلوز في أم لنا ماتغتصب	ما تغتصب	الرجز	٣٩٠
٣٢	أقلي اللوم عاذل والعتابا	أصابا	الوافر	٣٥٣، ٢٩
٦٤	أعبدأ حل في شعبي غريبا	اغترابا	الوافر	٥٢
١٥٧	وكائن بالأباطع من صديق	المصابا	الوافر	٢٠٠-١٣٠
١٩٤	بل من رأى البرق بت أرقبه	ثقبا	المنسرح	١٥٦
٢١٣	بثمت لاتجزوني عند ذاكم	فيعبا	الطويل	٢٧٥-١٦٩
٢٥٠	وزعت بكالهرأوة أعوجى	وثابا	الوافر	١٩٦
٢٨٢	فيالرزام رشحوا بي مقدا	الكتائب	الطويل	٢١٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٠٤	أم الحليس لعجوز شهره	الرقبه	الرجز	٣٣٦
٤١٤	وما الدهر إلا منجنونا بأهله	معذبا	الطويل	٣١١
٥٦٣	وانصرفت وهي حصان مغضبة	أبه	الرجز	٤٠٩
٩	تحبك نفسي ماحيت فإن أمت	تريب	الطويل	٤٤٦-١٣
١٣	أعلقت بالذئب جبلا ثم قلت له	الذئب	البيسط	١٥
١٧	فيناه يشرى رحله قال قائل	نجيب	الطويل	١٦
٢٨	أأنت الهلالي الذي كنت مرة	الملقب	الطويل	١٦
٤٩	وبلها في هواء الجو طالبة	مطوب	البيسط	٤٣
٧٤	أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا	مكروب	البيسط	٦٣
١٠١	فلاتركني بالوعيد كأنني	أجرب	الطويل	٨٣
١١٤	وما أنت أما ذكرها ربعة	قلب	الطويل	٩٩
١١٦	تنفحها أما شمال عربية	هوب	الطويل	١٠١
١٦٥	فياك إياك المراء فإنه	جالب	الطويل	١٣٧
١٧٠	فإن تسألوني بالنساء فإني	طيب	الطويل	١٤٤
٢٠٦	فلما اجتلاها بالأيام تحيزت	اكتئابها	الطويل	١٦٥
٣١٥	فوائه لولا الله لاشيء غيره	جوانه	الطويل	٢٤١
٣٣٠	هذا مراقبة للقرآن يدرسه	ذيب	البيسط	٣١٥-٢٤٧
٣٤٦	فلا تستطل مني بقائي ومدتي	نصيب	الطويل	٢٥٦
٢٢	ولكن ديافي أبوه وأمه	أقاربه	الطويل	٣٣٢-١٩
٦٩	راكدة مخلاته ومحله	مليه	الرجز	٥٧
٣٦١	فن يك أمسى بالمدينة رحله	لغريب	الطويل	٢٦٧
٣٦٢	هذا لعمر كم الصغار بعينه	أب	الكامل	٢٦٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٩	لا بآرك الله في الغواني هل	مطلب	المنسرح	٢٧٠
٤٧٣	طحابك قلب في الحسان طروب	مشيب	الطويل	٣٥٤
٥١٣	فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة	قريب	الطويل	٣٧٥
٥٨٥	حتى إذا امتلأت بطونكم	شبو	الكامل	٤٢٥
٥٩٧	أفقر من أهله ملحوبو	فالذنوبو	البسيط	٤٣٥
٢	فينا نعاك يرتعين خيلة	المهذب	الطويل	١١
٦	أعوذ بالله من العقراب	الأذنان	الرجز	١٢
٨٥	يابن أمي ولو شهدتك اذ تد	عو .. بحاب	الحفيف	٧
٩٣	يا ليت أم الغمر كانت صاحبي	الركائب	الرجز	٧٧
١٤٧	ولو أصابت لقلت وهي صادقة	للکذب	البسيط	١٢٠
١٦٧	مرأة بني أبي بكر تسمى	العراة	الوافر	١٤٠، ١٤١
٢٥٥، ٢١٧				
١٧٥	بالله ربك أن أتيت فقل له	بالباب	الكامل	١٤٦
١٩٩	كليتي لهم بأمية ناصب	الكواكب	الطويل	١٦١
٢٤٨	وإنك لم يفخر عليك كفاخر	مغلب	الطويل	١٩٦
٢٥٦	فريقان منهم جازع بطن نخلة	كبكب	الطويل	١٩٩
٢٧٣	كان ويرديه رشاه خلب	خلب	الرجز	٢١١
٢٨٤	يبكيك ناه بعيد الدار مغترب	للعجب	البسيط	٢٢٠
٣٤٨	فإن تنا عنها حقبة لاتلاقها	المجرب	الطويل	٢٥٧
٣٧٨	البدو أشبه ما رأيت بها	الحجب	الكامل	٢٧٥
٤٣٨	أبلغ أبا دخنوش مالكة	ملكذب	المنسرح	٣٢٥
٥٠٠	لوانك تلقى حنظلا فوق بيضا	المقارب	الطويل	٣٦٩
١٢١	فأما تربني ولي لمة	بها	المقارب	١٠٣، ٣١٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

التاء

١٩٢	بل جوز تياء كظهر الجحفت	الجحفت	الرجز	٢١٧، ١٦٢، ١٥٦
٢٠٣	الله نجاك بكفي مسلمت	بعدمت	الرجز	١٦٢
٩٧	ألا رجلا جزاه الله خيراً	تييت	الوافر	٧٩
٤٥١	ربا أوفيت في علم	شمالات	المدبد	٣٣٥
٧٠	وللأرض أما سودها فتجللت	فادهامت	الطويل	٥٧
٢٦٤	إلا كناشرة الذي ضيعم	المنبت	الكامل	٢٠٣
٣٣٨	علّ صروف الدهر أودولانها	لمانها	الرجز	٢٤٩
٣٩٧	رحم الله أعظماً دفنوها	الطلحات	الخفيف	٣٤٨، ٢٩٧
٥١٨	غشيت ديار القوم بالبكرات	العيرات	الطويل	٣٧٨
٥٦٧	وكيف لا أبكي على علاقي	قيلاني	الرجز	٤١٤

الجيم

١٦٩	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	الفرج	الرجز	١٤٣
٣٧	متى تأتانا تلم بنا في ديارنا	تأججا	الطويل	٣٣٥، ٣٢
٤٧٤	من طلل كالأتحمي أنهجا	أنهجا	الرجز	٣٥٤
١٨٩	شرين بماء البحر تم ترفعت	نثييج	الطويل	١٥١
٧٦	كان أصوات من إيفالهن بنا	الفراييج	البسيط	٦٥
٤٣٧	هل علي ومحكما	حرج	المقتضب	٣٢٥

الحاء

٥٢٠	سأترك منزلي لبني قيم	استريجا	الوافر	٣٧٩
٥٢٢	باناق سيري عنقا فسيجا	فنستريجا	الرجز	٣٨١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
١٥٨	وكان سيان أن لايسرحوا نعمًا	السوح	البيط	٤٢٧، ١٣٢
١٩٦	بل هل أريك حمول الحي غادية	افضاح	البيط	١٥٧
٢٥٤	أبيت على مي كثيا وبعلا	يتبطح	الطويل	١٩٨
٣٢٤	يابؤس للحرب التي	استراحوا	الكامل	٢٤٤
٣٥٩	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها	مصوح	البيط	٢٦٧، ٢٦٦
٣٦٠	من صد عن نيرانها	براح	الكامل	٢٦٦
٤٦٥	نهيتك عن طلابك أم عمرو	صحيح	الوافر	٣٤٧
٥٣٨	فقد والله بين لي عنائي	يصيح	الوافر	٣٩٣
٥٦١	لأن بعد لجاجتي تلحونني	صاح	الكامل	٤٠٨
٥٤	ألسم خير من ركب المطايا	راح	الوافر	٤٦
١٣٤	أن تهبطين بلاد قو	الطلاح	الكامل	١١٣
٤٩٣	وما أدري وظني كل ظن	شراحي	الوافر	٣٦٣

المدال

٣٧٠	لا بارك الرحمن في بني أسد	قعد	الرجز	٣٩٦، ٣٤٢، ٢٧٠
٤٨٠	ياحكم بن المنذر بن الجارود	الجارود	الرجز	٣٥٦
٢٧	حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهة	قردا	الطويل	٢٦
٣٦	فصل على حين العشيات والضحي	فاعبدا	الطويل	٣٣٤، ٣٢
٤٣	بما لم تشكروا المعروف عندي	عوادا	الوافر	٣٩٤، ٣٨
٨٤	يانفس صبرا واضطجبا	عاً بخالده	الكامل	٧٣
٩٢	فكنت والأمر الذي قد كيدا	فاصطيدا	الرجز	٧٦
١٣٣	أن تقرأن على أسماء ويحكمها	أحدا	البيط	١١٣
١٥٠	معاوي إننا بشر فأسجج	الحديدا	الوافر	١٤٨، ١٣٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٦	إلا كخارجة المـ كلف نفسه	يشهدا	الكامل	٢٠٣
٣٠٨	مروا عجلا فقالوا كيف صاحبكم	لمجھودا	البسيط	٢٣٨
٤٣٣	أعد نظرا بإعبد قيس لعاما	المقيدا	الطويل	٣١٩
٢١٩	إن من ساد ثم ساد أبوه	جدّه	الحفيف	١٧٤
٢٧٨	أردت لكيا يعلم الناس أنها	شهود	الطويل	٢١٥
٣٠٣	يلوموني في حب ليلي عواذلي	لعميد	الطويل	٢٧٩ ، ٢٣٥
٣١٢	تألى ابن أوس حلقة ليردني	مفائد	الطويل	٢٤٠
٣٣٤	لولا حصين عقبة أن أسؤه	ووالد	الطويل	٢٤٨
٣٨٨	ولو أنني علقت يا أم مالك	عودها	الطويل	٢٩٠
٤٠٥	حان الرحيل ولم تودع مهيدا	موعد	الكامل	٣٠٤
٥٥	سواء عليه أي حين أتيت	بأسعد	الطويل	٤٦
٨١	أفد الترحل غير أن ركبنا	وكان قد	الكامل	٤٤٨ ، ١٢٥ ، ٧٢
٨٦	من القوم الرسول الله منهم	معد	الوافر	٧٥
١٠٣	وإن بلقى الحي الجميع تلاقني	المصمد	الطويل	٨٣
١٢٥	من يكديني بسية كنت منه	الوريد	الحفيف	١٠٥
١٢٩	ثلث يمينك إن قتلت لمسلما	المتعمد	الكامل	١٠٩
١٣٥	ألا أيذا الزاجري أحضر الوغى	مخلدي	الطويل	١١٣
١٧٣	ومستنة كاستنان الحرو	فـ . المرود	المتقارب	١٤٥
١٨٥	ألم بأتيك والانباء تنمي	زياد	الوافر	١٤٩
٢٠٨	عشية قام النائحات وشقت	خدود	الطويل	١٦٧
٢٣١	فلا والله لا يلقى أناس	يزيد	الوافر	١٨٥
٢٦٣	وشيمة لا وان ولا واهن القوى	صاعد	الطويل	٢٠٢
٢٧٠	وكم دون بينك من صحصح	أعقادها	المتقارب	٢٠٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٧٢	كانه خارجاً من جنب صفحته	مفتاد	البيط	٢٩٥، ٢١١
٣٥٤	أرى الحاجات عند أبي خيب	للبلاد	الوافر	٢٦١
٤٠٠	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا	فقد	البيط	٣١٨، ٣١٦، ٢٩٩
٤٣٦	وقفت فيها أصيلاً أسائلاً	أحد	البيط	٣٢٤
٤٥٤	يا من رأى عارضاً أمر به	الأسد	المنسرح	٣٤١
٤٥٧	وإن الذي حانت بقلج دماؤهم	خالد	الطويل	٣٤٢
٤٩٠	قدني من أم الحبيبين قدي	قدي	الرجز	٣٦٢
٥٠٤	أعن تغنت على ساق مطوقة	أعواد	البيط	٣٧٠
٥١٠	إذا ما امرؤ ولى عليك بوجهه	ودي	الطويل	٣٧٣
٥٣٧	قد أترك القرن مصفراً أنامله	بفرصاد	البيط	٣٩٣
٥٤٠	كريم يروي نفسه في حياته	الصدي	الطويل	٣٩٦
٥٤٩	و كنت كهريق الذي في سقائه	صلد	الطويل	٤٠١
٥٥٧	رأيت بني غبراء لا ينكروني	المدد	الطويل	٤٠٥
٦١٠	عدولية أو من سفين ابن يامن	يهتيدي	الطويل	٤٤٧
٦١٢	يادارمية بالعلياء فالسند	الأمد	البيط	٤٥٢
٦١٤	ألا يا أسلمى ذات الدماليج والعقد	الجمع	الطويل	٤٥٢

الذال

٢٣٢	فعاثوه فزاد عشقا	ماذا	البيط	٦٨٧
-----	------------------	------	-------	-----

الراء

٤٠	شتير جنبي كاني مهداً	إبر	الرميل	٣٥
٥٣	تروح من الحي أم تبسكر	تنتظر	المقارب	٤٥
٨٣	وغررتني وزعت أند	قامر	الكامل	٧٢

١١١	الطويل	الدثر	لعمرى لقوم قد نرى أس فيهم	١٣٢
١٢٢	الطويل	بقر	لعمرى ما قلبي إلى أهله بحر	١٥١
١٤٧	المقارب	مضر	بحسبك في القوم أن يعلموا	١٧٩
٢٣٩	الطويل	الحصر	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	٣١١
٢٦٨	الرميل	نزر	لا تلمني إنها من نسوة	٣٦٥
٣٤٢	المقارب	النمر	لها متنتان خطاتا كما	٤٦٠
٣٧٢	الرميل	الشقر	وتساقى القوم كأسا مرة	٥٠٧
٤٠٠	المقارب	بشر	وقد رابني قولها يا هنا	٥٤٥
٤١٧	المقارب	مقتفر	وقد أغتدي ومعى القانصان	٥٧١
٤٢٩	الكامل	دو... سور	عن برقات بالبرين وتب	٥٨٩
٤٣٥ ، ١٣	البسيط	صور	الله يعلم أنا في تقلبنا	١٠
٤٣٦	الرميل	مستعر	أصحت اليوم أم شأقتك هر	٦٠٢
٤٠٣ ، ١٤	المقارب	عارا	وكيف أنا وانت حالى القوا	١١
٦٦	الرجز	أطيرا	لا تتركني فيهم شطيرا	٧٨
٧٦	الرجز	مشمخرا	والذ لو شاء لكنت صخرا	٩١
٨٢	الطويل	لغضورا	كأثل من الأعراض من دون بيثة	١٠٠
٨٦	الطويل	ومثرا	نجا سالم والنفس منه بشدقه	١٠٤
١٣٣	الطويل	فتعذرا	فسر في بلاد الله والتمس الغنى	١٦٠
١٣٣	الطويل	فتعذرا	فقلت له لا تبك عينك إنما	١٦١
١٤٧	الرجز	الأسفارا	لاقوا به الحجاج والأصحارا	١٧٨
١٦٩	الوافر	الديبارا	وما حب الديبار شغفن قلبي	٢١٢
٢٢٣	الرجز	خريرا	تسمع للجرع إذا استحيرا	٢٩٣
٣٤٨	المقارب	نارا	أكل امرئ تحسين امرأ	٤٦٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤٨٣	إلا علالة أو بدا	الجزارة	الكامل	٣٥٨
٥٦٤	فألفيته يوماً يبهر عدوه	المعابرة	الطويل	٤١١
٥٦٦	بل بنو النجار إن لنا	ترة	المديد	٤١٣
٥٨٢	أبت الروادف والتدي لقمصها	ظهورا	الكامل	٤٢٣
٦١٣	بانت لتحزنتنا عفاره	جاره	الكامل	٤٥٢
١٣	له زجل كأنه صوت حادٍ	زمير	الوافر	١٦
٢٠	إلى ملك ما أمه من محارب	تصاهره	الطويل	١٨
٥٧	فألفت عصاها واستقر بها النوى	المسافر	الطويل	٤٨
١٠٥	رأت إخوتي بعد الجيع تفرقوا	شفر	الطويل	٨٨
١١١	أما والذي أبكى وأضحك والذي	الامر	الطويل	٩٧
١١٣	رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	فيخضر	الطويل	٩٩
١٥٩	وقد زعمت ليلي بأني فاجر	فجورها	الطويل	٤٢٧ ، ١٣٢
١٦٢	ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى	هدير	الطويل	١٣٥
٢٢٠	لم يفعلوا فعل آل حنظلة	اتتمروا	المنسرح	١٧٧
٢٢٦	فقد بدلت ذاك بنعم بال	قصار	الوافر	١٨٠
٢٣٨	فأبت إلى فهم ولم أك آثبا	تصفر	الطويل	١٩٠
٢٤٤	ربما الطاعن المؤبل فهم	الممار	الخطيف	٣١٨ ، ١٩٣
٢٥٣	قليل غرار النوم حتى تقلصوا	الزجر	الطويل	١٩٨
٢٧٥	وطرفك إما جئتنا فاصرفه	تنظر	الطويل	٢١٤
٢٩٧	ألقيت كاسهم في قعر مظلمة	باعمر	البيط	٢٢٩
٣٢٦	ياقيم تيم عدي لا أبالكم	عمر	البيط	٢٤٥
٣٤٤	من كان لا يزعم أنني شاعر	المزاجر	الرجز	٢٥٦
٣٧٣	ما كان يرضي رسول الله فعلها	ولا عمر	البيط	٢٧٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٨٥	أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم	منظر	الطويل	٢٨٨
٤١٦	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البيسط	٣١٢
٤٣١	وبينا المرء في الأحياء مغتبط	الأعاصير	البيسط	٣١٨
٤٣٩	كانها لم يتغيرا	عصر	الطويل	٣٢٦
٤٥٣	استقدر الله خيراً وأرضين به	مياسير	البيسط	٣٣٨
٤٥٩	هما خطنا إما إسمار ومنة	أجدر	الطويل	٣٤٢
٤٩٢	وأشرف بالقور اليفاع لعلي	بصيرها	الطويل	٣٦٢
٥٣١	مثل القناد هداجون قد بلغت	هجر	البيسط	٣٩٠
٥٧٦	وإني لتعروني لذكراك هزة	القطر	الطويل	٤١٩
٥٨٨	ثلاث مئين والجدود العواثر	العواثر	الطويل	٤٢٩
٥٩٢	تلقى الإوزون في أكناف دارتها	منثور	البيسط	٤٣٣
٥٩٩	فأنت أنت وإن سطوا وإن زاروا	زاروا	البيسط	٤٣٦
٤٨	فقال فريق القوم لما نشدتم	ما ندري	الطويل	٤٣
٩٤	باعد أم الغمر من أسيرها	قصورها	الرجز	٧٧
٩٥	ولقد جنيتك أكمؤا وعاسقلا	الأوبر	الكامل	٧٨
٩٨	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البيسط	٨٠
١١٧	يا ليتنا أمنا مالت نعامتها	فار	البيسط	١٠٢
١١٨	لقد كذبتك نفسك فاكذبها	صبر	الوافر	١٠٢
١٣٨	أن نعم معترك الجياح إذا	الحمر	الكامل	١١٥
١٤٨	إن امرءاً خصني عمداً مودته	مكفور	البيسط	٢٣٤ ، ١٢١
٢٨٦	يا لك من قبرة بمعمر	بمعمر	الرجز	٢٢١
٢٩٨	ولأنت أشجع حين تتجه الـ	أبي أجر	الكامل	٢٣١
٣٠٠	ولنعم حشو الذرع أنت إذا	الذعر	الكامل	٢٣٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٣١٠	لقد قلت للنعمان لما لقيته	صادر	الطويل	٢٣٨
٣١٣	وقتيل مرّة أنأرن فإنه	يثار	الكامل	٢٤٠
٣١٨	لولا الحياء وما في الدين عبتكما	عوري	البسيط	٢٤٢
٣٥٥	فلم يك نولكم أن تقدعوني	حجر	الوافر	٢٦١
٣٨١	فلو كنت ضييا عرفت قرابتي	المشافر	الطويل	٢٨٩ ، ٢٧٩
٣٩٠	قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم	بأطهار	البسيط	٢٩١
٤٠٧	وبيئت أمه فأساغ نهسا	نار	الوافر	٣٠٥
٤٣٤	لمن الديار بقنة الحجر	دهر	الكامل	٣٢٠
٤٤١	رحت وفي رجلك ما فيها	المنزر	السريع	٣٢٧
٤٨٢	فلتأينك قصائد وليدفعن	الأكوار	الكامل	٣٥٦
٥٠١	ولقد شهدت إذا القداح توحدت	فارها	الكامل	٣٦٩
٥٧٠	لا يبعدن قومي الذين هم	الجزر	الكامل	٤١٦
٥٧٥	نصف النهار الماء غامرة	لا يدري	الكامل	٤١٩
٦١٦	بالعنة الله والأقوام كلهم	جار	البسيط	٤٥٣

السين

٣١	ألما على الربع القديم بعسعا	أخرسا	الطويل	٢٨
١٢٢	فأما تربني لا أغض ساعة	فأنعسا	الطويل	١٠٣
٢٩	وفقعسا وأبن مني فقعس	فقعس	الرجز	٢٧
٧٣	إذ ما أقيت على الرسول فقل له	المجلس	الكامل	٦٠
١٤٣	تالله يبقى على الأيام ذو حيد	الآس	البسيط	٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٨
٥٧٣	وبلدة ليس بها أنيس	العيس	الرجز	٤١٧
٢٢٨	إذا شق برد شق بالبرد برقع	لابس	الطويل	١٨١
٤١٨	أعلاقة أم الوليد بعد ما	المجلس	الكامل	٣١٤

الشين

٥٤٢ فإن أهلك فسو تجدون وحدي المعاش الوافر ٣٩٧

الصاد

٣١٤ والله لو كنت لهذا خالسا الأبارصا الرجز ٢٤١

٤٠٦ إذا جردت يوماً حبت خميسة الدلامص الطويل ٣٠٤

٥٩٦ أمن ذكر سلمى أن نأتك تنوص تبوص الطويل ٤٣٥

الطاء

٥٧٨ فما أنا والسير في مدلج الضابط المتقارب ٤٢١

العين

٥١٦ قبحت من سالفة ومن صدغ صقع الرجز ٣٧٦

٥٥٣ قوال معروف وفعاله الرباع السريع ٤٠٢

٢٨٠ فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا تخدعا الطويل ٢١٧

٢٩١ فلما تفرقنا كآني ومالسا معا الطويل ٢٢٣

٣١٦ فلو أن قومي لم يكونوا أعزة مصرعا الطويل ٢٤٨ ، ٢٤١

٣٣٦ لاتهن الكريم علك أن تر رفعه الخفيف ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٢٤٩

٣٩٢ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم المقنعا الطويل ٢٩٣

٥٢٩ وهم صلبوا العبدى في جذع نخلة بأجدعا الطويل ٣٨٩

٣٩٨ ياليت أيام الصبا رواجعا رواجعا الرجز ٢٩٨

٣ بينا تعانقه الكماة وروغه سلفع الكامل ١١

٨٨ فيستخرج اليربوع من نافقائه اليقطع الطويل ٧٥

٨٩ يقول الحنى وبغض الناس كلمهم اليجدع الطويل ٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١١٥	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	الضبع	البيسط	٢٠١، ٩٩
١٢٤	يا أفرع بن حابس يا أفرع	تصرع	الرجز	١٠٤
١٨٧	فلا تطمع أبيت اللعن فيها	يستطاع	الوافر	١٥٠
٢١١	لما أتى خبر الزبير تواضعت	الحشع	الكامل	١٦٩
٢٢٧	فيا عجباً حتى كليب تسبني	محاشع	الطويل	١٨١
٣٥٦	بكت حزناً فاسترجعت ثم آذنت	رجوعها	الطويل	٢٦١
٣٧٤	تذكرت ليلى فاعترتني صباة	لا يتقطع	الطويل	٢٧٤
٤٦٨	على حين عاتبت المشيب على الصبا	وازع	الطويل	٣٤٩
٥١٧	عفا ذو حسى من فرتنا فالقوارع	الدوافع	الطويل	٤٣٥، ٣٧٧
٥٦٢	ونبت ليلى أرسلت بشفاعة	شفيعها	الطويل	٤٠٨
١	فينا نحن نرقبه أئانا	راع	الوافر	١١
١٩٧	يابنة عما لاتلومي واهجعي	واهجعي	الرجز	١٥٩
٢٧٩-	أردت لكبا أن تطير بقربني	بلقع	الطويل	٣١٦، ٢١٦
٢٨٣	تكفني الوشاة فازعجوني	المطاع	الوافر	٢١٩
٤٦٣	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	البلاقع	الطويل	٣٤٤
الفاء				
٣٤٩	فحالف فلا والله نهبط تلعة	عارف	الطويل	٢٥٨
٤٥٥	الحافظو عورة العشيرة لا	وكف	المنسرح	٣٤١
٤٨٤	عمرو الذي هشم الثريد لقومه	عجاف	الكامل	٣٥٨
٥٣٩	وفيك إذا لاقيتنا عجرفية	يتعجرف	الطويل	٣٩٤
٨	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	الصاريف	البيسط	٤٤٦، ١٢
٢٧٦	تهددني بجندك من بعيد	تقيف	الوافر	٢١٤
٣٢١	غضبت علي وقد شربت بحجرة	محجروف	الكامل	٢٤٣
٥٨٠	لبس عباءة وتقرعيني	الشفوف	الوافر	٤٢٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

الكاف

٤٧٨	وقاتم الأعماق خاوي المحترق	المحترق	الرجز	٣٥٥
٥٢٣	أأفاق صب من هوى فأيقنا	شفيقاً	الكامل	٣٨٢
١٣٩	فلو أذك في يوم الرخاء سألتني	صديق	الطويل	١١٥
٣٢٠	فإن لم تغير بعض ما قد صنعتم	عارقه	الطويل	٢٤٣
٥١٩	ألم تسأل الربع القواء فينطق	مملق	الطويل	٣٨٥ ، ٣٧٨
٥٥٠	فأصبحت كالمهريق فضلة مائه	يتفرق	الطويل	٤٠١
٤٥	يانفس صبراً كل حي لاق	افتراق	الرجز	٤١
٦٢	فأتبعنهم طرقي وقد حال دونهم	شبرق	الطويل	٥١
٢٢٢	ضربت صدرها إلي وقالت	الأواقي	الخفيف	١٧٧
٢٣٧	يارب مثلك في النساء غريبة	بطلاق	الكامل	١٩٠
٢٤٩	ورحنا بكتاب الماء يجنب وسطنا	ترتقي	الطويل	١٩٦
٣٨٣	فإن أك ما كولا فكن خير آكل	أمزق	الطويل	٢٨١
٥٠٨	قد استوى بشر على العراق	مهراق	الرجز	٣٧٢
٥٣٥	أو طعم غادية في جوف ذي حذب	الغرائيق	البسيط	٣٩١
٥٧٢	وبلد قطعه عامر	الطريق	السريع	٤١٧

الكاف

١٩	دار لسعدى إذ به من هواكا	هواكا	الرجز	١٧
٣٣	يا أبتا علك أو عساكا	عساكا	الرجز	٣٥٥ ، ٢٤٩ ، ٢٩
١٦٦	إليك حتى بلغت إياكا	إياكا	الرجز	١٣٨
٣٢٧	انزل علينا الغيث لا أبا لك	لا أبا لك	الرجز	٢٤٥
٥٥١	إذا الأمهات قبجن الوجو	بأماكا	المقارب	٤٠١
٥٧٧	فلما خشيت أظافيره	مالكا	المقارب	٤٢٠
٤٨٨	أبيت أمري وتبيني تدلكي	الذكي	الرجز	٣٦١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
اللام				
٤٢	وقيل من لكيز شاهد	المعلّ	الرمّل	٣٦
٤٧	عجل لنا هذا وألحقنا بذا	بجل	الرجز	١٥٣، ٧٠، ٤١
١٩١	ألا انني أشربت أسود حالكا	بجل	الطويل	١٥٣
٢٥٩	فصبروا مثل كعصف مأكول	مأكول	الرجز	٢٠١
٤١٧	تداعى منخراه بدم	الجبل	الرمّل	٣١٢
٤٤٥	نفرجة القلب قليل النيل	باليل	الرجز	٣٣١
٥٣٢	وخضخض فينا البحر حتى قطعنه	وحل	الطويل	٣٩٠
٣٤	لخير أنت عند الناس منا	بالا	الوافر	٣٥٤، ٢٣٧، ٢٩
٥٨	فألفيته غير مستعتب	قليلا	المقارب	٣٥٩، ٤٩
٤٠١	زعموا أنني ذهلت وليتي	ذهولا	الخفيف	٢٩٩
٦٣	فأتبعتم فيلقا كالسرا	ثعولا	المقارب	٥١
١٣٦	فلم أر مثلها خباسة واحد	أفعله	الطويل	١١٣
١٤٦	إن محلا وإن مرتحلا	مهلا	المنسرح	٢٩٨، ١٩
٢٠٧	فلامزة أو دقت ودقها	أبقاها	المقارب	١٦٦
٢١٠	ومية أحسن الثقلين وجها	قذالا	الوافر	١٦٨
٢٦٧	فلا أرى بعلا ولا حلائلا	حائلا	الرجز	٢٠٤
٢٩٤	حتى وردن لثم خمس بائص	وببلا	الكامل	٢٢٤
٣٤٧	محمد تفد نفسك كل نفس	تبلا	الوافر	٢٥٦
٣٩٣	يذيب الرعب منه كل غضب	للالا	الوافر	٢٩٥
٤١٩	بأضيع من عينيك للدمع كلما	منزلا	الطويل	٣١٤
٤٥٦	أبني كليب إن عمي للذا	الأغلا	الكامل	٣٤١
٥٥٢	كانت هجائن منذر ومحرق	فحيلا	الكامل	٤٠٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٧٥	كما خط الكتاب بكف يوما	يزيل	الوافر	٦٥
٧٧	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	أقبلها	الطويل	٢٤٣، ٦٦
٩٩	فإن لم تجد من دون عدنان والدا	العواذل	الطويل	٨٢
١٠٦	مالك من شيخك إلا عمله	رملة	الرجز	٨٩
١١٩	نخاص بدار قد تقادم عهدا	خيالها	الطويل	١٠٢
١٣٧	في فتية كسيوف الهند قد علموا	وينتعل	البسيط	١١٥
٢٣٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	باطل	الطويل	١٨٨
٢٤٧	أنتهون ولن ينهي ذوي شطط	القتل	البسيط	١٩٥
٢٥٢	إذا ما أثبت بني مالك	أفضل	المقارب	١٩٧
٢٩٩	فلهو أخوف عندي إذ أكلمه	مسؤول	البسيط	٢٣١
٣٤٢	لو كنت في خلقاء أو رأس شاق	سبيل	الطويل	٢٥٥
٣٦٧	فلا يبعدن أن المنية منهل	زائل	الطويل	٢٦٩
٣٧٥	إذا أمرجوها لم يكدر لاينالها	المتطاوّل	الطويل	٢٧٤
٣٨٩	فلو لم يكن في كفه غير نفسه	سائله	الطويل	٢٩٠
٤٠٤	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	مبذول	البسيط	٣٠٢
٤٩٥	فقلت للركب لما أن علا بهم	قبل	البسيط	٣٦٧
٥١٥	واغد غنا في الرهان نرسله	نرسله	الرجز	٣٧٦
٦٠٠	سلا القلب عن سلمى وقد كاد لايسلو	الثقل	الطويل	٤٣٦
٦٠١	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	يحلو	الطويل	٤٣٦
٥	قالت وقد خرت على الكلكال	منال	الرجز	١٢
٤٤	ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة	جمل	الطويل	٤١
٦١	سقى قومي بني بكر وأسقي	هلال	الوافر	٥٠
٦٥	أحار ترى برقاً أريك وميضه	مكّال	الطويل	٥٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
٦٦	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل	فاجلي	الطويل	٥٢
٦٧	أزهير إن يشب القذال فإنه	بهيض	السكامل	١٩٢ ، ٥٢
٧٢	لو كنت تعطي حين تسأل ساحت	خليل	الطويل	٥٩
٨٠	ياخليلي اخبروا واستخبروا ال	حلال	الرمل	٧١
٨٧	ما أنت بالحكم الترضى حكومه	الجلد	البسيط	١٤٨ ، ٧٥
٩٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	بأمثل	الطويل	٧٩
١٣٠	حلفت لها بالله حلقة فاجر	صال	الطويل	١١٠
١٧٧	ألا نادى أمانة باحتال	أبالي	الوافر	١٤٦
١٨٦	وما أنت من بيت يلذ دخوله	السهل	الطويل	١٥٠
١٩٥	رسم دار وقفت في طله	جلله	الخفيف	١٥٦ - ١٩١ ٥٢٨ ، ٢٥٤
٢٠٠	بيازل وجناء أو عييل	عييل	الرجز	١٦٢
٢١٥	لات هنا ذكرى جبيرة أو من	الأهوال	الخفيف	١٧٠
٢٤٣	ألا رب يوم لك منهن صالح	جلجل	الطويل	١٩٣
٢٦٢	أيا طعنة ماشيخ	بالي	الhezج	٢٠٢ - ٣١٧
٢٨٥	فيالك من ليل كان نجومه	بيذبل	الطويل	٢٢٠
٢٩٢	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	المتفضل	الطويل	٢٢٣
٣٠٩	ومازلت من ليلي لدن أن عرفتها	سبيل	الطويل	٢٣٨
٣٢٢	لما أغفلت شكرك فانتصحي	مالي	الوافر	٢٤٣
٣٢٨	أريد لأنسى حبها فكأنما	سبيل	الطويل	٢٤٦
٣٦٤	وقوفها صحتي علي مطيم	تجمل	الطويل	٢٦٨
٣٦٨	ألا لا بارك الله في سهيل	الرجال	الوافر	٢٧٠
٣٧٩	فلست بآتيه ولا أستطيعه	فضل	الطويل	٢٧٧ ، ٣٦٠

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٩١	تجاوزت أحراساً واهوال معشر	مقتلي	الطويل	٢٩٢
٤٠٢	كمنية جابر إذ قال ليتي	مالي	الوافر	٣٦١ ، ٣٠٠
٤١٥	إذا التفتت نحوي تضوع ربحها	القرنفل	الطويل	٣١٢
٤٢٢	إذا ما بكى من خلفها انخرقت له	يحول	الطويل	٣١٦
٤٣١	ولكننا أسعى لمجد مؤنل	أمثالي	الطويل	٣١٩
٤٤٠	فالיום أشرب غير مستحقب	واغل	السريع	٣٢٧
٤٤٢	مكره مفره مقبل مدبر معاً	عل	الطويل	٣٢٨
٤٤٤	خرجت بها تمشي نجر وراونا	رحل	الطويل	٣٣٠
٤٦٤	تنورتها من أذرعنا وأهلها	عالي	الطويل	٣٤٥
٤٦٩	ويوم عقرت للعداري مطيتي	المتحمل	الطويل	٤٤٧ ، ٣٤٩
٤٧١	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	فحومل	الطويل	٣٥٣
٤٨١	بمن حملن به وهن عواقد	مهبل	السكامل	٣٥٦
٤٩٦	وتضحى قبت المسك فوق فراشها	تفضل	الطويل	٣٦٧
٤٩٧	قرباً مربوط النعامة منى	حيال	الخفيف	٣٦٨
٤٩٨	ومنهل وردته عن منهل	منهل	الرجز	٣٦٨
٥٠٢	تصد وتبدي عن أسيل وتقي	مطفل	الطويل	٣٦٩
٥٠٦	غدت من عليه بعد ما تم ظموها	مجهل	الطويل	٣٧١
٥٢٤	وليس بذى رمح فيطعنني به	بنبال	الطويل	٢٨٣
٥٢٧	فمثلك حبل قد طرقت ومرضع	مغيل	الطويل	٣٨٧
٥٣٤	وهل يعمن من كان أحدث عهده	أحوال	الطويل	٣٩١
٥٣٦	وقد أغتدي والطير في وكناتها	هيكل	الطويل	٣٩٢
٥٧٩	فما أنا والتلد حول نجد	بالرجال	الوافر	٤٢٢
٥٨٤	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي	عقنقل	الطويل	٤٢٥
٦٠٩	إني مجبلك واصل حبلتي	نبلي	السكامل	٤٤٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الميم				
٤١	إلى المرء قيس أطيل السرى	عصم	المتقارب	٣٥
١٤٢	ويوماً نوافينا بوجه مقسم	السلم	الطويل	٢١١ ، ١١٧
٤٠٨	أجدر الناس برأس صلدم	الوغم	الرمل	٣٠٥
١٢	أنا سيف العشيرة فاعرفوني	السناما	الوافر	٤٠٣ ، ١٤
١٨	غفلت ثم أتت تطلبه	دما	الرمل	١٦
٣٨	يحسبه الجاهل مالم يعلمها	معما	الرجز	٣٣٥ ، ٣٣
٨٢	فإن المنية من يحشها	أينما	المتقارب	١٢٥ ، ٧٢
١٧٦	رأى برقاً فأوضع فوق بكر	أغاما	الوافر	١٤٦
٢٠١	ضخم مجب الخلق الأضخما	الأضخما	الرجز	١٦٢
٢٥٥	جعلت لها عودين من	ثممة	الكامل	١٩٩
٢٩٥	لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ليصما	الطويل	٣٧٩ ، ٢٢٦
٣٥١	إن تغفر اللهم تغفر جما	لا ألما	الرجز	٢٥٩
٣٩٦	لولا كما حرجت نفساهما	نفساهما	الرجز	٢٩٦
٤٠٩	وما عليك أن تقولي كلما	اللهم ما	الرجز	٣٠٦
٤١٠	إني إذا ما حدث ألما	اللهما	الرجز	٣٠٦
٤١١	قد سالم الحيات منه القدما	الشجعما	الرجز	٣٤٢ ، ٣٠٧
٤٣٥	من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى	مسوما	الطويل	٣٢١
٤٤٣	فريشي منكم وهو اوي معكم	لما	الوافر	٣٢٩
٤٦٢	يا حبذا عينا سليمى والفما	والفما	الرجز	٣٤٣
٦٠٣	أتوا ناري فقلت منون أنتم	ظلاما	الوافر	٤٣٧
٢٥	الآن تو سمت من خرقاء منزلة	مسجوم	البسيط	٣٧٠ ، ٢٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥١	ألا ياسنا برق على قلل الحمى	كريم	الطويل	٢٣٣، ١٢١، ٤٤٤
١١٠	هل ماعلمت وما استودعت مكتوم	مصرم	البيسط	٤٠٦، ٩٤
١٢٣	وإن أتاه خليل يوم مسألة	ولا حرم	البيسط	١٠٤
١٢٦	فطلقها فلست لها بكفء	الحسام	الوافر	١٠٦
١٩٣	بل بلد ملء الفجاج قتمه	قتمه	الرجز	١٥٦
١٩٨	تقول سليمى لاتعرض لتلفة	ناثم	الطويل	١٥٩
٢٠٤	العاطفونة حين ما من عاطف	أنعموا	الكامل	١٧٣، ١٦٣
١٨٠	بحسبك أن قد سدت أخزم كلها	دعائم	الطويل	١٤٨
٢٢٣	سلام الله يامطر عليها	السلام	الوافر	٣٥٥، ١٧٧
٣٢٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	حرام	الوافر	٢٤٧
٣٣٣	لثولا قامم ويذا مسيل	غشوم	الوافر	٢٤٨
٣٧١	حتى تأوى إلى لافاحش برم	عدم	البيسط	٢٧١
٥١٤	لعل الله فضلكم علينا	شريم	الوافر	٣٧٥
٥٦٥	أغلى السباء بكل أد كن عاتق	ختامها	الكامل	٤١١
٥٧٤	تبدو كواكب والشمس طالعة	أظلام	البيسط	٤١٨
٥٨١	لقد كان في حول نواء ثوبته	سائم	الطويل	٤٢٣
٥٨٣	لاتنه عن خلق وتأتي مثله	عظيم	الكامل	٤٢٤
٤	ينباع من ذفرى غضوب جصرة	المقرم	الكامل	١١
٧	لو أن عندي مائتي درهم	جذام	الرجز	١٢
٢٦	أيا ظبية الوعاء بين جلاجل	سالم	الطويل	١٣٦، ٢٦
٣٥	ألا قل لتيا قبل مرتها اسلمى	متيم	الطويل	٣١
٥٩	أنبتت عمرا غير شاكر نعمتي	المنعم	الكامل	٤٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٦٨	فخندف هامة هذا العالم	العالم	الرجز	٤٤٧ ، ٥٦
١٥٦	عوجا على الطلل المحيل لأننا	خدام	الكامل	١٢٧
١٧١	بها العين والآرام يمشين خلفه	محجم	الطويل	١٤٥
١٨٨	شربت بماء الدحرضين فأصبحت	الديلم	الكامل	١٥١
٢٠٩	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	نقوام	البسيط	٢٤٥ ، ١٦٨
٢٦٥	وما كلفة البدر المنير قديمة	اللطم	الطويل	١٨٩
٢٦٥	إلا كمعرض المحسر بكرة	الظلم	الكامل	٢٠٣
٢٦٨	وكانن ترى من صامت لك معجب	التكلم	الطويل	٢٠٥
٢٧١	وهن كأنهن نعايج ومل	الخدام	الوافر	٢١٠
٢٧٧	لا تشتم الناس كما لا تشتم	تشتم	الرجز	٢١٤
٢٨٨	تناولت بالرمح الطويل ثيابه	للفم	الطويل	٢٢١
٣٢٣	يدعون غنر والرماح كأنها	الأدهم	الكامل	٢٤٤
٣٥٨	فلما علمت أنني قد قتلته	مندم	الطويل	٢٦٣
٣٦٦	لا يبعد الله جيرانا تركتهم	الظلم	البسيط	٢٦٩
٣٧٢	ومن لا يصانع في أمور كثيرة	بنسم	الطويل	٢٧٣
٤٠٣	تهدي كتاب خضرا ليس يعصمها	بالجام	البسيط	٣٠١
٤١٢	ليست برمحاء ولكن مستهم	حنلم	الرجز	٣٠٧
٤٢٨	وكاننا بدر وصل كتيقة	أرمام	الكامل	٣١٨
٥٣٠	بطل كان ثيابه في مريحة	بتوأم	الكامل	٣٨٩
٥٦٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا	الأنم	البسيط	٤٠٧
٥٦٨	كيف أصبحت كيف أميت بما	الكريم	الخفيف	٤١٤
٦١٥	ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي	تكلم	الطويل	٤٥٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
النون				
١٢٧	قالت بنات العلم ياسلمي وإن	وإن	الرجز	١٠٦
٢٤١	أقرة ربنا ليلة	اللبن	المتقارب	١٩٢
٢٥١	وصاليات ككما يؤثفين	يؤثفين	الرجز	٢٠١ ، ١٩٧
٤٥٢	أثور ما أصيدكم أم ثورين	ثورين	الرجز	٣٣٦
٥٩٣	لا خمس إلا جندل الاحرين	الاحرين	الرجز	٤٣٣
٥٩٤	فما حوت نقدة ذات الحرين	الحرين	الرجز	٤٣٣
٢٤	أعرف منها الأتف والعينانا	ظبياننا	الرجز	٢٤
٤٦	لسمعن وشيكا في ديارهم	عثمانا	البسيط	٤١
١١٢	أما الرحيل فدون بعد غد	تجمعنا	الكامل	٩٨
١٣١	فما إن طبنا جبن ولكن	آخرينا	الوافر	٣١١ ، ١١٠
١٤٠	ولما أن توافقنا قليلا	فارمينا	الوافر	٢٢٢ ، ١١٦
١٤٥	وبقلن شيب قد علا	إنه	الكامل	٤٤٤ ، ١٢٤ ، ١١٩
١٥٢	وقائلة أسيت فقلت جير	إنه	الوافر	٤٠٠ ، ١٧٧ ، ١٢٤
١٨٢	فكفى بنا فضلا على من غيرنا	إيانا	الكامل	١٤٩
٢٠٥	قد وردت من أمكنه	هته	الرجز	١٦٣
٢١٧	نولي قبل يوم نأبي جمانا	قلانا	الحفيف	١٧٣
٤٧٠	هل ترجعن ليال قد مضين لنا	أفنانا	البسيط	٣٥٠
٥٤٦	اكس بنياتي وأمهته	لتفعلنه	الرجز	٤٠٠
٥٥٤	وأتى صواحبها يقلن هذا الذي	جفانا	الكامل	٤٠٣
٥٩٠	فعظناهم حتى ثنى الوعظ منهم	رثينا	الطويل	٤٢٩
٥٩١	قد وردت إلا دهيدھينا	أبيكرينا	الرجز	٤٣٠
١٦	فظلت لدى البيت العتيق أخيله	أرقان	الطويل	١٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥٢	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا	بنان	الطويل	٤٥
٦٠	صريت بهم حتى تكل مطيم	بأرسان	الطويل	١٨١ ، ٥٠
١٠٧	وكل أخ مفارقة أخوه	الفرقدان	الوافر	٩٢
١٢٠	فإما أن تكون أخي بحق	سميني	الوافر	١٠٢
١٢٨	إن هو مستولياً على أحد	المجانين	المنسرح	١٠٨
١٤١	أما والله أن لو كنت حرا	القمين	الوافر	١١٦
١٧٤	هذا بذاك ولا عتب على الزمن	الزمن	البيسط	١٤٦
١٨٤	كفى بجسمي نحولاً أنني رجل	ترني	البيسط	١٤٩
٢١٤	طلبوا صلحنا ولات أوان	أوان	الخفيف	٢٦٢ ، ١٦٧
٢٣٤	ألا رب مولود ولبس له أب	أبوان	الطويل	١٨٩
٢٣٦	فإن أمس مكروباً فيارب قينة	بكران	الطويل	١٨٩
٢٤٥	فإن أهلك فرب فتى سيكي	البنان	الوافر	١٩٤
٢٩٠	كان نحوها على ثفتاتها	للجناجن	الطويل	٢٢٢
٣١٧	فلو أنا على حجر ذبحنا	اليقين	الوافر	٢٤٢
٣٣٥	وما نفس أقول لها إذا ما	عساني	الوافر	٢٤٩
٣٣٩	لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب	فتخزوني	البيسط	٣٦٨ ، ٢٥٤
٣٨٤	كأنني بين خافيتي عقاب	غين	الوافر	٢٨٧
٣٨٦	وليس برابع ما فات مني	لواني	الوافر	٢٨٨
٤٨٩	أما السائل عنهم وعني	مني	الرملي	٣٦١
٤٩١	امتلاً الحوض وقال قطني	بطني	الرجز	٣٦٢
٤٩٤	أليس الليل يجمع أم عمرو	تداني	الوافر	٣٦٥
٥٤٨	فلما دنت إهراقة الماء أنصت	أنني	الطويل	٤٠١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

السهاء

٣٠	ألا يا عمرو عمراه	الزبيراء	الوافر	٢٧
٢٣	إن أباه وأبا أباه	غاياتها	الرجز	٢٣٦ ، ٢٤
٥٠	يا بابا المغيرة رب أمر معضل	الدها	الكامل	٤٤
٢٣٠	القي الصحيفة كي يخفف رحله	ألقاها	الكامل	١٨٢
٥٠٩	إذا رضيت علي بنو قشير	رضاها	الوافر	٣٧٢
٥٤١	فلم أنكل ولم أجبن ولكن	أناها	الوافر	٣٩٧

الواو

٥٤٣	إذا ماترعرع فينا الغلام	من هوه	المتقارب	٣٩٩
٣٩٥	وكم موطن لولاي طحت كما هوى	منهوى	الطويل	٢٩٥

الياء

٣٧٧	أراني إذا مابت بت على هوى	غاديا	الطويل	٢٧٥
٤٢١	إذا ما أتيت الحارثيات فانعى	تلاقيا	الطويل	٣١٦
٥٢٦	وقائلة خولان فانكح فئاتهم	ها	الطويل	٣٨٦
١٠٨	ألا لا أرى على الحوادث باقيا	الرواسيا	الطويل	٩٣
١٠٩	أذو زوجة بالمر أم ذو خصومة	تاويا	الطويل	١٤٥ ، ٩٤
١٦٤	أبارا كبا إما عرضت فبلغن	تلاقيا	الطويل	١٣٧
٢٥٧	ألا لا أرى ذا أمة أصبحت به	ها	الطويل	٢٠٠
١٥	وأشرب الماء ما بي نحوه عطش	واديا	البيسط	١٦
٢١	ألفيتا عيناك عند القفا	واقيه	السريع	١٩
٩٠	فماذا المال فاعلمه بمال	الذي	الوافر	٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٠٧	ألم تكن حلفت بالله العلي	المطي	الرجز	٢٣٧
٣٥٣	لا هيثم الليلة للمطي	للمطي	الرجز	٢٦٠
٥٤٤	يامرحبا به بجمار ناجيه	ناجيه	الرجز	٤٠٠

الألف المقصورة

٣٩	باد هواك صبرت أو لم تصبر	جري	الكامل	٣٣
٢٢٤	قواطنا مكة من ورق الحمى	الحمى	الرجز	١٧٨
٢٩٦	على مثل أصحاب البعوضة فاخشي	بكى	الطويل	٢٢٨
٥٦٩	ويأوي إلى نسوة عطل	السعال	المقارب	٤١٦
٤٤٨	ليت شعري هل ثم هل آتينهم	الردى	الخفيف	٤٠٦ ، ٣٣٤
٤٧٥	داينت أروى والديون تقضن	بعض	الرجز	٣٥٤
٥٠٥	باتت تنوش الحوض نوحا من علا	الفلا	الرجز	٣٧١

فهرس مادة الكتاب

١١٨	باب إن المكسورة المشددة	٢	خطبة المؤلف
١٢٥	باب أن المفتوحة المشددة	٣	جملة الحروف
١٢٨	باب ضمائر الفصل	٤	أقسام الحروف من جهة عملها
١٣١	باب أو	٦	اصطلاحات الحروف
١٣٤	باب أي	٨	باب الألف والهمزة
١٣٦	باب إي	١٠	فصل الألف
١٣٦	باب أيا	٢٨	فصل الهمزة
١٣٧	باب إيا	٥٩	باب أجل
١٤٠	باب أصبح وأمسى	٥٩	باب إذ
١٤٢	باب الباء	٦١	باب إذا
١٥٢	باب بجل	٦٢	باب إذن
١٥٣	باب بل	٧٠	باب أل
٥٧	باب بلي	٧٨	باب ألا المفتوحة الخفيفة
١٥٨	باب التاء	٨٠	باب إلى
١٧٦	باب جلل	٨٤	باب ألا المفتوحة المشددة
١٧٦	باب جير	٨٥	باب إلا المكسورة المشددة
١٧٨	باب حاشي	٩٣	باب أم
١٨٠	باب حتى	٩٦	باب أما المفتوحة الخفيفة
١٨٥	باب خلا	٩٧	باب أمّا المفتوحة المشددة
١٨٦	باب ذا	١٠٠	باب إمّا المكسورة المشددة
١٨٨	باب رب	١٠٤	باب إن المكسورة الخفيفة
١٩٥	باب الكاف المفردة	١١١	باب أن المفتوحة الخفيفة

٣٢٩	باب النون المفردة	٢٠٨	باب كان
٣٦٤	باب نعم	٢١٢	باب كلا
٣٦٦	باب عدا	٢١٣	باب كما
٣٦٦	باب عن	٢١٥	باب كي
٣٧١	باب على	٢١٨	باب اللام
٣٧٣	باب عل	٢٥٧	باب لا
٣٧٥	باب غن	٢٧٤	باب لكن الخفيفة
٣٧٦	باب الفاء	٢٧٨	باب لكن المشددة
٣٨٨	باب في	٢٨٠	باب لم
٣٩٢	باب قد	٢٨١	باب لما
٣٩٣	باب السين المفردة	٢٨٥	باب لن
٣٩٨	باب سوف	٢٨٩	باب لو
٣٩٩	باب الهاء المفردة	٢٩٢	باب لولا
٤٠٤	باب ها	٢٩٧	باب لوما
٤٠٦	باب هل	٢٩٨	باب ليت
٤٠٧	باب هلا	٣٠٠	باب ليس
٤٠٨	باب هيا	٣٠٣	باب الميم المفردة
٤٠٩	باب الواو	٣١٠	باب ما
٤٣١	باب وا	٣١٩	باب مذ
٤٤٢	باب وي	٣٢٢	باب من المكسورة الميم
٥٤٣	باب الياء	٣٢٦	باب من المضمومة الميم
٤٥١	باب يا	٣٢٨	باب منذ
٤٥٥	الفهارس	٣٢٨	باب مع

المصادر والمراجع

- ١ - ابن عصفور والتصريف : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٢ - اتخاف فضلاء البشر : الشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء . مصر ١٣٠٦هـ
- ٣ - أثر القراءات في الدراسات النحوية : الدكتور عبد العال سالم علي . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٤ - الإحاطة في أخبار غرناطة : محمد لسان الدين بن الخطيب ، مصر ، ١٣١٩هـ
- ٥ - أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي . تحقيق : الزيني - خفاجي مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م
- ٦ - أدب الكاتب : ابن قتيبة . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- ٧ - أراجيز العرب : السيد توفيق البكري . مصر ١٣٤٦هـ
- ٨ - الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد الهروي . تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٩ - أمرار العربية : ابن الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . ومطبوعة لندن . تحقيق خريستيان فريدريخ ١٣٠٣ ١٨٨٦
- ١٠ - أساس البلاغة : الزمخشري . مصر ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م
- ١١ - الأشباه والنظائر : السيوطي . حيدرآباد ١٣٥٩هـ
- ١٢ - اختيار الأصمعي . تحقيق : هارون وشاكر . مصر ١٩٦٤م
- ١٣ - أنساب الحيل : ابن الكلبي . تحقيق : أحمد زكي . مصر ١٩٤٦م
- ١٤ - الإنصاف : ابن الأنباري . تحقيق : محيي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م

- ١٥ - إنباء الرواة : القفطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ١٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد . مصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م
- ١٧ - إيضاح المكنون : إسماعيل باشا البغدادي . طهران ١٩٤٧م
- ١٨ - الإيضاح : الزجاجي . تحقيق : الدكتور مازن المبارك . مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م
- ١٩ - البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري . تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٢٠ - بغية الرواة : السيوطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٢١ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد المصري . دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- ٢٢ - البحر المحيط : أبو حيان النحوي . مصر ١٣٢٨هـ
- ٢٣ - التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني . تحقيق : محمد أسعد طلس . دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٢٤ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : أبو عبيد البكري . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٢٥ - تسهيل الفوائد : ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات . مصر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٢٦ - تاج العروس : المرتضى الزبيدي . مصر ١٣٠٦هـ
- ٢٧ - تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان . مصر ، والمطبوعة الألمانية .
- ٢٨ - التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، نشره أوتولرترزل . استانبول ١٩٣٠م
- ٢٩ - تحصيل عين الذهب : للشنتمري ، مع كتاب سيبويه . بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- ٣٠ - تاريخ الفكر الأندلسي : بالنشيا ، القاهرة ، ١٩٥٩م
- ٣١ - الجامع لأحكام القرآن : القرطبي . دار الشعب مصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٣٢ - جمهرة أشعار العرب أبو زيد القرشي . بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٣٣ - جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني . بيروت ، الطبعة الثانية
- ٣٤ - الجنى الداني : للبرادي . مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٣٨١ . نحو : تيمور .
- ٣٥ - حاشية الحضري على ابن عقيل : الحضري . مصر ١٣٠١هـ

- ٣٦ - الحماسة الشجرية : تحقيق : الملوحي - المحصي . دمشق ١٩٧٠ م
- ٣٧ - حماسة البحري : نشر لويس شيخو . بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧ م
- ٣٨ - حماسة أبي تمام بشرح مختصر للتبريزي : مصر ١٣٣١هـ - ١٩١٣ م
- ٣٩ - الحجة لأبي علي الفارسي : تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه . مصر ١٩٦٥ م
- ٤٠ - الحصائص لابن جني : تحقيق : محمد علي النجار . مصر ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م
- ٤١ - خزانة الأدب : البغدادى ، مطبوعة مصر . بولاق ١٢٩٩ . ومطبوعة الأستاذ هارون . مصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م
- ٤٢ - الديباج المذهب : ابن فرحون . مصر ١٣٤٩هـ
- ٤٣ - ديوان شعر ذي الرمة : نشره : كارليل هنري هيس . كمبردج ١٣٣٧هـ - ١٩١٩ م
- ٤٤ - ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق : الشيخ محمد حسين آل ياسين . بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م
- ٤٥ - ديوان حميد بن ثور الهلالي : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥١ م
- ٤٦ - ديوان الأعشى الكبير : تحقيق : الدكتور محمد محمد حسين . القاهرة « بلا تاريخ »
- ٤٧ - ديوان القتال الكلابي : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦١ م
- ٤٨ - ديوان نصيب : تحقيق : داود سلوم . بغداد ١٩٦٨ م
- ٤٩ - ديوان جرير : تحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه . مصر « بلا تاريخ »
- ٥٠ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨ م
- ٥١ - ديوان عدي بن زيد : تحقيق : محمد جبار المعبيد . بغداد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ م
- ٥٢ - ديوان عنتره : تحقيق : محمد سعيد المولوي . بيروت « بلا تاريخ » .
- ٥٣ - ديوان الأخطل : تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م
- مطبوعة بيروت : نشرها الألب صالحاني ١٨٩١ م
- ٥٤ - ديوان كثيرة عزة : تحقيق : هنري بيرس . الجزائر « بلا تاريخ »
- ٥٥ - ديوان الهذليين : مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥ م
- ٥٦ - ديوان القطامي : تحقيق : سامرائي - مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م
- ٥٧ - ديوان الشاه : تحقيق : صلاح الدين الهادي . مصر ١٩٦٨ م

- ٥٨ - ديوان الخرنق بنت هفان : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر ١٩٦٩ م
- ٥٩ - ديوان العجاج : تحقيق : وليم بن الورد . ليبزغ ١٩٠٣ م
- ٦٠ - ديوان علقمة الفحل : تحقيق : الصقال - الخطيب . حلب ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ٦١ - ديوان ابن هرمة : تحقيق : نفاع - عطوان . دمشق « بلا تاريخ »
- ٦٢ - ديوان الأحوص : تحقيق : عادل جمال . مصر ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ٦٣ - ديوان طرفة : تحقيق : مكس سلفسون . مدينة شالون ١٩٠٠ م
- ٦٤ - ديوان الطرماح : تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ٦٥ - ديوان الأسود بن يعفر : تحقيق : نوري القيسي . بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ٦٦ - ديوان الراعي النميري : تحقيق : ناصر الحاني . دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م
- ٦٧ - ديوان النابغة : تحقيق : الدكتور شكري فيصل . بيروت ١٩٦٨ م . ومطبوعة بيروت . نشر : عبد الرحمن سلام ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م
- ٦٨ - ديوان حسان : بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م
- ٦٩ - ديوان الفرزدق : تحقيق : عبد الله الصاوي . مصر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م
- ٧٠ - ديوان عبيد بن الأبرص : تحقيق : الدكتور حسين نصار ، مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م
- ٧١ - ديوان زهير : شرح أبي العباس ثعلب . مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- ٧٢ - ديوان جميل : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر
- ٧٣ - ديوان سحيم : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م
- ٧٤ - ديوان مجنون ليلى : تحقيق : عبد الستار فراج . مصر
- ٧٥ - ديوان عروة بن الورد : تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٩٦٩ م
- ٧٦ - ديوان امرئ القيس : تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٩٥٨ م
- ٧٧ - ديوان الخطيئة : تحقيق : نعمان أمين طه . مصر ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م
- ٧٨ - ديوان كعب بن زهير : مصر ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م
- ٧٩ - ديوان ليلى : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م
- ٨٠ - ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد . مصر
- ٨١ - ديوان العباس بن مرداس : تحقيق : يحيى الجبوري . بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

- ٨٢ - ديوان تميم بن أبي مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن . دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م
- ٨٣ - ديوان أبي نواس: تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي . بيروت
- ٨٤ - ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق: عزة حسن . دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م
- ٨٥ - ديوان عمرو بن أحرر الباهلي: تحقيق: حسين عطوان . دمشق ١٩٦٨
- ٨٦ - ديوان رؤبة: نشر: وليم بن الورد . برلين ١٩٠٢م
- ٨٧ - الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي . مصر ١٣٢٨هـ
- ٨٨ - الأضداد للأنباري: تحقيق: أبو الفضل إبراهيم . الكويت ١٩٦٠م
- ٨٩ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه . بغداد ١٩٦٧م
- ٩٠ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق: إبراهيم الأبياري . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ٩١ - للأعلام: خير الدين الزركلي . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٩٢ - الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني . مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٩٣ - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ابن الأنباري ، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٩٤ - الإقتراح في علم أصول النحو: السيوطي . نشر دار المعارف في حلب
- ٩٥ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسي . بيروت ١٩٠١م
- ٩٦ - إملأ ما من به الرحمن من إعراب القرآن: العكبري . تحقيق: إبراهيم عوض . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
- ٩٧ - الأمالي لابن الشجري: الهند ١٣٤٩هـ
- ٩٨ - الأمالي: أبو علي القالي . مصر ١٩٥٣ - ١٩٧٣م
- ٩٩ - الأمالي أبو القاسم السبلي: تحقيق: محمد إبراهيم البناء . ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ١٠٠ - الأمالي: أبو القاسم الزجاجي: تحقيق: عبد السلام هارون . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م
- ١٠١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني: تحقيق: محمد سيد جاد الحق . مصر ١٣٨٥هـ
- ١٠٢ - ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي القالي . مصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م
- ١٠٣ - سر صناعة الإعراب: مخطوطة المكتبة الظاهرية . والمطبوعة: بتحقيق: مصطفى السقا ورفاقه . مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م

- ١٠٤ - مخط الآلي: أبو عبيد البكري : تحقيق: عبدالعزيز الميمني . مصر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م
 ١٠٥ - سيبويه والقراءات : الدكتور أحمد مكى الأنصاري . مصر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
 ١٠٦ - السيرة : ابن هشام . مصر
 ١٠٧ - شرح الأشموني على الألفية : الأشموني : تحقيق : محي الدين عبد الحميد .

بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م

- ١٠٨ - شرح القصائد العشر: التبريزي. تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٥٤م
 ١٠٩ - شرح شذور الذهب : ابن هشام: تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
 ١١٠ - شرح أدب السكاتب : أبو منصور الجواليقي . مصر ١٣٥٠هـ
 ١١١ - شرح المعلقات السبع : الزوزني . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
 ١١٢ - شرح المفصل للزنجشيري : ابن يعيش . مصر
 ١١٣ - شواهد التوضيح والتصحيح : ابن مالك : تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . مصر
 ١١٤ - شرح شواهد المغني : السيوطي . تعليق الشنقيطي . بيروت
 ١١٥ - شرح شافية : ابن الحاجب للاستراباذي مع شرح شواهده للبغدادى : تحقيق
 محي الدين عبد الحميد ورفاقه . مصر
 ١١٦ - شرح الشواهد الكبرى: العيني ، على هامش الحزانة : مطبعة بولاق . مصر ١٢٩٩هـ
 ١١٧ - شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى . مصر ١٣١٢هـ
 ١١٨ - شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي . مصر ١٣٥١هـ
 ١١٩ - شرح الكافية : الرضى . القاهرة ١٣٠٦هـ
 ١٢٠ - شرح ابن عقيل على الألفية : ابن عقيل . مصر : تحقيق : طه الزيني
 ١٢١ - الصاحبي : أحمد بن فارس . مصر ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م
 ١٢٢ - صفة جزيرة الأندلس : منتخبة من الروض المعطار للحميري : تحقيق :
 بروفنسال . للقاهرة ١٩٣٧م
 ١٢٣ - الصحاح : الجوهري : تحقيق : أحمد عطار . مصر ١٩٥٦م
 ١٢٤ - طبقات النحاة واللغويين : ابن شبة . مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١١٩٨٨ ح

- ١٢٥ - غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري . نشره برجسترامر . مصر ١٩٣٣ م
- ١٢٦ - الفهرست : ابن النديم . مصر ١٣٤٨ هـ
- ١٢٧ - في أصول النحو : سعيد الأفغاني . دمشق ١٩٥٦ م
- ١٢٨ - قطر الندى : ابن هشام . تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م
- ١٢٩ - القاموس المحيط : الفيروزآبادي . مصر
- ١٣٠ - القياس : رسالة ماجستير قدمتها منى توفيق إلى جامعة عين شمس
- ١٣١ - الكتاب : لسيويه . تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٩٦٦ م - ١٣٨٥ هـ
ومطبوعة بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٣٢ - الكامل : أبو العباس المبرد . تحقيق : زكي مبارك . مصر ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٣٣ - كشف الظنون : حاجي خليفة . طهران ١٩٤٧ م
- ١٣٤ - كتاب الإلامات : للزجاجي . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دمشق
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ١٣٥ - لسان العرب : ابن منظور . بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٣٦ - الباب في تهذيب الأنساب : ابن الأثير . نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ
- ١٣٧ - المحتسب : ابن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه . مصر
١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
- ١٣٨ - منازل الحروف : تحقيق . جواد - مسكوني (من كتاب رسائل في
النحو) . بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦١ م
- ١٣٩ - المقرب : ابن عصفور . تحقيق : الجوّاري - الجبوري . بغداد
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
- ١٤٠ - معاني القرآن : الفراء . تحقيق : النجار - نجاني . مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٤١ - المنصف : ابن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى ورفاقه . ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م
- ١٤٢ - المدارس النحوية : الدكتور شوقي ضيف . مصر ١٩٦٨
- ١٤٣ - المفضليات : المفضل الضبي . تحقيق : شاكر وهارون . مصر ، ١٩٦٤
- ١٤٤ - ميزان الذهب : أحمد الهاشمي . مصر ، الطبعة السادسة عشرة .

- ١٤٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي . مصر - كتاب الشعب
- ١٤٦ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : نشره : فنسك ، لندن ١٩٣٦ م
- ١٤٧ - معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة . دمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
- ١٤٨ - المزهري في علوم اللغة : السيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد المسولي ورفاقه ، مصر .
- ١٤٩ - المذكر والمؤنث : أبو العباس المبرد . تحقيق : عبد التواب - الهادي مصر ١٩٧٠ م
- ١٥٠ - الممتع : ابن عصفور . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٩٥٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ١٥١ - مجالس ثعلب : أبو العباس ثعلب . تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ١٥٢ - مغني اللبيب : ابن هشام . تحقيق : المبارك - حمد الله . بيروت ١٩٦٤ م
- ١٥٣ - المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى ورفاقه . مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م
- ١٥٤ - مجالس العلماء الزجاجي . تحقيق : عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٤ م
- ١٥٥ - المقاصد الحسنة : السخاوي . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ١٥٦ - مدرسة البصرة النحوية : د . عبد الرحمن السيد . مصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ١٥٧ - المحصن لابن سيده . مصر ، ١٣١٦
- ١٥٨ - معجم الأدباء ياقوت الحموي ، مصر ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٥٩ معجم البلدان : ياقوت الحموي . بيروت .
- ١٦٠ - مجمع الأمثال الميداني . مصر الطبعة الأولى
- ١٦١ - مختصر في شواذ القراءات : ابن خالويه . نشره : برجستراسر . مصر ١٩٣٤ م
- ١٦٢ - معجم ما استعجم : لأبي عبيد البكري . تحقيق : مصطفى السقا . مصر
- ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م
- ١٦٣ - المقتضب : أبو العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الحائق عزيمة ، مصر ١٣٨٥ هـ
- ١٦٤ - الموشع : المرزباني . تحقيق : محمد علي البجاوي - مصر ١٩٦٥ م
- ١٦٥ - مدرسة الكوفة : د . مهدي الخزومي ١٩٥٨ م

- ١٦٦ - المعرب : الجواليقي . تحقيق : أحمد محمد شاكر . مصر ١٣٦١ هـ
- ١٦٧ - المرتجل في شرح الجمل : ابن الحشاش . تحقيق : الأستاذ مصطفى صالح جطل . رسالة ماجستير في جامعة القاهرة .
- ١٦٨ - نزهة الألباء : ابن الأنباري . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٦٩ - النوادر في اللغة : لأبي زيد . نشره : سعيد الحوري . بيروت ١٩٦٧ م
- ١٧٠ - النشر في القراءات العشر : ابن الجزري . تحقيق محمد أحمد دهمان . دمشق ١٣٤٥ هـ
- ١٧١ - معجم الهوامع : السيوطي . مصر ١٣٢٧ هـ



جدول الخطأ والصواب

الخطأ	الصواب	ص	س
في	من	١	١٥
أيا	إيّا	٤	٨
والثاني	والثاني ^(٩)	٩	١٢
(٢)	(٧)	٩	٢٣
(٧)	(٨)	٩	٢٤
(٨)	(٩)	٩	٢٥
تقبلنا	تقبلنا	١٣	١٦
٢٠ دار	١٩ دار	١٧	٢
ومشتقة	أو مشتقة	٢٠	١٥
تكون	أن تكون	٢٤	٦
بأخبار	أخبار	٣٤	٢٠
نقل	ثقل	٤٣	٨
أنت قلت	أأنت قلت	٤٧	١
الناس	للناس	٤٨	١
القيمت	لقيت	٤٨	١٧
لزمان	الزمان	٦٠	٢٠
الحاشية ٣ ص ٤٥	الحاشية ٢ ص ٤٤	٧١	٢٣
الشاعر	هذا الشاعر	٩٢	١٥
أن	إن	١١٩	٣

الخطأ	الصواب	ص	س
الورقة ٥١	ص ١٠٨	١٢٣	٢٣
لعله اختصر	إلغاء هذه الحاشية	١٢٦	٨
(١)	(٢)	١٣٢	٧
صبح	أصبح	١٤٠	٩
مغفل	فغفل	١٥٢	١٤
ثلاثة	ثلاثة	١٦٣	٢
سرادات	سرادات	١٦٤	١٣
الفصل	الفعل	١٧١	٦
مكروما	مكروبا	١٨٩	١١
نصبها بعدها	نصب ما بعدها	١٩١	١١
عشر	عشرة	١٩٢	٢٠
خفف	حذف	٢١١	٩
٢٨	٢٨١	٢١٧	١٢
مع في	مع كي	٢١٧	٢٣
المعلم	للمعلم	٢٢١	٨
تعارضه	تعارضه	٢٢٤	١٦
عملك	وعملك	٢٤٠	١٣
قبل التي	قبل ، التي	٢٤٦	١٢
إنظر	انظر	٢٥٤	١٩
لك ما	لك على ما	٢٨٣	١٧
لا أن	لا ان	٢٨٥	١٢
إعط	أعط	٢٩٢	٥

س	ص	الصواب	الخطأ
١٥	٢٩٥	برقم ٢٧٢	برقم ٣٧١
١٣	٣٣٨	الباء	الباء
٩	٣٧٣	المعنى	لمعنى
١	٣٨٢	فيحسبكم	فيحسبكم
٧	٣٨٤	تحدثنا	تحدثنا
١٥	٤٢٦	بمعناها (٧)	بمعناها
٥	٤٢٩	العوائر	العوائر
١٩	٤٣١	والأرض	والأرض
٧	٤٣٩	أوئبكم	أوئبكم
١٣	٤٣٩	في حمراء : حمراوان	في حمراوان
٦	٤٠٤	ثلاثة أربعة	ثلاثة أربعة
١٣	٤٤٠	وادر	واو
٦	٤٥٩	٣٣	٢٣
١١	٤٦٧	محرق	محرق
١٠	٤٧٢	٧٣	٧
١٢	٤٧٢	لقلت	لقلت
١٥	٤٧٤	حذف هذا الرقم	٣٩٦
١٩	٤٧٤	حذف هذا الرقم	٣٩
		ينقل إلى ص ٤٧٨	الشاهد رقم ١٠
١٢	٤٧٧	بعد الشاهد ٦١٣	